هنرى لورَنس

مسألة فلسطين

المجلد الرابع

١٩٦٧ - ١٩٨٢

غصن الزيتون وبندقية المقاتل



الكتاب الثامن

١٩٧٣ - ١٩٨٢

أصول اجتياح لبنان

ترجمة: بشير السباعى

المركز القومى للترجمة

2559



مسألة فلسطين

المجلد الرابع **١٩٦٧ - ١٩٨٢**

غصن الزيتون وبندقية المقاتل

الكتاب الثامن **١٩٧٣ - ١٩٨٢**

يونيو / حزيران 1967، أكتوبر / تشرين الأول 1973، يونيو / حزيران 1982: تنتظمُ مسألة فلسطين، خلال هذه السنوات الخمس عشرة، حول لوحٍ مزدوجٍ بسيط مثلما هو رهيب: حرب مرجّحة، سلام مستحيل.

بالحرص نفسه على التفصيل والتحليل المتوازن اللذين حققا شهرة المجلدات السابقة، صاغ هنري لورنس التركيب التأريخي الأول لهذا العصر. وهكذا يقف القارئ على الآليات المعقدة للغز شرق الأوسطي وتطور المجتمعات والثقل جد الخاص لهذه المسألة الفلسطينية في العلاقات الدولية.

مسألة فلسطين:

المجلد الأول، اختراع الأرض المقدسة، 1799 -1922 (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين).

المجلد الثاني، رسالة مقدسة للعالم المتمدن، 1922- 1947 (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين).

المجلد الثالث، تحقق النبوءات،1947 - 1967 (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين).

المجلد الرابع، غصن الزيتون وبندقية المقاتل، 1967 -1982 (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين هذا ثانيهما).

يشغل هنري لورنس منذ عام 2003 منصب أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي في الكوليج دو فرانس. نَشَرَ خاصةً "الإمبراطورية وأعداؤها" (سوي، 2009) و"السلام والحرب في الشرق الأوسط" (أرمان كولان، 2005).

تصميم الغلاف: هبة حلمي

مسألة فلسطين

المجلد الرابع- الكتاب الثامن

١٩٧٣- ١٩٨٢

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2559
- مسألة فلسطين (مج٤- ك٨)
- هنرى لورنس
- بشير السباعى
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

La Question de Palestine: Tome quatrieme 1967-1982
Le rameau d'olivier et le fusil du combattant
Par: Henry Laurens

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

هنري لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الرابع

غصن الزيتون وبندقية المقاتل

الكتاب الثامن

أصول اجتياح لبنان

١٩٧٣- ١٩٨٢

ترجمة: بشير السباعي



2014



دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنري
مسألة فلسطين / هنرى لورنس ؛ ترجمة بشير السباعى. - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤.
عدد الصفحات: ٥٤٦ صفحة. المقـــــاس: ١٧ × ٢٤ سم.
مج ٤؛ سم
المحتويات: جـ ٤ (القسم الثامن) غصن الزيتون وبندقية المقاتل: أصول احتياج لبنان ١٩٧٣ - ١٩٨٢.
تدمك ٩٧٨٩٧٧٧١٨٨٣٦٤
١ - فلسطين - تاريخ - العصر الحديث ٢ - حرب أكتوبر ١٩٧٣م - مصر
أ - السباعى، بشير (مترجم) ب - العنوان
٩٥٦,٩

رقم الإيداع ١٧٤٧٣ / ٢٠١٤
ISBN 978- 977 - 718- 836- 4

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

الكتاب الثامن

أصول اجتياح لبنان

١٩٧٣ - ١٩٨٢

الفصل التاسع

حرب أكتوبر/تشرين الأول

" قدم السيد أبا إيبان عرضنا تاريخيًا لمفاوضات جنيف، مشددًا على النقاط التالية:

" أ) بدا تنظيم المؤتمر «متينًا وفعالاً، بالمقارنة مع أي تنظيم آخر قائم، كمجلس الأمن، فقد كان مبدأ توافق الآراء على كل قرار أمرًا جيدًا».

" ب) كان المشاركون في المؤتمر هم البلدان المعنية حقًا. أمّا فيما يتعلق بالدولتين الأعظم، فلابد أنهما كانتا موجودتين، حتى وإن كانتا لم تحضرا». "

أبا إيبان متحدثًا إلى سفراء دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، في ٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤[١].

الهجوم المصري[٢]

يتألف الانتشار الإسرائيلي على قناة السويس من حصون تغطي الطريق المائي مباشرة ومن نقاط دعم في المؤخرة. وهي لا تتمتع إلاّ بقوات تغطية متواضعة، إذ يتعين على الجانب الرئيسي من القوات أن يأتي من تعبئة القوى.

وفي تمام الساعة ١٤ يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، تعبر أكثر من ٢٠٠ طائرة حربية مصرية فوق القناة لكي تقصف أهدافًا في سيناء. وفي الساعة ١٤ والدقيقة الخامسة، تطلق مدافع الجيش المصري الـ ١٨٥٠ وابلاً قويًا من النيران. وفي الساعة ١٤ والدقيقة العشرين، تصل الدبابات والمدافع بلا تراجع إلى مواقعها أعلى مزاحف الدخول وتنضم إلى طوفان النار الذي يستمر لمدة ثلاث وخمسين دقيقة بإطلاق أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قذيفة. ويجري إطلاق صواريخ أرض – أرض من طراز فروج على المواقع الإسرائيلية في سيناء، تكملةً لعملية السلاح الجوي.

وفي الساعة ١٤ والدقيقة العشرين، تبدأ عبورَ القناة موجةُ الهجوم الأولى المؤلفة من ٤٠٠٠ من جنود القوات الخاصة، محميةً بسحب دخان اصطناعي. ويتم الوصول إلى قمة التل الترابي على الضفة الشرقية بعد عشر دقائق من ذلك. وتتمركز القوات الخاصة في وضع مضاد للدبابات بينما تصل الموجات التالية. ويجري الالتفاف على الحصون الإسرائيلية التي تتعرض لنيران المدفعية. وهي الآن معزولة تمامًا.

ويشن المصريون الهجوم على مجمل الطريق المائي. ويغطي الجيش الثاني قطاع قناة السويس تحديدًا بينما يغطي الجيش الثالث قطاع البحيرات. وتجتاز غارة مدرعات برمائية البحيرة المرة عند نقطتها الأضيق سعيًا إلى الوصول إلى ممري متلا والجدي حيث تصل إليهما نحو الساعة ١٦. وهي تصطدم بمدرعات ثقيلة إسرائيلية وتضطر إلى التراجع، لكن هذه العملية أدخلت ارتباكًا إضافيًا في صفوف الخصوم الإسرائيليين. وفي الساعة ١٨، كان ٣٢٠٠٠ جندي قد تمركزوا بالفعل على الضفة الشرقية للقناة. وفي الساعة ١٨ والدقيقة الثلاثين، تدخل المضخات المائية حيز الفعل لإذابة التل الترابي بينما يجري تدشين الجسور الدائمة الأولى. ويجري إرسال قوات خاصة محمولة بالطائرات العمودية إلى مؤخرات العدو ليلاً وتُكثر من نصب الكمائن، الأمر الذي يخلق إحساسًا بانعدام الأمن. ومن بين جنود القوات الخاصة الـ ١٧٠٠ المشتبكين، سيجري قتل أو إصابة ٧٥٠ بينما سيقع ٣٠٠ في الأسر. وسيصمد الباقون لمدة خمسة عشر يومًا، حيث سيتمكنون من شل لواء للمظليين وعدة وحدات مُؤلَّلة. وإذا كانت هذه العملية لم تشكل عاملاً حاسمًا، فإنها قد تسببت مع ذلك في إزعاج شديد للجيش الإسرائيلي.

وفي ليلة٦ – ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، أصبحت الجسور الأولى فاعلة وكذلك المعديات، الأمر الذي سمح بنقل ٦٠٠ دبابة و٣٠٠٠ عربة مدرعة. وعند الفجر، يتألف قوام رأس الجسر من ٨٠٠٠٠ رجل. وكانت المعارك حول الحصون ضارية، وكانت تلاحمية أحيانًا. وقد سقطت ثمانية من هذه الحصون في الساعات الأولى ليوم ٧ أكتوبر/ تشرين الأول. وتم الجلاء عن أربعة منها بتعليمات من الأركان العامة. وسوف يستسلم حصنان في اليومين التاليين. وسيصمد حصن في قطاع بور توفيق حتى ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول. أمّا الحصن الثاني، قرب البحر

المتوسط وإن كان أبعد في المؤخرة واسمه الشفري بودابست، فسوف يتمكن هجوم إسرائيلي مضاد من تحريره. لكن الإسرائيليين سوف يضطرون، من أجل الحفاظ على الحصن الوحيد الذي لم يسقط، إلى وقف حركة لواء مُؤلَّل.

وبعد أربع وعشرين ساعة من بدء العمليات، كان قد انتقل إلى الضفة الشرقية ١٠٠ ٠٠٠ جندي و١٠٠٠ دبابة و١٣ ٠٠٠ عربة. وفي مساء ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن التغلغل المصري، الموحَّد، قد وصل إلى عمق عشرة كيلومترات. ويجري وقف التقدم سعيًا إلى تعزيز المواقع ترقبًا للهجوم الإسرائيلي المضاد. وتبقى القوات دومًا في حقل الحماية التي توفرها لها صواريخ سام أرض- جو.

والحال أن العملية «بدر» إنما تحقق نجاحًا استراتيجيًا جد كبير يرجع إلى تحضير دقيق. وكانت هيئة الأركان المصرية قد توقعت خسائر تصل إلى ١٠ ٠٠٠ قتيل و ١٥ ٠٠٠ مصاب، لكن الحصيلة النهائية لم تكن سوى ٢٠٨ قتلى.

وكانت ردود الفعل الإسرائيلية مضطربة. فبينما كان يجري القيام بالتعبئة، تلقت الوحدات المدرعة في سيناء الأمر بالزحف صوب القناة دون دعم من المشاة والمدفعية ودون استطلاع تمهيدي للمواقع. فتسقط في كمائن عديدة نصبتها القوات الخاصة المصرية التي تستخدم الأسلحة المضادة للدبابات وقذائف آر بي چيه-٧. وما إن يتم التغلب على هذه العقبة، تضطر وحدات المدرعات الإسرائيلية إلى مواجهة نيران الدبابات المصرية المرابطة على الضفة الغربية للقناة. وبسبب الخسائر الجسيمة، تضطر المدرعات الإسرائيلية إلى التقهقر عدة كيلومترات. ولا تتوصل القيادة الميدانية إلى رصد المحاور الرئيسية للهجوم المصري وتُوَزِّعُ الهجمات المضادة غير المثمرة سعيًا، بلا طائل، إلى تحرير حصون خط بار ليف. ومن الألوية المدرعة الثلاثة المشتبكة، يفقد أحدها ١٩٤ دبابة، أي ثلثي ما يملك من دبابات، بينما يفقد اللواءان الآخران نصف إمكاناتهما. ولا يخسر المصريون سوى مائة دبابة.

أما السلاح الجوي، وقد أخَّرَهُ تغيير الذخيرة، فهو لا يدخل ساحة القتال إلاَّ في الساعة ١٦. وهو يستهدف مواقع العبور، لكنه يتعرض لإزعاج شديد جراء الدخان الاصطناعي وكثافة الدفاع الجوي المصري والذي يجمع بين صواريخ أرض- جو

والمدفعية المضادة للطائرات. فيلقي الطيارون الإسرائيليون قنابلهم من ارتفاع شديد ولا يتوصلون إلى أي نتيجة مهمة. وفي صباح ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري استهداف الجسور، لكن سلاح المهندسين المصري يتوصل بسرعة بالغة إلى تركيب أجزاء بديلة للأجزاء التي تعرضت للإصابة. والخسائر جد فادحة على الجانب الإسرائيلي: فما بين ٣٠ و٤٠ طائرة قد ضاعت لقاء مكسب هزيل الأهمية.

وفي مساء يوم ٧، يجتمع الجنرالات الإسرائيليون للتشاور. ولا يحضر الاجتماع شارون الذي كان قد جرى استدعاؤه للتوّ إلى الخدمة والذي عُهد إليه بقيادة فرقة مدرعة. ويجري التخلي عن فكرة تقديم نجدة للحصون. وبعد استطلاع ليلي للمواقع، يتعين على فرقة آدان المدرعة اجتياح المناطق الواقعة بين القنطرة والدفرسوار. ويتعين على فرقة شارون دعمها. ولو سارت الأمور على ما يرام، فسوف يتعين عليها الاستيلاء على جسور العدو والهجوم من الخلف على الجيش الثالث المصري.

ومنذ بداية الهجوم المضاد في صباح يوم ٨، يظهر تأثير ضغط سلاح المدفعية والسلاح الجوي المصريين. فتتزايد صعوبة الاتصال فيما بين مختلف العناصر المشتبكة من الجانب الإسرائيلي. وعلى الأرض، لا يعرف الإسرائيليون أنه جرّاء الأولوية المعطاة للجولان جرى اتخاذ قرار بعدم إشراك السلاح الجوي الإسرائيلي في عمليات فوق القناة. والحال أن أخطاء الاتصال إنما تساعد على زيادة التشوش والارتباك. وبدلاً من تطويق القوات المصرية واجتياحها، يقع اختيار الإسرائيليين على توجيه صدمة مباشرة. فتتكبد المدرعات الإسرائيلية ضربة حقيقية من جانب مدفعية سلاح المشاة المصري وأسلحته المضادة للدبابات. ويتحطم الهجوم جرّاء خسائر فادحة، بل ويتمكن المصريون من شن هجوم مضاد في منتصف ما بعد الظهيرة ويتقدمون في بعض القطاعات لعدة كيلومترات.

واعتبارًا من يوم ١٠، وحتى مع استمرار المعارك، تستقر الجبهة في خطوطها العريضة. ويود الشاذلي الحفاظ على وضع دفاعي ومرابطة احتياطيٍّ من المدرعات على الضفة الأفريقية للقناة قادرة على التدخل في أي لحظة في حالة ظهور تهديدات إسرائيلية. وبالمقابل، يحث الفريق أول أحمد إسماعيل على شن

هجوم في اتجاه ممرات سيناء، وهو أمر لا يود الشاذلي سماع شيء عنه لأنها خارج منطقة الحماية التي وفرها الدفاع الجوي المصري.

وخلال الأيام الأولى للمعارك على الجبهة الجنوبية، ارتكبت القيادة الإسرائيلية الكثير من الأخطاء. فبدلاً من تركيز الإمكانات ودفع المدرعات إلى الزحف مدعومةً بالمدفعية والمشاة، انخرطت هذه القوات وحدها في القتال بشكل مبعثر. والمسؤولية عن ذلك موزَّعة بين القيادة العامة وقادة الفرق الميدانيين الذين لم ينجحوا في تنسيق تحركاتهم. والتوتر قوي بين مختلف القادة. فقائد الجبهة الجنوبية، الجنرال جونين، يتهم شارون بعدم الالتزام بالأوامر، في حين أن شارون، الذي يتمتع بحماية دايان، رفيقه القديم في السلاح، يتهم جونين بانعدام الكفاءة.

والحال أن الجنرالات الإسرائيليين كلهم قد تقاسموا استهانة واحدة بقيمة العدو. فعلى الرغم من رسائل التحذير التي انطوت عليها حرب الاستنزاف، لم يأخذوا في حسبانهم حقًّا دور الدفاع الجوي المضاد ولم يتوقعوا الاستخدام الواسع للأسلحة المضادة للدبابات والتي تتميز بسهولة نقلها وحملها، والأرجح أن السبب في ذلك هو أن هذه الأسلحة يتعين استخدامها من مدى قصير، الأمر الذي يتطلب شجاعة قصوى.

جبهة الجولان

إذا كان الإسرائيليون يلقون انتكاسة جادة على القناة، فإن الوضع الأخطر هو في قطاع الجولان. فمن شأن اختراقٍ سوريٍّ أن يهدد على نحو مباشر المناطق الحيوية للأراضي. ويعتمد الجانب الرئيسي من الانتشار الإسرائيلي على عدة وحدات مدرعة على مستوى عالٍ من التدريب منتشرة في مؤخرة حقل ألغام وخندق واسع مضاد للدبابات يتعين على السوريين اجتيازه في الجزء الشمالي من الجولان. وهم يتمتعون بتفوق عددي بالغ القوة ويشنون الهجوم على عدة محاور متوازية. ويبدأ الهجوم بوابل قوي من نيران المدفعية وغارات للسلاح الجوي وعمل القوات الخاصة، ثم يعقبه التقدم الحاشد للمدرعات والمشاة. ونحن هنا بإزاء تطبيق حرفي للمذهب العسكري السوفييتي. وهكذا يتقدم السوريون في طوابير

تتقدمهم الدبابات، ثم العربات المدرعة لسلاح المهندسين تتبعهـا عربـات النقـل المدرعة الأخرى.

ومنذ بداية الاشتباكات، أمرت الحكومة بإخلاء مستوطنات الجولان، معترفـةً بذلك بأن المستوطنات ليست لها أي قيمة عسكرية.

وحتى نهاية ما بعد ظهيرة يوم ٦، تتوصل المدرعات الإسرائيلية إلى احتواء الهجوم مكبدةً المهاجمين خسائر جسيمة. وهي تستهدف بالدرجة الأولى العربـات التي تحمل الجسور. ونحو الساعة١٨، يتزعزع الخط الإسـرائيلي. وقـد وقعـت معارك حامية خلال الليل حيث ينجح جنود الدبابات الإسـرائيليون فـي اجتـراح معجزات بطولية، لكن بعض القوات يطالها الدمار بنسبة تزيد عن٩٠ في المائـة. وفي يوم ٧، نجح السوريون في اجتياز الخندق المضاد للدبابات، ليس دون قدر من الفوضى. ويسمح وصول المشاة بالسيطرة سيطرة أفضل على الموقع.

وبعد ذلك، تصطدم المدرعات السورية بالعناصر الإسرائيلية الأخيـرة فـي معركة «وادي الدموع». والتقدم أهم في الجزء الجنوبي من الهضبة حيث يجـري الاقتراب من وادي نهر الأردن.

وكان الإسرائيليون قد نصبوا محطة مراقبة محصنة على قمة جبل حرمـون حيث كان بالإمكان رصد مجمل المنطقة، من نهر الأردن إلى دمشق. وفي بدايـة الهجوم، أرسل السوريون قوات خاصة محمولة بالطائرات العمودية للاستيلاء على المحطة. فيقع صدام تلاحمي ويضطر الإسرائيليون إلى الاستسلام بعد سـقوط ١٨ جنديًا قتلى وإصابة ٣١ بجراح جسيمة. وفي يوم ٨، سـوف يحـاولون اسـتعادة الموقع، لكن القوات الخاصة التي أرسلوها سوف تسقط في كمين سيكلفهم ٢٢ قتيلاً و٥٠ جريحًا. وسيستخدم السوريون الموقع في توجيه نيران مدفعيتهم. وسوف يـتم تفكيك المعدات الإلكترونية الحديثة المعقدة وتسليمها للسوفييت، الـذين سيسـعدون سعادة خاصة بالحصول عليها.

وحيال الضرورة الاستراتيجية الملحة، قامت القيادة الإسرائيلية العليا بـإيلاء الأولوية لإرسال تعزيزات إلى الجولان حيث تشتبك القوات الجديـدة، دون تنظـيم تمهيدي، سعيًا إلى عرقلة التقدم السوري. وتتمثل الأولوية المطلقة في منـع العـدو من اجتياز نهر الأردن.

وفي مساء يوم ٧، يتم احتواء الزحف السوري. وخلافًا لما جرى على الجبهة الجنوبية، نجحت القيادة الإسرائيلية في اختيار المواقع الفعالة لوحداتها وأدت بطولة الجنود إلى الوفاء بما تبقى. وفي يوم ٨، تتواصل معركة وادي الدموع بينما يشن الإسرائيليون هجومهم المضاد في الجزء الجنوبي من الجولان. وعلى الرغم من عنف المعارك، يتقدمون بضعة كيلومترات بل ويهددون بتطويق القوات السورية الموجودة في المواقع الأمامية.

ويوم ٩ هو اليوم الحاسم. إذ يشن السوريون هجومًا نهائيًا في قطاع وادي الدموع. وتشتبك المدرعات والمشاة على مسافة قصيرة. والارتباك عظيم. وفي عدة مناسبات، يبدو أن المهاجمين يتمكنون من إحراز الاختراق، لكنهم يتراجعون عن ذلك بعد محاولات أخيرة. وقد خسروا، في هذا القطاع، نحو ٣٠٠ مدرعة في ثلاثة أيام.

وفي القطاع الجنوبي، يواصل الإسرائيليون التقدم. فيجري تطويق جزء من القوات السورية. وتتركز معارك يوم ١٠ على تصفية هذا «الجيب». وبحكم ذلك، يضطر السوريون إلى العودة إلى الخط الأرجواني، أي مواقع انطلاقهم. وفي مجمل المعارك، أبدوا شجاعة حقيقية، لكنهم عانوا من مذهب عسكري جامد يحظر أي روح للمبادرة خارج التعليمات الصارمة الصادرة سلفًا. وبسبب ذكرى ١٩٦٧، جرى حظر اللجوء إلى انسحابات تاكتيكية كان من شأنها، في حالات معينة، أن تكون مفيدة تمامًا.

وقد كرس السلاحُ الجوي الجانب الرئيسي من إمكاناته للجبهة الجنوبية، مع إيلاء الأولوية لتدمير الدفاع الجوي السوري. وفي يوم ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، جرى قصف القواعد الجوية في داخل الأراضي السورية. ويرد السوريون بإطلاق صواريخ فروج على أهداف عسكرية في الأراضي الإسرائيلية. وتتخذ القيادة الإسرائيلية ذلك ذريعة لشن هجوم لتدمير الدفاع الجوي السوري. وفي يوم ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، جرى قصف القواعد الجوية في داخل الأراضي السورية. ويرد السوريون بإطلاق صواريخ فروج على أهداف عسكرية في الأراضي الإسرائيلية. وتتخذ القيادة الإسرائيلية ذلك ذريعة لشن هجوم «جوي استراتيجي» يهدف إلى ضرب البنية التحتية الاقتصادية لسوريا، خاصة محطات توليد الكهرباء

والصناعة البترولية. والمراد في الواقع هو معاقبة سوريا على دخولها الحرب. وفي يوم ٩، يجري شن غارة أيضًا على أهداف عسكرية في الأحياء السكنية في دمشق، ما أدى إلى سقوط عدد كبير من المدنيين قتلى. ويجري ضرب المركز الثقافي السوفييتي، فيسقط عدة سوفييت قتلى.

والحصيلة العامة للمعارك هي دمار ألف دبابة سورية وضعف هذا العدد من المدرعات. وقد خسر الإسرائيليون ٢٧٠ دبابة، أي نحو نصف عدد الدبابات التي شاركت في المعركة.

الأصداء الأولى للحرب [٣]

يتمتع المصريون والسوريون بترف ادعاء أنهم لا يفعلون سوى الرد على هجوم إسرائيلي. ويضيف السوريون إلى ذلك العنصرَ ذا المصداقية والمتمثل في العملية الجوية الإسرائيلية التي وقعت في ١٣ سبتمبر/ أيلول في قطاع طرطوس والتي لابد أنها كانت إشارة أولية إلى العدوان القادم. ويجري رد الرطانة الإسرائيلية التي تتحدث عن الردع بوصفها البرهان على العدوان. ومن الواضح تمامًا أن المراقبين التابعين لهيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة قد حددوا على الفور من الذي بدأ الحرب.

وفي الأردن، يبدو الملك حسين شاعرًا بـ«الجرح والإهانة» لعدم إبلاغ السادات والأسد إياه قرارهما خوض الحرب[٤]. وهو يرى في هذا الموقف غيابًا للثقة به من جانبهما، إلاّ أن من الوارد أنهما لم يكونا مخطئين... وهو يود تفادي أي تورط لبلده في المعارك، لكنه يدرك أن موقفه هذا لا يمكن أن يصمد في الأمد الطويل وذلك بسبب السياق العربي. وهو يخشى من أن يقوم طرف أو الآخر من الطرفين المتحاربين، في معركة الجولان، باستخدام الأرض الأردنية. فيلجأ الملك إلى وضع الجيش الأردني في وضع دفاعي على طول نهر الأردن وقرب الجولان، ويغض الطرف عن الانتهاكات العديدة للمجال الجوي الأردني من جانب السلاح الجوي الإسرائيلي. وفي جميع الأحوال، فإن الجيش الأردني لا يحوز لا العتاد اللازم لاجتياز نهر الأردن ولا الحماية الضرورية المضادة للطائرات. وبنبرة ودية، يوجه الأسد إلى حسين طلبات بتقديم مساعدة مادية ؛ فيرسل الملك

إلى سوريا كبار ضباط لدراسة الوضع. وهؤلاء ينتهون إلى إبلاغ الملك بأنه بالنظر إلى نجاحات السوريين، فإنهم ليسوا بحاجة حقًا إلى مشاركة أردنية... والأمر الأكثر تشجيعًا للملك، هو أن الأسد قد أرسل إلى عمّان أبو داوود، الذي كان قد أُخلي سبيله مؤخرًا من السجون الأردنية، لكي يخاطب الفلسطينيين ويطلب إليهم عدم فعل أي شيء من شأنه إزعاج الملك(٥).

وفي لبنان، تتقاسم الحكومة الانزعاجات نفسها. وكان رئيس الوزراء اللبناني قد استدعى ياسر عرفات على الفور لكي يطلب إليه أن لا يقوم الفدائيون الفلسطينيون بأي عمل عسكري من دون موافقة مسبقة من جانب الجيش اللبناني. ويتمركز هذا الجيش في الجنوب اللبناني ويتصدى لتحركات الفدائيين، فيصل به الأمر إلى حد مصادرة سلاحهم. ويدعو الإسرائيليون اللبنانيين إلى إغلاق جميع مطاراتهم في وجه السلاح الجوي السوري وقطع الاتصالات الرادارية عن سوريا. ويتم عقد اجتماع للجنة الهدنة بعد ظهيرة يوم ٦ ويقدم اللبنانيون تطمينات في هذا الاتجاه(٦). على أن المجال الجوي للجنوب اللبناني يتم استخدامه مع ذلك من جانب الطائرات السورية والإسرائيلية التي يسقط العديد منها في الأراضي اللبنانية.

وكما كان متوقعًا، لا يتقيد الفدائيون بتعهداتهم، فيكثرون من تبادل النيران مع الإسرائيليين، خاصة في قطاع إصبع الجليل. ويتعين على الفلسطينيين إثبات أنهم ليسوا غائبين في هذه الحرب عدا وحدات جيش تحرير فلسطين المندمجة في الجيش السوري والجيش المصري. وعلى مدار أكتوبر/ تشرين الأول كله(٧)، سوف تشن المقاومة ١٤٠ هجومًا على الأقل، حيث تقصف ٢٣ بلدة إسرائيلية. وسوف يقوم الإسرائيليون، من جهتهم، بقصف القرى العربية في المنطقة الحدودية وسوف يكثرون من التحذيرات الموجهة إلى الحكومة اللبنانية. كما تجري تعبئة لواء إسرائيلي للسيطرة على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية.

وفي يوم ٩، يقصف سلاح الجو الإسرائيلي محطة الرادار على جبل باروك، ما يؤدي إلى سقوط ٩ أفراد جرحى. ونحن هنا بإزاء «تحذير» إضافي موجه إلى لبنان إذ يبدو أن الرادار كان خارج الخدمة منذ شهر يوليو/ تموز. ومن الواضح أن الرأي العام متضامن مع العرب، إلاّ أنه بما أن المعلومات لا تتحدث إلاّ عن النجاحات العربية، فإن الوضع الداخلي قليل التوتر نسبيًا.

كما كان العراق بعيدًا عن التحضير للحرب. وعلى الرغم من التنافس الشرس بين النظامين البعثيين، فمن غير الوارد أن لا تتدخل بغداد. ويجري اتخاذ قرار بإرسال قوات برية وجوية إلى سوريا، إلاّ أنه بما أن أي تحضير مسبق لذلك لم يجر، فإن وصول هذه القوات إنما يتم بشكل فوضوي نوعًا ما دون دمج فوري لها في الانتشار العسكري السوري، لاسيما أن العراقيين يفتقرون إلى شاحنات لنقل دباباتهم. وبالمثل، تقرر بلدان المغرب إرسال وحدات إلى مصر وسوريا، إلاّ أنه لابد من انقضاء عدة أيام قبل أن تصبح فاعلة.

والرأي العالمي بعيد عن شجب العمل العربي، حتى وإن كان تصريح ميشيل جوبير، وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، يبدو للبعض متطرفًا: «هل يمكن اعتبار محاولة المرء العودة إلى بيته عدوانًا مفاجئًا لا ريب فيه ؟». وهذا التصريح إنما يشهد على الانحطاط الملحوظ لصورة إسرائيل على أثر احتلالها للأراضي العربية.

ويذهب خطاب الإسرائيليين إلى أنهم مع أنهم رصدوا جيدًا الحشود العربية، فإنهم قد امتنعوا عن القيام بعمل وقائي سعيًا منهم إلى تجنب اتهامهم مرة أخرى بأنهم هم الذين بدأوا المعركة. فتركوا خصومهم يبدؤون بإطلاق النار. وهم بهذا يبررون حقيقة أنهم قد فوجئوا.

وفي نهار يوم ٦، لم تكن لدى هيئة الأركان الإسرائيلية غير رؤية غير دقيقة إلى حد بعيد للوضع. وكانت قد جرت الاستهانة بحجم الهجوم من جانب العدو وبحجم الخسائر الإسرائيلية، وذلك بسبب تشوش المعلومات المتوافرة. وقد أدارت الحكومة الموقف على هذا الأساس. على أن دايان بدا يشتبه في أن مسار الأمور لم يكن المسار الذي يتحدثون عنه، غير أن التفاؤل يظل الشعور السائد. وتتمثل الأولوية في رفض أي وقف لإطلاق النار لا يشمل، في الحد الأدنى، العودة إلى خطوط ما قبل الحرب. ويحصل أبا إيبان دون مشكلة على هذا التعهد من جانب الأميركيين، الذين يمنعون أي مبادرة من جانب مجلس الأمن. وبالمقابل، تفكر فرنسا بالفعل في ما بعد الحرب وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي.

ويدرك دايان، في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، خطورة الوضع على الجبهتين، بعد أن قام بتفقد المواقع. فيبلغ الحكومة بتشاؤمه ويفكر في انسحاب إلى نهر

الأردن وانسحاب إلى ممرات سيناء. وتفضّل جولدا ميئير تكوين فكرة شخصية أكثر وترسل مستشاريها العسكريين، بار ليف ورابين، إلى الساحة. فيظهر من ذلك أن الوضع خطير، لكنه بعيد عن أن يكون ميئوسًا منه. فعلى أي حال، تعد التعبئة بسبيلها إلى الاكتمال وسوف يكون بالإمكان استئناف الهجوم بسرعة. ومعارك ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تكذّب هذا التصور، خاصة في سيناء.

وفي واشنطون[٨]، كانت المفاجأة كاملة، مع أن الإسرائيليين كانوا قد حذّروا من أن الحرب باتت وشيكة وأضافوا أنهم قد لا يقومون بعملية وقائية. وقد سارع كيسنچر إلى دعوتهم إلى التمسك بهذا المسلك. وبسبب فارق التوقيت، فإننا في الساعات الأولى لليوم عندما تبدأ الاشتباكات. وكان نيكسون قد ذهب للاستراحة في فلوريدا لكي يبتعد قليلاً عن الضغط الذي أحدثته فضيحة ووترجيت. ويمضي كيسنچر إلى لعب الدور الرئيسي. وقد صار الچنرال هيج، مساعده السابق في مجلس الأمن القومي، رئيس أركان البيت الأبيض، وهو على اتصال دائم به. وقد حل الچنرال برنت سكاوكروفت محل هيج في مجلس الأمن القومي.

ويرى كيسنچر وهيج في الأزمة وسيلة لإعادة تأكيد السلطة الرئاسية. وتتمثل الاستراتيجية التي يجب اتباعها في منع أي نجاح حاسم للعرب أو للإسرائيليين، فهذا المنع قد يسمح بإعادة انطلاق العملية الديبلوماسية. ومن شأن انحياز زائد عن الحد إلى إسرائيل أن تترتب عليه آثار سلبية على العلاقات مع العالم العربي وقد يهدد بخلق تعقيدات إضافية مع الحلفاء الأوروبيين واليابانيين والذين تعتبر العلاقات معهم متوترة بالأحرى.

ويجري على الفور تكوين خلية لإدارة الأزمة (*crisis management group*)؛ وهي، بحسب التسمية المعتمدة، الـ Washington Special Action Group (WASG). والحال أن چيمس شليزنچر، وزير الدفاع، إنما يعترض على إرسال أي شحنات إضافية من العتاد الحربي إلى إسرائيل. فهو منزعج من خطر حظر بترولي عربي. وكحل وسط، يوافق كيسنچر على إرسال صواريخ وقنابل إلى الإسرائيليين، شريطة أن يجيئوا هم ليلاً بأنفسهم لأخذها على طائرات تتبع شركة العال ولا تحمل علامة مميّزة.

وتتمثل الأولوية في الحفاظ على الاتصال بالسوفييت سعيًا إلى عدم تهديد الانفراج وسعيًا إلى التوصل في نهاية الأمر إلى عمل ديبلوماسي مشترك. وفي الوقت نفسه، يحتفظ وزير الخارجية الأميركي دومًا برؤيته الاستراتيجية في السنوات السابقة: إفهام العرب أنهم لن يحصلوا على أي شيء ملموس بسبب تحالفهم مع السوفييت. ومنسجمًا مع نفسه، وإن كان غير منسجم في منظوره السياسي، لا يرى تناقضًا بين سياسة انفراج قائمة على تثبيت المواقع المكتسبة وبين الرغبة في التوصل إلى انقلابات للتحالفات في المشرق العربي على حساب السوفييت. وهكذا فإنه يوضح، في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، للسفير الصيني، أن هدفه إنما يتمثل دومًا في طرد السوفييت من الشرق الأوسط(٩). كما أنه لا يريد السماح بخلق سابقة قد تشهد قيام بلد بشن هجوم مفاجئ فيحرز كسبًا ترابيًّا ثم يعززه بفضل وقف لإطلاق النار. وهذا هو السبب في تقديمه هذا التعهد لأبا إيبان. كما أنه مقتنع بأنه في غضون ثلاثة أيام، فإن العرب، وقد سحقهم الإسرائيليون، سوف يتسولون وقفًا لإطلاق النار. ولا ينزعج كيسنجر من رد الفعل السعودي في حين أن المندوب السعودي لدى منظمة الأمم المتحدة كان قد أوضح بجلاء، منذ ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، أن من شأن بلاده أن تلجأ عند الحاجة إلى استخدام النفوذ الذي تمنحه لها مواردها البترولية، دعمًا لقضية مصر وسوريا.

وفي موسكو، يعد الانزعاجُ الشعورَ السائدَ(١٠). وكما أوضح بريجنيف ذلك للمكتب السياسي في اليوم الأول للحرب، فإن استئناف العرب للقتال هو خطأ جسيم في الحسابات. فسوريا ومصر سوف تُهزمان لا محالة. وبالنسبة لبعض أعضاء القيادة السوفييتية، فإن نظاميهما إنما يجازفان أيضًا بالسقوط. والشواغل مزدوجة: من جهة، سوف تؤدي الحرب إلى تعقيد استثنائي للعلاقات مع الولايات المتحدة، ومن الجهة الأخرى، يجب للاتحاد السوفييتي أن يكون وفيًّا لالتزاماته الأممية والمعادية للإمبريالية. فنجد عدم الانسجام نفسه الموجود في واشنطون: الحفاظ على الانفراج مع تزويد العرب بإمكانات القتال. وكعلامة على حسن النية، يبتعد الأسطول السوفييتي في البحر المتوسط عن الشواطئ العربية، بينما يتحرك الأسطول السادس الأميركي، على العكس من ذلك، في اتجاه شرقي البحر

المتوسط. فيترتب على ذلك أن الأسطولين يصبحان جد قريبين بالفعل أحدهما من الآخر.

وتستوعب موسكو على الفور مقترحات الأسد الضمنية التي أعرب عنها خلال لقائه بالسفير السوفييتي في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول. فقد أوضح أن هدفه من الحرب هو التوصل إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من جانب الإسرائيليين من جميع الأراضي العربية المحتلة واسترداد حقوق الفلسطينيين. ولكي يتحقق هذا، سيتعين القيام بصدمة عسكرية لزعزعة القوة الإسرائيلية عبر هجوم مفاجئ يتلوه وقف فوري للقتال. ومن شأن دور الاتحاد السوفييتي أن يتمثل في التوصل إلى وقف سريع لإطلاق النار على هذا الأساس بمساعدة الدول غير المنحازة. وفي يوم ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، كرر الرئيس السوري هذه المقترحات للسفير. وبالنظر إلى حالة علاقات السوفييت مع مصر، فليس بوسعهم معرفة موقف القاهرة الفعلي في هذا الصدد.

وترى موسكو أن وقف إطلاق النار الفوري هو الحل الأفضل. وفي مساء يوم ٦، يتمكن السفير السوفييتي من مقابلة السادات. والحال أن المصري، وقد استشعر القوة من النجاحات الأولى لجيشه، إنما يبدو متشددا ويرفض أي أفق مباشر لوقف إطلاق النار؛ ولابد من تعهد بسحب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ويشعر بريجنيف بخيبة الأمل حيال الموقف المصري ويأمل في أن ينجح الأسد في إقناع السادات بأن يكون أكثر مرونة، لكن ما يحدث هو العكس: فالسوري ينحاز إلى الموقف المصري. ومن جهة أخرى، في موسكو، يندهش الخبراء العسكريون من النجاحات العربية ويبدؤون في تكوين رؤية أكثر تفاؤلاً عن الحرب الدائرة. وتتمسك موسكو باتخاذ موقف الترقب والانتظار مع تزويدها حلفائها العرب بالعتاد الحربي الذي كانوا قد طلبوه بالفعل. وللتحرك بسرعة أكبر، يجري اتخاذ قرار باستخدام الجسر الجوي. فيبدأ الجسر الجوي السوفييتي في يوم ٩. ويتمثل دوره في إثبات التضامن السوفييتي مع تجنب التورط العسكري المباشر. كما يجري السعي إلى استغلال النجاح الذي تحقق بالأسلحة السوفييتية، لكن الجسر الجوي، بالمقارنة مع المشروع السياسي، إنما يقود إلى

نتيجة عكسية: فسوريا وبالأخص مصر، وقد ضمنتا إمدادهما بالسلاح، صارتا أقل حساسية لضرورة جسر جوي.

ومن ثم فإن الرسائل المتبادلة الأولى بين موسكو وواشنطون إنما تعد قائمة على التباس وذلك على الرغم من التعهدات المؤيدة لوقف لإطلاق النار. فالأميركيون يفكرون في عودة إلى خطوط ٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، بينما يفكر السوفييت في عودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهكذا فإن حافظ إسماعيل، مستشار الأمن القومي لدى السادات، يخاطب كيسنجر سرًا، في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، لكي يشرح له الموقف المصري المعروف جيدًا[١١]. ويرى وزير الخارجية الأميركي أن العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران إنما تشكل مطلبًا غير ممكن. وهو يَرُدُّ في هذا الاتجاه وإن كان يسعد لإعادة فتح قناة سرية للاتصال بين القاهرة وواشنطون. وهكذا يبدأ حوار خفي لكنه مستديم بين إسماعيل وكيسنجر. ويوضح وزير الخارجية الأميركي أن المساعدة المقدمة لإسرائيل هي نتاج ضغوط داخلية على الحكومة الأميركية.

ثم إن طهران توضح أن السادات يريد سلامًا حقيقيًا قائمًا على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي قد يكون بالإمكان وضعها تحت إشراف دولي، مؤقتًا على الأقل. والرسالة غير واضحة بما يكفي بحيث يمكن تصور أن المقصود بالدرجة الأولى هو الانسحاب من سيناء. وتستمر الأزمة الداخلية الأميركية في الاتساع مع الاستقالة الوشيكة لأجنيو، نائب الرئيس، بسبب الفساد – وستصبح سارية في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول.

ويدعو بريجنيف، من جهته، حلفاءه العرب إلى قبول وقف لإطلاق النار، لكن المحاربين يريدان تعهدًا إسرائيليًا بالانسحاب من الأراضي المحتلة. ويهدد السادات باللجوء إلى الصين الشعبية لكي تستخدم حق الفيتو الذي تتمتع به في حالة تقديم مشروع قرار في هذا الاتجاه في مجلس الأمن[١٢].

وإذا كان الهجوم السوري قد جرى تحطيمه في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، فإن القلق الإسرائيلي ينصب على مجال آخر. فخلال ثلاثة أيام، يجري استنفاد العتاد والذخيرة بإيقاع مُخيف ويبدأ الانزعاج من حالة الاحتياطيات. ومن المؤكد أن بوسع الجيش أن يواصل لعدة أيام بهذا الإيقاع، إلاَّ أنه يجازف بأن يجد نفسه فجأة

بلا ذخيرة، ومن ثم في وضعٍ خطرٍ إلى أقصى حد. ولذا يتجه المسؤولون إلى الأميركيين مسارعين بطلب العون.

وفي صباح ٩ أكتوبر/ تشرين الأول (بالتوقيت الأميركي)، يقدم السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز إلى كيسنجر بيانًا أوليًا بالخسائر، ٤٩ طائرة بينها ١٤ طائرة من طراز فانتوم و ٥٠٠ دبابة بينما تبدأ مصر وسوريا في تلقي تعزيزات قادمة من بلدان عربية أخرى. ويدرك كيسنجر فجأةً خطورة الوضع، لاسيما أن هناك تحذيرًا بوصول عاجل من جانب جولدا ميئير إلى واشنطون. وتنعقد على الفور خلية إدارة الأزمة [WSAG]. ويواجه شليزنجر كيسنچر. إذ يرى وزير الدفاع الأميركي أنه يجب التمييز بين الدفاع عن بقاء إسرائيل داخل حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وبين صون فتوحاتها الترابية مع ما يترتب عليه ذلك من تدهور جسيم للعلاقات مع العالم العربي. أما وزير الخارجية الأميركي فهو يرى خطر انتصارٍ سوفييتي عظيم في الشرق الأوسط.

وبعد أن تحدث كيسنچر مع نيكسون في الأمر، صار بوسعه أن يعلن لدينيتز في المساء عن التعجيل بإرسال الشحنات العسكرية الجاري على قدم وساق وعن التعهد بالتعويض عن أي عتاد حربي ثقيل يخسره الإسرائيليون، ما يسمح لهؤلاء بأن يأخذوا فورًا من احتياطياتهم كل ما يريدون. وعندئذ يتفق شليزنچر وكيسنچر على التصرف بأقصى درجة من التكتم. سعيًا إلى عدم استفزاز البلدان العربية.

ولا يبدو أن بدء الجسر الجوي السوفييتي في اليوم نفسه في اتجاه سوريا قد أثر على القرار الأميركي، والذي كان قد اتخذ قبل توافر هذه المعلومة. وبالمقابل، كان دايان قد قام، منذ يوم ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، بوضع صواريخ أريحا الإسرائيلية، القادرة على حمل أسلحة نووية، على أهبة الاستعداد، وقد علمت وكالة الاستخبارات الأميركية بذلك. ومن الصعب معرفة ما كانت عليه النوايا الإسرائيلية الحقيقية إذ كان من المتصور أن الإسرائيليين لا يحوزون سلاحًا كهذا. فهل كنا بإزاء استعدادٍ للجوءِ إلى ملاذٍ أخير في حالة وقوع كارثة أم بإزاء ابتزاز ضمني موجه إلى الأميركيين؟

تنفي المصادر الأميركية المتاحة أدنى تأثير للعامل النووي الإسرائيلي على اتخاذ القرار الأميركي. ومن جهة أخرى، فإن مصر وسوريا لم تأخذا في

اعتبارهما الردع النووي الإسرائيلي لأنهما كانتا تعرفان أن قواتهما ليس من الوارد أن تهدد وجود إسرائيل، وكانت أهدافهما السياسية محدودة وكانتا تعرفان أن من غير الوارد أن تسمح الدول العظمى باستخدام سلاح كهذا. إلاّ أنه يبدو أيضًا أن المحاربين العربيين لم يشتبها في إمكانية حدوث أزمة في العتاد الإسرائيلي قبل مرور أقل من أسبوع على بدء المعارك.

الهجوم الإسرائيلي ضد سوريا

كان قد جرى ردُّ الجيش السوري إلى الخط الأرجواني وقد لحقت به خسائر جسيمة، إلاّ أنه لم ينته إلى الانهيار كما في حرب ١٩٦٧. وهناك خلاف بين موشيه دايان ورئيس هيئة الأركان ديفيد إيليعازار حول تتمة العمليات. فسوريا بسبيلها إلى إعادة تنظيم قواتها وتتلقى المساعدة من دول عربية أخرى، خاصة العراق الذي يرسل عدة ألوية. ودايان ليس نصيرًا لزحف جديد قد لا يروق للولايات المتحدة ويستثير تدخلاً سوفييتيًا. بينما يرى إيليعازار أنه يجب تحطيم الآلة الحربية السورية تحطيمًا مقيمًا، وإرسال رسالة واضحة بهذا الفعل إلى الملك حسين والفوز بأرصدة ترابية جديدة قد تعوض عن خسائر يمكن أن تحدث في سيناء. وتفصل جولدا ميئير في الخلاف لصالح رئيس هيئة الأركان. والهدف أيضًا، كالعادة، هو معاقبة السوريين بقسوة ضمن نهج تدمير بناهم التحتية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، يجري إغراق سفينة سوفييتية، في يوم ١٢، خلال قصف لميناء طرطوس. فيطالب بعض أعضاء المكتب السياسي بشن عمليات انتقامية ضد إسرائيل، لكن بريجنيف وكوسيجين يكتفيان بتوجيه احتجاجات حامية. وستعقب ذلك في منظمة الأمم المتحدة تبادلات لأوصاف مريرة، إذ يضع المندوب السوفييتي أساليب الحرب الإسرائيلية على مستوى واحد مع أساليب النازيين بينما يشبه المندوب الإسرائيلي نظيره بالدكتور جوبلز. كما يطلب بريجنيف إلى عسكرييه تأمين سلامة السوفييت الموجودين في سوريا. فيسارع هؤلاء العسكريون إلى الوفاء بالمهمة عبر نشر وحدات للدفاع الجوي في الأراضي السورية تحت سيطرة سوفييتية حصرية.

ويقع الخيار على الزحف على دمشق. فيجري تكليف فرقتين بالعمل، واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب. ويجب عليهما أن تتكاتفا. والهدف هو التوقف على بعد ٢٠ كيلومترًا من العاصمة السورية لإبقائها في مرمى المدفعية الإسرائيلية. وإذا كان الإسرائيليون يتمتعون بالتفوق الجوي، فإن أمامهم خط دفاع في العمق كان قد جرى تنظيمه منذ وقت طويل.

ويتم شن الهجوم في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول. والمعارك حامية والتقدم صعب، لكنه حقيقي. وفي يوم ١٢، تدخل المدرعات العراقية الحرب لأول مرة، ومن هنا نشوب معركة دبابات تُعَدُّ القوات فيها شبه متساوية. وفي ليلة ١٢ – ١٣، تدور أيضًا معركة على مرمى قصير. ويتكبد العراقيون خسائر مهمة وينسحبون إلى مواقع دفاعية، لكن ما نحن بإزائه هو انتهاء التقدم الإسرائيلي.

فاعتبارًا من يوم ١٤، يجري الانتقال إلى حرب مواقع. والحال أن العرب هم الذين يحاولون زحزحة أعدائهم عن مواقعهم المتقدمة. وقد أدى الهجوم الإسرائيلي إلى تدخل قوات عربية أخرى (كان العراقيون والمغاربة منخرطين بالفعل في المعارك). ففي يوم ٩، طلب الملك فيصل من الأردن السماح بمرور قوات سعودية إلى سورية[١٣]. وقد رفض الملك حسين في البداية. وفي يوم ١٠، يسارع السادات والأسد إلى مناشدة الملك لكي يرسل قواته هو للقتال في سوريا. ويحاول حسين كسب الوقت حاشدًا قواته على الحدود السورية قرب الجولان، لكن الزحف الإسرائيلي يخلق وضعًا لا يحتمل. وفي يوم ١٢، يقوم الملك الأردني من ثم بإبلاغ الإسرائيليين، عن طريق الأميركيين والبريطانيين، بأنه سيكتفي بالانتشار الحالي وبأنه لا ينوي الحرب على نهر الأردن. وفي يوم ١٣، يرد الإسرائيليون بأنهم موافقون، وإن كان يجب على الأردنيين أن لا يدخلوا سوريا.

والملك مضطر من الناحية السياسية إلى الدخول. فهو يوضح للأنجلو-ساكسون أن نظامه ضروري لاستقرار المنطقة وأن انهيار نظام الأسد قد يؤدي إلى وصول ائتلاف جذري من الشيوعيين والبعثيين الموالين للعراق إلى السلطة في دمشق. وباختصار، فمن مصلحة الجميع، بمن في ذلك الإسرائيليين، أن تشارك القوات الأردنية في المعركة ...

وفي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يبلغ الملك حسين جولدا ميئير مباشرةً بأن الأردنيين يدخلون المعركة. فيرد الإسرائيليون بأن هذه المشاركة يجب أن تقتصر على لواء واحد.

واعتبارًا من يوم ١٥، يشن العراقيون والأردنيون والسعوديون هجومهم المضاد. والتنسيق جد هزيل مع السوريين وفيما بينهم. ويستمر القتال على مدار الأيام كلها. وقد دارت آخر معركة للمدرعات في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول. وفي يوم ٢٠، يشن الإسرائيليون عملية للقوات الخاصة لكي يستردوا محطة حرمون للتنصت. فيجري صدهم. وفي اليوم التالي، يعودون بإمكانات أكبر. وتستمر المعارك حتى يوم ٢٢. فيخسر الإسرائيليون ٥١ يسقطون قتلى ويصابُ ٢٥٠ من الإسرائيليين بينما يسقط قتلى ١٥٠ من السوريين ويسقط منهم مثل هذا العدد جرحى. وفي تلك الأثناء، يحشد السوريون قوات من أجل الهجوم المضاد الكبير المقرر القيام به في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول. والحال أن وصول التعزيزات العربية قد سمح لهم بالصمود صمودًا جيدًا وبإعادة تنظيم قواتهم. بينما القوات الإسرائيلية قد تقطعت أنفاسها وعلاقةُ القوى بسبيلها إلى أن تصبح في غير صالحها.

وخلال الأيام الأولى للهجوم الإسرائيلي على الجبهة السورية، يبدو أن جبهة سيناء قد دخلت في مرحلة حرب استنزاف. ويعمل المصريون على توطيد مواقعهم ودمج التعزيزات العربية. وبالمثل، يقوم الإسرائيليون بإعادة تنظيم انتشارهم بقدر وصول تعزيزات. وهم يرسمون تاكتيكات جديدة للتصدي لدور سلاح المشاة المصري في معارك الدبابات. والقوات الماثلة يبدو أنها متساوية من حيث قوتها.

ويتحول المأزق العسكري إلى نزاع بين الجنرالات. فعلى الجانب الإسرائيلي، يرفض شارون الانصياع لتعليمات قائد الجبهة الجنوبية، الجنرال جونين، ويشن هجمات على المواقع المصرية. فيطلب جونين إعفاء شارون من قيادته، لكن دايان يُبقي على حمايته له. وفي ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يعمل الجنرالات على خطة هجومية جديدة تشمل عبورًا للقناة. وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري اختيار قطاع الدفرسوار عند ملتقى الجيشين الثاني والثالث المصريين للقيام بعملية كهذه.

والمشكلة الرئيسية هي أنه طالما ظل احتياطي المدرعات المصرية مرابطًا على الضفة الأفريقية، فإن العبور يظل مستحيلاً.

وعلى الجانب المصري[١٤]، تتكاثر المطالبات السورية والسوفييتية بشن هجوم مصري جديد لتخفيف الضغط على الجبهة السورية. فيصدر السادات الأمر إلى الفريق أول إسماعيل بالتحضير لعملية هدفها خط الممرات. لكن الشاذلي، بوصفه رئيسًا لهيئة الأركان، يعترض على ذلك بشراسة ؛ فهذا يعني التقدم من دون غطاء دون حماية من الدفاع الجوي ويعني نقل الاحتياطي المدرع إلى الضفة الشرقية للقناة. ويؤيده القادة في الساحة، لكنه مضطر إلى الإذعان لما يُعتبر قرارًا سياسيًا. وفي ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول، ينتقل جزء من الاحتياطي المدرع إلى الضفة الشرقية للقناة. وهيئة الأركان لا تجد الوقت الكافي لرسم خطة دقيقة، خلافًا للعمليات السابقة. والفكرة الرئيسية هي القيام باختراق عام لمسافة ثلاثين كيلومترًا بهدف رد الإسرائيليين إلى داخل سيناء.

وفي ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول تبدأ أكبر معركة للدبابات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. إذ يشتبك في القتال ألفا مدرعة بينها ١٢٠٠ دبابة على جبهة تمتد ١٤٠ كيلومترًا.

وفي عدة قطاعات، ينجح المصريون في إحراز تقدم إلى مسافة خمسة عشر كيلومترًا، لكنهم يتصرفون بشكل مبعثر شأنهم في ذلك شأن خصومهم في بداية الحرب. ويستفيد الإسرائيليون هذه المرة من الوضع الدفاعي ومن دعم السلاح الجوي. وقد تمكنت المشاة المؤلَّلة من حماية المدرعات حماية فعالة. وفي الساعة ١٥، يجري تحطيم الهجوم المصري وفي نهاية النهار تأمر القيادةُ بالعودة إلى المواقع السابقة. وقد خسر المصريون ٢٥٠ دبابة (أي ما يساوي كل خسائرهم منذ بداية الحرب) في مقابل ٤٠ دبابة خسرها الإسرائيليون.

الجسر الجوي والحظر البترولي[١٥]

يواصل المصريون إرسال رسائل إلى الأميركيين، لمطالبتهم من الناحية الرسمية بالضغط على الإسرائيليين حتى لا يقصفوا أهدافًا مدنية في مصر كما يفعلون في سوريا. والحال أن كيسنجر، الذي يرى في ذلك محقًا دعوةً إلى لعب

دور رئيسي في المفاوضات القادمة، إنما يقبل نقل هذه الرسالة وإن كان يُوَضِّحُ أن من شأن الولايات المتحدة أن لا توافق على مشاركة وحدات سوفييتية في المعارك تحت أي شكل (فالرسائل المصرية قد تعني أيضًا التهديد باللجوء إلى السوفييت). وفيما يتعلق بافتراض عمليات قصف جوي إسرائيلي ضد مجمعات سكنية مدنية، فإن مصر تملك إمكانات ردع تتألف من صواريخ سكود، لكنها تحت سيطرة سوفييتية وقد رفضت موسكو أن يحدد السادات وحده شروط استخدامها. ولفظيًّا، يلمح السادات إلى الصواريخ المصرية المصنوعة في عهد عبد الناصر، لكن هذا خدعة لأن أيًّا منها لا يصلح للعمل حقًا لإصابة أهداف بعيدة.

وفي ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يوضح السوفييت أنهم مستعدون لقبول وقف لإطلاق النار في المواقع القائمة. وكي لا يعطوا انطباعًا بأنهم يريدون إرغام حلفائهم العرب، سوف يمتنعون عن التصويت عند الاقتراع. والواضح أنهم يتخذون موقفًا وسطًا بين الفريقين لأن الأمر لن يتعلق ساعتها بحقوق الفلسطينيين. وهذا الأفق هو الأفق الأسوأ بالنسبة لكيسنجر، الذي يكثف من المناورات التسويفية. وهو يحث الإسرائيليين على تكثيف القتال، ما يُعَدُّ أحد أسباب الهجوم ضد سوريا.

ويبقى مع ذلك أن طائرات شركة العال لا تكفي لنقل العتاد الأميركي إلى إسرائيل. وبسبب الرغبة المستديمة في الحفاظ على الكتمان، تجري محاولات لاستئجار طائرات شارتر، لكن الشركات الجوية ترفض التورط في منطقة حرب. ووحدها الطائرات الحربية الأولى هي التي يتسنى تقديمها. وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل تتهم كيسنجر، من دون وجه حق، بأنه يعرقل إرسال العتاد وتعبئ حلفاءها في الكونجرس بينما نحن في قلب أزمة ووترجيت. وتتبادل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتان الاتهامات بتأخير العملية. فالديبلوماسيون يرون أن العسكريين يحوزون إمكانات الضغط لإرغام الشركات الجوية على الانصياع. أمَّا رجال شليزنجر فهم يرون أن الإسرائيليين لديهم ما يكفي من الاحتياطيات للصمود حتى انتهاء الحرب ومن ثم فلا جدوى من مفاقمة التوتر مع العالم العربي. وهم منزعجون بالفعل من رصد أن الصحافة قد أشارت بالفعل إلى مهمات طائرات شركة العال. ثم إن سحب عتاد من مخزونات الجيش الأميركي قد يتم على حساب الإمكانات العملياتية للقوات الأميركية.

وفي ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول، يتزايد الضغط الإسرائيلي بينما يصبح من الواضح أن الجسر الجوي السوفييتي يزداد كثافة، خاصة إلى سوريا التي تحتاج إليها احتياجًا أكثر إلحاحًا. وفي موسكو، يبرر أندروپوف، رئيس لجنة أمن الدولة [KGB]، هذا النهج استنادًا إلى معلومات واردة من أجهزته حول شحنات السلاح التي يرسلها الأميركيون سرًا إلى إسرائيل. بل إنه يتحدث عن إرسال عسكريين أميركيين. وهم متطوعون، يهود في غالبيتهم، ذهبوا إلى إسرائيل للمشاركة في المعارك أو للقيام بأعمال مدنية.

ومن الحيوي، بالنسبة لموسكو، الحفاظ على نظام حافظ الأسد، حتى وإن اقتضى الأمر الإيحاء بأنها سترسل وحدات قتالية إلى سوريا إذا ما تعين ذلك. فالسوفييت ليسوا مستعدين للقيام بذلك إلاَّ، كما رأينا، في مجال الدفاع الجوي، لكن هذا وسيلة للضغط المستتر سوف تلعب أيضًا دورًا في وقف الهجوم الإسرائيلي على الجبهة السورية. والحال أن حملة الاحتجاجات «الشعبية العفوية» ضد الفظائع الإسرائيلية في سوريا وضد سقوط ضحايا سوفييت إنما تسير أيضًا في هذا الاتجاه. إذ يمكن اعتبارها تحذيرًا للإسرائيليين من التمادي. ويرد الأميركيون بأنهم سيتصدون لأي مشاركة من جانب السوفييت في المعركة، لأن هذا قد يفضي إلى مواجهة مباشرة. وانعدام التفاهم في ذروته: فموسكو تعتبر عملها عملاً دفاعيًا، حاميًا لمزايا اكتسبتها، بينما تعتبره واشنطون عملاً هجوميًا، ومتعارضًا مع الانفراج، لكن كيسنچر ينوي بالفعل في الوقت نفسه طرد السوفييت من المنطقة.

والمسؤولون الإسرائيليون مهمومون برد الفعل السوفييتي وبضعف المساعدة الأميركية. وهم يشتبهون مخطئين بأن واشنطون تتعمد ترك موقف إسرائيل يضعف. وفي ضوء الحالة القائمة لاحتياطياتهم من العتاد والذخيرة، يبدو لهم أن من الصعب شن الهجوم الكبير في سيناء، لاسيما أن الشروط العسكرية لذلك لم تتوافر مجتمعةً. وهم يوضحون للأميركيين أنهم مستعدون لقبول وقف إطلاق النار في المواقع القائمة، فالمكاسب التي حققوها في سوريا تعوض عن خسائرهم في سيناء.

والحال أن كيسنچر وإدارة نيكسون لايريدان سماع شيء عن ذلك. فمن غير الوارد الإذعان لما يعتبر تهديدات سوفييتية. وعلاوة على المناورات التسويفية،

يمكن الاعتماد على العقبة المصرية المتمثلة في تمسك مصر الدائم بالبند الخاص بحقوق الفلسطينيين. والحال أن شليزنچر، وقد اقتنع هذه المرة، إنما يقترح تقديم عشر طائرات – شاحنة أميركية من شأنها تفريغ العتاد في قاعدة آسوريس الأميركية حيث يمكن للإسرائيليين أخذه من هناك. ويوافق كيسنچر على هذا الاقتراح. وبما أن شليزنچر يرتاب في السياسة الشخصية لوزير الخارجية الأميركي، فإنه يقوم بإبلاغ الأمر مباشرةً إلى نيكسون، الذي ابتعد للحظة عن فضيحة ووترجيت. والحال أن الرئيس إنما يزيح تحفظات وزيريه. فردود الفعل القريبة سوف تكون واحدة على أي حال، أيًّا كان حجم الإمدادات. وهو يصدر الأمر بتعبئة كل الإمكانات المتوافرة وبإرسال العتاد الأميركي إلى إسرائيل مباشرة وذلك سعيًا إلى الرد بحزم على ما يجري تفسيره بأنه تحدٍ سوفييتي.

فيجري على الفور إطلاق الآلة اللوچستية الأميركية الجبارة[١٦]. ومن الضروري وجود محطات لأن من غير الممكن قيام الطائرات – الشاحنة برحلات ذهاب وإياب بشكل واحد (فالذهاب ممكن من دون توقف لكن الإياب ليس ممكنًا من دون توقف، وذلك بسبب حالة الرياح السائدة آنذاك). والحلفاء الأوروبيون في حلف شمالي الأطلسي يرفضون استخدام قواعدهم الجوية، فيما عدا البرتغال التي تتمتع باكتفاء ذاتي من البترول بفضل مستعمرتها أنجولا. والديكتاتورية البرتغالية بحاجة إلى مساندة سياسية قوية في صراعها ضد حركات التحرر في مستعمراتها. ويقدم كيسنچر ما يجب من الوعود ويستخدم ما يجب من التهديدات لدفع الحكومة البرتغالية إلى الموافقة على استخدام قاعدة لاچيس في آسوريس.

وقد أدخلت الحرب عوامل توتر جديدة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. فالغالبية العظمى منهم تُحَمِّل إسرائيل المسؤولية عن المأزق السياسي في الشرق الأوسط. وهم يخشون في آن واحد من تقدم سوفييتي في المنطقة ومن تواطؤ أميركي – سوفييتي يدير شؤون العالم. وأخيرًا، فإن أوروبا في مجملها أكثر اعتمادًا بكثير من الولايات المتحدة على البترول العربي.

وبمجرد اتخاذ القرار، يبلغ كيسنچر السوفييت بأن ما قام به الأميركيون هو نوع من موازنة للجسر الجوي الذي قاموا هم به. وهو يعلن لحافظ إسماعيل أن الجسر الجوي الأميركي سوف يتوقف بمجرد تطبيق وقف إطلاق النار وأن

الولايات المتحدة سوف تعمل على تسوية سلمية مقبولة لمصـر. ويجـري إبـلاغ طهران بأن تعزيز قوة إسرائيل إنما يهدف إلى اتقاء تقدم السـوفييت فـي الشـرق الأوسط، كما يجري إبلاغ الملك فيصل بأن السياسة الأميركية لا هي منحازة إلـى إسرائيل ولا هي منحازة إلى العرب، بل منحازة إلى السلم. وترد مصر بأننا بإزاء أعمال عدائية وبأن مصر لا يمكنها الركون إلى مجرد الوعود القادمة من الولايات المتحدة بأن تعمل بنشاط بعد الحرب لصالح سلام عادل ودائم.

ولابد من تبديلات للأطقم لأن المسافة تمتد إلى ٦٤٥٠ ميل بحري، أي نحـو ثلاثين ساعة للانتقال مع التوقف الضروري في لاچيس. ويجب إرسـال طـائرات إمداد بالبترول إلى آسوريس، لأن المخزون المحلي سيكون غير كاف. والطريـق الجوي الأميركي يتقاطع مع الطريق السوفييتي إلى مصر، لكن الطـائرات تحلـق على ارتفاعات مختلفة. وتهبط الطائرة – الشاحنة الأولى في إسرائيل في يـوم ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول المصيري. ويجري إعطاء الأولوية للـذخائر والصـواريخ المضادة للدبابات. ويتم إرسال القليل من العتاد الثقيل، كالمدرعات، إلاَّ أنه يجـري الإيحاء بأنها أوفر عددًا.

وعلى الرغم من انتكاسة ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول العسكرية، يعتقد السادات أن وضعه العسكري لا يزال جيدًا وأنه قد حان الوقت لمعالجة المسألة السياسـية. وفي يوم ١٥، يرسل إلى كيسنچر دعوة للمجيء إلى مصر، موضحًا أيـن توجـد نقطة اللاعودة في سياسة بلاده[١٧]:

سترحب مصر باستقبال الدكتور كيسنچر تقديرًا لمساعيه. وسوف يكون الجانـب المصـري مستعدًا لمناقشة أي موضوع أو اقتراح أو مشروع، ضمن إطار مبدئين – نظن أن الـدكتور كيسنچر لا يرفضهما ولا أي أحد آخر–، وهما أن مصر لا يمكنها تقـديم أي تنـازلات فـي التراب أو السيادة[١٧].

ويوضح الرد الأميركي في اليوم التالي أن الولايات المتحدة سوف تبذل كـل الجهود الممكنة للإسهام في تدشين تسوية عادلة ونهائية، بمجرد سـريان مفعـول وقف إطلاق النار. وعندئذ سيسعد كيسنچر بالتعامل مع هذه الدعوة بالشكل الأكثـر

جدية والأكثر تعاطفًا ضمن إطار مجهود متواصل لإعادة سلام دائم إلـــى الشـــرق الأوسط.

ويلقي السادات خطابًا «تاريخيًا» في يوم ١٦ أمام مجلس الشعب المصـــري. ومرتديًا اللباس العسكري لقائد الجيش المصري، يخاطب النواب، الـــذي يصـــفقون له، لكي يحدثهم أولاً عن الأحداث التي جرت. ثم يدعو إلى ســـلام عـــادل، تحـــت إشراف أميركي بشكل واضح:

[أنني أوجه من هنا إلى الرئيس نيكسون] رسالة مفتوحة [...]، رسالة لا يمليها القـــول ولكـــن تمليها الثقة، رسالة لا تصدر عن ضعف ولكن تصدر عن رغبة حقيقية في صـــون الســـلام ودعم الوفاق. أريد أن أقول بوضوح أن مطلبنا في الحرب معروف لا حاجـــة بنـــا لإعـــادة شرحه، وإذا كنتم تريدون معرفة مطلبنا في السلام فإليكم مشروعنا في السلام [...] إننا علـــى استعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية عن كل الأراضـــي المحتلة فورًا وتحت إشراف دولي إلى خطوط ما قبل ٥ يونيـــو ١٩٦٧. [...] [إننـــا] نقبـــل التزامنا بقرارات الأمم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن [...] إننا على استعداد [...] [لأن] نحضر مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة سوف أحاول جهدي أن أقنع به رفاقي مـــن القادة العرب [...] [و] ممثلي الشعب الفلسطيني [...] [من أجل] وضع قواعد وضوابط السلام في المنطقة [...] إننا على استعداد في هذه الساعة [...] أن نبدأ في تطهيـــر قنـــاة الســـويس وفتحها [...] ولقد أصدرت الأمر بالفعل إلى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء في هذه العمليـــة غداة تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة.

وإذا كانت النبرة قد تبدو أحيانًا جد متشددة – كقوله: «الصـــهيونية بـــدعواها العنصرية وبمنطق التوسع بالبطش ليست إلاَّ تكرارًا هزيلاً للفاشية والنازية»–، فإن انفتاحه السياسي عظيم. فعلاوة على التوجه بالنداء إلى الولايات المتحـــدة، يجـــري التشديد على مصطلح السلام. ويشار إلى اســـتعادة الحقـــوق المشـــروعة للشـــعب الفلسطيني كهدف من أهداف الحرب، إلاَّ أنه لا تعود هناك مطالبة بإدماج هذا البند في القرار القادم بشأن وقف إطلاق النار.

والترحيب الشعبي الذي يلقاه السادات يمنحه في تلك اللحظة مكانة قريبة مـــن مكانة عبد الناصر، لكنها مكانة ناصرٍ منتصر. وعلاوة على النجاحات العســـكرية

التي تبشر بظهور «إنسان عربي جديد»، فإنه يدرك أن العربية السعودية، وقد فاض بها الكيل، توشك أن تلجأ إلى استخدام سلاح البترول.

والحال أن إرسال تعزيزات إلى بلدان خط الجبهة قد أبرز بالفعل اتساع التضامن العربي. ومنذ عدة أيام، تدعو الصحافةُ العربية إلى استخدام سلاح البترول وتتهم الولايات المتحدة بالتواطؤ مع إسرائيل. وكان خفض قيمة الدولار والتضخم العالمي، بنسبة تتراوح بين ٧% و٨%، قد قادا إلى خسارة البلدان المنتجة للبترول جزءًا من مكاسبها السابقة. وفي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، في اجتماع في ڤيينا مع ممثلي الشركات البترولية الكبرى، طالب وزراء بترول بلدان الخليج (بما فيها إيران) بمضاعفة سعر البرميل من ٣ إلى ٦ دولارات. والعربية السعودية مستعدة للاتفاق على ٥ دولارات، وهو مستوى يتمتع به المنتجون المطلون على البحر المتوسط (الجزائر وليبيا) منذ شهر سبتمبر/ أيلول بحسب منطق تباين تكاليف النقل قياسًا إلى بلدان الخليج، لكن الشركات لا توافق إلاَّ على زيادة بنسبة ٢٥%. ويُرفع الاجتماع في يوم ١٢ دون اتخاذ أي قرار. فتقرر الدول المنتجة الاجتماع في الكويت في يوم ١٦. وتبدأ السوق البترولية في الاضطراب جرَّاء عمليات القصف الإسرائيلية ضد سوريا. والحال أن دمار البنية التحتية للبلد إنما يؤثر على قدرات نقل البترول العراقي والسعودي باتجاه البحر المتوسط. وهكذا يختفي من السوق مليون برميل يوميًا[١٨].

ومنذ شهور والملك فيصل يهدد بشكل متزايد العلانية باطرادٍ باستخدام سلاح البترول. وفي ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، وجَّه إلى نيكسون رسالة طالبًا إليه ممارسة ضغط على إسرائيل حتى تنسحب من الأراضي المحتلة. وفي يوم ١٢، قام بتعلية النبرة، محذرًا إياه من أن العربية السعودية قد تضطر إلى التصرف إذا ما واصلت الولايات المتحدة تقديم مساعدتها لإسرائيل. كما أنه يستخدم اللغة المألوفة للعربية السعودية: إن بلده يتصرف حتى لا يضطر إلى التصرف بسبب ضغوط خارجية. وفي يوم ١٥، يرسل وزير خارجيته إلى واشنطون لكي يحث الأميركيين مرة أخرى على عدم الانحياز أكثر من اللازم إلى الإسرائيليين ويرجئ نيكسون وكيسنچر عمدًا اللقاء الذي طلبه الوزير. ولن يتم استقباله إلا في يوم ١٧.

وفي ليلة ١٦ – ١٧، تقرر البلدان المنتجة للبترول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول والمجتمعة في الكويت رفعًا من جانب واحد لسعر البرميل من البترول العربي الخفيف من ٣,٠٢ دولارات إلى ٥,١٢ دولارات. وبينما يرحل الوزراء غير العرب، ينعقد اجتماع منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول. فيكثر العراقيون من تصريحاتهم المتطرفة، لكنهم معزولون فينسحبون من الاجتماع. ويجري اتخاذ قرار بخفض فوري للإنتاج بنسبة ٥% على أن يتلوه خفض شهري بنسبة ٥% «حتى تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه(×)» (١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣).

وفي اليوم نفسه، يستقبل نيكسون وفدًا من وزراء خارجية الجزائر والكويت والمغرب والعربية السعودية الذين جاءوا لحضور اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. فيعدُ نيكسونُ بطرح مبادرة ديبلوماسية أميركية قوية تهدف إلى تطبيق القرار رقم ٢٤٢ وذلك بعد انتهاء الحرب وهي مبادرة قد يتولاها مباشرة كيسنجر. وفي يوم ١٨، يشدّد فيصل من نبرته إذ يزيد الخفض الفوري من نسبة ٥% إلى نسبة ١٠%. والحال أن إدارة نيكسون إنما تقوم، في يوم ١٩، لأسباب ذات طابع قانوني وأيضًا بهدف كسب قدرٍ من الدعم في الكونجرس، بتقديم مشروع قرار لتعديل الميزانية (*special appropriation request*) [طلب اعتماد خاص] بحيث يتم تخصيص مليارَي ومائتي مليون دولار لتغطية نفقات مساعدة إسرائيل.

ويرى العالم كله أن هذا القرار استفزازٌ ما بعده استفزاز. وفيصل يعتبره إهانة شخصية. وفي صباح يوم ٢٠ (بالتوقيت المحلي)، تعلن العربية السعودية حظرًا كاملاً لإرسال البترول إلى الولايات المتحدة. فتحذو حذوها البلدان العربية الأخرى المنتجة للبترول كما يجرى تطبيق الحظر على هولنده التي ثابرت على انتهاج سياسة جد ممالئة لإسرائيل (٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول). والمستهدف أيضًا هو سوق روتردام البترولية الكبرى.

والحظر، بصفته هذه، هو إجراء رمزي لأن الشركات البترولية الكبرى تملك كل متسع للعِب بين مختلف مصادر إمدادها وتزويد زبائنها بالبترول. وبالمقابل، تلعب التخفيضات دورًا أساسيًا بإدخالها اضطرابًا قويًا في السوق العالمية وبتسببها

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

في حالات نقص بترولي محلية، خاصة في الولايات المتحدة. وما لا يستطيع أحد توقعه آنذاك، هو أننا بسبيلنا إلى نشوء هوة بين السعر المعلن وحجمه ٥,١٢ دولارات وسعر السوق الحرة الذي يتجه إلى الارتفاع، لاسيما أن بعض البلدان المنتجة للبترول ترفع من جانب واحد أسعارها المعلنة إلى ٧ دولارات (فنزويلا، العراق).

إلاَّ أنه إذا كانت القرارات السعودية قد ترتب عليها أثر عالمي، فإن المجريات الميدانية، معركة القناة الثانية، إنما تتخذ بُعدًا يكاد ينذر بنهاية العالم.

معركة القناة الثانية

بعد معركة ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، يجد الإسرائيليون أنفسهم في وضع مؤات. فالجسر الجوي الأميركي قد بدأ واحتياطي المدرعات المصري كان قد اختُزل والأميركيون يقدمون للإسرائيليين ضمانة ضد تدخل عسكري سوفييتي. والطابع الوشيك لوقف لإطلاق النار يؤدي إلى تعجيل الحركة. وفي مساء ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، تهدف فرقة شارون إلى السيطرة على قطاع عند ملتقى الجيشين الثاني والثالث المصريين سعيًا إلى شن هجوم ليلي.

ويتحرك شارون بجسارة، وإن كان بحسب المبدأ الأساسي المتمثل في حشد قوات. والمعارك كثيفة ومضطربة، لكن طليعته تتمكن، خلال الليل، من اجتياز القناة. وفي الصباح، تتسنى إقامة رأس جسر أولي، على أن طريق المرور في سيناء يظل ضيقًا وتحت لهب النيران المصرية. فيجري إرسال فرقة آدان للسيطرة على القطاع المسمى بـ«المزرعة الصينية» (هي في واقع الأمر استثمارة زراعية سابقة بالتعاون مع اليابانيين). وتتركز المعارك على هذا القطاع خلال يومين. ويفقد المصريون نحو ٢٠٠ دبابة طالها الدمار ويخرج من المعركة ٢٩٠٠ جندي مصري بينما يفقد الإسرائيليون ٩٦ دبابة طالها الدمار ويخرج من المعركة ٩٥٠ جنديًا إسرائيليًا. وقد نجحوا في توسيع الممر في الشمال (المزرعة الصينية) وفي الجنوب (على طول البحيرة المرة الكبرى).

واعتبارًا من مساء يوم ١٧، يتمتع شارون بحرية توسيع رأس جسره. فتجري إقامة جسر وتنتقل المدرعات الأولى إلى الضفة الأفريقية للقناة. وفي فجر ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، كان قد انتقل ٩٠٠٠ جندي و ٢٠٠ دبابة.

والنظام الهرمي المصري لا يسمح بانتقال جيد للمعلومات. وكانت مسألة يوم ١٦ قد عوملت على مستوى الموقع دون إخبار المستوى الأعلى ولا يعلم السادات بالعبور الإسرائيلي للقناة إلاّ عن طريق خطاب ألقته جولدا مئير لرفع معنويات شعبها. ويدرك الشاذلي خطورة الوضع ويقترح القيام فورًا بسحب المدرعات المرابطة على الضفة الآسيوية حتى يتسنى تدمير رأس الجسر الإسرائيلي، ما قد يؤمن له تفوقًا بنسبة اثنين إلى واحد. ويرفض الفريق أول إسماعيل بصورة مطلقة هذا التصور ويتمسك تمسكًا صارمًا بتعليمات السادات السياسية: لا يجب لأي دبابة ولا لأي مدرعة العودة إلى الضفة الشرقية للقناة، ومن هنا خيار معركة المزرعة الصينية التي يرى الشاذلي أنها خراب كامل. ويتدخل السلاح الجوي المصري بكثافة فوق القطاع محل الصراع متكبدًا خسائر جسيمة. وقد جرى إبعاد صواريخ الأرض – جو بعد نجاح غارة من جانب مدرعات إسرائيلية في تدمير ثلاث بطاريات. كما تدك المدفعية ساحة المعركة، لكنها لا تتوصل إلى الحيلولة دون توسيع الممر وإن كانت قد ألحقت إصابات ملحوظة بالجانب الإسرائيلي.

وقد وصل بومدين إلى موسكو يوم ١٤ بشكل مفاجئ. واستمر النقاش بين الجانبين طوال الليل حيث أكدت الجزائر دعمها الكامل للمقاتلين العرب، ماديًّا وماليًّا وسياسيًّا. ويشدد الرئيس الجزائري بضراوة على ضرورة مواصلة الحرب حتى ترضخ إسرائيل فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة وبردّ حقوق الفلسطينيين. فيرى بريجنيف مطلبًا عربيًّا بتوريط الاتحاد السوفييتي توريطًا كليًّا في الحرب. وهو يرى أن الوقت قد حان للانتقال إلى حل سياسي قبل أن يخرج الوضع عن السيطرة. وبعد اجتماع طويل للمكتب السياسي، يجري اتخاذ قرار بإيفاد كوسيجين على وجه السرعة إلى القاهرة للعمل على ثني الموقف المصري، خاصة بعد انتكاسة يوم ١٤.

ويرسل بريجنيف رسالة إلى نيكسون يوضح فيها الموقف السوفييتي: منذ وقت طويل، حذرت القيادة السوفييتية الأميركيين من خطورة الوضع في الشرق الأوسط. والوضع القائم الآن يؤكد صواب هذا التقدير. ويجب الانتقال إلى مرحلة تسوية سياسية ولن يكون هناك من سلام إلاّ بانسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة. وسوف يكون بإمكان ضمانات دولية تأكيد أمن الجميع. وسوف يتعين على

قرار مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار أن يتضمن هذه العناصر. والاتحاد السوفييتي لن يسمح بدمار ما بناه بتكاليف باهظة في هذه المنطقة. ولا تزال موسكو متمسكة بأفق تسوية سياسية تكفل المواقع المكتسبة للدولتين العظميين. وفي واشنطون، لا يرون في هذا الكلام سوى استعادة مألوفة للّغة السوفييتية ولن يردوا على الرسالة إلاّ في يوم ١٩، بشكل صوري، دون اتخاذ تعهدات.

ويصل كوسيجين إلى القاهرة في يوم ١٦ بعد خطاب السادات الذي لم يوجه إلى الاتحاد السوفييتي مجرد شكر على مساعداته المادية. وتبدأ المحادثات في اليوم نفسه وتستمر إلى غداة اليوم التالي. ويشدد السوفييتي بشكل متكرر على ضرورة وقف لإطلاق النار في المواقع القائمة، ما يعتبره السادات غير كاف لأن هذا يعني استمرار الاحتلال الإسرائيلي. واعتبارًا من يوم ١٧، يوضح كوسيجين أن الموقف العسكري بسبيله إلى الانقلاب لصالح إسرائيل. فنجد أنفسنا بإزاء حوار طرشان، إذ لا يبدو أن السادات يدرك ما هو بسبيله إلى أن يحدث في الساحة بينما يمتنع السوفييت عن إطلاعه على الصور التي التقطتها أقمارهم الاصطناعية العسكرية التي ترصد الوضع. والقرار الوحيد الذي يمكن لموسكو اتخاذه هو إعادة ربط مسألة وقف إطلاق النار بمسألة التسوية السلمية في المحادثات مع الأميركيين. وبدلاً من المطالبة بانسحاب إسرائيلي إلى خطوط ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، سوف يجري الاكتفاء بإشارة إلى تطبيق «سريع» للقرار رقم ٢٤٢[١٩].

وفي ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تتمثل مهمة آدان وشارون في توسيع رأس الجسر والشروع بحركة تطويق. والآن يشارك كل احتياطي العمليات في اجتياز القناة بينما يبدي المصريون مقاومة ضارية. وفي يوم ١٩، ينجح آدان في الاختراق باتجاه الجنوب ويبدأ الالتفاف على البحيرة المرة الكبرى بينما يفشل شارون في الشمال في زحفه على الإسماعيلية وذلك على الرغم من معارك عنيفة تلاحمية. ويتأثر الدفاع الجوي المصري على نحو متزايد باطراد بالغارات الإسرائيلية، ما يتيح مجالاً أوسع لحركة السلاح الجوي الإسرائيلي. ويتلقى شارون الأمر بالعودة إلى الضفة الآسيوية للقناة سعيًا إلى زيادة توسيع الممر، لكنه يرفض الانصياع للأمر، راغبًا في الاستيلاء على الإسماعيلية مهما كان الثمن. وهو لا

يقبل سوى إرسال جزء صغير من قواته إلى الضفة الآسيوية. ويُمنى الهجوم الإسرائيلي في يوم ٢١ بفشل باهظ. ويود جونين إعفاء شارون من قيادته لكن دايان يعترض على ذلك.

والمناورةُ واضحةٌ الآن: فالجيش الإسرائيلي يعتزم حصار الجيشين الثاني والثالث المصريين. وبما أن شارون قد فشل في الشمال، فإن الهدف إنما يتركز على الجيش الثالث الذي سوف يقوم الإسرائيليون بعزله عن بقية القوات المصرية بالزحف على السويس. وفي يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر/ تشرين الثاني، تتسع الحركة الإسرائيلية على الرغم من المقاومة التي تبديها القوات المصرية.

وقد أدرك الشاذلي الخطر، وهو يناشدُ القيادة إعادة المدرعات إلى الضفة الأفريقية. ويتوصل إلى عقد مجلس حربي مساء يوم ١٩ بحضور السادات. فيرفضون الإصغاء إليه ويقرر السادات إعفاءه من قيادته وإحلال الجمسي محله. ونحن بإزاء منطقين متعارضين. فقد دافع الشاذلي عن مقاربة عسكرية عقلانية بينما ما يهم السادات هو ضرورة البقاء في سيناء للتمكن من التمتع بموقف قوي عند البدء القريب للمفاوضات.

كيسنچر في موسكو

في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يأمر نيكسون أرشيبالد كوكس، المدعي الخاص المكلّف بقضية ووترجيت، بوقف التحريات. فيرفض كوكس الانصياع للأمر ويقوم نيكسون بإعفائه من منصبه. ويتلو ذلك شلال من الاستقالات في يوم ٢٠. وتلك هي مذبحة مساء السبت (*Saturday Night Massacre*) التي تزيد من شلل الرئيس الأميركي. وفي يوم ٢٢، يبدأ مجلس النواب الأميركي إجراءات إحالة نيكسون إلى القضاء (*impeachment*). ومن غير الوارد الآن أن يتنحى الرئيس، لاسيما أنه ما من نائب للرئيس هناك منذ استقالة آجنيو. وسوف يتعين الانتظار إلى يوم ٦ ديسمبر/ كانون الأول حتى يتم تنصيب خلفه المعين، چيرالد فورد. وإلاَّ فإن ديموقراطيًّا، هو رئيس مجلس النواب، هو الذي قد يصبح رئيسًا للولايات المتحدة، ما قد يعتبر نيلاً من نتيجة انتخابات عام ١٩٧٢.

ويرجع كوسيجين إلى موسكو في يوم ١٩ هذا نفسه. ومعلومات الأقمار الاصطناعية التي ترصد الموقف تشير إلى تقدم الجيش الإسرائيلي. ولم يعد هناك

من وقت للمراوغة فالمطلوب هو التحرك، حتى من دون استشارة سوريا. فمن الضروري التوصل إلى وقف لإطلاق النار تفاديًا لهزيمة كارثية لمصر. فيجري اتخاذ قرار بدعوة كيسنجر إلى زيارة موسكو، ما سوف يوضح في آن واحد مكانة الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط ويحافظ على مناخ الانفراج. ويبدي وزير الخارجية الأميركي موافقته فورًا ويعلن أنه سيصل إلى موسكو في اليوم التالي. وهو يرى في ذلك وسيلة لإرجاء التصويت على مشروع قرار [في مجلس الأمن] ثلاثة أيام أخرى، ما سوف يسمح بزيادة الضغط العسكري على العرب، مع الحد من هامش تحرك السوفييت.

ويصل كيسنجر إلى موسكو في يوم ٢٠ في آخر النهار (بالتوقيت المحلي). وهو يريد إرجاء المفاوضات إلى الغد، لكن السوفييت يصرون على بدئها فورًا. فيجري البدء بمحادثات غير رسمية تدور حول مسألة ما إذا كان موضوع الزيارة هو تحرير مشروع قرار لا ينص إلاً على وقف إطلاق النار (أطروحة كيسنجر) أم صوغ تسوية سياسية. ويوضح وزير الخارجية الأميركي أنه لا يملك صلاحيات فيما يتعلق بهذه النقطة الثانية، لكن السوفييت يردون عليه بأن نيكسون قد وجه للتوّ رسالة إلى بريجنيف يشير فيها إلى أنه قد أعطى الصلاحيات الكاملة لكيسنجر. ويهدد السوفييت على نحو منتظم بالرجوع إلى الرئيس الأميركي، لكن هذا الأخير هو من الناحية العملية دائم الغياب بسبب أزمة ووترجيت. على أن كيسنجر يشكو أمام مرافقيه من أن نيكسون قد حدَّ من هامش حركته بإفقاده ذريعة وجوب مراجعة واشنطون.

وفي يوم ٢١، يمكن للمفاوضات الحقيقية أن تبدأ. وتدهور الوضع العسكري يضطر السادات إلى إبلاغ السوفييت بأنه بحاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار في المواقع القائمة. وهو يبلغ الأسد أنه بالنظر إلى الجسر الجوي الأميركي فإن من يقاتلها المصريون لم تعد إسرائيل بل الولايات المتحدة ولذا فإن الانتصار بات مستحيلاً.

ولا يبلغ الإسرائيليون الأميركيين بأي معلومات عسكرية. وتؤدي رسالة جديدة من نيكسون إلى كيسنجر إلى تلبد الموقف. فالرئيس يوجه إليه تعليمات بالتوصل إلى تسوية سلمية مع السوفييت، ما قد يعني الاضطرار إلى اللجوء إلى

ممارسة ضغوط على إسرائيل. والحال أن كيسنچر - الذي يرى أن هذا غير معقول وأن الأولوية إنما تتمثل في فصل مصر عن الاتحاد السوفييتي وليس في التوصل إلى تسوية سلمية- إنما يقرر أن لا يعمل حسابًا لرئيسه الذي لم يعد بوسعه الاتصال به، على أي حال. وهو يرى في موقف الرئيس نزوة عابرة كان من شأن مناقشة عقلانية أن تضع حدًا لها. وهو ينزعج من جهة أخرى مما يبدو له على أنه تعزيز للانتشار العسكري السوفييتي في البحر المتوسط، بينما لا ترى موسكو في الأمر سوى مجرد تدابير مساوية لما يقوم به الأميركيون في المنطقة.

ويقترح السوفييت نصين، نسخة حدٌّ أقصى تتضمن موقفهم المعروف جيدًا حول التسوية السلمية، ونسخة حدٌّ أدنى لا تتضمن غير وقف لإطلاق النار وإشارة إلى القرار رقم ٢٤٢. ومن حيث المبدأ، يرفض الأميركيون النصين لكي يقترحوا نصًّا ثالثًا هو من الناحية العملية مساوٍ من حيث طبيعته لنسخة الحد الأدنى السوفييتية مع إشارة إلى مفاوضات تحت «إشراف مناسب». ويرى كيسنچر في ذلك مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين، بينما يرى فيه السوفييت رعاية أميركية - سوفييتية فاعلة، وهو ما كان دومًا هدف سياستهم. وبحسب ما سوف يوضحونه للمصريين، فإن الدولتين الأعظم لم تجر الإشارة إليهما بالاسم تجنبًا لاستثارة معارضة في مجلس الأمن من جانب الصين الشعبية[٢٠]. وتوضح مذكرةٌ سرِّيةٌ أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة سوف يكونان، على مدار عملية المفاوضات كلها، على اتصال وثيق فيما بينهما ومع الأطراف الماثلة[٢١]، لكن المراد بالنسبة لكيسنچر هو بالدرجة الأولى منع أي «تدخل» من جانب طرف ثالث، سواء كان هذا الطرف الثالث هو منظمة الأمم المتحدة أو حلفاء الولايات المتحدة من الدول الأوروبية المشتبه بأنها على درجة جد كبيرة من الضعف حيال العرب.

ويقبل الطرف السوفييتي النص فورًا. والحال أن كيسنچر وجروميكو ليسا مهتمين بمسألة مراقبة وقف إطلاق النار ولا بمسألة تحديد من الذي سيحدد الانتهاكات. بل إنه لا يجري الحديث عن عودة المراقبين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة. إن وزيري الخارجية هما في أعلى مدارج السياسة العليا بحيث لا يسعهما

الاهتمام بتفاصيل على هذه الدرجة من التفاهة وذلك على الرغم من تجربة أغسطس/ آب ١٩٧٠ المؤسفة.

ويجري إرسال تعليمات متطابقة إلى الوفدين الأميركي والسوفييتي في مجلس الأمن. وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول مساءً (بالتوقيت المحلي) [٢٢]، ينصت الأعضاء الدائمون وغير الدائمين إلى الإملاء الأميركي- السوفييتي الذي يحول مجلس الأمن إلى مجرد غرفة تسجيل. وكانت فرنسا وبريطانيا العظمى قد حظيتا بامتياز إطلاعهما على القرار قبيل الاجتماع، لكن هذا ليس عزاءً حقًا. ويغضب مندوب العربية السعودية من هذا البيان الجديد للعبة الدول العظمى التي تفرض إرادتها على شعوب الشرق الأوسط كما سبق لها أن فعلت ذلك في عامي ١٩١٧ و١٩٤٨. وهو يترافع ضد الصهيونية وضد النفوذ اليهودي في العالم. فيعامله زميله الإسرائيلي على أنه «نازي». ويوافق المندوب البريطاني على النص موضحًا أن «الإشراف المناسب» لا يمكن أن يكون إلاَّ من جانب منظمة الأمم المتحدة. بينما يزيد المندوب الفرنسي الأمر تحديدًا بقوله إن مجلس الأمن هو الذي يشكل جهة الإشراف التي يدور الحديث عنها. ويأخذ المندوب الإسرائيلي الكلمة من جديد لكي يدافع عن الصهيونية ضحية العدوان العربي. وبعد بضع مداخلات أخرى، يجري الانتقال إلى التصويت. ونحن الآن في يوم ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول. ويجري اعتماد مشروع القرار رقم ٣٣٨ بالإجماع، مع امتناع الصين عن التصويت.

إن مجلس الأمن،

١- يطالب جميع الأطراف المتحاربة الآن بوقف إطلاق النار وبالإنهاء الفوري لجميع النشاطات العسكرية بعد اثنتي عشر ساعة في الحد الأقصى من اتخاذ هذا القرار، وهذا في المواقع التي تحتلها الآن ؛

٢- يطالب الأطراف المعنية بأن تشرع فورًا بعد وقف إطلاق النار في تطبيق القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع بنوده ؛

٣- يقرر تشدين مفاوضات، فورًا وبالتزامن مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية، تحت الإشراف المناسب وسعيًا إلى إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأدنى.

ولا يملك الدبلوماسيون الموجودون في منظمة الأمم المتحدة سوى التساؤل عن مضمون نصٍّ لا يرتأي لوقف إطلاق النار أي شرط لتطبيقه ولا يرتأي للمفاوضات القادمة أي توضيح للقرار رقم ٢٤٢. ويرى لوي دو جيرينجو، المندوب الفرنسي[٢٣]:

إن الشعور العام، في مثل هذا الانعدام لليقين، هو أن بدء مفاوضات حقيقية إنما يخضع خضوعًا دقيقًا للإرادة السياسية للدولتين الأعظم في تحديد شروطها. فإن غابت هذه الإرادة، أو إن اصطدمت بمصاعب كبيرة جدًا، فإننا نجازف مجازفة قوية، بحسب رأي غالبية محاورينا، بأن نشهد تعفنًا للوضع الراهن لا يحولُ أي شيء دون التفكير في أنه قد يدوم شهورًا أو حتى أعوامًا.

وتوافق مصر بسرعة بالغة على القرار. وإذا كان القرار هو النتيجة الطبيعية للتدهور السريع للوضع العسكري، فإن السادات يبرره، خاصة أمام محاوريه السوفييت، باتساع الجسر الجوي الأميركي الذي يضخم من أهميته. وهو يقول إنه لم يعد بصدد قتال ضد إسرائيل وإنما هو بصدد قتال ضد الولايات المتحدة وإنه لا يملك إمكانات المقاومة. وهو يفسر «الإشراف المناسب» بأنه ضمانة أميركية – سوفييتية لتطبيق القرار رقم ٢٤٢. أمَّا الأسد فهو يرفض الانصياع. وهو يقول إن وقف إطلاق النار هو مطلب مصري جرى قبوله فورًا في حين أن سوريا كانت قد حُرمت منه قبل ذلك بأيام. ومن الناحية العسكرية، فإن وضع سوريا يتحسن. وبفضل إمدادات سوفييتية وبفضل تعزيزات عربية، يجري الإعداد لهجوم مضاد واسع النطاق على أن يبدأ في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول. وهدف هذا الهجوم المضاد ليس هو مجرد إزالة النتوء الإسرائيلي، بل الشروع أيضًا باسترداد الجولان. ويدعو الأسدُ السادات إلى مواصلة القتال، لكنه لا يتلقى أي رد. ولإدراكه أنه لا يمكنه القتال وحده، فإنه يضطر إلى قبول القرار رقم ٣٣٨. وسوف يتحقق وقف إطلاق النار تدريجيًّا ويصبح ساريًا على الجبهة السورية في ليلة ٢٣ – ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول.

وفي موسكو، اصطدم كيسنجر بسلسلة بأكملها من المشكلات التقانية الراجعة إلى مسائل التشفير والاتصالات الآمنة ما يجعل الرسائل التي يرسلها إلى واشنطون

وإلى تل أبيب تصل متأخرة عدة ساعات. وجرّاء ذلك، فإن مضمون اتفاق موسكو إنما يُعَامَلُ في إسرائيل ليس بوصفه موضوع تشاور [مع إسرائيل] بل بوصفه إنذارًا [لها]. ومن جهة أخرى، فإن وزير الخارجية الأميركي لا يملك عن الوضع العسكري سوى معلومات متناقضة.

وقد أوضحت جولدا ميئير أنها تود مقابلة كيسنچر قبل أن يعود هذا الأخير إلى واشنطون. وهو يوافق على ذلك فورًا ويصل إلى تل أبيب في يوم ٢٢، قبل ست ساعات من الموعد المحدد لوقف إطلاق النار. فيجري استقباله استقبالاً فاترًا بالأحرى. وهو يقضي خمس ساعات في النقاش مع المسؤولين الإسرائيليين دون أن يحصل من جانبهم على معلومة دقيقة عن الوضع في ساحة القتال. فيدور مرة أخرى مشهد حوار ضمني بين الأميركيين والإسرائيليين، كما في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠. ويرى وزير الخارجية الأميركي أن الإسرائيليين قد حصلوا على الجانب الرئيسي مما كانوا يطالبون به: مفاوضات مباشرة مع العرب من موقع القوة. ويبدو من البديهي بالنسبة له أن ما يهمهم هو أن ترتمي مصر في أحضان المعسكر الأميركي. لكن الإسرائيليين يريدون انتصارًا لا جدال فيه يثأر لانتكاسات الأيام الأولى للحرب ويستعيد قدرة الردع التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي. كما أن الحكومة الإسرائيلية بحاجة إلى انتصارٍ كهذا لكي تبرر أمام شعبها جسامة الخسائر الإسرائيلية في الحرب. وبما أن كيسنچر لا يبدو أنه يشدّد على مسألة وقف إطلاق النار، فإنهم يأخذون كلامه على أنه موافقة على نشر القوة الإسرائيلية إلى أقصى حد. وكان المصريون قد قبلوا فورًا تطبيق وقف إطلاق النار اعتبارًا من الساعة ١٧ بتوقيت مصر. والإسرائيليون يماحكون في تحديد التوقيت الذي يوافق ذلك على جانبهم. فيحسم كيسنچر الموعد بتحديده بالساعة١٨ والدقيقة الثانية والخمسين بتوقيت إسرائيل ويوحي بأنه سوف يغض الطرف عن انتهاكات طفيفة للاتفاق.

وبمجرد معرفة نبأ اتفاق موسكو، في فجر يوم ٢٢، كانت التعليمات قد صدرت إلى الچنرالات ببذل كل ما بوسعهم لإنجاز حصار الجيش الثالث المصري بينما ينهمك المصريون في هجمات مضادة مستميتة. فيترتب على ذلك وضع مرتبك حيث يجتاز الإسرائيليون بعض المواقع التي تسيطر عليها قوات مصرية وفلسطينية وكويتية والتي تشكل جيوبًا كثيرة خلف مواقعهم. وفي الساعة ١٨

والدقيقة الثانية والخمسين المحدَّدة لوقف إطلاق النار، يطلق المصريون أيضًا ثلاثة صواريخ سكود، في عملية وافقت عليها القيادة العسكرية السوفييتية دون الرجوع إلى الحكومة. وجرَّاء ذلك، تتواصل المعارك.

ومن الواضح أن الإسرائيليين، بما أنهم لم ينجزوا الحصار، هم الذين لهم مصلحة في مواصلة المعارك. ثم إنهم لا يبقون في مواقع ثابتة بل يواصلون تحركهم في اتجاه السويس مزيلين في الوقت نفسه جيوب المقاومة. ويجب أيضًا توطيد الجبهة، لأنه ما إن يتم وقف أي تحرك، فإن الإسرائيليين سوف يجدون أنفسهم من جديد في وضع هشاشة.

الاستنفار النووي

الأزمة الكبرى التي تعقب ذلك ترجع إلى الغياب الكامل لمراقبة وقف إطلاق النار بينما الاتحاد السوفييتي لا يريد هزيمة عربية والولايات المتحدة تسعى إلى انتصار إسرائيلي محدود. ثم إن موقع مصر هو الذي يشكل الرهان ويجيد السادات استخدام ذلك إجادة تامة. فهو قد أرغم الاتحاد السوفييتي على أن يقدم إليه مساعدات ضخمة باستخدام الابتزاز الضمني بأن ينتقل إلى المعسكر الغربي. وفي الوقت نفسه، فقد أوحى للغربيين بوضوح بأن هذا هو ما ينوي عمله بالفعل.

وصباح يوم ٢٣، تكثف مصر من نداءات المساعدة حيال انتهاكات وقف إطلاق النار وتدعو إلى عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن. ويدرك كيسنجر، الذي عاد للتوِّ إلى واشنطون، أن من الضروري إرسال مراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة، لكن بريچنيف يدعو إلى تحرك فوري ويعلي النبرة في اتصالاته بالحكومة الأميركية. وبما أن الهدف الآن بالنسبة للدولتين الأعظم هدف واحد، ألاَ وهو تفادي حصار الجيش الثالث، فإن بالإمكان التوصل إلى اتفاق بسرعة. لكن الإسرائيليين يرفضون أي انسحاب إلى خطوط الساعة ١٨ والدقيقة الثانية والخمسين ليوم ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول متذرعين بأن أحدًا لا يستطيع تحديد هذه الخطوط.

وتبدأ المداولات في مجلس الأمن في منتصف ما بعد الظهيرة بتوقيت نيويورك. وتهيمن عليها احتجاجاتٌ حامية من جانب المندوب الصيني الذي يهاجم موقف الدولتين الأعظم اللتين تريدان إدارة شؤون العالم فتعاملان البلدان الأخرى

باحتقار. وهكذا تضيع عدة ساعات، إلاَّ أن المجلس يتلقى النبأ المهم الذي يفيـــد أن سوريا تقبل القرار رقم ٣٣٨. ومع ذلك يجري التصويت في نهاية النهـــار علــى القرار رقم ٣٣٩:

إن مجلس الأمن، استنادًا إلى قراره رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادر في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣،

١- يؤكد قراره المتعلق بالوقف الفوري لجميع النيران ولكل نشاط عســكري، ويطلــب بإلحاحٍ عودة القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة دخول [قرار] وقف إطــلاق النـــار حـــيز التنفيذ؛

٢- يرجو من الأمين العام اتخاذ تدابير بهدف الإرسال الفوري لمراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة لكي يراقبوا تطبيق وقف إطلاق النار بين قوات إسرائيل وقوات جمهورية مصر العربية، مستخدمًا من أجل تحقيق هذا الهدف أفراد منظمة الأمم المتحدة الموجودين حاليًا في الشرق الأدنى، وفي المقام الأول الأفراد الموجودين حاليًا في القاهرة.

وهذا النص يدل على أن القرار رقم ٣٣٨ كان قد كُتِــب فـــي عجلـــة لأنـــه «طالبَ» بوقفٍ لإطلاق النار لكنه لم «يُقرر»...

وفي تلك الأثناء، ينفي الإسرائيليون حدوث أي انتهاك لوقف إطـــلاق النـــار، وإن كانوا يرفضون عودة إلى خطوط يوم ٢٢. وهم يقبلون وقفًا للمعارك شـــريطة البقاء في المواقع التي يسيطرون عليها. والواقع أنهم قد انهمكوا في الهجوم علـــى مدينة السويس التي كان المصريون قد عادوا إلى التحصن فيها، كما أنهم يرفضون القرار رقم ٣٣٩. وبما أن كيسنجر قد قرَّر عدم وقف الجسر الجوي، فإنه لا يملك أي وسيلة للضغط على إسرائيل سوى حججه، التي يعتبرها عقلانية تمامًا.

ومن ثم فهو لا يراعي بما يكفي نداءات الغوث الصادرة من جانب الســـادات والذي يطلب تدخلاً فوريًا من جانب الولايات المتحدة لفرض وقف إطلاق النـــار. وسوف يمضي المصري إلى حد المطالبة باستخدام القوة باسم ضمانة من المفترض أنه حصل عليها من الدولتين الأعظم. ويرى كيسنجر في هذه الإشـــارة تطمينـــات غير متعقلة من جانب السوفييت وليس التفسير المصري لـــ«الإشراف المناســـب». وفي رده على المطالبات المصرية، يضع إسرائيل ومصر على مستوى واحد فـــي

مسألة عدم احترام وقف إطلاق النار ويؤكد أن الولايات المتحدة لا تملك الوسائل اللازمة لتحديد ما الذي يجري بالفعل في ساحة القتال.

ويرى السادات في الرسائل الأميركية دليلاً على أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لنجدته. وبالنظر إلى الطابع الميئوس منه والذي يميز الوضع، فسرعان ما قد يكون بوسع الجيش الإسرائيلي تهديد القاهرة تهديدًا مباشرًا. فلا يبقى أمام السادات سوى أن يطلب، على كرهٍ منه، تدخلاً سوفييتيًا. وهو يدعو الدولتين الأعظم إلى إرسال مراقبين أو قواتٍ إلى الساحة لفرض الالتزام بقرارات مجلس الأمن. وفي المناقشات غير الرسمية في مجلس الأمن، يدفع السوفييت في اتجاه إصدار قرار في هذا الاتجاه، لكن الأميركيين يعترضون على ذلك بحزم. والبلدان غير المنحازة تُطالبُ بتكوين قوة دولية. بينما تعرض فرنسا وبريطانيا العظمى تقديم وحدات لهذه القوة. وما تهدفان إليه هو الحيلولة دون احتكار أميركي-سوفييتي. وتتقاسم الصين وجهة النظر نفسها، وإن كان بهدف الاعتراض على أي قرار. ويهدد الأميركيون على أي حال باللجوء إلى استخدام حق الفيتو. وقد أبلغ كيسنجر الإسرائيليين بذلك: لن يكون هناك إرسال لمراقبين أو لقواتٍ من جانب دولة عظمى. وهو يطلب إليهم التصرف بتعقل، لكنهم يفهمون عكس ذلك دومًا.

وفي نهار ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، قام الجيش السوفييتي باستنفار عدة فرق للمظليين، لكن هذا النوع من التدابير كان قد جرى اتخاذه بالفعل في عدة مناسبات. وقد تحرك جزء من الأسطول السوفييتي باتجاه الساحل المصري وكان الجسر الجوي قد توقف أو صار على الأقلِ محدودًا. وهذه التصرفات يمكن فهمها بشكل متناقض. فعدد القوات التي جرى استنفارها لا يتناسب مع الإمكانات التي يملكها السوفييت لإدخال قوات إلى الشرق الأوسط. ومن الوارد أن نكون بإزاء مجرد إجراءٍ شبه تلقائي يجري اتخاذه في سياق توتر دولي قوي. ومن جهة أخرى يبدو أن هذا هو ما كانت عليه الحال وقد قام الأميركيون بالشيء نفسه. والسفن التي جرى إرسالها إلى قبالة الساحل المصري قد تكون مهمتها الوحيدة هي متابعة الأحداث في الساحة. أمَّا وقف أو الحد من شحنات الأسلحة المُرسلة عن طريق الجو، فقد يمكن فهمه على أنه علامة على أن العمليات العسكرية يجب أن تنتهي وعلى أن أسلوب النقل هذا، الأكثر تكلفة بكثير من الطريق البحري، لم يعد مجديًا.

لكن بالإمكان أن تكون هناك قراءة أخرى. فقد تكون الطائرات قد خُصِّصت لنقل قوات ... ثم إن أجهزة الرصد الأميركية الموجودة في مضيق الدردنيل كانت قد رصدت قبل ذلك بأيامٍ وجود أسلحة نووية على السفن الحربية السوفييتية المتجهة إلى البحر المتوسط. وهنا أيضًا، لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، وفي جميع الأحوال فإن المهمة الرئيسية للأسطول السوفييتي في البحر المتوسط هي أن يكون عنصرًا في الردع النووي. وفي واشنطون، هناك استعداد في تخيل الأسوأ في لحظةٍ انحدرت فيه إلى أدنى مستوى الثقةُ الممنوحة للاستخبارات، وذلك على أُثر فشلها العام في توقع الحرب في مستهل الشهر.

وفي الساحة، لا يجد القرار رقم ٣٣٩ مراعاة أكثر من مراعاة القرار الذي سبقه. فالجيش الإسرائيلي قد انهمك في الهجوم على مدينة السويس. والقوات المصرية الأخيرة تبدي مقاومة ضارية، بدلاً من أن تصاب بالانهيار. فتصبح العناصر الإسرائيلية الأكثر تقدمًا معزولة وعلى وشك السقوط في حصار. وسوف يتطلب الأمر يومًا بكامله من المعارك، هو يوم ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول، حتى تتمكن من الانسحاب من المدينة، وقد دفعت ثمنًا لذلك ٨٠ قتيلاً و ١٢٠ مصابًا.

وفي موسكو، يفسرون تطور الأحداث بأنه دليل على سوء النية الأميركية. فخلافًا لروح التعاون التي ظهرت في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، من المؤكد أن كيسنجر لابد أنه قد شجع الإسرائيليين على تدمير الجيش المصري كما أن ردوده المتعاقبة على النداءات السوفييتية بالعمل على وجوب احترام وقف إطلاق النار إنما تظهر بوصفها مناورات تسويفية. أما السوفييت فقد تصرفوا بأمانة لأنهم حصلوا من الأسد على موافقة على وقف إطلاق النار وعلى التخلي عن الهجوم الذي كان من المقرر القيام به في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول. وأخيرًا، يبدو أن السادات قد أدرك أخيرًا إلى أي درجة يعتمد على السوفييت. ويجري رفع النبرة، وإن كان ذلك بهدف العمل على مراعاة المذكرة الأميركية – السوفييتية التي جرى الاتفاق عليها في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول.

وفي ليلة ٢٤ – ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول (بسبب فارق التوقيت، نحن مازلنا في يوم ٢٤ في واشنطون وفي يوم ٢٥ بالفعل في موسكو)، يرسل بريجنيف إلى نيكسون رسالة جد عاجلة بحيث إنه يجري نقلها بالهاتف. فهو يقترح إرسال قوات

عسكرية سوفييتية وأميركية ليسَ فقط لضمان تنفيذ وقف إطلاق النار وإنما أيضًا لفرض سلام شامل[٢٤]:

فلنرسل إلى مصر على وجه السرعة، نحن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة معًا، الوحدات العسكرية السوفييتية والأميركية لضمان تنفيذ قراري مجلس الأمن في ٢٢ و٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول بشأن وقف النيران ووقف جميع النشاطات العسكرية، وكذلك لتنفيذ اتفاقنا معكم بشأن ضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن.

فمن الضروري الالتزام دون تأخير. وأنا أقول لكم بصراحة إنكم إذا ما رأيتم أن من المستحيل أن تعملوا بالاشتراك معنا في هذه المسألة، فقد نجد أنفسنا أمام الضرورة الملحة الخاصة بالنظر في احتمال أن نتخذ من طرف واحد القرارات الضرورية. إننا لا يمكننا السماح بالتعسف من جانب إسرائيل.

ويرى كيسنجر أن إرسال قوات سوفييتية إلى مصر تحت غطاء من منظمة الأمم المتحدة، ولو بالتعاون مع الولايات المتحدة، هو أمرٌ من غير المعقول قبوله. فهذا من شأنه تقويض كل السياسة الأميركية الرامية إلى اختزال الوجود السوفييتي في الشرق الأوسط وقد يبدو بوصفه رغبة في إقامة حكم أميركي وسوفييتي مشترك في الشرق الأوسط، ما قد لا تغتفره البلدان العربية «المعتدلة» (بلدان الخليج والأردن). ثم إن الصين، بل والحلفاء الأوروبيين، وفي المقام الأول فرنسا، قد أوضحوا أن مثل هذا الحكم المشترك قد لا يكون مقبولاً.

ورسالة بريجنيف يفسرونها فورًا في واشنطون على أنها إنذار. ونعرف اليوم أن هذا لم يكن ما قصدته موسكو. ففي المكتب السياسي، في يومي ٢٣ و٢٤، لم يكن قد جرى التفكير إلاّ في إرسال ما لا يزيد عن ٢٥٠ مراقبًا سوفييتيًّا في تساوٍ تام مع الأميركيين. وعندما توجه السادات بالنداء، وليس قبل ذلك، بدأ الحديث عن القيام من جانب واحد بإرسال بعثة من ٥٠ مراقبًا. والرأي الغالب غير موافق، لكن الغضب من الخيانة الأميركية قوي في الوقت نفسه. والجزء الأول من الرسالة لا يهدف إلى إرسال قوات سوفييتية إلى مصر، بل إلى ممارسة ضغوط على الأميركيين كي يمارسوا ضغوطًا على الإسرائيليين حتى يحترموا أخيرًا قرارات مجلس الأمن. على أن المكتب السياسي قد خوَّل بريجنيف توضيح أنه قد يَجري اتخاذ إجراء من جانب السوفييت من جانب واحد. وسعيًا إلى عدم استفزاز

الأميركيين أكثر من اللازم، جرى استخدام المصطلح الأكثر حيادية: «وحدة» وليس «قوة». ثم إنه لم يكن من الوارد البتة استخدام وسائل نقل سوفييتية. فقد يكون من الواجب أن يستخدم المراقبون الإمكانات الجوية لبلدان محايدة لكي يصلوا إلى مصر.

والحال أن الجملة الأخيرة في الرسالة، والتي اعتبرها الأميركيون الجملة الأكثر تهديدًا، كانت قد أضيفت في اللحظة الأخيرة من جانب بريجنيف دون تنسيق مع المسؤولين السوفييت الآخرين، وكان ذلك أيضًا ضمن منطق ممارسة الضغوط وإن كان دون أدنى نية في استخدام القوة. ولابد من أن نضيف تأثير الصراعات على السلطة في داخل القيادة السوفييتية. فبريجنيف ليس بعدُ غير الأول بين أنداده، وهو لا يسيطر على كل السلطة. ووقوع فشل في الشرق الأوسط قد يهدد موقعه. وأخيرًا، فإن الرجل غاضب غضبًا عميقًا من كيسنجر الذي يرى أنه انتهك قواعد اللعبة وكذب عليه. وقد قورن موقفه بموقف كينيدي خلال أزمة الصواريخ الكوبية[٢٥]: لقد كانت الخديعة السوفييتية خطرًا مساويًا لإرسال أسلحة نووية إلى كوبا. وفي الحالة المحددة التي نحن بصددها، فإن الخديعة الأميركية تساوي في خطورتها حصار الجيش الثالث المصري.

والمشكلة هي أن الطرف الآخر يَرُدُّ من زاوية افتراضاته. فموقف نيكسون وكيسنجر كان يتمثل دومًا في اعتبار السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط سياسة تنطوي على رغبة عدوانية في التوسع. ووزير الخارجية الأميركي يظل متشبثًا بالتصور عينه الذي كان لديه لحظة سبتمبر/ أيلول الأسود، إذ يرى أننا بإزاء عدوان سوفييتي لا بإزاء ردّ فعلٍ دفاعي. ثم إنه، على الرغم من إشادته بمآثر الانفراج، فإن رؤيته لهذا الانفراج هي بالأحرى رؤية «تنافسية»، أي العمل على إزالة المواقع السوفييتية في الشرق الأوسط.

فنجد أنفسنا في وضع الخطأ المزدوج في الحسابات (*miscalculation*). وعلاوة على ذلك، فبينما يبدأ الأميركيون في التوصل إلى تقدير أفضل للموقف في الساحة – لا يعود هناك قتال إلاَّ في مدينة السويس لأن الحصار قد اكتمل–، لا يملك السوفييت عن الموقف غير تصور جزئي وذلك بسبب تأخر نقل وتفسير ما تتوصل إليه المراقبات الجوية، عن طريق الأقمار الاصطناعية والاتصالات

المرصودة. وما قاله لهم الأميركيون في يوم ٢٤ -وهو أن المعارك بسبيلها إلى الانتهاء- يفسرونه على أنه استهزاء فظ من جانبهم لأنهم ما عادوا يعتقدون في موسكو أن الدولتين الأعظم لهما غاية مشتركة، هي الحيلولة دون دمار الجيش الثالث المصري. وإلاّ فلماذا قد يكون كيسنچر سَمَحَ بالحركة الإسرائيلية ؟

وفي واشنطون، يبدو نيكسون عاجزًا تمامًا عن التصرف. فيقررون التصرف من دونه. وتجتمع خلية معالجةِ الأزمة بحضور كيسنچر وشليزنچر كمسؤولين رئيسيين. فيرسلون إلى السادات، باسم نيكسون، رسالة تدعوه إلى الكف عن طلب إرسال وحدة سوفييتية. وهم يقولون له إنه إذا ما ظهرت قوات سوفييتية، فإن الولايات المتحدة قد تكون مضطرة إلى التصدي لها على الأرض المصرية. ثم إن كيسنچر قد لا يتمكن من زيارة مصر في الموعد المحدد، وهو ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني.

وفي يوم ٢٤ في الساعة ١١والدقيقة الحادية والأربعين بالتوقيت المحلي، وبعد ساعة من النقاش، يجري اتخاذ قرار باستنفار جميع الإمكانات العسكرية الأميركية على مستوى وضع الدفاع الثالث (DEFCONIII)[٢٦]، ما يعني حالة استنفار تشمل تعبئة كل جهاز الردع النووي. وتتحقق القيادة الجوية الاستراتيچية من كل الجهاز العملياتي لسلاح الجو الاستراتيچي وتنطلق إلى عرض البحر الغواصات الحاملة لأسلحة نووية، ويجري تنشيط مراقبة الصواريخ النووية، ويتم إلغاء المهمات الروتينية ويجري استدعاء جميع الجنود إلى القواعد (يعني وضع الدفاع الثاني (DEFCONII) الهجوم الوشيك بينما يعني وضع الدفاع الأول (DEFCONI) حالة الحرب).

وفي الساعة ١٢ والدقيقة العشرين، في يوم ٢٥، تفيد أجهزة الاستخبارات بأن ثماني طائرات سوفييتية لنقل الجنود تستعد للإقلاع من رومانيا متجهة إلى مصر بينما يجري استنفار الجيش الألماني الشرقي. فيجري وضع أربع فرق محمولة جوًا في حالة التدخل العملي في غضون أربع ساعات بينما يتلقى جزء من أسطول المحيط الأطلسي الأمر بالتوجه بأقصى سرعة إلى البحر المتوسط. وفي خلية معالجة الأزمة، يأخذون على محمل الجد كل المؤشرات التي تجمعت في الأيام السابقة عن المقاصد السوفييتية. وهم يترقبون حدوث تحرك في بداية اليوم. ومن

يرون أن بريچنيف لا يفعل سوى التهويش يرون أن هناك ضرورة لوضع الدفاع الثالث. ولا أحد يأخذ مأخذ الجد المضمون الحقيقي لرسالة بريچنيف: العرض الخاص بالقيام بعمل مشترك.

وبمجرد تفعيل مجمل الإمكانات العسكرية، يرسلون، في الساعة ٥ والدقيقة الأربعين، ردًا على رسالة بريچنيف، الذي لابد وأن يكون قد أصبح على علم الآن باستنفار الجيش الأميركي. فيتحدثون عن احتمال مشاركةٍ محدودة في قوة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة غير مسلَّحة مهمتها تقديم معلوماتٍ مناسبة فيما يتعلق باحترام شروط وقف إطلاق النار. ويقولون إن من شأن عمل من طرف واحد من جانب الاتحاد السوڤييتي أن يهدد كل مكاسب سياسة الانفراج.

وقد رأى كيسنچر في الانتقال إلى وضع الدفاع الثالث، كما إلى وضع الدفاع الثاني بالنسبة لبعض القطاعات، وسيلة لإرسال إشارة قوية إلى الاتحاد السوڤييتي. وبحسب كل أرجحية، فإنه لم يدرك اتساع الإمكانات التي جرت تعبئتها وهو يعتبرها مماثلة للإمكانات التي جرى استخدامها خلال أزمةِ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠ بينما نحن أمام مستوى أعلى بكثير. ومن جهة أخرى، فإن بعض القادة العسكريين الأميركيين قد قاموا في خطوة حكيمة بكبح تعبئة القوات في الساحة.

والحال أن مُنَظِّرَ العلاقات الدولية في عصر الأسلحة النووية لم يلحظ الانعدام الكامل للتناسب بين الوسائل والرهان. فبحسب قواعد العلاقات بين الدول العظمى النووية، لابد لاستنفارٍ أن يكون مطابقًا لتهديدٍ مساوٍ، مثلما كانت عليه الحال بالنسبة لكينيدي خلال أزمة ١٩٦٢. والحاصل أن الرهان لا يزيد عن احتمال إرسال عسكريين سوڤييت إلى بلد طلب ذلك، دون أن يقصد ذلك بالفعل، علاوة على ذلك. وعدم التناظر بين الوسيلةِ والرهانِ فادحٌ بحيث إن اللجوء إلى السلاح النووي غير عقلاني فيما يتعلق بوقف إرسال قوات سوڤييتية إلى الشرق الأوسط. والخطر يتمثل على العكس من ذلك في أن تظل الولايات المتحدة تراوح مكانها في حالة ما إذا تصرف السوڤييت بشكل مختلف. ثم إن هذا هو ما حدث عندما صدق الأميركيون أن وحدة سوڤييتية أولى سوف تقلع من رومانيا. فكان من المطروح عندئذ إرسال فرقة محمولة جوًا إلى الشرق الأوسط خارج إسرائيل، إلاَّ أنه لم يكن معروفًا إلى أين يمكن أن تذهب ...

وهكذا فإن الاستنفار النووي قد أداره أناس لم يدركوا حقًّا، في غالبيتهم، الآثار التقانية لخيارهم ولم يدرسوا العواقب العسكرية والسياسية في حالة فشل الاستراتيجية المتبعة. وبشكل مميز، تَصَوَّرَ كيسنجر أن الاتحاد السوفييتي قد يرصد فورًا الانتقال إلى وضع الدفاع الثالث من دون أن تتمكن صحافة بلده هو من الخوض فيه.

وصباح ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يعرف العالم وقد انتابه الذهول بأنهم انتقلوا إلى مرحلة الاستنفار النووي بسبب الحرب في الشرق الأوسط. فيشكو الحلفاءُ الأوروبيون من عدم إطلاعهم مسبقًا على قرارات على هذه الدرجة من الخطورة ويعلنون شكواهم. وسوف يتذرع كيسنجر، لتبرير مسلكه هذا، بأن المسألة كانت عاجلة وإن كان سيعترف بأن المشاورات ما كان لها أن تغير الخيارات الأميركية. وتعقب ذلك سلسلةٌ بأكملها من البيانات العلنية جد الحامية حيث يتهم الأوروبيون الولايات المتحدة بعدم إبلاغهم بمضمون سياستها حيال الشرق الأوسط بينما يلمح الأميركيون إلى أن الجُبن الأوروبي راجعٌ إلى اعتماد أوروبا على البترول العربي.

والأرجح أن الأكثر ذهولاً هو القيادة السوفييتية التي لا تدري في أي شيء قد تكون هدَّدت الولايات المتحدة. والتفسير العقلاني الوحيد الذي يجدونه في موسكو هو أننا في حقيقة الأمر بإزاء مناورة من مناورات السياسة الداخلية الأميركية يُرَاد بها إضفاء صورة الحزم على الرئيس نيكسون الغارق في فضيحة ووترجيت. ويقترح «المتشددون» عدم الظهور بمظهر من يرضخ للتهديد فينادون بأن يعبئ الاتحاد السوفييتي بدوره عددًا معينًا من قواته. لكن الواقعيين من أمثال كوسيجين يوضحون مخاطر التصعيد: لو أرسلنا فرقتين إلى الشرق الأوسط، فسوف يفعل الأميركيون الشيء نفسه، ولو أرسلنا خمس فرق، فسوف يرسلون خمس فرق. وهذا لن يحل أي شيء. وينتهي بريجنيف إلى أنه يجب التصرف وكأن شيئًا لم يقع، والتمسك بالسياسة، المعتَمَدة بالفعل، والخاصة بعدم اللجوء إلى تدابير عسكرية. ومن ثم فإن الرسالة الجوابية إلى نيكسون تتحدث عن إرسال ٧٠ مراقبًا سوفييتيًا إلى مصر.

ويشرع السادات في تسهيل الأمور مُطَالِبًا هذه المرة بإرسال قوات دولية لا تضم وحدات من البلدان دائمة العضوية في مجلس الأمن. وهكذا يمكن العودة إلى هذا المجلس لإصدار القرار رقم ٣٤٠:

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر بقراره رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادر في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ وبقراره رقم ٣٣٩ (١٩٧٣) الصادر في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣،

وإذ يرصد بأسف الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، والتي تخالف القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار رقم ٣٣٩ (١٩٧٣)، اللذين أُشير إليهما،

وإذ يرصد منزعجًا، استنادًا إلى تقرير الأمين العام، أن المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة لم يتم تمكينهم حتى الآن من المرابطة على جانبي خط وقف إطلاق النار،

١- يطالب بالالتزام الفوري والكامل بوقف إطلاق النار وبعودة الأطراف إلى المواقع التي كانت تحتلها في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ في الساعة ١٦ والدقيقة الخمسين بالتوقيت العالمي ؛

٢- يرجو الأمين العام القيام بزيادة عدد المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة على الجانبين، وذلك كإجراء فوري ؛

٣- يقرر أن ينشئ فورًا تحت سلطته قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة سوف تتألف من أفرادٍ من دولٍ أعضاء في منظمة الأمم المتحدة من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وترجو الأمين العام تقديم تقرير في غضون أربع وعشرين ساعة حول التدابير المتخذة في هذا الصدد ؛

٤- يرجو الأمين العام إبلاغ المجلس على وجه السرعة وبشكل متواصل بحالة تطبيق هذا القرار، كما بحالة تطبيق القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار رقم ٣٣٩ (١٩٧٣) ؛

٥- يناشد جميع الدول الأعضاء التعاون على أكمل وجه مع منظمة الأمم المتحدة في تطبيق هذا القرار، كما في تطبيق القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار رقم ٣٣٩ (١٩٧٣).

وينص ترتيبٌ أخير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على أن ترسل كل دولة من الدولتين العظميين ٣٦ مراقبًا استكمالاً لمراقبي الأمم المتحدة.

دروس الحرب

بينت حرب أكتوبر/ تشرين الأول استحالة الفوز بانتصار عسكري ساحق وذلك بسبب عين اندراج النزاع في النظام الدولي. وكان الطموح العسكري العربي محدودًا بحكم علاقة القوة نفسها وقد أدت تدخلات الدولتين العظميين الواحدة تلو الأخرى إلى استحالة تحقيق انتصار عربي ثم إلى استحالة تحقيق انتصار إسرائيلي. وفي جميع الأحوال، فإن أي تقدم إسرائيلي على الأرض ما كان بإمكانه أن يجد ترجمة له في مكسب سياسي. وهذا هو ما يُسمَّى بعجز القوة عندما تعجز عن التحول إلى حق. ومن فكَّرَ التفكير الأفضل في هذا الوضع هو السادات، الذي تمكن من اللعب على الدولتين الأعظم وتمكن من دفعهما إلى نجدته حين أصبح موقفه صعبًا.

وميزة وضع كهذا، هي أنه لا يبدو أن هناك مهزومين. فمصر وسوريا قد حققتا الحد الأدنى من أهدافهما باستعادة كرامتهما العسكرية ومن ثم بتأكيد شرعية نظاميهما. وهما في وضع أفضل يمكنهما من قبول التفاوض. أمَّا إسرائيل فقد أنقذت أمنها وسمعتها العسكرية وقد تفادى الاتحاد السوفييتي هزيمة عربية كان يخشاها كل الخشية، وأثبت قيمة عتاده العسكري. بينما بينت الولايات المتحدة أنه لا يمكن عمل شيء من دونها.

وتوضح الخسائر البشرية خصوصية هذا الحرب، فهي الحرب الوحيدة التي مست السكان المدنيين مسًّا طفيفًا، فيما عدا السكان السوريين. وقد سقط من بين الإسرائيليين نحو ٢٢٠٠ قتيل و٥٦٠٠ مصاب إصابات جسيمة، أي أربعة أضعاف خسائر حرب ١٩٦٧. وقد تكون الخسائر العربية نحو ٨٥٠٠ قتيل، وهو عدد أقل بكثير من عدد قتلى حرب ١٩٦٧[٢٧]. وتشير حصيلة أدق إلى سقوط ٢٥٥٢ قتيلاً إسرائيليًّا في مقابل ٧٧٠٠ قتيل مصري و٣٥٠٠ قتيل سوري[٢٨].

على أنه إذا كان الحل العسكري خارج المنال، فقد دلَّ الاستنفار النووي الأميركي على خطورة النزاع مرةً أخرى. وإذا كان هذا الاستنفار النووي يستند إلى تقدير سيء للموقف، فليس فيه ما يدعو إلى الطمأنينة لأنه لم تجر مراعاة القواعد النظرية لمنطق الردع النووي. والحال أن هذه الأزمة إنما تشبه أزمة ١٩٦٢، من حيث حدتها وإن لم يكن من حيث قصرها. وأزمة بداية ثمانينيات

القرن العشرين، عندما تصور السوفييت أن إدارة ريجان مستعدة لتوجيه ضربة وقائية، هي الأزمة الوحيدة التي تشبهها (لكن الأميركيين آنذاك لم يكونوا يقصدون ذلك).

كما أن خريف عام ١٩٧٣ قد اعتُبِرَ بمثابة منعطف تاريخي كبير إذ رُؤِيَت فيه بشكل استرجاعي نهاية «الأعوام الثلاثين المجيدة». فالأزمة البترولية سوف تتطور بعد الحرب وسوف تُضاف إلى الاختلالات النقدية والمالية السابقة لها، لكن شيئًا لن يعود كما كان قبلها. ومن المفارقات أن التاريخ قد يتعين عليه أن يجعل من الملك فيصل ثم من شاه إيران أعظم إيكولوجيين [نصيرين لحماية البيئة] في القرن العشرين، لأنهما قد توصلا إلى أول تخفيضٍ عظيم للاستهلاك البترولي العالمي ...

بداية العملية الديبلوماسية

في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، قُطعت جميع الإمدادات عن الجيش الثالث المصري. وقد وقع في المصيدة وليس لديه سوى القليل جدًا من الذخائر وأغذية ومياه لا تكفي إلا لبضعة أيام. لكنه يواصل المقاومة. وفي الصباح، يتم صد هجوم إسرائيلي جديد على السويس. ثم يصدر القرار رقم ٣٤٠ باشتراك الدول العظمى. ويصبح وقف إطلاق النار ساري المفعول في الساعة ١٧. لكنه يبقى هشًا. فالإسرائيليون يحاولون زيادة الميزة التي يتمتعون بها بينما تنجح قوات مصرية محصورة في جيوب مختلفة في حشد قواها والتحرك للوصول إلى خطوطها.

والأولوية الأميركية هي تجنب قيام المصريين بإعادة تجميع قواتهم لمحاولة فك حصار الجيش الثالث قبل أن يتعرض للانهيار. ولابد من أن يبين الأميركيون لهم أن الولايات المتحدة بإمكانها حماية المصالح المصرية حماية أفضل من حماية الاتحاد السوفييتي لها. فيمارس كيسنجر أقصى ضغط على الإسرائيليين ويخاطبهم بأكثر الأشكال الممكنة خشونةً لإفهامهم أن عليهم قبول إمداد الجيش الثالث بالماء والمواد الغذائية وعدم السعي إلى القضاء عليه. وترى جولدا ميئير في ذلك مطلبًا لا يمكن قبوله، لكن كيسنجر يدرك أن موقفها إنما يرجع أساسًا إلى اعتبارات تتعلق بالسياسة الداخلية. فالانتخابات الإسرائيلية قد أُرجئت للتوّ إلى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول. ورئيسة الوزراء بحاجة إلى الظهور بأنها رضخت للأميركيين الذين أبدوا اتساع التزاماتهم [نحو إسرائيل] بالاستنفار النووي الذي قاموا به.

والوضع العسكري معقَّد. فالقوات الإسرائيلية تصبح عرضة للخطر من جديد، بمجرد توقف حركتها. والچنرالات يريدون استئنافًا للقتال من شأنه تمكينهم من القضاء على الجيش الثالث، بل والجيش الثاني المصري[٢٩]. ويرى القادة العسكريون المصريون أن التكاليف الاقتصادية للتعبئة الإسرائيلية ستكون في الأمد الطويل فوق قدرة إسرائيل على تحملها لأن أي تخفيض لقوات العدو غير ممكن وذلك بسبب اتساع انتشارها وامتداد طرق مواصلاتها. ويجب التوصل إمَّا إلى استئناف للقتال أو إلى فض اشتباك بين القوات.

وفي النهاية، في يوم ٢٧، يقترح السادات حلاً يرضي الجميع. فهو يعرض عقد اجتماع بين ضباط كبار مصريين وإسرائيليين عند الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة – السويس وذلك في مقابل وقف كامل لإطلاق النار ومرور قوافل إمداد تحت إشراف الصليب الأحمر الدولي. فتسارع إسرائيل إلى الموافقة. ويحدث الاجتماع الأول وتتحرك القافلة الأولى في يوم ٢٨، بينما يصل المراقبون التابعون لمنظمة الأمم المتحدة إلى الساحة. وقد أرسل الاتحاد السوفييتي إلى القاهرة مراقبيه، إلاَّ أنه لن يكون بوسعهم الانتقال إلى الساحة لأن نظراءهم الأميركيين لن يصلوا ولأن المصريين يوضحون أنهم ليسوا مهتمين.

ومن الناحية الرسمية، تنصب محادثات الكيلومتر ١٠١ على الجوانب العسكرية. فيشدِّدُ المصريون، يمثلهم الفريق الجمسي، على العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول وعلى تزويد الجيش الثالث بالمؤن الغذائية ؛ بينما الإسرائيليون، بقيادة الچنرال أهارون ياريف، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، يشددون على إطلاق سراح أسرى الحرب وعلى البقاء في المواقع القائمة. وقد دارت المحادثات في مناخ ودي عظيم. والشيء الأهم، بالنسبة للإسرائيليين، هو الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين. وما يملكونه للمقايضة على ذلك هو حصار الجيش الثالث وعدد كبير من الأسرى المصريين.

وقد فعل كيسنچر كل شيء لكي يضع الولايات المتحدة في مركز العملية الديپلوماسية. وهو يستشعر على الفور نتائجها. وفي يوم ٢٨، يعلم بالوصول الوشيك والمفاجئ لوزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي، ثم بوصول جولدا مئير الذي سيتم في يوم ٣١.

ويصل الوزير المصري[٣٠] ومعه بالفعل خطة لفض اشتباك القوات من شأن مرحلتها الأولى أن تتمثل في الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، ثم الانسحاب الإسرائيلي إلى ممرات سيناء، على أن يبقى المصريون في مواقعهم. وقد تتخذ قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وضع الفاصل بين الطرفين بينما يمكن تشغيل قناة السويس. وبعد ذلك، قد يتعين على الإسرائيليين الانسحاب إلى الحدود الدولية وإعلان انتهاء حالة الحرب. وقد يتعين القيام أيضًا بفضٍ للاشتباك على الجانب السوري وعقد مؤتمر دولي. والحال أن فهمي قد صاغ كتابةً الأفكار التي عرضها السادات.

ويعرض المصري أطروحاته على محاوريه الأميركيين الذين يلاحظون أنه لا يأتي على ذكر الفلسطينيين. فيستخلصون من ذلك على الأرجح استنتاجات خاطئة، لأن الشيء الملح، بالنسبة للقاهرة، هو التوصل إلى فضٍ مقبولٍ للاشتباك. ويحصل فهمي من نيكسون على طمأنة بأن الإسرائيلين لن يهاجموا الجيش الثالث. وقد قام السادات بإبلاغ هذه الأطروحات إلى البريطانيين وإلى الفرنسيين وإلى الجمسي لكي يقوم هذا الأخير بإبلاغ باريف بها. ويرى كيسنجر أن ما حدث كارثة، فمن غير الوارد السماح بتدخل الأوروبيين في المفاوضات ولا بأن يتولى المعنيون تسوية مشكلاتهم في غياب الأميركيين. فيناشدُ وزيرُ الخارجية الأميركي الحلفاء الأوروبيين عدم قيام أحدهم باللعب لحساب نفسه فقط، لكنه، مع وعده بتحسين إجراءات التشاور، يوضح لهم تمامًا أنه يرى أن الأميركيين هم الذين يجب أن يعملوا وما على الأوروبيين سوى السير في أثرهم.

وهو يبدو مغتاظًا بشكل خاص عندما يقوم وزراء خارجية الدول التسع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية المجتمعون في بروكسل في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني بالدعوة في بيان مشترك إلى عودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول وإلى سلام عادل ودائم ضمن إطار الأمم المتحدة:

يرون أن اتفاقًا بشأن السلام يجب أن يستند أساسًا إلى النقاط التالية:

١- عدم جواز الاستحواذ على أراضٍ بالقوة.

٢- ضرورة قيام إسرائيل بإنهاء الاحتلال الترابي الذي تحتفظ به منذ حرب ١٩٦٧.

٣- احترام سيادة كل دولة في المنطقة ووحدتها الترابية واستقلالها وحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٤- الاعتراف بأنه سوف يتعين مراعاة حقوق الفلسطينيين المشروعة، عند إقرار سلام عادل ودائم.

ويمضي النص إلى عرض ضمانات دولية للتسوية السلمية وإلى الدعوة إلى عقد اتفاقات بين الجماعات الاقتصادية الأوروبية وبلدان الضفتين الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط. وإذا كان السياق الذي خلقه الحظر البترولي يفسر هذا النص، والذي تتمثل جدته الرئيسية في بيان أن الحدود الآمنة والمعترف بها هي الحدود المحدَّدة بخطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وفي مراعاة حقوق الفلسطينيين، فإننا نجد في الأمر أيضًا التحليل، الذي يتقاسمه كثيرون، والذي يذهب إلى أن المصلحة الحقيقية لإسرائيل لا تكمن في احتلال الأراضي، بل تكمن في سلام متفاوض عليه مع جيرانها وفي ضمانات دولية. ويرى چورج پومپيدو في السياسة الأميركية محاولة لإقامة صلح منفصل بين مصر وإسرائيل، وهو صلح، بعيدًا عن أن يكفل الاستقرار في المنطقة، قد يزيد عوامل عدم الاستقرار وعوامل العنف[٣١]. والتشديد على دور منظمة الأمم المتحدة يصدر خاصةً من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى، العضوين الدائمين في مجلس الأمن. فالبلدان مستاءان من أن تتجاهلهما الولاياتُ المتحدة ثم الاتحادُ السوڤييتي.

واليابان، الخاضعة للضغوط نفسها التي تخضع لها أوروبا، تتبنى موقفًا مماثلاً حتى يتسنى تصنيفها كـ«بلدٍ صديقٍ للعالم العربي»: الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة ومراعاة حقوق الفلسطينيين المشروعة.

وفي إسرائيل، يرون في المسلك الأوروبي روح ميونخ ويتهمون الأوروبيين بـ«الرغبة في بيع بلدٍ صغير بسبب مسألة تدفئة مركزية»[٣٢]. والحقيقة هي أن فرنسا چورج پومپيدو وبريطانيا العظمى التي يرأس وزارتها إدوارد هيث وجمهورية ألمانيا الاتحادية التي يقودها المستشار ڤيلي براندت حريصة على تعزيز التلاحم الأوروبي في لحظة تبدو فيها الجماعة الاقتصادية الأوروبية بوصفها «الضحية» لنزاع الشرق الأوسط. وسوف يبين ميشيل جوبير ذلك بدقة خلال مناقشة في البرلمان الفرنسي في ١٣ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٣:

إن أوروبا، إذ تُعَامَلُ وكأنها «لا شيء»، وإذ يجري إذلالها في وجودهـا، هـي، في اعتمادها على مصادر الطاقة، ليست الأقل استهدافًا من وراء المعركة الثانية لهذه الحرب في الشرق الأدنى.

وبما أنها الضحية المنسية للنزاع، لكنها الضحية على أي حال مع أنها لم تكف عن فضح الأخطار، فإن حيرتها ومرارتها ظاهرتان للعيان. لكنها قد أوضحت أيضًا أنها رهانٌ، أكثر بكثير من أن تكون أداةً أو كمالةً في فصل الكبار [الدولتين الأعظم] في المنازعات. وهي بوسعها، ويجب عليها، أن تستخلص درسًا رئيسيًا.

إن شعوبًا كثيرة تنتظر ليس جفولها، بل ميلادها، أخيرًا.

وقد تكون هذه المعاينات مريعة، إلاَّ أننا يجب أن نكون واقعيين وواعين. فهي تعزز اقتناعنا بأننا، إذا كنا نريد أن نظل أحرارًا وأن يكون لنا ما نؤثر به على مسار العالم، وأن نشارك في تحديد مصيرنا، فإن من الواجب علينا أن نواصل بلا كللٍ مشروع البناء الأوروبي ومجهودنا الدفاعي في آن واحد.

وفي الوقت نفسه فإن التناقض الأوروبي واضح(٣٣). ففرنسا هي البادئة بالاعتراض على تفويض سلطة للمفوضية الأوروبية من شأنها السماح بإدارة موحَّدة، على مستوى الدول التسع، لتوزيع المنتجات البترولية، بما يكفل إمداد هولنده والدانمرك، وهما بلدان تعتبرهما البلدان العربية المنتجة للبترول بلدين غير صديقين. بل إن الهولنديين يشتبهون بأن فرنسا تريد تحويل التجارة البترولية من روتردام إلى دنكرك ويوحون بأنهم قد يقومون بوقف إمدادهم فرنسا بالغاز الطبيعي (وهو يشكل نصف الاستهلاك الفرنسي).

وما يؤرق جولدا ميئير هو أنٍ يتم فرض تسوية عليها. وفي محادثاتها مع الأميركيين، تنهمك في معركة مؤخرة بشأن إمداد الجيش الثالث بالأغذية، ما يسمح لها بعدم تناول الموضوعات الأخرى. وأمَّا فيما يتعلق بفض الاشتباك، فإنها تقول إنه لا يمكن أن يتحقق إلاَّ بالعودة إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، أي بإلغاء كل المكاسب المصرية.

ونحن بإزاء استعراض للحزم أمام الأميركيين بأكثر من كوننا بإزاء موقف متشدد. فجولدا ميئير كانت قد كلفت بالفعل ممثليها في محادثات الكيلومتر ١٠١

باقتراح فصلٍ للقوات من شأنه عودة الإسرائيليين إلى الضـــفة الآســـيوية للقنـــاة. فبمجرد تخلي إسرائيل عن القضاء على الجيش الثالث المصـــري، فـــإن قواتهـــا، الموجودة في وضع ثابتٍ غير متحرك، إنما تجد نفسها في وضع هش، سواء كـــان ذلك على خطوط وقف إطلاق النار ساري المفعول أم على خطـــوط ٢٢ أكتـــوبر/ تشرين الأول. أمَّا فيما يتعلق بالجمسي، فقد سارع إلى إيضاح أن الأولوية المطلقة بالنسبة لمصر هي استرداد سيناء وأنها لم تعد تشعر بأنها معنية بمصير فلســـطين والبلدان العربية الأخرى.

والأولوية بالنسبة لكيسنجر هي استعادة هيبة إدارة نيكسون في مجال السياسة الخارجية، و، عن هذا الطريق نفسه، إعادة تأكيد مركزها الداخلي الذي تحاصـــره أزمة ووترجيت السافرة. وفي الوقت نفسه، وإدراكًا منه للحالة الشعورية التي يجد الرئيس نفسه فيها، يعمل كيسنجر بالتواطؤ مع سكاوكروفت وهـــيج علـــى عـــزل الرئيس عن اتخاذ أي قرار. ويتعين على وزير الخارجية الأميركي إقناع محاوريه العرب بإنهاء الحظر البترولي وقبول استراتيچيته الخاصة بـــالخطوات المحـــدودة والتي تجعل من الولايات المتحدة الوسيط الضروري في كـــل مرحلـــة وتســـتبعد السوڤييت من أي تأثير جاد. وسوف يدرك وزير الخارجية الأميركي بســـرعة أن العرب ليسوا مستعدين للتخلي عن السلاح البترولي، وإن كانوا يميلون في المقابـــل إلى قبول استراتيچيته الخاصة بالخطوات المحدودة. والحق إن التصـــدي مباشـــرة لمسألة التسوية الشاملة من شأنه أن يضعهم أمام تناقضاتهم، خاصة وجوب قيـــامهم في آن واحد بالاعتراف بدولة إسرائيل وبالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. أمَّـــا قبول اتفاقات مرحلية من خلال الأميركيين فهو يسمح لهم بتفادي اتخـــاذ قـــرارات أليمة، أو، على أي حال، إرجاء اتخاذ مثل هذه القرارات إلى وقت لاحـــق. وفيمـــا يتعلق بالبترول، فإن البلدان العربية المصدرة للبترول، والمجتمعة في الكويت فـــي ٤ نوڤمبر/ تشرين الثاني، تقرر أن تزيد فورًا خفض الإنتاج إلى نسبة ٢٥% قياسًا إلى شهر سبتمبر/ أيلول، بدلاً من القيام بتخفيضٍ شهري نســـبته ٥%. والواقـــع أن هذا إعلان بأكثر من كونه شيئًا آخر لأنهم يحسبون ضمن نسبة الـــ ٢٥% هـــذه الحظر الذي يستهدف الولايات المتحدة وهولنده. والبلدان «الصديقة» للعالم العربي

لن تتأثر بهذه التخفيضات، إلاَّ أن من الصعب تصنيف بلدٍ على أنه صديق أو على أنه محايد.

وفي ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، يبدأ كيسنجر جولته الأولى في العالم العربي بتوقفٍ في المغرب حيث يقدم له الحسن الثاني دعمه الدبلوماسي. وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يصل إلى تونس العاصمة حيث يكلمه بورقيبه كلامًا مماثلاً. وفي المساء، يصل إلى القاهرة حيث يستقبله فهمي. وفي يوم ٧، يتم لقاؤه الأول بالسادات. والرجلان يجتمعان لكي يقنع أحدهما الآخر بأنهما سوف يصبحان حليفين لا سبيل إلى انفصالهما. ويوضح وزير الخارجية الأميركي أنه يجب على مصر بالأحرى أن تقبل خطةً لفض الاشتباك بدلاً من العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول. ويأخذ رئيس الدولة المصري الوقت الذي يلزمه لكي يظهر بمظهر من اقتنع بعد حوار داخلي، في حين أن مبدأ فضٍ للاشتباك كان قد تم الاتفاق عليه بالفعل من الجانبين في محادثات الكيلومتر ١٠١، من دون علم كيسنجر على ما يبدو. ويتم قبول الاستئناف الفوري للعلاقات الدبلوماسية الأميركية - المصرية مع تصعيد القائمين بالأعمال الحاليَّين ليصبحا سفيرين. كما تم الموافقة على عقد مؤتمر دولي في جنيف يكون بمثابة غطاء دبلوماسي لقراراتٍ تُتَّخذ خارجه ويهدف إلى تهدئة المخاوف السوفييتية.

ويرسل كيسنجر فورًا سيسكو وساوندرز إلى الإسرائيليين لإبلاغهم بمضمون محادثات القاهرة. والحال أن الحكومة الإسرائيلية، الغارقة في الحملة الانتخابية، إنما تطلب بإصرارٍ سلسلة بأكملها من الإيضاحات التي تريد أن تبين عن طريقها للرأي العام وللأميركيين أنها سوف تدافع بصلابة عن المصالح الإسرائيلية في حين أنها قد وافقت بالفعل على مبدأ الاتفاق.

وفي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، يصل كيسنجر إلى عَمَّان. فيقوم الملك حسين بالتذكير بأسس السياسة الأردنية: عودة الضفة الغربية والقدس إلى مملكته في مقابل صلح مع إسرائيل. وبما أنه لم يشارك في المعركة، فإنه لا قوات له يجب فض الاشتباك معها، الأمر الذي يجعله في واقع الأمر خارج المفاوضات الجارية. فلا يعرضون عليه سوى دعوة إلى مؤتمر جنيف. ويمتنع كيسنجر بالمرة عن تناول النقاط الأساسية الخاصة بالتمثيل الفلسطيني ومصير الضفة الغربية والقدس.

ومن جهتهم، عَبَّرَ الفلسطينيون عن اهتمامهم بمشاركة من جانبهم في المفاوضات القادمة إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وقد أوفدوا مبعوثين لجس نبض الغربيين، بمن فيهم الأميركيين. وقد يتوجب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ما يعني استبعاد الأردن من أي مفاوضات بشأن الضفة الغربية والقدس. وقد رتب الملك الحسن الثاني لقاءً سريًا في الرباط بين مبعوثي منظمة التحرير الفلسطينية والمدير المساعد لوكالة الاستخبارات المركزية، الجنرال ڤرنون والترز. ويبدو أن هذا الأخير قد تحدث بالأخص عن أعمال انتقامية في حالة وقوع هجمات على مصالح أميركية بينما كان الفلسطينيون يريدون تدشين حوار سياسي عن طريق إحدى هذه القنوات السرّية للاتصال والتي يُؤْثِرها كيسنجر. وهذا الأخير يرى أن من غير الوارد أن يشارك الفلسطينيون في المفاوضات القادمة. ويجري الاكتفاء بالقول بأن الأميركيين لا يخونون أصدقاءهم وبأن الملك حسين صديق، وإن لم يكن هناك من سبب موضوعي لوجود تناحر بين الفلسطينيين والأميركيين. وفي إطار تسوية، سوف تجتهد الولايات المتحدة في الإسهام في هناء الفلسطينيين بتقديم مساعدة تقانية أو اقتصادية[٣٤]. وهذا أسلوب مهذب لإبلاغهم بأنهم لا يُعتبَرون شركاء سياسيين.

وبالمقابل، تدشن موسكو حوارًا سياسيًّا مُعلَنًا مع منظمة التحرير الفلسطينية وتدفع في اتجاه إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. والأكثر انخراطًا في هذه المقاربة الجديدة هما صلاح خلف (أبو إياد) وزهير محسن، قائد الصاعقة. وهما يعترفان بأن تطورًا كهذا إنما يعني الانتقال من رؤية تتعلق بتحرير الأرض إلى رؤية تتعلق بإقامة دولةٍ باسم المصلحة الوطنية الفلسطينية. وهما يبرران هذا التغير في النهج بضرورة الحيلولة دون عودة الأردنيين إلى الضفة الغربية، ثم إنهما يضيفان أن هذا سوف يقود بالضرورة إلى سقوط الملكية الهاشمية. وهذا المشروع عديم الشعبية إلى حد بعيد بين صفوف مناضلي المقاومة ويسارع حبش إلى شجب وهم التمكن من العودة إلى الأراضي المحتلة من دون التفاوض مع إسرائيل. وهو يرى أن من شأن القبول بعودة ٢٢,٥% من فلسطين التاريخية في مقابل التخلي عن بقية البلد أن يكون استسلامًا. وعرفات، كعادته، يدع الطرفين يتصرفان، محتفظًا لنفسه بموقع الحَكم. وهو لن يعبر عن موقفه إلاّ إذا ما قُدِّمت إليه

«عروض ملموسة وإيجابية». وهو يشير إلى أنه قد يكتفي بدولة فلسطينية ليس ضمن حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وإنما ضمن حدود خطة التقسيم لعام ١٩٤٧.

وفي ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، يصل وزير الخارجية الأميركي إلى الرياض. فيكرر عليه فيصل كلامه المألوف عن مؤامرة يهودية وشيوعية مزدوجة تشكل دولة إسرائيل موقعها الأمامي الذي أقامته البولشفية بهدف التفريق بين الأميركيين والعرب. ويكرر الملك الأطروحات الرئيسية للرؤية العربية لتسوية سلمية: انسحاب إسرائيلي إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. ويرى كيسنجر في ذلك موقفاً بأكثر مما هو برنامج، لاسيما أنه لا يجري طرح أي إجراء محدَّد. وفيما يتعلق بالحظر البترولي، يطلب الملك تدابير ملموسة قبل أي تخفيف للحظر أو إلغاء له. وبشكل غير مباشر، يشير إلى أنه يقبل استراتيچية الخطوات المحدودة، وإن كان شريطة التقدم بسرعة.

ثم يغادر كيسنجر الرياض إلى طهران حيث يعده الشاه بالتحرك لدى أصدقائه العرب من أجل رفع الحظر مع أنه، بأكثر من فيصل، هو الذي يدفع في اتجاه زيادة سعر البترول باللعب على آليات السوق الحرة. ثم يذهب وزير الخارجية الأميركي إلى باكستان ثم إلى الصين.

وفي تلك الأثناء، يتحول مضمون محادثات الكيلومتر ١٠١ ومحادثات كيسنجر ومبعوثيه إلى خطة من خمس نقاط: احترام وقف إطلاق النار ؛ التداخل بين العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/ تشرين الثاني والفصل بين القوات ؛ تزويد مدينة السويس والضفة الشرقية للقناة بالمؤن غير العسكرية ؛ مراقبة القوافل من جانب مراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة ؛ تبادل الأسرى. وتصبح هذه الخطة اتفاقاً يوقعه الجمسي وياريف في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني في الكيلومتر ١٠١. ولسنا حتى الآن إلاّ بإزاء مبادئ. فالاتفاق يفتقر إلى مضمون تفصيلي، خاصة في ما يتعلق بالبيانات الجغرافية للفصل بين القوات. والمصريون لا يريدون سماع شيء بالمرة عن عودة إلى خطوط ٥ أكتوبر/ تشرين الأول. ويبدأ تبادل الأسرى في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني.

التحضير لمؤتمر جنيف

تدور محادثات الكيلومتر ١٠١، تحت الرعاية الرسمية من جانب منظمة الأمم المتحدة، من دون مشاركة من جانب الأميركيين، الذين لا تصلهم عنها سوى معلومات متأخرة ومشوّشة. على أن ياريف والجمسي يتقدمان بسرعة، ما يجازف بإفراغ مؤتمر جنيف من مضمونه، وهو المؤتمر الذي من المقرر عقده في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول. فيعبر كيسنجر للطرفين المتحاربين عن انزعاجاته. فتتكرم إسرائيل بإنهاء المحادثات في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني. فيحتج المصريون من الناحية الشكلية، لكن السادات بحاجة هو أيضًا إلى الوساطة الأميركية. وهو يريد أن يجعل من الولايات المتحدة «وسيطًا نزيهًا»، ما يعني أن تأخذ واشنطون مسافة ما بعيدًا عن السياسة الإسرائيلية. وضمن هذا الأفق، يعمل بنشاط على تنمية علاقات الثقة مع محاوريه الأميركيين، مثيرًا بذلك توترًا جديدًا مع السوفييت الغاضبين من استبعادهم. فتمتنع موسكو عن إرسال أي شحنات سلاح جديدة إلى حليف على هذه الدرجة من نكران الجميل.

ويرتاب الأسد محقًا من هذه الاستراتيجية المصرية التي تعني هجر أي تعاون بين دمشق والقاهرة. وعبثًا يقول له السادات إن المصريين يضعون على مستوى واحد فض الاشتباك في سيناء وفض الاشتباك في الجولان، فالأسد محقٌ في عدم تصديقه. وما يستند إليه السوري هو اتخاذ موقف الحزم، لكن الجيش الإسرائيلي لا يزال على بُعد ٣٠ كيلومترًا فقط من عاصمته. ورصيد الأسد الحقيقي الوحيد هو أسرى الحرب الذين يرفض مجرد تقديم قائمة بأسمائهم إلى الصليب الأحمر الدولي. والأسد يعتبر نفسه المعبر الحقيقي عن المصالح العربية، وإن كان هذا لا يمنعه من أن تكون له مقاربة براجماتية. وهكذا فقد اغتفر، بل شجَّع، التوجه الذي اتخذته الصاعقة تأييدًا لإنشاء دولة فلسطينية انطلاقًا من الأراضي المحتلة. وعلى المستوى المادي، يعاني السكان، دون تذمر كبير، من الندرات الكثيرة المترتبة على التدميرات الإسرائيلية للبنية التحتية المدنية للبلد. على أن المراقبين يرون أنه إذا لم يحصل النظام على ترضية مادية ورمزية تتخذ شكل استرداد ولو جزئي للجولان من خلال استرداد القنيطرة، فإن بقائه قد يكون عرضة للتهديد[٣٥].

وتكمن اللعبة السياسية كلها في إيجاد غطاء عربي شامل لعملية هي الآن مكرَّسةً بشكل حصري للفصل بين القوات. وهو ما يعني، خلافًا لخطتي روجرز، ضرورة تناول الجانب الفلسطيني، وإلاَّ فقد نكون أمام خطر مواجهة سبتمبر/ أيلول أسود ثانٍ. وفي الوقت نفسه، فإنه لا يجب وضع الفلسطينيين ولا السوفييت في موضع الاضطرار إلى الاعتراض على العملية الجارية. وقد اعترف كيسنجر للملك حسين، خلال مروره بعمان، بحقه في تمثيل الفلسطينيين في جنيف، وهو موقف مجاني جدًّا من جانبه لأن من غير الوارد تناول مسألة الضفة الغربية والقدس. وهكذا يمكن للسادات والأسد ورؤساء الدول العربية الآخرين التمتع بترف التنافس على تمثيل الفلسطينيين. وأمَّا فيما يتعلق بالملك حسين، فإنه يحاول باستماتة الحصول على مبدأ فض ثالث للاشتباك يتعلق بالضفة الغربية، أو بوادي نهر الأردن على الأقل.

والحال أن الأداء الجيد للغاية الذي قامت به الجيوش العربية في المعركة، وإرجاع النجاح العسكري الإسرائيلي إلى المساعدة الأميركية، واستخدام السلاح البترولي قد خلقت كلها مناخ نشوة في العالم العربي. فيجري الحديث عن ظهور «إنسان عربي جديد»، هو النجاح الأخير لنزعة قومية لا يفكر أحدٌ بعدُ في التشكيك فيها علنًا. وعلى المستوى الدولي، شهدت الأسابيع التي أعقبت الحرب إبداء بلدان أفريقيا السوداء تضامنها المعلن وقيامها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي المقابل، تنخرط البلدان العربية في النضال ضد جنوب أفريقيا وروديسيا وتأييدًا لتحرير المستعمرات البرتغالية في أفريقيا. ويواصل الحظر البترولي إرباك سوق الطاقة إرباكًا جسيمًا، خاصة في الولايات المتحدة وفي أوروبا حيث تقوم بعض البلدان بفرض حظر على استخدام السيارات في أيام الأحد كإجراءٍ للحد من استهلاك الطاقة. وهناك انزعاج من شتاء بلا تدفئة. وترفع إدارة نيكسون النبرة وتتحدث عن عقوبات اقتصادية. والحال أن الشيخ يماني، وزير النفط السعودي، إنما يرد على ذلك بالحديث عن خفض للإنتاج السعودي بنسبة ٨٠% إذا ما جرى فرض عقوبات كهذه. وما قد يفقده بلده من حيث الحجم من شأنه تعويضه عن طريق رفعٍ للأسعار مساوٍ له. وإذا ما انخرطت الولايات المتحدة في عمل عسكري مباشر، فمن الوارد عندئذ نسف الآبار ...

وإذا كانت الكرامة المستعادة تسمح بالتفاوض علنًا مع الإسرائيليين، شريطة وجود «إشراف مناسب»، فإن الهوة جد واسعة بين التوقعات وواقع عملية دبلوماسية مكرَّسة حصريًا لمسائل فض اشتباكات.

وفي هذا السياق، عُقدت قمة عربية جديدة في الجزائر العاصمة. والحال أن العراق وليبيا، المتمسكين بخطٍ متشدد، إنما ترفضان حضور القمة. وينعقد المؤتمر من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني. وإذا كان الجميع يشعرون بالارتياح إلى نتائج الحرب، فإن المسألة الرئيسية هي مسألة التمثيل الفلسطيني[٣٦]. وعلى حساب الأردنيين، يُعَامَلُ عرفات كرئيس دولة حقيقي. ويهددُ الأردنُ بعدم الذهاب إلى جنيف إذا ما جرى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الحصري للفلسطينيين. وعندئذ سيتعين على الفلسطينيين تدبير أمورهم بأنفسهم وحدهم. ولا تهتم الدول العربية الأخرى بموقف الأردن وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، لكنها، سعيًا منها إلى مراعاة جانب الأردن، تقبل عدم إدراج القرار في البيان الختامي. والثمن الذي يجب على الفلسطينيين دفعه هو الامتناع عن معارضة موقف التحرك على مراحل والذي يدعو السادات إليه، بل وتبني هذا الموقف.

وإذا كانت نبرة البيان الختامي تظل جد كفاحية، إذ يدين إمبريالية الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن التحول ملحوظ إذ يجري الآن تحديد السلام بوصفه الهدف الاستراتيجي الذي يجب التوصل إليه:

> إن وقف إطلاق النار ليس هو السلام، فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط في مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان هما:
>
> ١) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس.
>
> ٢) استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.
>
> وما لم يتحقق هذان الشرطان فإنه من الوهم توقع شيء آخر في الشرق الأوسط سوى تفاقم أوضاع متفجرة وقيام مجابهات جديدة.

والحال أن القرارات المسماة بـ«السرِّية»، أي التي نشرتها الصحافة اللبنانية بعد ذلك بأسبوع، إنما تحدِّد بالفعل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل

الوحيد للشعب الفلسطيني. وسوف يتم تحديد العلاقة مع البلدان غير العربية على ضوء موقفها «تجاه النضال العربي العادل». والنبرة هجومية بشكل خاص، حيال أوروبا مثلاً:

مطالبة دول السوق الأوروبية المشتركة بتطوير موقفها السياسي الذي بدأته ببيانها الصادر في يوم ٦ – ١١– ١٩٧٣.

مطالبة دول أوروبا الغربية بوقف مساعداتها العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.

السعي لترفع هذه الدول الحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة إلى البلاد العربية.

السعي لديها لتقوم بالضغط على الولايات المتحدة الأميركية للكف عن مساعدة العدو.

وهكذا فقد أحرزت المقاومة الفلسطينية نجاحًا سياسيًا حقيقيًا. ويبقى استخلاص النتائج السياسية من هذا النجاح. فحتى الآن، كان الشعار السياسي الخاص بالكفاح المسلح بوصفه الأداة الوحيدة لتحرير فلسطين قد سمح بالإفلات من تناقضات الطريق السياسي. وبما أن من غير الوارد أن يعترف أحد بإسرائيل، فسوف يجري التصرف وكأن الانسحاب من الأراضي المحتلة إنما يرجع إلى ضغط دولي. وضمن هذا التصور، فإن موقف حواتمه هو الأكثر إثارة للانتباه. فالرجل ينطلق من فكرة أن الوجود في الأراضي سوف يسمح بتفادي المواجهات الحتمية بين المقاومة والبلدان المضيفة، على نحو ما بين ذلك المثالان الأردني واللبناني. وفي مؤتمر في بيروت، في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٣، يقترح حواتمه إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة على كل التراب الفلسطيني المحرَّر بالقوة أو بتسوية سلمية. وعندئذ ستتمتع الثورة الفلسطينية بحرية كاملة في الحركة من أجل مواصلة النضال. إذ سنكون بإزاء قاعدة يمكن منها التصدي للمشاريع الصهيونية – الأردنية – الأميركية الخاصة بتصفية القضية الفلسطينية.

ويمر التحضير لمؤتمر جنيف بتحديد إطاره الحقوقي وبمسألة التمثيل الفلسطيني. ويجب تعريف دور الأمم المتحدة بينما يتمسك الاتحاد السوفييتي بنوع من رئاسة مشتركة مع الولايات المتحدة. وفي مجلس الأمن، تحصل البلدان الثمانية غير المنحازة على مساندة من أستراليا والنمسا، ما يسمح لها بالغلبة مع امتناع الأعضاء الدائمين عن التصويت. وينتهي الأمر بصدور القرار رقم ٣٤٤ في ١٥

ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٣، والذي يعبر مجلس الأمن من خلاله عن «إيمانه بأن الأمين العام سوف يلعب دورًا كاملاً وفعالاً في مؤتمر السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبأنه سيرأس مداولاته إذا ما رغبت الأطراف ذلك».

والحال أن كورت ڤالدهايم، في موقف حكيم منه، إنما يعتبر دوره بالأخص دور سند لوچستي للدولتين الأعظم المنخرطتين انخراطًا مباشرًا في عقد المؤتمر.

وفيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين، يقترح الأردن دومًا أن يعهد العرب إليه به على أن يجري، فور تحرير الأراضي، ترك الفلسطينيين يقررون مصيرهم. كما يطرح حلاً آخر، هو تشكيل وفد أردني يمكن أن تُمَثَّل فيه التيارات الرئيسية للمقاومة الفلسطينية، لكن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض أي توفيق. وترفض إسرائيل أي مشاركة فلسطينية وتطالب بأن تتم الموافقة على أي إضافة إلى المشاركين الأوائل عن طريق تصويت بالإجماع من جانب هؤلاء المشاركين، أي منح إسرائيل حق الاعتراض على أي مشاركة فلسطينية لاحقة. كما يرفض الإسرائيليون أي حضور سوري مادامت دمشق لم تقدم قائمة بأسماء أسرى الحرب.

ويبقى الآن تحديد خطاب الدعوة. وهذا هو موضوع جولة كيسنچر الثانية في الشرق الأوسط. وهو يبدأ هذه المرة بزيارة الجزائر العاصمة في ١٣ ديسمبر/ كانون سعيًا إلى التمكن من التحضير لزيارته إلى دمشق. ويجري الاتفاق على أن النقطة الأولى في جدول أعمال المؤتمر يجب أن تكون الفصل بين القوات، بالنسبة لسيناء كما بالنسبة للجولان. والرسالة موجهة إلى الأسد. ثم يستقبل السادات كيسنچر في القاهرة. فيوضح له المصري عزمه إنهاء كل تعاون عسكري بين بلده والاتحاد السوڤييتي. كما يوضح بجلاء أنه لن يَطرح مسألة التمثيل الفلسطيني قبل انتهاء المفاوضات على فض الاشتباك.

وفي مساء يوم ١٤، يصل كيسنچر إلى الرياض. فيتمسك فيصل بقرارات قمة الجزائر، لكنه يوضح أنه يساند مؤتمر چنيف.

واللحظة الرئيسية هي اللقاء مع الأسد، يوم ١٥. وقد أدرك الرئيس السوري تمامًا أن مؤتمر چنيف إنما يهدف بالنسبة لكيسنچر إلى توفير غطاء دولي وعربي

لاتفاق فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل والذي سمحت محادثات الكيلومتر ١٠١ بتحديد معالمه. وهو يترك الكلام لوزير الخارجية الأميركي، الذي يكشف لـه أن المفاوضات الحقيقية سوف تدور في مكان آخر غير المؤتمر. وهو يعترف له بـأن موضوع فض الاشتباك في الجولان لم يجر تناوله بعدُ مع الإسرائيليين. ويجـري الاتفاق على إنشاء قسمين للمصالح الدبلوماسية بين البلدين، كمرحلة أولـى قبـل استعادة العلاقات الدبلوماسية. ثم يعرض كيسنجر بالتفصيل مشروعه فيما يتعلـق بخطاب الدعوة إلى جنيف. فيوضح الأسد له بجلاء أن سوريا قـد وافقـت علـى القرار رقم ٢٤٢، وهو ما لم تكن قد فعلته في السابق، وأنها سوف تكتفي به. ولـن يكون هناك من سلم دون العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ودون تسوية مقبولة من جانب الشعب الفلسطيني. وهو يقول إن مسألة الحدود الآمنة ليست لهـا مشروعية عسكرية وإلاً فقد يتعين على الإسرائيليين التزحزح إلىالوراء أكثر، بمـا أن العاصمة السورية ليست جد بعيدة عن الحدود ...

ويوافق الأسد على جميع المقترحات الأميركية المتعلقة بخطاب الدعوة، بمـا في ذلك عدم الإشارة إلى مشاركة فلسطينية. وعند مغـادرة كيسـنجر بعـد سـت ساعات من المحادثات، يعلم أن سوريا قد قررت عدم الحضور إلى جنيف. فالأسد قد وافق على النص الأميركي لأنه ببساطة تامة غير معني بالمؤتمر.

ويرجع قراره إلى أنه لا يرى أهمية لحضور مؤتمر لا يهدف إلاَّ إلى ضمان اتفاق فضٍ للاشتباك بين مصر وإسرائيل. ثم إن بلده، بعدم حضوره، لـن يكـون عليه عندئذ التحدث مباشرةً مع إسرائيل ولا اتخاذ موقف فيما يتعلق بمسألة التمثيل الفلسطيني. وبالمقابل، عبثًا حاول كيسنجر توفير ضمان لاتفـاق فـض الاشـتباك المصري – الإسرائيلي، وهو لن يتمكن من المضي إلى ما هو أبعد لأنه لن يعـود هناك من غطاء دولي أو عربي لاستراتيجية الخطوات المحدودة. ولكـي يـتمكن كيسنجر من إحراز تقدم، سوف يتعين عليه أن يأخذ طريق دمشق، دون أن يكـون مزودًا بملفٍ أعَدَّهُ نظيرٌ لمحادثات الكيلومتر ١٠١.

وبصورة مؤقتة، يُناسبُ هذا كله وزير الخارجية الأميركـي. ففـي غيـاب سوريا، لن يعود للاتحاد السوفييتي من دور فـي جنيـف، لأن البلـدين العـربيين

الوحيدين الحاضرين سيكونان الأردن ومصر. ومع أن الأسد قد رفض الحضور إلى جنيف، فإنه قد أوضح بجلاء أنه ينتظر الوساطة الأميركية.

وفي الليل، يصل كيسنجر إلى عَمَّان حيث يستقبله الملك حسين بحرارة. إلاّ أنه ليس لديه ما يقدمه إليه. وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، يلتقي القادة اللبنانيين في قاعدة رياق الجوية في البقاع، إذ لا يوفر مطار بيروت شروطاً أمنية كافية. وهو يصف لهم الآلية المرتآة لمؤتمر جنيف. ومحاوروه مهتمون على نحو أخص بتسويةٍ من شأنها تحرير بلدهم من الوجود الفلسطيني المسلّح.

ثم يصل إلى إسرائيل، البلد الثالث في اليوم نفسه. فتبدو جولدا ميئير متشددة تشدداً خاصاً على الرغم من أن مسألة التمثيل الفلسطيني كانت قد سويت وأن سوريا قد أعلنت امتناعها عن حضور المؤتمر. والحق إن بلدها مازال جد متألم من صدمة الحرب وإنه في قلب حملة انتخابية[٣٧]. والقوى السياسية الكبيرة ترفض أي أفقٍ للانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ورجال حزب العمل يتحدثون دوماً عن الحدود الآمنة وعن مواصلة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وبرنامجهم السياسي ذو النقاط الأربع عشرة غامض بما يكفي بحيث لا يمكنه إرضاء «الحمائم» و«الصقور» في آن واحد. وللمرة الأولى، يجري ذكر الفلسطينيين على شكل رفض قيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، ومن خلال التأكيد على أن «هوية الفلسطينيين الخاصة من شأنها أن تعبر عن نفسها ضمن دولة أردنية – فلسطينية». وبالنسبة للغالبية العظمى من السكان الإسرائيليين، فإن الحرب حتى مع كسبها إنما تعني الفشل المدوي للحكومة الراحلة. وهذه الأخيرة لا تتحدث إلاّ عن «عيوب تقانية» في الاستعداد للحرب. ويجري تكليف لجنة لتقصي الحقائق بالتعامل مع الملف، إلاّ أنها لن تقدم استنتاجاتها إلاّ بعد الانتخابات. والخوف العام هو أن تفرض الدول العظمى تسوية على إسرائيل. ومن المؤكد أن عقد مؤتمر جنيف يشكل تحولاً رئيسيًا، لكننا أصبحنا بعيدين عما كان الإسرائيليون ينتظرونه قبل ٦ أكتوبر/ تشرين الأول: أن العرب، وقد أجهدتهم حالة اللاحرب واللاسلم قد يضطرون إلى قبول تسوية تحددها إسرائيل وحدها، وقد يقبلون، علاوة على إقامة علاقات ديبلوماسية طبيعية، الإذعان للمكتسبات الترابية الإسرائيلية الجديدة.

وترفض المعارضة اليمينية التي يقودها مناحم بيجن العملية الجارية كالقرار رقم ٣٣٨ واتفاق الكيلومتر ١٠١ ومؤتمر جنيف. ويرى المتطرفون أن كيسنجر يرمز لجميع المخاطر. ويجري الإلحاح على التذكير بأصوله اليهودية ومهاجمته بوصفه ممثلاً لدياسپورا طالها «كُرهُ الذات»، أي طالها التنكرُ لأصولها والخضوع لمشيئة غير اليهود. وهكذا، ففي ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، وبَّخَهُ بيجن في الكنيست[٣٨]: «أنت يهودي. وأنت لست [اليهودي] الأول الذي وصل إلى موقع مهم في البلد الذي يقيم فيه. فلتتذكر الماضي. هناك يهود، جرَّاء عُقدة، أي خوفًا من اتهامهم بالعمل لصالح شعبهم بسبب يهوديتهم، فعلوا العكس»[×].

وهكذا يستحدث اليمين الإسرائيلي صورة معاداة للسامية بالمقلوب تستهدف هنري كيسنجر. على أن وزير الخارجية الأميركي يقدم نفسه بوصفه صديق إسرائيل. فهو يقول إنه موجود هناك لتفادي قيام ائتلاف عالمي ضد الدولة اليهودية. وبما أنه يمتنع عن أي حل شامل، يرى أنه مستحيل، فإنه يقترح تبديل الساحة، اتفاقات الفصل بين القوات، لقاء كسب الوقت. وهكذا يجري قضاء وقت ملحوظ في تحديد مضمون خطاب الدعوة وشروط الفض القادم للاشتباك مع مصر. وفي نهاية المطاف يتسنى تحديد يوم ٢١ ديسمبر/ كانون الأول موعدًا لعقد المؤتمر، أي بما يزيد بأربعة أيام عن الموعد الذي تحدد في البداية.

ولا يملك كيسنجر الوقت للعودة إلى الولايات المتحدة. فيذهب أولاً إلى البرتغال لكي يشكر الحكومة على المساعدة التي قدمتها، ثم يذهب إلى باريس حيث يجتمع بالتعاقب مع چورچ پومپيدو ثم مع بوتفليقة. وهو يتفق مع الرئيس الفرنسي[٣٩] على المهمة الملحة في الموقف – تفادي استئناف الاشتباكات والذي ليس من شأنه أن يعود بالفائدة إلاَّ على الاتحاد السوفييتي – وعلى أن وجود إسرائيل نفسه هو الذي بات بالفعل عرضة للخطر. ويرى وزير الخارجية الأميركي أن شمولية المفاوضات إنما تتعلق بالسيكولوچيا في حين أن العلاقات مع إسرائيل تتعلق بالعلاج النفسي. وإذا كانت التحليلات تلتقي فيما يتعلق بهذه النقاط، فإن الخلاف يظل كاملاً، حتى وإن كان لم يجر التعبير عنه باستفاضة في هذا اللقاء، حول طبيعة التسوية. وهكذا فإن الدول الأوروبية التسع، المجتمعة في

(×) أي عملوا ضد صالح الشعب اليهودي. – م.

كوبنهاجن في ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، قد حددت مواقفها: تطبيق القـرار رقـم ٢٤٢ بجميع أجزائه، مراعاة حقوق الفلسطينيين المشروعة، ضمانات دولية وإنشاء مناطق منزوعة السلاح (ما يعني ضمنيًّا: عدم ضم أراضٍ عربية) [إلى إسرائيل].

والواقع أن كيسنچر يُعَرِّف، في مذكراته، على نحو منهجي، أي عـودة إلـى خطوط ٤ يونيو/ حزيران بأنها برنامج عربي «متطـرف»، يميـل الأوروبيـون، لجبنهم، إلى تأييده. وتتألف استراتيچيته الخاصة بـ«الخطـوات المحـدودة» مـن رفض تناول هذه المسألة، بما يؤدي إلى ترك العرب والإسرائيليين في حالـة مـن الترقب فيما يتعلق بهذه المسألة، كما تتألف هذه الاستراتيچية من جعـل الصـراع ضد النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط الأولوية الحقيقية لسياسته. وهو يخـامره الانطباع بأنه يحرز انتصارًا، لأن البلدان العربية، باستثناء ليبيا والعـراق، تقبـل الدخول في لعبته.

مؤتمر چنيف

يوم ٢١ ديسمبر/ كانون الأول مكرَّسٌ للتحضير المادي للمؤتمر حيث الرهان الرئيسي هو ترتيب المقاعد حول الطاولة الرسمية للمفاوضات - من الذي سيجلس بجانب الاتحاد السوفييتي وبجانب إسرائيل؟ فيتم التوصل إلى حل وسط يتمثل فـي الجلوس إلى طاولة سباعية الأضلاع ؛ وسيجلس ڤالدهايم في الوسط وإلى يسـاره إيبان وإلى يمينه فهمي وإلى يسار إيبان جروميكو وإلى يمين فهمي كيسنچر. وإلى جانب جروميكو، سيكون هناك مقعد شاغر لسوريا ثم مقعد لممثل الأردن.

وللمرة الأولى، يجلس ممثلون عرب وإسرائيليون رسميًّا في غرفة واحدة (في المؤتمرات السابقة منذ عام ١٩٣٩، كانوا يجلسون في غرفتين مختلفتين بينما كـان وسيط ينتقل بينهما). وإذا كان التقدم ملحوظًا، فإنهم لـن يتبـادلوا الكـلام، حيـث يوجهان الكلام ظاهريًّا لرئيس الجلسة.

وبمجرد تسوية المشكلة البروتوكولية، نجد أنفسنا بإزاء سلسلة مـن الكلمـات من جانب المشاركين موجَّهة أساسًا إلى جمهورهم الداخلي. فيعـرض جروميكـو الأطروحة السوفييتية المعتادة: السلام في مقابل العـودة إلـى خطـوط ٤ يونيـو/ حزيران ١٩٦٧. ويوضح كيسنچر إلحاح مهمـة فـض الاشـتباكات وضـرورة

مفاوضات واقعية بين الأطراف نفسها التي قد يتعين عليها قبول نتائجها. ويستعيد فهمي مجمل الأطروحات العربية. والحال أن الرفاعي، الذي يمثل الأردن، إنما يتحدث بالحزم الأشد في هذا الاتجاه. فيسارع إيبان إلى الرد عليه مشدّدًا على صلحٍ قائمٍ على أكبر عدد من التفاعلات الإيجابية بين الجيران وإن كان يرفض تحديد المضمون الترابي لهذا الصلح:

ويوم ٢٢ مكرّسٌ لجلسة مغلقة حيث يجري الاتفاق على إحالة مسألة فض الاشتباك إلى لجنة «تقانية» تتألف من عسكريين. وتلك كانت الخطة التي ارتآها كيسنچر. وفي جميع الأحوال، لابد من انتظار نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي ستجرى في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول.

ونهاية العام تبرز خطورة الوضع. فالحوادث تتكاثر على طول خطوط وقف إطلاق النار، خاصة على الجانب السوري. وفي ٣ يناير/ كانون الثاني، يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما ويصاب ثلاثة بجراح على الجبهة السورية. وفي المجال البترولي، تدير إيران اللعبة بعدم احترام الأسعار «المحدَّدة المعلنة». فهي تطرح في المزاد حصةً من ١٠٩ مليون برميل بيعت بـ١٧ دولارًا للبرميل الواحد، ما يسمح بتحديد القيمة المسماة بـ«الحدية» للبرميل (آخر برميل مبيع). وطهران مهتمة بزيادة الأسعار لاسيما أنها تنتج بأقصى ما تملك من قدرات، وذلك خلافًا للمنتجين العرب الذين يتمتعون بهامشٍ مهمٍّ لزيادة ممكنة.

وفي اجتماع ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول، نجد أن منظمة البلدان المصدرة للبترول، والمجتمعة في طهران، تحدد السعر المعلن الجديد بـ ١١,٦٥ دولارًا للبرميل، ما يساوي زيادة بنسبة ٤٧٠% في غضون عام واحد وبنسبة ٣٨٧% في غضون ثلاثة شهور. وفي العراق، ينتقد صدام حسين، نائبُ الرئيس، السياسة البترولية العربية التي، بدلاً من أن تضرب الولايات المتحدة، تُلحق الضرر على نحو أخص بالبلدان الأوروبية وباليابان، وهي بلدان «صديقة» للعرب. فرفع أسعار البترول يُضعف هذه البلدان ويضعها في وضع تبعية أعظم للولايات المتحدة. ويدعو صدام حسين إلى تأميم الشركات الأميركية والشركات التي تملكها البلدان التي تساند إسرائيل. والواقع أنه يغتنم الوضع لكي يزيد، لا لكي يخفض، الإنتاج البترولي لبلده سعيًا إلى زيادة دخوله بدرجة تتجاوز التناسب.

وفي مؤتمر الكويت، في ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول، تقرر البلدان العربية المنتجة للبترول تخفيف الحظر وزيادة الإنتاج زيادة جزئية. ويجري اعتبار فرنسا وبريطانيا العظمى وبلجيكا والفيليبين واليابان والبلدان الأفريقية بلاذًا «صديقة». وبالمقابل، تبقى الولايات المتحدة وهولنده تحت الحظر.

والحال أن البلدان العربية المنتجة للبترول قد رأت في المسألة البترولية سلاحًا سياسيًا أساسًا في مسألة فلسطين. ومن المؤكد أنها قد رحبت بتزايد دخولها، لكن البلدان الأكثر تصنيعًا قد رأت في المسألة البترولية أيضًا وسيلةً لإيجاد شراكة اقتصادية جديدة مع أوروبا واليابان. وفي هذا الخطاب وفي النبرة المستخدمة حيال الأوروبيين، يوجد أيضًا بلا جدال شعور بالانتقام من الحقبة الاستعمارية. إلاَّ أنه سرعان ما انزعجت العربية السعودية، وعلى الأرجح العراق أيضًا، من خطر انقلابٍ للسوق جرَّاء انخفاضٍ زائدٍ عن الحد للاستهلاك العالمي. وخلافًا لأسطورة لا تتزحزح، فإن شاه إيران، وليس الملك فيصل، هو الذي دفع في اتجاه رفع أسعار البترول.

وكما لابد للأمر أن يكون، فإن المسألة البترولية قد تميزت ببُعدٍ سيكولوجي، خاصةً في وضعٍ لا يعرف فيه أحدٌ الكميات الفعلية الموزَّعة في العالم. والشركات لها مصلحة في تخزين البترول حتى تؤدي الزيادة الجارية إلى زيادة قيمة احتياطياتها، لكن الحكومات تضغط أيضًا على هذه الشركات لكي تقوم بتزويد زبائنها بالبترول. كما يجب عليها تحويل طرق الشحن سعيًا إلى تزويد البلدان الخاضعة للحظر بالبترول غير العربي وتزويد البلدان المعرَّفة بأنها صديقة بالبترول العربي. ويبدو أن تخفيضات الإنتاج العربي كانت أقل من تلك التي جرى الإعلان عنها. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، كانت الصادرات العربية ٢٠,٨ مليون برميل يوميًا، وقد تكون هبطت إلى ١٥,٨ مليون برميل يوميًا في ديسمبر/ كانون الأول، لكن الانخفاض الفعلي في السوق العالمية لم يكن ٥ مليون برميل يوميًا، بل ٤,٤، وذلك بسبب ارتفاعِ إنتاج بلدان أخرى.

وهذه المؤشرات لم تُعرَف إلاَّ فيما بعد. وقد لعب الخوف من الندرة علاوة على قدرٍ من المضاربة دورًا رئيسيًا في ارتفاع الأسعار. وكانت هناك، خاصة في

الولايات المتحدة، ندرات قطاعية ترجع في أغلب الأحيان إلى توزيع سيء للمنتجات البترولية على استخدامات مختلفة. وبالمقابل، ألحق ارتفاعُ الأسعار ضربةً قاسية بالمستهلكين المدعوين أيضًا إلى خفض استهلاكهم الخاص بالتدفئة، ومن هنا الشعور بالبرودة الشديدة في هذا الشتاء البادئ.

وزيادة سعر البترول من الناحية الفعلية أربعة أضعاف إنما يدشن انكماشًا اقتصاديًا حقيقيًا سوف يدخل التاريخ بوصفه «الصدمة البترولية الأولى». وسوف يضع نهاية لحقبة النمو الاقتصادي السريع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي سميت فيما بعد بـ«الأعوام الثلاثين المجيدة». لكن أزمة الطاقة ليست غير أحد عوامل هذا التوقف للنمو. وهي قد زادت إلى حد بعيد من الاضطرابات المالية والنقدية التي كانت موجودة من قبل، مع تضخم قوي.

ويظل الإرهاب بُعدًا ثابتًا لدى معسكر الرفض. وحتى خلال القمة العربية في الجزائر العاصمة، كان قد جرى، في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، اختطاف طائرة تتبع شركة KLM في رحلة من بيروت إلى نيودلهي وعلى متنها ٢٨٨ راكبًا. وقد شجبت منظمة التحرير الفلسطينية بعنفٍ هذه العملية. وتهبط الطائرة في قبرص ويطالب الخاطفون بإطلاق سراح الفدائيين الذين جرى توقيفهم خلال عملية أبريل/ نيسان السابق. وترفض السلطات القبرصية الاستجابة للمطلب وتستأنف الطائرة في نهاية المطاف رحلتها متجهة إلى أبو ظبي حيث يتم إخلاء سبيل الجميع.

أمّا حادثة ١٧ ديسمبر/ كانون الأول فهي أخطر بكثير. إذ تقوم قوة فدائية من ٥ رجال بالهجوم على طائرة من طراز بوينج ٧٠٧ تتبع شركة Panam في مطار ليوناردو دافنشي بروما، ما يؤدي إلى مصرع ٢٨ شخصًا بينهم ١٠ من الأميركيين، ثم يستولون على طائرة تتبع شركة لوفتهانزا، قاتلين حارسَي أمن إيطاليين وآخذين ٢٩ رهينة. وتتجه الطائرة إلى أثينا حيث تهدد القوة الفدائية بارتكاب مذبحة جديدة. وهي تطالب بإطلاق سراح الفدائيين السجناء في اليونان وتقوم بقتل واحد من الرهائن. وفي نهاية المطاف، تتجه الطائرة إلى الكويت، حيث يتم إخلاء سبيل الرهائن ونسف الطائرة. وهاتان العمليتان من فعل جماعة عبد الغفور، التي يدعمها العراق ويوفر لها ملاذًا. وهدفه هو إحراج عرفات ووضع نهاية لعملية السلام البادئة.

وفي انتخابات ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، يخسر حزب العمل ٦ مقاعد. على أنه يحوز مع ذلك ٥٤ مقعدًا من إجمالي ١٢٠ مقعدًا بينما تحوز قائمة اشتراكية منشقة ٣ مقاعد. ويصبح رابين نائبًا من نواب حزب العمل في الكنيست بينما يتم انتخاب إسحق شامير ضمن ائتلاف ليكود اليميني. وانتظارًا لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، تواصل حكومة جولدا ميئير الراحلة عملها. وفي الانتخابات البلدية في القدس، يخسر كوليك الأغلبية (لا يعود لصالحه غير ١٤ مقعدًا من إجمالي ٣١ مقعدًا). وتتراجع المشاركة الانتخابية العربية تراجعًا شديدًا (٥٠٠٠ أدلوا بأصواتهم من إجمالي ٤٣٠٠٠ ناخب، وذلك في مقابل ٧٨٠٠ أدلوا بأصواتهم من إجمالي ٣٥٠٠٠ ناخب في عام ١٩٦٩). والحال أن فريقًا من الناخبين العرب الذين أدلوا بأصواتهم قد فعل ذلك مُكرَهًا، حيث إن التصويت مسجَّلٌ على وثائق تحديد الشخصية الضرورية لمجموعة من المواقف. وبوجه عام، صَمَدَ حزبُ العمل من الناحية الانتخابية وذلك على الرغم من صدمة الحرب المريعة، والتي عنت فشل مجمل سياسته. على أن استياء السكان عظيم، حتى وإن كان لم يجد بعدُ له ترجمة على المستوى الانتخابي.

وفي يومي ٤ و٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤، يتواجد دايان في واشنطون. فيعرض مشروعًا معقدًا لفض الاشتباك يتضمن منطقة عازلة تحت رقابة منظمة الأمم المتحدة وحدًا من الأسلحة. والمبدأ الرئيسي هو أن كل جيش لابد له من أن يكون خارج مرمى مدفعية الجيش المضاد وأن لا يكون سلاحه الجوي عرضة للدفاع الجوي للمعسكر الآخر. ومن الوارد أيضًا الحد من عدد المدرعات في القطاعات المعنية. كما يحث الجنرال دايان كيسنجر على المجئ من جديد إلى الشرق الأوسط. وبذلك يمكن تجاوز اللجنة العسكرية المجتمعة في جنيف حيث يوجد السوفييت.

وعيب خطة دايان هو أنها تحد بشكل ملحوظ من وجود الجيش المصري على جانبي القناة، ما يؤدي إلى إلغاء المكتسبات التي حققها المصريون خلال الحرب. ويوافق السادات فورًا على جولة جديدة لكيسنجر ستأخذ هذه المرة شكل جولة مكوكية بين مصر وإسرائيل.

ويصل كيسنجر إلى أسوان مساء ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤. فيقترح السادات عليه فورًا مشروعه المضاد الذي يُبعد القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خط الممرات مع إقامة منطقة عازلة تسيطر عليها منظمة الأمم المتحدة وإقامة مناطق محدودة التسلح.

والحال أن المحادثات في القدس، في يومي ١٢ و١٣ يناير/ كانون الثاني، هي محادثات حادة حدة خاصة. ويقبل كيسنجر تقديم المقترحات الإسرائيلية على أنها مشروع أميركي، ما قد يسهل الأمور بالنسبة للسادات. وفي يوم ١٤، يعود كيسنجر إلى أسوان حيث يقبل السادات من حيث الجوهر «المشروع الأميركي»، ما يثير عظيم استياء المحيطين به. وفي يوم ١٥، يرحل وزير الخارجية الأميركي إلى القدس سعيًا إلى حسم عدد معين من التفاصيل ثم يرجع إلى أسوان. ويرى فهمي والجمسي أن السادات يقدم الكثير من التنازلات، لكنهما يضطران إلى الإذعان. وفي يوم ١٧، توافق الحكومة الإسرائيلية على النص. وفي يوم ١٨، توقع عليه جولدا مئير بالأحرف الأولى. ويُسرِّبُ كيسنجر إلى إيبان أنه إذا لم يتم التوصل إلى فض اشتباك مع الأردن في غضون الشهور الستة القادمة، فسوف تضطر إسرائيل يومًا ما إلى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

والحال أن الاتفاق الذي دخل التاريخ تحت اسم «اتفاق سيناء الأول» إنما يعبر بالأخص عن الشواغل الأمنية الإسرائيلية. فالوجود العسكري المصري على الضفة الشرقية للقناة قد جرى الحد منه بشكل حاد (٨ كتائب و٣٠ دبابة) ويظل الإسرائيليون إلى جهة خط الممرات. ويتضمن الاتفاق نصًا مصريًا – إسرائيليًا يجب توقيعه عند الكيلومتر ١٠١ ضمن إطار مؤتمر جنيف وخطابين من نيكسون إلى جولدا مئير وإلى السادات يتضمنان ضمانات بشأن الحد من التسلح، ومذكرة أميركية – إسرائيلية من عشر نقاط تحدد بعض المسائل (ضرورة اتفاق الطرفين فيما يتعلق بسحب قوات منظمة الأمم المتحدة، تعهد الولايات المتحدة بتلبية حاجات إسرائيل من الأسلحة)، وتعهدًا إميركيًا للسادات باستخدام نفوذ الولايات المتحدة من أجل تطبيقٍ كاملٍ للقرار رقم ٢٤٢.

وبالنسبة للجمسي وفهمي، فإن الاتفاق يبدو أقل بالفعل مما كان بوسع مصر أن تحصل عليه، لكن السادات ينطلق من تصورٌ أعم. فهو قد حصل على ما كان

قد طلبه في عام ١٩٧١، تحرير مجمل منطقة القناة، ما سوف يسمح لـه بإعادة فتحها أمام الملاحة وبإعادة بناء مدن هذه المنطقة. وسوف يكون أثر ذلك ملحوظًا بالنسبة لاقتصاد مصريٍّ بسبيله إلى الانهيار. وقد أقام علاقة ثقة مع الأميركيين، الذين سيضطرون إلى دعمه في الفوز بمطلبه الرئيسي، استرداد كل سيناء. وكلما ظهرت مصر بوصفها مصلحةً استراتيجيةً أميركية، ستحظى بدعمٍ من الولايات المتحدة.

وقد رفض السادات التوقيع على تعهد بإنهاء حالة الحرب، ما يسمح له بالظهور مخلصًا للخط العام للسياسة العربية، مع أن إعادة بناء منطقة القناة هي من الناحية العملية مساوية لإنهاء حالة الحرب. وبقدر ما إن استراتيجية الخطوات المحدودة تُعَرِّفُ الاتفاقات بأنها اتفاقات تقانية، فإنه لم يُضَحِّ بشيء على المستوى الرمزي في العلاقات مع إسرائيل. والحدُّ الحادُّ من الأسلحة المصرية لا يزعجه حقًّا لأنه قد تخلى على أي حالٍ عن الحل العسكري ولأنه لم يعد يملك إمكانات الحصول على إمدادات جديدة من الأسلحة، وذلك بحكم تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفييتي.

وفي إسرائيل، تشجب المعارضة الليكودية بعنفٍ اتفاق سيناء الأول. ويرى بيجن أن العرب لا يزالون راغبين في القضاء على إسرائيل، والاتفاق خطر على أمن إسرائيل التي ستتجه إلى انسحابٍ من جانبٍ واحد، ويرى شارون، الذي خرج للتوِّ من الخدمة، «إننا قد خسرنا أفضل خط دفاعي في سيناء كلها». لكن الكنيست يصدق على الاتفاق في ٢٢ يناير/ كانون الثاني، بأغلبية ٧٦ صوتًا في مقابل ٣٥ صوتًا. وتسمح محادثات «تقانية» جديدة عند الكيلومتر ١٠١ بتحديد ظروف الانسحاب الإسرائيلي الذي يمكن أن يبدأ اعتبارًا من ٢٤ يناير/ كانون الثاني. وفي ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤، يتم رفع الحصار عن الجيش الثالث.

الفصل العاشر

زمن الخطوات المحدودة

« بما أن مصر لا تريد الصلح النهائي، فإن علينا التلاقي معها في منتصف الطريق والتوصل إلى حلٍّ وسط بشأن السلم كما بشأن الأراضي.

« وفيما يتعلق بسوريا، فطالما ظلت غير قادرة على أن تنطق كلمة «السلم» من دون أن تشعر بـ«مغص معوي» شديد، علينا أن نبقى في حالة استنفار على هذه الجبهة. إنها شعب متطرف، عسكري المزاج، لم يتوقف عن مهاجمتنا على مدار الأعوام الأخيرة من دون استفزازنا له ومن دون ارتكابنا أي خطأ. شعب يواصل بإيقاعٍ غير مسبوق تجهيز نفسه بالعتاد والتسلح بأسلحة سوفييتية المنشأ. وحياله، يجب أن نكون حازمين وأقوياء، مستعدين وحازمين، وهذه ليست كلمات تذهب أدراج الرياح.

« أمّا فيما يتعلق بالأردن، فإن ما جرى الاتفاق على تسميته بالمسألة الفلسطينية ناشئ عن وجود نوعين من الفلسطينيين: من يمثلهم الملك حسين ومن تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية. وهذه المشكلة السياسية التي تتعين علينا مواجهتها ناشئة من وجود تمثيلين أو جبهتين فلسطينيتين: الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأنا أنتظر تغلب إحداهما، عاجلاً أم آجلاً. وعندئذ سيكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق معها. وأنا أعتقد وأرجو أن يكون هذا الاتفاق مع الملك حسين. فأنا أعتقد أنه سيكون بالإمكان التوصل مع حسين إلى اتفاقٍ كاملٍ على صلح حقيقي. دعوني أقول، باختصار: مع مصر، حلٌّ وسط، مع الأردن، اتفاق، مع سوريا، الحزم.

« وهذا كله ممكنٌ، ليس فقط إذا ما كانت إسرائيل تريد بالفعل التفاوض، وإنما أيضًا إذا ما اقتنع العرب دون أدنى شك بأنهم مضطرون إلى مواجهة إسرائيل حازمة، جيدة التنظيم، ومستعدة عسكريًا».

مقابلة لشيمون بيريز مع أسبوعية الجيش الإسرائيلي باماهان، مستهل سبتمبر/ أيلول ١٩٧٤.

«ليس أمام إسرائيل من خيار آخر سوى قبول تنفيذ قرار مجلس الأمن، إلاّ إذا كانت متأكدة من الاعتماد على تأييدٍ كاملٍ من جانب الولايات المتحدة. وللخروج من المأزق، لا أقول إن أميركا يجب أن تمارس ضغطًا على إسرائيل. فقد يكفي أن تدرك إسرائيل أن أميركا ليست مستعدة لاستخدام نفوذها لصالحها»[×].

مقابلة للرئيس الأسد مع مجلة نيوزويك، وفق النص الذي نشرته الصحافة السورية في ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٤.

ختام جولة كيسنجر المكوكية الأولى

غداة اتفاق ١٨ يناير/ كانون الأول، يركب كيسنجر الطائرة متجهًا إلى العقبة لكي يقابل الملك حسين. والملك الهاشمي ليس غافلاً عن استراتيجية وزير الخارجية الأميركي التي تتألف من إقصاء الأردن عن المفاوضات الجارية. وهو يقوم من الناحية الشكلية بتهنئة محاوره على جهوده ثم يعيد طرح الاقتراح الذي سبق للرفاعي، رئيس وزرائه، طرحه، والخاص بانسحابٍ رمزي إسرائيلي من قطاع أريحا. بل إن المشروع أكثر طموحًا لأنه يقترح انسحابًا تناظريًّا للجيشين مسافة ٨ كيلومترات عن كل من ضفتي نهر الأردن. وذلك على أن تتولى الإدارة الأردنية عملها في المنطقة المحرَّرة. وقد يكون بالإمكان إدراج هذا المشروع في خطة آللون. لكن كيسنجر يضطر إلى الاعتراف بأن هذا الأمر غير وارد لأنه، في المفاوضات الجارية في إسرائيل لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، يعارض الحزب القومي الديني الذي لا مفر من وجوده في هذه الحكومة ردَّ أي أرض في الضفة الغربية. وبعبارة أخرى، فإنه من غير الوارد مجرد أن تقوم الحكومة الإسرائيلية الجديدة بدراسة تطبيق خطتها هي نفسها، خطة آللون.

ولا ييأس حسين، فهو يستأنف محادثاته السرّية مع الإسرائيليين. وهو يلتقي بجولدا ميئير، في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤[1]، في صحراء عربه. فتقترح عليه محاورته ليس الانسحاب، بل عودة السلطة الأردنية على قطاع أريحا ضمن إطار بقاء الاحتلال العسكري. وهذا حوار طرشان لأن الملك يتمسك بانسحابٍ

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

عسكري وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من وادي نهر الأردن، كخطوة أولى على طريق عودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ في مقابل السلام.

وفي ٢٠ يناير/ كانون الثاني، يصل كيسنجر إلى دمشق حيث سبقه السادات في الوصول إليها بيوم واحد. والحال أن الأسد، خلال اجتماعه الماراثوني المعتاد الذي دام خمس ساعات، إنما يعبر عن استياءاته من السادات ثم يعرض مطالبه الخاصة. وفي جميع الأحوال، فإن كيسنجر ليس لديه ما ينقله سوى «آراء» دايان «الشخصية»، والوقت لا يناسبه لذلك. وهو يدرك أن السوريين على استعداد لقبول اتفاق فض للاشتباك لا يمتد إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. والسوريون يحتفظون برصيدهم، عدم تسليم قائمة الأسرى الإسرائيليين، ويبررون مسلكهم بالتذكير بأن إسرائيل تنتهك هي الأخرى اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة، خاصةً بعدم سماحها للأجئين السوريين من الجولان بالعودة إلى ديارهم. ومعارضة السوريين لاتفاق سيناء الأول معارضة حازمة لكنها ليست حامية. ودون أن يود الأسد التخلي عن التحالف مع السوفييت، فإنه يحاول أيضًا إفهام كيسنجر أن المشكلة إنما يجب طرحها بوصفها مواجهةً بين العرب والإسرائيليين لا مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

ويتوقف كيسنجر بعد ذلك قليلاً في إسرائيل لكي ينقل نتائج محادثاته. فيشترط الإسرائيليون الكشف عن قائمة الأسرى لأي بدء للمفاوضات. وهو يرجع إلى واشنطون في ٢١ يناير/ كانون الثاني. ولم يتمكن السادات من التوصل إلى رفع الحظر البترولي المشروط في حده الأدنى بعقد اتفاقٍ لفض الاشتباك على الجبهة السورية. وتتصاعد النبرة بين الولايات المتحدة والدول البترولية العربية التي هي بسبيلها إلى التراجع بالفعل. فلم يعد من الوارد القيام بتخفيضات جديدة للإنتاج. وهناك حاجة إلى شيء ملموس لإنهاء الحظر رسميًا، لكن عجز الإنتاج يبدأ سده من الناحية العملية. وفي السوق الحرة، يتقارب سعر البترول في المزادات مع السعر المعلن (نحو ١٢ دولارًا).

والمسألة البترولية موضوعُ نزاع بين الأوروبيين والأميركيين. فإدارة نيكسون تحث على تعاون متزايد في المسائل المتعلقة بالطاقة سعيًا إلى التوصل إلى قيام كارتيل بين البلدان المستهلكة. لكن فرنسا تدافع، على العكس من ذلك، عن

استقلال كل بلد في هذا المجال، مع حرية عقد اتفاقات ثنائية مع البلدان المنتجة. وهي تتوصل إلى تدشين حوار أوروبي – عربي وتدافع عن أطروحة حلٍ شاملٍ للنزاع الإسرائيلي – العربي. وتردُّ الولاياتُ المتحدة بعقد مؤتمر حول الطاقة مع شركائها الغربيين الرئيسيين. ويبدأ هذا المؤتمر أعماله في ١١ فبراير/ شباط ١٩٧٤ في واشنطون ويتحول إلى مبارزة شخصية بين ميشيل چوبير وهنري كيسنچر. وينبثق عن المؤتمر فريق تنسيق في مسائل الطاقة ترفض فرنسا الاشتراك فيه. وسوف يتحول هذا الفريق، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٤، إلى وكالة دولية للطاقة تتبع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تتخذ من باريس مقرًا لها. والوكالة هي بادئ ذي بدء جهاز إعلامٍ وإشعارٍ مسبقٍ وتنسيقٍ بوسعه أن يتولى عند الاقتضاء أعمال تعاونٍ في حالة نشوء أزمة كبرى(٢). ولن تنضم فرنسا إليها إلاَّ في عام ١٩٩٢. وهم لا يتناولون بصراحةٍ مسألةً جوهرية: إن الشركات البترولية الكبرى هي في حالة تنافس، ومن شأن إجراءٍ تنسيقي فعلي أن يقود إلى كرتلةٍ تحت سيطرة الحكومات، وهي كرتلة تتعارض مع مبادئ الاستثمار الحر.

وعلى جانبي المحيط الأطلسي، يدلون بخطابات عفيفة حول ضرورة وضع حد للتبعية البترولية وتدشين سياسة حقيقية لخفض استهلاك الطاقة، خاصةً عبر القضاء على وجوه التبديد العديدة. وبوجه عام، يدخل الأوروبيون هذا الطريق، خاصة فرنسا التي تدشن برنامجًا طموحًا لتنمية الطاقة النووية. أمَّا في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من المهاترات المتكاثرة حيال العرب، فإنه لا يجري القيام بأي شيء جاد حقًا ضمن هذا الأفق.

وبما أن السوريين لا يرون أي مكسب، فإنهم يشرعون في خوض حرب استنزاف صغيرة على جبهة الجولان. وقد تمكنوا من إعادة تسليح أنفسهم عسكريًا كما أنهم يتمتعون بدعمٍ من قوة عسكرية مغربية. والسادات بحاجةٍ إلى اتفاق فضٍ للاشتباك على الجبهة السورية حتى لايبدو وكأنه يتصرف منفردًا، بينما يطلب فيصل من جهته بادرة إيجابية تسمح له برفع الحظر. ويمر الباليه الدبلوماسي بالجزائر العاصمة حيث يجتمع السادات وفيصل والأسد وبومدين في قمة عربية مصغرة في ١٣ فبراير/ شباط. فينتهي بهم الأمر إلى اتخاذ قرار بإرسال وزيري الخارجية السعودي والمصري إلى واشنطون لطلب جولة مكوكية لكيسنچر بين

إسرائيل وسوريا في مقابل الرفع الرسمي للحظر. كما أنهما مكلَّفان بنقل قائمة الأسرى الموجودين في سوريا. وفي ١٩ فبراير/ شباط، يجري الإعلان عن الجولة المكوكية القادمة بعد لقاء الوزيرين مع نيكسون. وفي يوم ٢٠، يتم نقل قائمة الأسرى إلى كيسنجر، الذي يتعهد بالحفاظ على سرِّيتها بصورة مؤقتة.

وفي إسرائيل، تتميز المفاوضات على تشكيل حكومة جديدة بكونها مضنية بشكل خاص. فتكلفة الحرب وارتفاع سعر الطاقة والتضخم العالمي تنعكسُ آثارُها على أسعار المنتجات الأساسية (المواد الغذائية، الطاقة) التي ترتفع من ٢٥% إلى ١٠٠% في غضون بضعة أسابيع (تمر البلدان العربية غير البترولية كلبنان والأردن بمشكلات مشابهة أيضًا). والأحزاب الدينية تكثر من مطالبها في مجال التشريع. وعودة جنود الاحتياط تقلب الوضع. فموتي آشكينازي، قائد الحصن الوحيد الذي لم يستسلم في خط بار ليف، يدشن حركة احتجاج في مستهل فبراير/ شباط تدعو إلى تنحي جولدا مئير وموشيه دايان، المسؤولَين عن عدم الاستعداد للحرب. وتزداد الحركة اتساعًا اعتبارًا من منتصف فبراير/ شباط. وتتركز الهجمات على شخص موشيه دايان، الذي كان حتى ذلك الحين المعبود الحقيقي للرأي العام. وفي يوم ٢٠، يعلن دايان عدم اعتزامه الاشتراك في الحكومة القادمة ويدعو إلى حكومة وحدة وطنية مع الليكود. ويدور الحديث عن الاستعاضة عنه في وزارة الدفاع بإسحق رابين الذي، بحكم إقامته في الولايات المتحدة، لا دخل له بوجوه التقصير الكثيرة التي سبقت الحرب. وعندئذ ترى جولدا مئير تشكيل حكومة غير موسَّعة لا تشمل الأحزاب الدينية.

وفي يوم ٢٦، يصل كيسنجر إلى دمشق حيث يتظاهر بالحصول على قائمة الأسرى. ويوحي إليه الأسدُ بأنه يعهد إليه مباشرةً بالتفاوض. وكعلامة على حسن النية، يوافق على أن يقوم مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأسرى. ومن غير الوارد أن يرجع السوريون إلى خطوط ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، إذ لابد لهم من الحصول على جزء على الأقل من الأراضي التي جرى احتلالها في ١٩٦٧. ومساء اليوم التالي، يصل وزير الخارجية الأميركي إلى القدس. فيقدم لجولدا مئير قائمة بـ ٦٥ اسمًا. وبعد هذه اللحظة العاطفية، يستأنفان النقاش حول مبدأ المفاوضات نفسه. وفي النهاية، يقترح الإسرائيليون خطة فضٍ للاشتباك تتمثل

مأثرتها الرئيسية في المطالبة بنزع كامل لسلاح العاصمة السورية. فيرفض كيسنجر هذا المشروع ويتحدث عن ضرورة انسحاب إسرائيلي يشمل قطاع القنيطرة الرمزي في الجولان. فيوافقون سعيًا إلى كسب الوقت متحدثين عن إرسال وزير إلى واشنطون لدراسة المسألة.

ثم يرحل كيسنجر إلى القاهرة. فيؤيد السادات بنشاط فكرة انسحاب يشمل القنيطرة. ويعود وزير الخارجية الأميركي بعد ذلك إلى إسرائيل حيث يطلبون إليه مواصلة المفاوضات دون طرح مقترحات إسرائيلية. وفي هذا السياق، يستقبله الأسد من جديد في الأول من مارس/ آذار، حيث يتحدث الرئيس السوري عن موضوعات مختلفة قبل أن يتناول المسألة الرئيسية. ويقبل الأسد تسويفات إسرائيل شريطة ظهوره وكأنه رَفَضَ مقترحات إسرائيلية غير موجودة أصلاً.

ومن دمشق، يذهب كيسنجر إلى الرياض، حيث يوحي إليه السعوديون بأن رفع الحظر قريب. ويبذل الليبيون كل جهد من أجل تأخير اتخاذ هذا القرار، والذي سيتم إعلانه في ١٨ مارس/ آذار مشتملاً على إلغاء كل تخفيضات الإنتاج، وهو الشيء الأهم. وينهي وزير الخارجية الأميركي جولته بزيارة عمَّان حيث يؤكد أن من غير الوارد أن تتعامل الولايات المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

فاصلٌ عنيف

إذ يرجع كيسنجر إلى واشنطون في ٤ مارس/ آذار، يحاول تسوية مسألة تعديل چاكسون – ڤانيك. ويرفض السناتور الديموقراطي أي حل وسط ويُطَالِبُ بأن يتعهد الاتحاد السوفييتي باحترام حرية الهجرة، ولكن هيهات. وسوف تستمر المسألة عدة شهور أخرى وتؤثر تأثيرًا فادحًا على العلاقات الأميركية – السوفييتية.

أمَّا نيكسون، المثقل بفضيحة ووترجيت، فهو لا يملك سوى تقديم توجهات عمومية. ودون رغبة معلنة من الرجلين في ممارسة ضغوط على إسرائيل، فإنهما يقرران أن المساعدة الطارئة التي يصل حجمها إلى مليارين ومائتي مليون دولار والتي تمت الموافقة عليها لشراء أسلحة سوف تتخذ مؤقتًا طابع قرض. ومن صلاحيات الرئيس أن يطلب سداد ١,٥ مليار دولار على الأقل، لكن من سلطته

خفض هذا المبلغ. وهذه وسيلة ضمنية لكنها ملموسة للتعبير عن رضائه عن المسلك الإسرائيلي أو عن استيائه منه[٣]. وقد ارتأت الطلبات المتعلقة بميزانية عام ١٩٧٥ لأول مرة مساعدة تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار لمصر ومبلغًا غير مسبوق للأردن يصل إلى ٢٠٥,٧ مليون دولار. أمَّا الطلب الخاص بإسرائيل فهو يصل إلى ٣٥٠ مليون دولار، لكن الجميع يعرفون أن الكونجرس سوف يزيد هذا المبلغ زيادة ملحوظة.

وعلى الجانب الفلسطيني، يقوم حبش بتشكيل جبهة لرفض أي مشاركة فلسطينية في مؤتمر جنيف كما لرفض تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى. وهو يتمتع بدعم من العراق حيث يتم الترحيب به أعظم ترحيب. وتنضم إليه جبهة التحرير العربية الصغيرة، الموالية للعراق، وبالأخص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة التي يقودها أحمد جبريل، الذي يتباعد على نحو استثنائي عن سوريا. وعلى العكس من ذلك، يحث السادات عرفات على الدخول في عملية المفاوضات. والحال أن اجتماعًا سريًّا جديدًا في المغرب بين ڤرنون والترز ووفد فلسطيني، في ٧ مارس/ آذار، لا يسفر عن شيء. ويستغل كيسنجر ذلك لكي يخفف ضغط السادات في موضوع الفلسطينيين. ويؤيد السوريون من طرف خفي مشروع سلطة وطنية فلسطينية في الأراضي المحتلة بعد تحريرها، وهو المشروع الذي طرحته الصاعقة وجبهة حواتمة الديموقراطية لتحرير فلسطين. ويدور الحديث عن إمكانية العودة إلى الحدود التي نصت عليها خطة التقسيم في عام ١٩٤٧. بل إن الأسد قد حث كيسنجر على التعامل مباشرة مع الصاعقة مما مع فتح، لكن الأميركي أدار له الأذن الصماء. وفي ٢٢ مارس/ آذار، يدلي حواتمة بحديث لصحيفة يومية إسرائيلية كبرى، يتحدث فيه عن إمكانية حوار، ضمن أفق إنشاء دولة ديموقراطية كالعادة:

> إذ تتوقف العلاقات المستقبلية على تطور تيارات تقدمية، ديموقراطية ومعادية للصهيونية داخل المجتمع الإسرائيلي تنطلق من اعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني. هذا ما سوف يحدد إمكانيات الحوار بين الطرفين بشأن مستقبلهما المشترك[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويجد هذا التصريح صدىً معيناً في إسرائيل، خاصة بين الجماعات التقدمية الصغيرة. بينما يعبر بيريز عن رأي الحكومة معتبرًا حواتمه «إرهابيًا».

ويواصل عرفات المماطلة بين خطوط مختلفة. وبوصفه تاكتيكيًا جيدًا، يسعى إلى تحويل الرهان الفلسطيني إلى مكسب سياسي، في العلاقات العربية - العربية على الأقل.

وفي لبنان، تزداد التوترات الاجتماعية والسياسية قوة. فالتقدميون يساندون خط جبهة الرفض المتشدِّد. والتظاهرات الطلابية عديدة، وهي تعبر في آن واحد عن مطالب فئوية ومطالب سياسية جذرية. والحدث الأهم هو التعبئة السياسية للطائفة الشيعية. ففي ١٧ مارس/ آذار، ينظِّم الإمام موسى الصدر في بعلبك تظاهرة جبارة من ١٠٠ ٠٠٠ إنسان، بينهم ١٥ ٠٠٠ يحملون السلاح. ويتعهد الحشد بالولاء له ويقسمون بالنضال حتى آخر قطرة من دمائهم دفاعًا عن حقوق الطائفة. وهم يطالبون بتنمية المناطق المحرومة والتي أهملتها الدولة. ويشيد الإمام بالمقاومة الفلسطينية وبانضباطها:

> إن من يقولون إن إسرائيل تهاجم الجنوب ردًا على نشاط الفدائيين إنما يخدمون العدو الطامع في الجنوب وفي موارده المائية والذي لا يحتاج إلى أي ذريعة لارتكاب أعماله العدوانية(×).

وهو يهدد بالاتجاه إلى النضال المسلَّح:

> إذا لم تكن الدولة عازمةً على التصدي للهجمات المعادية وحماية سكان الجنوب، فإن سكان المناطق الحدودية سوف يقاتلون ضد الإسرائيليين. وسوف ننشئ معسكرات تدريب في الهرمل وسيصبح الجنوبيون جنودًا للذود عن أرضهم وأطفالهم(×).

والحدث لحظة مهمة في تاريخ الشرق الأدنى المعاصر. ومن المؤكد أن هذه لم تكن المرة الأولى التي تدخل فيها حركة ذات مصدر إلهام ديني إسلامي في الحقل السياسي، إلا أن الإسلاميين (لم يكن هذا المصطلح واسع الاستخدام بعدُ) كانوا إلى ذلك الحين يُعتبرون محافظين. وما يضطلع به موسى الصدر، باستعادته مجمل المطالب الاجتماعية للجماعات السكانية الشيعية المحدَّدة بوصفها جماعات

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

محرومة، وبتبنيه المعجم السياسي للنزعة القومية العربية، هو استمالة القاعدة الاجتماعية للحركات التقدمية. وهو يستخدم في هذا الاتجاه كل الروح الاستشهادية الشيعية التي تجد من ثم تعريفًا جديدًا لها. إنه يبشر بما سوف تترجمه الثورة الإسلامية الإيرانية.

وفي إسرائيل، وتذرعًا بتزايد التوتر مع سوريا التي تخوض حرب استنزاف صغيرة، يقبل دايان، وحليفه المقرب شيمون بيريز، المشاركة في الحكومة الائتلافية الجديدة التي تضم الحزب القومي الديني. وتتشكل حكومة جولدا مئير الجديدة في ٩ مارس/ آذار ويوافق الكنيست عليها في اليوم التالي بأغلبية ٥٢ صوتًا في مقابل ٤٦ صوتًا بينما يمتنع ٩ عن التصويت. ويصبح رابين وزيرًا للعمل. وتتهم الصحافة مئير ودايان وبيريز بأنهم ضخموا من شأن التهديد السوري لكي يبرروا الانقلاب المفاجئ في موقفهم. ويشمل برنامج الحكومة الجديدة الصلح مع الجيران العرب، لكنه يرفض بشكل حاسم العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. فالقدس هي «العاصمة الأبدية» لدولة إسرائيل، وسوف تتم مواصلة إنشاء مستوطنات سكنية «في البلد»، أي في إيريتز إسرائيل في مجملها. ومن غير الوارد التفاوض مع «الإرهابيين» أو القبول بإقامة دولة فلسطينية. ولن يتم عقد أي اتفاق صلح من دون استشارة الناخبين سلفًا. ثم إن إيبان، الذي يظل وزيرًا للشؤون الخارجية، إنما يبرر الدعاوى الترابية الإسرائيلية بحاجات أمن الدولة اليهودية.

وكان دايان قد اختير مبعوثًا إلى واشنطون لمناقشة مسألة فض الاشتباك مع سوريا. والحال أن كيسنجر، الموجود في زيارة إلى موسكو من ٢٣ إلى ٢٨ مارس/ آذار، إنما يؤجل اللقاء إلى ما بعد هذا الموعد. ويواصل السوفييت المطالبة بالمشاركة في عملية المفاوضات، لكن السادات والأسد يفضلان السير في الدرب الذي فتحه الأميركيون، ما يسمح لكيسنجر بمقاومة الضغط السوفييتي. وفي شهر أبريل/ نيسان، يكثف السادات هجماته على الاتحاد السوفييتي، موحيًا بأن المعاهدة بين البلدين قد صارت من الناحية العملية عدمًا وبأن مصر سوف تتجه إلى الغرب لتسليح جيشها. وهو يدعو نيكسون إلى زيارة مصر. أمَّا الأسد، فهو يشدِّد على استقلال قراره عن موسكو وإن كان يحصل على أسلحة جديدة. فيعيد الاتحاد السوفييتي توجيه سياسته نحو العراق، لكن البلد مثقل بالتمرد الكردي الذي يتجدد في ربيع عام ١٩٧٤. ويحصل هذا التمرد على تمويل وتسليح من جانب إيران (التي تقوم، في الوقت نفسه، بقمع أكرادها هي) ومن جانب الولايات المتحدة

وإسرائيل أيضًا. والسوفييت يعرضون وساطتهم، ولكن من دون طائل. كما يقدمون مساندتهم السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانوا يشدّدون على أن من غير الوارد تهديد وجود إسرائيل.

وفي ٢٩ مارس/ آذار، يقترح دايان على واشنطون خطة تشمل انسحابًا إسرائيليًا محدودًا مع عودة السكان المدنيين ونزع السلاح. وذلك على أن تحتفظ إسرائيل بثلث الأراضي التي احتلتها في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣. ويحاول كيسنجر إفهامه أن هذا غير مقبول. وهو ينقل إلى الأسد النقاط الإيجابية المتمثلة في عودة السكان ونزع السلاح.

وفي ٢ أبريل/ نيسان، تقوم لجنة آجرانات، المكلفة بتحري المسؤوليات عن عدم الاستعداد للحرب، بتقديم استنتاجاتها الأولية. وهي تذهب إلى أن الجيش الإسرائيلي كانت لديه كل المعلومات الضرورية لتوقع هجوم وشيك. ويجري إلقاء اللوم الشديد على الجنرال إيليعازار، رئيس هيئة أركان الجيش، وجونين، قائد الجبهة الجنوبية، وزعيره، قائد الاستخبارات العسكرية، كما يتم إعفاؤهم من مناصبهم. وبالمقابل، تفلت الحكومة من العقاب، خاصة دايان. فيدفع العسكريون بشكلٍ ما ثمن شبه احتكارهم للمعلومات وللخبرة.

وهذا العفو الحقيقي عن السياسيين يثير السخط الشعبي. ودايان هو أول من تستهدفهم حركات الاحتجاج. وهو يرفض التنحي، لكن جولدا ميئير، المنهكة، هي التي تتراجع. إذ تقرر إنهاء حياتها السياسية في ١٠ أبريل/ نيسان. وسوف تتولى حكومتها تسيير الأمور إلى حين تشكيل وزارة جديدة. وتلك هي نهاية جيل مؤسسي دولة إسرائيل. وأمام حزب العمل أسبوعان لتسمية الرئيس الجديد للحكومة. والمنافسة بين رابين وبيريز. والأول يفوز في ٢٢ أبريل/ نيسان عبر اقتراعٍ في اللجنة المركزية إذ يحصل على نسبة ٥٤% من الأصوات في مقابل نسبة ٤٦%. ويدعمه واقعُ أنه كان منظم الانتصار في ١٩٦٧ وأنه لم يتورط في المسؤوليات المباشرة لحرب أكتوبر/ تشرين الأول. وبرنامجه واضح: من غير الوارد التخلي عن المستوطنات السكنية ؛ من المستبعد أن تنتقل أي مستوطنة إسرائيلية مزروعة في الأراضي المحتلة إلى الخضوع لسيطرة فلسطينية مهما كانت طبيعة التسوية التي ستتم (تصريح ١٠ مايو/ أيّار ١٩٧٤).

وفي ١٣ أبريل/ نيسان، يصل إلى واشنطون الوفد السوري، برئاسة العماد حكمت الشهابي. ويقدم الوفد خطة انسحابٍ قائمة على ردّ إسرائيل القنيطرة، ما

يمثل مكسبًا بالقياس إلى ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، وإن كان الانسحاب لا يشمل الانسحاب من المستوطنات الإسرائيلية في الجولان. وهدف دمشق هو التوصل إلى استرداد كل الأراضي المحتلة دون الاضطرار إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، أمّا هدف الإسرائيليين فهو الاحتفاظ بالجزء الرئيسي من فتوحاتهم مع نيل الاعتراف بدولتهم. والاقتراح السوري يشكل نوعًا ما مأزقًا بالنسبة لهاتين المسألتين، ومن ثم فإنه يوفر لكيسنجر هامش المناورة الضروري. وهو ينقل إلى الإسرائيليين مضمون المحادثات التي تظل متشددة وإن كان ضمن الحرص على استمرار المفاوضات.

والهدف الأول لكيسنجر هو تجنب استئناف الحرب في الشرق الأوسط على الجبهة السورية. فمن شأن هذا الاستئناف للحرب أن يسمح بعودة هجومية للاتحاد السوفييتي إلى المنطقة وأن يعزل مصر تمامًا في العالم العربي وأن يهدد بإسقاط نظام السادات، ناهيك عن خطر حظرٍ بترولي جديد. ولابد كحدٍّ أدنى من توفير الهدوء للتمكين من التفاوض، لكن هذه حسابات لا تأخذ في حسابها ما قد تقوم به جبهة الرفض.

في ١١ أبريل/ نيسان، تشن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة غارة انطلاقًا من الجنوب اللبناني بهدف وضع نهاية لعملية السلام. وينجح ثلاثة فدائيين في التسلل إلى إسرائيل، في مدينة كيريات شمونه، ويقتلون بشكل منهجي جميع الأشخاص الموجودين في بناية سكنية. فتسارع قوات من قوات الصفوة الإسرائيلية إلى التدخل وتنجح في القضاء على المهاجمين. والحصيلة جسيمة جسامة خاصة: مصرع ١٦ مدنيًّا، بينهم ٨ أطفال و٥ نساء و٢ من الجنود. وتسارع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة إلى إعلان مسؤوليتها عن العملية وإن كانت تؤكد أن الفدائيين جاءوا من الأراضي المحتلة. ويبدو أن هدفهم كان أخذ رهائن وأن سقوط قتلى قد استثاره الهجومُ الإسرائيلي. ويجري الحديث عن شهداء وعن عملية انتحارية. ويتم الإعلان عن هدف العملية السياسي بشكل واضح:

> إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة ترفض أي حل انهزامي وترفض إقامة دويلة فلسطينية وتؤكد من جديد أنها ستواصل الكفاح الثوري المسلح حتى التحرير الكامل لفلسطين(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويشجب البيان بعنف «محاولات تصفية الحركة الثورية العربية وطليعتها، الكفاح الفلسطيني المسلح، [...] هذه المحاولات التي يعبر عنها فض الاشتباك على الجبهة المصرية ومحادثات جنيف وفتح الأسواق العربية أمام الرساميل والاحتكارات الإمبريالية وتطبيع العلاقات مع الإمبريالية»(×). ويجري إعلان التصدي لـ«القادة الفلسطينيين الذين يقبلون تسوية انهزامية وخلق دولة فلسطينية كرتونية»(×).

وتسارع إسرائيل إلى اتهام لبنان وتتحدث جولدا مينير عن مسؤولية جماعية لبنانية: «إننا نعتبر الحكومة اللبنانية وسكان هذا البلد مسؤولين عن هذه المذبحة التي هزت الأمة الإسرائيلية بأسرها».

وفي ١٣ أبريل/ نيسان، تستهدف الأعمال الانتقامية الإسرائيلية القرى الحدودية اللبنانية، ما يؤدي إلى تدمير عدة بيوت ومنشآت ضخ. وتلقى امرأتان مصرعهما ويتم أخذ ١٣ شخصًا كرهائن.

ويفصح دايان عن معنى العملية:

> إن هدف الغارة التي قمنا بها الليلة الماضية ضد ست قرى في الجنوب اللبناني هدف سياسي. إننا نريد إفهام الحكومة والشعب اللبنانيين أننا سنجعل أي حياة طبيعية أمرًا مستحيلاً في هذه المنطقة طالما جرى السماح للفدائيين بالتحرك انطلاقًا من الأرض اللبنانية ضد البلدات الحدودية الإسرائيلية.

وفي الأيام التالية، يستأنف الإسرائيليون عمليات القصف التي يقومون بها ويكثر سلاحهم الجوي من «اختراقات حاجز الصوت» فوق البلد، بما في ذلك في بيروت.

وفي بيروت، تهاجم مختلف القوى التقدمية والمؤيدة للفلسطينيين الجيش والحكومة لعجزهما عن حماية البلد.

والحال أنه ضمن هذا السياق، يدلي الإمام موسى الصدر، خلال اجتماع جديد في بعلبك، في ٢٤ أبريل/ نيسان ١٩٧٤، بتصريحه الشهير: «السلاح زينة

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

الرجال». والآن يتعاون المناضلون الشيعة مع فتح التي تقوم بتدريب قرويي الجنوب على استخدام السلاح.

ويسارع لبنان إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن. وتتضامن البلدان العربية مع لبنان، بما فيها مصر. وغالبية أعضاء المجلس يحثون على إدانة حصرية لإسرائيل، ما قد يؤدي إلى استخدام أميركي لحق الفيتو، وهو أمرٌ ضارٌ جدًا بالنسبة لجولة كيسنجر المكوكية القادمة. لذا يجري التوصل إلى نصٍ يمثل حلاً وسطًا بما يسمح بتصويت إيجابي أميركي. فيصدر القرار رقم ٣٤٧ المؤرخ في ٢٤ أبريل/ نيسان ١٩٧٤ والذي

١) يشجب انتهاك إسرائيل لوحدة لبنان الترابية ولسيادته ويطالب الحكومة الإسرائيلية من جديد بالامتناع عن القيام بأعمال أخرى وعن القيام بتهديدات عسكرية ضد لبنان ؛

٢) يشجب كل أعمال العنف، خاصة تلك التي تؤدي إلى الموت المأساوي لمدنيين أبرياء ويدعو بإلحاحٍ كل المعنيين إلى الامتناع عن أي ارتكابٍ لأعمال عنف أخرى.

ويستثير هذا القرار مرارة قوية في إسرائيل، إذ لا يشار فيه بشكلٍ مباشر إلى ما حدث في كيريات شمونه. وهو لا يؤثر في شيء على السياسة المتَّبَعة لأن قرية شبعا اللبنانية يجري قصفها من جديد في ٢٧ أبريل/ نيسان، ويُصاب ٣ تلاميذ إصابات جسيمة. والجيش اللبناني يرد، هذه المرة. وفي الوقت نفسه، تعود السخونة إلى جبهة الجولان بمعارك جوية. وتستمر أعمال العنف هذه حتى الأيام الأولى من مايو/ أيّار، في الجولان كما في لبنان حيث تتعرض القرى الحدودية للقصف بصورة منتظمة من جانب السلاحِ الجوي الإسرائيلي ما يؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين. وهكذا فإن قصفًا لشبعا، في ١٣ مايو/ أيّار، يؤدي إلى سقوط أربعة قتلى، امرأة و٣ أطفال.

جولة كيسنجر المكوكية الثانية

كان من المتفق عليه أن تأخذ المفاوضات الإسرائيلية – السورية شكل جولة مكوكية جديدة يقوم بها وزير الخارجية الأميركي. ولم يكن بوسعه تصور أنها قد تستغرق أكثر من شهر.

وهي تبدأ، في يومي ٢٨ و٢٩ أبريل/ نيسان في جنيف، بلقاءات مع جروميكو تشير مرة أخرى إلى أن الاتحاد السوفييتي يجد نفسه مهمّشًا. ويسمح مرور بالجزائر العاصمة بالحصول على مباركة بومدين. ثم يتشاور كيسنجر مع السادات في الإسكندرية. وفي ٢ مايو/ أيّار، يدخل في صلب الموضوع في إسرائيل. وهو يحشد كل مواهبه التربوية لإفهام محاوريه ما يتسم به الوضع الدولي من معطيات جديدة. وهو يقول إنه الصديق الأفضل لإسرائيل وإن من شأن فضٍ للاشتباك تحسين موقف الدولة العبرية تحسينًا فريدًا، وإن من شأن فشلٍ أميركي عزل إسرائيل، التي قد تجد نفسها عندئذ عرضةً لضغوطٍ خارجية أقوى بكثير. ويمكن اعتبار محادثات يومي ٣ و٤ مايو/ أيّار في دمشق محادثات استطلاعية. وتستمر الجولة المكوكية بزيارة عمّان والقدس والقاهرة. وفي كل يوم، ينتقل وزير الخارجية الأميركي من عاصمة إلى أخرى. والمناخ العام للعلاقات مع المحاورين العرب أفضل مما مع نظرائهم الإسرائيليين. فالمناخ خانق في القدس، والريبة مستديمة. وبيجن يدق جرس الإنذار بالخطر ويفضح الخيانة.

ويجتهد كيسنجر في استمالة الدول العربية إلى مواقف لم يطرحها رسميًا: انسحاب يشمل القنيطرة. والسادات والملك حسين يوافقان على هذه المواقف، بينما فيصل وبومدين أكثر تحسبًا لكنهما لا يعارضان وعندئذ يمكن لكيسنجر أن يقدم لإسرائيل نوعًا من توافقٍ عربي في الآراء. فيبدأ محاوروه في قبول مبدأ انسحابٍ كهذا وإن كانوا يماحكون فيما يتعلق بالعديد من التفاصيل. وبالنسبة لجميع الأطراف، تتخذ القنيطرة قيمة رمزية أهم بكثير من أهميتها الواقعية.

وفي ١٣ مايو/ أيّار، يضطر كيسنجر إلى إفهام جولدا ميئير هدف استراتيجيته الخاصة بالخطوات المحدودة، ألاَ وهو تفادي المسائل الرئيسية سعيًا إلى الغرق في التفاصيل[٤]:

"لقد كان من المفهوم دائمًا – من جهة أخرى، خامَرَنا الاعتقادُ دومًا بأنكم تتمنون ذلك – أن الحرب من شأنها أن تنتهي إلى شكلٍ ما من أشكالِ المفاوضات المباشرة. وقد توصلنا إلى تخفيف أثر هذه المفاوضات على إسرائيل وحصرنا المشكلة في اعتباراتٍ هَبَطَ بها الأمرُ إلى درجة أننا نجد أنفسنا الآن مضطرين إلى الدفاع عن الأسد إذ نتحدث عن نصف كيلومتر بخصوص خطٍ يقع على بُعد كيلومترٍ واحد من الخط السابق للفصل بين القوات، وذلك في

حين أنه قد يكون بالإمكان أن تجدوا أنفسكم في محفل دولي قد تضطرون فيه إلى الصدام كل يوم فيما يتعلق بخط ١٩٦٧، وتتعرض الولايات المتحدة فيه كل يوم إلى دعوات إلى اتخاذ موقف فيما يتعلق بخط ١٩٦٧. [...]. والحال أننا، بتصرفنا على النحو الذي تصرفنا به، قد أنهينا الحظر على البترول وجعلنا الروس أضحوكة في الشرق الأوسط ؛ أمَّا إن لم يكن أمامكم سوى مواجهة كل هذا تحت ضغط الروس، علاوة على فرض الحظر على البترول، فقد لا يكون لكم أن تتحدثوا عن قرية درزية في القطاع الجنوبي، بل قد تضطرون إلى الحديث عن حشد من الأمور الأسوأ بكثير.

وإذا كان قد تم التوصل إلى قبول مبدأ الانسحاب من القنيطرة، فإن المفاوضات إنما تنتقل إلى مسألة السيطرة على المداخل. ويفكر كيسنجر في العودة إلى الولايات المتحدة، لكن دراما جديدة ستغير قراره.

فبينما كانت المناقشات محتدمة بين المسؤولين الفلسطينيين، كانت عملية كيريات شمونه قد عادت على أحمد جبريل بمزيد من الهيبة كما بمساعدات مالية من ليبيا. وعلى العكس من ذلك، يتعرض مشروع حواتمه الخاص بإقامة «سلطة وطنية» للنقد ويُعامَل بوصفه خيالاً أو خيانة. فتقرر الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين شن عملية سعيًا إلى استعادة هيبتها وإلى التصدي لديبلوماسية كيسنجر. وسيرًا على النهج نفسه الذي اتبعته عملية الشهر السابق، يتسلل ٣ فدائيين إلى إسرائيل ويأخذون مائة تلميذ كرهائن في مدرسة بمدينة معالوت بعد أن قتلوا ٣ أشخاص. وهم يطلبون إطلاق سراح ٢٥ أسيرًا فلسطينيًا. وتطلب الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين من سفارتي فرنسا ورومانيا لعب دور الوسيط. ويسارع الجيش الإسرائيلي إلى تطويق المدرسة. وتنعقد الحكومة الإسرائيلية في اجتماع طارئ وتقرر شن الهجوم وإن كانت تعطي مظهر قبول التفاوض (قد يبدو أنها كانت مستعدة لقبول التفاوض، لكن دايان ربما يكون قد نجح في إمالة الميزان في الاتجاه الآخر). وهكذا يجري تأخير وصول السفيرين إلى الموقع. ويبدأ الهجوم لحظة انتهاء الإنذار الموجَّه إلى خاطفي الرهائن. والحصيلة النهائية فادحة. إن الفدائيين الثلاثة و٢٣ إسرائيليًا بينهم ١٦ طفلاً يلقون حتفهم.

والحال أن دايان سوف يبرر العملية في ٣٠ مايو/ أيار أمام الكنيست بالعبارات التالية:

من الجوهري أن لا نرضخ أبدًا لمطالب الإرهابيين. يجب أن نقاتلهم لا أن نرضخ لهم. وهذا هو السلاح الأمضى من سواه. إن الإرهابيين لا يجب أبدًا أن يخرجوا أحياء من عندنا. ويجب أن يعرفوا أنهم بقبولهم المجيء إلى إسرائيل إنما يقبلون أيضًا مصرعهم من دون الفوز بشيء.

والرأي العام الإسرائيلي مصدوم صدمة عميقة. فهذه الدراما تعيد إلى الأذهان الفظائع السابقة وتزيد من الشعور بانعدام الأمن (يقع في الفترة نفسها تجددٌ للاعتداءات في الضفة الغربية وفي القدس). ويخرج معسكر المتشددين مما حدث أكثر قوةً.

وبينما يعبر العالم عن شعوره بالهلع، يقصف سلاح الجو الإسرائيلي لبنان، ما يؤدي، في ١٦ مايو/ أيّار، إلى مصرع ٣٧ وإصابة ١٥٠ من اللبنانيين والسوريين، معظمهم من المدنيين. وتتهم الصحافة اللبنانية إسرائيل بإسقاط لعب مفخخة في المخيمات الفلسطينية سعيًا إلى قتل الأطفال عمدًا. وتتواصل عمليات القصف في الأيام التالية فيسقط ضحايا جدد. ويتحدث لبنان عن «إرهاب الدولة». وفي ٢٣ مايو/ أيّار، تشن الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين عملية جديدة تُمنى بالفشل. وتخرج الحركة رابحة من الأحداث، إذ تكسب أعضاءً جددًا وتحصل على مساعدة مالية من ليبيا.

وينتهز كيسنجر الموقف لكي يطرح «اقتراحًا أميركيًا» على الطرفين، يتمثل في إزاحة خط الفصل في قطاع القنيطرة ٢٠٠ متر وإيجاد منطقة منزوعة السلاح ومنطقة محدودة التسلح (المرادُ هو الاستجابة للمطالب الأمنية التي عبر عنها الإسرائيليون والسوريون على حدٍّ سواء). وهو يستأنف جولته المكوكية المرهقة. وفي ١٣ مايو/ أيّار، يقبل الأسد الاقتراح الأميركي، بعد أن أطال الوَجَع.

ثم يبقى تحديد مناطق تحديد التسلح والمنطقة العازلة التي ستوضع تحت سيطرة منظمة الأمم المتحدة. وهذا يستغرق عشرة أيام أخرى. وبمجرد الانتهاء من المفاوضات، يتم التوقيع في جنيف على مستوى وفدين عسكريين دون التقاط صور فوتوغرافية ودون مصافحة. وسيجري تكوين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (FNUOD، وبالإنجليزية UNDOF). ولن يكون بإمكان الأعضاء الدائمين

في مجلس الأمن المشاركة فيها. وسوف تتألف القوة الأصلية من ١٢٥٠ رجلاً – جنسياتهم نمساوية وبيروية وكندية وبولندية. وبناءً على طلب السوريين، لن يتم الإعلان عن ذلك الجزء من الاتفاق المتعلق بالحد من القوات. ويتعهد الأسد، شفاهيًّا، بعدم السماح بتسلل فدائيين فلسطينيين عبر الجولان.

وينص الاتفاق على تطبيقه في غضون أسبوعين. وسوف يتطلب ذلك في الواقع وقتًا أطول قليلاً، لكن تبادل الأسرى تم في نهاية الأسبوع الأول. ويضاف إليهم اللبنانيون الذين اختطفهم الإسرائيليون في ١٣ أبريل/ نيسان. وهم يشكون من معاملات سيئة مختلفة، بل من أعمال تعذيب. وهؤلاء كانوا فلاحين بسطاء لا مناضلين سياسيين مثلما زعم الجيش الإسرائيلي في البداية. ويجري بعد ذلك إطلاق سراح طيارَين إسرائيليين أُسرا في لبنان دون أن يكون هناك ارتباط من الناحية الرسمية بين المسألتين. وسوف توجِّه الحكومةُ الإسرائيلية، من جهتها، اتهامات بمعاملات سيئة، بل بتعذيب للأسرى الإسرائيليين في سوريا.

ويسوي الإسرائيليون مدينة القنيطرة بالتراب قبل جلائهم عنها. فتتحدث الصحافة السورية عن انتهاجهم أساليب نازية. وفيما بعد، ستقرر الحكومة السورية ترك المدينة على الحالة التي آلت إليها، لتكون شاهدًا على الفعل الإسرائيلي. وسوف تغضب إسرائيل من الامتناع السوري عن إعادة إسكان المدينة، إذ ترى في ذلك رغبةً في ترك إمكانيةٍ لاستئناف القتال. وسوف ترسل الأمم المتحدة لجنة تقصٍّ للحقائق ستنتهي إلى أننا بإزاء تدميرٍ عمديٍّ تالٍ لحرب أكتوبر/ تشرين الأول. والحال أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة سوف تُصدر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٤ قرارًا يصف تدمير المدينة بأنه انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة.

وهكذا تستمر الجولة المكوكية الثانية لمدة أربعة وثلاثين يومًا. ويدفع كيسنجر ثمن الخطوات المحدودة. فهو برفضه تناول العناصر الرئيسية للنزاع، من المؤكد أنه قد أثبت إمكانية إحراز تقدم، لكن ثمن ذلك قد تمثل في مفاوضات طويلة ومرهقة حول تفاصيل تقانية إلى أبعد حد. وكان اتفاقا فض الاشتباك ممكنين لأن الأطراف لم يكن بإمكانها البقاء في وضع تداخلٍ بين قواتها. وقد استأنفت مصر وسوريا علاقاتهما الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، لكنهما لم تشرعا بأي مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

وفي ٣ يونيو/ حزيران، يخلف رابين جولدا ميئير، التي تضع نهاية لمسيرة عملها السياسية بالاستقالة من منصبها النيابي. والحال أن رابين هو أول رئيس وزراء من المنتمين إلى جيل الصابرا المولود على الأرض الإسرائيلية. والحكومة الجديدة، على الرغم من أنها تشهد على قدرٍ من شغل الشباب لمناصبها، إنما تعيد إنتاج التباين القديم للاشتراكية الإسرائيلية. وكان رابين عضوًا في البالماخ، ويصبح رئيسه السابق، آللون، نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للشؤون الخارجية. أما بيريز، زعيم البن جوريونيين القدامى منذ أفول دايان، فهو يصبح وزيرًا للدفاع. وأمًا أبا إيبان، فهو، لعظيم حيرته، ليس بعدُ سوى نائب. وهو يدفع ثمن خلافاته مع رابين عندما كان هذا الأخير سفيرًا في واشنطون.

والثلاثي القائد الجديد، رابين، آللون، بيريز، متفق على الشيء الرئيسي: السلامُ ثانويٌّ بالقياس إلى الاحتفاظ بالأراضي ولابد من تشجيع الاستيطان. وكما خلال عهد الانتداب البريطاني، فإن الاستيطان يخلق حقوقًا جديدة لا سبيل إلى التراجع عنها. وفي الأسابيع الأخيرة لحكومة جولدا ميئير، كان قد جرى إنشاء مدينة ياميت في سيناء (مارس/ آذار ١٩٧٤). ولا يتمتع الائتلاف الجديد إلاّ بـ٦١ صوتًا من ١٢٠ صوتًا في الكنيست. ولاجتذاب أصوات الحزب القومي الديني العشرة الإضافية، تَعَهَّد رابين بإجراء انتخابات جديدة قبل عقد اتفاق صلح يشمل تخليًّا عن أراضٍ في الضفة الغربية. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٧٤، سوف ينضم الحزب القومي الديني إلى الائتلاف.

وسرعان ما يتكشف ضعف الحكومة الجديدة حيال حركة الاستيطان التي تستلهم الدين[٥]. فجماعة كتلة الإيمان (جوش إيمونيم) تضع أساس مستوطنة إيلون موريه «غير المشروعة» قرب نابلس في ٣ يونيو/ حزيران ١٩٧٤. ويتغاضى بيريز عن هذا العمل. ويطلب العسكريون الإسرائيليون تعليمات مباشرةً من رابين. فيتشاور هذا الأخير مع رفيقه القديم في السلاح، آرئيل شارون، الذي يقترح الحل الوسط المعتاد والذي يتمثل في إقامة المستوطنين في قاعدة عسكرية مجاورة من شأنها أن تصبح مستوطنة دون أن يظهر ذلك للعيان. والمعنيون يرفضون هذا الاقتراح. ويتطلب الأمر كل ما لدى شارون من طاقة ليتسنى طردهم، إلاّ أنه لا تجري ملاحقة أحد لانتهاكه تعليمات الحكومة. ومن الواضح، على جميع

المستويات، أن المسؤولين الحكوميين قد أعربوا عن تعاطفهم. وخلال الصيف، يقومون بتشجيع بناء أحياء يهودية جديدة في الجزء العربي من القدس. ويحدث الشيء نفسه في وادي نهر الأردن وفي سيناء.

ويستغل نيكسون الدعوة التي وجهها إليه السادات. فلكونه بالغ الارتباك بسبب فضيحة ووترجيت، يحاول باستماتة الظهور بمظهر من يسيطر على الوضع العالمي ويرى أن كيسنجر قد أسدل على دوره هو ستارًا من الصمت الكامل، ومن هنا توتر العلاقات توترًا خاصًا بين الرجلين. والحق أن الصحافة، المعادية بشكل خاصٍ للرئيس، إنما تبرئ وزير الخارجية بالكامل، بل تغدق الثناء عليه.

وقد تقرر أن يقوم نيكسون بجولة في الشرق الأوسط، هي الأولى لرئيس للولايات المتحدة، إذا استبعدنا توقفات روزفلت في القاهرة لحظة مؤتمر يالطا. وفي ١٢ يونيو/ حزيران، يستقبله في مصر جمهورٌ في نشوة. وحتى إن كان الحشد الشعبي قد نظمته الحكومة، فإن الحماسة صادقة وقد انخرط فيها ملايين الأشخاص. ويشيد نيكسون بالعلاقة الجديدة مع مصر. ويعد مساعدة ضخمة، بما في ذلك إنشاء محطة نووية. ويحثه السادات على اتخاذ موقف حيال مسألة العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وحقوق الفلسطينيين. فيتمسك الرئيس الأميركي بردود تتسم بالتهرب، موضحًا أن مثل هذه الأهداف قد يمكن بلوغها بفضل دبلوماسية الخطوات المحدودة.

ويصل نيكسون إلى جده في يوم ١٤، حيث يتمسك فيصل بالمبادئ العامة للسياسة العربية ويعرب عن استحسانه.

ثم يصل الرئيس الأميركي إلى دمشق في يوم ١٥، حيث يبدو الأسد أكثر تشددًا إذ يصل به الأمر إلى حد القيام بنوعٍ من الاستجواب المضاد فهو يقول إنه بما أن سوريا قد قبلت قرارات منظمة الأمم المتحدة، فإن من الضروري أن ترد إسرائيل كل الأراضي المحتلة. والحال أن نيكسون، المضطرب دومًا في مواقف المواجهة، إنما يبدو أنه يستسلم فيما يتعلق بهذه المسألة. ويجري استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي يوم ١٦، كان الاستقبال في إسرائيل أقل حرارة. إذ يطلبُ رابينُ شحنات جديدة من الأسلحة ويحثه نيكسون على بدء مفاوضات جديدة مع العرب. فيرد عليه

رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن السلام لا يمكن أن يقتصر على مجرد انسحابات ترابية بل يجب أن يشمل شيئًا من التبادلية. وليس من شأن إسرائيل أن تسكت على الهجمات الإرهابية، ويجب الحفاظ على الجبروت الإسرائيلي. وبشكل معلن، يطلب رابين أن لا تقوم الولايات المتحدة بتزويد حلفائها العرب الجدد بالسلاح، و، بشكل ضمنيّ، يوضح أن الأمن الإسرائيلي يتطلب عددًا معينًا من المكاسب الترابية قياسًا إلى ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهو يحصل، بما يتماشى مع ما حصلت عليه مصر، على وعدٍ بمحطةٍ نووية.

ويختتم نيكسون الجولة بزيارة الأردن حيث لا يملك أي شيء جوهري يمكنه قوله للملك حسين. ومن المؤكد أن كيسنجر وهو يريان أنه قد يتعين التوصل إلى اتفاق فضٍ للاشتباك إسرائيلي – أردني، وإلاً فسوف يجري الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة للفلسطينيين. وقد أعلن وزير الخارجية الأميركي ذلك على الملأ عدة مرات. ومن دون حياء، يرى أن اتفاقًا من هذا النوع من شأنه تحويل المسألة إلى مواجهة أردنية – فلسطينية وليس إلى مواجهة عربية – إسرائيلية. لكن هذا الاتفاق غير وارد بالنسبة للجانب الإسرائيلي. ففي ٧ مارس/ آذار، أجرى الملك حسين مرة أخرى لقاءً سريًا مع جولدا ميئير ودايان، وذكّر بموقفه الأساسي: لا يمكن أن يكون من المطروح الحديث عن «حل وسط» ترابي (أي قبول عمليات ضم للأراضي) لأن الأرض تخص الفلسطينيين. ويمكن الحديث عن انسحاب تدريجي ولكن بشرط تعهد مسبق بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. فنكون كالعادة بإزاء حوار طرشان، لأن براعة الملك إنما تكمن في الحفاظ على علاقات ودية في هذا المناخ.

وليست النوايا الأميركية سوى أماني فارغة. فرابين يرفض أي مفاوضات سواء كانت مع الفلسطينيين أم مع الأردنيين. واستكمال المحادثات يجب أن يكون إمّا مع المصريين أو مع السوريين. وقد أوضح السادات أن الأولوية يجب أن تُعطى له. ومن ثم فسوف يلعب بالورقة الفلسطينية بينما الأزمة الأميركية الداخلية تتفاقم.

العامل الفلسطيني

تنطوي عملية السلام التي جرى البدء بها على إعادة طرح مسألة مصير الأراضي المحتلة، خاصة مصير الضفة الغربية وغزة. والسياسة الإسرائيلية متناقضة. فهي تعتمد على البلديات لإدارة السكان باللعب على نحو منهجي بالجزرة والعصا، إلاّ أنها لا تريد ظهور قيادة وطنية فلسطينية منبثقة من أوساط رؤساء البلديات[٦]. وقد جرى التصدي لجميع المحاولات المبذولة في هذا الاتجاه والتي قام بها الشيخ الجعبري، عمدة الخليل الطموح. وينجم عن ذلك أن الإسرائيليين لا يجدون المحاورين المحتملين الذين قد يشكلون قيادةً محافظةً وبراجماتية. ولابد من الاعتراف بأن هؤلاء المحافظين قد لا يكون من شأنهم، على أي حال، قبول أي خيار آخر سوى العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر المنعقد في القاهرة في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٣ قد دعا إلى تكوين جبهة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية. ويجب لهذا التكوين أن يتم عبر تعاون القوى السياسية السرّية القديمة المنتمية إلى الزمن الأردني. وتتشكل الجبهة في أغسطس/ آب ١٩٧٣، ويقودها في البداية الحزبُ الشيوعي الأردني، التنظيم السياسي السرّي الأوسع انغراسًا. وبحسب الخط الذي حددته موسكو، يدعو الحزب الشيوعي الأردني إلى تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة دون تحديد ما سيكون عليه مستقبل الأراضي. وقد انضم البعثيون وحركة القوميين العرب إلى الجبهة التي يتعاون معها ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية الذين يواصلون الدعوة إلى الكفاح المسلّح. وبفضل هذه الاستراتيجية، تجد منظمة التحرير الفلسطينية نفسها في مركز قوةٍ لرفض الدعاوى الأردنية في الأراضي.

وقد أدت حرب ١٩٧٣ إلى تجذير السكان. وعلى الرغم من المصاعب اللوچستية الناجمة بشكل خاص عن التعاون البوليسي بين الأردن وإسرائيل، تُعَزِّزُ منظمة التحرير الفلسطينية وجودها تعزيزًا ملحوظًا بينما يتزايد عدد الهجمات زيادة ملحوظة وكذلك أعمال العصيان السلبي وتأكيدات انتماءٍ قومي فلسطيني تحظرها قوة الاحتلال. ويضطر العمد إلى حذو حذوهم في هذه المواقف الأخيرة. وفي بيروت، فإن خليل الوزير (أبو جهاد) هو الذي يخلف كمال عدوان – الذي اغتاله

الإسرائيليون في أبريل/ نيسان ١٩٧٣ – كمنسّقٍ للنشاطات في الأراضي المحتلّة، ما يعزز موقعه لدى عرفات.

ولمنع أي اتفاقٍ فوري لفض الاشتباك بين إسرائيل والأردن، يقدم السادات دعمه لعرفات. فبما يجاوز المناورة السياسوية، أدرك الرئيس المصري ضرورة تجنب الوضع الذي وجد عبد الناصر نفسه فيه خلال صيف ١٩٧٠: الدخول في مواجهة مباشرة مع المقاومة الفلسطينية. وعلى الرغم من تحضير السادات لمفاوضاتٍ على انسحابٍ إسرائيلي جديد في سيناء، فإن ما يرمي إليه أيضًا هو التذكير بأنّ خطوات كيسنجر المحدودة لا يمكنها أن تحجب طويلاً البُعد الأساسي للنزاع.

وينعقد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في القاهرة في الأسبوعين الأولين من يونيو/ حزيران ١٩٧٤ ويوافق على برنامج من عشر نقاط تعبر عن خط عرفات الوسطي والاتفاق الذي تم التفاوض عليه بين فتح والصاعقة والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. ويجري تعريفه بأنه «برنامج مرحلي». وإذا كانت النبرة تظل كفاحيةً، فإن الشيء الجديد الرئيسي هو مشروع السلطة الوطنية وقبول تحرك سياسي إلى جانب الكفاح المسلّح:

> تناضل منظمة التحرير [الفلسطينية] بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

والحال أن منظمة التحرير الفلسطينية، من دون أن تتخلى عن الكفاح المسلح ومشروع فلسطين توحيدية وديموقراطية يمكن أن يحيا فيها اليهود والعرب، إنما تضع نفسها في موقع المشاركة، عند الاقتضاء، في مؤتمر جنيف إذا ما عاد هذا المؤتمر إلى الانعقاد من جديد. والنصُّ غامض بما يكفي لأن يسمح بقراءة مزدوجة، قراءة حدٍّ أدنى وقراءة حدٍّ أقصى. وقد أمكن الحديث عن «نعم – لا» (لعم بالعربية) [٧]. كما جرى التذكير بالمبدأ الأساسي الذي يتمثل في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. ويصبح من حق

الشخصيات الفلسطينية في الأراضي المحتلة والتي قام الإسرائيليون بطردها أن تكون أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وهو قرار ذكي يعزز انغراس منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة تعزيزًا ملحوظًا. وهكذا فمن بين أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية الأربعة عشر، ينتمي ثلاثة إلى الجبهة الوطنية الفلسطينية. والحال أن السلطات الإسرائيلية، وقد أزعجها أن يتعزز مركز منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، سوف تشن خلال صيف عام ١٩٧٤ حملة اعتقالات لأعضاء الجبهة الوطنية الفلسطينية سعيًا إلى تجريد الحركة من قيادتها. وسوف يتمثل الحادث الأشهر في توقيف كبير أساقفة الروم الكاثوليك في القدس، المطران هيلاريون كابوتشي، الذي يجري اتهامه بـ«الإرهاب» وتهريب السلاح لصالح فتح.

وفي شهر يونيو/ حزيران[٨]، يسقط في يد فتح خطاب من أحد المقربين إلى أبو نضال يعطي تعليمات باغتيال محمود عباس (أبو مازن) في بيروت. فتعقب ذلك سلسلة من التوقيفات لمقربين من أبو نضال الذين سيُحالون بعد ذلك إلى المحاكمة. على أن أبو داوود سوف يتوصل إلى محاولة جديدة للمصالحة تؤول إلى الفشل. وعندئذ يصدر حكم غيابي من محكمة فلسطينية بإعدام أبو نضال. والآن تصبح القطيعة نهائية. وبدعم من العراق، يقوم أبو نضال، في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٤، بتكوين منظمة منشقة، هي فتح – المجلس الثوري، التي تسيطر على الجالية الفلسطينية في المنفى في العراق.

وكما يمكننا توقع ذلك، تردُّ جبهة الرفض في ١٣ يونيو/ حزيران بغارة في الجليل نظمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. فيقتل الفدائيون الأربعة ثلاث نساء قبل أن يقتلهم الجيش الإسرائيلي. ويوضح بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة الهدف من العملية، فهي رد على جولة نيكسون، و:

> كما تؤكد هذه العملية من جديد على إصرار شعبنا على مواصلة الكفاح الشعبي المسلح، الطريق الوحيد لتحرير فلسطين والذي لا يمكن لبرنامج النقاط العشر أن يحول دونه[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويسارع الإسرائيليون إلى توجيه الاتهام إلى لبنان، لكنهم ينتظرون مغادرة نيكسون القدس لكي يشنوا عمليات انتقامية. وفي ١٨ يونيو/ حزيران، يقصف سلاحهم الجوي الجنوب اللبناني، ما يتسبب بالأخص في أضرار مادية جسيمة. وتتواصل غارات القصف في الأيام التالية ؛ وبحسب الصحافة اللبنانية، فإن الغارة التي استهدفت المخيمات الفلسطينية في صور وصيدا، في ٢٠ يونيو/ حزيران، قد أدت إلى مصرع ثلاثين شخصًا، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ. بينما تقوم منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال مختلف المتحدثين بلسانها، باتهام إسرائيل والولايات المتحدة بخوض حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني. وبالمقابل، تؤكد إسرائيل أنها لم تستهدف سوى مقار قيادية لمنظمات فلسطينية وأنها اتخذت جميع التدابير لتجنب إصابة المدنيين الأبرياء.

وفي يوم ٢١، يوجه بيريز «تحذيرًا أخيرًا» إلى لبنان:

إن إسرائيل تطالب لبنان باتخاذ تدابير بناءة لمنع تسلل من يأتون لاقتراف القتل في إسرائيل، وقد يُحسن هذا البلد صُنعًا إذا ما قام بمنع الفدائيين من استخدام أراضيه بدلاً من أن يُعَرِّض نفسه لتدابير من شأنها تهديد حياته وسيادته.

ويغتنم عرفات الموقف ليضع البلدان العربية أمام مسؤولياتها:

كالعادة، سار الإسرائيليون على مراحل. فقد تعاملوا بشكل منفصل مع مصر ثم مع سوريا لكي يتوصلوا إلى فصلٍ بين القوات في سيناء والجولان. وهم يستعدون الآن للتعامل مع الأردن. وبينما كل الجبهات العربية صامتة، فإن قادة تل أبيب، الذين كان كل هدفهم هو التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار بهدف الإبقاء على الوضع القائم، قد استداروا الآن ضد الشعب الفلسطيني الذي تشكل حقوقه المغتصبة أساس المشكلة في النزاع العربي – الإسرائيلي(×).

وبينما تعرب واشنطون عن أسفها لدورة العنف الجديدة هذه التي تهدد التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي– العربي، تستأثر موسكو بنجاحٍ سهلٍ مُدَافِعَةً عن لبنان ومُتَّهِمَةً إسرائيل باستخدام «أساليب المجرمين الهتلريين في الحرب العالمية الثانية».

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وفي يوم ٢٣، يعلن بيريز تعليق الغارات الإسرائيلية، لكن فتح تشن عمليةً، في يوم ٢٥، في مدينة نهاريًا الإسرائيلية وتأخذ أسرةً إسرائيلية رهينةً. ويقوم الفدائيون الثلاثة بقتل الرهائن الثلاث (أسرة من امرأة وطفليها) وجنديٍّ قبل قتل الجيش الإسرائيلي لهم. ويتحدث البيان الرسمي الفلسطيني عن «ردٍّ على الهجمات الوحشية التي قام بها مؤخرًا سلاح الجو الإسرائيلي ضد مخيمات شعبنا»(×).

ويوافق الكنيست على قرار بتحميل لبنان المسؤولية الكاملة عن الاعتداء بينما تُجري الحكومة مداولات حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها. وتتخذ قرارًا بالتخلي عن ممارسة الرد على كل ضربة بضربة والتي تَبَيَّنَ أنها غير مجدية. وفي ٨ يوليو/ تموز، تقصف البحرية الإسرائيلية موانئ الصيد في صور وصيدا وصرفند، دون سقوط ضحايا مدنيين. وقد يكون الفدائيون الذين وصلوا إلى نهاريًا قد جاءوا عن طريق البحر، والمراد هو منع عمليات جديدة من هذا النوع. ويجري تحذير الصيادين اللبنانيين من خلال منشوراتٍ من التعاون مع الإرهابيين.

وفي ٤ يوليو/ تموز، يرحل الحاج أمين الحسيني عن العالم في بيروت في السابعة والسبعين من العمر. فتقام له في بيروت في يوم ٧ جنازة مهيبة، يتقدمها طابور من عربات الجيب التي تُقلُّ رجال ميليشيا مسلَّحين ويتم دفنه في جبانة الشهداء الفلسطينيين.

وفي حين أن الجنرال ياريف، الذي صار وزيرًا، قد تحدث عن إمكانية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا ما اعترفت هذه المنظمة بدولة إسرائيل وأوقفت فعليًا كل عمل عدائي، وليس قبل ذلك، فإن رابين إنما يجد نفسه مدفوعًا، في ١٣ يوليو/ تموز ١٩٧٤، إلى تحديد الموقف الإسرائيلي المعرَّف بأنه الخيار الأردني. فمن غير الوارد الاعتراف بـ«كيان فلسطيني»:

> شخصيًا، أُعارضُ فكرةً كهذه، فأنا أرى أن النظام الهاشمي هو الشريك الوحيد الذي يمكن التفكير معه في وضع المشكلة الفلسطينية وفي إحراز تقدم في اتجاه السلام.
>
> إن الغالبية العظمى من الفلسطينيين تحيا إما في الأردن، أو في يهودا – السامرة، أو في قطاع غزة. والإسرائيليون الذين يحثون الحكومة على التعامل مع «الفلسطينيين» لا يفعلون سوى زيادة الاضطراب.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إن أي قرار إسرائيلي في هذا الاتجاه قد يضمن تلقائيًا وضعية تمثيلية لأسوأ أعداء إسرائيل – لمن يرفضون الاعتراف بوجود إسرائيل ويعلنون على الملأ أن الهدف هو القضاء على الدولة.

ويرى رئيس الوزراء أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل الفلسطينيين، إلاَّ أن من غير الوارد التعرف على رأيهم لمعرفة من الذين يمثلونهم. وهو لا يرى التفاوض إلاَّ مع دول:

هناك مشكلة للعرب الذين كانوا يسكنون أو مازالوا يسكنون في ما كان فلسطين، لكن هذه مسألة ثانوية سوف تجد حلاً لها إذا ما ركنت البلدان العربية إلى الاعتراف بوجود إسرائيل وقبلت الصلح معها، بوصفها دولة يهودية مستقلة.

وهو مقتنع بينه وبين نفسه بأن من المستحيل ضم كل الأراضي المحتلة وذلك بسبب الضخامة العددية للسكان العرب. وهو يفكر في التخلي عن المناطق المأهولة من الضفة الغربية للأردن الذي قد يقوم، على نحوٍ ما، بإدارتها لحساب إسرائيل (نظرية الاتفاق الوظيفي) مع الاحتفاظ ببقية الأرض كما بالقدس. وهو يشاطر آللون آراءه، لكنه يرى أن إسرائيل ليست في موقع قوة كافٍ للانخراط في مفاوضات كهذه وأن الأولوية هي في مكانٍ آخر.

ويفكر رابين بالدرجة الأولى من زاوية القوات المسلحة والدول التي تدعمها. وحالة علاقات القوة هي شاغله المستديم. وخلال حكومته الأولى، يحرص على إعادة بناء الجيش الإسرائيلي بتوفير قوة نيرانٍ أعظم له. وقد استخلص دروس حرب ١٩٧٣. وخلافًا لجنرالات الستينيات من القرن العشرين، المسارعين إلى التفكير في شن هجمات تهدف إلى تدمير جيش العدو، يأخذ رابين في حساباته مزايا الدفاع. وعلى أي حال، فإن الجيش السوري كان قد جرى تحطيمه على هذا النحو عند هجومه في الجولان. وهو يشدِّدُ على أن تحتفظ إسرائيل بمكتسباتها الترابية التي تكفل لها أفضل المواقع الدفاعية. وسوف يجيء الوقت الذي سيضطر العربُ فيه إلى الإذعان لشروطٍ تمليها إسرائيل. ويجب ترقب ذلك.

ورابين هو التجسيد للمفهوم الأمني لهيئة الأركان الإسرائيلية التي ترى أنها لا دخل لها بالمفاهيم السياسية لأن جميع الاعتبارات المطروحة اعتبارات أمنية. وإذا

كان يرفض الأعمال الوقائية، لأنه لا يؤمن بقدرة أجهزة الاستخبارات على تقـديم معلومات مناسبة عن نوايا العدو - ومفاجآت مايو/ أيار ١٩٦٧ وأكتوبر/ تشـرين الأول تكفي لبيان إلى أي مدىً هو محق-، فإنه لا يأخذ في حسبانه الفخ الذي تمثله هذه المفاهيم الأمنية. فالردع الإسرائيلي يشكل تهديدًا مستديمًا للدول العربية ويـدفع إلى سباق تسلح. والدعاوى الترابية التي تتجاوز خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ تؤدي إلى تقوية النزاعات وتجعـل السـلام مسـتحيلاً. وتعريـفُ الضـرورات الاستراتيجية في الضفة الغربية وغزة يؤدي إلى قيام كانتونـات مقصـورة علـى العرب من المستحيل إدارتها في الأمد الطويل. ويرفض رابين الاعتـراف بهـذه المسألة الأخيرة لأنه يعتقد أن الفلسطينيين لا وجود لهم وأنهم، بالأخص، لا يجـب أن يكون لهم من وجود. وهو يشعر بتفوق أدبي قويٍّ على الإرهابيين الفلسطينيين، الذين يحتقرهم، في حين أنه، خلال مسيرة عمله الطويلة، لم يتورع عن اسـتخدام العنف ضد السكان المدنيين.

وبما أن الأميركيين يواصلون الحديث عن اتفاقٍ أردنـي - إسـرائيلي، فـإن السادات يتظاهر بدعمه، لاقتناعه بأن هذا لن يسفر عن شيء. وتـأتلف الحركـات الفلسطينية المختلفة ضد الملك حسين، الذي تتهمه بالتآمر مرة أخرى على الشـعب الفلسطيني. وتقدم سوريا دعمها من دون تحفظ لمطلبِ منظمة التحرير الفلسـطينية الداعي إلى الاعتراف بها بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. ويجري تأجيل القمة العربية المقرر عقدها في الرباط في ٣ سبتمبر/ أيلول بضع أسابيع بينما يـتم استقبال عرفات في موسكو كضيف رسمي للحكومة السوفييتية التي تتعامل مباشرة معه وليس بعدُ عبر أجهزة فرعيـة. وفـي ٢ أغسـطس/ آب، يعتـرف الاتحـاد السوفييتي بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشـرعي الوحيـد للشـعب الفلسطيني. ولا يعود أمام السادات بدوره إلاَّ أن يعترف بأن الضفة الغربيـة أرض فلسطينية وليست أردنية. وهو ينحاز إلى حل السلطة الوطنيـة الفلسـطينية، فهـذا يناسبه تمامًا لأنه يرى وجوب إعطاء الأولوية لانسحاب جديد في سـيناء. وهـذا مناسب أيضًا لرابين، الذي يرى أن البلد الأهم في العالم العربي هو مصـر، التـي تقرر الحرب أو السلم. ويجب التفاوض معها وليس مع الأردن.

وبحكم هذا، وعلى الرغم من استمرار اتصالات سرّية بين إسرائيل والأردن، لا يمكن أن يكون من الوارد الحديث عن اتفاقٍ لفض الاشتباك مع الأردن وذلك تحديدًا لأن بقاء الجيش الإسرائيلي في وادي نهر الأردن إنما يُعتبر أمرًا غير قابل للتفاوض. وعلى أي حال، فإن إدارة نيكسون مشلولة تمامًا جرَّاء بدء إجراءات عزل الرئيس. ثم إن انقلابًا يمينيًا متطرفًا، في ١٥ يوليو/ تموز، في قبرص، ينجح في عزل الرئيس مكاريوس. وفي يوم ١٩، يقوم الجيش التركي بغزو قبرص. وفي يوم ٢٢، تسقط ديكتاتورية الكولونيلات في اليونان. وقد فقد الأميركيون كل سيطرة على الأحداث في شرق البحر المتوسط. وشاغلهم الرئيسي هو تفادي نشوب حرب بين اليونان وتركيا، وكلاهما عضوان في حلف شمالي الأطلسي.

وفي الأسبوع الأخير من يوليو/ تموز، يصبح عزل نيكسون حتميًا. وفي ٩ أغسطس/ آب، يستخلص الرئيس النتائج المترتبة على ذلك فيتقدم باستقالته. ويخلفه نائبه چيرالد فورد.

وفي لبنان، تميزت هذه الأيام نفسها بمواجهات دامية بين المقاومة الفلسطينية والكتائب، وهي مواجهات أدت إلى سقوط عدة قتلى والعديد من المصابين. ويتكشف كل التناقض اللبناني في نداء پيار الجميل، في ٣٠ يوليو/ تموز:

> في ضوء خبرة السنوات الثلاث الأخيرة هذه، حيث ازداد وجود المقاومة كثافةً في البلد، فإنني أطالب بأن لا يكون على الأرض اللبنانية غير جيش واحد وبأن يتعاون اللبنانيون والفلسطينيون مع هذه السلطة وهذا الجيش. إننا لا نقبل، وقد يكون على المقاومة أن تتقاسم معنا وجهة نظرنا، أن توجد في لبنان مناطق خارجة عن أي سلطة(×).

وهذه الحاجة إلى استعادة سلطة الدولة في لبنان إنما تمر تحديدًا بتكوين قوة مسلَّحة ميليشياوية تحل محل هذه الدولة نفسها. والشيء المميَّز أكثر من سواه في هذا كله هو أن فرض النظام إنما يمر باتفاقٍ مباشرٍ بين المقاومة والكتائب التي يمثلها بشير الجميل.

والوضع الداخلي اللبناني يصبح مضطربًا بشكل متزايدٍ باطراد عبر خليط متشابكٍ من الثارات المحلية والنزاعات الاجتماعية وأعمال قطع الطرق والفساد

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وعمليات الاختطاف والاغتيال المرتبطة بكل هذا. ويعبر كمال جنبلاط عن الشعور العام بتأكيده في ١٣ أغسطس/ آب على أن البلد يمضي إلى الكارثة وأن هناك ضرورة لإحداث تغيير جذري. لكنه يقول ذلك لكي ينتقل على الفور إلى اتهام الكتائب بأنها تسلك مسلك الحليف لإسرائيل من الناحية العملية. وتقوم الأحزاب السياسية المسيحية أو المسلمة باستعراض ميليشياتها المسلّحة بشكل متزايد الظهور باطراد.

الظرف الديبلوماسي الجديد(٩)

من دون أن يستخدم كيسنجر بشكل سافر لغةً مزدوجة مع محاوريه، فإنه قد برر أمام الإسرائيليين استراتيجية الخطوات المحدودة بضرورة كسب الوقت وتجنب نشوب حرب إسرائيلية - عربية جديدة وتجنب حظر بترولي جديد إلى جانب تفادي الضغوط الدولية. أمّا مع العرب، فقد شدَّد على أن هذه مرحلة نحو الحل الشامل للنزاع دون أن يتعهد البتة بأي تعهد في ما يتعلق بالمسألة الترابية، تاركًا إياها مفتوحةً بشكلٍ ما. وفي المجلدات المختلفة لمذكراته، من الواضح تمامًا أنه يرى أن إسرائيل يجب لها، باسم أمنها، أن تحتفظ بجزء من المكاسب الترابية التي حصلت عليها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ومسألة إقامة مستوطنات سكنية في الأراضي المحتلة تبدو غائبة بالكامل عن شواغله. والشيء الوحيد الذي طلبه من السلطات الإسرائيلية في هذا الموضوع هو التصرف بكتمان(١٠). وبالمقابل، فإن العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ إنما تبدو له مطلبًا قصويًّا من جانب العرب الذين يساندهم الاتحاد السوفييتي بينما يوافق عليها الأوروبيون بسبب جُبنهم. وأخيرًا، فإن المبرر الدائم للسياسة الكيسنجرية هو الرغبة في اختزال، بل محو، الوجود السوفييتي في الشرق الأوسط، لا البحث عن حلٍّ للنزاع الإسرائيلي-العربي في حدّ ذاته.

والبحث عن حل شامل من خلال مؤتمر جنيف إنما يفترض قبول تكريس نفوذ الاتحاد السوفييتي في المنطقة، وعلاقة ثقة بين الدولتين الأعظم ومركز قوة للولايات المتحدة مدعومة برئاسة أميركية تتمتع بسلطة حقيقية وتملك رؤية استراتيجية طويلة الأمد. والحال أن أي عنصر من هذه العناصر غير متوفر في

صيف عام ١٩٧٤. وقد بدأت بالفعل سيرورةُ تَراجُع الانفراج. وحملات السناتور چاكسون الصليبية المختلفة تقوض دعائم العلاقة مع الاتحاد السوڤييتي وسياسة كيسنچر في الشرق الأوسط نفسها تمضي في هذا الاتجاه.

وتتدهور العلاقات بشكل متواصل بين مصر والاتحاد السوڤييتي(١١). فمصر تطلب أسلحة للتعويض عن الأسلحة التي استخدمتها خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول كما تطلب إعادة جدولة لديونها الضخمة. لكن موسكو تتمسك بوجوب الاحترام المتبادل للالتزامات المتَّخذة، سواء فيما يتعلق بالأسلحة أم فيما يتعلق بالأمور المالية. فيقارن السادات بين سخاء الكونجرس الأميركي حيال إسرائيل وبين الموقف السوڤييتي من مصر. فيسأله بريچنيف في أي شيء تكمن الندية في العلاقات: إن موسكو تقدم السلاح والمال بينما القاهرة لا تقدم شيئًا في المقابل! والقيادة السوڤييتية تطالب باستئناف مؤتمر چنيف ووضع حد للاتفاقات الجزئية التي تُبقي الاتحاد السوڤييتي خارج اللعبة الدبلوماسية. كما أنها تعتبر الإعلان عن سياسة انفتاح اقتصادي لمصر لصالح رؤوس الأموال الأجنبية تخليًّا عن الطريق الاشتراكي الذي كانت مصر قد سارت فيه في عهد عبد الناصر.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول، سوف تحاول مصر القيام بتقارب باقتراحها زيارةً رسمية لبريچنيف إلى مصر في عام ١٩٧٥. وسوف يقترح بريچنيف على الفور أن يكون موعد الزيارة هو النصف الثاني من يناير/ كانون الثاني، اللحظة التي قد يكون من المقرر أن تبدأ فيها المحادثات حول الاتفاق الثاني لفض الاشتباك. وسوف يبعث المصريون برسالة الدعوة الرسمية لكنهم سوف يمتنعون عن أي تحضيرٍ ثنائي للقمة القادمة. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول، سوف تعلن القيادة السوڤييتية تأجيل زيارة الرفيق بريچنيف، لأسباب صحية من الناحية الرسمية.

ويشكل «ضياع مصر» صدمة حقيقية للسوڤييت، العازمين تمامًا على أن لا يتكرر أمرٌ كهذا (سيلعب ذلك دورًا حاسمًا في قرار التدخل في أفغانستان في عام ١٩٧٩)(١٢).

وفضيحة ووترجيت غير مفهومة تمامًا بالنسبة لبريچنيف، فهو يرى أنها لا يمكن أن تكون سوى دسيسة من جانب أعداء الانفراج.

ولئن كان يبدو أن حرب أكتوبر/ تشرين الأول تقود إلى انتصار ديبلوماسي للولايات المتحدة، فإنها تشكل نجاحًا اقتصاديًّا هائلاً غير متوقَّع للاتحاد السوفييتي الذي يُعَدُّ، على المستوى العالمي، مُصَدِّرًا مهمًّا للبترول وللغاز الطبيعي. فموارده من العملات الصعبة قد تضاعفت بفضل ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج في آنٍ واحد. واعتماده على الاتفاقات التجارية المعقودة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية وبالتكنولوجيا يَقِلُّ، لأن موسكو تتمكن من اللجوء مباشرةً إلى السوق العالمية دون الاضطرار إلى التفاوض على شروط ائتمانية مميَّزة.

وفي ذلك الوقت نفسه، تؤدي الثورة البرتغالية في أبريل/ نيسان ١٩٧٤ إلى تسارع عملية نزع الاستعمار في أنجولا وموزمبيق وتفتح آفاقًا للتوسع الثوري في أفريقيا، وهو توسع برز بالفعل من خلال الثورة الإثيوبية في فبراير/ شباط ١٩٧٤ (سوف يتم عزل هيلاسيلاسي في ١٢ سبتمبر/ أيلول). ومع اقتناعٍ الاتحاد السوفييتي بإخلاصه لمبادئ الانفراج، فإنه يشن الهجوم في أفريقيا، مدشنًا مرحلة جديدة في الحرب الباردة. ويتمثل التناقض السوفييتي في ترك الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية تلجأ إلى القروض الغربية سعيًا منها، على المستوى النظري على الأقل، إلى تطوير أجهزتها الإنتاجية. والواقع أن الصادرات المتوقَّعة لن تصل وسوف يساعد المال الغربي على الحفاظ على المستوى المعيشي لشعوب الديموقراطيات الشعبية التي تصبح جرَّاء ذلك مدينةً بشكل تدريجي ومتزايدة الهشاشة باطراد. والحال أن التوسع السوفييتي في أفريقيا وتزايد الريع البترولي إنما يحجبان الضعف المتواصل للكتلة الشرقية.

أمَّا الولايات المتحدة، في المقابل، فيبدو أن ما يُضعفها هو أزمتها الداخلية وأزمة الطاقة والتضخم المزدوجة. وإذا كان الجميع يعرفون خصال النزاهة والتواضع التي يتميز بها جيرالد فورد، فإنه بعيدٌ عن التميز بما تمتع به ريتشارد نيكسون من قوة الشخصية، ثم إنه، من الناحية العملية، مُحْدَثٌ في السياسة الخارجية.

والذهاب إلى جنيف يعني القيام فورًا بطرح مسألة تمثيل الفلسطينيين، وهو ما لا تريد إسرائيل سماع شيء عنه بالمرة. وبالنسبة لإدارة فورد، يجب التمسك بسياسة الخطوات المحدودة على الرغم من أن اتفاقا فض الاشتباك قد أثبتا عيبهما

الرئيسي: بذل قدر استثنائي من المجهود من أجل رهانات ترابية هزيلة الأهمية (بضع كيلومترات مربعة) في سياقٍ ملائم مع ذلك (الواقع أن إسرائيل ومصر وسوريا بحاجةٍ حيويةٍ إلى فضِّ اشتباكٍ كهذا). والخطوات المحدودة، بدلاً من أن تكون في خدمة استراتيجيةٍ طويلة الأمد ذات أهدافٍ محدَّدة تحديدًا واضحًا، إنما تصبح هدفًا في حد ذاتها فالمراد منها هو كسب الوقت وتفادي طرح المسائل الأساسية.

وللمرة الأولى يتكشف ما سوف يكون عليه مصير الاستراتيجيات المتعاقبة لعملية السلام: تحولٌ حتميٌّ لرؤيةٍ سياسية إلى غايةٍ مباشرةٍ تسمح نظريًّا بتفادي انفجاراتٍ جديدة للعنف باحتلالها صدارة المشهد لكنها تمضي في حقيقة الأمر في الاتجاه المعاكس، اتجاه تدهورٍ متزايدٍ للوضع.

ومنذ ١١ أغسطس/ آب ١٩٧٤، وبينما فورد يبدأ رئاسته بالكاد، يهرول المبعوثون القادمون من الشرق الأدنى إلى واشنطون. وهكذا نرى تَعَاقُبَ إسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، ثم الملك حسين يتلوه عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري وعمر السقاف، وزير الخارجية السعودي، وأخيرًا، في ١٠ سبتمبر/ أيلول، رابين نفسه.

ويجتهد الوزير المصري في توضيح أن الأولوية يجب أن تُعطى لسيناء وأن الخيار الأردني خيار غير عملي لأنه لم يعد في العالم العربي الآن من يؤيد دعوى الملك حسين تمثيله للفلسطينيين. وفي ١٦ أغسطس/ آب، يشدِّد حسين والرفاعي، على العكس من ذلك، على ضرورة اختيار الخيار الأردني. بل إن بالإمكان تصور المضي في اتجاه تطبيقٍ جزئي لحظة آللون، شريطة إدراجها في عملية مرحلية تشمل انسحابًا كاملاً للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي على أن يستعيدها الأردن. ولدى عودة الملك إلى الأردن، سوف يعقد لقاءه السرِّي الأول مع رابين وآللون وبيريز، في ٢٨ أغسطس/ آب[١٣]. وسوف يرفض الإسرائيليون أي فكرة عن الانسحاب حتى ولو كان انسحابًا جزئيًّا، متمسكين بمقترحاتهم الخاصة بالإدارة المدنية الأردنية التي قد تتولى عملها في البداية في قطاع أريحا. ولا يتسنى التوصل إلى أي اتفاق.

ويصل خدام إلى واشنطون في ٢١ أغسطس/ آب. والسوريون يدركون تمامًا أن الإسرائيليين لا يفكرون في انسحابات أخرى من الجولان، لكنهم لا يريدون أن يتم استبعادهم من العملية الدبلوماسية وهم الآن لا يعترضون على تحرك من جانب الأردن أو من جانب مصر. ويوضح عمر السقاف أن العربية السعودية لا تعترض على أي تقدم دبلوماسي مادامت ليست مدعوَّة إلى تحمل المسؤولية عنه.

وتتكشف عزلة الأردن بجلاء عبر قرار جامعة الدول العربية في مستهل شهر سبتمبر/ أيلول بعرض المسألة الفلسطينية على الاجتماع القادم للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ويتصاعد العنف من جديد في الجنوب اللبناني على أثر غارة فلسطينية تصدَّى لها الجيش الإسرائيلي (يلقى فدائيان وجنديان إسرائيليان مصرعهم) واختراقات من جانب الجيش الإسرائيلي.

والحاصل أن رابين قد استفاد خلال إقامته في الولايات المتحدة من هالة الجنرال الظافر التي يتمتع بها. ودون تركيز يُذكر في الواقع على العلاقات العامة، كثَّفَ جهوده على صانعي القرار في الإدارة الحاكمة. وبعد أن كان وزيرًا لبضعة أسابيع، صار فجأةً رئيسًا لوزراء دون تجربة حقيقية في الحياة السياسية. ولكونه انطوائيًا، يكاد يكون انسحابيًا، ولكونه أكثر ميلاً إلى إمعان التفكير والتحليل، فإنه لا يجيد التعامل مع ضرورات مهامه الجديدة. وحتى مع أن الرئيس فورد قد وصل مثله، بالصدفة تقريبًا، إلى المنصب الأعلى (لم يأت أيهما إلى منصبه عبر انتخابات عامة)، فإن التواصل بين الرجلين لا يسير على مايرام. والحال أن فورد، المنفتح على الآخرين، والذي يتصرف تلقائيًا وبحكمة عادية، كان قد خاض الجانب الرئيسي من مسيرته العملية كبرلمانيٍّ في منظومة قائمة بشكل مستديم على ضرورة التوصل إلى حلول وسط عبر المساومات. وفي حين أن جولدا ميئير كانت بالتأكيد أكثر انعدامًا للمرونة فيما يتعلق بالمسائل الأساسية، فإنها قد اكتسبت رهافةً ظاهرةً وكانت قادرة على المزاح والسخرية. أمَّا رابين فمركزه أقل رسوخًا كما أنه يرتاب في حلفائه السياسيين، خاصةً شيمون بيريز، كونه لا صلة له بأيٍّ من دسائس جهاز سياسي بيروقراطي. وبما أن رابين كان على ارتباط وثيق في مسيرة عمله بموشيه دايان، فإن هذا الأخير يجسد في هذه اللحظة سياسة الصقور المتشددة وهو مستعدٌ لفضح كل ما قد يبدو بوصفه تنازلات للولايات المتحدة.

ويبدأ لقاء فورد ورابين بحوار طرشان. فرئيس الوزراء يريد التفاوض تفصيليًا على الشحنات القادمة من الأسلحة، متعديًا بذلك على اختصاصات وزير دفاعه، شيمون بيريز، بينما الرئيس الأميركي لا يريد التوقف والنظر في موضوع قد لا يتعين النظر فيه إلا من جانب الوزيرين المعنيين تحديدًا. وفيما يتعلق بعملية السلام، يوافق رابين على مبدأ الخطوات المحدودة دون أن يلتزم بذلك حقًا. وهو يعطي الأولوية لمصر.

ويعلن رابين على الملأ، لدى عودته إلى إسرائيل، تصوره للأمور. إمّا إجراء مفاوضات مباشرة، دون شروط مسبقة، مع الدول العربية - أي دون تعهد بالانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧- على أن تفضي هذه المفاوضات إلى اتفاق صلح قائم على حل وسط ترابي، أي ضم جزء من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل ؛ أو تحقيق وجوه تقدم على مراحل، أي التخلي عن أراضٍ في مقابل إعلانات بإنهاء حالة الحرب وإعلان التخلي عن استخدام القوة في التوصل إلى حل سياسي، وهو ما يشمل إنهاء المقاطعة الاقتصادية والأعمال الدعائية المعادية، ومن ثم التوطيد النهائي لوضعٍ قائمٍ ترابيٍّ ملائم لإسرائيل. إن رابين، بدهاءٍ بالغٍ، قد ردَّ الاقتراح العربي بإنهاء حالة الحرب، والذي كان العرب قد طرحوه بعد يونيو/ حزيران ١٩٦٧، إلى نحر العرب. فهو يقبله ولكن مع الاحتفاظ بجزء من الأراضي. ويبدو أنه يعتقد أن هذا الوضع سيسمح بتغيرٍ عميقٍ في العقليات وبمصالحةٍ تدريجية. كما أن هذا الحل يبدو بالنسبة له أنسَبَ من الحل الخاص بصلحٍ نهائيٍّ قد تضطر فيه إسرائيل إلى التخلي عن أراضٍ أكثر. ثم إنه يشدِّد على أن إسرائيل لن تتفاوض أبدًا مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهي ليست عاملاً يجب أخذه في الاعتبار السياسي.

ويمكن العثور على الرد العربي في قمة مصر - سوريا- منظمة التحرير الفلسطينية التي تنعقد في الإسكندرية. فالبيان الختامي يؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ويردُّ الأردن بقوةٍ حيث يُجَمِّدُ أي مشاركة في مؤتمر جنيف، الذي لم يجر الإعداد على أي حال لعودته إلى الانعقاد.

ويشهد شهر سبتمبر/ أيلول سلسلة الحوادث الإرهابية الجديدة. ففي ٨ سبتمبر/ أيلول، نجد أن طائرة تابعة لشركة TWA قادمة من إسرائيل لكنها كانت قد

توقفت في أثينا تنفجر خلال طيرانها فوق البحر المتوسط، ما يؤدي إلى مصرع ٧٩ راكبًا و ٩ من أفراد طاقم الطائرة. وتتبنى جماعة عبد الغفور الاعتداء بوصفه عملية انتحارية. فيصدر عرفات عندئذ الأمر بالتخلص من عبد الغفور. ويقوم خليل الوزير (أبو جهاد) بتنظيم الإجراء ويتم اغتيال عبد الغفور في بيروت في ١٢ سبتمبر/ أيلول. وكان هدف عبد الغفور، بدعمٍ من ليبيا، هو سد السبيل أمام تقدم عرفات الدبلوماسي. كما أنه، بعقده تحالفًا مع أبو نضال، كان من الممكن أن يشكل خطرًا حقيقيًا على القيادة الفلسطينية. وبالمقابل، تستمر مراعاة جانب أبو نضال، الذي يتمتع بشعبية حقيقية في صفوف فتح. ولا يتم تنفيذ الحكم الصادر بإعدامه.

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد قامت في عام ١٩٧٠ بتجنيد إيليتش راميريز سانشيز، الثوري الشاب الفنزويلي الأصل، وقد حصل على الاسم الحركي كارلوس[١٤]. وفي عام ١٩٧١، جرى وضعه تحت إمرة وديع حداد وتم زرعه في أوروبا ضمن شبكةٍ على اتصالٍ بحركاتٍ ثورية سرّية مختلفة غير عربية، خاصةً الجيش الأحمر الياباني الذي سعى إلى الانغراس في فرنسا. ويجري دفع كارلوس إلى الفعل في أواخر عام ١٩٧٣. ومهمته الأولى هي اغتيال شخصيةٍ صهيونيةٍ بريطانية، تُصابُ إصابةً جسيمة. ثم ينظم اعتداءً في لندن على بنكٍ إسرائيلي. وبناءً على أمرٍ من وديع حداد، يقيم في باريس في ربيع عام ١٩٧٤، حيث يقود المجموعة الفدائية التي تحمل اسم بوضياء المتصلة بالجيش الأحمر الياباني. ويجري القيام في شهر أغسطس/ آب باعتداءاتٍ ضد صحف *L'Aurore* و *Minute* و *L'Arche*، المتّهمَة بالتساهل الزائد عن الحد حيال إسرائيل.

وتنجح الشرطة الفرنسية في إلقاء القبض على عضو بالجيش الأحمر الياباني قادم من بيروت[١٥]. فتتلقى المجموعة الفدائية التي تحمل اسم بوضياء أمرًا بتدبير أخذِ لرهائن في سفارة فرنسا في لاهاي سعيًا إلى التوصل إلى إخلاء سبيل السجين. وفي ١٣ سبتمبر/ أيلول، ينجح ٣ يابانيين في أخذ ١١ شخصًا رهينة هناك بينما تقوم الشرطة بتطويق المبنى. فيقرر كارلوس عندئذ القيام بعملية في باريس لكي يُزيد الضغط. وفي ١٥ سبتمبر/ أيلول، يلقي بقنبلة يدوية في مُول سان – جيرمان، ما يؤدي إلى مصرع شخصين وإصابة ٣٥ شخصًا.

وفي ١٧ سبتمبر/ أيلول، تحصل مجموعة لاهاي الفدائية والياباني الموقوف في باريس على طائرة وفدية قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. وهم يريدون الوصول إلى اليمن الجنوبي، لكن طائرتهم لا يُسمح لها بالهبوط هناك. وفي نهاية المطاف، يصلون إلى دمشق. فيصادرُ السوريون الفدية ويسلمونها إلى الفرنسيين والهولنديين ويسمحون للمجموعة الفدائية اليابانية بالمغادرة.

وتُبَيِّنُ هذه المسألة الميل النشاطوي لمجموعة حداد الذي يخلط بشكل متزايد باطراد بين ما يعتبره أعمال حرب ثورية وأعمال لا تعدو أن تكون شُغل عصابات، مدرجًا هذه وتلك ضمن خط عمل جبهة الرفض بدعم وبتمويل من العراق. أمّا كارلوس فلا طائل من تلاعبه بالكلام الثوري، فهو أيضًا عربيد يُكثر من الغزوات النسائية وحياته حياة هانئة بالأحرى. ونحن هنا إزاء نقيض لزهد مناضلي ذلك الزمن، كمناضلي الألوية الحمراء. وبفضل الابتزاز المُمارَس على شركات الطيران، تمول جماعة حداد نفسها، ما يجعلها أقل تبعية لحكومة ما. وما حدث يتحمل المسؤولية عنه الجيش الأحمر الياباني وحده، لكن الشرطة الأوروبية سرعان ما تتوصل إلى رصد الشبكات وتتمكن من تحديد الارتباطات الممتدة إلى الشرق الأدنى. وهي لا تتمكن من الحيلولة دون قيام مجموعة كارلوس بشن اعتداء جديد باستخدام الآر بي جيه في مطار أورلي في ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٥. ولا تنجح المجموعة في إصابة طائرة لشركة العال لكنها تصيب طائرة يوغوسلافية وبناية إدارية.

وقد وقعت محاولة ثانية في ١٩ يناير/ كانون الثاني بدأت من رصيف المطار. وتتدخل الشرطة على الفور، ومن هنا سيادة الفوضى وأخذ رهائن. وتؤدي المفاوضات إلى إخلاء سبيل الرهائن ومغادرة المجموعة الفدائية المكونة من ٣ أفراد على متن طائرة. لكن البلدان الرئيسية في الشرق الأوسط ترفض قبول الفدائيين. وسوف يتطلب الأمر في نهاية المطاف طلبًا رسميًا فرنسيًا بأن تكون بغداد المحطة النهائية لهذه الأوديسا الجوية. ثم تُحَضِّرُ المجموعة بعد ذلك مجموعة بأكملها من الاعتداءات وعمليات الاختطاف المشينة، إلاّ أنه بفضل التعاون مع الشرطة اللبنانية، تتقدم التحقيقات بسرعة وتقود إلى رصد ميشيل موخارابال، قائد مجموعة بوضياء. وتعقب ذلك عمليةُ تفتيش، في ٢٧ يونيو/ حزيران ١٩٧٥، في

شارع توليبه بباريس، هي عملية تحقق من الشخصية بأكثر من كونها عملية تستخدم القوة (بل إن رجال الشرطة لم يكونوا مسلّحين وقد صحبوا موراخابال لتصورهم أن رفاقه قد غادروا المكان بالفعل). فيقتل كارلوس شرطيين كما يقتل موخارابال الذي يعتبره خائنا، كما يصيب شرطيًا آخر إصابة جسيمة وينجح في الهرب. ويتم القضاء على كل البنية التحتية لمجموعة بوضياء في أوروبا ويتم الكشف علنًا عن اسم كارلوس. فتبدأ أسطورة «ابن آوي» كما لقّبته الصحافة الدولية إحالةً إلى رواية فريدريك فورسيث الشهيرة التي تتحدث عن قاتلٍ مأجور كُلِّفَ باغتيال الجنرال ديجول.

وعلى المستوى الفلسطيني – الفلسطيني، تقرر جبهة حبش الشعبية لتحرير فلسطين الانسحاب من منظمة التحرير الفلسطينية بسبب برنامجها ذي النقاط العشر والذي تعتبره الجبهة «مؤامرة أميركية» تهدف إلى العمل على القبول بدويلة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، أي تصفية القضية الفلسطينية خطوةً خطوة. وردُّ عرفات هو أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد فقدت الصلة بالواقع وأنه ما من احتمال في الأفق للتسوية. ويشجّعُ عرفات الروح الفصائلية في داخل فتح وفي خارجها. وبما أنه يسيطر على موارد مالية تزايدت زيادة ملحوظة بفضل أموال البترول، فإنه يقوم بعملٍ ذي طابعٍ زبوني بشكل متزايد السفور باطراد.

مؤتمر قمة الرباط

بعد رفع الحظر، يتحول النقاش إلى مسألة سعر البترول. وهو يستقر في عام ١٩٧٤، حيث لا تقوم منظمة البلدان المصدِرة للبترول بزيادة جديدة للأسعار «المعلّنة» إلاّ قياسًا إلى التضخم العالمي القوي للغاية. ويشدّد كيسنجر على ضرورة خفض الأسعار لتفادي الحلقة المفرّغة التي يؤدي فيها سعر الطاقة إلى رفع الأسعار الأخرى والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر الطاقة، فيؤدي التضخم إلى زيادة التضخم. وإذا كان لم يعد من الوارد، إلاّ كلاميًا، فرض حظرٍ جديد، فإن المسألة إنما تنتقل إلى مسألة إعادة تدوير «البترودولارات» وهي إعادة تدوير ضرورية لتشغيل اقتصاديات البلدان الصناعية. وترى البلدان المنتجة للبترول في ذلك أداة قوة، لكن الاعتماد المتبادل بين المنتجين والمستهلكين هو الذي يبرز في

حقيقة الأمر. فنمو السيولات المالية يجد مَنْفَذًا له في لجوء متزايد من جانب المؤسسات الاستثمارية والدول إلى الاستدانة. وهذا يسمح بتخفيف الصدمات الاقتصادية واحتمالات الإفلاس لكنه يسهم أيضًا في تزايد قوة رأس المال المالي، الملحوظة بالفعل في أوائل سبعينيات القرن العشرين (اليورودولارات)، في حين أن الإنتاج الصناعي للبلدان الصناعية القديمة لن يستعيد بعدُ الأوقات السعيدة لـ«الأعوام الثلاثين المجيدة».

ويتمثل أحد الحلول التي وجدتها البلدان الصناعية في زيادة مبيعاتها من الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط زيادةً ملحوظة. وهكذا فإن فرنسا، في مستهل رئاسة ڤاليري چيسكار ديستان، قد رفعت الحظر الذي كان مفروضًا على تصدير أسلحة فرنسية إلى المنطقة. وهذا يسمح لها بأن تستأنف في كتمانٍ إرسال شحنات من «قطع غيار» طائرات وطائرات عمودية وصواريخ إلى إسرائيل، مع استكشاف الأسواق العربية في الوقت نفسه. ولا تستطيع الولايات المتحدة إرسال كميات كبيرة من الأسلحة إلى البلدان العربية، وذلك بسبب إسرائيل، لكنها تعقد مع إيران الإمبراطورية عقود شحنات أسلحة مثيرة من كل نوع. وهكذا تنتقل الميزانية العسكرية الإيرانية من ٦,١ مليار دولار في عام ١٩٧٣ إلى ١٢,١٤٠ مليار دولار في عام ١٩٧٤. ومن عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٧، سوف تستأثر إيران بثلث مبيعات الأسلحة الأميركية في العالم(١٦).

ويبدو أن كيسنچر لا يرى مسؤولين عن بقاء أسعار البترول المرتفعة سوى العرب. ولا يبدو أنه يراعي حقيقةَ أن بلدانًا جد قريبة إلى صف الولايات المتحدة كفنزويلا وإيران هي أكثر قتالاً من البلدان العربية في هذا الاتجاه. وتلك أيضًا هي الحالة في صفوف الرأي العام الأميركي حيث يجري إلقاء اللوم كله على العرب. فمجلة **تايمز** الأسبوعية تجعل من فيصل «شخصية عام» ١٩٧٤. وتدلي الصحافة وبعض السياسيين بتكهنات سافرة حول إمكانية ممارسة ضغوط على العرب. بل إن البعض يتحدثون عن استخدام القوة.

والحال أن جولة كيسنچر في الشرق الأوسط من ٩ إلى ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٤ (القاهرة، دمشق، عمَّان، القدس، الرياض، الجزائر العاصمة، الرباط) لا تقدم شيئًا. فالسادات يبدي استعداده لقبول بعض عناصر إنهاء حالة الحرب ولكن

شريطة عدم استخدام المصطلح. والمصـــريون معارضـــون لأي خيـــار أردنـــي. وسوريا لا تريد فضَّ اشتباكٍ ثانٍ منفردٍ في سيناء من شأنه عزلها. وهذا كله ليست له سوى أهمية أكاديمية خالصة لأن الحكومة الإسرائيلية ليست مســتعدة لتدشـــين مفاوضات جديدة.

وفي ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٤، تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة – بأغلبية ١٠٥ أصوات (بينها فرنسا وإيطاليا وآيرلنده) فـــي مقابـــل ٤ (الولايـــات المتحدة، إسرائيل، بوليفيا، جمهورية الومينيكان) وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت – القرار رقم ٣٢١٠ (XXIX) والذي يدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشـــاركة في المداولات:

إن الجمعية العامة، إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي المعنـــي بمســـألة فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلســطيني، إلـــى المشـــاركة فـــي مداولات الجمعية العامة حول مسألة فلسطين في جلستها الموسَّعة.

وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن چان ســـوڤانيارجِ، وزيـــر الشـــؤون الخارجية الفرنسي، الموجود في لبنان في زيارة رسمية، يستقبلُ ياسر عرفات، فـــي قصر الصنوبر[×] في «إفطار عملٍ» بينما تخترق طائرات إسرائيلية حاجز الصوت فوق العاصمة اللبنانية. وهذا هو أول لقاءٍ لعرفات مع مسؤول غربـــي علـــى هـــذا المستوى. ويصفُ الوزيرُ الفرنسي اللقاء بأنه «مثمر». ودعم فرنسا يتم من زاويـــة الاعتدال الفلسطيني. ولهذه اللحظة على الأقل، يُخلي الفعلُ المباشرُ المجـــال أمـــام الدبلوماسية.

وفي مؤتمر صحافي في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول، يشرح الرئيس چيســـكار ديستان سياسته:

ترى فرنسا أننا إذا كنا نريد التوصل إلى حل سلمي في منطقة الشـــرق الأدنـــى، فـــإن المسألة الفلسطينية يجب معالجتها. وأنا أعتقد حين أقول ذلك أن [فرنسا] لا تفعل سوى استباق أمرٍ بديهيٍّ ببضعة شهور أو بضعة أعوام، لأنه لو جرت معالجة كل المشكلات الأخرى، دون معالجة هذه المشكلة، فقد لا تكون هناك أي فرصة لأن يكون السلام سلامًا مقيمًا.

(×) مقر السفارة الفرنسية. – م.

وقرار منظمة الأمم المتحدة ليس قرار اعتراف، بل قرار معقولية. فلكي تدور مداولات حول فلسطين، لابد من حضور المعنيين.

وحتى قبل بدء قمة الرباط، كانت اللعبة قد تمت. فـالأردن معـزول تمامًـا وتوافقُ الآراء يتم لصالح منظمة التحرير الفلسطينية. فبصـرف النظـر عـن المناورات الدبلوماسية والسياسية، لابد من أن نفهـم جيـدًا أن الـدول العربيـة المنخرطة في عملية السلام يجب عليها تقديم مقابـل سياسـي لمنظمـة التحريـر الفلسطينية، التي لا تعترض على تحركات هذه الدول. وقد وجدت جبهة الـرفض نفسها عاجزة عن شن سبتمبر/ أيلول أسود جديد. ثم إن المسؤولين العرب ليسـوا مستاءين من تذكير الدبلوماسية الأميركية بأسس المشكلة.

وتصطدم القمة الأدنى التحضيرية على مستوى وزراء الخارجية بمشـكلات استحالة التوفيق بين الأطروحات الأردنية والفلسطينية. والدبلوماسية المصرية هي الأنشط في الانحياز إلى الفلسطينيين ويتم حسم مسألة التمثيـل لصـالحهم. ولـدى افتتاح القمة، في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول، يحاول الملك حسين من جديد الحيلولة دون وقوع المحتوم مشددًا على أطروحة «إمَّا أنا أو منظمة التحرير الفلسـطينية». وبعد ست وثلاثين ساعة من المساومات المتواصلة، تتوصل الدبلوماسية العربيـة إلى صيغةٍ معجزةٍ يُراد بها توفيق التناقضات: اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ووفد عربي موحَّد إلى جنيف. وتحدد القرارات التي أذيعت على الفـور الموقـف العربي الجديد:

> بعد أن تلاقت قناعات الجميع على كلّ ما تقدم، واستطاع المؤتمر إنهاء الخلافات بـين الإخوة في إطار تعزيز التضامن العربي، فإن مؤتمر القمة العربي السابع يقرر ما يأتي:
>
> ١- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.
>
> ٢- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أية أرض يتم تحريرها. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة، عند قيامها، في جميـع المجـالات وعلـى جميـع المستويات.
>
> ٣- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصـعيدين القـومي والدولي في إطار الالتزام العربي.

٤- دعوة كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها، في ضوء هذه المقررات ومن أجل تنفيذها.

٥- أن تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

وبينما يدور الحديث عن حتمية تكوين اتحاد فيدرالي أردني – فلسطيني، يقرر الملك حسين، مُكرَهًا، الإبقاء على دور الأردن في الأراضي المحتلة. ويحتفظ سكان الضفة الغربية بالجنسية الأردنية وتُواصِلُ عمّان دفع الرواتب للموظفين وتظل الجسور مفتوحة. على أن الملك يعطي دورًا أعظم في دوائر السلطة للمنتمين الأصلاء إلى شرق الأردن، وهي سياسة تسمى بـ«الأردنة». ويرى زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني، أن قرار الرباط هو نتاج مؤامرة أميركية تهدف إلى إخراج الأردن من المفاوضات سعيًا إلى تشجيع التوسعية الإسرائيلية(١٧). وهو يرى الدليل على ذلك في الدور المحرك الذي لعبته مصر والمغرب والعربية السعودية في اتخاذ القرار، فكلها قريبة إلى صف الولايات المتحدة. وفي جميع الأحوال فإن الملك الأردني يجمد كل مشاركة في عملية السلام.

ويتهم الأميركيون والإسرائيليون قمة الرباط بسد الطريق أمام المفاوضات، لكنهم ليسوا مستعدين فعلاً لعمل أي شيء أيًا كان فيما يتعلق بالملف الفلسطيني وملف الضفة الغربية. ولبيان من هو السيد، فإن عددًا من شخصيات الضفة الغربية الذين انحازوا إلى منظمة التحرير الفلسطينية يجري طردهم إلى الأردن. ويقوم كيسنجر من ٥ إلى ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني بجولة جديدة في الشرق الأوسط. ومحاوروه العرب يحدثونه بالأخص عن إعادة عقد مؤتمر جنيف. ومن المؤكد أن السادات مؤيد للخطوات المحدودة، ولكن شريطة أن يتم إحراز تقدم أيضًا فيما يتعلق بالجولان والضفة الغربية.

عرفات في منظمة الأمم المتحدة

الرابح الأكبر من الرباط هو عرفات. فبعد تكريسه على المشهد العربي، يُدعى إلى تمثيل شعبه في مداولات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. فتعبئ الجالية اليهودية الأميركية قواها وتُنَظِّمُ تظاهرات احتجاج حاشدة.

وكان التحضير لرحلة عرفات إلى نيويورك مسألة معقدة(١٨). فعلاوة على الاحتياطات الأمنية الجلية، تَعَيَّنَ أن يجيء من بلدان مختلفة ثلاثون شخصًا. وقد قدم اليمن الجنوبي الجانب الأكبر من جوازات السفر. واجتمع شمل الفريق تحت حماية مشدَّدة من جانب الشرطة الفرنسية. ويكتب نبيل شعث خطاب عرفات، الذي تراجعه لجنة تشمل شفيق الحوت ووليد الخالدي وصلاح دبَّاغ ومحمود درويش. ثم يقوم إدوارد سعيد ورنده الخالدي بترجمة النص إلى الإنجليزية.

والحال أن عرفات، مرتديًا بزَّةً وكوفية، إنما يُقَابَلُ بتصفيق عاصف في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤. وتلك لحظة من اللحظات العظمى للعالمثالثية على المسرح السياسي الدولي. والخطاب ماثلٌ هنا بادئ ذي بدء لأجل تأكيد وجود الشعب الفلسطيني(١٩):

إذا كنا نعود إلى جذور قضيتنا فإنه مازال بين الحاضرين هنا من يحتل بيوتنا ويرتع في حقولنا ويقطف ثمار أشجارنا ويدعي أننا أشباح لا وجود لها ولا تراث ولا مستقبل، وأن هناك من كان يتصور، وإلى وقت قريب، وربما حتى الآن، أن مشكلتنا هي مشكلة لاجئين، أو أن مشكلة الشرق الأوسط هي مشكلة خلاف على حدود بين الدول العربية وبين الكيان الصهيوني أو يتصور أن شعبنا يدعي حقوقًا ليست له ويقاتل دونما سببٍ معقول ومشروع إلاَّ الرغبة في تعكير السلام وإرهاب الآخرين.

وهو مصحوبٌ بإدانةٍ حامية للصهيونية التي قد يكون اليهود أنفسهم ضحايا لها:

إن الإيديولوچية الصهيونية التي استخدمت ضد شعبنا لاستيطان فلسطين بالغزاة الوافدين من الغرب استخدمت في الوقت ذاته لاقتلاع اليهود من جذورهم في أوطانهم المختلفة ولتغريبهم عن الأمم. إنها إيديولوچية استعمارية استيطانية تمييزية رجعية تلتقي مع اللاسامية في منطلقاتها، بل هي الوجه الآخر للعملة نفسها. فعندما نقول إن تابعي دين معين هم اليهود،

أيًا كان وطنهم، لا ينتسبون إلى ذلك الوطن ولا يمكن أن يعيشوا كمواطنين متساوين مع بقية المواطنين من الطوائف الأخرى، فإن ذلك لقاء مباشر مع دعاة اللاسامية، وعندما يقولون إن الحل الوحيد لمشكلتهم هو أن ينفصلوا عن الأمم والمجتمعات التي هم جزء منها عبر تاريخ طويل، ثم يهاجرون ليستوطنوا أرض شعب آخر ويحلوا محله بالقوة والإرهاب، يأخذون من غيرهم الموقف نفسه الذي أخذه دعاة اللاسامية منهم.

ويظل البرنامج هو برنامج فلسطين التوحيدية والديموقراطية التي يتعايش فيها اليهود والعرب:

إنني أعلن أمامكم هنا بصفتي رئيسًا لمنظمة التحرير وقائدًا لقوات الثورة الفلسطينية أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين.

إننا ندعوكم للخروج إلى مجال الاختيار الرحب بعيدًا عن محاولات قيادتكم لغرس عقدة الماسادا وجعلها قدرًا لكم.

ولأول مرة، يجري طرح السلام بوصفه البديل عن الكفاح المسلح:

لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية ثائر... فلا تُسقطوا الغصن الأخضر من يدي. الحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين.

والحال أن إضرابًا عامًّا في الأرض المحتلة، تم قمعه بقسوة، إنما يعبر عن انضواء الرأي العام الفلسطيني تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. ويجري طرد «مُحَرِّضين» إلى الأردن. كما يجري فرض عقوبات على البلدات المتمردة، بينها حظر تصدير منتجاتها إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وفي تلك الأثناء، يقصف الإسرائيليون الجنوب اللبناني قصفًا قاسيًا، ما يؤدي إلى سقوط عدة ضحايا بين صفوف المدنيين. والتوتر في المنطقة قوي بشكل خاص. فيدور حديث عن استئناف للحرب بين إسرائيل وسوريا. لكن الدول العظمى تتدخل لتخفيف هذا التوتر.

ثم يذهب عرفات إلى هافانا بينما تستمر المداولات على مدار أسبوع.

وردُ المندوب الإسرائيلي عنيفٌ عنفًا خاصًّا، وهو يستعيد المحاجة التي تذهب إلى وجود حالات أكثر درامية بكثير من حالة الفلسطينيين[٢٠]:

في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، أدارت الجمعية العامة ظهرها لميثاق الأمم المتحدة وللقانون والإنسانية، والواقع أنها قد رضخت لمنظمةٍ من القتلة تهدف إلى القضاء على دولةٍ عضوٍ في منظمة الأمم المتحدة. واليوم، اتُّسِخَ هذا المنبر برئيس هذه المنظمة الإجرامية التي أعلنت أن الدم اليهودي قد لا يتوقف عن أن يُراقَ ما لم تتم الاستجابة لمطالب القتلة وتحقيق أهدافهم.

لَكَم هو كبيرٌ اهتمام منظمة الأمم المتحدة بمصير سكان فلسطين العرب. فهل يرجع هذا إلى أن مشكلات شعوب أخرى قد تم حلها ؟ الأكرادُ، المعرَّضون دومًا لحرب إبادة من جانب الحكومة العراقية، هل رأوا منظمة الأمم المتحدة تهتم في أي يوم من الأيام بمصيرهم وتؤيد حقوقهم ؟ هل حاولت المنظمةُ منع ذبح نصف مليون من الأفارقة غير المسلمين في السودان الجنوبي ؟ هل كَفَلَتْ حقوق الإنسان الأساسية والسياسية لمئات الملايين من البشر الذين يحيون في ظل حكم أنظمةٍ شمولية ؟

ليس هناك سوى «عرب فلسطين». والأردن دولة فلسطينية. ومنظمة التحرير الفلسطينية خارجة على القانون:

ليس لقرارٍ صادرٍ عن الجمعية العامة تأسيس سلطةِ منظمةٍ ليست لها أي سلطة، لا تمثل أحدًا، أللهم إلاَّ بضع آلافٍ من القتلة الذين تستخدمهم، ولم تجد موطئ قدم لها في أي مكانٍ في الأراضي التي تسعى إلى السيطرة عليها. إن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تبقى ما هي عليه وحيث ما هي فيه، أي خارج القانون وخارج فلسطين.

أمَّا المندوب الأردني فهو يرد بنقل المداولات إلى مركزٍ آخر:

سواء سمينا الأردن «فلسطين» أو «سوريا» أو «X»، أو سميناه تحت اسم بلد عربي، فإن ذلك لا يُبدل شيئًا من الحقائق الواقعية على الأرض: في أعوام ١٩٤٦ - ١٩٤٨ طردت إسرائيل مليون إنسان. وقد ارتفع عددهم منذ ذلك الحين إلى مليون ونصف مليون. وفي عام ١٩٦٧، هاجمت إسرائيل ثلاثة بلدانٍ عربية يوجد الآن في أحدها - ولتسمونه كما يحلو لكم - مليون إنسانٍ يكابدون الاحتلال الإسرائيلي. فهل يجوز تبرير احتلال الأردن وسوريا بالقول:

«هذا حسن جدًا، لأن هناك الكثير من العرب، ومازال لديهم الكثير من البلدان»؟ إن المشكلة لا يمكن حلها بالتلاعب بالألفاظ. ولابد من بدء حوار لا التمسك بالمهاترة. إن مندوب إسرائيل يتحدث عن التفاوض مع جارها الشرقي، لكن هذا بالتحديد هو ما تمتنع عن القيام به منذ سبع سنوات.

من الوارد دومًا قول إن الضفة الغربية تنتمي إلى هذه الدولة أو تلك ؛ لكن الشيء المؤكد هو أنها تنتمي إلى السكان الذين يحيون فيها. ويجب على إسرائيل إنهاء احتلال هذه الأرض والاعتراف بما يكمن في أصل المشكلة. إن في المخيمات لاجئين اعترفت الجمعية بحقوقهم مرارًا وتكرارًا على مدار أكثر من خمسة وعشرين عامًا، وهم ينتظرون أن تتحرك(×).

ويدعو المندوب السوفييتي إلى استئناف لمؤتمر جنيف بمشاركة ممثلين فلسطينيين. ويشدد المندوبان البريطاني والفرنسي على ضرورة مراعاة الواقع المزدوج الإسرائيلي والفلسطيني، الحقوق المشروعة للفلسطينيين والحقوق المشروعة لدولة إسرائيل. ويشدّد المندوب الأميركي على ضرورة مواصلة المفاوضات ويعارض الإرهاب(٢١):

خلال المداولات، سعى خطباء إلى الخلط بين الإرهاب والثورة أو أعلنوا أنهم لا يرون فارقًا بين قتل الأبرياء، ونضالٍ من أجل التحرر الوطني. وأراد البعض مقارنة الثورة الأميركية والعديد من حروب التحرر الأخرى خلال القرنين المنصرمين بإرهابٍ أعمى. ولئن كان قد حدث، خلال الثورة الأميركية، أن أبرياء قد عانوا، فإن قادة الثورة لم يتفاخروا قط بمثل هذه الجرائم كما لم يسعوا إلى إيجاد تبريرات لها. ولم يكن هناك، لا على جانبٍ أو آخر، ضحايا لسياسة إرهاب منهجية.

إن الولايات المتحدة يخامرها الأمل في أن كل الدول الأعضاء سوف تعيد التأكيد على دعمها لتسوية في الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات كما على دعمها لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣). فالحال أن السعي إلى تعديلهما لا يستتبع فقط خطر تأخيرات خطيرة بل إنه قد يقضي على احتمالات السلام في مستقبلٍ منظور.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

وهو لا يتحدث إلاّ عن وجود «مصالح فلسطينية».

إن التوصل إلى وضع يستجيب على أفضل نحوٍ لهذه المصالح لن يتحقق باعتماد قرارات جديدة أو باللجوء إلى مناورات برلمانية مسرحية بل بمراعاة المصالح الفلسطينية ضمن تنازلات يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل خلال المفاوضات. والمساهمة الأهم التي يمكن للجمعية العامة تقديمها لحل مشكلة الشرق الأوسط إنما تتمثل في المساعدة على توفير مناخٍ دولي تحظى فيه الأطراف بالتشجيع على الحفاظ على التحرك نحو السلم. وعملية التفاوض هذه ستخدم المصالح المشروعة لشعب فلسطين وسوف تفضي هذه المفاوضات إلى سلام عادل ودائم بالنسبة لجميع شعوب الشرق الأوسط.

والحاصل أن القرار رقم ٣٢٣٦ (XXIX) الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٤ إنما يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وفي الاستقلال الوطني وفي السيادة ويؤكد الحق الثابت في عودة اللاجئين. ولا يشار إلى إسرائيل. وقد امتنعت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن التصويت. أمّا القرار رقم ٣٢٣٧ (XXIX) الصادر في اليوم نفسه فهو يضفي على منظمة التحرير الفلسطينية وضعية مراقب في منظمة الأمم المتحدة. وأمّا القرار رقم ٣٢٤٦ (XXIX) الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني فهو يعيد التأكيد على حق الشعوب العام في تقرير مصيرها بنفسها مستقلةً عن الدول الاستعمارية ويشير بالأخص إلى الشعوب المستعمَرة من جانب البرتغال وإلى أفريقيا الجنوبية وروديسيا والشعب الفلسطيني. وأمّا القرار رقم ٣٢٤٠ الصادر في اليوم نفسه فهو يذكّر بأن اتفاقيات جنيف تنطبق على الأراضي المحتلة ويشجب الممارسات الإسرائيلية، خاصة الاستيطان السكاني. وهو يعتبر كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضعية الأراضي باطلة.

وفي قمة فلاديفستوك بين بريجنيف وفورد (٢٣ – ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٤)، يتمسك السوفييت بمؤتمر جنيف بينما يتمسك الأميركيون بالخطوات المحدودة. والملف الرئيسي للقمة هو ملف ضبط نزع السلاح. ويتكون في البداية انطباعٌ بإحراز نجاح كبير في هذا المجال، إلاّ أنه لن يتم التوصل إلى تجسيده.

وفي أواخر العام، تتخلى موسكو عن بند الأمة الأولى بالرعاية وتجعل موقفها متشدّدًا في ما يتعلق بالهجرة اليهودية، بينما يقوم الكونجرس الأميركي، بتحريض من چاكسون، بفرض تخفيضات حادة في القروض الائتمانية التجارية الممنوحة للاتحاد السوفييتي. فيتعرض كل العمود الاقتصادي للانفراج للشرخ. والحق إن موسكو، مع ارتفاع سعر البترول، قد قلّت حاجتها إلى استيراد الحبوب والتكنولوچيا.

وفي ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، تتسلل قوة فدائية تابعة للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين إلى مدينة بَيسان الإسرائيلية وتأخذ عدة عشرات من الأشخاص رهائن. فيتدخل الجيش الإسرائيلي على الفور. ويلقي أربعة فدائيين مصرعهم إلى جانب أربعة إسرائيليين (رجلان وامرأتان). والحال أن السكان الذين انتابهم الغضب إنما يقومون بتمزيق جثث الفلسطينيين ثم يقومون بحرقها بالبنزين. وقد تكون القوة الفدائية قد جاءت عبر الأردن، ومن هنا، لمرّةٍ، غيابُ غارات انتقامية فورية على لبنان. وفي ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتم في دبي خطف طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وتهبط في تونس العاصمة. والحال أن منظمة التحرير الفلسطينية إنما تشجب العملية وتتهم مجموعة أبو نضال والعراق بالمسؤولية عنها. ويتم قتل راكب ألماني. ويتوصل محتجزو الرهائن إلى الفوز بإخلاء سبيل ٥ فلسطينيين محتجزين في مصر واثنين محتجزين في هولنده. ويخلون سبيل الركاب في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ثم يسلّمون أنفسهم في اليوم التالي. وتُطالِبُ منظمة التحرير الفلسطينية بمحاكمة المسؤولين عن العملية. ويشجب العراق حملة الافتراءات التي تشنها «الأوساط المنتسبة إلى قيادات منظمة التحرير الفلسطينية»(×). وفي بيروت، يرفض حبش، باسم جبهة الرفض، «السياسة الاستسلامية» التي تنتهجها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتوزع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منشورات معادية للقيادة السورية عداءً عنيفًا. وكما هي القاعدة، فإن الفضاء التعددي الذي يشكله الحقل السياسي الفلسطيني إنما يعكس الخلافات العربية – العربية التي تجد تعبيرًا عنها في السياسات الاستراتيچية التي يجب اتباعها حيال إسرائيل.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

مصاعبٌ إسرائيلية

يشير خفض قيمة العملة الإسرائيلية بنسبة ٤٣%، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٤، إلى اتساع المصاعب الاقتصادية التي يواجهها البلد. فالتضخم السنوي يصل إلى نسبة ٣٥%. ونحو نصف ميزانية الدولة يذهب إلى الدفاع. واستراتيچية رابين وپيريز الاقتصادية هي جعل صناعة السلاح القطاع الرئيسي للاقتصاد، بحيث تحل في مجال الصادرات محل نحت الألماس. وإذا كان الإنتاج الواسع للسلاح العادي الواحد يسمح بخفض تكلفة الوحدة، فإن الزبائن الرئيسيين في التكنولوچيا العسكرية المتقدمة هم من لا يمكنهم الحصول على الأسلحة الغربية، خاصةً جنوب أفريقيا[٢٢]. والحد الذي يقف في وجه هذه السياسة هو أن إسرائيل لا يمكنها أن تتمتع بميزة تنافسية قياسًا إلى البلدان الصناعية الكبرى، التي يمكنها توفير شروط ائتمانية واسعة.

والحال أن حكومة رابين، إذ تستنفر الإحالة إلى الأزمنة البطولية للأعوام الأولى، إنما تعلن عن برنامج تقشفٍ قاسٍ يستثير اضطرابات اجتماعية في صفوف السكان اليهود المنحدرين من البلدان العربية. ومرة أخرى، يتجلى التباين بين السيفارديين والأشكينازيين. ويبدو أن خطاب عرفات في منظمة الأمم المتحدة يُبعد أي أفقٍ للسلام مع الجيران العرب.

وتشاؤم رابين يتم التعبير عنه في حديث صحافي طويل أدلى به في أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني[٢٣]. فالظرف الدولي يتميز بأفول أوروبا بسبب اعتمادها على البترول والمشاركة في مشاريع كبرى تمولها رؤوس أموال عربية. وهدف إسرائيل الرئيسي هو كسب الوقت. والسنوات السبع القادمة ستكون سنوات عجاف. ولابد من انتظار تحرر العالم الحر من تبعيته الاقتصادية والبترولية للعرب. والوضع العسكري جيد لأن مصر لم تعد تحصل على أسلحة سوڤييتية ومن ثم فإنها عاجزة عن استئناف القتال. وهو يرى أن بالإمكان التفكير في عقد اتفاق محدود جديد في سيناء وانتظار تحسن في الوضع الدولي بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام ١٩٧٦.

والحاصل أن يجال آللون، الذي يذهب إلى واشنطن في ٩ ديسمبر/ كانون الأول، إنما يعبر بالفعل عن نهج التشدد والانتظار. ففي مقابل انسحابٍ لا يُحدَّدُ

حجمه وإن كان من الواضح أنه لا يشمل لا ممرات سيناء ولا حقول البترول، تنتظر إسرائيل من مصر مجموعة من التدابير المعادلة لإنهاء لحالة الحرب دون استخدام هذا الاسم. وتقوم الدبلوماسية الأميركية بإبلاغ ذلك إلى القاهرة، فترفض هذه الأخيرة أي تخلٍ عن أراضٍ أو عن السيادة. وتوحي القاهرةُ بأنها قد تلجأ إلى الاتحاد السوفييتي، لكن الإعلان عن إلغاء زيارة بريجنيف إلى مصر التي كان من المقرر أن تتم في أواخر يناير/ كانون الثاني إنما يضع حدًا للمناورة. فيقلب السادات الوضع بإفهام الأميركيين أن مصداقيتهم باتت في مهب الريح. فلو لم تحصل مصر على شيء، فسوف يثبتُ ذلك فشلَ السياسة الأميركية. وفي منتصف يناير/ كانون الثاني ١٩٧٥، يرجع آللون إلى الولايات المتحدة، لكنه لا يقدم أي اقتراح جديد، سوى قيام كيسنجر بجولة استكشافية في المنطقة.

ومنذ مستهل شهر ديسمبر/ كانون الأول والتوتر بالغ الشدَّة على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية. فالفدائيون يحاولون القيام بتسللات جديدة والإسرائيليون يقصفون بصورة منتظمة بلدات الجنوب اللبناني. وفي ١٠ ديسمبر/ كانون الأول، يجري إطلاق ١٧ صاروخًا من ٤ سيارات على مؤسسات فلسطينية في بيروت. والخسائر مادية أساسًا. ويسارع اللبنانيون والفلسطينيون إلى اتهام إسرائيل. وتتحدث شائعات عن وجود منظمة إسرائيلية لشن عمليات إرهابية مضادة، هي منظمة غضب الرب، تتبع رئيس الوزراء. ويصدر عن إسرائيل تكذيبٌ غامض.

وفي اليوم التالي، يجري إلقاء قنبلة يدوية داخل دار للسينما في تل أبيب، ما يؤدي إلى مصرع ٣ أشخاص، من بينهم الإرهابي، وإصابة أكثر من ٦٠ شخصًا. وتعلن منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عن العملية باعتبارها انتقامًا من اعتداء البارحة، ثم تعلن مسؤوليتها عنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المناوئة لنهج عرفات. وفي ١٢ ديسمبر/ كانون الأول، يقصف السلاح الجوي الإسرائيلي مخيم صبرا في بيروت، ما يؤدي إلى مصرع شخص وإصابة ٦ أشخاص. فيتقدم لبنان بشكوى إلى مجلس الأمن. ويعلن الفلسطينيون عزمهم الرد على الأعمال الانتقامية بأعمالٍ انتقاميةٍ بقصف شمالي إسرائيل من الجنوب اللبناني. وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، يؤدي انفجار قنبلة في القدس إلى إصابة ٣ أشخاص بينهم ٢ من رجال الشرطة.

وبعد بضعة أيام من الهدوء، تفتتح إسرائيل عــام ١٩٧٥ بغــارات قصــف للجنوب اللبناني، ما يؤدي إلى مصرع ٦ أشخاص وإصابة ٥ أشخاص وخطــف ٦ آخرين. وبعد يومين من القتال، ينشأ هدوء هش يستمر حتى ١١ ينــاير/ كــانون الثاني حيث يحاول الإسرائيليون القيام باختراقات جديدة. وتصبح حــرب الحــدود حربًا يومية من الناحية العملية. وهدف الجيش الإسرائيلي هو «العمل على إخــراج الفدائيين من الجنوب اللبناني حتى يتسنى للبلدات الإسرائيلية الموجودة في شــمالي البلد أن تحيا حياة هادئة، حياة أكثر طبيعية إلى هذا الحد أو ذاك» (تصريح رئــيس هيئة الأركان، في ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٥). والحكومة اللبنانيــة عــاجزة لاسيما أن البلد تهزه حركات اجتماعية مهمة. والحال أن بيار الجميل إنما يطالــب، باسم الكتائب، بإجراء استفتاء حول موقع المقاومة الفلسطينية، ما قد يسمح بإنهــاء الفوضى السائدة في البلد.

والتصريحات العلنية للمسؤولين الإسرائيليين تتماشى مع ما يقولونه في إطار المفاوضات: لن يكون هناك أي انسحاب جديد في سيناء مــن دون إنهــاء حالــة الحرب. وبشكل أعم، يؤكد رابين علنًا أنه مستعد لتقديم «تنازلات ترابية» في مقابل الصلح، وإن كان هذا الصلح لا يتضمن العودة إلى خطــوط ٤ يونيــو/ حزيــران ١٩٦٧. والمستوطنات السكنية مقامة في أماكن تسمح بأن لا تكون هناك ضــرورة لإخلائها عقب التوصل إلى اتفاق صلح. وهو يرى أن المسألة الحقيقية هي قبــول البلدان العربية لإسرائيل. وعندما سُئل عن عزلة إسرائيل، فإنه يدرج هذه العزلــة ضمن مصير العالم الغربي المتمدن[٢٤]:

أساسًا، نحن نشهد تغيرًا في حياة العالم. فأنا أعتقد أننا نرى ظاهرة فريدة: إن مصــير، مستقبل، العالم الصناعي، المتمدن، أوروبا، اليابان، وبدرجة أقل الولايات المتحــدة، ســوف يتوقفان على البلدان التي توجد فيها الطاقة، البترول. إن الجزء الأكثــر تمــدنًا مــن الكــرة الأرضية قد صار تابعًا للجزء الأقل تطورًا من الكرة الأرضية. إن خمسمائة مليون أو ستمائة مليون من الناس الذين يحيون في ظل ملوك وسلاطين وشيوخ، ومن يدري من يكون سواهم، هم الذين يمثلون في أيامنا المفهوم القروسطي للإنسانية. وتلك هي المشكلة الحقيقية التي يجب على العالم الحر، العالم المتمدن، أن يواجهها، وأن لا يتعامل معها بشكل مفكَّــك. لابــد مــن

مواجهة الحقائق الواقعية، لأن العالم المتمدن أن لم يواجهها مواجهة حقيقية، فقد يدشن أفولـــه، على شاكلة الأفول الذي عرفته مناطق متقدمة ومتمدنة على مدار تاريخ الإنسانية.

وسلطة إدارة فورد ضعيفة بالفعل. فالكونجرس يواصل المطالبة بدور أكبـــر في تسيير الشؤون الخارجية، والوضع يتدهور بسرعة في ڤيتنام، وهو خطير فـــي البحر المتوسط جرَّاء الثورة البرتغالية والتوتر اليوناني – التركي. والنجاح الوحيد الذي قد يتوقعه كيسنچر هو في الملف الإسرائيلي – العربي، ومن هنـــا انزعـــاج الحكومة الإسرائيلية. والجولة الاستكشافية التي بدأت في ٩ فبراير/ شباط لا تســـفر عن أي شيء ملموس. فلا المصريون ولا الإسرائيليون يريدون القيـــام بـــالخطوة الأولى. فيلوح كيسنچر بفزاعة العودة إلى چنيڤ في حال فشل الخطوات المحدودة. والأسد يبدو مهتمًّا بفضٍّ ثانٍ للاشتباك في الجولان لا يريد الإســـرائيليون ســـماع شيء عنه: إنه [الأسد] مستعد لعقد اتفاق بإنهاء حالة الحرب في مقابل استرداد كل الجولان. وهو يحذر كيسنچر من أي محاولة لعقد اتفـــاق منفـــرد بـــين إســـرائيل ومصر، فهذا من شأنه توحيد العالم العربي ضد هـــذه المحاولـــة لصـــالح جبهـــة الرفض. ويمتنع الملك حسين عن الذهاب إلى چنيڤ لأنه لم يعُد يمثل الفلسطينيين. والمكسب الوحيد المتحقق هو الحصول على تعهد إيراني بتزويد إسرائيل بالبترول في حالة التخلي لمصر عن آبار بترول سيناء.

وبعد رحيل كيسنچر، تسعى الدول العربية إلى الحفاظ على مظهر وحدة عملٍ رافضةٍ كل تحرك منفرد. وفيما عدا داعمي جبهة الرفض، لا يعود الخطابُ خطابَ كفاحٍ مسلَّح، بل يندرج في منطق ما يسمى بالسلام العـــادل. وتصـــريحات الأســـد المتعاقبة تدل تمامًا على ذلك.

بل إن الرئيس السوري يمضي إلى حد التأكيد في مقابلة مع مجلة نيوزويـــك، نُشرت في ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٧٥، على أن بالإمكان تصور معاهدة سلام قائمة على الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية. ويرحب كيسنچر بهذه التصريحات التي يعتبرهـــا «خطـــوة إلـــى الأمام لها أهمية كبرى». وفي اليوم التالي، يقدم الأسد تصـــويبات أمـــام الاتحـــاد الوطني للطلاب السوريين: إن السلام يجب أن يقوم على الانســـحاب مـــن جميـــع

الأراضي التي جرى احتلالها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وعلى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني. ومنظمة التحرير الفلسطينية هي التي يحق لها تعريف هذه الحقوق. والحال أن مقابلة جديدة، نشرت في **الواشنطون پوست** في ٥ مارس/ آذار ١٩٧٥، إنما تتيح له الفرصة لتدقيق وجهة نظره (لا يقدم النص العربي المنشور في دمشق غير تعديلات أسلوبية طفيفة). فهو يذهب إلى أن من غير الممكن قيام سلام إلاَّ على أثر عمل عربي جماعي ؛ وبحكم قرارات قمة الرباط أصلاً لا يحق لأحد الكلام كبديلٍ عن الفلسطينيين. ولابد من مخاطبتهم هم لمعرفة ما إذا كانوا مستعدين للاعتراف بدولة إسرائيل، هذا الاعتراف الذي يشكل ورقتهم الرئيسية في المفاوضات. وبمناسبة الذكرى الثانية عشر لثورة ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣، يدعو الأسد إلى وحدة النضال العربي والنضال الفلسطيني:

إنني أعلن استعدادي للقيام بأي عمل من شأنه دعم النضال الفلسطيني.

بل إنني مستعد لإنشاء قيادة سياسية سورية – فلسطينية موحَّدة وقيادة عسكرية سورية – فلسطينية موحَّدة، إن كان هذا يلبي حاجات النضال الفلسطيني ويعزز النضال الفلسطيني والوحدة الوطنية الفلسطينية.

ومن الطبيعي أن كل ما يعزز النضال الفلسطيني يعزز أيضًا التضامن العربي.

وأنا لا أفكر هنا في صيغة محدَّدة، بل أطرح أفكارًا تشير إلى المدى الذي يمكن أن نذهب إليه في ضوء مصلحة النضال الفلسطيني. لكنني أود أن أوضح هنا أن أي صيغة نعمل من خلالها الآن أو في المستقبل سوف تنتهي بمجرد تحرير الأرض الفلسطينية وقيام الكيان الفلسطيني. فأفكارنا الراهنة لا تنصبُّ إلاَّ على وحدة النضال من أجل التحرير(×).

وفي هذا الاتجاه نفسه تمضي مقابلةٌ أذاعتها قناة التليڤيزيون الفرنسي TF1 في ٢١ مارس/ آذار. وهي تتضمن انتقادًا أساسيًّا للخطوات المحدودة:

إن الخطوة أو الخطوات المنفردة الجزئية والمحدودة لا تأتي في حدِّ ذاتها بالسلم وليس بإمكانها المضي في هذا الاتجاه. فمثل هذه الخطوات المحدودة الجزئية والمنفردة لا يمكن لها إلاَّ أن تؤدي إلى تناقضات جديدة في المنطقة. وهذا هو ما ترمي إليه، بشكل بالغ الوضوح، هذه الخطوة المنفردة. إن الإميركيين يعلمون تمامًا رأينا في هذا الصدد. إن هذه الخطوات إنما

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

تنزع إلى خلق تناقضات جديدة سنربح إسرائيل من ورائها بمواصلة احتلال الأراضي العربية وتشتيت الشعب الفلسطيني. ومن المفهوم تمامًا أننا لن نُقصِّرَ في بذل أي مسعى للحيلولة دون استفادة إسرائيل من هذه التناقضات الجديدة عبر هذه الخطوات المحدودة المنفردة. إن السير في اتجاه السلم، حتى يتسنى القيام به على نحو جاد وحتى يقود إلى السلم، لابد من الاضطلاع به على نحو جماعي. فأي عمل منفرد لا يمكن أن يؤدي إلى السلم. على العكس تمامًا، فالتحركات المحدودة الجزئية والمنفردة إنما تشكل عقبة في الطريق إلى السلام ولا تخدمه: إنها سوف تخلق عقبات إضافية على الطريق الذي يؤدي إلى السلام(×).

ويجب فهم هذه الخطابات التي تتحدث عن وحدة العمل في إطار ما يحدث في لبنان[٢٥]. فالأحزاب السياسية المسيحية تعبر عن غضبها حيال التعديات الكثيرة على السيادة اللبنانية جرَّاء مسلك الفدائيين الذين، باسم الأمن في مواجهة الهجمات الإسرائيلية وبشكل أعم باسم الثورة، يتمتعون بحضورٍ مسلَّحٍ استعراضيٍّ بشكل متزايد باطراد، غير مترددين في القيام بتوقيفاتٍ لمواطنين لبنانيين. لكن الدفاع عن سلطة الدولة يمر على نحوٍ مناقضٍ بتشكيل ميليشيات مسلَّحة تتعدى على هذه السلطة بشكل متزايد باطراد. وتسليحها يتم عبر مشتريات من الفلسطينيين أنفسهم وعبر تواطؤات من داخل الجهاز العسكري يشجعها الرئيس فرنجيه الذي يتمتع، في معقله السياسي في شمالي البلد، بميليشياه الخاصة. وفي صفوف الطائفة الشيعية، دعا الإمام موسى الصدر إلى تسليح السكان في مواجهة الهجمات الإسرائيلية المتعددة ويتلقى المقاتلون الشيعة الأوائل تدريبات في المخيمات الفلسطينية جنبًا إلى جنب مناضلين تقدميين عديدين من بلدان مختلفة.

والحال أن تضامن المسلمين اللبنانيين مع الفلسطينيين إنما يجد ترجمةً له في إدراك قوتهم الجديدة. وهم يضعون موضع المساءلة الوضع القائم السياسي المتهم بمحاباة الموارنة. ومع أن المسلمين لا يرفضون مبدأ الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، فإنهم يطالبون بإصلاحات دستورية تقيم نديَّةً سياسيةً حقيقيةً بين المسيحيين والمسلمين. وليس من شأن هذا التحدي إلاَّ أن يزعج المسيحيين، الذين يلقون بالمسؤولية عنه على الفلسطينيين، لاسيما أن النزعة التقدمية، حتى وإن كانت

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

تكسب مناضلين مسيحيين، إنما تميل إلى مماهاة قضيتها بقضية الطوائف المسلمة.

وأخيرًا، تتمتع الحركات الاجتماعية بالتأييد من جانب قوى اليسار والفلسطينيين ضمن منطق خطاب ثوري تقدمي. ونرى ذلك في أحداث صيدا التي تبدأ في أواخر فبراير/ شباط ١٩٧٥. فنقابة صائدي الأسماك تتظاهر بعنف ضد احتكار الصيد الممنوح لأجزاء معينة من السنة لشركة صناعية يديرها الرئيس الأسبق كميل شمعون. وتستدعي السلطات الجيش، الذي يتمركز في وجه المتظاهرين الذين انضم إليهم الفلسطينيون من مخيم عين الحلوه ونواب المدينة. وعندئذ ينشب إطلاقٌ للرصاص ويصاب النائب الناصري معروف سعد إصابة جسيمة. ولم يتسن تحديد المسؤولية عن الحادث. وننتقل في معمعان الأحداث إلى وضع شبه انتفاضي ضد الجيش الذي يفقد السيطرة على المدينة. ويسعى قادة الأحزاب السياسية اليسارية بالأحرى إلى تخفيف حدة الموقف، لكن الجيش يحاول، في الأول من مارس/ آذار، استعادة السيطرة على المدينة. فيتصدى رجال الميليشيات التقدمية والفلسطينية لذلك. وتسفر المعارك عن مصرع ١٦ شخصًا بينهم ٥ من الجنود. ويتطلب الأمر تدخل المسؤولين الفلسطينيين حتى يتسنى وقف إطلاق النار ويجري تكليف لجنة لبنانية - فلسطينية باستعادة الهدوء.

وفي ٦ مارس/ آذار، يقضي معروف سعد نحبه متأثرًا بإصاباته. وفي اليوم التالي، تتحول جنازته إلى تظاهرة شعبية عارمة. وجثمان النائب ليس ملفوفًا بالعلم اللبناني بل بالعلم الفلسطيني. أمّا القوى السياسية المسيحية فهي تبدي تضامنها مع الجيش. فيصل الاستقطاب السياسي إلى ذروته.

وكان عرفات وقادة المقاومة الفلسطينية قد حللوا أسباب الهزيمة الفلسطينية في الأردن من زاوية غياب تحالفات سياسية مع الأحزاب المحلية. فقاموا بتنمية علاقاتهم مع القوى المسلمة والتقدمية [في لبنان] مؤيدين مطالبها، لكنهم، بهذا المسلك نفسه، أثاروا نفور الأحزاب السياسية المسيحية وأسهموا في خلق مناخ حرب أهلية.

فشل كيسنچر

في ٧ مارس/ آذار ١٩٧٥، يبدأ كيسنچر جولته المكوكية الجديدة بزيارة مصر في مناخ توتر شديد. والمصداقيةُ الأميركية موضع تساؤلٍ بسبب انهيار حلفاء الأميركيين في جنوبي شرق آسيا. ومن غير الوارد قبول إنهاء لحالة الحرب من دون تحرير الأرض المصرية الكامل، إلاّ أن بالإمكان تطبيق بعض مكونات هذا الإنهاء لحالة الحرب في مقابل التخلي عن الممرات وحقول أبو رديس البترولية. وفي ٩ مارس/ آذار، في دمشق، يذكِّر الأسدُ بمواقفه المعلنة: إنهاء حالة الحرب في مقابل استرداد كل الجولان، معاهدة صلح إذا ما انخرطت فيها كل الأطراف العربية، خاصةً الطرف الفلسطيني. وفي اليوم نفسه، عند وصول كيسنچر إلى إسرائيل، يتوتر الوضع توترًا خاصًّا، ذلك أن قوة فدائية فلسطينية قادمة عن طريق البحر، كانت قد نجحت في الليلة السابقة في النزول إلى البر قرب تل أبيب كما نجحت في احتجاز رهائن في أحد الفنادق. وقد قام الجيش الإسرائيلي باقتحام الفندق. والحصيلة باهظة: مصرع ٧ من ٨ فدائيين، مصرع ١٠ إسرائيليين بينهم ٢ من الجنود.

ويسارع رابين إلى إفهام كيسنچر أنه ليس لديه أي عرض يمكن نقله إلى السادات، ومن ثم فليس هناك ما يمكن التفاوض عليه. وفي ١٢ مارس/ آذار، لا يتمكن كيسنچر من أن ينقل إلى السادات سوى رسالة من رابين يُطالِبُ فيها بأن يتضمن أي اتفاق جديد تعهدًا رسميًّا بعدم اللجوء إلاّ إلى السبل السلمية. وإذا كان البُعد السيكولوچي لهذا المطلب مفهومًا – ضمان أمن إسرائيل بشكل نهائي–، فإن هذا المطلب إنما يصطدم بالواقع: فصدورُ تعهد من هذا النوع قد يؤدي إلى تأبيد الاحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من سيناء. وردُّ السادات الشفاهي هو التعهد بعدم اللجوء إلى القوة في إطار عملية السلام. وهو مستعد لمقابلة رابين بمجرد انتهاء احتلال الأرض المصرية. وهو يعلن استعداده لتقديم عدد معين من التنازلات التي تمضي في اتجاه إنهاء حالة الحرب.

ويجد كيسنچر، لدى عودته إلى إسرائيل، في يوم ١٤، محاورين عديمي المرونة يرجئون ردودهم النهائية إلى يوم ١٦. وفي يوم ١٥، في دمشق، يقترح الأسد على كيسنچر، لاعتقاده بأنه قد تمت من الناحية العملية كتابة الاتفاق

الإسرائيلي – المصري، مزاوجة هذا الاتفاق باتفاق جديد لفض الاشتباك في الجولان. وردُّ الحكومة الإسرائيلية في يوم ١٦ ردٌّ محدد: في مقابل إعلان رسمي بإنهاء حالة الحرب، تبدي إسرائيل استعدادها للتخلي إما عن الممرات أو عن الحقول البترولية، ولكن ليس عن الاثنين معًا. ومنذ المحادثات متجمد. فرابين يرى أن عدم اللجوء إلى القوة لا يجب أن يحيل إلى عملية السلام. وكيسنجر غاضبٌ، لأن كل مصداقيته كوسيط قد أصبحت في مهب الريح.

والمسألة الآن هي معرفة على من يجب إلقاء المسؤولية عن فشل المفاوضات. ففي ١٨ مارس/ آذار، يقبل السادات إلغاء الإحالة إلى عملية السلام في الإعلان الخاص بعدم اللجوء إلى القوة كما يوافق على تسليم الممرات ليس لمصر وإنما لقوة تتبع الأمم المتحدة. وبدعم من فورد، يقرر كيسنجر مطالبة الحكومة الإسرائيلية رسميًا بإعادة النظر في موقفها. وفي ٢٠ مارس/ آذار، لا تقدم هذه الحكومة أي تغيير جوهري. فيعلن كيسنجر لرابين، بعد محادثاته مع السادات، انتهاء الوساطة الأميركية. وفي يوم السبت الموافق ٢٢ مارس/ آذار، يوم الراحة، يزور كيسنجر موقع الماسادا. وفي المساء، قبل عودته إلى الولايات المتحدة، يعبر لرابين عن غضبه[٢٦]:

إن القادة العرب الذين يعتمدون على الولايات المتحدة سوف يجري النيل من سمعتهم ... إن سياسة الخطوة خطوة قد حيل دونها، أولاً بالنسبة الأردن، ثم بالنسبة مصر ... ونحن نفقد السيطرة. وسوف نرى العرب الآن يتحركون كجبهة متحدة. ولن يعود هناك تشديد على الفلسطينيين، وستكون هناك صلة بين التحركات بشأن سيناء والجولان. وسيرجع السوفييت إلى المشهد. إن الولايات المتحدة تفقد السيطرة على الأحداث ... لقد كانت استراتيجيتنا الماضية جيدة الإعداد والآن لا نعرف ما العمل. سوف تكون هناك ضغوط لدق إسفين بين إسرائيل والولايات المتحدة، ليس لأننا نريد ذلك، وإنما لأن هذا يندرج ضمن دينامية الوضع. ونحن لا نستسلم للأوهام. لقد فشلنا. فقد كان من شأن اتفاق أن يسمح للولايات المتحدة بالسيطرة على العملية الدبلوماسية. وقياسًا إلى هذا، فإن تحديد موقع خط بفارق ثمانية كيلومترات لا يبدو لي مهمًا بصراحة. وأمامكم عناصر إنهاء حالة الحرب متمثلة في التعهد بعدم استخدام القوة.

هذه مأساة حقيقية ... لقد حاولنا التوفيق بين دعمنا لكم ومصالحنا الأخرى في الشرق الأوسط، بشكل لا يتعين به عليكم اتخاذ جميع القرارات .ة واحدة ... كانت استراتيچيتنا هي أن نجنبكم مواجهة الضغوط كلها مرة واحدة ... وإذا كنـ ريد حدود ١٩٦٧، لكان بوسعنا الحصول عليها والرأي العام العالمي كله معنا. [لكن] اسـ اتيچيتنا قد وُضعت من زاوية حمايتكم من ذلك. فقد تجنبنا وضع خطة كُلّية لتسوية شاملة ... إنني أرى الضغط يتزايد لإرغامكم على العودة إلى حدود ١٩٦٧. وقياسًا إلى هذا فإن عشرة كيلومترات ليست لها أي أهمية. وأنا لست غاضبًا عليكم ولا أطلب إليكم تغيير موقفكم. [لكنها] مأساة أن نرى أناسًا يحكمون على أنفسهم بأنفسهم بالتعرض لخطرٍ فوق ما يمكن للعقل أن يتصوره.

وكل هذه الملاحظات تحدد بالضبط استراتيچية كيسنچر وتشكل، على نحو مفارق، النقد الأكثر جذرية لها. فالسلام الشامل كان من شأنه أن يكون ممكنًا باللعب على ضغوط مماثلة كتلك التي مارسها آيزنهاور في الشهور الأولى لعام ١٩٥٧. ومن المؤكد أن التحرك كان من شأنه أن يكون أصعب لاسيما أن الأزمة الداخلية كانت قد أدت إلى إضعاف الرئاسة بشكل ملحوظ وأن الكونجرس قد تعدى بشكل متواصل على صلاحياتها في مجال السياسة الخارجية. لكن هذا السلام الشامل كان من شأنه أن يبدو كحلٍ لأزمة الطاقة. وكان من شأن الدول العربية أن توضع فورًا أمام مسؤولياتها باضطرارها في توازٍ مع ذلك إلى الاعتراف بوجود دولة إسرائيل. وموقفها حيال الدبلوماسية الكيسنچرية يبين إلى أي مدىً كانت مستعدة للاندراج في تحركٍ أميركي شامل ولتجاهل المواقف السوفييتية.

وتبرهن الأزمة لكيسنچر على أن إسرائيل ليست لها سياسة خارجية، بل إن ما لديها هو نظام سياسي داخلي يؤدي إلى سدٍّ مستديم للسبل ويمضي فورد في الاتجاه نفسه. وهو حانق على موقف رابين وعلى انعدام مرونته. وفي ٢٤ مارس/آذار، يعلن عن إعادة فحص (*reassessment*) للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط سوف يتم خلالها تعليق الاتفاقات العسكرية والاقتصادية الجديدة مع إسرائيل.

وانعدام مرونة رابين يتغذى من ضعفه الداخلي. فهو قليل التعاطف مع حركة المستوطنين الذين يستلهمون الدين بشكل متزايد باطراد، والذين تعد جماعة جوش

إيمونيم ممثلهم الأنشط[٢٧]. إلاَّ أنه، في داخل حركة الأحزاب العمالية، يذكِّرُ مشروع استيطان الأراضي المحتلة بمجمل تاريخ نهب الأرض في زمن الانتداب البريطاني، بما صحبه من أعمال غير مشروعة عديدة.

وكتلة الإيمان [جوش إيمونيم] حركة ظهرت في مستهل عام ١٩٧٤ ضمن استمرارية الصهيونية الميسيانية للفترة السابقة والتي ترى في استيطان الشعب اليهودي لأرضه علامة خطة إلهية تبشر بانتهاء الزمان. ومن ثم فإن حرب أكتوبر/ تشرين الأول وعملية السلام إنما تمضيان عكس اتجاه الخطة الإلهية. وهؤلاء الناشطون موجودون لأجل إنقاذ الشعب اليهودي والسير به إلى الخلاص الكامل. والعرب دخلاء في أرض إسرائيل، وممثلون لقوى الشر ومواصلون للنازيين، بل إنهم أسوأ منهم. والحق إن الهجمات الفلسطينية، التي أدت إلى مصرع ٨٢ شخصًا وإصابة ٢٦٨ شخصًا، بين الأول من أبريل/ نيسان ١٩٧٤ و٣١ مارس/ آذار ١٩٧٥، في صفوف السكان الإسرائيليين، إنما تعزز اعتقادهم هذا. ويعترف إيديولوجيو الحركة صراحةً بأن هذه الأرض لم تكن قط خالية من السكان. إلا أننا إذا اعترفنا بحقوق للسكان العرب، فإن شرعية الصهيونية قد تكون عندئذ موضع تساؤل وقد يصبح الصهيونيون مجرمي حرب يمكن محاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وإذا كان اتساع المشروع وقوة قناعاتهم يقودانهم إلى رفض وسطية كل نظام حكومي، فإنهم أيضًا مستغلون مخيفون للعبة السياسة. ففي ربيع عام ١٩٧٥، نجد أن آرئيل شارون، القريب مع ذلك إلى رابين، يتحالف مع هؤلاء الناشطين لإلحاق الفشل بدبلوماسية كيسنجر الذي يعاملونه علنًا بوصفه «يهوديًا جبانًا من يهود الدياسبورا مستعدًّا لخيانة شعبه». ويحثهم شارون على إنشاء مستوطنة في كل يوم من أيام وجود كيسنجر في المنطقة سعيًا إلى تخريب دبلوماسية وزير الخارجية الأميركي. وقد جرت محاولة من هذا النوع في رام الله ثم جرت محاولة أخرى في أريحا في ١٣ مارس/ آذار، وقد قام الجيش، في يوم ١٦، بإجلاء محتلي الأماكن الشاغرة الثلاثين الذين لم يُبدو مقاومة.

ولا تفعل التيمات الكبرى للحركة سوى إبراز السمات الجوهرية للصهيونية. فاعتبار العرب مساوين للنازيين كان قد جرى إنماؤه من جانب اليسار كما من

جانب اليمين الإسرائيلي على حدٍّ سواء – كان ذلك احد معاني محاكمة آيخمان. ونفاذ قوة الاشتراكية الصهيونية يجد ترجمة له في عجزها عن تقديم عدد مهم من المستوطنين الجدد.

وتسنح الفرصة لمناضلي جوش إيمونيم لبيان أنهم يواصلون عمل الرواد من الأجيال الأسبق. فهم حائزون لمشروعية المشروع، والبراجماتيون المستعدون للتوصل إلى حلولٍ وسط يبدون بوصفهم خونة. كما يتمتع هؤلاء المناضلون بالكثير من التعاطفات بل والتواطؤات في داخل جهاز الدولة والجيش. وهكذا، ففي أبريل/ نيسان ١٩٧٥، تمكنوا من إنشاء مستوطنة بدائية في عوفرا، في قلب منطقة ذات جماعة سكانية مسلمة مهمة. وقد منحهم بيريز دعمًا من طرفٍ خفيٍّ بإعطاء المستوطنة وضعية «معسكر عمل»، كخطوة أولى نحو الحصول، في العالم التالي، على الاعتراف بها كبلدة يهودية كاملة الحقوق. وهكذا فإن التحرك سرّي والهدف هو خلق أمور واقعة لا يمكن التراجع عنها. وبيريز يتحمل مسؤولية فادحة في العملية التي يغض الطرف عنها، بل التي يشجعها.

وتفرض كتلة الإيمان فكرتها الرئيسية في داخل خطابات الرأي العام الإسرائيلي، ما يتجلى في موقف الارتياب المعمَّم المصاحب لجولة كيسنچر المكوكية الأخيرة. وكيسنچر، العاجز عن رصد التغيرات الجارية، يرى في ذلك استغلالاً لوسائط الإعلام من جانب الحكومة الإسرائيلية[٢٨]. وبوصفه سياسيًا قبل أي شيء آخر، فإنه يفسر الخوف الإسرائيلي بوصفه نجاحًا لاستراتيچية السادات. إن مصر بسبيلها إلى أن تحل محل إسرائيل بوصفها الحليف الأفضل للولايات المتحدة في المنطقة، والمصالح الإسرائيلية سوف تجري التضحية بها لصالح مصالح المصريين.

ويجتهد رابين في حشد الرأي العام حوله بإلقاء المسؤولية عن الفشل على التشدد المصري. وهو يستعد لمواجهة إعادة فحص السياسة الأميركية. وإعادة الفحص هذه بعيدة عن أن يتسنى لها أن تدور في مناخ صاف من شأن كل شيء أن يمضي فيه إلى الأفضل بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة.

وقد ذكر بومدين لشاه إيران أن صدام حسين ينوي الحضور إلى مؤتمر منظمة البلدان المصدرة للبترول المقرر عقده في الجزائر العاصمة في مستهل

شهر مارس/ آذار ١٩٧٥ وأنه مستعد لمناقشة الخلافات بين العراق وإيران. ويصل الشاه في ٣ مارس/ آذار إلى العاصمة الجزائرية. فيلعب بومدين دور الوسيط والمترجم بين الرجلين، ذلك أن المفاوضات كانت تدور بالفرنسية[٢٩]. وفي ٦ مارس/ آذار، يتم إعلان اتفاق الجزائر. فالبلدان يتفقان على تحديد حدودهما، ويتم حسم مسألة شط العرب لصالح الأطروحات الإيرانية. وهما يتعهدان بأن لا يتدخل أي بلد منهما في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، وهو ما يعني بشكل واضح أن تتوقف إيران عن دعم التمرد الكردي. والحال أن الموضوع قد فاجأ إسرائيل والولايات المتحدة تمامًا. وقد اضطر الإسرائيليون إلى أن يسحبوا، وقد حلت بهم المصيبة، «مستشاريهم» الموجودين في كردستان العراق بينما تتعرض المقاومة الكردية للانهيار. فيتحرر الجيش العراقي من الوطأة الكردية ويتعزز ثقل جبهة الرفض تعززًا ملحوظًا. وهذا يجد له على الفور ترجمةً في نشوب أزمة جديدة مع سوريا حول إدارة موارد نهر الفرات المائية.

ويَسْعَدُ الشاه لاضطراره العراق إلى التزحزح في ما يتعلق بمسألة الحدود. وبفضل تعاقداته التي عقدها مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على مشتريات ضخمة من الأسلحة، فإنه يكفل أمن بلده. وتدرك إسرائيل والولايات المتحدة فجأة أن إيران ليست غير أداة في سياستهما في الشرق الأوسط، «دركي» في خدمتهما، إلاَّ أن له مصالحه المتمايزة عن مصالح حليفتيه.

وفي ٢٥ مارس/ آذار، يلقى فيصل، ملك العربية السعودية، مصرعه على يد «ابن أخ مختل»، في قصة معقدة تجمع بين الثأر العائلي والمعارضة لإصلاحات الملك المعتدلة مع ذلك. ويخلفه خالد، أخوه غير الشقيق، بينما يصبح فهد وليًّا للعهد وسرعان ما يظهر بوصفه الرجل القوي في العهد الجديد. وحتى مع أن العربية السعودية لا تنوي تعديل سياستها المعتدلة، فإن اختفاء فيصل يمثل خسارة ملحوظة. فمنذ ١٩٦٧، نجح في فرض نفسه كشخصية رئيسية في المنطقة وقد وصلت مكانته إلى ذروة أعلى منذ الحظر البترولي. ومع تمسكه بالمبادئ، لم يكن معارضًا لديبلوماسية كيسنجر، ما يعني استحسانه إياها. ويصبح ابنه سعود الفيصل وزيرًا للشؤون الخارجية، ما يكفل الاستمرارية ويدل عليها. وتشييع جنازة الملك،

في ٢٦ مارس/ آذار، مناسبةً لقمةٍ لم يجر التحضير لها تعيد التأكيد على ضرورة وحدة العمل العربي.

والحال أن السادات، الذي يظهر الآن بوصفه الرصيد الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، إنما يلعب بدهاء على الوضع. فبينما تتكاثر الشائعات عن الحرب، يعلن قراره إعادة فتح قناة السويس في ٥ يونيو / حزيران ١٩٧٥، الذكرى الثامنة للحرب التي أدت إلى إغلاقها. ولا تملك واشنطن سوى تهنئته علناً على ذلك، ما يؤول إلى إبراز المسؤولية الإسرائيلية عن فشل الدبلوماسية الأميركية. وفي الوقت نفسه، يستعد الرئيس المصري للعبة مصالحة مع سوريا تحت رعاية العربية السعودية.

أبريل/ نيسان ١٩٧٥

خفض الكونجرس الأميركي المساعدة العسكرية لحلفاء أميركا في الهند الصينية وحَظَرَ أي مشاركة عسكرية مباشرة في المعارك. وفي مستهل شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٧٥، بدأ الجيش الفيتنامي الشمالي هجومه الظافر بينما ينطلق الخمير الحمر إلى الهجوم على نظام بنوم بنه. وتُصاب إدارة فورد بالشلل التام. وفي ١٣ أبريل/ نيسان، يُجلي الأميركيون رعاياهم عن كمبوديا التي تسقط عاصمتها في ١٧ أبريل/ نيسان. وتلك بداية الإبادة الكمبودية. ويبدأ جلاء الأميركيين عن ڤيتنام الجنوبية في الفترة نفسها. وتسقط سايجون في ٢٩ أبريل/ نيسان.

والهزيمة الأميركية في الهند الصينية هزيمة كاملة وهذا ليس من شأنه سوى أن ينال من مصداقية الولايات المتحدة في العالم بأسره وبشكل خاص في الشرق الأوسط. ويطمئن الإسرائيليون أنفسهم بقولهم لأنفسهم إن الحرب ظلت بالدرجة الأولى حرباً أهلية ڤيتنامية وإن ڤيتنام الجنوبية لم تُبد قط روحاً قتالية حقيقية، خلافاً للدولة العبرية التي تناضل من أجل بقائها والتي لم تطلب قط إرسال جندي أميركي واحد إليها. والحال أن التطمينات الرئاسية المقدَّمة لحكومة ثيو كانت قد أُلغيت عمليًا من جانب الكونجرس، ما عجَّل بسقوط هذه الحكومة. بينما الحكومة الإسرائيلية، خلافًا لنظام سايجون، تتمتع في الكونجرس بدعم أقوى من الدعم الذي

تتمتع به في البيت الأبيض أو في وزارة الخارجية الأميركية. ومـــع ذلـــك، فـــإن الضعف الأميركي الظاهر قد يدفع الدول العربية إلى استئناف القتال.

وضمن هذا السياق تحديدًا تدور إعادة فحص السياسة الأميركيـــة. ويستشـــير فورد وكيسنجر علنًا كل الخبراء الكبار في السياسة الخارجية. والرأي العام يمضي في اتجاه التخلي عن استراتيجية الخطوات المحدودة داعيًا إلى العـــودة إلـــى حـــل شامل. وتنبثق ثلاثة خيارات: الذهاب إلى مؤتمر جنيف بخطة أميركية تفصـــيلية ؛ استئناف نشيط لسياسة انسحابات يتم التفاوض عليها مع إعطاء الأولوية لمصـــر ؛ الخطوات المحدودة. والخياران الأولان يفترضـــان تعاونـــا جيـــدًا مـــع الاتحـــاد السوفييتي، ما يُعد مستحيلاً في السياق الفيتنـــامي، ودعمًـــا راســـخًا مـــن جانـــب الكونجرس غير وارد في الظرف الماثل حيث ينـــازع البرلمـــانيون الصـــلاحيات الرئاسية في مجال السياسة الخارجية.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يتم التمسك بالمواقف التي جرى التأكيد عليهـــا: لا انسحاب دون مقابل يتمثل في إنهاء غير مشروط لحالة الحرب. وهـــم يرفضـــون القيام بتحديد علني لما قد يكون عليه البرنامج الترابي متمسكين بمطلـــب «الحـــدود التي يمكن الدفاع عنها» والتي لن تكون حدود ١٩٦٧. والحال أن بريماكوف، وقد جرى إيفاده مرة أخرى إلى إسرائيل، لا يجد أي تغير كبير فـــي مواقـــف رابـــين وآللون وبيريز[٣٠].

وفي مستهل مايو/ أيّار، ينتقد أبا إيبان موقف الحكومة داعيًـــا إلـــى إجـــراء انتخابات مبكرة سعيًا إلى تخويل الحكومة سلطة التفاوض على تسوية شـــاملة مـــع جميع الجيران العرب دون استثناء. وخصمه القديم، موشيه دايان، يدعمه في هـــذا الدرب، لكنهما معًا يبدوان كرجلين من الماضي انتقلا بشكل جد متأخر ومشـــكوك فيه إلى مشروع التسوية الشاملة. ويتعامل رابين مع إيبان بوصفه شخصًـــا عـــديم المسؤولية يُضعف صورة إسرائيل في الولايات المتحـــدة وفـــي العـــالم العربـــي. والسياسة الإسرائيلية يقودها الثلاثي رابين – بيريز – آللون. وبيريز، وهو آنـــذاك المتحدث بلسان «الصقور»، يبدو بوصفه الأوسع نفوذًا. وسعيًا من جانب رابين إلى التصدي لموقع منافسه، فإنه يلجأ إلى شارون، الذي ترك مؤقتًا عمله السياسي فـــي

الليكود، ويقوم بتعيينه، في الأول من يونيو/ حزيران، مستشارًا لرئيس الوزراء في مسائل الدفاع الوطني.

وفي ٢٢ مايو/ أيّار، نجد أن ٧٦ سيناتورًا (٢٥ جمهوريًا و ٥١ ديموقراطيًا)، أي ثلاثة أرباع مجلس الشيوخ، يوجهون خطابًا علنيًا إلى الرئيس فورد يؤكدون فيه أنه قد يكون من الخطر فرض حدود على المساعدة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، فمن شأن مساعدة كافية ردع جيرانها عن استئناف الحرب، ومن شأن دولة إسرائيلية قوية أن تشكل الحاجز الأقوى لمنع سيطرةٍ أجنبية على المنطقة. وتَسعد الحكومةُ الإسرائيلية لهذه المساندة المعلَنة التي تعزز موقفها، بينما يرى فيها العرب دليلاً جديدًا على قوة «اللوبي اليهودي» في مجال السياسة الأميركية. والواقع أن لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية قد أسهمت إسهامًا أكبر من كبير في هذا التحرك العفوي[٣١].

وفي لبنان، يصل التوتر إلى ذروته. فمنذ بداية شهر أبريل/ نيسان، تتعاقب الحوادث العنيفة. وفي ١٣ أبريل/ نيسان ١٩٧٥، ينشب شجار بين مناضلين فلسطينيين وعدد من الكتائبيين. ويلقى أحد حراس بيار الجميل الشخصيين مصرعه. وبعد الظهيرة، في حي عين الرمانة المسيحي، نجد أن سيارة تنقل فلسطينيين قادمين من مخيم صبرا الذي حضروا فيه عرضًا عسكريًا تُصادف في طريقها كتائبيين يتولون مهمة حفظ النظام في حفلٍ يحضره بيار الجميل. فتتعرض السيارة لإطلاق نار كثيف ويلقى الركابُ الـ٢٧ مصرعهم. وعلى الفور، تمتد أعمال العنف إلى مجمل مدينة بيروت كما إلى شمالي لبنان. وقد وقعت، بشكل عام، في مناطق الاتصال بين الأحياء المسيحية والأحياء المسلمة، خاصةً قرب مخيمات فلسطينية. وهي تستمر لمدة ثلاثة أيام وقد تكون أدت إلى سقوط ٣٠٠ قتيل والعديد من التدميرات. وهي تتميز بظهور قناصة متمترسين في كمائن سُرعان ما تجري تسميتهم بالقناصة[٣٢] كما تتميز أعمال العنف هذه بعمليات اختطاف ذات طابع طائفي.

وما لا جدال فيه هو الطابع غير المتعمَّد لـ«الأحداث»، لأن الحادث المشؤوم نتاج صدفة ولأن التصاعد جد السريع للعنف إنما يترجم سورة غضب الفاعلين. وكان بالإمكان أن يظل الموضوع قابلاً للمعالجة في داخل الممارسات الركيكة

للتسويات بالطريقة اللبنانية لو لم يطالب كمال جنبلاط، في مساء ١٣ أبريل/نيسان، بحل حزب الكتائب، القوة السياسية الرئيسية للطوائف المسيحية، ما أدى على الفور إلى حشد المسيحيين حول حزب بيار الجميل. وعندئذ فإن أحدًا لن يتسنى له معرفة ما الذي كان «الجولة الأولى» في حرب أهلية طويلة ستدوم خمسة عشر عامًا.

والسبب العميق للأزمة هو الوجود الفلسطيني المسلَّح في لبنان والأعمال الانتقامية الإسرائيلية. وقد مارست إسرائيل اللعبة نفسها التي لعبتها مع جيرانها العرب الآخرين في حرب الحدود هذه التي بدأت في عام ١٩٤٩. فهي بضربها السكان والبنى التحتية المدنية للبلد المضيف إنما تسعى إلى إرغامه على السيطرة على حدوده وإلى منع أي حرية حركة للفلسطينيين. ولكي تحفظ الدولة وجودها، فإن عليها أن تعزز قواها وأن تصبح دولة قمعية وسلطوية. وهذا هو ما حدث مع مصر والأردن وسوريا التي كفلت أنظمتُها الديكتاتوريةُ الأمن الإسرائيلي وكان ثمن ذلك هو سباق تسلح أدى إلى تحويل الرهانات إلى رهانات من زاوية علاقات القوة العسكرية. وفي مرحلة أولى، مورس الردع ضد أعمال لها طابع حرب عصابات، ثم انتقل إلى توازنات/ اختلالات تُقَرِّرُها القدرات العسكرية المسماة بـ«التقليدية» (أي غير النووية)، مع ابتزاز ضمني باللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل.

وفي لبنان، يؤدي الضغط الإسرائيلي إلى نتيجة عكسية. فالدولة تنهار، بدلاً من أن تتعزز. وبسبب التحالف الاستراتيجي القائم بين المقاومة والقوى السياسية المسماة بالتقدمية والإسلامية، تتماهى القوى المسيحية مع دولة آفلة، ما يعجل لهذا السبب نفسه بانهيارها. ثم إن انعدام الانضباط الفلسطيني، العاجز عن احترام نصوص وروح الاتفاقات المعقودة مع الدولة اللبنانية، قد عجَّل هذا التطور. وقد شجعت اللغةُ الثورية مسلكًا ذا طابع ميليشياوي حيث لا يقتصر الوجود المسلَّح على حماية المخيمات لا أكثر. ثم إن تكاثر العناصر المسلَّحة الفلسطينية قد قاد إلى الانبثاق المناظر لميليشيات مسيحية. وفي التحليل الأخير، فإن المسؤولية عن الحرب إنما تتحملها ثقافةٌ يُعَدُّ فيها «السلاحُ زينة الرجال».

والحال أن محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إنما يتمتع بالامتياز غير المؤكد المتمثل في أنه الوسيط الأول في هذه الحرب الأهلية التي لم

تكن قد أخذت بعدُ هذا الاسم. وهو يتوصل إلى إنهاء أعمال العنف ؛ إلى بعض التدابير الرمزية، لكن التوافق السياسي اللبناني إنما يتحطم بشكلٍ لا سبيل إلى علاجه. وفي الأسابيع التالية، تجد الحكومة نفسها مشلولة وتعجز عن اتخاذ أبسط قرار مهم. ويشكل الأمام موسى الصدر لجنة وطنية للتهدئة العامة تحاول التوصل إلى حلولٍ وسط جديدة مع دعوتها في الوقت نفسه إلى سلطة قوية في لبنان. وهي لا تنجح في الحيلولة دون تنحي الحكومة في ١٥ مايو/ أيَّار ولا دون تزايد التناحرات عمقًا.

وتبدأ «الجولة الثانية» في ١٨ مايو/ أيَّار بمواجهة بين مخيم تل الزعتر الفلسطيني والحي المسيحي المجاور. وهي تمتد اعتبارًا من يوم ٢٠ إلى الأحياء المتاخمة ثم تمتد، في يوم ٢٣، إلى مجمل مدينة بيروت. وعبثًا تعرض المرجعياتُ الدينيةُ وساطةً بين الشخصيات السياسية.

وفي ٢٣ مايو/ أيَّار، يحاول الرئيس فرنجيه اللجوء إلى حل الحكومة العسكرية مراعاةً للتوازنات الطائفية. وعلى الفور ترفض هذا الحل كلُّ القوى السياسية المسلمة وجزءٌ كبير من الطبقة السياسية. وترسل دمشق وزير خارجيتها عبد الحليم خدام للتوفيق بين الأطراف. فيحصل على قبول القوى السياسية الرئيسية تنحي الحكومة العسكرية وتسمية رشيد كرامي كرئيس للوزراء. وفي الوقت نفسه، يتجه الجيش الإسرائيلي إلى اختراقات في الجنوب اللبناني، ما يؤدي إلى سقوط عدة قتلى في صفوف الجيش اللبناني.

والمسألة الرئيسية هي مشاركة الكتائب في الحكومة الجديدة، وهو ما لا يريده كمال جنبلاط الذي يتصور دومًا أن بوسعه عزل الحزب السياسي المسيحي الأول. وفي ٣٠ مايو/ أيَّار، يصل العنف إلى ذروته حيث يجري اللجوء إلى عمليات قصفٍ بالأسلحة الثقيلة. وتتكاثر بالأخص عمليات الاختطاف التي يقوم بها الطرفان. ولابد من استخدام المخطوفين لمبادلتهم، لكننا نجد أيضًا جثثًا جرى التمثيل بها تمثيلاً وحشيًا. وتنشر وكالة الأنباء الفلسطينية وفا صورًا لـ«الفظائع الكتائبية» ويردُّ الحزب بإجراءات مماثلة. ويصب كمال جنبلاط الزيت على النار باتهامه الكتائب بـ«التواطؤ مع إسرائيل» وبأن مرتزقة فرنسيين وألمانًا يقودونهم. وتُواصِلُ القيادةُ الفلسطينية النأي بنفسها عن النزاع، داعيةً إلى العودة إلى الهدوء،

لكن الفلسطينيين يقومون في الساحة بدعم الميليشيات اليسارية بالسلاح والرجال دعمًا كبيرًا.

واعتبارًا من ٤ يونيو/ حزيران، يبدأ هدوء نسبي، لكن اللجوء إلى العنف المنفلت من الناحية العملية إنما يفرض الآن نفسه، ولو بحكم آلية الثأر وحدها. والاختطافات ذات الأساس الطائفي تستثير اختطافات جديدة من باب الانتقام. والحصيلة الرسمية لـ«الجولة الثانية» تصل إلى ١٢٨ قتيلاً و ٣٠٠ مصاب ومفقود. ويواصل كمال جنبلاط بلا توقف هجماته على الكتائب، مستخدمًا الإشارة إلى إسرائيل وإلى الإمبريالية (تصريح ٣٠ يونيو/ حزيران):

> يستفاد من الصحافة الأجنبية والمعلومات التي تصلنا أن الكتائب على علاقة بإسرائيل وأنها تحصل منها على توجيهات وأسلحة وذخيرة ... إنها امتدادٌ لوكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات الإسرائيلية. [...]
>
> إن العملية اللبنانية إنما تشكل جزءًا من مؤامرةٍ واسعةٍ كَشَفَتْ تصريحات وزير الخارجية الأميركي عن بعض جوانبها ... وقد قامت طائرات بإنزال أسلحة في بيروت مرسلةٍ إلى الكتائب[×].

الانتهاء من إعادة الفحص

أن يكون كيسنجر وفورد قد أحسًا بالغضب حيال المسلك الإسرائيلي فهذا بديهي. وهما قبل أي شيء آخر سياسيان يخدمان استراتيجية عالمية. وبحسب اعتراف كيسنجر نفسه بعد سنوات كثيرة، فإن إعادة الفحص كانت في جانب كبير منها مسألةً مسرحية[٣٣]. فقد كان يتعين إفهام الحكومة الإسرائيلية أنه لا يمكن قول لا للولايات المتحدة من دون عقاب. وفي الوقت نفسه، أدى الحزم الذي تعامل به رابين مع الولايات المتحدة إلى تعزيز المركز الداخلي لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ما يسمح له بعقد اتفاقٍ ثانٍ لفض الاشتباك على نحو أسهل. كما أنه يستفيد من الانزعاج الذي أوجده الموقف الأميركي في صفوف جزء من الدوائر الحاكمة يرى أن رهان فضٍّ ثانٍ للاشتباك لا يبرر المجازفة بخلافٍ مستديمٍ مع الولايات المتحدة.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

ويقرر الرئيس فورد وضع كل ثقله في المفاوضات. والأولوية هي لاتفاق مرحليٌ جديد بين مصر وإسرائيل و، في حالة الفشل، العودة إلى جنيف. وهو يبعث برسالة مفادها أن الولايات المتحدة مستعدة لاستئناف وساطتها ولكن بشرط أن تقدم الأطراف المعنية أفكارًا جديدة. وهو يدعو السادات إلى لقائه خلال مجيئه إلى أوروبا لحضور قمة حلف شمالي الأطلسي. وقد تم اللقاء في سالزبورج في يومي ١ و٢ يونيو/ حزيران. ويشدّد فورد على أن خطاب أعضاء مجلس الشيوخ ليست له سوى أهمية تافهة (إن نصفهم لم يقرؤوه ورُبعهم لم يفهموه!). ويلعب السادات لعبته بذكاء موضحًا إلى أن مدىً أصبح بلده الآن متباعدًا عن الاتحاد السوفييتي وإلى أي مدى وضع ثقته في الولايات المتحدة. والخطاب الضمني هو أن تعرض سياسته للفشل قد يكون دليلاً على عجز الولايات المتحدة عن الفعل في المنطقة. وهو يتمسك بمواقفه المعروفة جيدًا حول الانسحاب لكنه يقدم تنازلات بقبوله تمديدًا مدته ثلاث سنوات لمهمة قوة الفصل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في سيناء كما بقبوله وجود «محطات إنذار مبكر» (محطات مراقبة) يمكن أن يديرها أميركيون يرتدون ثيابًا مدنية. فتبدو العلاقات الأميركية – المصرية في الأوج، إذ يتبادل فورد والسادات التحية علنًا خلال مؤتمرهما الصحافي المشترك. وينجح المصري في احتلال مكانة «رجل السلام» المنشودة على المستوى الإعلامي.

وفي ٥ يونيو/ حزيران ١٩٧٥، يوم ذكرى حرب، ١٩٦٧، يعاد فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية. ويقدم السادات إعادة الافتتاح هذه كتتويج لعبور أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ الظافر ومعارك التحرير حرصًا على سعادة ورخاء البشرية. ومع تباهيه بانتصارات أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، فإنه يجعل استئناف القتال مستحيلاً، مشيرًا بشكل ضمني إلاّ أنه من غير الوارد أن يكون هناك سوى الحلول السلمية، وإن كان يشير أيضًا إلى أن الولايات المتحدة لا يمكنها عمل شيء سوى دعمه في هذا الدرب.

وفي يومي ١١ و١٢ يونيو/ حزيران، يلتقي رابين فورد والمسؤولين الأميركيين في واشنطون. والمحادثات «صريحة». فيبين رابين أن الإسرائيليين لا يريدون مجرد غياب الحرب وإنما يريدون سلامًا حقيقيًا يشمل تطبيعًا للعلاقات يتضمن حركة الأفراد والسلع. وحدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ لا تسمح بالدفاع

عنها. وفي حالة التوصل إلى اتفاق سلام، يجب لإسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على شرم الشيخ مع شريط ترابي يصلها بإسرائيل، ما يستدعي تعديل الحدود الدولية. ويمكن الجمع بين هذه التغييرات المتعلقة بالسيادة وانتشار الجيش الإسرائيلي (تخفيف لكلمة الاحتلال) لمدة طويلة. والشيء نفسه بالنسبة للجولان. ومن شأن دولة فلسطينية أن تكون خطرًا عظيمًا على أمن إسرائيل. والحل يكمن إمَّا في خطة آللون، أو في اتحاد كونفيديرالي أردني – فلسطيني في الضفة الغربية يقوم على قدسٍ موحَّدة وإسرائيلية، عاصمة لدولة إسرائيل، وعلى السيطرة العسكرية على الضفة الغربية، وعلى حدود مفتوحة لحركة الأفراد والسلع في الاتجاهين وحق الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. ويجب للاتفاق المرحلي القادم مع مصر أن يكون تقدمًا حقيقيًا في اتجاه السلم.

وردُّ فورد هو أن الوضع القائم الحالي وضع غير مستقر إلى حدٍّ بعيد. والوسيلة الوحيدة لتوفير استقرار إقليمي هي إرضاء جميع الأطراف إرضاءً معقولاً ومنحها آفاقًا مرضية فيما يتعلق بالتسوية. والمكسب الكبير من وراء حرب أكتوبر/ تشرين الأول، بالنسبة للولايات المتحدة، هو أن عددًا كبيرًا من الدول العربية بات مستعدًّا لاستخدام الورقة الأميركية. وهذا عامل جوهري بالنسبة للأمن الإسرائيلي. فعودة العرب إلى التجذر من شأنه أن يكون أسوأ ما قد يحدث للإسرائيليين.

ويمكننا أن نلاحظ في آنٍ واحد مدى صفاء أذهان الفاعلين وتناقضاتهم لأن استراتيجية الخطوات المحدودة لا توفر بالفعل لجميع الأطراف الآفاق الضرورية. وبعبارة أخرى، فإن التدابير المرحلية قد أريد بها خلق مناخ ثقة، إلاَّ أنها بحكم استبعادها عدة أطراف أخرى تحديدًا لا تدع لهذه الأطراف سوى اللجوء إلى العنف، ما يُعَرِّضُ للخراب قيام هذه الثقة. وهكذا فإن سوريا والأردن، وقد جرى استبعادهما من المفاوضات، إنما يتجهان إلى تقارب ظاهر. وتحث دمشق الملك حسين على التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ٢٧ يونيو/ حزيران، يعلن الأسد على الملأ أنه لم يعد بالإمكان العيش في «سياق العام ١٩٧٠»(×) وأن المسؤولية عن أحداث شهر سبتمبر/ أيلول لذلك العام إنما يتقاسمها الأردن والمقاومة والدول العربية الأخرى. ومن الواضح أن الاستراتيجية تتمثل في توحيد

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

المستبعدين من العملية مع التمسك بالابتعاد عن جبهة الرفض. ويبدو الملك حسين متحفظًا فيما يتعلق بتقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية وإن كان لا يخرج عن الإطار الذي حددته قرارات القمة العربية في الرباط. وهو يواصل الاعتماد على السلاح الأميركي لأجل جيشه. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتسليمه صواريخ أرض – جو، لكن «الأصدقاء» الأميركيين لإسرائيل يعترضون على ذلك في الكونجرس، ما يؤدي إلى إثارة غضب الملك الهاشمي. وهو يهدد بالحصول على السلاح «من طرف آخر»، على أن تكفل العربية السعودية تمويل الصفقة. ويضطر كيسنجر إلى التعبير عن استيائه لسفير إسرائيل حتى يتسنى إنهاء الاعتراض. وحجته هو أن التصرفات الإسرائيلية من هذا النوع ليس من شأنها سوى تجذير العرب.

وفي تتمة المحادثات، يوافق رابين على الانسحاب إلى ما وراء خط الممرات وعلى وجود قوات فصل والتخلي عن حقول بترول أبو رديس، لكنه يطلب مساعدات عسكرية واقتصادية جديدة كما يطلب حق الاعتراض على المقترحات الأميركية في جنيف. وفي الأيام التالية، تدخل الحكومة الإسرائيلية في مماحكات حول الملف الترابي، خاصة تحديد الطرف الأخير للمرات وهو، بحسب التعريف الجغرافي الإسرائيلي، من شأنه أن يكون النقطة التالية مباشرةً لأقصى ارتفاع للممر... ويغضب فورد ويعرب لرابين عن هذا الغضب. والحال أن سيمحا دينيتز إنما يتهم الخبراء الأميركيين الذين أثبتوا سوء النوايا الإسرائيلية، والصور الفوتوغرافية تؤيدهم، بأنهم معادون للسامية(٣٤). وتنتهي مفاوضات جديدة إلى فكرة إقامة مواقع مراقبة متقدمة يديرها أميركيون. وأهمية هذه المواقع من الناحية العسكرية تافهة لكن الانخراط الأميركي ملحوظ. والفكرة تأتي من شيمون بيريز، ما يعني أن زعيم الصقور في الحكومة ينحاز إلى مشروع اتفاق لفض الاشتباك.

والعنف ماثلٌ دومًا. ففي ٤ يوليو/ تموز، يؤدي اعتداء في القدس إلى سقوط ١٤ قتيلاً وإصابة ٦٠ آخرين بين المدنيين. وما جرى استهدافه هو حي تجاري يهودي. وقد جرى توقيف عدة مئات في القطاع العربي من المدينة. والتوتر جد شديد في المدينة، والشرطة والجيش يسيطران على مداخل الأحياء العربية. وهذا النوع من الاعتداءات يهدد الوضعية الموحَّدة للمدينة وتدرك الحكومة الإسرائيلية

ذلك. ومن باب الانتقام، يجري قصف بلدات الجنـــوب اللبنـــاني ومخـــيم راشـــيًا الفلسطيني فيسقط عدد مساوٍ من الضحايا. وهذا عمل شبه تلقائي لأنه لم يكن مـــن الوارد شن عملية في القدس انطلاقًا من لبنان. وفي الضفة الغربية، يزداد التـــوتر قوة بسبب القرار الإسرائيلي بإعادة تعديل شروط الوصول إلى قبر الأنبيـــاء فـــي الخليل. فقد جرى إيجاد مداخل منفصلة لليهود والعرب سعيًا إلى تجنب المواجهات. ويرى المسلمون في ذلك تعديات جديدة على مجمل أماكنهم المقدسة.

وبشكلٍ موازٍ، نجد أن الدول العربية، فيما عدا مصر، وقد ازدادت هذه الدول قوة بالدعم المنتظر من بلدان العالم الثالث، إنما تفكـــر فـــي المطالبـــة بالاســـتبعاد الجزئي أو الكلي لإسرائيل من الأعمال القادمة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة مستلهمةً السابقة الخاصة بجنوب أفريقيـــا. والحـــال أن مـــؤتمر وزراء خارجيـــة المؤتمر الإسلامي المنعقد في جدة في منتصف يوليو/ تموز إنما يتخذ قرارًا في هذا الاتجاه. وإذ تصاب الدبلوماسية الإسرائيلية بالانزعاج، فإنها تكثف من التحركـــات لدى البلدان الغربية. فيقدم لها الأوروبيون دعمهم وإن كانوا يشدِّدون على أن التقدم في مساعي السلام من شأنه أن يكون أفضل التدابير المضادة. وإسرائيل تُهدِّد، فـــي حالة رفض أوراق اعتمادها، بتعليق كل نشاطات منظمة الأمم المتحدة في المناطق التي تسيطر إسرائيل عليها: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحـــدة، هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مؤتمر جنيف. أمَّا كيسنجر فإنـــه يوضح أنه في تلك الحالة سوف تتوقف الولايات المتحدة عن دفع مســـاهماتها فـــي مالية منظمة الأمم المتحدة.

وفي أواخر يوليو/ تموز، يتم التوصل إلى مقترحات ترابية يمكـــن اعتبارهـــا مرضية. وللمرة الأولى، تجري المفاوضات بالطرق الدبلوماســـية العاديـــة، عـــن طريق السفراء في واشنطون والقاهرة وتل أبيب، باستثناء لقاء بين كيسنجر ورابين في بون في ١١ يوليو/ تموز.

وفي تلك الأثناء، في لبنان، لا يرتسم في الأفق أي حـــل سياســـي. وكمـــال جنبلاط، مدعومًا بتحالفه مع المقاومة الفلسطينية، يفرض هيمنته السياســـية علـــى مجمل القوى السياسية المسلمة، على الرغم من تحفظات قوية من جانـــب القيـــادة السنِّية التقليدية، ويواصل الدعوة إلى مقاطعة الكتائب، مقللاً تمامًا من شأن انحيـــاز

الجانب الرئيسي من السكان المسيحيين إلى حزب الجميليين. وبالمقابل، لا يمكن للمسيحيين الاعتماد على رئيس وزراء سنيٍّ ذي صفة تمثيلية قد يقبل مواجهة الفلسطينيين. وكان رشيد كرامي قد أثبت ذلك بالفعل في عام ١٩٦٩ والحال أنه هو الذي جرى تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة. وفي هذه الظروف، لا تفضي المساومات السياسية العديدة إلى شيء. وبعد عملية فلسطينية في الجليل الأعلى، في ١٥ يوليو/ حزيران، يستأنف الإسرائيليون قصفهم لبلدات الجنوب اللبناني.

وتبدأ «الجولة الثالثة» في ٢٤ يونيو/ حزيران، في حي عين الرمانة أيضًا، قبل أن تمتد إلى مجمل مدينة بيروت ثم إلى جزء من البلد. ومرة أخرى، نجد أن حادثًا طفيفًا هو الذي أدى إلى نشوب المواجهة: يبدو أن شابين عراقيين حاولا التحرش بشابة مسيحية، فأعقب ذلك شجار ثم انتشار متصل للعنف. ومن المفهوم تمامًا أن هذه الأسباب المباشرة ليست سوى أعراض مجتمع بسبيله إلى الانجرار إلى العنف المنفلت. ويعلن عرفات من دون تحفظ دعمه للسيادة اللبنانية. والفلسطينيون ليسوا جماعة طائفية وهم يرفضون أن يصبحوا جماعة طائفية (رسالة أذيعت من خلال التليڤزيون في ليلة ٢٥ – ٢٦ يونيو/ حزيران). وكما يقتضي الأمر ذلك، فإنه يتحدث عنه «مؤامرة تهدف إلى تدمير لبنان وتوجيه ضربة قاضية إلى الأمة العربية، وذلك بهدف النيل من التضامن الإسلامي – المسيحي»(×). ويُعتبر هذا التصريح رفضًا من جانب منظمة التحرير الفلسطينية للتورط في الخلافات اللبنانية – اللبنانية ويبدو أن من شأنه تهدئة الوضع.

ويتحدث بيار الجميل عن «يد مجرمة تعارض كل محاولة للمصالحة»(×). ويهاجم جنبلاط الميليشيات المسيحية التي يشبّهها بالهاجاناه والإرجون. ويبدأ موسى الصدر إضرابًا عن الطعام حتى تشكيل «حكومة غير حزبية»(×). ويصل خدام، وزير الخارجية السوري، إلى بيروت لعرض وساطته. ويتمثل التحرك السوري في محاولة التوفيق بين وحدة لبنان وأمن المقاومة الفلسطينية. وخلافًا للمواقف السابقة، تتجنب دمشق تدابير الإكراه وتتباحث مع كل الأطراف. وتجري الإشادة على نحو خاص بمسلك الرئيس فرنجية وهو رجلٌ، والحق يقال، يُعتبر منذ وقت بعيد صديقًا لعائلة الأسد. وفي حين أن الصحافة السورية قد ساندت خلال

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الجولتين السابقتين كمال جنبلاط وأدانت الكتائب، فإنها قد نأت بنفسها عن ذلك هذه المرة. ومن جهة أخرى، فقد أشار الأسد، في تصريحاته في ٢٧ يونيو/ حزيران، إلى أن «جنبلاط صديق ولابد من إقناعه بتسهيل مهمة صديقه رشيد كرامي»[×]، ما يشكل إدانة واضحة لمنطق المواجهة الذي ينخرط فيه زعيم الحركة الوطنية اللبنانية.

ويتسنى التوصل، في يوم ٣٠، إلى تشكيل حكومة من ستة أشخاص، من دون جنبلاط ومن دون الجميل. ومن يمثل الموازنة فيها هو الرئيس الأسبق كميل شمعون. ويبدو أن الجولة الثالثة قد أدت إلى سقوط ٣٠٠ قتيل وإصابة ٧٠٠ شخص. ويتكشف كل غموض الوضع في ٥ يوليو/ تموز بالانفجار المفاجئ للغم في معسكر فتح في منطقة بعلبك يؤدي إلى مصرع ثلاثين شخصًا بين أنصار الإمام موسى الصدر. فسعيًا إلى تبرير تدريب رجاله، يكشف الإمام عن وجود حركة كانت مجهولة إلى ذلك الحين، هي أفواج المقاومة اللبنانية، التي تشكل حروفها الأولى كلمة «أمل» العربية. وفي جميع الطوائف، يتسلح الرجال ويشكلون ميليشيات.

ويكشف الإمام عن حدة إدراكه خلال لقاء بالكيه دروسيه [وزارة الشؤون الخارجية]، لدى مروره بباريس في أواخر شهر يوليو/ تموز[٣٥]. فهو يحلل المسألة اللبنانية في آن واحد بوصفها مشكلة اجتماعية – لابد من إقامة العدل الاجتماعي لصالح الجماعات السكانية المحرومة– وبوصفها نتاجًا للاستراتيجية الإسرائيلية:

إن إسرائيل تفعل كل ما في وسعها من أجل تمزيق المجتمع اللبناني. فسياسة «الأرض المحروقة» في الجنوب اللبناني تدفع السكان إلى النزوح إلى بيروت. وهذه طريقة لخنق العاصمة.

وقد بذلتُ شخصيًا أعظم الجهود لاحتواء الأزمة الأخيرة. وقضيتُ ثلاثة شهور من دون نوم. وفعلتُ كل شيء لتهدئة الخواطر في صفوف الطائفة الشيعية في ضاحية بيروت، وعندما قال المتطرفون الشيعة إنني لم أفعل شيئًا، أضربتُ عندئذ عن الطعام في المسجد. وقد أسهم هذا في استعادة الهدوء وسهّل حلّ الأزمة الحكومية. ويمكنني القول بأن جميع زعماء

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الطوائف الدينية تحدوهم الرغبة نفسها في الوفاق، لكن اللحظة التي سيطمو فيها خَطْبنا آخذة بالاقتراب[×].

وتبدو حكومة رشيد كرامي عاجزة عن مواجهة الموقف. واليسار والمسلمون يطالبون بإصلاحات دستورية ترفضها القيادة المارونية مجتمعة. ويدور الحديث عن نزع الطابع الطائفي عن النظام السياسي ما قد يتمثل أثره الأول في فوز المسلمين بالأغلبية. لكن إنهاء التوزيع الطائفي للمناصب قد يسمح لكمال جنبلاط [الدرزي] بالتطلع إلى رئاسة مجلس الوزراء [المخصصة للسنّة]، ما ليس من شأنه سوى إزعاج القادة السنة. وتمضي الكتائب، دون أن تؤمن حقًّا بذلك، إلى حدّ اقتراح علمنة كاملة، بما ينهي الوضعيات الشخصية والاستقلالية الحقوقية للطوائف. وهي تفعل ذلك لأنها تدرك أن هذا المشروع غير مقبول من جانب رجال الدين المسلمين (الكنيسة المارونية معاديةٌ بحزم هي الأخرى لهذا المشروع). وتريد الكتائب بيان عدم انسجام برنامج اليسار بحكم انغراسه في الطوائف المسلمة. وينظر المسيحيون إلى منازعة المسلمين للمارونية السياسية على أنها «تقبيط» [نسبة إلى «الأقباط»]، أي دعوة إلى إنزالهم إلى حالةِ أقليةٍ لا تملك الدفاع عن نفسها.

وينقضي الصيف بين بين، فالعنف ينخفض وإن كان يظل مستديمًا مع ذلك. وبشكل دوري، تقع حوادث اختطاف. ويقوم الإسرائيليون، من جانبهم، بشن غارات متعاقبة على الجنوب اللبناني والبقاع، ما يؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا.

اتفاق سيناء الثاني

اعتبارًا من مستهل شهر أغسطس/ آب، تصبح المفاوضات مفاوضات إسرائيلية – أميركية أساسًا– فموضوعها هو الثمن الذي يجب على الولايات المتحدة دفعه لإسرائيل لقاء التوصل إلى اتفاق لفض الاشتباك: مساعدةٌ قدرها ملياران من الدولارات تعويضًا عن الخسائر الإسرائيلية في سيناء ؛ التزامٌ بعدم الدفع في اتجاه انسحابٍ من الضفة الغربية وبتعديلٍ شكلي (*cosmetic*) خالص

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

للخطوط في الجولان في حالة اتفاقٍ تالٍ مع سوريا ؛ ضمانٌ ضد أي تدخل عسكري سوفييتي في الشرق الأوسط.

وتبدأ جولة كيسنجر الحادية عشر في ٢١ أغسطس/ آب بزيارة القدس حيث يستقبله جمهور مناوئ يهاجم وزير الخارجية الأميركي، الذي يتهمونه بأنه خائن لقضية شعبه، بل بأنه مُواصِلٌ لهتلر. وهذه المرة، يبدو رابين عازمًا على التوصل إلى اتفاق. وتسمح محادثات مرهِقة بتحديد أدق التفاصيل في سيناء. فيقوم كيسنجر بجولة مكوكية بين مصر وإسرائيل مع بعض التوقفات الإضافية في دمشق وعمَّان. ولا أحد يصدق تصريحاته التي يذهب فيها إلى أن بلاده تعمل من أجل حل شامل عبر سلسلة من الاتفاقات المرحلية.

ويتم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في القدس والقاهرة في الأول من سبتمبر/ أيلول ويجري توقيعه في چنيف في ٤ سبتمبر/ أيلول. وهو مصحوب بمذكرة اتفاق بين الإسرائيليين والأميركيين، تتكون من تعهدات تأخذ شكل خطابات من الرئيس فورد إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، سوف تتم كتابتها وإرسالها خلال شهر سبتمبر/ أيلول.

ويتضمن الاتفاق التعهد بتسوية النزاع بين البلدين بالطرق السلمية: فهذان البلدان عازمان «على التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق مفاوضاتٍ طَالَبَ بها مجلس الأمن في قراره رقم ٣٣٨، والاتفاق الحالي هو خطوة مهمة نحو هذا الهدف»(×)، ويتعهد الطرفان بعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو إلى استخدامها أو إلى الحصار العسكري. وسوف يجري السماح للشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها بالمرور في قناة السويس. ويعتبر الطرفان الاتفاق الحالي خطوة مهمة نحو سلام عادل ودائم. وسوف يظل الاتفاق ساري المفعول إلى أن يحل محله اتفاق جديد.

ويعرض الملحق بشكل تفصيلي الإجراءات المعقدة لفض الاشتباك ومرابطة القوات العازلة ومحطات المراقبة. وسوف تشرف قوات منظمة الأمم المتحدة على تنفيذ فض الاشتباك وإدارته. بينما ستواصل إسرائيل السيطرة على أكثر من ٨٥% من سيناء.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

والحال أن المذكرة الإسرائيلية – الأميركية سوف تكون لها أصداء أطول بكثير. فهي تتضمن سلسلة بأكملها من التعهدات الأميركية المتصلة بالمساعدة العسكرية والاقتصادية وتقديم البترول عند الاقتضاء في حالة عدم تمكن إسرائيل من الحصول عليه من السوق العالمية. وتَحُدُّ التعهدات السياسية بشدة من هامش مناورة الولايات المتحدة في المستقبل. ففيما يتعلق بالجولان، تتعهد الولايات المتحدة بأن تدعم تسوية سلمية تكفل أمن إسرائيل وتكون مقبولة من الطرفين (إسرائيل وسوريا). ولم تتبن الولايات المتحدة مواقفَ نهائية فيما يتعلق بخط الحدود، لكنها سوف تولي اعتبارًا أكبر للموقف الإسرائيلي الذي ينطوي على البقاء في هضبة الجولان[٣٦].

وتتعلق مذكرةٌ بمؤتمر جنيف تتعهد فيها الولايات المتحدة بالتمسك بسياستها الحالية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية مادامت هذه الأخيرة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تقبل القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨. وسوف يتشاور البلدان وينسقان تحركاتهما خلال المؤتمر. ولابد أن تتوقف إضافة أي مشارك جديد، دولة أو جماعة أو منظمة، على موافقة جميع الأطراف. وسوف تبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها حتى تدور مفاوضات مهمة على أساسٍ ثنائي. وسوف تبدي اعتراضها وتستخدم حق الفيتو ضد أي مشروع قرار لمجلس الأمن من شأنه تعديل شروط مرجعية مؤتمر جنيف والقرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.

وتجاه مصر، تتعهد الولايات المتحدة بالتوصل إلى اتفاقٍ ثانٍ لفض الاشتباك مع سوريا بينما تتعهد مصر بأن لا تهاجم إسرائيلَ في حالة قيام سوريا بعمل [عسكري] ضد الدولة العبرية. ومراعاةً للشكليات، يتعهد رابين بعدم قيام بلده بمهاجمة سوريا.

والتكلفة المالية لاتفاق سيناء الثاني ترفع المساعدة الأميركية لإسرائيل عن السنة المالية ١٩٧٦ إلى حدٍّ أدنى قدره ٢,٢٥ مليار دولار من المليارات الثلاثة المقرَّرة للشرق الأوسط. وهذه الالتزامات الباهظة إنما تتم على حساب المساعدات المخصصة لمناطق أخرى من العالم. وقلَّما يرتاح أعضاء الكونجرس إلى إرسال تقانيين أميركيين إلى سيناء، بعد بضعة شهور بالكاد من الاندحار في فيتنام. ويتعين على كيسنجر، الذي يتعرض لنقد شديد، أن يقوم بجولة مكوكية جديدة، هذه

المرة بين مقر وزارة الخارجية الأميركية والكابيتول، حتى يحصل علـــى موافقـــة البرلمانيين. كما أن هناك انزعاجًا من احتمال تزويد إسرائيل بصـــواريخ بيرشـــنج التي يمكنها حمل أسلحة نووية. وتؤكد إدارة فورد أن هــذه المســألة قــد جــرت «دراستها» لا أكثر وأن أي تعهد لم يجر أخذه في هذا الموضوع. ويـــدافع بيريـــز عن هذا المطلب بضرورة خلق توازن في القدرة على الردع وذلك على أثر تزويد الاتحاد السوفييتي العراق وسوريا ومصر بصواريخ سكود. وفي نهاية المطـــاف، تسحب إسرائيل في شهر ديسمبر/ كانون الأول مطلبها المثير.

وفي إسرائيل، تعترض المعارضة اليمينية على الاتفاق. فيلجـــأ رابـــين إلـــى تبريره من زاوية العلاقات مع الولايات المتحدة وبضرورة التحـــرك فـــي اتجـــاه مصر، البلد الرئيسي في العالم العربي. وبحسب كلامه هو، فإن أمن إسرائيل إنمـــا يتحقق عبر تعزيزٍ للنفوذ الأميركي في البلدان العربية. ومن المؤكد أن هذا يخلـــق لإسرائيل خطرًا «سياسيًّا»، لكن الوجود السوفييتي هو خطر «عسكري». والاتفاق هو عبارة عن محك، فمن شأن دوامه بضع سنوات أن يخلق تغيرًا فـــي الموقـــف والحقائق الواقعية في العلاقات بين إسرائيل ومصر. وديناميـــة الســـلم لا تُحســـب بالشهور وإنما بالأعوام. إذ لا يمكن تغيير مسلك الشعوب في غضـــون أســـابيع أو شهور. ومن غير الوارد التفكير في انسحابٍ فيما يتعلق بسوريا والأردن.

ويوجه آرئيل شارون النقد إليه وإن كان يحتفظ بمنصبه كمستشار عســـكري لرئيس الوزراء. وينظم الليكود والحزب القومي الديني تظاهرة في القـــدس تضـــم ٢٥ ٠٠٠ إنسان أمام رئاسة مجلس الوزراء. لكنهما لا يتمكنان من منع الكنيســـت من التصديق على الاتفاق بأغلبية ٧٠ صوتًا في مقابل ٤٣ صوتًا، في ٣ ســـبتمبر/ أيلول. وقد خرج دايان على حزبه وصوَّت ضد الاتفاق.

أما سوريا فقد قامت على الفور بشجب اتفاق سيناء الثـــاني الـــذي يُضـــعف الجبهة العربية ويفككها. وهو يتعارض مع قرارات منظمة الأمـــم المتحـــدة كمـــا يتعارض مع السلم. بل إن الأسد قد رفض استقبال نائب الرئيس المصري المكلَّـــف بشرح الاتفاق له. وقد أدرك الرئيس السوري أن من غير الوارد أن يـــتم توجيـــه مقترحات من هذا النوع إليه وهو عازم على عدم المشاركة في مهزلة دبلوماسية. أمّا تلقي الأردن [للاتفاق] فقد كان فاترًا، لاسيما أن الكونجرس قد فرض عليـــه أن

تكون منظومة الدفاع الجوي التي سلمتها له الولايات المتحدة في وضع ثابت، ما لا يمنحها سوى قيمة دفاعية بصورة خالصة. والملك حسين مُهانٌ بالأخص أمام أقرانه بسبب الأسلوب الذي عاملته به الولايات المتحدة. وموقف العربية السعودية، الفاتر بالأحرى، يشير إلى وجوب تتمة بالنسبة للجولان والقدس. أمَّا فيما يتعلق بعرفات، فإنه يوضح أن من غير الممكن قيام سلام من دون الفلسطينيين وأن الحرب سوف تستمر، بل سوف تزداد حدة، طالما لا يتم أخذهم في الحسبان. وكما في عام ١٩٧٠، تقوم السلطات المصرية بوقف محطة إذاعة «صوت فلسطين» التي تُبَثُّ من القاهرة. وقد حدث أخذٌ لرهائن في ١٥ سبتمبر/ أيلول ضد سفارة مصر في إسبانيا. ويدعو الساداتُ عرفات إلى التنصل من العملية، فيقوم بذلك. وتنجح وساطة السفراء العرب. ويتم إخلاء سبيل الرهائن فيما تنسحب القوة الفدائية إلى الجزائر العاصمة حيث يتم تكريمها. وتنفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قيامها بالعملية، لكنها تؤيدها. وتتصاعد النبرة بسرعة بين صحافة البلدان العربية «التقدمية» ومصر، المتهمة بإدارة ظهرها للأمة العربية وبالأخص لفلسطين.

وبالمقابل، تُعزِّزُ إسرائيل اتصالاتها السرِّية بالمغرب. ويذهب رابين نفسه إلى هناك سرًّا ويتفق مع الحسن الثاني على إقامة وجودٍ دائم للموساد بهدف فتح قنوات اتصالٍ مع البلدان العربية. والمراد بالدرجة الأولى بالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي هو التمتع بمصدر معلومات عن مصر مستقلٍّ عن الولايات المتحدة(٣٧).

ويشجب الاتحاد السوفييتي الاتفاق ويسحب طائراته الاستطلاعية الأخيرة الموجودة في مصر، منهيًا وجوده العسكري في هذا البلد. وتهاجم الصحافة المصرية بعنفٍ الموقف السوفييتي، ما يستثير احتجاجًا رسميًّا من جانب موسكو(٣٨).

وقد أوحى الدفاعُ عن استراتيجية كيسنجر متدرجة الخطوات بأن من شأنها خلق مناخ ثقة بين الأطراف وديناميةٍ من شأنها أن تقود إلى نجاحات متنامية. أمَّا رابين فقد اعتبر مصر دومًا القوة السياسية الإقليمية الأهم. ومنذ ما قبل اتفاق سيناء الثاني، كان قد بَيَّن علنًا أنه قد ينتظر عدة سنوات قبل عقد اتفاق جديد مع مصر، التي قد توضع في تلك الأثناء موضع الاختبار، وأن من غير الوارد الاتفاق على انسحابٍ مع سوريا ومع الأردن. وبالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي، لا يهدف

اتفاق سيناء الثاني إلى الاتجاه إلى مصالحة إسرائيلية – مصرية، بل إلـــى تعزيـــز التعاون الإسرائيلي – الأميركي وتدعيم توجه مصر المنحاز إلى أميركا وتمزيـــق الائتلاف السوري – المصري[٣٩].

وبعبارة أخرى، فخلافًا للمدائح التي يوجهها كيسنجر إلى نفسه حـــين يعتبـــر اتفاق سيناء الثاني النجاح الديپلوماسي الأعظم، يعني الاتفـــاق نهايـــة ديبلوماســـية الخطوات المحدودة. وقد تعيَّن بذلُ مجهود هائل من أجل التوصل إلى اتفاق ســـيناء الثاني وسرعان ما ستدخل الولايات المتحدةُ سَنَةً انتخابيـــة. ثـــم إن الاصـــطفافات العربية الجديدة إنما تدور في سياقٍ دَخَلَ فيه لبنانُ الآن فـــي حـــرب أهليـــة ودون مراعاة للروزنامة السياسية الأميركية.

الفصل الحادي عشر
الكارثة اللبنانية

" يرى السيد كوليك أن بوسع الإسرائيليين كسب الجولة في القدس عبر اللين والكياسة والديبلوماسية، «عبر التفهم والتجاوب والتعاون»، مما عبر العنف والقمع. ولا مراء في أن إعادة التقدير هذه لمناهج كلاوزفيتز على المستوى الحضري يخامرها التفاؤل ويعرف العمدة حقًّا وجوب الانتباه إلى المشاعر الحقيقية لعرب القدس الشرقية خاصة، عندما يعلن: «لا مراء في أنهم يريدون التخلص منّا !»

"والحال أنه عبر تحسيناتٍ لإطار الحياة اليومية مجتمعةً بتعبيراتٍ صاخبةٍ عن الصداقة حيال العرب، يأمل [الإسرائيليون] في أن ينيموا نزوع العرب إلى التمرد بحيث يُتاح الوقت أمام المسؤولين الإسرائيليين لإقامة وتوطيد مدن إسرائيلية تطوّق القدس على تخومها.

"وتتمثل فكرة السيد كوليك الكبرى لحل مشكلة القدس في منح العرب، في مدينة **تحت السيادة السياسية الإسرائيلية**، حق اتخاذ قرارٍ برصف هذا الطريق أو ذاك أو بنقل هذه المبولة العمومية أو تلك. وهذا النوع من الزَّبَرجَدة الهيروسولومية(×) لا يستحق النظر من جانب مراقبٍ جادٍّ للواقع المحلي وللمجريات الواقعية المحيطة أو العالمية. والخلاصة أن ما نحن بإزائه هو مشروع الإدارة الذاتية للضفة الغربية العزيز على قلب السيد بيريز وقد جرى نقله إلى نطاقٍ أصغر: نموذجٌ مختزلٌ، صورةٌ مصغَّرة [...]

"ومما لا يمكن إنكاره أن السيد كوليك، المدفوع بنوايا طيبة حيال العرب شريطة عدم تفكيرهم، بالطبع، في التشكيك في حق اليهود الإلهي في المدينة المقدّسة، هو نتاجٌ نموذجيٌّ، وإن كان متأخرًا بالفعل، لمدرسةٍ فكرية أوروبية، مازالت موضع احترامٍ تام، عرفت أيامًا مجيدة خلال عصر المشاريع الاستعمارية الكبرى ؛ وإنه لمن حيث كونه عيِّنة مثيرة للاهتمام

(×) الدَجَل. – م.

تنتمي إلى عصرٍ غابرٍ يجب النظر إليه وإعطاؤه من ثم الأهميةَ اللائقةَ بالأفكارِ التي يدافع عنها، وبالحلول التي يُخَطِّطُ لها».

وزارة الشئون الخارجية [الفرنسية]، أفريقيا الشمالية، الشرق الأوسط ١٩٧٣- ١٩٨٢، إسرائيل ٢٨٥.
القدس، ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥.
بشأن مقابلة صحافية مع عمدة القدس.

"أجل، إن جنبلاط يغذي، بموقفه، الحرب الدينية ضد المسيحيين. وهذا خطر على القومية العربية. فالحرب الدينية في لبنان بسبيلها إلى القضاء على المثل الأعلى للمقاومة الفلسطينية التي تناضل تحديدًا من أجل دولة ديموقراطية وعلمانية في فلسطين. إذ كيف يمكن لفلسطيني أن يزعم، في الواقع، استعداده للعيش في سلام مع اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي الموجودين [في فلسطين]، إن كان لا يستطيع التعايش أولاً مع المسيحي العربي؟ إننا نتهم الصهيونية محقين بأنها عنصرية. إلاَّ أنه لو استمرت الحرب ضد المسيحيين، فسوف تصبح القومية العربية نفسها، بدورها، نزعةً عنصريةً أخرى. ثم إن إسرائيل تشجع هذه الحرب التي قد تفضي إلى تقسيم لبنان، بما يمثل تتمة لسيرورة تمزيق الدولة ويسمح لها [لإسرائيل] من ثم بضم أرضٍ عربيةٍ جديدة».

الأسد متحدثًا إلى كريم بقرادوني
١٦ مايو/ أيار ١٩٧٦[1]

الجولة الرابعة

تبدأ الجولة الرابعة اللبنانية في أواخر أغسطس/ آب ١٩٧٥ بحوادث في سهل البقاع بين مدينة زحله ومحيطها، ثم، في شمالي لبنان، بين مدينة زغرتا المسيحية الصغيرة، المعقل السياسي للرئيس فرنجية، ومدينة طرابلس الكبرى، ذات الأغلبية السكانية الإسلامية السنيّة والمعقل السياسي لرئيس الوزراء رشيد كرامي. وهنا أيضًا، ننتقل من مواجهات مسلَّحة إلى اختطافات. وتؤدي الآلية الخبيثة للثارات الشخصية إلى زيادة حدة أعمال العنف. وفي ١٠ سبتمبر/ أيلول، يحاول الجيش الفصل بين المتقاتلين إلاَّ أنه سرعان ما يضطر إلى مواجهة ميليشيا سنيّة، ما يفقده

طابعه المحايد. ويتم التوصل، مع ذلك، إلى وقفٍ هشٍ لإطلاق النار اعتبارًا من ١٧ سبتمبر/ أيلول. وفي تلك الأثناء، يقوم الإسرائيليون باختراقات عديدة ضد الجنوب اللبناني والمخيمات الفلسطينية.

واعتبارًا من ١٣ سبتمبر/ أيلول، يرجع العنف إلى بيروت نفسها. وفي يوم ١٧، يحاول رجال الميليشيات الكتائبية الاستيلاء على وسط المدينة ويصطدمون بقوات اليسار. وتعرض سوريا وساطتها. وفي يوم ٢٤، تتشكل لجنةُ حوارٍ وطني، لكنها لا تتوصل إلى التفاوض على وقف دائمٍ لإطلاق النار. ويصبح الطابع الطائفي للنزاع واضحًا الآن على الرغم من خطاب اليسار اللبناني الذي يسير في الاتجاه المعاكس.

وتأثير اتفاق سيناء الثاني غير مباشر لكنه مؤكَّد. وتنظِّم الحركة الوطنية اللبنانية تظاهراتٍ احتجاجية مسلُحة أمام السفارة المصرية. ويجد التقدميون تفسيرًا للأحداث في مؤامرةٍ تهدف إلى القضاء على المقاومة سعيًا إلى فرض سلام أميركي. ويقدم عبد الحليم خدام تفسيرًا من هذا النوع نفسه: إن الأزمة اللبنانية لا تهدد لبنان وحده، بل تهدد أيضًا القضية الفلسطينية وسوريا. وهي النتيجة المباشرة لاتفاق سيناء، مؤامرة حيكت على مستوى المنطقة كلها، تهدف إلى طمس النزاع الإسرائيلي – العربي وتحويله إلى نزاع عربي – عربي. وهكذا يجري حرف الانتباه عن الخطط التي يجري تنفيذها على المستوى الإقليمي، شأن اتفاق سيناء الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. ويؤكد خدام بُعَيدَ ذلك أن مصر تدبر القلاقل حتى يتسنى للقاهرة أن تحل محل بيروت كمركزٍ مالي.

ويتهم بيار الجميل اليسار «الهدام» بلعب لعبة إسرائيل. ويشدِّد المسؤولون الإسرائيليون على أن غرق لبنان هو البرهان على أن مشروع فلسطين الديموقراطية التي يمكن لليهود وللعرب التعايش فيها هو مشروع مستحيل. ويعجب آللون من صمت العالم المسيحي حيال أشكال الاضطهاد التي تحل بالأقلية المسيحية على أيدي المتطرفين المسلمين. ولا تنوي إسرائيل التدخل مادامت المعارك تدور بين لبنانيين. وهو يعبر عن الأمل في أن لا تقرر سوريا التدخل. وبعد بضعة أيام من ذلك، يحدِّدُ فكرته: لن يكون بوسع إسرائيل السكوت على وجود الجيش السوري على طول حدودها الشمالية.

ويتابع الملك حسين الموقف باهتمام. وهو يقترح خلال الصيف على داني شمعون، ابن كميل شمعون، الذي يزور الأردن، طَلَبَ مساعدةٍ إسرائيلية: فمصلحة الدولة العبرية تكمن في الحفاظ على قوة الطائفة المارونية اللبنانية. وتتم الاتصالات بالموساد في شهر سبتمبر/ أيلول، عبر وساطته على الأرجح. وسيجري بيع أسلحة لميليشيا الشمعونيين. وتتم الصفقة عبر وسطاء ويدفع المسيحيون المبلغ نقدًا – يبدو أنه يصل إلى ١٥٠ مليون دولار. وسيبدأ إرسال الشحنات في مستهل عام ١٩٧٦[٢]. وفي الوقت نفسه، يتقارب الملك مع نظام دمشق الذي يشاطره قدرًا من الاحتقار للسادات. وهو يدعم الوساطات السورية ويوفر من الناحية الفعلية قناة اتصال مستتر بين السوريين والإسرائيليين[٣].

ويحاول عرفات الحدَّ من دور المقاومة ويشارك في مساعي الوساطة. وليس بوسعه معارضة كمال جنبلاط الذي يواصل المطالبة بمعاقبة الكتائب والقيام بإصلاحٍ للنظام السياسي. والشيء الجوهري بالنسبة له هو الحفاظ على البنية التحتية السياسية والعسكرية الفلسطينية في لبنان، الضرورية للتمكن من الحفاظ على استقلالية الفعل. والخطُّ المتَّبع هو عدم التعامل إلاَّ مع السلطات النظامية اللبنانية وليس مع ممثلي الميليشيات المسيحية، والإكثار من التطمينات اللفظية فيما يتعلق باحترام السيادة اللبنانية وتحديد «خطوط حمراء» لا يجوز تخطيها. لكن اليسار الفلسطيني يناضل من أجل مشاركةٍ أنشط في المعارك في إطار مساندةٍ للحركة الوطنية اللبنانية. وعلاوة على الصعوبة التي تجدها منظمة التحرير الفلسطينية في فرض مراعاة تعليماتها، فإن عليها تولي الدفاع عن المخيمات الفلسطينية المحشورة في المناطق المسيحية. وقد وقع اختيار عرفات على علي حسن سلامة ليكون قناة اتصالٍ مع القادة المسيحيين، إلاَّ أنه ما من شيء يمكنه الحيلولة دون أن تصبح هذه الجيوب المحشورة بؤرًا للاستنفار والعنف.

وفي مستهل شهر أكتوبر/ تشرين الأول، يزداد العنف كثافة ثم ينخفض درجةً. ويجري استخدام قوات فتح وجيش تحرير فلسطين لحفظ النظام خلال محاولات تطبيق وقف إطلاق النار، خاصة في منطقة طرابلس. وتقوم هذه القوات بذلك نزولاً على طلبٍ من رشيد كرامي وضد تعليمات الرئيس فرنجية. ويجد

الجيش اللبناني نفسه وقد نازعه التقدميون ويميل بالأحرى إلى دعم الفصائل المسيحية. وتُصاب المؤسسات بالشلل، خاصةً الحكومة.

وتتمثل إحدى صعوبات النزاع الرئيسية في أن الميليشيات تصبح قوىً فاعلة بذاتها حتى وإن كانت منبثقة عن حركات سياسية. فيظهر رجال جدد في المعارك. وتمتزج النضالية السياسية والعنف الطائفي والضغائن الاجتماعية والثقافية والثارات الشخصية مع اشتهاء للسلب والنهب نجده أينما ذهبنا. وهكذا يلحق الخراب بوسط مدينة بيروت، ملتقى الجميع. ثم تتركز المعارك على القطاع المسمى بقطاع «الفنادق الكبرى» المطل على البحر. وبعد هدوء قصير في الأيام الأولى من نوفمبر/ تشرين الثاني، ترجع أعمال العنف بكثافة متفاوتة بحسب الأيام على الرغم من المساعي العديدة للوساطة. وينشأ خطٌّ فصلٍ في المجال الواقعي قبل أن يفرض نفسه في النفوس.

ويتعارض منطق الميليشيات مع أي استعادة للنظام العام، لأن من شأن استعادته إزالة مبررات وجود الميليشيات. وعلى الجانب المسيحي، نلحظ وجود خمس ميليشيات، ميليشيا الكتائب وميليشيا الشمعونيين (النمور) وميليشيا الفرنجيين (المردة) وحراس الأرز وأخوية الرهبان الموارنة. وعلى الجانب الآخر، نرى تشكيلة مبعثرة حقيقية من نحو ثلاثين ميليشيا. ومع كونها من الناحية الاسمية تحت سيطرة الحركة الوطنية، فإنها على درجة عالية من الاستقلالية وذات ولاءات متباينة. وبعضها قريب من جبهة الرفض ذات الولاء العراقي والليبي وبعضها الآخر ينتمي إلى الاتجاه السوري. وهي تعبر في آن واحد عن انتماءات طائفية ودعاوى سياسية لأقصى اليسار. والفلسطينيون لهم هم أنفسهم انقساماتهم وتبايناتهم الخاصة.

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات المتَّبعة من جانب القادة المسيحيين في العمل على «تدويل» الأزمة، أي توريط الغرب فيها أو دفع منظمة الأمم المتحدة إلى التوسط فيها بما قد يجد ترجمة له في إرسال قوات للفصل بين المتقاتلين. وتعترض سوريا على ذلك، لكنها لا تحبذ أيضًا «تعريبًا» قد يعني مشاركة مصرية من خلال جامعة الدول العربية. وتهدف دمشق بالفعل إلى التوصل إلى تسوية للأزمة من شأنها تعزيز أمن سوريا ونفوذها على لبنان أيضًا. لكن قيادة منظمة التحرير

الفلسطينية لا تريد سلامًا سوريًا قد يَحُدُّ من هامش استقلاليتها الذي يشمل حوارًا مستترًا مع مصر السادات. ولأسباب مختلفة، تُعارضُ جبهةُ الرفض أيضًا الأهداف السورية، لكن القوى المكونة لها تهاجم الاحتكار الذي يفرضه عرفات على فتح وعلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تنازعُ هذه القوى أيضًا جهازها البيروقراطي.

وتكاثر النزاعات والتناقضات والفاعلين يفسر صعوبة قراءة أزمة لبنان. وتميل التكهنات حول أهداف ومشاريع هذه الأطراف أو تلك إلى التفسير المألوف الخاص بالمؤامرة والذي يسمح بتبسيط كل شيء والتخلص من أي مسؤولية. والتيمة السائدة لدى التقدميين هي أن المسيحيين يرغبون في تقسيم البلد بالقوة. وعلى الجانب الآخر، يجري اتهام الفلسطينيين بأنهم يريدون توطين أنفسهم بشكل نهائي في البلد.

الصهيونية والفلسطينيون

يرمز اتفاق سيناء الثاني إلى انتهاء سمعة كيسنجر كساحرٍ من سحرة العلاقات الدولية. والصحافة الأميركية تربطه على نحو متزايد باطرادٍ بمختلف فضائح عصر نيكسون. وداخل إدارة فورد، يأخذ طاقم جديد في الحلول محله في تحديد السياسة الخارجية(٤). ورئيس أركان البيت الأبيض، دونالد رامسفيلد، ومساعده، ديك تشيني، يقوضان مركزه من وراء ظهره. وهما منحازان إلى يمين الحزب الجمهوري ويجعلان من نفسيهما ناقدين لسياسة الانفراج.

وفي خريف عام ١٩٧٥، يقوم فورد بإجراء تعديل في إدارته، استعدادًا للانتخابات الرئاسية القادمة. فيغادر شليزنجر وزارة الدفاع ويحل رامسفيلد محله. ويصبح تشيني رئيسًا لأركان البيت الأبيض. ويتولى چورچ هـ.و. بوش رئاسة وكالة الاستخبارات المركزية. ويضطر كيسنچر إلى التخلي عن منصبه كمستشار للأمن القومي والذي ينتقل إلى مساعده والمخلص له بنيامين سكاوكروفت. وتكرّسُ «مذبحة الهالووين» هذه أفول نفوذ وزير الخارجية الذي يفقد مكانته المميَّزة لدى الرئيس. ويتسع الانزلاق إلى اليمين باعتزام رونالد ريجان، حاكم ولاية كاليفورنيا السابق، الترشح كمنافس لفورد في اختيار الحزب الجمهوري [المرشحه لمنصب

رئيس الولايات المتحدة]. وهو يركز حملته على السياسة الخارجية وعلى العدد الكبير من التنازلات المقدَّمة إلى الاتحاد السوفييتي. والحال أن نقد الجمهوريين للسياسة الكيسنچرية إنما يصفها بأنها سياسة لا أخلاقية، تُدخل تشوشات خطيرة بين الخير والشر. وخصوم الانفراج أنصار حازمون لدولة إسرائيل، وهي دولة معادية للسوفييت وديموقراطية تدافع عن حقوق اليهود السوفييت. وقد مورست الضغوط الأميركية على إسرائيل لصالح الانفراج أو للحصول على البترول العربي، وهو أمر يُؤسَفُ له. والحال أن الأشخاص المعنيين، سواء كانوا لا يزالون ديموقراطيين أم كانوا جمهوريين بالفعل، إنما هم بسبيلهم إلى تشكيل جماعة سوف تسمى فيما بعد بالمحافظين الجدد. وخلافًا لكيسنچر، الذي يفكر من زاوية علاقات القوة وإن كان يفكر أيضًا من زاوية التوازنات والحلول الوسط، فإنهم يجعلون من السياسة الخارجية نضالاً ضد الشر المطلق الذي يمثله السوفييت وحلفاؤهم الذين يبالغون في تقدير قوتهم. وبمعنى من المعاني، فإنهم آخر المؤمنين بالتوسع المتواصل والمحتوم لشيوعية الدولة.

وتكشفُ الأزمةُ اللبنانية عن غياب سيطرة على مجمل مسائل الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة عاجزة تمامًا عن التصرف. وعلاوة على رغبة واشنطون في المساهمة في استعادة الهدوء، فإن شاغلها الرئيسي إنما يكمن في خطر وقوع تدخل مزدوج سوري وإسرائيلي من شأنه أن يتدهور ويتحول إلى حرب سافرة وأن يقوض كل المكتسبات الديبلوماسية السابقة. والأولوية المباشرة هي دعم السادات، الذي يزور الولايات المتحدة من ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول إلى ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥. فيتم استقباله بأعظم آيات التكريم، ما لا يحول دون وقوع فورد في واحدة من زلات لسانه المعهودة إذ يُحَيّي في شخصه ممثل شعب إسرائيل العظيم خلال حفل رسمي ... ويلعب الرئيس المصري بصداقته الجديدة لكي يحصل على مساعدة ضرورية لمصر المأزومة تمامًا على المستوى الاقتصادي. وهو يدعو إلى التفاتة إلى الفلسطينيين من شأنها أن تبين أن بلده لا يتحرك تحركًا منفردًا. وأمام الكونجرس، يشدِّد على أن اتخاذ الولايات المتحدة لموقف إيجابي حيال طموحات الفلسطينيين وحيال حقهم في إقامة دولتهم من شأنه أن يسهم إسهامًا عظيمًا في حل للمشكلة.

ويمر التحقق من أوراق اعتماد المندوبين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من دون حوادث، الأمر الذي يُبعد خطر استبعاد إسرائيل من أعمالها كجنوب أفريقيا. لكن الوفود العربية تعمل بنشاط مع وفود دول العالم الثالث الأخرى من أجل استصدار شجب لإسرائيل وللصهيونية. وفي الشهور السابقة، كان العرب قد استصدروا قرارات في هذا الاتجاه من المنظمات الإقليمية أو القطاعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وتدور المداولات في البداية في لجنةٍ حيث يتم، في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٥، اعتماد النص العربي بأغلبية كبيرة (٧٠ صوتًا في مقابل ٢٩ وامتناع ٢٧ عن التصويت) وذلك بفضل دعم الكتلة الاشتراكية له.

والحال أن السفير [المندوب] الأميركي دانييل ب. موينيهان(٥)، وهو مثقفٌ دَخَلَ السياسة، هو الذي يقود المقاومة. فهذا النصير الحازم لدولة إسرائيل منذ وقت طويل هو ديموقراطي دَخَلَ في خدمة إدارتي نيكسون وفورد. وهو عندئذ جد قريب من أوساط المحافظين الجدد. وخلافًا للأعراف الديپلوماسية، يتكلم بصراحة وعلنًا ضد رياء بلدان العالم الثالث التي تشجب الغرب بدعوى مختلف دناءاته في حين أنها بوجه عام ديكتاتوريات بوليسية تمارس التعذيب بشكل متصل. وباسم الدفاع عن الديموقراطية، يقلب محاجة الكيل بمكيالين نوعًا ما. فهو يقول إنه إذا كان يجري الهجوم على إسرائيل والولايات المتحدة، فإن السبب في ذلك هو أنهما ديموقراطيتان.

وإذا كان مسلكه يستثير استياء وزارة الخارجية الأميركية، فإنه يعود عليه بشعبية كبرى في أوساط الرأي العام الأميركي في لحظةٍ وصلت فيها الأزمة المعنوية الناجمة عن الهزيمة في ڤيتنام ووترجيت إلى أوجها.

وقد أعد له أصدقاؤه المحافظون الجدد محاجات بأكملها كما أنه يعتمد على مؤلفات الجامعي برنارد لويس الذي يعتبر مماهاة الصهيونية بالعنصرية سلاحًا مألوفًا من أسلحة الدعاية السوڤييتية. وقد وصف موينيهان النص الذي جرى التصويت عليه في اللجنة بأنه نص وضيع ويستلهم معاداة السامية. وبعد تردد، تخلى مندوبو أوروبا عن الامتناع عن التصويت عند الاقتراع وصوتوا ضد النص في اللجنة (كانت ألمانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى الأنشط في هذا الاتجاه).

وتكثف الوفود الغربية من جهودها من أجل الحيلولة دون صدور القرار. وتكمن الصعوبة في أن النص المقترح يغطي جميع أشكال العنصرية في العالم، خاصة الأبارتهيد في جنوب أفريقيا وروديسيا[٦]. وهو يتعلق بالقضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية. ثم إن الأميركيين يهاجمون في عدة مناسبات رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، عيدي أمين دادا، الذي يُعامَل بوصفه «مجرمًا عنصريًا» بل «نازيًا»، ما يسهم في حسم قرار الأفارقة. ولا يتمكن الأميركيون من الحيلولة دون إجازة القرار رقم ٣٣٧٩ (XXX)، في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥، بأغلبية ٧٥ صوتًا في مقابل ٣٥ صوتًا وامتناع ٣٢ بلدًا عن التصويت. ويشجب القرار «بشكل خاصٍ التحالف غير المقدَّس بين العنصرية في جنوب أفريقيا والصهيونية». وهو يضع الصهيونية على مستوى واحد مع الأبارتهيد، ذلك أن «أصلهما الإمبريالي مشتركٌ» كما أنهما تشكلان كُلاً واحدًا يتميز بـ«بنية عنصرية واحدة ويتوافر الارتباط العضوي بينهما في سياستهما الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وشرفه». ومن ثم فإن الصهيونية «شكل من أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية».

وبصرف النظر عن اللعبة الديبلوماسية التقليدية، لعبة الضغوط والضغوط المضادة، فإن القرار إنما يعبر بالفعل عن وحدة شعور بلدان العالم الثالث حيال مسألة فلسطين إذ تجد فيها من جديد تاريخها الكولونيالي الخاص. ويعبر موينيهان عن الشعور العام الأميركي حين يقول إن الولايات المتحدة لا تعترف بهذا الفعل الفاضح وأنها لن تسايره ولن تقبله أبدًا[٧]. ويرى الغربيون في القرار حرفًا للإجراء لأن المشروع الأصلي كان يتمثل في شجب السياسات العنصرية التي تنتهجها جنوب أفريقيا وروديسيا. وهم يرون أن السلطة الأدبية للمؤسسة الدولية صارت من ثم موضع تساؤل، كما يبرزون تصويت أوغنده عيدي أمين التي طردت لتوها ٥٠٠٠٠ آسيوي. ويرون أنه لا يمكن الخلط بين العنصرية، ذات الدعاوى البيولوجية، وإسرائيل، وريثة الشعب الذي كان أكثر من عانى من العنصرية. ومفهوم الجنس اليهودي مفهومٌ اخترعه المعادون للسامية. وبما أن اليهود لا يشكلون جنسًا، فليس بإمكانهم أن يكونوا عنصريين حيال الآخرين. ونحن نجد هنا معضلةَ ما بعد ١٩٤٥، حيث يجري التأكيد، من جهة، على أن الأجناس لا

وجود لها (انظر مطبوعات اليونسكو) وحيث يجري التكثيف، من جهة أخرى، من التشريعات المناهضة لأي شكل من أشكال التفرقة العنصرية.

وفي فرنسا، فإن مجموعة بأكملها من الشخصيات تمتد من جان بول سارتر إلى بيير منديس فرانس وفرانسوا ميتيران تعلن أن «هذا التزييف للحقيقة التاريخية ينسى إبادة ستة ملايين من الضحايا ويشوّه طموح اليهود الذين اضطهدتهم العنصرية إلى استعادة هوية قومية».

وبالنسبة للإسرائيليين، فإن مساءلة الصهيونية إنما تؤول إلى إنكار وجود دولتهم. ويشير الجنرال حاييم هرتسوج، مندوب إسرائيل لدى منظمة الأمم المتحدة، إلى أن التصويت قد جرى في يوم ذكرى «ليلة الكريستال»، رمز الاضطهادات النازية. والغضب قوي قوة خاصة في الولايات المتحدة التي يعتبر هذا القرار بالنسبة لها خيبةً من العيار الثقيل. وسوف يعقب ذلك شجبٌ هائل لمنظمة الأمم المتحدة. ومع إكثار إدارة فورد من تصريحات الشجب، فإنها تنجح مع ذلك في تجنب فرض الكونجرس عقوبات مالية على منظمة الأمم المتحدة.

أمّا القرار رقم ٣٣٧٥، والذي جرى اعتماده في اليوم نفسه، فهو يذكّر بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتي لن يكون بالامكان دونها قيام سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، كما يطالب بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

وفي تلك الأثناء، جَهَّزَ كيسنجر بعنايةٍ الالتفاتة التي طلبها السادات لصالح الفلسطينيين. فهارولد ساوندرز، وكيل وزير الخارجية الأميركي المساعد لشؤون الشمال الأفريقي والشرق الأوسط، يدلي ببيانٍ، في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥، أمام لجنة فرعية بمجلس النواب. والحال أن «وثيقة ساوندرز» إنما تطرح نفسها، كما يقتضي الأمر ذلك، كتذكيرٍ بمواقف معروفة بالفعل، لكنها تُوحِّدُها في كُلٍّ واحد. وهي تذهب إلى أن المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين لابد من مراعاتها في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى سلام إسرائيلي – عربي. وفي كثير من النواحي، يشكل البُعد الفلسطيني قلب المشكلة الناجمة عن تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل. ويتطلب الحل النهائي للنزاع ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن

وضعية عادلة ودائمة للعرب الذين يعتبرون أنفسهم فلسطينيين[٨]. ثم ترسم الوثيقة لوحة للحالة الديموغرافية تشمل الفلسطينيين الذين يحيون في الشتات. وإنها لحقيقة أن الملايين الثلاثة من الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم فلسطينيين إنما ينظرون إلى أنفسهم بشكل متزايد باطراد على أنهم شعب له هويته الخاصة ويرغب في أن يكون له الحق في إبداء رأيه في تحديد وضعيته السياسية. وهذا عامل سياسي يجب أخذه في الحسبان للتوصل إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها[٩]. ولابد من العثور على إطار للمفاوضات مقبول من الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد يتعين من الناحية المنطقية تكليف الأردن بالتحدث باسم الفلسطينيين، لكن قمة الرباط قد عهدت بهذه المهمة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وهذه الأخيرة ترفض الاعتراف بإسرائيل ومن ثم فإنها ليست مستعدة لصنع السلم مع إسرائيل. والمنتَظَرُ من جميع الأطراف المعنية هو التحرك من أجل حل هذه المشكلة.

وتُحَرِّكُ الوثيقة آمالاً عظيمة في البلدان العربية واحتجاجات حامية في إسرائيل. فالاعتراف بأن المسألة الفلسطينية تكمن في قلب المشكلة إنما يعني التخلي عن الأطروحة الإسرائيلية التي تذهب إلى أن الحقيقة الأساسية هي رفض البلدان العربية الاعتراف بوجود الدولة اليهودية في الشرق الأوسط. والحال أن رابين إنما يقوم، في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥، بتركيب الموقف الإسرائيلي الذي ينكر وجود الفلسطينيين، وذلك بمناسبة الذكرى الثمانية والعشرين للتصويت على خطة التقسيم التي طرحتها منظمة الأمم المتحدة:

إن الأساس الجوهري للمنظمة التي تحمل اسم منظمة التحرير الفلسطينية هو نفي وجود إسرائيل نفسه. فهي تعتبر أن اليهودية ديانة وأن اليهود، لهذا السبب، ليس لهم الحق في دولة. أمّا فيما يتعلق بأساليبها، فهي تقوم على الإرهاب والقتل. ومن ثم فإنه لخطأ أساسي أن نعتبر منظمة التحرير الفلسطينية عاملاً قابلاً لأن يصبح مُحَاوِرًا مناسبًا، بالنسبة لإسرائيل، في المفاوضات [...].

من شأن إسرائيل ارتكاب خطأ تاكتيكي لو وافقت على المناورة المعادية ولو وافقت على إجراء المداولات على هذا المستوى. فالمشكلة الفلسطينية لا تكمن في قلب النزاع الإسرائيلي – العربي ولم تكن في قلبه قط منذ عشرات السنين التي دار فيها هذا النزاع. وقد جرى طرحها مؤخرًا، على نحو مُصطنع، لاعتبارات تاكتيكية خالصة.

وهو يضيف أن قبول حوارٍ سياسي، حتى وإن كان مع نخب الضفة الغربية، إنما يؤول عمليًا إلى قبول قيام دولة فلسطينية بين إسرائيل والأردن. وليس من الوارد ولا يجب أن يكون هناك وجود لدولة ثالثة بين إسرائيل والأردن.

ويبين تصريح رابين إلى أي مدى تخلط الصهيونية خلطًا كاملاً بين اليهودية والمشروع الإسرائيلي بينما تأخذ على العرب عدم قيامهم بهذا التمييز.

وعندئذ يتراجع كيسنجر ويُعَرِّفُ وثيقة ساوندرز بأنها اجتهاد أكاديمي خالص لا تحولاً في السياسة الأميركية. ومع ذلك فإن ساوندرز قد حرَّر كلام إن لم يكن تفكير «المستعربين» (*arabists*) في وزارة الخارجية الذين كانوا موضع توبيخ خلال الأعوام السابقة. وكان إظهار الدراية باللغة [العربية] قد صار تقريبًا خطرًا بالنسبة لمن يريدون شق طريقهم إلى العمل في السلك الدبلوماسي. لكن إعادة الفحص ثم وثيقة ساوندرز تعيدان فتح آفاقٍ كانت إلى ذلك الحين مسدودة منذ فشل خطة روجرز. والحال أن الخبراء، الموزعين في مجموعات عمل، بل في *think tanks*(١٠) [مراكز أبحاث]، إنما يعملون بنشاط على إعداد ملفاتٍ في حالة إذا ما استأنف مؤتمر جنيف أعماله. وفي ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، قدَّم الاتحاد السوفييتي طلبًا في هذا الاتجاه. وسوف ترد واشنطون في الأول من ديسمبر/ كانون الأول مقترحةً عقد مؤتمر تحضيري يجمع الأطراف المدعوة بالفعل ويهدف إلى تحديد جدول الأعمال (*agenda*) والإجراءات وضم مشاركين جدد. والمراد بذلك هو الالتفاف على مسألة مشاركة الفلسطينيين.

وبشكلٍ موازٍ، فإن مؤسسة مستقلة في واشنطون، هي مؤسسة بروكنجز، وهي مركز أبحاث تأسس في عام ١٩١٦ ويتمتع بسمعة أنه ينتمي إلى اتجاه يسار الوسط (*liberal centrist*(١١))، إنما تنشر في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٥ تقريرًا تحت عنوان «نحو السلام في الشرق الأوسط» (*Toward Peace in the Middle East*)، كتبه دبلوماسيون وجامعيون. والاستنتاجات التي يخلص إليها هي أن من صالح الولايات المتحدة القومي التوصل إلى سلام مستقر في الشرق الأوسط وأن هذا السلام يجب أن يكون شاملاً (*comprehensive*). ففوائد الاتفاقات المرحلية قد نفدت ولابد من التوصل إلى تسوية على مراحل قد تستغرق عدة سنوات لكنها يجب أن تفضي إلى قبول العرب لعلاقاتٍ طبيعية وسلمية مع إسرائيل وقبول

إسرائيل لانسحاب إلى حدود يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أو ما يُعادلها. ويجب أن يكون بوسع الفلسطينيين ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، على شكل دولة إن اقتضى الأمر ذلك، وإن كان مع اعترافهم بسيادة إسرائيل ووحدتها الترابية. ولابد من تسوية مسألة القدس على أساسٍ مقبول من الجميع (حرية الحركة، الإدارة الذاتية السياسية للأحياء). ويجب على الولايات المتحدة قيادة العملية وتقديم مساعدات اقتصادية وضمانات عسكرية. وإذا كان الاتحاد السوفييتي يريد لعب دورٍ بنّاء، فسوف يُدعى إلى المشاركة في العملية.

وهنا أيضًا، كان التلقي الإسرائيلي لتقرير بروكنجز (*Brookings Report*) باردًا برودًا خاصًّا.

وقد أدى اعتداء في القدس، في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، إلى سقوط ٦ قتلى ونحو أربعين مصابًا. وبما أن موقع الحادث هو ساحة صهيون، فإن الصحافة الإسرائيلية تعزو المسؤولية عن الاعتداء إلى منظمة الأمم المتحدة التي منحت الإرهابيين رخصة لارتكاب أي شيء. وفي هذا السياق، يقوم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بجولة مكوكية في الأيام الأخيرة من نوفمبر/ تشرين الثاني بين إسرائيل وسوريا. والمراد هو التوصل إلى موافقة دمشق على تمديد مهمة قوة الفصل في الجولان. فيمد الأسد أمد الوجع لكي يعبر عن عزم بلاده استرداد كل الجولان في إطار تسوية سلمية تشمل مراعاة الحقوق القومية للفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية وتحرير كل الأراضي المحتلة[١٢]. وبالإمكان تحقيق ذلك «في ستة شهور» اعتمادًا على مجلس الأمن مما على مؤتمر جنيف. وهو يقول إن إنهاء حالة الحرب يعني السلام، أمّا الاعتراف بدولة إسرائيل فهو شأن ينتمي إلى مجال السيادة السورية. والدعاية الإسرائيلية تحاول إقناع الناس بأن إسرائيل لا يجب عليها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية لأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بإسرائيل وتنوي القضاء عليها. فكيف يمكننا مطالبة شعبٍ طُرِدَ من وطنه بأن يعترف بمن طردوه منه؟ [١٣]

وهو يرفض انسحابًا محدودًا قد يقترحه كيسنجر بهدف حفظ ماء وجه السادات وأيًّا كان الأمر فإن بوسع بلده الانتظار. فهو يستفيد من «مغانم الحرب» المتمثلة في الإعانات التي تقدمها البلدان البترولية لبلدان المواجهة. ومن شأن هذه الإعانات تغطية ما يصل إلى رُبع ميزانية الدولة السورية (في ذلك الوقت نفسه،

كانت المساعدات الأميركية تمثل نسبة ٢٠% من الميزانية الإسرائيلية). ويضطر ڤالدهايم إلى قبول أن تكون موافقة سوريا على تمديد مهمة قوة الفصل مشروطة بمداولة في مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط. فيسجل القرار رقم ٣٨١ (١٩٧٥) الصادر في ٣٠ نوڤمبر/ تشرين الثاني تمديد مهمة قوات الفصل في الجولان لمدة ستة شهور ويعبر عن قلق مجلس الأمن حيال حالة التوتر المستمرة في الوجود في المنطقة. وهو يقرر «الانعقاد من جديد في ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦ لمواصلة المداولات حول مشكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية، آخذًا بعين الاعتبار جميع القرارات ذات الصلة والصادرة عن منظمة الأمم المتحدة».

وتطرح تتمة المحادثات مسألة تفسير هذه القرارات، إلاّ أن من الواضح أن الأمر يتعلق بحضور منظمة التحرير الفلسطينية. ومن باب الوقاية، تعلن الحكومة الإسرائيلية، في الأول من ديسمبر/ كانون الأول، اعتزامها عدم المشاركة في المداولات وإنشاء أربع مستوطنات جديدة في الجولان. وفي ٤ ديسمبر/ كانون الأول، توافق مداولات متعلقة بالإجراءات بأغلبية ٩ أصوات في مقابل ٣ (كوستاريكا، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى) وامتناع ثلاثة بلدان عن التصويت (فرنسا، إيطاليا، اليابان) [١٤] على الطلب المصري المتعلق بدعوة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة إلى المشاركة في مداولات مجلس الأمن بـ«حقوق المشاركة نفسها الممنوحة لدولة عضوٍ مدعوة إلى المشاركة في المداولات» إن لم تكن عضوًا في المجلس، أي دون حق التصويت.

وبما أن المسألة ذات طابع إجرائي، فإن التصويت السلبي الأميركي لا يمكن اعتباره بمثابة ڤيتو. وهذا نجاح ديپلوماسي كبير لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي يتم الاعتراف لها بصلاحيةٍ تكاد تشبه صلاحية دولة. ولعظيم استياء الحكومة الإسرائيلية، تقبل الولايات المتحدة الجلوس في حضور مندوب فلسطيني. وينطلق رابين في هجومه على الرابطة المتطرفة المؤلفة من الاتحاد السوڤييتي وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية الساعية إلى تأجيج نار المشكلة الفلسطينية، وكأنها السبب الرئيسي للنزاع الإسرائيلي – العربي.

وقد صارت مسألة الاستيطان عنصرًا رئيسيًا في السياسة الإسرائيلية. وحتى ذلك الحين، كانت حكومات حزب العمل قد شجعت الاستيطان في منطقة القدس الكبرى سعيًا إلى توطيد السيطرة على المدينة، وفي الجولان ووادي نهر الأردن من أجل توفير ضمانات أفضل للدفاع عن الحدود، بحسب الادعاء الرسمي، وفي قطاع غزة وسيناء لأجل تأكيد حقوقٍ ترابية. أمَّا الضفة الغربية بشكل محدَّد فقد كانت تُعتَبَرُ أقلَّ أولوية.

وشيمون بيريز، المقرَّبُ منذ زمن طويل إلى موشيه دايان والذي أصبح خلفًا لهذا الأخير في وزارة الدفاع، لا ينوي تعديل السياسة «الليبرالية» المتَّبعَة في الضفة الغربية[١٥]. ثم إنه مُثقَلٌ بإعادة هيكلة الجيش الإسرائيلي بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول وبتكوين صناعة تسليح يمولها التصدير وبتطبيق اتفاقات فض الاشتباك وبالصراعات الداخلية في حزب العمل. واهتمامه أقل بكثير بمسألة الأراضي المحتلة وهو لا يراعي آراء يهوشافاط هاركابي، الخبير الذي اختاره لمتابعة الملف. وهذا «المستعرب» القادم من الاستخبارات العسكرية معروف بدراساته حول الرغبة العربية في القضاء على إسرائيل، وهي دراسات تتغذى على عدد كبير من الاستشهادات بنصوص عربية متنوعة. وهو يرى أن العرب ماضون إلى حشد قواهم للدفاع عن حقوق الفلسطينيين بهدف الوصول إلى قضاءٍ على الدولة العبرية على مراحل. ولابد من حشد الجانب الرئيسي من إمكانات إسرائيل للتصدي لهذا التهديد. والحال أن المستشارين الآخرين في الشؤون العربية، كالكولونيل ديڤيد فارحي والجامعي عمنون كوهين، إنما يعبرون عن آراء مماثلة مشيرين إلى التفاف جزء متزايد من سكان الأراضي المحتلة حول منظمة التحرير الفلسطينية. لكن شيمون بيريز لا يريد تغيير الوضع القائم الذي يبدو له مرضيًا: إدارة ذاتية بلدية عربية تحت سيطرة عسكرية إسرائيلية صارمة ودون التزامٍ محدَّد فيما يتعلق بالمستقبل.

وفي الوقت نفسه، يقوم بيريز، بحكم الالتزام الصهيوني كما بحكم روح المناورات السياسية، بتشجيع حركات الاستيطان. وقد رأينا ذلك في مسألة عوفرا، في أبريل/ نيسان ١٩٧٥، حيث تحايل على الخط السياسي الرسمي. والحال أن قرار منظمة الأمم المتحدة الذي يماهي الصهيونية بالعنصرية ووثيقة ساوندرز إنما

يوجهان كرباجًا حافزًا لمناضلي كتلة الإيمان. فهم يغتنمون فرصة مناخ إعادة التأكيد الجماعي للحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل والذي يوحِّدُ الإسرائيليين والجاليات الكبرى في الدياسپورا[١٦]. وقد جرى الترتيب لعقد مؤتمر لممثلي الدياسپورا في القدس في مستهل ديسمبر/ كانون الأول لإظهار دعمهم لإسرائيل ولرفض قرار منظمة الأمم المتحدة. وينظِّمُ الناشطون في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني استيلاءً غير شرعي على موقع سيباستيا، في منطقة نابلس، والذي كانوا قد طُردوا منه في السابق. فيقوم العسكريون بتفريقهم، لكن جوش إيمونيم تشن، في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، عملية جماعية للاستيلاء على الموقع بمناسبة عيد هانوكه. فيسمح العسكريون لهم باجتياز جزء من الموقع، زاعمين أنهم لا يملكون إمكانات لإغلاق المنطقة بشكل مُحكَم. والحال أن رابين وپيريز سوف يتبادلان اتهام أحدهما الآخر، كُلٌّ في مذكراته، بالمسؤولية عن وقوع ما حدث. وفي أقل تقدير، يكشف هذا عن مدى مسؤولية الحالة النكراء لعلاقاتهما عن تعقيد إدارة الشؤون العامة.

ولا يريد أحد في الحكومة إصدار الأمر بإجلاء المستوطنين غير الشرعيين. والمناخ أقل ملائمة بكثير لأننا في قلب اللحظة التي يوافق فيها مجلس الأمن على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في المداولات بشأن الشرق الأوسط. فتقرر الحكومة عدم اتخاذ أي قرار قبل انتهاء الأعياد وانتهاء مؤتمر ممثلي الدياسپورا. وتمر الأيام. فيطلب پيريز أمام الكنيست من المستوطنين احترام قوانين الدولة والمبادرة بالرحيل عن الموقع، لكنه يرفض الحديث عن إجلاءٍ مسلَّح. ويصبح النقاش نقاشًا عامًّا. واليمين القومي يشجع المستوطنين. فيستشير رابينُ موردخاي جور، رئيس هيئة الأركان، الذي يؤكد أنه سيكون بحاجة إلى ٥٠٠٠ جندي وعدة أيام للقيام بإجلاءٍ قسري. وهو يوضح أنه إن فعل ذلك فسوف يكون ذلك بضميرٍ غير مستريح.

فيجد رابين نفسه أمام الوضع نفسه الذي وجد بن جوريون نفسه فيه خلال مسألة آلتالينا في عام ١٩٤٨ التي كان مُنَفِّذَها. وهو لا يملك عُلُوَّ الفكر الاستراتيجي الذي كان مؤسس الدولة يملكه كما أنه لا يريد تكرار حادث أليم كهذا. فيترك لپيريز التفاوض على حلٍّ وسط: أن يجلو الناشطون عن الموقع، على أن

تبقى ثلاثون أسرة في معسكر للجيش على مقربة من الموقع، بينما تنخرط الحكومة في مراجعةٍ لسياسة الاستيطان. ويدرك الجميع أن من شأن الإقامة في معسكر للجيش السماح بالانتقال تدريجيًا إلى وضعية الاستيطان الشرعي. والوحيد الذي يعارض، في الحكومة، هذا الحلَّ الوسط هو آللون الذي يرى في استيطانٍ جديدٍ في قلب منطقة مأهولة بالعرب دمار خطته. ويتم تطبيق القرار في ٩ ديسمبر/ كانون الأول. فتنشرح صدور المناضلين لأنهم أدركوا جيدًا أنهم انتصروا.

ونقطة الضعف الكبرى عند رابين هي أنه لا يملك طرح محاجات راسخة. فهو لا يمكنه قول إن استيطان الأراضي المحتلة أمر غير مشروع. وهو لا يمكنه التشكيك في المنطق الترابي للصهيونية المستند إلى دعوى حقوق تاريخية. والدعوة إلى احترام القانون تتعارض مع خلق أمور واقعة منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. بل إنه لا يمكنه الإحالة إلى برنامج حكومي بشأن مستقبل الأراضي المحتلة لأن جميع الحكومات الائتلافية التي سيطر عليها حزب العمل قد رفضت أن تحدد علنًا برنامجًا كهذا. وحزب العمل عاجز عن تفسير معنى «الحل الوسط الترابي» و«الحدود التي يمكن الدفاع عنها». فيتمسك رابين بخطابٍ علني يشجب مناضلي جوش إيمونيم بوصفهم خطرًا يتهدد الديموقراطية الإسرائيلية، لكنه، بحكم عدم تحركه نفسه والذي يُعَرِّفه هو نفسه بأنه ناشئ عن ضرورة كسب الوقت، لا يملك حلاً بديلاً يمكنه اقتراحه على من يعتبرهم الناس جيلاً جديدًا للصهيونية أو تجديدًا لشبابها.

الأيام السوداء في لبنان

على مدار شهر نوفمبر/ تشرين الثاني كله، تدور عمليات القصف والاختراقات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني بإيقاعٍ شبه يومي. وفي ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجحت قوة فدائية فلسطينية في القيام بغارة في الجولان، ما أدى إلى مصرع ٣ مستوطنين لهم وضعية عسكريين. والمناخ متوتر توترًا خاصًا في إسرائيل جرَّاء القرار الخاص بالصهيونية، ومداولات مجلس الأمن ومسألة سيباستيا.

وفي ٢ ديسمبر/ كانون الأول، يقصف سلاح الجو الإسرائيلي سلسلة بأكملها من المخيمات الفلسطينية والبلدات اللبنانية، ما يؤدي، بحسب حصيلة أولية، إلى مصرع ١١١ شخصًا وإصابة ١٤٠ آخرين بينهم جزء ملحوظ من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. ويجري تدمير مخيم النبطية بالكامل ولن يعاد بناؤه. ويتحدث الجيش الإسرائيلي عن «قواعد إرهابية». ويسارع لبنان ومصر إلى التقدم بشكوى مما جرى إلى مجلس الأمن وبهذه المناسبة تحديدًا يجري الاقتراع على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المداولات. وخلال هذه المداولات، تُقَدِّمُ بلدان العالم الثالث مشروع قرارٍ يدين إسرائيل بشدة ويفتح الطريق أمام عقوبات تالية. والولايات المتحدة وحدها هي التي تصوت ضد مشروع القرار بينما تمتنع كوستاريكا عن التصويت ويصوت الآخرون لصالح المشروع، بمن فيهم الأوروبيون. والموقف الأميركي هو أنه يجب شجب جميع أعمال العنف. إذ لا يمكن التمييز بين مصرع أطفال لبنانيين وإسرائيليين وسوريين ومصريين(١٧). والواضح أن موينيهان لا يذكر حالة الأطفال الفلسطينيين...

وعلى مدار شهر نوفمبر/ تشرين الثاني كله، تعاقبت الوساطات في لبنان. والوساطات الأبرز هي وساطات الكاردينال پاولو بيرتولي باسم الكرسي الرسولي [الڤاتيكان] ثم وساطات المبعوثين الفرنسيين موريس كوڤ دو مورڤيل وچورچ جورس. وكانت كلها حريصة على إعادة تمتين العلاقات بين الرئيس فرنجيه ورئيس وزرائه. وفي التصريحات العلنية، وافق كرامي وفرنجيه على التحرك تحركًا مشتركًا من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية. أمَّا دمشق فقد قررت، على أثر اتصالات غير علنية، استئناف العلاقات مع الكتائب.

وسعيًا إلى بيان أن السوريين يتحدثون مع جميع الأطراف، تجري دعوة پيار الجميل إلى زيارة دمشق يوم السبت ٦ ديسمبر/ كانون الأول. وبما أن كل استراتيچية كمال جنبلاط قد باتت مهدَّدة، فإنه يحاول اعتراض طريق الرحلة بسدِّ طريق البقاع. فيكفل الجيش سفر الجميل إلى دمشق على متن طائرة عمودية. والمباحثات بناءة. إذ يجب على الكتائب معارضة أي تقسيم للبلد واحترام السلطات الدستورية واحتواء أعمال العنف. وتتعهد دمشق بالتوصل إلى اتفاق جديد مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس اتفاق القاهرة في عام ١٩٦٩ بما يُنهي

التجاوزات والتدخلات الفلسطينية في الشؤون اللبنانية، كما تتعهد دمشق بتشجيع إصلاحات دستورية محدودة النطاق[١٨]. وكان من شأن هذا اللقاء إطلاق دينامية خروج من الأزمة لولا منطق الميليشياويين المجنون. ففي الليلة السابقة، كان ميليشياويون شيعة قد خطفوا أربعة من رجال ميليشيا الكتائب. وقد تم العثور على جثثهم في الغداة. والحال أن الكتائبيين، وقد أعماهم الغضب، إنما يتجهون، وعلى رأسهم والد واحد من الضحايا، كان قد فقد بالفعل أحد أطفاله، قتيلاً، إلى الثأر ناهبين وقاتلين جميع المسلمين الذين صادفوهم في قطاع وسط المدينة. ومن الوارد أن يكون ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ قد سقطوا ضحية لهذا «السبت الأسود»[١٩] الفظيع الذي لم يتعمده أحد. لكن المسؤولين المسيحيين لا يتبرؤون من أعمال ميليشياتهم. وفي الحد الأدنى، أصبحوا أسرى تصرفاتهم.

ويؤدي الحادث إلى إعادة إطلاق أعمال العنف، خاصة في قطاع الفنادق الكبرى. ويستغل جنبلاط الوضع لكي يطالب مرة جديدة بشجب الكتائب. ويتعزز الانكفاء الطائفي لأن انتقال المرء إلى خارج المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات طائفته إنما يصبح خطرًا قاتلاً. فيدور الحديث الآن عن بيروت غربية مسلمة وبيروت شرقية مسيحية. وتتخذ النشاطات الاقتصادية مواقع جديدة لها، بينما يصبح وسط المدينة هامشًا وحدودًا. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة لمسارات الحركة. وتنفصل القوى الموالية لسوريا، الصاعقة والبعث الموالي لسوريا، عن الحركة الوطنية بينما يلجأ السوريون إلى الحدّ من إمداداتهم العسكرية للفلسطينيين. وبأكثر مما في أي وقت مضى، يبدو أن سوريا تملك حل المشكلة، وذلك لقدرتها على فرض إصلاح دستوري وسيطرتها على نشاطات الفلسطينيين. ويشق السياسيون اللبنانيون طريقهم بانتظام إلى دمشق.

ويستأثر حادثٌ جديد من حوادث الإرهاب الدولي بالانتباه في الأيام الأخيرة من ديسمبر/ كانون الأول. فخلال صيف عام ١٩٧٥، جعلت الصحافة من كارلوس أسطورة حقيقية. وقد أصبح هذا الإرهابي المنفلت إلى أقصى حد والعربيد المأفون أشبه ما يكون بصناعة إعلامية، ما يبدل من قيمته. إذ يصبح أداة دعائية. وفي الوقت نفسه، فإن سمعته كقاتلٍ إنما تشكل بحد ذاتها عامل تخويف يبرز جدية نواياه.

ويواصل وديع حداد انحرافه ليصبح ثوريًا مرتزقًا، إذ يدخل دون تردد في خدمة حكومات مستعدة لأن تدفع له إن كانت تنتمي إلى الفلك الإيديولوجي نفسه الذي يدور فيه، أي، في السياق الماثل، الفلك الذي يدعم جبهة الرفض، الخط السياسي الأكثر جذرية آنذاك، بعبارة أخرى ليبيا والعراق. وقد تكون إعادة التركيب الأكثر معقولية لما حدث هي أن صدام حسين قد طلب من حداد القيام بعملية ضد اجتماع وزراء بترول منظمة البلدان المصدرة للبترول في ڤيينا. والمشروع الظاهر هو أخذهم رهائن والحصول على طائرة تتجه إلى بلد عربي ثم الإفراج عنهم لقاء تعهد علني من جانب بلدانهم بالامتناع عن أي تفاوض مع إسرائيل على المسألة الفلسطينية. ويشمل المشروع قتل وزيري البترول الإيراني والسعودي. وهكذا يسوي صدام حسين حساباته مع إيران لإجبارها إياه على توقيع اتفاق الجزائر، كما يسوي حساباته مع العربية السعودية التي تعترض على رفع جديد لأسعار البترول. وبعد قتل الوزيرين، من شأن العراق أن يجد نفسه في مركز يسمح له بإملاء وجهات نظره على الكارتل البترولي. ومن شأن استخدام كارلوس طمس الآثار [التي من شأنها الوصول إلى المدبرين الحقيقيين].

ويختار وديع حداد قوة خاصة تتألف من فلسطينيين اثنين ولبناني، هو أنيس نقاش، وألمانيين اثنين من فصيل الجيش الأحمر، بينهما امرأة ومناضل معروف، هو هانز يواكيم كلاين، ثم كارلوس. ويجتمع شمل المجموعة في ڤيينا في بحر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٥. وفي يوم ٢١، يستولون على مقر منظمة البلدان المصدرة للبترول ويأخذون وزراء البترول رهائن، قاتلين ٣ من الحراس والموظفين. ثم يقومون بوضع متفجرات في كل مكان تقريبًا بينما تحاصر الشرطة المبنى وتصيب بجراح جسيمة كلاين، الذي يجري نقله إلى أحد مستشفيات المدينة. وعندئذ يكشف كارلوس علنًا عن هويته ويتبنى العملية باسم منظمة كانت إلى ذلك الحين غير معروفة، «ذراع الثورة العربية». وهو يقدم بيانًا طويلاً يهاجم المؤامرة التي حيكت لإضفاء الشرعية على الوجود الصهيوني في فلسطين. وتشجب منظمة التحرير الفلسطينية [فيما حدث] مؤامرة من جانب الإمبريالية والصهيونية تهدف إلى تمزيق منظمة البلدان المصدرة للبترول. ويسهر المستشار كرايسكي على

مفاوضات معقدة مع الخاطفين ومع البلدان المعنية في آن واحد. ويتم التوصل إلى رحيل إلى الجزائر بالرهائن الـ ٣٥ والإرهابي المصاب.

وفي الجزائر العاصمة، في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول، تبذل السلطات كل ما في وسعها للتوصل إلى الإفراج عن جميع الرهائن. ولا يتم الإفراج إلاّ عن جزء منهم. ثم تذهب الطائرة إلى ليبيا. وكان المشروع الأول هو الذهاب إلى العراق ثم إلى اليمن الجنوبي، لكن الطائرة لا تملك القدرة العملية الكافية للقيام برحلة مباشرة والليبيون يرفضون توفير طائرة بديلة. وفي تلك الأثناء، تمارس الحكومتان الجزائرية والليبية الحد الأقصى من الضغوط على وديع حداد كي لا يتم قتل للوزراء، حيث إن كارلوس كان قد كشف عن نيته الأولى. وترجع الطائرة إلى الجزائر العاصمة بعد أن كانت تونس قد منعتها من الهبوط. وعندئذ يقترح بومدين منح حق اللجوء لكارلوس ومجموعته وفدية ضخمة تدفعها العربية السعودية وإيران (٢٠ مليون دولار) في مقابل إخلاء سبيل الرهائن العشرة الباقين. والحال أن كارلوس، بوصفه مرتزقاً بحق، إنما يتسلم المبلغ ويتخلى عن الذين طلبوا منه القيام بالعملية. وصباح يوم ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، تنتهي المسألة.

وبما أن كارلوس غاضب من موقف ليبيا، فسوف يفعل كل ما في وسعه للزج باسمها في المسألة[٢٠]. وتتحرك مصر في الاتجاه نفسه. وبعد بضعة أيام، يذهب كارلوس إلى اليمن الجنوبي حيث يواجه مساءلة قاسية من جانب حدّاد. وهو يتخلص من هذا المأزق بالتنازل عن جزء مهم من الفدية التي دفعتها كلها العربية السعودية في نهاية الأمر. أمّا كلاين، المشمئز من مسلك قائده المرتزق، فسوف ينأى بنفسه عن المجموعة ويهجر الإرهاب ليحيا سنواتٍ طويلة محتجبًا عن الأنظار[٢١].

وفي النهاية، كان الأثر الإعلامي غير عادي، وكان قد تم تجاهل دور العراق ويبدو أنه كان من الخسران تصفية بطل ثوري من هذه الشاكلة.

معركة المخيمات

يجد التجذر المسيحي ترجمة له في محاصرة المخيمات الفلسطينية في المناطق المسيحية. فندخل في منطق تكوين أراضٍ متجانسة، ما يعطي مصداقية

لتهمة تقسيم البلد. وفي ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦، يجري حصار مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا حصارًا منهجيًا. ويحاول المحاصَرون الخروج، فنشهد معركة منظَّمة حقيقية. وفي ١١ يناير/ كانون الثاني، يجري تطويق مخيم ضبَيّة الصغير الذي تتألف غالبية سكانه الفلسطينيين من مسيحيين. ويرد التقدميون بمحاولة تطويق عدة بلدات مسيحية. وفي ١٨ يناير/ كانون الثاني، يشن الكتائبيون الهجوم على ضاحية الكرنتينا التي تحتل موقعًا استراتيجيًا عند المدخل الشمالي لبيروت. وفي يوم ١٩، تسقط الضاحية ويجري طرد سكانها الـ ٣٠٠٠٠، ومعظمهم من الأكراد، إلى بيروت الغربية. وتتعرض الأماكن للهدم والحرق بصورة منهجية. وقد يتراوح عدد القتلى بين ٦٠٠ و١٠٠٠.

والحال أن حصار المخيمات إنما يضع ظهر المقاومة للحائط. فيعلن أبو إياد أن المقاومة لن تقبل أي تقسيم للبنان وفق نموذج تقسيم فلسطين. ويرد القادة الموارنة بتحديد العدو الرئيسي بوصفه الفلسطينيين، حيث إن التقدميين ليسوا سوى حلفاء لهم. وتطوق القواتُ الفلسطينية مدينة الدامور المسيحية، في جنوب بيروت، كردٍّ انتقامي كما لتأمين المواصلات بين بيروت الغربية والجنوب. وفي ٢٠ يناير/ كانون الثاني، يتم الاستيلاء على المدينة. فيهرب السكان وقد حلت بهم الكارثة. ويبدو أن ١٥٠ شخصًا قد قُتلوا، غالبيتهم من المدنيين. ثم يجري نهب المدينة وتدميرها بشكل منهجي.

والحال أن حادثتي الكرنتينا والدامور إنما تؤديان إلى نزع انسداد قسمي بيروت، ما يُكسب كلًّا منهما عمقًا ترابيًا.

وقد طلبت الحركة الوطنية من سوريا العون، خوفًا من أن تلقى بيروت الغربية مصير الكرنتينا. فتقرر دمشق التدخل عن طريق وحداتٍ من جيش تحرير فلسطين تحت قيادة سورية. وفي ١٩ يناير/ كانون الثاني، يتغلغل ٣٥٠٠ جندي في البقاع، ما يسمح للتقدميين والفلسطينيين بالتمركز حول منطقة بيروت. ثم يتمركزون في عدة مناطق مسلمة مع تفادي التغلغل في القطاع المسيحي. وتدخل جيش تحرير فلسطين هو أولاً وسيلة ضغط يسمح بتنفيذ وقفٍ جديد لإطلاق النار اعتبارًا من ٢٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦ واستئناف حوارٍ سياسي عبر الوساطة السورية. وبقدر ما أن بالإمكان عدم اعتبار جيش تحرير فلسطين قوةً سورية، فإن

إسرائيل والولايات المتحدة تقبلان عدم التحرك. على أن الجيش الإسرائيلي يستدعي جنود الاحتياط ويعزز القوات على الحدود الشمالية بينما يقوم الفلسطينيون على العكس من ذلك بخفض وجودهم المسلَّح في الجنوب اللبناني بسبب الأحداث.

وفي هذا السياق، يقرر الكتائبيون الدخول في اتصال مع الإسرائيليين، بعد أن رصدوا النوعية الفائقة لأسلحة ميليشيا الشمعونيين التي وفرتها لهم إسرائيل ورغبة منهم في موازنة القوة السورية. والحال أن بيار الجميل مناوئ تمامًا لهذا الخيار السياسي الجسيم، لكنه يستسلم لتأثير مساعديه عليه مع عزوفه عن تحمل أي مسؤولية عن هذا الخيار. والأميركيون، الذين لا يريدون الظهور بمظهر المتورطين على المكشوف مع المسيحيين، خوفًا من قيام حلفائهم المسلمين (مصر، العربية السعودية، الأردن) بالاحتجاج علنًا، إنما يقومون بتشجيع الإسرائيليين على تزويد الميليشيات المسيحية بالسلاح والمدربين.

وتتقدم الوساطة السورية ببطء. ويبدو أن خدام وفريقه يقيمان بصورة متصلة في بيروت. ومخاوف جميع الأطراف تعقد الوضع. فالمسيحيون ينزعجون من خطر هيمنة سورية على البلد والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية لا تريدان تحكمًا من جانب هؤلاء في شؤونهم. وتعلن دمشق استعدادها لأن تكون ضامنة لتطبيق اتفاق القاهرة. وجبهة الرفض هي الأكثر معارضة لهذا الوجود السوري الذي يجد ترجمة له بالفعل في قيام الصاعقة بقصف مقر صحيفتين مواليتين للعراق، ما يؤدي إلى سقوط ٧ قتلى.

ويعمل السوريون على تعديلٍ للميثاق الوطني اللبناني لعام ١٩٤٣ بحيث يكون عدد النواب المسيحيين مساويًا لعدد النواب المسلمين بدلاً من صيغة ٦ في مقابل ٥، وبحيث يُزادُ من اختصاصات رئيس الوزراء المسلم السني. ويذهب الرئيس فرنجيه إلى دمشق في ٧ فبراير/ شباط ويوافق على أن يعرض على مجلس النواب ما يسمَّى بـ«الوثيقة الدستورية». ويقوم بذلك في ١٤ فبراير/ شباط. والحال أن جزءًا لا بأس به من الطبقة السياسية التقليدية يوافق على «اتفاق دمشق» هذا وإن كان من دون حماس وبتحفظات. ويرى كمال جنبلاط أن مضمون هذا الاتفاق غير مرض بشكل خاص. فهو ينشد إصلاحًا أعمق من شأنه أن يسمح له بأن يصبح

رئيسًا للوزراء. وسرعان ما تنهار المحادثات الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية.

على أن دمشق، بحسب الرأي السائد، آخذة في تشكيل محور يجمع لبنان والفلسطينيين والأردن من شأن سوريا أن تتمتع فيه بموقع مهيمن. بل إن البعض يتحدثون عن إمكانية قيام اتحاد كونفيديرالي بين هؤلاء الفاعلين المختلفين. ويسمح هذا السياق بفهم اللقاء الأول لمسؤول من الكتائب، في ١٢ مارس/ آذار ١٩٧٦، مع شيمون بيريز، وزير الدفاع الإسرائيلي، قبالة السواحل اللبنانية على متن زورق لإطلاق الصواريخ. ويتم الاتفاق فورًا على إرسال أسلحة إسرائيلية إلى الكتائب.

والنتيجة هي اتخاذ جميع الفاعلين اللبنانيين موقف الترقب العام بينما تواصل كل مؤسسات الدولة تفككها. وتلك بوجه خاص حالة الجيش. فالأحزاب التقدمية تتهمه بالقتال إلى جانب الميليشيات المسيحية خلال الأحداث السابقة. وقد شجعت في شهر يناير/ كانون الثاني انشقاق العناصر المسلمة التي شكلت جيش لبنان العربي. ويحاول جيش لبنان العربي، انطلاقًا من البقاع، السيطرة على المنشآت العسكرية في الجنوب اللبناني، والحكومة عاجزة عن منعه عن ذلك. وتنتج عن ذلك، في شهر مارس/ آذار، «حرب ثكنات» بين العسكريين الباقين على ولائهم، المسيحيين في غالبيتهم، والعسكريين المنشقين. وليس تفكك الجيش سوى إعادة إنتاجٍ في داخله لتفكك الدولة.

وفي ١١ مارس/ آذار ١٩٧٦، يحاول العميد الأحدب، الحاكم العسكري لبيروت، الانقلاب ويدعو الرئيس فرنجية إلى التنحي. وكان من الواضح أن فتح قد فعلت أكثر من مجرد تشجيعه[٢٢]. وتعقب ذلك فترة مراوحة، ثم تهرع الغالبية العظمة للطبقة السياسية المسيحية إلى الدفاع عن فرنجية بينما تتحول الحركة العسكرية، التي كانت تريد أن تكون «صدمة سيكولوچية» لاستعادة تماسك البلد، إلى فصيل إضافي قريب إلى تحالف الفلسطينيين والتقدميين. وينضم العسكريون المنشقون إلى الحركة الوطنية تحت شعار مشترك يدعو إلى تنحي الرئيس فرنجية، وهو التنحي الذي تطالب به أيضًا غالبيةُ النواب. وفي ١٥ مارس/ آذار، يحاولون الزحف على قصر بعبدا الرئاسي، لكن قوات جيش تحرير فلسطين تُوقفهم. فسوريا لا يمكنها قبول تحرك خارجٍ على اتفاقها ومن شأنه، بحكم هذا نفسه، أن يهدد

الهيمنة التي فازت بها مؤخرًا في لبنان. وهكذا فإن دمشق إنما تجد نفسها مدفوعة إلى الوقوف بشكل سافرٍ لأول مرة في وجه من كانوا يُعتبرون حتى ذلك الحين حلفاءها الطبيعيين:

وتنشب المواجهات المسلَّحة من جديد في ١٤ مارس/ آذار بينما يعزز الإسرائيليون قواتهم على الحدود. وكمال جنبلاط عازمٌ على الفوز عسكريًّا ويشن في ١٨ مارس/ آذار هجومًا مزدوجًا للقوات المسماة بالقوات المشتركة (الفلسطينية – التقدمية)، في بيروت وبالأخص في الجبل. وهو يراهن بأنه سيفرض قراره على السوريين. فيتقدم رجاله في بيروت، مجبرين الرئيس فرنجيه على ترك القصر الرئاسي الذي تعرض للقصف وعلى الانسحاب إلى جونيه. كما يتقدمون في الجبل، مبدين المشهد المحزن لحركة تَدَّعي أنها علمانية بينما هي تُطلق العنان لأسوأ أعمال العنف الطائفي. وتساند فتحُ الحركة حرصًا منها بالأخص على رفع حصار المخيمات الذي تجدد مع وقوع الاشتباكات، لكن اليسار الفلسطيني يسعى إلى الانتصار العسكري.

ويدعو المعسكرُ المسيحي إلى التعبئة العامة ويشكل قادته الجبهة اللبنانية. وتقدم التسلح في كلٍّ من المعسكرين يجد ترجمة له في استخدام المدفعية الثقيلة، خاصة مدافع ١٥ مللي.

وفي ٢٧ مارس/ آذار، يضطر جنبلاط إلى التصالح مع فكرة الذهاب إلى دمشق حيث يدخل في مواجهةٍ عاصفة مع الأسد الذي يدعوه إلى التخلي عن المطالبة بتنحي فرنجيه كما إلى وقف المعارك. إنها القطيعة بين سوريا والحركة الوطنية. فالأسد يحمل شخصيًّا على جنبلاط متهمًا إياه بخوض عملية ثأر عائلي وطائفي ضد الموارنة. أمَّا عرفات فهو يلعب بورقة الحل الوسط ويقبل الخطة السورية التي تنص على بقاء فرنجيه في منصبه حتى نهاية ولايته كما على وجود قوة فصل سورية رمزية. لكن اليسار الفلسطيني يظل على موقفٍ جذري. وفي ٢٨ مارس/ آذار، يفرض السوريون حظرًا على إرسال الأسلحة إلى التقدميين. وفي الأول من أبريل/ نيسان، يوجهون إنذارًا إلى جميع الأطراف، طالبين إليهم إنهاء المعارك. واليسار ومنظمة التحرير الفلسطينية مضطران إلى الإذعان ويقبلان هدنة

لمدة ستة أيامٍ يجب لها أن تسمح بانعقاد مجلس النواب والتصويت على إصـــلاحات دستورية.

إسرائيل والعرب

في ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦، تبدأ المداولات المكرسة في منظمة الأمم المتحدة لـــ«مشكلة الشرق الأوسط بما فيها المسألة الفلسطينية»، وهـــي مـــداولات يقاطعها الإسرائيليون، كما أعلن عن ذلك. ويواصل موينيهـــان اعتراضــــه علــــى المرتبة الممنوحة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تشبه مرتبة دولة. لكنــــه، هــــذه المرة، أقل إخلاصًا لسمعته كمدافع عن القيم الغربية في وجه رياءات العالم الثالـــث العديدة، فهو يقلب رأسًا على عقب، لما فيه عظيم سرور الرأي العـــام الأميركـــي، فكرة الكيل بمكيالين. ويبدو أن الأوروبيين قد فضّلوا أن تُوَجَّه الدعوة [إلى منظمــة التحرير الفلسطينية] من زاوية الاستماع إليها والاستعلام منها. لكن غالبية المجلس تتمسك بالقرارات السابقة، المتماشية مع قرارات الجمعية العامة. ويمثـــل فـــاروق قدومي، «وزيرُ خارجية» منظمة التحرير الفلسطينية، القيادةَ الفلســـطينية. وتشـــدّد الوفود العربية على أن مقاطعة إسرائيل للدورة هي نوع من الاعتـــراف بضـــعف قضيتها. وتدلي هذه الوفود بمرافعات طويلة تعرض تاريخ النزاع منـــذ البـــدايات وتدلل على أن المسألة الفلسطينية هي المسألة المحورية فيه. وهي تتجنـــب مســـألة مستقبل الدولة العبرية. بينما تسعى الوفود الأوروبية ووفود البلـــدان الاشـــتراكية، بخطابات مختلفة، إلى بيان أن السلام لن يكون بإمكانه المجيء إلاَّ بـــالتوفيق بـــين حقوق دولة إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني.

والرهان الديبلوماسي هو مشروع القرار الذي قدمته بلـــدان العـــالم الثالـــث ورومانيا، والذي يشمل التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وبينها حـــق العودة والحق في أن تكون له دولة. ويرى الأميركيون أن القـــرارين رقـــم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ لا يمكن المساس بهما، إلاَّ إذا كان يُراد تهديد عملية السلام. ومـــن ثـــم فإن هذا المطلب غير مقبول ومن غير الوارد المضي إلى ما هو أبعد من التأكيـــد، الذي صار مُكرَّسًا، على «الحقوق المشروعة للشعب الفلســـطيني». والأوروبيـــون مستعدون للموافقة على النص شريطة الإشارة إلى أن القرارين رقـــم ٢٤٢ ورقـــم

٣٣٨ لهما قيمة أعلى. وعند الانتقال إلى التصويت، تصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار وتمتنع بريطانيا العظمى وإيطاليا والسويد عن التصويت، بينما يصوت الآخرون، وبينهم فرنسا، تأييدًا لمشروع القرار. وبما أن هناك ڤيتو أميركيًا، هو الڤيتو الثالث عشر منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، فإن مشروع القرار لا يُقَرُّ.

وفي غمرة ذلك، يزور رابين الولايات المتحدة من ٢٦ يناير/ كانون الثاني إلى ٥ فبراير/ شباط ١٩٧٦. وهذه المرة، يعمل الجانبان على تجنب أشكال سوء الفهم. فيجري رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية تشمل انسحابات جديدة في مقابل تعهد البلدان العربية المعنية بإنهاء حالة الحرب. ومن الناحية الرسمية، قد لا يكون هذا سوى مرحلة نحو عقد معاهدة سلام، لكن الجانب الإسرائيلي يرى في ذلك إمكانيةً لتكريس نهائي لعدد من عمليات ضم الأراضي. ومن الواضح تمامًا أن رابين لا يدلي برده فيما يتعلق بالأردن. واقتراح الانسحاب المعروض على سوريا سوف يكون محدودًا بشكل خاص، فهو ليس غير انسحاب شكلي لأجل السماح بمفاوضات جديدة مع مصر. بل إنه لأكثر من مُرَجَّح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يقتصر على تأكيدات لفظية، لإدراكه التام أننا الآن في قلب فترةٍ انتخابية، وهي اللحظة الأقل مؤاتاة للانخراط في مبادرة جديدة في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالتسلح، يختزل رابين قائمة الطلبات الإسرائيلية وينسب إلى وزير الدفاع إعداده قائمة «مسرفة»، في حين أنه هو قد اشترك بالفعل في كتابتها. وبما أنه يقول هذا الكلام علنًا، فإن هذا إنما يفاقم من العداوة القائمة بينه وبين بيريز[٢٣].

ويتمسك رابين، في تصريحاته العلنية، خاصة أمام الكونجرس، بخطاب الحزب المألوف مشدِّدًا على التشابهات بين الثورة الأميركية والثورة الصهيونية، بين بلدي المهاجرين والرواد. وهو يشدِّدُ على التضامن الضروري بين «عائلة الديموقراطيات الصغيرة» التي تحيا وسط عالمٍ معادٍ. ويذهب إلى أن قلب نزاع الشرق الأوسط هو الرفض العربي لقبول حق إسرائيل في الوجود، وإلى أن المسألة الفلسطينية هي نتيجة لهذا الرفض ويجب تسويتها «في السياق الجغرافي والسياسي للصلح مع الأردن». أمَّا في الشأن الترابي، فإن إسرائيل مستعدة من

جهة أخرى للقبول بحلٍّ وسط، لـ«قطع ما يزيد عن نصف الشوط»، على أن فرص السلام تتوقف بالدرجة الأولى على قوة إسرائيل.

وقد تحدث رابين، خلال لقاءاته مع المسؤولين الأميركيين، عن مسألة إرسال أسلحة إلى الميليشيات المسيحية اللبنانية[٢٤]. ويبدو أنه قد لقيَ موافقة، بل تشجيعًا، في هذا الاتجاه.

أمّا السادات فهو يلغي المعاهدة السوفييتية - المصرية لعام ١٩٧١، كردٍّ فعل على خطاب بريچنيف خلال المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي والذي اعتبر هذه المعاهدة أساس سياسة بلاده. وهكذا يقوم السادات، مرة أخرى، بمفاجأة الجميع (١٤ - ١٥ مارس/ آذار ١٩٧٦). فيعزز موقفه لدى ملكيات الخليج البترولية جد المعادية للشيوعية ولدى الرأي العام الأميركي بينما تحاول جماعات الضغط الموالية لإسرائيل منع مبيعات أسلحة لمصر. وفي حرب الشتائم التي لا مفر منها بين القاهرة وموسكو، تثبت الاثنتان أنهما جد موهوبتين.

وعلى المستوى الإسرائيلي الداخلي، كانت الانتخابات التشريعية في أواخر عام ١٩٧٣ قد كشفت عن انفصال الناخبين العرب عن الأحزاب الصهيونية، خاصةً حزب العمل، لصالح حزب راكاح الشيوعي العربي أساسًا (٤٦% في مقابل ٥٥% في عام ١٩٦٩ لصالح حزب العمل، ١٧% في مقابل ١٥ لصالح الأحزاب الصهيونية الأخرى، ٣٨% في مقابل ٣٠% لصالح الشيوعيين). وعلى مستوى المجالس البلدية، كان الشيوعيون أكثر عددًا بشكل متزايد باطرادٍ على حساب الأعيان المرتبطين بالأحزاب الحاكمة. وفي أواخر عام ١٩٧٥، أثار انتصار راكاح الانتخابي في الناصرة، المدينة العربية الأولى في إسرائيل، ضجة كبرى. ويتعلق الأمر في الواقع بائتلافٍ بين الشيوعيين والمثقفين التحديثيين. والتيمة الجوهرية هي النضال ضد أشكال التمييز العديدة، الرسمية وشبه الرسمية، وتأكيد شخصيتهم العربية.

وفي أواخر عام ١٩٧٥، قررت الحكومة الإسرائيلية إجراء انتخاباتٍ بلدية جديدة في الضفة الغربية في أبريل/ نيسان ١٩٧٦. وعلى أساس نتائج ١٩٧٢، تريد أن تبين للعالم مزايا الإدارة الإسرائيلية المستنيرة. ويجري تعديل القانون الانتخابي الأردني في اتجاه ديموقراطيةٍ أوسع. فيجري تخفيض ضريبة حق

الانتخاب وتحصل النساء على حق الاقتراع ضمن هذا الإطار. فيترتب على ذلــك ارتفاع عدد الناخبين ثلاثة أضعاف (من ٣١ ٧٠٠ في عام ١٩٧٢ إلــى ٨٨ ٥٠٠ في عام ١٩٧٦). وتدعو جبهة الرفض إلى مقاطعة الانتخابات بينما تؤيد منظمــة التحرير الفلسطينية والجبهة الوطنية الفلسطينية المشاركة فيها. ومنذ فبراير/ شباط ١٩٧٦، يصبح واضحًا أن الأعيان التقليديين سوف يحل محلهم أناس جدد. فيرتاع الجعبري ويطالب بتوقيف أو طرد بعض منافسيه. ويستجيب الإسرائيليون جزئيًــا لمطالبه.

وفي منتصف مارس/ آذار، تهز الضفة الغربية موجةٌ من التمــردات ترجــع بادئ ذي بدء إلى قرار لمحكمة إسرائيلية بالتصريح لليهود بالصــلاة فــي ســاحة المساجد في القدس لأنها أرض إسرائيلية. وعند استئناف الحكم، يجــري التــذكير بحق الحكومة الإسرائيلية في حظر مثل هذه الممارسات. فيبقى مع ذلــك أن هــذا الحظر إنما تختص به الحكومة الإسرائيلية وحدها ومن ثم فإنه لا يتميز بطابعٍ غير قابلٍ للإلغاء. ويجري قمع التظاهرات بقسوة في عدة مدن فــي الضــفة الغربيــة وتستقيل عدة مجالس بلدية. ويترتب على القمع وقوع إصابات جســيمة ومصــرع شخصين، أحدهما طفل في الحادية عشرة من العمر والآخر كهل. ويــود بيريــز التصرف بمرونة بينما يعبر رابين عن مسلكه الوحشي المألوف ما إن يتعلق الأمر بمتظاهرين عرب. ويبدو أنه قال إنه لا يبالي إن تعين إرسال الجــيش كلــه إلــى الضفة الغربية إن تطلب الأمرُ استعادة الهدوء والنظام فورًا[٢٥]. وهذا الحزم يتباين مع التراخي عند المواجهة مع جوش إيمونيم. وهذه التظاهرات تتميز بأثر فــوري في الأردن حيث تقوم شخصيات دينية وحركات إسلامية واتحادات مهنية، أي ذلك الجزء الذي يقبله النظام من المجتمع المدني، بتنظيم تظاهراتٍ تضامنية. ويســتعيد الملك حسين زمام الموقف بسرعة، لكن ما حدث يكشف عن هشاشة النظام النسبية.

وتدعو ليبيا وباكستان مجلس الأمن إلى تدارس الوضع في الأراضي المحتلة. فتبدأ المداولات في ١٩ مارس/ آذار. وهذه المرة، وافق المندوب الإسرائيلي علــى حضور الجلسة في وجود ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، علــى أثــر ضــغوط أميركية على الأرجح. فيرى المندوب الإسرائيلي أن من الظلم الهجوم علــى بلــده بينما الأحداث في لبنان أكثر دموية بكثير. ونجد أنفسنا أمــام تبــادل المحاجــات

المألوفة عن عدم احترام إسرائيل لاتفاقيات جنيف، والاستيطان، والعنصرية ووضعية الأماكن المقدَّسة. والحدث الجدير بالملاحظة هو تصريح ويليام سكرانتون، المندوب الأميركي الجديد، الذي خلَفَ موينيهان كسفيرٍ لدى منظمة الأمم المتحدة.

وهذا الأخير، الذي قلَّما كان على تفاهم مع كيسنجر، قد آثر الاستقالة لكي يدعم الحملة الانتخابية لصديقه السناتور هنري چاكسون الذي تقدَّمَ بالترشح للرئاسة. وسرعان ما ستلحق الهزيمة بچاكسون في الانتخابات الأولية داخل الحزب الديموقراطي ثم سوف يتقدم موينيهان بالترشح لانتخابات مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك. وسيتم انتخابه من عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠٠١ ثم تحل محله هيلاري كلينتون. وخلال ولايته الأولى، سوف يظهر بوصفه رجل المحافظين الجدد، ثم سينفصل عنهم بعد ذلك بوصفه معارضًا حازمًا لريجان، ليصبح من جديد ديموقراطيًّا «وسطيًّا» (*mainstream*). وسيصبح ناقدًا قاسيًا للعمى الإيديولوچي للمحافظين الجدد حيال الاتحاد السوفييتي، فقراءته للمؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية قد جعلته يستشعر سقوطه القريب.

والحال أن سكرانتون، الذي كان مبعوثًا لنيكسون إلى الشرق الأوسط خلال فترة الانتقال بين إدارة چونسون وإدارة نيكسون، إنما يجمع في بضع عبارات المواقف المألوفة للدبلوماسية الأميركية، ما يمنح هذه المواقف قوة غير متوقَّعة.

فتصريح (*statement*) سكرانتون يذكِّر بأن المجتمع الدولي اعتبر دومًا احتلال الأراضي حالة غير سوية يجب أن تجد نهاية لها ضمن إطار تسوية سلمية[٢٦] حدَّدَ إطارها القرار رقم ٢٤٢. ووضعية الأماكن المقدَّسة تكفلها اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب (الاتفاقية الرابعة المعتمدة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩) والتي تنص في مادتها السابعة والعشرين على أن «للأشخاص المحميين الحق، في جميع الظروف، في مراعاة حرمتهم الشخصية وكرامتهم وحقوقهم العائلية ومعتقداتهم وممارساتهم الدينية وعاداتهم وأعرافهم». وهذا يعني أنه لا يحق لمحكمة إسرائيلية تعديل وضعية مكان من الأماكن المقدَّسة. وقد اعتبر الأميركيون دومًا أن ذلك الجزء من القدس الذي وقع تحت سيطرة إسرائيل في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ هو أرض محتلة، ما يحظر القيام

بأي إجراءٍ من طرفٍ واحد. وفي ما يتعلق باستيطان الأراضي المحتلة، فإن المادة ٤٩ من الاتفاقية نفسها يسري مفعولها: «عمليات النقل القسري، الجماعي أو الفردي، وكذلك عمليات ترحيل الأشخاص المحميين إلى خارج الأرض المحتلة إلى داخل أرض الدولة التي تمارس الاحتلال أو إلى أرض أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، عمليات محظورة، أيًا كان الدافع إليها». وبحكم هذا، فإن نقل سكانٍ مدنيين إسرائيليين إلى الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، هو أمر غير شرعي ولا يمكن وضعه في الاعتبار في المفاوضات بشأن تحديد الحدود(٢٧). وعندئذ يطرح سكرانتون الإحالة، على مدار سنوات طويلة، إلى أن وجود المستوطنات يمثل عقبةً في طريق نجاح سلامٍ عادل ودائم في الشرق الأوسط(٢٨).

ومن الواضح تمامًا أن هذا التصريح يستثير عاصفةً من الاحتجاجات في إسرائيل. فعلى هذا الأساس، كان بإمكان مشروع قرارٍ الحصول على تأييد أعضاء مجلس الأمن، وقد جرى تقديم مشروع قرارٍ في هذا الاتجاه (٢٤ مارس/ آذار ١٩٧٦). على أن الولايات المتحدة تفرض حقها في الاعتراض على النص الذي وافق عليه أعضاء المجلس الأربعة عشر الآخرون. والحال أن كيسنجر قد تراجع أمام الاحتجاجات الإسرائيلية وأمام خطر قيام الكونجرس برفض بيع ٦ طائرات – نقل من طراز سي ١٣٠ لمصر.

وفي تلك الأثناء، يشن راكاح حملة ضد القرار الذي أعلنته حكومة رابين والخاص بمصادرة أراضٍ جديدة في الجليل، ذات أغلبية عربية، لأجل مشاريع حضرية. وهناك وعود بدفع تعويضات مالية وتوفير مساكن. والسكان العرب لا يصدقون ذلك لأن هذا قد يكون معناه تكوين مناطق سكنية مختلفة، ما يتعارض مع سياسة الفصل بين الجماعات السكانية والتي انتهجتها الدولة العبرية منذ تأسيسها. وفي هذا المجال، تكاد مصداقية الحكومة الإسرائيلية تكون صفرًا. ويدعو توفيق زياد، عمدة الناصرة، إلى يوم احتجاجٍ هو ٣٠ مارس/ آذار. وبناء على تعليمات من رابين، يجري إرسال الجيش والشرطة لقمع الحركة. فيترتب على ذلك مصرع ٦ أشخاص من السكان العرب وإصابة عديدين بجراح. وتعيد الحكومة إلقاء المسؤولية عن ذلك على «المحرضين الشيوعيين». والنغمة العامة يمثلها تصريح اللون: «يجب تشجيع غالبية العرب الإسرائيليين الموالية ويجب إشعار الأقلية

المعادية بقوة قانون الدولة». وبالنسبة للعرب الإسرائيليين ثم بالنسبة للفلسطينيين، يصبح الحدث يومًا رمزيًا يتم الاحتفال به كل عام تحت اسم «يوم الأرض».

وتدور الانتخابات البلدية في ١٢ أبريل/ نيسان ١٩٧٦. وتصل نسبة المشاركة إلى ٧٣%. وفي المدن الكبرى، خاصة في نابلس وفي الخليل، يفوز أنصار منظمة التحرير الفلسطينية، منهين سيطرة الموالين للهاشميين. ويعلن كريم خلف، عمدة رام الله الجديد، أن سكان الضفة الغربية يشكلون جزءًا من الشعب الفلسطيني الذي يجد ممثله في منظمة التحرير الفلسطينية وليس في المنتخَبين. ويتظاهر بيريز بالروح الرياضية، لكنه ينبه العُمَدَ إلى أن عليهم الاقتصار تمامًا على إدارة الشؤون البلدية. ويأخذ رابين عليه علنًا خطأه في تقدير النتائج المتوقَّعة من الانتخابات.

وترجع التظاهرات من جديد على أثر مسيرة قوامها ٣٠٠٠٠ شخص إلى أريحا نظمتها جوش إيمونيم. فيؤدي القمع الإسرائيلي إلى سقوط عدة قتلى، «صُدفةً» بحسب الجيش. وفي شهر مايو/ أيّار، يؤدي القمع إلى سقوط ٣ قتلى آخرين. فتدعو مصر مجلس الأمن إلى تدارس الوضع. وسعيًا إلى تفادي فيتو أميركي جديد، يجري الاكتفاء، في ٢٦ مايو/ أيّار، بـ«تصريح» يعبر عن رأي غالبية أعضاء المجلس ويطالب باحترام اتفاقية جنيف الرابعة: «وبهذه الصفة، جرى التعبير عن الأسف حيال التدابير المتخذة من جانب إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، والتي من شأنها تغيير التركيب الديموغرافي أو الطابع الجغرافي و، خاصةً، إقامة مستوطنات سكنية. إن هذه التدابير، التي ليس من شأنها سوى تهديد محصلة الجهود المبذولة في السعي إلى السلام، إنما تشكل عقبة في طريق هذا الأخير».

ولا ينضم المندوب الأميركي إلى هذا التصريح لأنه «غير متوازن» ولا يشير إلى ضرورة حفظ القوة المحتلة للقانون والنظام.

والحال أن السلطات الإسرائيلية المستاءة إنما تقرر تشجيع نشاطات الإخوان المسلمين، مزاحمي القوميين العرب، خاصة في قطاع غزة. ففي أواخر أبريل/ نيسان، توافق من ثم على إنشاء الجمعية الإسلامية وعلى رأسها الشيخ أحمد ياسين، وهو لاجئ مقعد من لاجئي ١٩٤٨. والحاصل أن هؤلاء الإسلاميين الذين

يبدو أنهم لا يهتمون إلاّ بإصلاحٍ أخلاقي للمجتمع إنما يبدون لهذه السلطات قليلي الخطورة. ثم إن مناضلي الإخوان المسلمين لا يترددون في توجيه اللكمة ضد أنصار منظمة التحرير الفلسطينية ويهدمون مرجعية الهياكل الدينية التقليدية التي تُعتبر موالية للمصريين.

ويظل الإرهاب خطرًا مستديمًا، وإن كانت كثافته منخفضة. وفي ٢٥ مايو/ أيّار، خلال تفتيشٍ للحقائب في مطار بن جوريون، يهوي راكب ألماني قادم من النمسا صريعًا مع حقيبته عند فتحها. فيلقى إسرائيليٌّ حتفه ويصاب ٩ أشخاص بجراح. وتتبنى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العملية. ولا يتضح ما إذا كنا بإزاء عملية انتحارية أم أن حامل الحقيبة كان يجهل وجود آلية تفجير تلقائي. ويتم إحباط بضع محاولات اعتداء قادمة من الأراضي المحتلة، في شهر يونيو/ حزيران.

التدخل السوري في لبنان

تَنصَبُّ المسألة كلها على إمكانية تدخل عسكري سوري. فما دام هذا التدخل محدود الأهمية وتحت غطاء جيش تحرير فلسطين والصاعقة، لم تُبد واشنطون اعتراضًا. وفي ٢٧ مارس/ آذار[٢٩]، أوضح خدام لسفير فرنسا أن «سوريا تجد نفسها ملزمة بزيادة تدخلها للفصل بين المتحاربين وضمان سريان وقف إطلاق النار، ما يعني أن يكون بوسع سوريا استخدام قواتها هي. وهذه العملية تتمتع بتأييد الرئيس فرنجية والبطريرك الماروني»[×]. وهو يطلب تدخل فرنسا لدى واشنطون حتى يقوم الأميركيون، في هذه الظروف، بانهاء اعتراضهم على التدخل العسكري.

وتقوم باريس بنقل الرسالة فورًا إلى المعنيين. والرد الأميركي سلبي بالأحرى:

من شبه المؤكد أن أي تحرك لقوات عسكرية سورية إلى لبنان من شأنه أن يقود إلى رد فعل فوري من جانب إسرائيل. ومما لا ريب فيه أن هذا الخطر قد يكون أقل إذا ما امتزجت القوات السورية بعناصر غير سورية، وبما لا يتجاوز أعداد لواءٍ مع عدم استخدامها جنوب محور من محاور بيروت – دمشق. ومن شأن ضمانات دولية أن تكون مفيدة تتعلق

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بحجم القوات السورية وطرائق استخدامها ومدة مرابطتها. ومن شأن واشنطون تقديم ردٍّ أكثر تحديدًا بعد تشاورها مع إسرائيل.

وقد قام رابين بإخطار واشنطون بأن من شأن وجود عسكري سوري كبير في لبنان أن يقود إلى احتلال فوري من جانب الجيش الإسرائيلي لـ«مواقع استراتيجية» في الجنوب اللبناني. فيتشاور الغربيون فيما بينهم ويبلغون دمشق بأنهم يشجعون الوساطة السورية، لكنهم لا يحبذون تدخلاً عسكريًا قد يجازف باستثارة حرب مع إسرائيل. وفي اتصالاتهم مع الإسرائيليين، أدركوا أن من شأن هؤلاء الأخيرين التصدي لأي وجود عسكري سوري على حدودهم، ما قد يعني بشكل ضمني أن من شأن تحرك في بقية البلد أن يكون مرفوضًا.

وقد تود مصر فرض مبادرة عربية تسمح لها بمعاودة الظهور وكأنها تلعب دورًا رئيسيًا في الشؤون الإقليمية، لكنها تصطدم بالواقع القاسي المتمثل في أن قوة فصل فعالة في لبنان لابد من أن يرتفع عددها إلى عدة آلاف من الجنود، أي أكثر بكثير من اللواء الذي ارتآه الأميركيون (٣٥٠٠ جندي).

وتتمثل الخطة السورية في اجتماع لمجلس النواب اللبناني المدعوّ إلى الموافقة على تعديل دستوري يمد إلى ستة شهور، وليس إلى شهرين، الفترة التي يمكن خلالها انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل نهاية الولاية القائمة. وذلك على أن يتم بعد ذلك الاتجاه إلى هذا الانتخاب وأن يتنحى فرنجيه. والحال أن المعني يوحي بأن من شأنه قبول هذا الترتيب. وسرعان ما يتبين أن المرشح الذي تدعمه دمشق هو إلياس سركيس، المرشح الشهابي الإصلاحي السابق الذي هُزِمَ في الانتخابات السابقة.

وفي مستهل أبريل/ نيسان، ترسل واشنطون إلى بيروت مبعوثًا خاصًا، هو السفير السابق دين براون، المكلف بدراسة الموقف. وليست لديه تعليمات خاصة وكان قد اختير من زاوية خبرته كسفير لدى عمَّان خلال سبتمبر/ أيلول الأسود. وهو يعرف الحرب الأهلية. لكن هذا الاختيار غير موفّق لأنه يجري تفسيره على أنه يعبر عن رغبة واضحة في القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان، مثلما كان الأمر كذلك في الأردن. والواقع أنه يضطر إلى إفهام القادة المسيحيين، الذين

لا يريدون تصديقه، أن من غير الوارد وقوع تدخل عسكري أميركي مثلما حدث في عام ١٩٥٨. كما أن عليه العمل على فصل الحركة الوطنية عن منظمة التحرير الفلسطينية. والأولوية هي تجنب تدخل عسكري سوري من شأنه استثارة ردّ فعل إسرائيليًا. وضمن هذا الهدف، يجري السعي إلى جعل هذا التدخل لا لزوم له وذلك بدعم الوساطة السورية سياسيًا. وهكذا يسارع براون إلى تأييد ترشيح سركيس. والمسلك نفسه يسلكه الفرنسيون، الذين أرسلوا مبعوثهم، چورچ جورس. وكما يعترف بذلك كيسنجر، فإن الولايات المتحدة تقوم، من ناحية، بتشجيع إسرائيل على تزويد المسيحيين بأسلحة، بينما تقوم، من الناحية الأخرى، بتشجيع سوريا على اتخاذ موقف الحامية لهؤلاء المسيحيين أنفسهم[٣٠]. ويتم كل تقدم للقوات السورية بطلب من القادة المسيحيين الذين يطلبون في كل مرة إلى الإسرائيليين عدم التحرك. وهؤلاء الأخيرون يرضخون لذلك وإن كانوا يبدؤون في التسلل إلى الجنوب اللبناني.

وفي تلك الأثناء، تتمركز وحدة من الأسطول السادس الأميركي على مسافة يوم من الملاحة قبالة الساحل اللبناني، وذلك، من الناحية الرسمية، للاتجاه، إن دعت الحاجة إلى ذلك، إلى إجلاء ألف من الرعايا الأميركيين لا يزالون موجودين في لبنان. كما يقوم السوريون بتعزيز أعداد ما هو دومًا، من الناحية الرسمية، الصاعقة، وذلك بموافقة ضمنية من الأميركيين والإسرائيليين. فنصل إلى نحو ٨٠٠٠ رجل، ما يقترب من العتبة التي يعتبرها الإسرائيليون غير مقبولة. ومن جهة أخرى، يشير الفلسطينيون والتقدميون المتحالفون إلى أن الأرقام ضعف ذلك، كما لو كانوا يتمنون استثارة تدخل إسرائيل. والحق إن ضمانتهم الوحيدة ضد سوريا إنما تكمن في الردع الإسرائيلي. كما أنهم يؤمنون بتدخلٍ سوڤييتي ممكن لصالحهم. وهم لا يدرون أن موسكو تعتبر جنبلاط «إقطاعيًا»، «إشتراكيًا من الناحية المظهرية وصاحب أهداف شخصية»[٣١] ويدعو السوڤييت إلى الاعتدال وإلى السعي إلى اتفاق مع سوريا.

وفي ١٠ أبريل/ نيسان، يوافق مجلس النواب بإجماع أعضائه الحاضرين على التعديل الدستوري. ويفعل فرنجيه كل ما في وسعه لتأخير التصديق عليه وإصداره. أمّا عرفات، فهو يفسر التحركات السورية على أنها علامة على تواطؤ

أوسع يجمع بين الموارنة وسوريا وإسرائيل والولايات المتحدة. وهو يذهب إلى دمشق في ١٦ أبريل/ نسيان ويعقد اتفاقًا من سبع نقاط مع الأسد، يشمل وقف المعارك ورفض تعريب وتدويل الأزمة، والسعي إلى حل سياسي. ويعلن جنبلاط تأييده لهذا الاتفاق. ويبدو الجميل متحفظًا بينما يتعرض الاتفاق للرفض من جانب كميل شمعون، الذي التقى لتوّه برسلٍ إسرائيليين.

ويحاول جنبلاط التصدي لانتخاب سركيس مفضِّلاً ترشيح ريمون إدّه، المعروف مع ذلك بدفاعه عن الليبرالية الاقتصادية وبعداوته للوجود الفلسطيني في لبنان. وهو ينجح في تأخير الانتخابات لبضعة أيام ثم يحاول بالسبل العسكرية منع اكتمال النصاب القانوني الضروري الذي يتألف من ثلثي النواب. ويسلك عرفات مسلكًا ملتبسًا: فهو لا يريد استثارة استياء دمشق، لكنه يرفض في الوقت نفسه الانفصال عن جنبلاط.

وعلى الرغم من القصف، يتمكن نواب بيروت الغربية من الذهاب إلى مجلس النواب «تحت حراسة مشدَّدة» في غالبيتهم. وفي ٨ مايو/ أيّار، يتم انتخاب سركيس في الجولة الثانية بأغلبية ٦٦ صوتًا من إجمالي ٦٩ صوتًا. ويرفض اليسار نتائج الاقتراع ويستأنف القتال. فتتكاثر الاشتباكات بين القوات المشتركة وجيش تحرير فلسطين والصاعقة.

وفي الوقت نفسه، وخلافًا لما كان متصورًا، يرفض فرنجيه التنحي. وهو يطلق شائعة مفادها أن دين براون، وقد عاد إلى لبنان في الأول من مايو/ أيّار، قد اقترح عليه إجلاء جميع مسيحيي لبنان على متن سفن الأسطول السادس لنقلهم إلى كندا، حيث تنتظرهم خيام هناك بالفعل. وذلك على أن يحل الفلسطينيون محلهم ومن ثم يمكن تسوية المسألة الفلسطينية. والواقع أن المبعوث الأميركي كان قد أوضح، في شهر أبريل/ نيسان، أن من غير المعقول أن يحدث تدخل عسكري أميركي، وعندما سُئل عما قد يحدث في حالة تعرض المسيحيين للقضاء عليهم، أجاب بأنه قد يتم إرسال سفن للإنقاذ لكنه لم يقل أكثر من ذلك[٣٢]. وما يجعل الشائعة قابلة للتصديق في نهاية المطاف هو أن آخر مهمة دبلوماسية قام بها دين براون هي إشرافه على خروج ١٢٥٠٠٠ لاجئ فيتنامي وتوطينهم في الولايات المتحدة[٣٣]. والحال أن فرنجيه، إذ يقوم بالإكثار من التفاصيل، إنما ينجح في إقناع

السكان المسيحيين بوجود هذه المؤامرة الأميركية، «التي صيغت بأدوات عربية»(×)، وهي مؤامرةٌ مناظرةٌ للمؤامرة التي يصدق الفلسطينيون والتقدميون المتحالفون وجودها: القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية للتمكين لتسوية سلمية لصالح إسرائيل. ويمنع امتناع فرنجيه عن التنحي أي مبادرة سياسية من جانب الحكومة والدولة ويترك الساحة مفتوحة أمام أمراء الحرب الذين ظهروا في المعارك. وفي المنطقة المسيحية، نجد أن الأحزاب والميليشيات آخذة في فرض إدارتها الخاصة. ولا تحذو الحركة الوطنية حذوها إلاً بشكل محدود. فعلاوة على ما يتميز به هذا الائتلاف من انعدام جد هائل للتجانس، من شأن السير في هذا الدرب الاعتراف بقبول تقسيم فعلي للبلد.

ولا يستند التحالف بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية إلى مجرد ضرورات تاكتيكية واستراتيجية. فهو يرتكز إلى قيم مشتركة نابعة من القومية العربية ومن اليسار التقدمي. وهو في حقيقة الأمر الحركة الثورية القومية العربية الأخيرة. ولإيمان قادته بخطابهم، فإنهم يترقبون انتفاض «الجماهير العربية» ضد الأنظمة التي من شأنها محاولة الهجوم على المقاومة الفلسطينية. والواقع أن التدخل في لبنان عديمُ الشعبية للغاية في سوريا حيث تتهم المعارضة السرِّية حزب البعث بأنه يضع نفسه في خدمة المسيحيين اللبنانيين. وقد جرت تظاهرات في المخيمات الفلسطينية والحديث يدور عن اعتقالات لضباط يبدو أنهم أعربوا عن سخطهم.

ونحن الآن بإزاء حربين متزامنتين في لبنان ؛ حيث تضع أولاهما الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين في مواجهة الميليشيات المسيحية. ويمضي أبو إياد (صلاح خلف) إلى حدِّ التأكيد خلال اجتماع، في ٢٣ مايو/ أيَّار ١٩٧٦:

> هناك من يتساءل لماذا نقاتل في عينطورة وصنِّين وعيون السيمان، في هذه الجبال البعيدة عن فلسطين. وأنا أجيب بكل أمانة بأن الطريق إلى فلسطين لا يمكن له إلاَّ أن يمر بعينطورة وعيون السيمان. بل إن من المحتم أن يصل إلى جونيه حتى نحول دون المؤامرة والتقسيم(×).

وقد تبنى الفلسطينيون الشعار الجذري: تحرير القدس يمر بجونيه.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

أمّا الحرب الثانية فهي تضع الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين هؤلاء أنفسهم في مواجهة القوات المنحازة للسوريين حيث المطلب هو تغيير سياسة دمشق في لبنان ورحيل القوات السورية أو المعتبرة كذلك. والجذريون مقتنعون بأن السوريين لن يكون بمقدورهم الانخراط في مواجهة مباشرة مع الحركة الثورية. وهم يطالبون بأن يظل النزاع لبنانيًا خالصًا وأنه لا يجب لا «تعريبـه» ولا «تدويلـه». وتدعم مصرُ منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية من باب العداء لسوريا لا أكثر بينما يقدم الغربيون لهذه الأخيرة مساندةً محسوبة. ونرى السادات يسمح للعراق بنقل أسلحة عبر مصر إلى الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين، بمن في ذلك من ينتمون إلى جبهة الرفض.

وتتعاقب محاولات الوساطة دون نتيجة ملحوظة. ويذهب موسى الصدر إلى دمشق لمحاولةَ تجنب مواجهة بين الحركة الوطنية وسوريا. ويرسل الليبيون مبعوثًا لـ«التعرف على الموقف». أمّا الرئيس جيسكار ديستان، فهو يقترح في ٢١ مايو/ أيّار، خلال زيارة إلى الولايات المتحدة، من مدينة نيو أورليانز [بولاية لويزيانا]، إرسال «قوة تدخل إلى لبنان في غضون ثماني وأربعين ساعة إن وافقت على ذلك الأطراف جميعها». وتبوء هذه المبادرة بالفشل، إذ يرفضها في آنٍ واحد القادة المسلمون، الذين يرون فيها عودة إلى الانتداب الفرنسي، واليسار اللبناني، ومنظمة التحرير الفلسطينية (يتحدث عرفات عن تنفيذ خطة إمبريالية تهدف إلى خلق ڤيتنام جديدة) بينما يتم تلقيها بفتور من جانب القادة المسيحيين (يوافق عليها بيار الجميل، بينما ابناه، أمين وبشير، أكثر تحفظًا بكثير). وتعتبرها إسرائيل غير مناسبة، بل في غير محلها. وبحسب الصحافة الإسرائيلية، فإن من شأن هذه المبادرة فتح الطريق أمام تدخلات خارجية أخرى، خاصة تدخل الاتحاد السوفييتي. ومن شأن وجود عسكريٍ فرنسي في لبنان إرباك هامش المناورة الذي تتمتع به إسرائيل إرباكًا ملحوظًا. ونرى في هذا بوضوحٍ حدود الخطاب الذي يلوم الغرب ويتهمه بهجر مسيحيي لبنان. وفي جميع الأحوال، يبلغُ المسؤولون العسكريون الرئيس الفرنسي بأن فرنسا لا تملك إمكانات تدخلٍ كهذا لأن من المستبعد استخدام قوات آتية من دُفعة المجنَّدين.

وبعد لحظة تردد، يقرر المسؤولون السوريون القيام بتدخل مباشر بإمكانات لها وزنها. وبناءً على طلبهم، يتصل الملك حسين بالسفير الإسرائيلي في لندن لإبلاغه برسالة من الأسد إلى رابين يوضح فيها أن هدف السياسة السورية هو حماية مسيحيي لبنان لا توجيه نيلٍ من المصالح الإسرائيلية[٣٤]. وبحسب كل أرجحية، فقد أضاف الملك أن الأردن وسوريا وإسرائيل لها المصلحة المشتركة نفسها: السحق النهائي لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن ثم فقد نكون ماضين إلى سبتمبر/ أيلول أسود جديد. فيجتمع رابين بحكومته التي تقبل، ضمن هذه الشروط، التدخل السوري. والحال أنه عندئذ جرى تحديد تعريف «الخط الأحمر» الذي لا يجب تجاوزه. وكان المصطلح قد تم استخدامه علنًا من جانب رابين في منتصف أبريل/ نيسان وإن كان بشكل غامض[٣٥]. وهو يعني قيودًا على عدد الجنود والعتاد العسكري وحظرًا لتغلغل قوات سورية في الجنوب اللبناني.

ويبدو أن الأميركيين لم يكن قد جرى إخطارهم بتبادل الرسائل الأخير هذا. فقد فوجئوا تمامًا بتطور الوضع[٣٦].

وقد تابع العسكريون الإسرائيليون تطور الأحداث في الجنوب اللبناني. فقد أدى انشقاق جيش لبنان العربي إلى تفكك الجيش اللبناني في هذه المنطقة. ودخل جنود مسيحيون ينتمون إلى القطاع الحدودي في علاقة مع ضباط الاستخبارات الإسرائيلية. وكانت قراهم مقطوعة تمامًا عن بقية البلد بالقطاعات التي يسيطر عليها الفلسطينيون والتقدميون المتحالفون. وعندئذ دشنت إسرائيل سياسة «الحدود الخيرة». وتلقى سكان القرى المسيحية رعايات طبية في إسرائيل وجرى التصريح لعدد معين بالعمل في الجليل. ويقدم الجنود الإسرائيليون تدريبًا عسكريًّا وأسلحة لميليشيات محلية آخذة في التشكل. وتدريجيًّا، تتشكل ثلاثة جيوب، يسيطر عليها حلفاء إسرائيل، على طول الحدود. ورابين معاد لهذه السياسة التي ينتهجها بيريز وهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، لكنه لا يوقفها. وهناك سعيٌ إلى إعادة إنتاج سياسة «الجسور المفتوحة» التي كان موشيه دايان قد دشّنها في الضفة الغربية.

الغزو السوري

في ليلة ٣١ مايو/ أيَّار – الأول من يونيو/ حزيران ١٩٧٦، يتغلغل ألفا جندي سوري في شمالي لبنان لـ«وضع حدٍّ للمذابح» ونزع سلاح المقاتلين والحيلولة دون تقسيم البلد. وفي نهار الأول من يونيو/ حزيران، يدخل ٤٠٠٠ جندي إلى البقاع، مدعومين بأكثر من ٢٥٠ دبابة. وهنا أيضًا، يجري ذكر مناشدة السكان الرئيس الأسد إغاثتهم. والحال أن قادة الأحزاب المسيحية، خاصة بيار الجميل وسليمان فرنجية، يؤيدون [التحرك السوري] بحرارة. ويعبر كميل شمعون عن بضعة تحفظات.

وردود الفعل الإسرائيلية محسوبة وشرطية. ويعلن رابين في ٢ يونيو/ حزيران:

> اتخذ التدخل السوري في لبنان حجمًا يمكننا معه أن نتوقع في هذا البلد طبعة جديدة من «سبتمبر/ أيلول الأسود» الأردني. وليس من شأن إسرائيل الردُّ إلاَّ إذا أدى هذا التدخل إلى تعريض أمنها للخطر.

ويؤكد رابين في اليوم نفسه:

> حتى هذه اللحظة، لا يُنظر في القدس إلى العملية السورية في لبنان على أنها تهديد مباشر. على أن من الوارد وقوع تغيرات.

ويشكل دخول الجيش السوري لبنان منعطفًا أساسًا في تاريخ المشرق العربي المعاصر. فنحن نجد فيه من جديد منطق الأزمات الإقليمية الكبرى. ولطالما تدخلت سوريا في شؤون لبنان التي كانت متورطة فيها. وفي الحرب الأهلية الجارية، اتجه الائتلافان إلى دمشق للحصول على دعم سياسي وعسكري. وزعزعة استقرار لبنان تهدد في آن واحد أمن سوريا، المعرضة لهجوم من الخارج عن طريق سهل البقاع، وتوازناتها الداخلية، خصوصًا التوازنات الطائفية، واقتصاد سوريا. ونظام الأسد، الموجود في السلطة منذ عام ١٩٧٠، يعجل تطوره في اتجاه تبني أفق «سوريا كبرى» وهو أفق تمليه عليه الجيوسياسة على أي حال. ومنذ موت عبد الناصر ثم موت فيصل، لم تعد هناك شخصية عربية قادرة على

تنظيم الشؤون الإقليمية. والعراق البعثي يسد الطريق أمام أي أفقٍ لممارسة الأسد مَهَمَّةً كهذه. أمَّا مصر السادات فهي، على غير إرادتها تمامًا، لم تعد قادرة على لعب دور كهذا. ولا تتصرف الملكيات البترولية إلاّ بسلاح إعادة توزيع الريع. والاستراتيجية الأميركية تُرجئ إلى زمن جد بعيد مسألة تسوية قضية الجولان. وسعيًا إلى التأثير على مجريات الأحداث، تضطر دمشق إلى اللعب على جاريها المباشرين. والملك حسين، الذي خيب الأميركيون أمله، إنما يرى أن مصر قد خانته. فيتقارب مع دمشق إلى درجة الكلام عن إمكانية إقامة «اتحاد كونفيديرالي» [سوري – أردني].

وكان الهدف من الوساطات السورية العديدة في لبنان هو الحدّ من الأضرار مع فرض قدر من النفوذ على شؤون البلد كانت الطبقة السياسية اللبنانية، المعتادة منذ زمن بعيد على لعبة التدخلات والتورطات، مستعدة لقبوله، ولو سعت إلى ضمانة مقابلة مباشرة من جانب إسرائيل (ضمن منظور الحركة الوطنية، قد يكون من شأن الردع الإسرائيلي منع التدخل السوري لا محالة). والحال أن اللعبة السياسية المزدوجة التي تلعبها الطبقة السياسية اللبنانية كلها قد جرَّت سوريا إلى تصاعد لم يعد بوسعها السيطرة عليه. كما أن دمشق، بحصولها على تأييد محسوب من جانب الغربيين الذين أحبطهم انعدامُ الشعور اللبناني بالمسؤولية إنما تجد نفسها في وضعٍ من المحتمل أن تتعرض فيه لاستياءٍ من جانب الاتحاد السوفييتي الذي لم يعد له من مرتكزات محلية، بعد خروج مصر عليه، غير الفلسطينيين والعراقيين والسوريين ذوي السياسات المتناقضة.

ورد الفعل الأول من جانب كمال جنبلاط ومنظمة التحرير الفلسطينية هو مناشدة الاتحاد السوفييتي العون لكي يطلب من دمشق سحب قواتها. وفي الوقت نفسه، دَخَلَ زعيمُ الحركة الوطنية في اتصالٍ ببشير الجميل، الذي أبدى له تحفظاته حيال التدخل السوري. لكن القائد العسكري الشاب لا يمثل سوى أقلية داخل حزبه.

ومع إكثار الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين من طلب التأييد السياسي، إلاّ أنهم يستعدون للمواجهة. وفي المناطق التي يسيطرون عليها، يستخدمون القوة لإزاحة المنظمات الفلسطينية (جيش تحرير فلسطين، الصاعقة) واللبنانية الموالية لسوريا. وردًا على هذا النجاح العسكري، يقوم السوريون، في ٦ يونيو/ حزيران،

بقصف بيروت الغربية. وفي يوم ٧، تبدأ المعركة في منطقة صيدا، حيث تصد القوات المشتركة طابورًا سوريًا. وفي الجبل، يتم وقف الزحف السوري في قطاع بحمدون. ولابد من التشديد على أن حجم القوات السورية المنخرطة كحجم القوات المشتركة (١٢٠٠٠ في أقصى تقدير) وأنه بحكم الخط الأحمر لا تتمتع سوريا بسلاحها الجوي. وبعد هذه المعارك الأولى، يكتفي الجيش السوري بالزحف دون تسرع، قارضًا مواقع القوات المشتركة.

وفي ١٧ يونيو/ حزيران، يجري اغتيال السفير الأميركي فرنسيس ميلوي في بيروت، على خط الفصل بين قطاعي المدينة، على يد قوة خاصة من قوات الفرع اللبناني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. والهدف هو جر الولايات المتحدة إلى النزاع اللبناني سعيًا إلى شن حرب تحرير من شأنها توحيد كل العرب[٣٧]. لكن رد الفعل الأميركي هو إجلاء الرعايا الأميركيين من بيروت الغربية تحت حماية من جانب منظمة التحرير الفلسطينية يتولاها علي حسن سلامه. وتتقدم الحكومة الأميركية بالشكر إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ما يؤدي إلى احتجاج رسمي إسرائيلي. ويتم إجلاء الغربيين الآخرين إلى دمشق، تحت حماية منظمة التحرير الفلسطينية أيضًا.

ويسمح التدخل السوري للميليشيات المسيحية باستئناف الهجوم. ففي ٢٢ يونيو/ حزيران، تبدأ في محاصرة مخيم تل الزعتر وجيوب أخرى في القطاع المسيحي. ويدور القتال الآن على جميع خطوط الجبهة. وعمليات قصف أحياء بيروت مستديمة والكهرباء مقطوعة من الناحية العملية. وفي يوم ٣٠، يسقط مخيم جسر الباشا في أيدي الميليشيات المسيحية.

وعلى المستوى السياسي، دعت منظمة التحرير الفلسطينية جامعة الدول العربية إلى النظر في الوضع، فتنعقد الجامعة في اجتماع طارئ في ٨ و٩ يونيو/ حزيران، لكن دمشق تلعب بدهاء بالشرعية اللبنانية (فرنجية) والجبهة اللبنانية لتفادي «تعريب» حقيقي للأزمة. ويتقرر إرسال قوات عربية لحفظ السلام («الخوذات الخضراء»)، إلا أن عليها العمل بالتنسيق مع الجيش السوري. ثم تحاول بلدان الخليج اقتراح وساطتها، لكن الأسد يتمكن من أن يجيز لنفسه الرد بأنه لن يسحب قواته إلا بناء على طلب من الرئيس فرنجيه. وفي جميع الأحوال، توضح إسرائيل أن وجود قوات عربية لحفظ السلام غير سورية من شأنه أن يقود

إلى إعادة نظرٍ بشكلٍ أدق في المعايير المحدَّدة لـ«الخط الأحمر». وفي نهاية المطاف يصل إلى بيروت ١٠٠٠ جندي من قوة حفظ السلام العربية، يتألف نصفهم من سوريين يحلون محل من وصلوا قبل ذلك بعدة شهور تحت غطاء الصاعقة.

وفي إسرائيل، ينزعجون من امتداد أمد التدخل السوري الذي قد يقود إلى قيام جبهة مشتركة لبنانية - سورية - فلسطينية، قد تَجذب إليها فيما بعد مصر. وبالمقابل، يرى كيسنجر في هذا التدخل فرصة لإعادة إطلاق عملية السلام. وهذا هو ما يوضحه للمسؤولين الفرنسيين في ٢١ يونيو/ حزيران[٣٨]:

لو سارت الأمور على ما يرام، فسوف يتم اختزال منظمة التحرير الفلسطينية إلى حكومةٍ لجزءٍ من بيروت، وقد يكون بوسع الأردن التفاوض باسم الفلسطينيين فيما يتعلق بالضفة الغربية. وقد يتسنى حدوث توازنٍ على الرغم من كيس منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، توازن بين مصر، وسوريا معتمدة على الأردن، الممثل هو نفسه للفلسطينيين، ولبنان مُحَيَّد، تحت رعاية من العربية السعودية تشمل الجميع.

واعتبارًا من ٢٧ يونيو/ حزيران، يتركز الانتباه العام على حادث مثير من حوادث خطف الطائرات[٣٩]. ففي ذلك اليوم، يتم اختطاف طائرة تتبع شركة إير فرانس في رحلة من مطار بن جوريون إلى مطار أورلي [باريس] على يد قوة فدائية من ٥ أشخاص كانوا قد استقلوا الطائرة خلال توقف لها في أثينا حيث كانوا في انتقال قادمين من الكويت. وهي تهبط أولاً في مطار بنغازي الليبي، ثم تعاود الطيران إلى مطار عنتيبي في أوغنده الذي تصل إليه في ٢٨ يونيو/ حزيران. وحتى عام ١٩٧٢، كانت أوغنده أحد كبار أصدقاء إسرائيل في أفريقيا. وكان الجيش الأوغندي قد جرى إعداده وتدريبه على أيدي مدربين إسرائيليين، شجعوا من جهة أخرى مسيرة عيدي أمين دادا العملية قبل استيلائه على السلطة في عام ١٩٧١. وفي مارس/ آذار، قام الرجل بطرد الإسرائيليين واتجه بأنظاره إلى ليبيا.

وكانت العملية قد رتب لها وديع حداد، وتتألف القوة الخاصة من ٣ عرب واثنين من الألمان، ما يُعَدُّ بحد ذاته توقيعًا[×]. وبالمقابل، نأى الجيش الأحمر الياباني بنفسه عن وديع حداد. ويجري احتجاز الركاب في مبنى المطار. وتطالب

(×) دليلا على مسؤوليته عنها. - م.

القوة الخاصة بإطلاق سراح ٥٣ أسيرًا فلسطينيًّا وغير فلسطيني بينهم ٤٠ في إسرائيل. ويصدر إنذار مصحوب بالتهديد بقتل الركاب إن لم تتم الاستجابة للمطالب. وفي ٣٠ يونيو/ حزيران، يجري إخلاء سبيل ٤٧ رهينة، وهم نساء وأطفال وشيوخ غير إسرائيليين.

وتتخذ الحكومة الفرنسية موقفًا حازمًا. وقد رفض طاقم طائرة شركة إير فرانس التخلي عن الركاب الرهائن. ويجري حشد كل أصدقاء فرنسا الأفارقة، إلاَّ أن من الواضح بما يكفي أن السلطات الأوغندية تتعاون مع محتجزي الرهائن. ورابين تحت وطأة خيارات درامية. فالمبدأ الإسرائيلي هو عدم التفاوض مع الإرهابيين، لكن عدد الرهائن الإسرائيليين (نحو ٨٠) وبُعد المسافة بين إسرائيل وأوغنده (٣٨٠٠ كيلو متر) يجعلان الخيار العسكري مستبعَدًا. ومن ثم يستسلم رئيس الوزراء الإسرائيلي لخيار التفاوض من خلال فرنسا. وهذا يسمح بتمديد المهلة التي حددها الخاطفون في إنذارهم كما يسمح بتراخي يقظتهم.

وفي تلك الأثناء، يجمع المسؤولون العسكريون الإسرائيليون، تحت قيادة بيريز، الحد الأقصى من المعلومات عن مطار عنتيبي وعن أوغنده مستدعين المدربين السابقين للجيش الأوغندي وطارحين على الرهائن الذين أُخلي سبيلهم أسئلة تتعلق بأدق التفاصيل. والحال أن كينيا جومو كينياتا، العدو اللدود لعيدي أمين، إنما تقبل التعاون، ما يسمح بإزالة عقبة المسافة. ومن ثم يجري رسم عملية عسكرية عبر توقفٍ في نيروبي. وبمجرد بلورة الخطة، يصبح بوسع بيريز عرضها على رابين الذي يوافق عليها. وتختبر وحدات الصفوة المنخرطة العمليةَ في مناورةٍ في مطار عسكري إسرائيلي ثم تطير على متن طائرات نقل في ٣ يوليو/ تموز. ويتغلغل السرب الجوي في أفريقيا عبر إثيوبيا ثم عبر كينيا المتواطئة.

وفي ليلة ٣ – ٤ يوليو/ تموز، يقوم الجنود الإسرائيليون، مستفيدين كل الاستفادة من وقع المفاجأة، بالهجوم على مبنى مطار عنتيبي. ويتم قتل أفراد القوة الخاصة. ومن بين الركاب الـ ٩٣ وأفراد الطاقم الـ ١٢ المحتجزين، يلقى ٣ مصرعهم ويصاب ٦ بجراح. أمَّا يوني نيتانياهو، القائد في الساحة، فيلقى مصرعه هو الآخر. وكان الرجل في الرابعة والثلاثين من العمر. كما يسقط عشرون جنديًّا

أوغنديًا ضحايا. ويتم تدمير نصف الأسطول الجوي العسكري الأوغندي (١١ طائرة من طراز ميج) على الأرض. والحال أن راكبًا إسرائيليًا في الخامسة والسبعين من العمر كان قد جرى إسعافه سوف يتم قتله بعد ذلك من باب الثأر.

وتتقدم أوغنده بالشكوى إلى منظمة الأمم المتحدة ضد العدوان الإسرائيلي. فيرد الغربيون مطالبين بمداولات حول الإرهاب. وعندما يصبح واضحًا أن الأفارقة لن يحصلوا على أغلبية الأصوات في مجلس الأمن، يهجرون طلبهم التصويت. وبالمقابل، فإن الغربيين، الذين قدموا مشروعهم المضاد بإدانة الإرهاب في أي مكان في العالم، لا يتوصلون إلى حشد أغلبية مؤيدة لهذا النص.

والجانب الرياضي للعملية «الچيمس بوندية» يخلب لب العالم. وفي إسرائيل، في أزمنة المصاعب وانعدامات اليقين هذه، تعيد المغامرة رفع المعنويات رفعًا فريدًا. ويعود صوغ العملية إلى شيمون بيريز بينما يعود الأمر بتنفيذها إلى رابين. وسوف يعقب ذلك شجارٌ أليم عندما ينسب رابين، في مذكراته، كل مآثر العملية إلى نفسه. ويصبح يوني نيتانياهو بطلاً قوميًا يتم تشييع جثمانه رسميًا.

وهذا لا يضع نهاية للإرهاب الجوي. ففي ١١ أغسطس/ آب، تهاجم قوة خاصة من شخصين جماعة من ركاب طائرة تتبع شركة العال في مطار اسطنبول، فتقتل ٤ أشخاص وتصيب ٢٨ شخصًا منهم بجراح. وتتبنى العمليةَ أيضًا الجبهةُ الشعبية لتحرير فلسطين. وفي ٥ سبتمبر/ أيلول، سوف تحاول هذه المنظمة نفسها اختطاف طائرة تتبع شركة KLM بين مالاجا(×) وأمستردام. وتهبط الطائرة في نيقوسيا، وعلى أثر مفاوضات، يتم إخلاء سبيل الجميع. ولم ترضخ إسرائيل لأي مطلب من جانب الخاطفين.

تل الزعتر

بينما تتعاقب الوساطات العربية، تزداد حدة المعارك حول مخيم تل الزعتر بسكانه الذين يصل عددهم إلى ١٧٠٠٠ إنسان. والحال أن رجال الميليشيات المسيحية، الذين يتمتعون بضباط ومدافع قادمة من الجيش اللبناني الذي أصابه التفكك التام، إنما يقصفون المخيم قصفًا منهجيًا. كما أن عسكريين إسرائيليين، تحت

(×) هي ملقا زمن الحكم الإسلامي للأندلس. – م.

قيادة الكولونيل بن إيليعيزيز، يقدمون لهم مشورات. ومقاومة المدافعين شرسة. وهم محصَّنون تحصينًا قويًّا، إذ يتمتعون بميزة تتيحها لهم تضاريس الموقع. وخلف ظهورهم حي نبعه الشيعي. وتحاول اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عدة مناسبات التوصل إلى هدنات سعيًا إلى التمكن من إجلاء المصابين، ولكن هذا من دون طائل، أللهم إلاَّ في مستهل شهر أغسطس/ آب. ويخلف بشير الجميل وليم حاوي، الذي لقيَ مصرعه في معارك ١٦ يوليو/ تموز، في قيادة ميليشيا الحزب. وهو يتعاون تعاونًا وثيقًا مع داني شمعون، قائد ميليشيا حزب أبيه. ويبدأ الحديث بالنسبة لجميع الميليشيات المسيحية، فيما عدا مردة فرنجيه، عن «القوات اللبنانية».

وقد خسرت القوات المشتركة زمام المبادرة في العمليات. وفي ٢٨ يونيو/ حزيران، سمح تحرك مزدوج للجيش السوري والميليشيات المسيحية في الجبل بتحقيق الارتباط بين القوتين. ويسيطر السوريون الآن على معظم سهل البقاع. وفي الشمال، بعد فشلٍ لهجوم من جانب الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين، يصبح السوريون وحلفاؤهم قريبين من طرابلس التي يقصفونها، حيث ينصب القصف بوجه خاص على مخيمي نهر البارد وبدَّاوي الفلسطينيين (١٠ يوليو/ تموز).

وقد تم الإعلان عن إيقافات لإطلاق النار، وهي لا تدوم إلاَّ لأوقات جد قليلة. والنبرة تزداد تشدُّدًا. فالمقاومة الفلسطينية تشجب «المؤامرة الأميركية - السورية - الانعزالية» وتطالب بالانسحاب السوري ورفع الحصار عن المناطق المحاصرة ووجود قوات حفظ السلام العربية في النقاط التي يسيطر عليها الجيش السوري. ويؤكد كمال جنبلاط أن الأميركيين قد أعطوا السوريين مهلة شهر اعتبارًا من هذا اليوم (١٧ يوليو/ تموز) لتسوية المشكلة اللبنانية:

> تنصُّ الخطةُ بالأخص على مرابطة بعض الوحدات السورية في الجنوب اللبناني، ما يوفر لإسرائيل الذريعة للتدخل وضم الجنوب حتى الليطاني. وعندئذ لن يتخلف الانعزاليون عن اللجوء إلى تدويل الأزمة اللبنانية(×).

ويرد حافظ الأسد على هذه الهجمات بخطاب طويل يشمل عرضًا تاريخيًّا لتطور الموقف[٤٠]:

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

يقولون: مالنا ولأحداث لبنان ؟ لماذا تُربَكُ سوريا بأحداث لبنان ؟

أولاً: لأن المؤامرة بما تسعى إليه من أهداف تستهدف ضرب قضية كل مواطن سوري في هذا البلد. إذا كانت المؤامرة تستهدف تلك الأهداف التي ذكرت (بما في ذلك ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان)، فكيف يمكن لسوريا أن تقف موقف المتفرج من مؤامرة تستهدف تحقيق هذه الأهداف ؟ نحن مستهدفون بهذه المؤامرة وعلينا أن نعد أنفسنا بالقدر الذي نستطيع فيه أن نتصدى للمؤامرة [...] ؛

ثانيًا: سوريا ولبنان عبر التاريخ شعب واحد، وترتّب على هذا مصالح حقيقية مشتركة. وترتّب على هذا الأمر أمر حقيقي مشترك وترتب على هذا الأمر وشائج القربى القريبة بين الناس في البلدين. الآلاف الكثيرة من العائلات في سوريا لها امتداد في لبنان، والآلاف الكثيرة والكثيرة جدًا من العائلات في لبنان لها امتداد في سوريا.

وهو يتحدث عن المشروع الإسرائيلي لتقسيم لبنان:

أمّا تقسيم لبنان فهو هدف تاريخي، كما نعرف، للصهيونية [...].

تقسيم لبنان، أيها الأخوة، لا تسعى إليه إسرائيل بسبب أهمية لبنان العسكرية [...].

إسرائيل ترغب في تقسيم لبنان لسبب سياسي إيديولوجي، [...] [لأن] إسرائيل ترغب في إقامة دويلات طائفية في هذه المنطقة لتكون الدولة الأقوى [...] [كما أن] إسرائيل تسعى إلى تقسيم لبنان لكي يسقط شعار الدولة الديموقراطية العلمانية [...] قد لا نكون جميعنا مؤمنين بهذا الشعار ولكنه شعار مطروح، وهو قابل للمناقشة في هذا المكان أو ذاك من العالم، [وهو]، بطبيعة الحال، يختلف كثيرًا عن منطق ما طرحه بعضنا، وربما أكثرنا، في وقت سابق، من أننا سنرمي اليهود في البحر. كنّا في ذلك الوقت نقدم خدمات جُلّى لإسرائيل. ليس في هذا الكلام سر. ربما يقول بعضنا أنا أتحدث والإسرائيليون يسمعون. ليس في هذا الأمر سر ونستطيع أن نأخذ حريتنا في الحديث عنه. أن نقول إننا نطالب بدولة ديموقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود سواء كانوا عربًا أم غير عرب، كما هو الحال، فهذا منطقٌ قابلٌ للأخذ والرد.

عندما ينقسم لبنان، سيقول الإسرائيليون: «لا تصدقوا هؤلاء العرب. إن لم يستطيعوا أن يعيشوا معًا، إن لم يستطع المسلم العربي أن يعيش مع المسيحي العربي، فكيف يستطيع العيش معنا نحن اليهود، ومع اليهود غير العرب الذين جاؤوا من كل بقاع الأرض، من الغرب

والشرق؟». [وعندئذ] يسقط هذا الشعار [...]. تقسيم لبنان يشكل طعنة لفكرة القومية العربية، وكأننا نقدم الدليل على أن القومية العربية ليست الرباط الصالح الذي يربط بيننا جميعًا بحيث نستطيع أن نعيش في ظل لواء القومية العربية.

وهو يتحدث عن لقائه مع عرفات في مارس/ آذار ١٩٧٦:

قلت له آنذاك، وأقول الآن، لا أستطيع أن أتصور العلاقة بين أن يقاتل الفلسطينيون في أعلى جبال لبنان وتحرير فلسطين. لا أستطيع أن أتصور مثل هذه العلاقة. إن الذي يقاتل في جبل لبنان من الفلسطينيين لا يقاتل قطعًا من أجل فلسطين، والذي يريد أن يحرر جونيه وطرابلس لا يريد أن يحرر فلسطين وإن ادَّعى ذلك.

هكذا كانوا يقولون في العام ١٩٧٠. تذكروا، أيها الأخوة، ما كان يتردد في العام ١٩٧٠ في الأردن. رفعوا آنذاك شعارات: «السلطة كل السلطة للمقاومة»، «السلطة كل السلطة للثورة»، «فلسطين نحررها من خلال عمَّان».

وعدني ياسر عرفات في ذلك اللقاء بأن ينسحب من القتال. وذهب مباشرةً إلى لبنان ليُبلغ هذا إلى الآخرين، ولا أريد أن أناقش هنا الكثير من التفاصيل، ولكن أقولُ إن الأمر لم يُنَفَّذ تمامًا.

وهو يتهم منظمة التحرير الفلسطينية بالرغبة في التحدث باسم لبنان:

من الذي يقف الآن ويقول «لا» لسوريا في لبنان ؟ أمرٌ عجيبٌ غريب، يقف المتحدثون باسم فلسطين ويقولون «لا تدخلوا لبنان»، ونسوا أو تناسوا أو أرادوا أن ننسى أو نتناسى والعالم أن لبنان ليس فلسطين، وأن بيروت هي عاصمة لبنان وليست عاصمة فلسطين. من يشتكي علينا عندما ندخل لبنان ؟ ليس رئيس لبنان، وليس وزير خارجية لبنان، وليس رئيس وزراء لبنان، وليس رئيس مجلس نواب لبنان، إنه وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية، أو رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو فلان من الناس باسم فلسطين.

وهو يعدِّد التضحيات التي قدمتها سوريا من أجل القضية الفلسطينية ويوجه نقدًا ضاريًّا لديبلوماسية كيسنجر:

من فعل كما فعلت سوريا من أجل المقاومة ؟ من ضحى كما ضحت سوريا من أجل المقاومة ؟ [...] عُرض علينا أن نتفاوض [مع إسرائيل] من خلال الولايات المتحدة ونسترد جزءًا كبيرًا من الأرض. وقلنا «لا» لأن تقديرنا كان أن سياسة «الخطوة خطوة» تستهدف في نهاية المطاف تصفية القضية الفلسطينية. كنا نتصور [هذه] السياسة على الشكل الآتي: خطوة في سيناء تقابلها تنازلات، وخطوة في سوريا تقابلها تنازلات، وخطوة في الأردن بعد ذلك أو قبل ذلك تقابلها تنازلات. ثم دورة أخرى وخطوة تنازلات. ودورة ثالثة ورابعة وتكون الحصيلة بعد عدد من الدورات أن نعطي كلَّ شيء للعدو من دون أن نصل إلى حقوق ٦٧، وفي أحسن الحالات نعطي كلَّ شيء للعدو مع وصولنا إلى حقوق ٦٧ ونُصَفّي القضية الفلسطينية.

هكذا كُنّا نتصور سياسة «الخطوة خطوة»، وهكذا وقفنا ضد هذه السياسة لأنها لم تأخذ في الاعتبار حق الشعب العربي الفلسطيني، ودور هؤلاء الناس الذين يقولون إنهم يجسدون ويمثلون الشعب الفلسطيني ويعملون من أجل حقه ولهذا رفضنا أن نتفاوض.

الأكثر من هذا: عندما لم نُفَاوِض عُرِضَ علينا انسحابٌ من دون مفاوضات. أن تنسحب إسرائيل من جزء من الجولان، قد يكون هذا الجزء صغيرًا، ولكنه انسحابٌ من الجولان من دون مفاوضات.

وعندما قُلتُ لمن يعرض الأمر إننا لن نوافق، قال غير مطلوب أن تقولوا نوافق أو لا نوافق. قلت له سنقول لا نوافق لماذا أيضًا. لأننا كنا نتصور أن هذا الانسحاب وإن لم يكن بطريقة المفاوضات يشكل خطوة وسيكون مبرِّرًا لعودة الدورة مرة أخرى للوصول إلى المحاذير نفسها التي نريد أن نقطع عليها الطريق.

ويحاول عرفات التقارب مع دمشق. فيتفاوض مبعوثوه على اتفاقٍ لإنهاء المعارك على أساس اتفاق القاهرة والوثيقة الدستورية، لكنه يرفض شجب السياسة المصرية. وفي جميع الأحوال، فإن ديناميكية المعارك هي التي تتغلب في الساحة.

وفي ٤ أغسطس/ آب، تشن الميليشيات المسيحية الهجوم على حي نبعه الشيعي. ويتفاوض الإمام موسى الصدر على استسلام الحي، فيصبح الاستسلام واقعًا في يوم ٦. ويلجأ سكانه الذين يصل عددهم إلى ١٠٠ ٠٠٠ إنسان إلى

بيروت الغربية، خاصة في الضاحية الجنوبية. وينخرط رجال الميليشيات في عمليات سلب ونهب تأتي على الحي كله. ويتحدث التقدميون عن «خيانة» أمل التي رفضت الانضمام إلى ائتلاف الحركة الوطنية. والآن يصبح تل الزعتر محاصرًا بالكامل وعرضة للخطر.

وفي يوم ١٠، تشن القوات اللبنانية الهجوم الدفاعي. وهي تتمتع بمائة عربة مدرعة وفرها الإسرائيليون في معظمها.

وبعد اثنين وخمسين يومًا من المعارك، يسقط تل الزعتر في يوم ١٢. والحصيلة رهيبة: نحو ٢٥٠٠ قتيل وعدة آلاف من المصابين بين سكان المخيم والمدافعين عنه، كانوا ضحايا بالأخص لعمليات القصف (يبدو أن ٥٠٠٠٠ قذيفة قد سقطت على المخيم خلال الحصار) والظروف الصحية الكارثية. وعند الاستسلام وإجلاء ١٥٠٠٠ نجوا من الموت، لقيَ نحو ألف من الفلسطينيين من جميع الأعمار حتفهم فورًا. وتم التمثيلُ بجثثٍ واغتصابُ نساء. أمَّا خسائر المهاجمين فهي كبيرة: أكثر من ٥٠٠ قتيل ومثلهم من المصابين، ما يشهد على عنف المعارك. ويتم دك المخيم بالكامل بعد نهبٍ أخير.

نحو المخرج

بعد سقوط تل الزعتر، تنتقل المعركة إلى الجبل حيث يعمل السوريون والميليشيات المسيحية على تطهير مجمل طريق بيروت – دمشق. ويواصل قسما بيروت تبادل القصف ويفرض السوريون الحصار على المخيمين الفلسطينيين الأكبر في طرابلس. واللحظة الفاصلة هي انتقال السلطة من فرنجيه إلى سركيس، والمقرر له أن يتم في ٢٣ سبتمبر/ أيلول. والسادات يتهم السوريين بمواصلة مؤامرتهم التي حيكت مع الإسرائيليين ضد المقاومة الفلسطينية. أمَّا الملك حسين فهو يهاجم مصر التي تسعى، بالتواطؤِ مع إسرائيل، إلى الإطاحة بالنظام السوري. ويزيد الأردن إعاناته لبلديات الضفة الغربية على أمل استرداد الساحة التي كسبتها منظمة التحرير الفلسطينية، على أن فلسطينيي الضفة الغربية، على العكس من ذلك، يُبدون علنًا تضامنهم مع إخوتهم في لبنان. وتدعو العربية السعودية والكويت

إلى عقد قمة عربية على أن تجتمع في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول «لوقف نزيف الدم وإحباط مؤامرة التقسيم»(×).

ويتمسك جنبلاط بنبرة كفاحية، مؤكدًا أن الصراع سوف يكون طويلاً لأن السوريين باقون في لبنان. والمعسكر المسلم منقسم انقسامًا عميقًا. فالقوميون العرب التقدميون منقسمون بين معادين لسوريا (هم الأغلبية) وموالين لسوريا (هم الأقلية)، وقد قبلت أمل التدخل السوري وهي تدعو إلى استعادة سلطة السلطة المركزية، ويعتمد الأعيان السنّة التقليديون على السوريين للتخلص من هيمنة الحركة الوطنية، وتسعى المقاومة قبل أي شيء آخر إلى الاحتفاظ بوجودها في لبنان واستقلالية عملها. وهي تعزز إمكاناتها العسكرية بفضل إمدادات من الأسلحة قادمة من مصر والعراق وبفضل وصول مقاتلين فلسطينيين قادمين من الخارج كما بفضل وصول مقاتلين عراقيين. وتجري تعبئة الرجال الفلسطينيين ممن هم بين الثامنة عشر والثلاثين من العمر لأجل تعزيز القوات المقاتلة. وتكثف منظمة التحرير الفلسطينية من محاولات التفاوض مع جميع الأطراف، لكنها أسيرة تحالفها مع الحركة الوطنية التي تسعى دمشق إلى استبعادها من التسوية السياسية.

ويصبح الانخراط الإسرائيلي أكبر دومًا. فرجال الميليشيات المسيحية يتلقون تدريبًا عسكريًا في إسرائيل، ثم يُعاد إرسالهم إلى لبنان ومعهم دبابات من طراز شيرمان. وتفرض البحرية الإسرائيلية حصارًا على الموانئ التي يسيطر عليها الفلسطينيون والتقدميون المتحالفون. ويبدو أنها تنجح في اعتراض السفن التي تنقل إمدادات مدنية (منتجات غذائية، بنزين) أكثر من نجاحها في اعتراض السفن التي تنقل أسلحة. وتتعاقب اللقاءات على أعلى مستوى مع القادة المسيحيين على متن سفن قبالة جونيه. وهكذا فإن رابين بعد أن كان قد التقى بكميل شمعون التقى ببيار الجميل وابنيه أمين وبشير.

وفي هذه المناسبة، يبدو أن بيار الجميل قد أدلى بهذا الاعتراف المؤثر(٤١):

بوصفي عربيًا ومسيحيًا ولبنانيًا، أستشعر شيئًا من الحرج الاضطراري إلى طلب العون من رئيس الوزراء الإسرائيلي. فعلى مدار سنين كنت غاضبًا من إسرائيل ؛ فتأسيس هذه الدولة جعلني أتنبأ ببداية مأساةٍ لبلادي، ذلك لأن لبنان سيضطر إلى استيعاب عدد كبير من

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

اللاجئين الفلسطينيين الذين يهددونا اليوم بتحريضهم السكان المسلمين علينا. وقد اعتبرتُ دومًا أنكم كنتم، أنتم الإسرائيليين، مصدر كل متاعبنا. فبسببكم تبدَّل لبنان ؛ إذ كنتم المسؤولين عن اختلال التوازن الديموغرافي الذي تسبب في دمار الدولة. أمَّا الآن فقد تخلَّى عنَّا العالم المسيحي. ولم يعد أحدٌ يهتم بنا. وبما أنني أود مواصلة الاعتزاز بالعيش في لبنان، فليس أمامي من خيار سوى طلب دعمكم ؛ وأنتم الوحيدون الذين يمكنكم تقديمه لنا بكل سخاء(×).

ومن يبدو بسرعةِ الأثير لدى الإسرائيليين هو بشير الجميل الذي أخذت بلبهم كل مأخذ حيويتُه وموهبتُه. والحق إنه قد أصبح في بداية سبتمبر/ أيلول رئيس القيادة العسكرية الموحَّدة للقوات اللبنانية ورئيس المجلس العسكري للكتائب.

وبشكلٍ موازٍ، يكثف الإسرائيليون من سياسة «الحدود الخيرة» ويعززون مواقعهم في الجنوب اللبناني. ويصد القرويون المسيحيون الفدائيين الذين يحاولون التسلل إلى قطاعهم، ما يعود عليهم بالتهنئة من جانب شيمون بيريز الذي يحيّ «رغبة اللبنانيين في تفادي كل ما من شأنه تهديد علاقات حسن الجوار التي تنمو على الحدود» (٣١ أغسطس/ آب ١٩٧٦). وتُدعى الصحافة الدولية لكي تشهد على مآثر المساعدة الإنسانية التي تقدمها إسرائيل. ومن الواضح أنهم يحجبون جوانبها العسكرية.

ويحاول إلياس سركيس تطبيق خطته السلمية التي تجمع بين البعد المحلي والبعد الإقليمي[٤٢]. ويتعين التوصل إلى مصالحة بين كمال جنبلاط وبيار الجميل كما يتعين في الوقت نفسه التوصل إلى اتفاق بين سوريا ومصر. إذ يجب دفع الاثنتين إلى هذا الاتفاق على قدم المساواة لأن موقف كل واحدة منهما مشروط بموقف الأخرى. وهو لا يمكنه حكم لبنان بنصف اللبنانيين واستبعاد النصف الآخر.

وفي ٣١ أغسطس/ آب، يتم استقبال الرئيس المنتخب من جانب حافظ الأسد في دمشق. ويدور اللقاء في مناخ ممتاز. واللبناني يقترح على السوري: «قيامكم أساسًا بتسوية مسألة الوجود المسلح الفلسطيني. لأن عليَّ بالدرجة الأولى أن أعثر

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

على حلٍّ لمشكلات لبنان الداخلية»(×). وهو يدرك أن الأسد سوف يكون عنيدًا في موقفه حيال كمال جنبلاط، لكنه سيترك الباب مفتوحًا أمام ياسر عرفات. ثم يذهب سركيس إلى مصر في منتصف سبتمبر/ أيلول، ما يثير عظيم امتعاض السوريين. ويحاول السادات إقناعه بأن يرأس في القاهرة اجتماعًا على طاولة مستديرة بين اللبنانيين والفلسطينيين - وإلاَّ فإن بالإمكان عقد هذا الاجتماع في العربية السعودية. ويرفض سركيس بقوةٍ كل ما من شأنه أن يبدو بمثابة تباعدٍ عن الموقف السوري.

وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، عزز السوريون أعداد جنودهم ويجري استئناف المعارك بمزيد من العنف على كل الجبهات. وتعقب ذلك هرولة جديدة إلى دمشق من جانب المسؤولين السياسيين اللبنانيين فيما عدا جنبلاط وريمون إدّه. كما يمر بعضهم بالقاهرة لإيجاد نوع من التوازن.

وفي ٢٣ سبتمبر/ أيلول، يؤدي سركيس اليمين أمام ٦٧ نائبًا اجتمعوا في شتوره تحت حماية الجيش السوري. وهو يدعو في خطابه إلى وقف القتال ثم الدخول في حوار سياسي. وهو يقول إنه سوف يتعين على الفلسطينيين احترام الاتفاقات المعقودة مع الدولة. ويقول إن مستقبل الوجود السوري سوف يتوقف على قرار السلطات الدستورية.

وبينما يبدأ سركيس مشاوراته مع المسؤولين السياسيين الرئيسيين، فإن المسألة الجوهرية هي انسحاب القوات الفلسطينية والتقدمية المتحالفة من الجبل. ويشرط عرفات موافقته بفتح حوار بين جنبلاط ودمشق وبانسحاب القوات السورية من عدد معين من المواقع. والظروف الأمنية تجعل المهمة صعبة. وينجو جنبلاط بأعجوبة من محاولة اغتيال لدى خروجه من لقاء مع الرئيس اللبناني المقيم في المتحف، نقطة الانتقال بين بيروت الغربية وبيروت الشرقية.

وفي ٢٦ سبتمبر/ أيلول، تشن قوة فدائية فلسطينية هجومًا على فندق سميراميس في دمشق. فتسارع قوات حفظ النظام إلى التدخل فورًا. والحصيلة ٥ قتلى، بينهم أحد أفراد القوة الفدائية، وعدة عشرات من المصابين. وصباح اليوم التالي يتم إعدام أفراد القوة الفدائية الثلاثة الآخرين شنقًا. والعملية ضربة وجهتها

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

منظمة أبو نضال وطلب القيامُ بها العراقُ الذي أنشأ الحركة الوهمية «حزيران الأسود» على غرار أيلول الأسود. ويسارع النظام السوري إلى اتهام فتح، التي تنفي علاقتها بالعملية وتلقي بالمسؤولية عنها محقةً على أبو نضال.

وتشن القوات السورية، متذرعةً بهذا الاعتداء، هجومًا واسعًا على الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين اعتبارًا من ٢٨ سبتمبر/ أيلول. فتتراجع القوات المشتركة لتفادي صدمة شاملة. ويناشد جنبلاط وعرفات البلدان العربية النجدة، ومن هنا توقفٌ للقتال لبضعة أيام.

المخرج

ردًا على نداء عرفات، تقترح العربية السعودية، في يوم ٢٩، عقد اجتماع على وجه السرعة لجامعة الدول العربية من شأنه أن ينعقد في الرياض. وترى الدبلوماسية السعودية أن التوصل إلى مصالحة سورية - مصرية يمثل شرطًا لا غنى عنه لإنهاء القتال. ويطالب السادات بحضور منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان القمة التي ستنعقد، لكنه يرفض أي وجود عسكري مصري في لبنان ضمن قوات الفصل. وتُدعى القمة إلى الانعقاد في الرياض في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول.

والحال أن سوريا، المعرَّضة لضغوط عربية متزايدة، ذات بُعد مادي أكيد (وقف المساعدات من جانب بلدان الخليج)، هي الآن في سباق مع الزمن. وفي جميع الأحوال، فإنها مضطرة إلى الانتهاء من الأمر جرَّاء ردود الفعل الداخلية لتدخلها في لبنان. ثم إن سركيس، سعيًا منه إلى توسيع هامش مناورته، إنما يبدأ مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

والاعتداءات الجديدة من جانب جماعة أبو نضال ضد السفارتين السوريتين في روما وإسلام آباد، في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، توفر ذريعة لشن هجوم أخير في اليوم التالي ضد الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين. وتنسحب القوات المشتركة من جديد، بعد معارك قاسية، لكنها تكسب الوقت الضروري للعمل الدبلوماسي.

والواقع أن القمة المصغَّرة التي تجمع العربية السعودية والكويت ومصر ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية إنما تنعقد على أعلى مستوى في الرياض

اعتبارًا من ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول في الوقت نفسه الذي توقف فيه القوات السورية هجومها. ويكرس وجود عرفات في الرياض بقاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في حين أن الصحافة السورية قد نادت حتى ذلك الحين بتغييرها. ثم يتم إنجاز المصالحة بين الأسد والسادات ويجري الإعلان عن وقف عام لإطلاق النار اعتبارًا من ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول. وتحصل سوريا على وعد باستئناف المساعدات الاقتصادية وتحمُّلِ نفقات تدخلها. وتحتفظ منظمة التحرير الفلسطينية بدورها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

وفيما يتعلق بلبنان، تعد سوريا رابحةً إلى حد بعيد. فقوات حفظ السلام العربية الموجودة في البلد تتحول إلى قوة ردع عربية قوامها ٣٠ ٠٠٠ رجل وتتألف في غالبيتها العظمى من جنود سوريين، لكنها تحت إمرة سركيس. وسوف يتم تكليف لجنة متابعة تضم العربية السعودية والكويت ومصر وسوريا بالإشراف على تطبيق الاتفاقات الفلسطينية – اللبنانية. ويتم إقرار اتفاق الرياض من جانب قمة عربية طارئة، هي القمة الثامنة، التي تنعقد في القاهرة في ٢٥ و٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول. وفيما عدا العراق، يتبادل الجميع التحية والتهنئة على عودة «روح أكتوبر/ تشرين الأول» (١٩٧٣).

والمعارك الأخيرة لإنقاذ الشرف في حرب خاسرة إنما تدور بالأخص بين القوات اللبنانية والقوات المشتركة على حساب السكان المدنيين أساسًا.

وفي وقت قمة الرياض نفسه، تحاول الميليشيات المسيحية في الجنوب اللبناني، مدعومة من جانب الإسرائيليين، توسيع المنطقة التي تسيطر عليها فتستولي على مدينة مرجعيون التي يمسك بزمامها جيش لبنان العربي. ويرد التقدميون بالهجوم على قرية مسيحية وبذبح من لم ينجحوا في الهرب. ويتهم السكانُ الإسرائيليينَ بعدم دعمهم لهم. وتعلن الميليشيات المسيحية، في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول، تكوين جيش الدفاع عن جنوب لبنان في ارتباطٍ بالقيادة الإسرائيلية في الجنوب اللبناني والتي تشكلت للتوّ وعُهِدَ بها إلى بن إيليعيزيز. وفي الوقت نفسه، ينضم العسكريون المسيحيون المنحدرون من المنطقة إلى الميليشيات في ركوب البحر من جونيه إلى حيفا. وهم باقون رسميًا على قوائم قوات الجيش اللبناني ويحصلون على رواتبهم منه، إذ تصلهم الرواتب من خلال الصاعقة ! (٤٣)

والأهم بينهم هو الرائد سعد حداد، المنحدر من مرجعيون، والـذي يتـولى، باسـم الجيش اللبناني وبدعم من الإسرائيليين، القيادة المدنية والعسكرية للجيوب في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني.

وتتحول المعركة إلى نزاع بين مسيحيين وشيعة. ويضاف إلى سـائر أبعـاد حرب لبنان بُعدُ العداوات القديمة بين القرى. وهكذا يقصـف المسـيحيون البلـدة الشيعية الأهم في المنطقة، بنت جبيل، ويفعل الإسرائيليون الشيء نفسـه بالنسـبة للبلدات الأخرى التي يسيطر عليها التقدميون، ما يؤدي إلى نزوح جديـد لسـكان الجنوب إلى بيروت. وتتأهب إسرائيل ضد إرسال قوة الردع العربية إلى مـا وراء الليطاني. ويوضح آللون ذلك لممثلي مجموعة الدول الأوروبية التسع في تل أبيب، في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني[٤٤]:

كان السيد يجال آللون قاطعًا في قوله إن إسرائيل تُفَضّلُ أن ترى في الجنوب اللبنـاني إرهابيين على أن ترى الجيش السوري. فهذا سيكون أقل خطرًا في الأمد البعيد، ومن شـأن الآثار التي قد تترتب على أعمال انتقامية ضد السوريين أن تكون أفدح من أعمال الردّ علـى الأرهابيين.

واعتبارًا من ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، تبدأ قوة الردع العربية انتشارها في منطقة بيروت دون حادث يُذكر. وفي أواخر الشهر، تسيطر على الجزء الأوسـع من الأرض اللبنانية، من صيدا في الجنوب إلى طرابلس في الشمال. وترجع الحياة اليومية إلى حالتها الطبيعية تدريجيًا، ما يعطـي انطباعًـا بتحقـق السـلم. لكـن الميليشيات لا تريد أن يتم نزع سلاحها. وهي تسعى إلى التعايش مع عودة السلطة الشرعية.

وفي الأردن، تحاول جماعة «حزيران الأسود» (أبو نضال) أخذ رهائن فـي أحد فنادق العاصمة، في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني. فتشن قوات حفظ النظام علـى الفور هجومًا. ويلقى جنديان وموظفان مصرعهم، علاوة على ثلاثة من أفراد القوة الخاصة الأربعة بينهم ياباني.

ومع الاستعادة النسبية للسلم، يسعى سركيس إلى تدشين حواره الـوطني مـع تكوين حكومة تتألف من ممثلين لجميع الأحزاب. ويعترض السوريون على وجود

أعضاء ينتمون إلى الحركة الوطنية[٤٥]. كما ينزعج الأسد من موقف الصحافة في لبنان والتي قد يؤثر محتوى ما تقدمه على معنويات الجيش السوري وعلى انضباطه. ويرفض خدام أفقَ توازنٍ بين الأحزاب: فهذا تصور لم يعد صالحًا، وكمال جنبلاط يقف خلف كل ما يجري، وهناك غالب ومغلوب، والمسلمون مغلوبون، فيما يتعلق بتحالفهم مع ياسر عرفات. وقد ارتكب كمال جنبلاط ما لا سبيل إلى إصلاحه فهو قد اتهم الأسد بالتواطؤ مع الإسرائيليين. ولابد من وجود حكومة قوية، قادرة على فرض حالة الطوارئ واستعادة النظام والأمن والسيطرة على الصحافة وعلى الفلسطينيين وتطبيق اتفاقات القاهرة وجمع الأسلحة الثقيلة وفق القرارات المتخذة في القاهرة وفي الرياض.

ويضطر سركيس إلى اتخاذ قرار بتشكيل حكومة «غير سياسية» برئاسة سليم الحص ومشاركة فؤاد بطرس كوزير للخارجية ونائبٍ لرئيس الوزراء (٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٦). وهذا الرجل الذي ينتمي إلى طائفة الروم الأرثوذكس، والمنتمي المخضرم إلى الشهابية، سوف يكون الشخصية الرئيسية في عهد إلياس سركيس ؛ والرجلان يتفاهمان بكل يسر. وفي ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول، يوافق مجلس النواب على الحكومة الجديدة. وهي تحصل على سلطات استثنائية تسمح لها بإصدار تشريعات عبر مراسيم – قوانين لمدة ستة شهور. وأحد التدابير الأولى المتخذة هو إنشاء رقابة على المطبوعات سعيًا إلى تلبية المطالب السورية.

وحصيلة شهور الحرب العشرين هذه رهيبة[٤٦]. ففيما يتعلق بالخسائر البشرية وحدها، أشارت الصحافة على مدار الأيام إلى أعداد ملحوظة من الضحايا. وقد قام الأخصائيون فيما بعد، وهذا أمر لا مفر منه، بخفض هذه المؤشرات. إذ ترجع الصعوبة إلى انتقالات السكان وإلى الهجرة الكبيرة في الفترة محل النظر. وتشير التقديرات المنخفضة إلى٢٠٠٠٠ قتيل. وهي موضع خلاف. وبالنسبة للخسائر بين صفوف المدنيين والعسكريين الفلسطينيين، يبدو أننا بإزاء ما بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ قتيل، لكن مصادر أخرى تشير إلى ضِعف هذا العدد. أمَّا الخسائر بين صفوف العسكريين السورين فهي غير معلومة.

وفي الأسابيع التالية لنشر قوة الردع العربية، يبقى العنف «منخفض الكثافة». والشيء المثير أكثر من سواه هو أن هذا العنف يحدث في الأغلب بين حركات

تنتمي إلى معسكر واحد، حيث يقف فلسطينيو منظمة التحرير الفلسطينية ضد الفلسطينيين الموالين لسوريا، بينما يقف رجال ميليشيا الكتائب ضد رجال الميليشيا المنتمين إلى حزب شمعون. وهذا يشهد على أن الواقع محكوم بالميليشيات بأكثر من كونه محكومًا بالعودة الظاهرية إلى الحالة الطبيعية. والحال أن الميليشيات إنما تخضع لمنطقٍ مزدوج: فهي تستمد شرعيتها من طوائفها كأداةٍ حامية، لكنها، في الوقت نفسه، تُمَوِّل نفسها من خلالها عبر جبايات ومساومات مختلفة كما عبر المال الخارجي. وبما أن الدولة لم تعد قادرة على التحكم في المواجهات بين ميليشيات تنتمي إلى طائفة واحدة، فإن هذه المواجهات إنما تتأسس على صراعات من أجل السلطة مثلما تتأسس على المزاحمة على اقتسام الأسلاب.

نهاية إدارة فورد

خلال المرحلة النهائية لـ«أحداث لبنان»، تمسكت الدبلوماسية الأميركية بنهج حدٍّ من الأضرار. إذ يجب إدارة توازنٍ حكيم بحيث يكون الملك حسين في صف الأسد ويكون السادات في صف عرفات. ويجري التمسك باقتراح انسحاب إسرائيلي إضافي في مقابل إنهاء حالة الحرب، وهو اقتراح يتم الاستماع إليه بأدبٍ، وإن كان دون ما هو أكثر من ذلك من جانب المحاورين. وفي جميع الأحوال، تشلُّ الحملة الانتخابية الأميركية كل مبادرة. ويجد فورد صعوبة كبيرة في إزاحة منافسه الجمهوري، رونالد ريجان، الذي ينتقد كيسنجر بشدة. وقليلاً ما تظهر مسألة الشرق الأوسط في المنافسة بين فورد وجيمي كارتر. وهناك تمسك بعموميات: يجب ضمان أمن إسرائيل والعمل على إقامة السلم في الشرق الأوسط.

والحال أن كارتر، الذي كان مجهولاً من الناحية العملية قبل بضعة شهور من الانتخابات الرئاسية هو الذي يفوز فيها في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ بعلبه على عداوة البلد العميقة للطبقة السياسية في واشنطون وعلى فضائحها العديدة (في المقام الأول، فضيحة ووترجيت).

وفي أواخر سبتمبر/ أيلول ١٩٧٦، تكشف الصحافة الإسرائيلية الستار عن تقرير كتبه قبل بضعة شهور من ذلك إسرائيل كونيج، المسؤول الكبير عن الجليل. فهو يبدي انزعاجه من النمو الديموغرافي للسكان العرب في هذه المنطقة ما ينذر

بتهديد الغلبة العددية اليهودية. وعلاوة على دعوته إلى زيادة عدد السكان اليهود، يدعو إلى مجموعة من التدابير الرامية إلى دفع العرب، خاصة المتعلمين الحاصلين على شهادات جامعية، إلى الهجرة إلى خارج إسرائيل دون إمكانية لعودتهم. كما أنه قد يكون من الواجب فرض سقفٍ للعرب العاملين في المشروعات اليهودية في الجليل لا يزيد عن نسبة ٢٠% بينما يمثل العرب نصف القوة العاملة المتوافرة على الأقل. فتعقب ذلك صرخة استنكار من جانب الممثلين العرب. فتعلن الحكومة الإسرائيلية أننا بإزاء مجرد تقرير وأنها لا صلة لها بهذا النص.

وفي عدد أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٦ من مجلة **فورين آفيرز**[٤٧]، يقدم يجال آللون صيغته لحدود إسرائيل «التي يمكن الدفاع عنها»، أي أنه يستعيد شروط «خطته» الشهيرة: ضم أراض ذات قيمة استراتيجية وإن كان بأقل عدد ممكن من السكان، جزء من الجولان ومن سيناء يشمل شرم الشيخ، وادي نهر الأردن. وهو يرسم خارطة لذلك. أمّا بقية الضفة الغربية وغزة، منزوعتي السلاح، فبالإمكان نقلها إلى الإدارة الأردنية، على أن يتم ربط هذين القطاعين بطريق خاضع لسيطرة إسرائيلية. ومقال وزير خارجية الحكومة الإسرائيلية هذا يحرجها فهي تتمسك بالتعريف الأكثر غموضًا قدر الإمكان للحدود التي يمكن الدفاع عنها. ويحتج أنصار إسرائيل الكبرى، كما تحتج الأحزاب الدينية. ويرفض شيمون بيريز هذا الخيار ويتمسك برؤية كرؤية دايان تذهبُ إلى اقتسامٍ للسيادة على الضفة الغربية مع الأردن دون محتوى ترابي.

وقد تشكل في إسرائيل مجلس إسرائيلي للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني. ويقوده يساريون منبثقون من التيار العمالي الذي ينتمي إليه إيلياف، الأمين العام السابق لحزب العمل الذي استبعدته جولدا ميئير، والجنرال ماتي بيليد، أحد مؤسسي الجيش الإسرائيلي، وأوري آفنيري، وهو صحافي وسياسي ذو شخصية جسورة وبعض المنشقين الآخرين المنبثقين من الدوائر الحاكمة. ويشملُ البرنامجُ الاعترافَ المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتعايش دولتين تتمتعان بالسيادة وشكلاً لتقسيم القدس. وكلهم صهيونيون مقتنعون بشرعية قضيتهم لكنهم حريصون على التوصل إلى حل وسط لنزاعٍ لا نهاية له.

وهم على اتصال بمثقفين وسياسيين أوروبيين. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٧٦، يتولى هنري كورييل – القائد السابق للحزب الشيوعي المصري ثم المنخرط في منفاه في فرنسا انخراطًا عميقًا في دعم جبهة التحرير الوطني خلال حرب الجزائر – إيجاد اتصال بينهم وبين المدعو عصام سرطاوي، عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وسرعان ما يتم هذا الحوار السياسي الأول تحت رعاية بيير منديس فرانس. وقد أخذ سرطاوي مأخذ الجد برنامج فلسطين ديموقراطية يتعايش فيها اليهود والعرب. لكن اليهود من شأنهم عندئذ، في مرحلة أولى على الأقل، أن يكونوا الغالبية... ويتغاضى رابين عن هذه اللقاءات لكنه يتمسك علنًا بنهجه الرافض لأي نقاش مع المنظمات الفلسطينية. وهنا نجد أنفسنا أمام العقبة الكبرى التي ستتأبد في السنوات التالية. فالمحركون الإسرائيليون للحوار لا يمثلون سوى أنفسهم، حتى وإن كانوا يبلغون حكومتهم بما يقومون به، في حين أن الطرف الفلسطيني ينتمي إلى الدوائر القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما لم يتنصل منه عرفات تبعًا لتقلبات الموقف السياسي. والأمر كذلك بالنسبة للشخصيات الأميركية المستقلة التي تقابل مسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية. فهذه الشخصيات لا تمثل رسميًا سوى نفسها، لكنها تبلغ وزارة الخارجية الأميركية أو البيت الأبيض بما تقوم به[٤٨]. وهكذا يتم تبادل «لارسائل» (وثائق غير موقَّعة ولا تُلزم أحدًا).

وليس من شأن العداوة بين رابين وبيريز إلاَّ أن تتزايد. فأحد المقربين من رئيس الوزراء وقد أصبح مديرًا للبنك المركزي يتم توقيفه في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول بتهمة الاختلاس المالي. ويرى بيريز وداعموه أن هذا دليل على بؤس الخيارات التي قام بها رئيس الوزراء في التعيينات في المناصب العليا. وبالمقابل، يتجاهل رابين بشكلٍ ظاهرٍ وزير دفاعه، الذي لم يرتدِ قط لباس الجندية، ويخاطب جنرالاته مباشرةً في حضوره. وهذا مسلك ظالم تمامًا لأن بيريز كان الرجل الذي أمَّنَ تسليح إسرائيل في خمسينيات القرن العشرين بتعامله مع الفرنسيين والألمان والأميركيين. وهذا الصراع بين الأشقاء يُضعف حزب العمل أمام الرأي العام.

والحال أن الحزب الذي تواصل إضعافه فضائح مالية جديدة مرتبطة بتمويل الحزب، إنما يضطر إلى مواجهة قيام حركة سياسية جديدة، هي الحركة الديموقراطية للتغيير التي يقودها الجنرال – عالم الآثار يجال يادين الذي يتبنى برنامجًا سياسيًّا مماثلاً مع وعدٍ بحكومةٍ أفضل.

وفي ١٠ ديسمبر/ كانون الأول، تسلم الولايات المتحدة إسرائيل الطائرات المطارِدة الثلاث الأولى من طراز فانتوم – ١٥ والتي تم الحصول عليها على أثر مفاوضات شاقة. ويقود طيارون أميركيون الطائرات إلى قاعدة عسكرية إسرائيلية. وينظِّم رابين احتفالاً قصيرًا على شرفهم ضم ٣٠٠٠ شخص ويعلن: «لدينا الآن أفضل طائرات في الشرق الأوسط»، لكننا على بُعد نصف ساعة من بداية السبت، مساء يوم جمعة. فيكثف الأصوليون المتطرفون من احتجاجاتهم على هذا الانتهاك ويودعون في البرلمان اقتراحًا بالإدانة ويمتنع الحزب القومي الديني عن التصويت عند أخذ الأصوات. ويعاقبهم رابين بتقديم استقالة الحكومة، في ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول. فيقود حكومة انتقالية إلى حين إجراء الانتخابات في ١٧ مايو/ أيَّار ١٩٧٧.

وقد استعادت قمة الرياض وحدةً عربية، وإن كانت شكلية. والأفق الآن هو استئناف مؤتمر جنيف. ويكثف القادة العرب من لقاءاتهم الثنائية لتحديد نهج مشترك. وكانوا محبَطين بالأحرى جرَّاء هزيمة إدارة فورد التي كانوا قد أقاموا معها علاقات عمل. وكما بالنسبة للجميع، فإن جيمي كارتر هو بالنسبة لهم شخص مجهول تمامًا. والبرنامج الرسمي العربي هو الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ في مقابل سلامٍ يتم طرحه بوصفه إنهاءً لحالة الحرب، من دون علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، والتوصل إلى حل مرض، وإن كان غير محدَّد، للمسألة الفلسطينية. على أن السادات والأسد يلمحان إلى أنهما ليس من شأنهما معارضة شكلٍ لعلاقة مؤسسية بين الفلسطينيين والأردنيين. وقد يمكن تسوية مسألة التمثيل الفلسطيني في جنيف بتكوين وفدٍ عربي موحَّد. وتوضح العربية السعودية أن من شأنها العمل على إبقاء أسعار البترول عند مستوياتها الحالية، شريطة إحراز تقدم في المفاوضات. وقليلاً ما يذكر قادة الدول العربية الاتحاد السوفييتي في تصريحاتهم، وهم يوضحون أنهم يتوقعون دومًا وساطة فعالة من جانب

الولايات المتحدة. إلاَّ أنه يجب انتظار وصول إدارة كارتر إلى السلطة وتعرفها على إدارة الأمور.

ولمواجهة القرارات المعتادة المعادية لإسرائيل من جانب الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، قدمت إسرائيل مشروع قرار يطالب بعقد مؤتمر جنيف بتكوينه الأصلي، أي من دون الفلسطينيين. وبما أنها رأت أن المشروع قد لا يُجاز، فإنها تقوم بسحبه. وكان الهدف هو بيان رغبة الدولة العبرية في السلام وعجز منظمة الأمم المتحدة عن لعب دور إيجابي في عملية السلام (٩ ديسمبر/ كانون الأول). والواقع أن الجمعية العامة تؤيد سلسلة من القرارات التي تشجب الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتدمير مدينة القنيطرة في الجولان.

وفي مقابلة صحافية مع مجلة **نيوزويك**، نُشرت في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، يؤكد رابين:

> سيكون عام ١٩٧٧ عام التفاوض. وإذا كان العرب يرفضون عقد صلح حقيقي، فإننا مستعدون لإنهاء حالة الحرب. لكن تنازلاتنا، في هذه الحالة، ستكون، بالطبع، أقل حجمًا... وقد يمكن لشخصيات فلسطينية أن تكون جزءًا من الوفد الأردني إلى مؤتمر جنيف.

والمشكلة هي أن المحتل الإسرائيلي قد حرص دومًا على الحيلولة دون انبثاق تمثيل سياسي مستقل في الأراضي المحتلة. وما إن تبدو إحدى الشخصيات غير قابلة للإذعان، كان يتم طردها إلى الأردن. والعُمَدُ يريدون بالفعل المشاركة في المفاوضات، ولكن ضمن إطار وفدٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية.

و«وثائق الانتقال» من إدارة فورد إلى الإدارة الجديدة تسمح بتبين توافق آراء خبراء وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأميركيين. والفكرة الرئيسية هي أن الوضع الحالي غير مستقر أساسًا وأن من شأن سياسة تريث أن لا تقود إلى أي شيء جيد في الأمد المتوسط. وقد استنفدت سياسة الخطوات المحدودة أغراضها ويجب التوجه نحو حلٍّ شامل. ومن شأن هذا الحلّ أن يتحقق عبر استئناف مؤتمر جنيف الذي قد يشكل إطارًا عامًّا لمفاوضات ثنائية. وتوافُق الآراء العربي الذي بنته السياسة السعودية يسمح بتجنب نزاعات عربية – عربية من شأنها أن تجد ترجمة لها في سباقٍ إلى التجذر.

وتظل المسألة الرئيسية هي مسألة الجنوب اللبناني. وقد أعادت قمة الرياض التأكيد على سريان مفعول اتفاق القاهرة. وهذا يسمح للفلسطينيين بنقل جزء من قواتهم إلى جنوب الليطاني، الخارج عن مدى قوة الردع العربية بفضل الحماية الإسرائيلية ... وهذا أمر حيوي لاسيما أن سوريا تحاول دومًا التوصل إلى تغيير القيادة الفلسطينية أو، على الأقل، الرجوع إلى المستويات القيادية الموالية لسوريا، وفي المقام الأول مستويات الصاعقة. ويُكثر عرفات من التسويفات والوعود الزائفة ويكسب وقتًا.

وهكذا يصبح الجنوب اللبناني مثالاً ناجزًا للتناقضات الإقليمية حيث يتمتع فاعل محلي صغير بحرية فعلٍ لا تتناسب مع إمكاناته الفعلية. وقنصلُ فرنسا في القدس يفسر ذلك تفسيرًا جيدًا للغاية في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٦[٤٩]، مُحيلاً إلى رابيليه[×]:

يتكشف، لا يزال، أن ما تود إسرائيل أن يكون الحدود الخيرة، بدفع القرى المسيحية إلى التعاوزن معها، هو مشروع شبه فاشل. فالقرى لن تقاتل دفاعًا عن إسرائيل إلاّ لأن التسليح يتحكم فيه بتقتيرٍ تساحال [الجيش الإسرائيلي]، وبشكل غير مباشر الأميركيون. فمصالحها مصالح يومية مادية ومباشرة. وسوف تكون مستعدة لأي هدنة مع خصمٍ مساوٍ في القوة وستذعن، إذا ما جرى الحفاظ على امتيازاتها المحلية، ما إن يصبح الخصم أقوى، فما هو محل رهان ليس فتح روسيا من جانب نابوليون، بل هو حرب بيكروشول مع فرأني ليرن. فإسرائيل تحوز إمكانات نابوليون التقانية (انظروا عنتيبي) للاستيلاء على موسكو، لكنها بلا حول ولا قوة أمام فلاحي جرانجوسييه. إن الشرق الأوسط ليس الميدان الاستراتيجي لهيئات أركاننا، فما هو محل رهان ليس سوى بضع كيلومترات.

تتدخل الولايات المتحدة، لا تزال، عبر وسيط وبحزم بالغ لفرض سلام يفاجئ إسرائيل. وما يحدث على الساحة، الآن، يتجاوز قدراتها الهائلة وإمكاناتها في الفعل، كما يتجاوز من جهة أخرى قدرات وإمكانات جيش فائق التسلح كجيش إسرائيل. إذ يمكن الضغط على سركيس أو الأسد أو السادات، إلاّ أنه لا يمكن الضغط على رئيس قرية محلي يقود ميليشيا من أربعين رجلاً، عازمين على التصرف من زاوية مصالحهم المحلية الخالصة، وهي مصالح نادرًا ما تتجاوز عشرة كيلومترات مربعة.

(×) كاتب فرنسي (نحو ١٤٩٤ ـ ١٥٥٣). ـ م.

ويوضح السوريون لواشنطون أنه إذا كنا نريد التوصل إلى نزع سلاح الفلسطينيين، فلابد من السماح لقوة الردع العربية بدخول الجنوب اللبناني. ويحاول كيسنجر إقناع الإسرائيليين بالموافقة على انتشار الجيش السوري وراء الليطاني(٥٠). وتطالبُ إسرائيل بأن تكون تلك مهمة قوة لبنانية خالصة تتألف من مسيحيين وشيعة تحت إمرة الرئيس سركيس. ويبدو أن الأفق الإسرائيلي هو في الواقع نوع من قوةِ ردعٍ عربيةٍ بشَرْطة تتألف من ميليشيات محلية تحت سيطرة الإسرائيليين وتحت سلطة سركيس الإسمية. لكن كيسنجر، الذي يملك رؤية أفضل للوضع، يرى أن هذا غير مُجدٍ وأن الجيش السوري وحده هو الذي يملك إمكانات نزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية. ويؤيد الأميركيون فكرة زحف سوري حتى النبطية وصور، لكن إسرائيل تفرض اعتراضها.

ولعل هذا هو القرار المثقل أكثر من سواه بالعواقب بالنسبة لمستقبل المنطقة. فلو نجحت سوريا عندئذ في السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، لأمكن لها امتلاك إمكانات مساومة شاملة. وفي ذلك الزمن، يوضح الأسد في مقابلات تجريها معه الصحافة الدولية أن الفلسطينيين قد يكون بإمكانهم الاكتفاء بدولة لهم في الأراضي المحتلة في ١٩٦٧. وهو يوضح، بشكل أخص، أن استحالة استعادة سلطة الدولة في الجنوب اللبناني تحول دون أي عودة حقيقية إلى الحالة الطبيعية للوضع اللبناني، ولو لمجرد أن الحرب مستمرة في الجنوب اللبناني.

وفي ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧، يتم في باريس، على أيدي قناصة مجهولين، اغتيال كادر رفيع المستوى من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية، هو محمود صالح. وكان الرجل مديرًا لمكتبة عربية وممثلاً شبه رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا هو الاغتيال الرابع من هذا النوع في العاصمة الفرنسية. وترسل منظمة التحرير الفلسطينية إلى فرنسا رسميًّا، لحضور تشييع الجثمان، أبو داوود، تحت اسم مستعار وبجواز سفر عراقي. وسرعان ما يتم رصده من جانب الاستخبارات الفرنسية التي تقوم باستجوابه للتحقق من هويته (٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧). والحال أن جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي طلبت توقيفه، لا تسارع إلى طلب تسليمه. ولابد من قول إنه إذا كان أبو داوود يُشتبه بالفعل بتورطه في عملية ميونخ، فإنه لا توجد أدلة رسمية ضده. كما يطالب الإسرائيليون بتسليمه

لهم، في حين أنهم كانوا حتى ذلك الحين ينسبون عملية ميونخ إلى علي حسن سلامه وأن اسم أبو داوود لم يظهر في قائمة الأشخاص الذين يبحثون عنهم. ثم إن هناك نزاعًا بين إسرائيل وفرنسا في مسألة ترحيل وتسليم المطلوبين منذ عام ١٩٧٢. ويتعرض رجل الأعمال صمويل فلاتو – شارون للملاحقة القضائية من جانب القضاء الفرنسي بتهمة النصب. وكان قد لجأ إلى إسرائيل حيث أصبح، بحكم قانون العودة، مواطنًا إسرائيليًا لا يمكن ترحيله وتسليمه لبلدٍ آخر.

ويدافع عن أبو داوود فريق من المحامين بينهم رولان ديما. وهم يدفعون ببطلان الطلب الألماني وبأن الاتفاقية الفرنسية – الإسرائيلية الخاصة بترحيل وتسليم المطلوبين لا تغطي الأفعال المرتكبة في بلدٍ ثالث، على الأقل بالنسبة للفترة محل النظر (مبدأ انعدام الأثر الرجعي). وتوافق غرفة الاتهام بمحكمة الاستئناف بباريس على دفوع محاميه وتُخلي سبيله في ١١ يناير/ كانون الثاني. فيغادر الأراضي الفرنسية فورًا متجهًا إلى الجزائر.

وهذا يستثير حركة غضب في إسرائيل مصحوبة باحتجاجات عديدة في صفوف الرأي العام، يواصلها المسؤولون السياسيون. وفي هذه القضية، كانت الإجراءات القانونية مرعية ولم تكن هناك أدلة رسمية ضد أبو داوود. ومن المؤكد أيضًا أن السلطة السياسية قد تدخلت بهدف الحفاظ على الحالة الممتازة للعلاقات الفرنسية – العربية. ومن جهة أخرى، كانت استراتيجية الشرطة الفرنسية هي تفادي أن تصبح الأراضي الفرنسية ساحة مواجهة إسرائيلية – عربية. وكانت اتفاقات، ضمنية أو غير ضمنية، قد عُقدت في هذا الاتجاه. والحال أن عملية الاغتيال الجديدة التي ارتكبت في باريس قد شكلت انتهاكًا لهذه الاتفاقات ... وكان عدم الترحيل والتسليم عقابًا ووسيلةً لتفادي وقوع اعتداءات جديدة تالية في فرنسا، في آن واحد.

الفصل الثاني عشر

چنيف أو القدس

" الوطن لا يشمل شعبًا فقط، بل يشمل أرضنا أيضًا. ومن غير الوارد بالنسبة لي قبول الفكرة، التي يحاولون إحياءها في إسرائيل، والتي تذهب إلى إيجاد دولة بديلة للفلسطينيين. فوطن هؤلاء ليس في شرق نهر الأردن وإنما في غرب نهر الأردن، في الضفة الغربية. والأردن ليس صحراء غير مأهولة لكنه بلد له طابع وطني خاص. والفلسطينيون، الذين يتمتعون عندنا بحقوق مساوية للحقوق التي يتمتع بها أهل شرق الأردن، يريدون، ولهم كل الحق في ذلك، أرضًا تخصهم[×]».

مقابلة صحافية مع الملك حسين نُشرت في لوموند في ٢١ أبريل/ نيسان ١٩٧٧.

" حاولتُ نهيه عن التخلي عن مشروعه. فبيَّنتُ له أن إسرائيل ليس من شأنها التنازل في أي شأن وذلك بسبب اختلال التوازن الاستراتيجي بين الدولة اليهودية والعرب. وراهنته على أنه ما من نتيجة ملموسة من شأنها أن تنجم عن زيارته. وحتى إن افترضنا أن شيئًا ما قد ينجم عنها، فإن هذا من شأنه أن يكون لقاء إذلالاتٍ قاسية. وما لا يفهمه السادات، هو أن الأمور بين الدول لا تُسوّى بالأسلوب نفسه الذي تُسوَّى به المنازعات بين القبائل. فبوسع زيارة بسيطة أن تكون كافية لإيجاد مَخرجٍ لنزاعٍ قبلي، لكن تسوية النزاعات بين الشعوب والأمم لا تؤول إلى هذا الإجراء نفسه. وبحسب تصوري، فإن الأمر الجوهري ليس هو إعادة أرض إلينا. فالأمر المهم هو الأسلوب الذي تُعاد به إلينا لأن هذا هو ما يؤثر على معنويات الشعب. وإنه لأقل جسامة أن نترك أرضنا محتلة من أن نستردها على حساب كرامتنا القومية ومضحين بمصالح الأمة العربية»[×].

حافظ الأسد متحدثًا إلى كريم بقرادوني[١]

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

تطور مصر

يترافق قلب تحالفات مصر مع تحول عميق للمجتمع المصري. فمنذ عام ١٩٧٤، ينتهج السادات سياسة جذب لرؤوس الأموال الأجنبية، خاصة «البترودولارات»، ما ينطوي على هجر الأرثوذكسية الاشتراكية التي عرفتها الحقبة السابقة. ويدور الحديث عن اقتصاد «مختلط» وعن انفتاح، لكنه يدور أيضًا عن الحفاظ على قطاع اقتصادي قوي تملكه الدولة. فالخصخصة غير واردة.

والنتيجة الاقتصادية متباينة[٢]. فأعوام الحرب كانت قد أوجدت حالة ركود. واعتبارًا من عام ١٩٧٤، تتدفق رؤوس الأموال العامة (المساعدات الأجنبية والعربية) والخاصة على مصر. وإعادة فتح قناة السويس تسترد مصدرًا مهمًّا من مصادر العملات الصعبة، يتلوه المصدر الذي يشكله بترول سيناء. والانتهاء الفعلي للحرب يعيد سياحةً كبيرة. وبالأخص، تندمج مصر اندماجًا كاملاً في دائرة الريع البترولي مع هجرةٍ ضخمة للعمال تحدث لأول مرة (ففي عام ١٩٧٣ يعمل في الخارج ٠٠٠ ٣٤ مصري ويقفز العدد في عام ١٩٨٢ إلى مليونين). واعتبارًا من عام ١٩٧٥، يعرف البلد صعودًا اقتصاديًّا حقيقيًّا حيث تتراوح معدلات النمو بين ٨% و١٠%. لكن هذا النمو يأتي من الريوع (قناة السويس، السياحة، تحويلات المهاجرين) والقروض بأكثر مما يأتي من الإنتاج الاقتصادي.

والتفاوتات الاجتماعية تتعمق بشدة. والرابحون من الانفتاح موجودون في أوساط المستوردين وممثلي الشركات الأجنبية والفائزين بالعقود العامة، أي المقربين من المراتب العليا لبيروقراطية الدولة ومن السلطة السياسية، بما يصاحب ذلك من آليات الفساد المألوفة في وضع من هذا النوع. وتبدو الطبقة الرأسمالية الجديدة، ربما على خلاف الحقيقة جزئيًّا، بوصفها مجموعة من الطفيليين الذين يتعيشون على الاقتصاد الذي تملكه الدولة بأكثر مما بوصفها مجموعة من المستثمرين الذين يخلقون ثروة. وهنا أيضًا، نجد أن النموذج السائد هو نموذج محدثي النعمة من بلدان الخليج بأسلوب حياتهم المتفاخر.

وكما في كل مكان من العالم في سبعينيات القرن العشرين، يمارس التضخم آثاره التدميرية. وحرصًا على الحفاظ على السلام الاجتماعي، تعمل الحكومة المصرية بصورة منتظمة على زيادة رواتب موظفي جهاز الدولة الهائل، وإن كان

دون أن تتمكن من موازنة ارتفاع الأسعار والذي تغذيه بهذه الزيادة نفسها في الرواتب. كما أن دعم المنتجات الأساسية، خاصة المنتجات الغذائية، يضغط بشكل متزايد باطراد على الميزانية مع خلقه تباينات بين أسعار التكلفة وأسعار البيع. وهكذا فإن الخبز يُباع بسعرٍ أقل من سعر الكمية نفسها من حبوب القمح اللازمة لصنعه.

ودون الانتقال بعدُ إلى التعددية الحزبية، يسمح الرئيس بوجود اتجاهات إيديولوچية متمايزة في داخل الحزب الواحد، وذلك، بكل تأكيد، شريطة عدم تهديد سلطته. ويجري توسيع حرية التعبير توسيعًا ملحوظًا قياسًا إلى زمن الرقابة الناصرية الصارمة. ويحبذ السادات تعبير تيار «مصر أولاً» في مواجهة الانتقادات الموجَّهة إلى سياسته الخاصة بالتفاوض مع إسرائيل من خلال الأميركيين. ويصبح القوميون العرب واليسار المتمركس خصومًا، خاصة اعتبارًا من عقد اتفاق سيناء الثاني. فيشجع السادات عندئذ تعبير التيارات الإسلامية عن نفسها، وهي تيارات تميل بالأحرى، بوجه عام، إلى تأييد الليبرالية الاقتصادية.

وإذا كان الرئيس يقدم نفسه على أنه رجل متدين، فإن انفتاحه على الغرب إنما يتحقق أيضًا عبر قدر معين من تحرير المرأة تعتبره العقليات المتدينة استفزازًا حقيقيًا. والهجرة إلى العربية السعودية تشجع أسلمة المجتمع وشجب الانحرافات الأخلاقية للطبقة الحاكمة. وتتشكل منذ عام ١٩٧٤ الجماعات السرية الجذرية الأولى المعادية للغرب وللاشتراكية بضراوة. وهي ذات انغراسٍ قوي في الجامعات حيث شكّلت أسرًا جد متشددة تفرض «الأخلاق الإسلامية» في الجامعات (الفصل بين الجنسين، الصلوات الجماعية، المنع، بالقوة غالبًا، لنشاطاتٍ «غير أخلاقية» كالرقص).

وبعد ثلاث سنوات من حرب أكتوبر/ تشرين الأول المجيدة، فإن التململ الاجتماعي أكثر من واضح في حين أن المديونية للخارج خلال الفترة نفسها قد زادت ثلاثة أضعاف بينما زاد دعم المنتجات الأساسية ١٣ ضعفًا. وندخل عندئذ في الوصفة الكلاسيكية. فصندوق النقد الدولي يحث البلد على خفض نفقات الميزانية. وتعلن الحكومة عزمها اتباع «نصيحة» الممولين الدوليين. وعلى الرغم من تطمينات مغايرة كُرِّرَت عدة مرات، تعلن الصحف في ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧ خفضًا للدعم بالنسبة لثلاثين مُنتَجًا من المنتجات الأساسية.

وهذا فوق الاحتمال بالنسبة لجزء كبير من السكان مستواه المعيشيُ قريبٌ من البؤس. ويستثير هذا انفجار غضبٍ شعبي في كـل أرجـاء البلـد، يتخـذ شـكل اضطراباتٍ هي الأفدح منذ حريق القاهرة في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢. ويضطر السادات إلى استدعاء الجيش لاستعادة النظام. والحصيلة الرسمية ٧٩ قتيلاً و٨٠٠ مُصاب. ويتهم السادات الشيوعيين بتدبير الحركة. وهناك شواهد على أنهم شاركوا فيها، لكن الحركة كانت عفوية إلى حد بعيد. ويتلقى اليسار ضـربة قاسـية عبـر حملةٍ، لكن الإسلاميين لا يُمَسُّونَ في حين أن أماكن يخسـر فيهـا المـرءُ دينـه كالكباريهات قد أُحرقت.

ولئن كان السادات قد نجح في استعادة السيطرة على الموقف بسـرعة، فـإن استراتيجيته السياسية الداخلية والخارجية قد أصبحت موضع مساءلة. وقد تعامـل مع الأزمة بوصفها هجومًا شخصيًّا عليه. ولابد من قول إن بعض الشـعارات قـد استهدفته شخصيًّا كشعار «يا بطل العبور فين الفطور». كما أن زوجته قد جـرى النيل منها بشكل خاص. وهو ينهي اللبرلة السياسية ويرجع إلى ممارسات سلطوية. ويعزز أعداد رجال الشرطة تعزيزًا ملحوظًا إلى درجة أن هذه الأعداد تناهز أعداد جنود الجيش. وتجري مواصلة الانفتاح لكنه يصطدم بالمشكلات عينها كمـا فـي السابق، فالوطأة القصوى للبيروقراطية المصرية، وما ينطوي عليها من فسـاد لا مفر منه لتسيير الأمور، لا يشجعان الاستثمارات الأجنبية.

وفي مجال السياسة الخارجية، يزيد السادات من تشدد موقفه حيـال الاتحـاد السوفييتي. وهكذا، ففي ربيع عام ١٩٧٧، يتعاون مع فرنسا خلال غـزوٍ لزائيـر لعناصر قادمة من أنجولا وتعتبر موالية للسوفييت.

التوزيع الجديد لأوراق اللعبة الأميركية[٣]

حتى عام ١٩٧٠، حاول الاتحاد السوفييتي لعب دورِ محركٍ في عملية تسوية النزاع الإسرائيلي – العربي، ما أدى إلى تأجيج شكوك الأميركيين. واعتبارًا مـن قبول عبد الناصر خطة روچرز الثانية، سيطرت الولايات المتحدة علـى العمليـة الديپلوماسية. وبتواطؤٍ من السادات، جعل كيسنچر من هذه العملية احتكارًا أميركيًّا يعزل السوفييت. ولا يملك هؤلاء الأخيرون سـوى أن يكـرروا بـلا هـوادة أن

المبادرات الجزئية لا تقود إلى شيء وأن الحل الشامل في إطار مؤتمر جنيف هو وحده الذي سيسمح بالتوصل إلى سلام دائم. ويترافق انسحابهم من مصر مع علاقة أقوى بالفلسطينيين تتماشى من جهة أخرى مع تزايد قوة منظمة التحرير الفلسطينية على المسرح الديبلوماسي الدولي. ومن ثم فإن الشعار السوفييتي هو الذهاب إلى جنيف مع الفلسطينيين، لكن موسكو، شأن جميع الآخرين، رهينة المبادرات الأميركية القادمة. فواشنطون هي التي تحدد الروزنامة.

وبما أن إدارة كارتر قد تولت للتوّ عملها، فلا بد لها من عدة أسابيع لكي تتوصل إلى استيعاب الملفات. والرئيس الجديد[٤] مهندس عسكري من حيث تكوينه فقد خَدَمَ في سلاح البحرية، وهو الرئيس الوحيد للولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ الذي حصل على تكوينٍ علمي. ونحن نستشعر ذلك في مقاربته للمشكلات. إذ لا بد لا بد له من أن يدرس المسألة دراسة معمّقة، كما لا بد له من وضع تخطيط دقيقٍ مع توافر رؤية عامة. وهو ليس استراتيجيًّا، فهو بالأحرى رجل يسعى إلى حل مشكلة.

وهكذا، فمنذ بداية ولايته، ينخرط في تحديدِ لبرنامجٍ قوميّ في مسألة الطاقة. من شأنه أن يقود إلى اختزالٍ ملحوظٍ للاعتماد الأميركي على البترول المستورد، وذلك، خصوصًا، عن طريقِ فرضِ ضرائب على استهلاك الوقود. وهو يكتشف مندهشًا أن رؤيته عن المصلحة القومية في الأمد البعيد تصطدم بالمعارضة من جانب جزء كبير من الكونجرس يتحرك متجاوبًا مع جماعات الضغط التي تتبع كبرى شركات البترول والسيارات. وسوف يتم التصديق على برنامجه مع ذلك، ولكن بعد إفقاده الجانب الرئيسي من جوهره.

وبما أن كارتر ليست لديه أي خبرة بما يدور في واشنطون، فإنه لا يملك خبرة المساومة البرلمانية والتي تعد عنصرًا جوهريًّا في النظام السياسي الأميركي. وهو قد انتُخِبَ ضد واشنطون وفضائحها ؛ وبحكم هذا نفسه، فإن من الصعب عليه أن يحكم بها وبفضائحها. وحتى لو كان الديموقراطيون يحوزون الأغلبية في المجلسين، فإنهم ليسوا إمعاتٍ بشكل خاص. وبعضهم، كالسيناتور جاكسون، يكنون له عداوة شخصية. أمَّا الجناح اليساري، الليبراليون بالمعنى الأميركي للمصطلح، فهو لا يوافق على أرثوذكسيته المتعلقة بالميزانية. فالنضال ضد وجوه العجز يمضي في اتجاهٍ مضادٍ لإطلاق برامج اجتماعية جديدة.

ومقاربته لمسألة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وتجربته الشخصية كمسيحي ولِدَ من جديد، تدفعانه إلى الاعتقاد بأن رجال الدولة حسني النوايا، المستعدين لإعمال العقل والذين ينصتون لشعبهم، بوسعهم الوصول إلى حلول مشتركة. وهو يتصرف في السياسة الخارجية بمثل ما يتصرف به في السياسة الداخلية، فلا يتوصل إلى تصديق دناءة البعض وجذرية البعض الآخر الإيديولوچية.

وبما أنه يفتقر إلى الخبرة في الشؤون الخارجية ولكونه بعيدًا عن دوائر السلطة في واشنطون، فقد لجأ من أجل توجيه الدبلوماسية إلى شخصياتٍ منبثقة من وسط الحزب الديموقراطي. وكان قد عُهِدَ بوزارة الخارجية إلى سايروس ڤانس[٥]، الحقوقي الدولي الشهير الذي كان قد عمل في عام ١٩٦٧ نائبًا لوزير الدفاع. وآراؤه بشأن الشرق الأوسط غير معروفة، إلاَّ أن من المعروف أنه رجل دبلوماسية هادئة، مفاوض قبل أي شيء آخر. وبالمقابل، نجد أن المستشار الجديد للأمن القومي جامعيٌّ من أصل بولوني، هو زبيجنيو بريچينسكي[٦]، المعروف بنشاطيته ودعوته إلى موقف مواجهةٍ مع السوڤييت. وهو صاحب رؤية چيوسياسية تدفعه إلى اعتبار النزاع الإسرائيلي – العربي مصدرًا لانعدامات استقرارٍ دائمة ولنزعاتٍ جذرية مفيدة للاتحاد السوڤييتي. وكان أحد الموقعين على تقرير بروكنجز.

وتَوافَقُ آراءِ المسؤولين هو أن نزاع الشرق الأوسط أولوية ملحة وأن الظرف الدبلوماسي جيد لأن جميع الأطراف تستعد منذ عدة شهور لمبادرة دبلوماسية كبرى من جانب الولايات المتحدة. ومن الواضح أن الدينامية المحلية تؤثر على الأحداث. والتصور أخلاقي وچيوسياسي، إلاَّ أنه لا يمكن اتهام كارتر بالرضوخ لابتزازٍ بترولي عربي، فهو الرئيس الأميركي الوحيد الذي حاول جديًا خفض اعتماد بلده على بترول الشرق الأوسط خفضًا قويًا.

وفي أواخر يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧، أعربت واشنطون لإسرائيل عن استيائها من قيامها ببيع أسلحة خارج إسرائيل[٧]. وبعض المنتجين الأميركيين ينزعجون من المنافسة الإسرائيلية، لاسيما أن إسرائيل تسمح لنفسها ببيع أسلحة لبلدانٍ تحظر الولاياتُ المتحدة تصدير السلاح إليها. ثم إن الأسلحة تشمل مكونات

أميركية. وهكذا فإن ٨ طائرات من طراز ميراج ذات محركات أميركية كانت قد بيعت لهوندوراس كما بيعت صواريخ جو/ جو لشيلي. والحال أن سياسة الولايات المتحدة هي السعي إلى تفادي حدوث سباق تسلح في أميركا اللاتينية التي تشكل فناءها الخلفي. فيجري توجيه تذكيرٍ قوي بضرورة الالتزام بالقواعد إلى إسرائيل التي تعتبر صناعة السلاح بالنسبة لها صناعة حيوية (يتم تصدير ٤٥% من الإنتاج الإسرائيلي). ويُحظر عليها أن تبيع للإكوادور ٢٤ طائرة من طراز كفير مشتقة من طراز ميراج الفرنسي وذات محركات أميركية. ثم إن كارتر، الحريص على سياسةٍ عامةٍ قوامها الحد من التسلح، يحظر تسليم إسرائيل قنابل حراريةٍ هوائية من طراز CBU-72 تسمى أيضًا بالفرنسية قنابل الانفجار الداخلي (قنابل تُحدِث مفعول قصف بإطلاقها موجة ضغط قوية تؤدي إلى نسف البنى والأفراد). ولكي يضرب كارتر المثل، فإنه يحظر استخدامها في الترسانة العسكرية الأميركية.

وفي فبراير/ شباط، فإن إرسال وحدة من قوة الردع العربية إلى الجنوب اللبناني، في قطاع النبطية، كي تتولى مهمة نزع سلاح الفلسطينيين، إنما يستثير غضب الإسرائيليين، الذين يطالبون بسحبها وإلاَّ واجهت عمليات عسكرية. والحكومة اللبنانية لا تعلم أن هناك خطوطًا لا يجب تجاوزها إلاَّ عن طريق الصحافة والرأي العام[٨]. ويوضح القائم الأميركي بالأعمال في بيروت لوزير الخارجية اللبناني أن إسرائيل ليست ملزمة باتّباع النصائح الأميركية وأنه لابد من انسحاب السوريين من القطاع محل النزاع على نحو ما كان متّفقًا عليه في السابق. وبعد مشاورات مع السوريين ومع اللجنة الرباعية العربية، ترضخ الحكومة اللبنانية سعيًا إلى تجنيب الجنوب محنة جديدة دون نتائج مضمونة. ويترتب على ذلك أن الميليشيا المسيحية المتحالفة مع إسرائيل توسع ساحة عملها، غير مترددة في طرد السكان الشيعة، وأن القوات الفلسطينية تتعزز في هذه المنطقة. وتنجح الميليشيا المسيحية في الاستيلاء على الخيام في الشمال، إلاَّ أنه يجري صدها على مشارف بنت جبيل في ٢٤ فبراير/ شباط.

وفي الأوساط الديبلوماسية الدولية، تستعاد فكرة إرسال قوة دولية إلى الجنوب اللبناني، لكن إسرائيل تعترض على ذلك. فالمبدأ الرسمي الذي تتمسك به هو أن الحدود يجب أن تحرسها قوات لبنانية حصريًا. وهذا الخطاب النبيل ليس

في الواقع سوى غطاء لإقامة ميليشيا تابعة لإسرائيل. ويجري الحديث بوضوح عن إقامة «حزام أمني».

وقد دخلت إسرائيل في حملة انتخابية تمهيدًا للانتخابات المزمع إجراؤها في ١٧ مايو/ آيار ١٩٧٧. ورابين مرشح لخلافة نفسه، لكنه يصطدم في داخل حزبه بمنافسة شيمون بيريز له. وينعقد مؤتمر حزب العمل، في يومي ٢٢ و٢٣ فبراير/ شباط، في مناخ جَعَلته صعبًا فضائح التمويل عديم الشفافية. ولا يحصل رابين إلاّ على أغلبية جد ضعيفة (١٤٤٥ صوتًا في مقابل ١٤٠٤ أصوات لبيريز) لكي يكون على رأس الحزب في الانتخابات. وهو لا يفوز بهذه الأغلبية إلاّ بفضل دعم الحرس القديم الذي تقوده جولدا ميئير التي لا تريد بيريز في موقع القيادة في حين أن هذا الأخير يتمتع بشعبية أعظم في أوساط الناخبين مما في أوساط مناضلي الحزب. والانقسام العلني لحزب العمل يضعفه أمام الرأي العام. واليمين، الذي يقوده بيجن، يهاجم تكلس هذا الحزب الاشتراكي، الذي كشفت عنه الحرب بين قادته. ويَسعد بيجن لانتصار رابين الأخرق على بيريز الداهية، فهذا الأخير خصم أكثر إخافة. وفي الحملة الانتخابية، يدعو شارون علنًا إلى القضاء على الملكية الهاشمية من أجل إقامة دولة فلسطينية بديلة.

وفي هذا المناخ تحديدًا يقوم سايروس ڤانس بجولته الاستطلاعية الأولى في الشرق الأوسط في منتصف فبراير/ شباط. وهو هناك لكي يستمع إلى محاوريه ولكي يوجه إليهم أسئلته. وفي لبنان، أوضح أنه لا وجود لسياستين أميركيتين، سياسة موجهة إلى الحكومة، وسياسة موجهة إلى شارل مالك والجبهة اللبنانية: هل يعتقد من يريدون دولة مسيحية أن الولايات المتحدة مستعدة لدعم قيام إسرائيل ثانية في الشرق الأوسط ؟ إن الولايات المتحدة تدعم علنًا سركيس في مهمته الرامية إلى إعادة توحيد البلد. وفي الأردن، يتهرب وزير الخارجية الأميركي من الرد على أسئلة من الصحافة استثارها الكشفُ العلني عن أن الملك حسين كان يقبض راتبًا من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية على مدار عشرين عامًا.

وفيما عدا ما دار في لبنان، فإن الموضوع الرئيسي كان عملية السلام. ويقترح السادات اتحادًا فيدراليًا أردنيًا – فلسطينيًا، ما قد يهدئ الانزعاجات الإسرائيلية، ويوضح آللون أن أي حكومة إسرائيلية لن تقبل التعامل مع منظمة

التحرير الفلسطينية، لكنه يعترف بأنه إذا ما تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن ميثاقها وقبلت القرار رقم ٢٤٢، فإن إسرائيل قد تُعَدّلُ موقفها.

وينتهي ڤانس، لدى عودته إلى واشنطون، في ٢٣ فبراير/ شباط، إلى أن جميع الأطراف التي تَشاور معها تُوافق على مبدأ اتفاق سلام وعقد مؤتمر جنيف في شهر سبتمبر/ أيلول بعد مباحثات تمهيدية. والمسائل الأساسية الثلاث هي طبيعة السلام والانسحابُ الإسرائيلي والمسألةُ الفلسطينية. ومن الناحية الإجرائية، قد يكون بوسع العرب تشكيل وفد موحَّد يشمل أعضاء ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي إطار الحملة الانتخابية، يُقَادُ حزب العمل إلى تحديد برنامجه السياسي بدقة: إن الهدف هو التوصل إلى صلحٍ مع الدول المجاورة وإقامة علاقات تعاون معها. ويتضمن الصلح تحديد «حدودٍ يمكن الدفاع عنها» على أساس «حلولٍ وسطٍ ترابية» علاوة على ضمانات أمن مختلفة (مناطق منزوعة السلاح، التزامات دولية). والمفهوم الإسرائيلي للحل الوسط هو عدم الاحتفاظ إلاَّ بجزءٍ من الأراضي المحتلة لا كلها. وستظل القدس العاصمة الموحَّدة لإسرائيل. ويتعين على العرب الاعتراف بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل التي يجب عليها تحقيق وجهتها الصهيونية ورسالتها فيما يتعلق بالهجرة وجمع اليهود الذين يحيون في المنفى. وسوف يستند اتفاق الصلح مع الأردن إلى وجود دولتين مستقلتين: إسرائيل وعاصمتها القدس الموحَّدة ودولة عربية شرق إسرائيل. وترفض إسرائيل قيام دولة فلسطينية منفصلة إضافية غرب الأردن. وفي الدولة الأردنية – الفلسطينية المجاورة، يجب للهوية المنفصلة للفلسطينيين وللعرب الأردنيين أن تتمكن من التعبير عن نفسها في السلم وحُسن الجوار مع إسرائيل. وما نحن بإزائه ليس غير إعادة صياغة أريبة للمواقف التقليدية لحكومات حزب العمل.

وضمن إطار المفاوضات القادمة، دعت إدارة كارتر المعنيين إلى مشاورات في واشنطون. وأول من يصل هو رابين، في ٧ مارس/ آذار ١٩٧٧. ويتحدث الرئيس الأميركي في كلمته الترحيبية في البيت الأبيض عن «الحدود التي يمكن الدفاع عنها»، ما يُحملُ على أنه تأييد للبرنامج الترابي الإسرائيلي. فيحتج العرب على الفور ويطلبون إيضاحات. فيقدمها ڤانس مشيرًا إلى أن هذا لا يعني أي تغيير في المواقف الأميركية.

وفي المناقشة نفسها، يشير رابين إلى أن إسرائيل مستعدة للتخلي عن معظم سيناء إلاّ أن عليها الاحتفاظ بشرم الشيخ مع شريط ترابي يصلها بالحدود الإسرائيلية. وهو يُرجئ إلى ما بعد الانتخابات مسألة ما إذا كان المراد هو سيطرة أم سيادة. وهو يقول إن إسرائيل سوف تحتفظ بهضبة الجولان وجزء من الضفة الغربية. وسيكون على الأردنيين تسوية مسألة الهوية الفلسطينية. وفي اليوم التالي، يحث كارتر محاوره على تبني تصورات جديدة. وللمرة الأولى، يطرح مسألة الاستيطان الذي يعتبره غير شرعي. وهو يرى أن تعديلات الحدود يجب أن تكون طفيفة. ولابد بالفعل من أن يتعامل الإسرائيليون يومًا ما مع أعدائهم، ومن ثم مع الفلسطينيين. والأفضل هو قبول وفد عربي موحَّد في جنيف. وهذه فرصة تاريخية تنذر بأن لا تتكرر.

ويكثر رابين من رفضه ويطلب بالأخص أن لا يتم الإعلان عن الخلاف في الآراء، على الأقل خلال الحملة الانتخابية. ويجد المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون هذا اللقاء مخيبًا للآمال، إلا أنه، للمرة الأولى، جرى تناول المشكلات الأساسية تناولاً مباشرًا. لكن رابين يستدعيها في الساحة العلنية، ما يجبر الأميركيين على الرد عليه.

فهو يفتح النار أمام الصحافة بادعاء أن كارتر وافق على مفهومه عن «الحدود التي يمكن الدفاع عنها». وكارتر يرد مشيرًا إلى الفرق بين الحدود والأمن: فمن شأن خطوط الدفاع عن إسرائيل أن تقوم وراء الحدود الشرعية لفترة مرحلية على الأقل مدتها ثمانية أعوام، ويمكن إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومحطات مراقبة إلكترونية، ما من شأنه أن يقود إلى الاكتفاء بتغييرات طفيفة. ويجب للصلح أن يقوم على تسوية ثلاث مسائل أساسية: طبيعة الصلح، تحديد الحدود، مصير الفلسطينيين. ويقدم الرئيس الأميركي نفسه بوصفه «محفزًا لتفاعل الآراء». وهكذا ينجح السياسيُّ المستجِدُّ في إزعاج العرب وإضعاف مركز رابين الانتخابي في آن واحد.

وفي ١٦ مارس/ آذار، خلال اجتماع في مدينة كلينتون (ماساشوسيتس)، يرجع كارتر إلى الحديث عن مسألة الشرق الأوسط. وهو يشدِّد على ضرورةِ تعهداتٍ عربية قوية وملموسة، خاصة فيما يتعلق بإقامة علاقات طبيعية بعد عقد

الصلح. أمّا فيما يتعلق بمسألة الحدود، فإنه يكتفي بقول إنها يتعين تعريفها في المفاوضات. إلاّ أنه يفاجئ الجميع بإطلاق «قنبلة سياسية» حقيقية فيما يتعلق بالمسألة الثالثة. فهو يقول إنه لابد من تسوية المشكلة الفلسطينية. ولابد من أن يكون هناك وطن للاّجئين الفلسطينيين الذين يعانون منذ أعوام ما أطولها(٩).

والحال أن الرئيس الأميركي، بإدلائه بهذا التصريح، الذي لم يجر إخطار ڤانس ولا بريچينسكي به سلفًا، كان ينوي إحداث صدمة قادرة على تغيير الوضع المُجَمَّد في لعبة الكلمات المشفَّرة التي تستخدمها اللغة الدبلوماسية. وهو بهذا الشكل يفكر في حشد الرأي العام العالمي ضد المتشددين من الطرفين وممارسة نموذج دبلوماسية مكشوفة.

والنتيجة الأولى هي انزعاج المسؤولين الأردنيين انزعاجًا جديًّا، فهم يرون في هذا التصريح، الذي يأتي في أثر كشف الارتباطات بين الملك حسين ووكالة الاستخبارات المركزية، دليلاً على مؤامرة تهدف إلى جعل الأردن وطنًا بديلاً للفلسطينيين. ويتحدث الملك نفسه عن «مؤامرة دولية» على بلده. ويجري اتهام شارون وآللون بأنهما المحرضان على هذه المؤامرة. ويتم الاستشهاد بتصريح أدلى به هذا الأخير مؤخرًا يقول فيه إن الأردن يمثل ثلثي «فلسطين التاريخية».

المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر

يتمثل الهدف الاستراتيجي الرئيسي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الحفاظ على استقلالية العمل الفلسطيني، ما يعني، في الظروف الماثلة، الحفاظ على المواقع المكتسبة في لبنان(١٠). والحال أن التسوية السياسية العربية المفروضة في خريف عام ١٩٧٦ إنما تفرض نزعًا للسلاح وتحديدًا للأعمال المسلحة، على أن تكون قوة الردع العربية، ومن ثم سوريا، هي أداة هذا القرار. وبما أن القيادة الفلسطينية عاجزة عن تهديد الشرعية العربية، فإنها مضطرة في آن واحد إلى إقناع المناضلين بتأييد الاتفاقات مع بذل كل شيء لعدم تطبيقها. ثم إن سوريا تريد دمج حلفائها الفلسطينيين في عملية اتخاذ القرار. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، التي يتزعمها جبريل، تنضوي من جديد، بضغط من دمشق، تحت النفوذ السوري، فتهجر بذلك جبهة الرفض. ويفسر جبريل هذا التحول ضاربًا المثل

بأكراد العراق الذين انهاروا حين خسروا دعم قوى خارجية. وتجعل الصاعقة من نفسها نصير التنسيق مع السياسة السورية.

وفي المخيمات الفلسطينية، تستثير عودة الموالين لسوريا المدعومين بقوة الردع العربية سلسلة بأكملها من المواجهات الدامية مع مناضلي جبهة الرفض، ما يضيف حربًا أهلية صغرى بين الفلسطينيين إلى مجمل النزاعات الدائرة في لبنان.

وعلى المستوى الديبلوماسي، قام عرفات بتشجيع الاتصالات مع أنصار السلام الإسرائيليين ثم إنه ينحاز للمرة الأولى إلى دولة فلسطينية من شأنها التعايش مع إسرائيل. وهو يستأنف حوارًا سياسيًّا مع الأردن ويلتقي الملك حسين في مستهل شهر مارس/ آذار. كما يجعل من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف هدفه السياسي. وينقل إليه المصريون رسالةً مفادها أن من شأن الأميركيين قبول قيام الدولة الفلسطينية شريطة قبول القرار رقم ٢٤٢ وتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

ويكثف أنصار جبهة الرفض مناوراتهم من أجل الحيلولة دون هذا التطور مطالبين بزيادة وجودهم في المستويات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويوضح حبش، الذي يتعرض لأزمة قلبية في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧، أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سوف تتصدى بكل السبل لهذا الاستسلام. ومن ثم تجد القيادة «الوسطية» لمنظمة التحرير الفلسطينية نفسها بين مطرقة الموالين لسوريا وسندان جبهة الرفض التي لا تتردد في استخدام العنف. لكن الموالين لسوريا يؤيدون، بتعليماتٍ من دمشق، نهج المشاركة في مؤتمر جنيف، ما يكفل لعرفات أغلبية قوية في هذا الاتجاه[١١].

وهذا هو السياق الذي ينعقد فيه، اعتبارًا من ١٢ مارس/ آذار ١٩٧٧، المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر في القاهرة. وكان قد دُعيَ إلى الحضور خمسون مُوفدًا من الأراضي المحتلة، لكن الإسرائيليين منعوهم من الذهاب إلى مصر. ويفتتح السادات الاجتماع رافضًا كل فكرة عن الحدود التي يمكن الدفاع عنها أو عن الحدود الآمنة. وهو يذكِّرُ بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، لكنه ينصح الفلسطينيين بعدم إضاعة ولو فرصة واحدة – وهذه دعوة إلى المشاركة في المفاوضات.

ويعبر قدومي، رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، عن الخط الرسمي مشيرًا إلى رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في مؤتمر جنيف ومن ثم في التفاوض مع إسرائيل. وهو يتحدث عن إقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ويرى بسام أبو شريف، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن هذه السلطة إن لم يكن من الواجب أن تكون سوى مرحلة نحو إقامة دولة على كل أرض فلسطين فإن حركته ترفض هذا التوجه وتصوت ضده.

وتعمل سوريا، منذ بداية تدخلها في لبنان، على تهميش الحركة الوطنية اللبنانية التي تجد نفسها مستبعَدةً من تكوين الحكومة الجديدة. وقد شرح حافظ الأسد استراتيجيته لفؤاد بطرس، في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦[١٢]:

> يجب أن تعرفوا أن كمال جنبلاط هو في حقيقة الأمر أس البلاء في أزمة لبنان والمنطقة وذلك لتآمره على أمن بلده وأمن سوريا. وهو إن نجح فمن غير الوارد أن يرحم أحدًا. إنه يسعى، الآن، إلى وصل عراه من جديد معنا، لكننا نمتنع. لقد عزلناه فهل تريدون إحياءه ؟ طالما احتفظ جنبلاط بنشاطه فإنه لا لبنان ولا سوريا ولا الرئيس سركيس نفسه سيكونون في مأمن. لقد انتهى أمر جنبلاط[×].

والحال أن محاصرة الأحياء المسلمة في بيروت الغربية من جانب قوة الردع العربية قد أفقدته ركيزته الحضرية. والأعيان السُنّة التقليديون يشاركون في الحوار السياسي مع الحكومة ومع الجبهة اللبنانية، لكن اختيار شخصية «غير سياسية»، سليم الحص، كرئيسٍ لمجلس الوزراء، إنما يشير إلى الانمحاء السياسي للطائفة السُنّية في حين أن مطلبها الخاص بمشاركةٍ أكبر في السلطة كان أحد رهانات الحرب. وقد انحاز الإمام موسى الصدر إلى التدخل السوري وهو يجعل من نفسه المتحدث بلسان سكان الجنوب اللبناني المعذَّبين والمُدافع عنهم.

فيظهر كمال جنبلاط بوصفه المغلوب الأكبر. بل إن منظمة التحرير الفلسطينية نفسها تتباعد عنه، تحت ضغط سوري. وهو لا يُدعى إلى المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة. واغتياله، في ١٦ مارس/ آذار ١٩٧٧، على طريق بالشوف، على بُعد مائة مترٍ من حاجزٍ من الحواجز التي أقامها الجيش السوري،

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

إنما تتلوه مجزرة تطال مسيحيين في تلك المنطقة (أكثر من ١٤٠ ضحية، يتألفون بوجهٍ عام من أنصارٍ للحزب السوري القومي الاجتماعي وعائلاتهم) على أيدي الدروز الغاضبين، مع أن الجميع ينسبون الاغتيال إلى سوريا. وهكذا دفع كمال جنبلاط حياته ثمنًا لمعارضته السافرة للسياسة السورية. وهذه إشارة مشؤومةٌ مرسَلةٌ إلى كل القوى السياسية اللبنانية. ويخلفه ابنه، وليد جنبلاط، في قيادة الحزب الاشتراكي التقدمي وقيادة الحركة الوطنية. ومن باب الحكمة، يرجع إلى الصف ويتبنى سياسةً مواكِبَةً للسياسة السورية.

ويترتب على ذلك أن جميع الطوائف المسلمة تجد نفسها بلا قيادة سياسية مستقلة قوية فتميل إلى أن تصبح تابعة لسوريا. وبالمقابل، تحتفظ الجبهة اللبنانية بهياكلها العسكرية وتسيطر على المناطق المسيحية التي يعد وجود قوة الردع العربية فيها أقل قوة بكثير مما في المناطق المسلمة. ويعمل بشير الجميل على تدعيم سيطرته على الميليشيات المسيحية واللعب بالورقة الإسرائيلية لموازنة العامل السوري.

وكانت أعمال المجلس الوطني الفلسطيني قد وجدت حافزًا مشجعًا لها في تصريح كارتر ثم خيَّم عليها الكدر بالإعلان عن اغتيال كمال جنبلاط وهو اغتيال ينسبونه بشكل شبه أوتوماتيكي إلى الإمبريالية والصهيونية. وتخليدًا لذكرى الحليف الراحل، تحصل دورة المجلس الوطني الفلسطيني على اسم الزعيم الذي ترك العالم.

وكالعادة، يمزج القرار الختامي للمجلس، والذي جرى اعتماده في ٢٠ مارس/ آذار ١٩٧٧، بين المواقف القصوية والانفتاحات السياسية. فيجري التذكير فيه بأن المسألة الفلسطينية هي أساس وجوهر النزاع العربي – الصهيوني. والقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة. ولهذا السبب يعيد المجلس الوطني الفلسطيني التأكيد على أنه يرفض هذا القرار وكل عمل قد ينبني على هذا القرار، سواء كان ذلك على المستوى العربي أم على المستوى الدولي. ويعاد التأكيد على الإصرار على مواصلة الكفاح المسلَّح ومعارضة منظمة التحرير الفلسطينية لجميع المشاريع الانهزامية الأميركية الخاصة بالتسوية ولكل خطط التصفية. كما يعيد المجلس التأكيد على إصرار منظمة

التحرير الفلسطينية على اعتراض سبيل وإفشال أي تسوية قد تتم على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

والنقطة الحادية عشر هي الأهم. فالمجلس الوطني الفلسطيني يقرر

مواصلة النضال لاستعادة حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني.

ولا يجري طرح المحتوى الجغرافي لهذه المسألة.

وتتحدث النقطة الخامسة عشر عن المشاركة في مؤتمر جنيف:

يؤكد حرصه على حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين والصراع العربي – الصهيوني بغرض تحقيق حقوقنا الوطنية الثابتة، وهي الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧٤، ولاسيما القرار رقم ٣٢٣٦، مع التشديد على أن أية تسوية أو اتفاق يمس حقوق الشعب الفلسطيني، وفي غيابه، باطلة من أساسها.

وقياسًا إلى قرارات المجالس السابقة، لا يعود هناك حديث عن الأردن ومن ثم لا يعود هناك حديث عن الإطاحة بالملكية الهاشمية.

وترى الحكومة الإسرائيلية أن كَونَ القضاء على دولة إسرائيل لم يعد يُشار إليه لا يعني شيئًا، فالميثاق لم يجر تعديله. ويعلن عرفات على الملأ ثقته بالرئيس كارتر. وهو يَرُدُّ بذكاءٍ على أسئلة الصحافة الدولية: كيف يمكن لمن لم يتم الاعتراف بهم أن يعترفوا بمن يرفضون الاعتراف بوجودهم ؟ وطالما أنه ليست هناك دولة فلسطينية، فمن غير الممكن الحديث عن تكوين اتحاد فيدرالي مع الأردن. والأميركيون يقولون إن الفلسطينيين في قلب المشكلة، لكنهم يرفضون التحدث معهم.

ويتحدث قدومي عن إمكانية تدشين حوارٍ سياسي مع الولايات المتحدة. ويرى الساداتُ أن مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف ضرورية وحيوية وأن فرص السلم جد عظيمة بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني. وتحاول مصرُ الحصول من مجلس الأمن على نصٍّ يعلن أن إقامة وطن قومي مستقل في فلسطين

للفلسطينيين يجب أن تشكل جزءًا من شروط سلامٍ عادلٍ ودائم. وهذه المعادلة لتصريح بلفور والتي تؤمّنُ على كلام الرئيس كارتر إنما تصطدم بمعارضة حازمة من جانب الولايات المتحدة.

وفي اللحظة المباشرة، تستأنف قوات سعد حداد الهجوم في الجنوب اللبناني في ٣٠ مارس/ آذار، فتحتل ست قرى إضافية وتتسبب في نزوح سكانها. وهذا الهجوم يبدو مرتبطًا باستعادة الرئيس سركيس زمام قيادة الجيش اللبناني(١٣) فهو قد أزاح رجال الجبهة اللبنانية الذين كانوا يدعمون سعد حداد من طرفٍ خفيٍّ. وقد جرى تعيين العماد ڤيكتور خوري قائدًا للجيش وچوني عبدو رئيسًا للاستخبارات. وتعيد فتحُ تنظيم قواتها وتشن هجومًا مضادًّا في ٦ أبريل/ نيسان، مُلحِقَةً هزيمة قاسية بالميليشيا. وتنجح عملية للجيش الإسرائيلي في إنقاذ حداد في اللحظة الأخيرة. والساحة تُفقَدُ ثم تستعاد، كما تُستعاد الخيام. ولا يمضي الفلسطينيون إلى ما هو أبعد من ذلك سعيًا منهم إلى عدم استثارة تدخل عسكري إسرائيلي. والواقع أن حكومة تل أبيب قد كثفت من التحذيرات مُوَضِّحةً أن من شأنها عدم السكوت على عودة القوات الفلسطينية إلى الحدود.

وتستمر المواجهات بين الفلسطينيين الموالين لسوريا وأنصار جبهة الرفض المدعومين من العراق. وتتهم دمشق العراق بتنظيم حملة اغتيالات لشخصيات مقرَّبة من نظام حافظ الأسد في سوريا. وكان التدخل السوري في لبنان عديم الشعبية والنظام يضطر إلى أن يواجه في آن واحد تحركات الإخوان المسلمين وتحركات الموالين للعراق الذين يحاولون زعزعة استقرار السلطة عن طريق اعتداءات.

ومن الواضح الآن أن منظمة التحرير الفلسطينية تمتنع عن تطبيق تعهدات قمتي الرياض والقاهرة فيما يتعلق بنزع السلاح وأنها تتمتع بدعم عربي قوي (مصر، العربية السعودية، الكويت) في هذا الاتجاه. فالتوازن العربي يقتضي عدم ترك سوريا تسيطر على الحركة الوطنية الفلسطينية كما يقتضي إقامة نوع من الكونفيدرالية مع الفلسطينيين ولبنان والأردن، خاصة عشية مفاوضات مهمة. وعلاوة على هذه الحقيقة، لا يريد العرب والمسلمون انتصارًا للمسيحيين، وتبدو المقاومة لهم بوصفها الميليشيا الموازِنة لميليشيا الجبهة اللبنانية.

وإذا كان مما لا جدال فيه أن طاقم سركيس قد أنجز العديد من الخطوات المتقدمة في اتجاه إعادة توطيد الدولة اللبنانية، فإنه قد فشل بالفعل في تحقيق الشيء الأهم، ألاَ وهو نزع سلاح الميليشيات والمقاومة الفلسطينية، والإصلاح الدستوري. وفيما عدا السعي إلى وفاق وطني والذي لا يمكن إلاَّ أن يكون بلا طائل لأنه يتعارض مع النظام الميليشياوي (أو مع الفوضى الميليشياوية بالأحرى)، فإن ما يرمي إليه طاقم سركيس هو إعادة بناء جيش وجندرمة (قوات الأمن الداخلي) قادرين على التأثير على مجرى الأحداث. لكن التقسيم قائم في الواقع. فالجبهة اللبنانية تطالب باعتراف المقاومة الفلسطينية اعترافًا عمليًا بالسيادة اللبنانية وتدعو إلى «لا مركزيةٍ» أو «توزيعٍ مناطقيٍّ» للبلد لا تحددهما جيدًا. والمسلمون، المحرومون من متحدثٍ بلسانهم ممثل لهم، يتمسكون بالمطالبة بنزع الطابع الطائفي عن الحياة السياسية والإدارية دون أن يكون بوسعهم طرح برنامجٍ متماسكٍ لإصلاحاتٍ بنيوية.

وبشكلٍ دوري، يرجع العنف إلى الجنوب اللبناني حيث تعتمد الميليشيات المتحالفة مع إسرائيل اعتمادًا وثيقًا على دعم المدفعية الإسرائيلية لها.

وتصف تقارير المراقبين الفرنسيين في هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وضعًا يعتبرونه مخبولاً[١٤]:

> أكثر ما يثير انتباهنا نحن المراقبين هو الخبل الذي استولى على البلد كله. إن صبية تتراوح أعمارهم بين الثانية عشر والرابعة عشر يجيدون استخدام أسلحة خفيفة متقدمة، بل وأسلحة ثقيلة. وبحَسَب جنسهم أو دينهم، ينخرطون فرحين في العمليات الانتحارية أو في عمليات قطع الطرق الرئيسية، والتي يتم فيما بعد سلبهم مكاسبها من جانب كبارٍ أكثر دراية وأكثر تعقلاً. والقرية الواحدة لا تعود عزبة لجماعة منظَّمة، بل لحليفين أو ثلاثة أو أربعة حلفاءِ اليوم وغدًا أعداء.

كارتر والعرب

كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد ظهر للسوفييت بوصفه انتصارهم الديبلوماسي العظيم. فهم قد نالوا ما كانوا يطالبون به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية: الاعتراف بالحدود الجديدة التي قامت في أوروبا (إلاَّ فيما يخص بلدان

البلطيق). وكان بوسعهم أن يأملوا في أن تؤدي هذه التسوية السياسية إلى خفض للوجود الأميركي في أوروبا ومن ثم إلى زيادة لقدراتهم على التأثير. إلاّ أنهم كان عليهم تقديم تنازلات لصالح «السلّة» الثالثة من البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي في عام ١٩٧٥ والتي تشمل تعزيز وتشجيع مختلف حقوق الإنسان. وبما أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يتم التذكير به هو أيضًا، فقد كان بوسعهم اعتبار أن الأمر يتعلق في ذلك الصدد بمؤشرات شكلية خالصة.

وسرعان ما سيخيب أملهم. فالمنشقون في الديموقراطيات الشعبية يتمسكون بالنص. ففي يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧، على سبيل المثال، يُصَاغ في تشيكوسلوفاكيا ميثاق ٧٧.

والحال أن الرئيس كارتر هو السياسي الأول الذي يأخذ مأخذ الجد مسألة حقوق الإنسان، وذلك بسبب ضميره الأخلاقي السامي، على الأرجح. وهذا راجع في آن واحد إلى الأزمة المعنوية التي تعقب انتهاء حرب ڤيتنام، والتي أسهمت إسهامًا كبيرًا في انتخابه، وإن كان يرجع أيضًا إلى الانقلاب - الذي لم يكن مرئيًّا ساعتها- والذي مثلته فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ التي تشهد انمحاء نموذج التحرير والمُقاتل الذي ساد منذ بداية القرن وحلول نموذج حقوق الإنسان والضحية محله.

ومنذ الأسابيع الأولى لإدارته، يجعل من حقوق الإنسان إحدى التيمات الكبرى لسياسته الخارجية، لعظيم توجس حلفاء أميركا، خاصة في العالم الثالث. أمّا الاتحاد السوڤييتي فهو يرى على الفور في هذا التوجه دليلاً على مشروع هدّام واسع يتعارض مع روح الانفراج. وأما «الواقعيون» من طراز كيسنچر فهم يشجبون هذا التوجه باعتباره سذاجة كبرى. والمحافظون الجدد يَبدون أكثر قلقًا من أن يكون هذا التوجه سلاحًا أميركيًا بديلاً يبدو لهم - مخطئين في ذلك بالتأكيد- بمثابة اختزال للقوة العسكرية الأميركية قياسًا إلى القوة العسكرية السوڤييتية.

وتترافق هذه المواجهة الجديدة مع خلاف عميق بين الدولتين الأعظم حول السياسة التي يجب اتباعها في مجال الحد من الأسلحة النووية. فكارتر، مدفوعًا بهذا الضمير الأخلاقي نفسه كالعادة، يدعو إلى خفض ضخم ومنسَّق للترسانات النووية، ماضيًا إلى ما هو أبعد بكثير مما يمكن للمجمَّع العسكري - الصناعي أن يقبله.

وسرعان ما يأسف المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي على أزمنة هنري كيسنجر السعيدة، والتي ما كان فيها لأي وزير خارجية أميركي أن يفكر في طرح مسألة حقوق الإنسان في مكتب بريجنيف في موسكو مثلما فعل ذلك سايروس فانس في شهر مارس/ آذار ١٩٧٧(١٥).

وينجم عن ذلك أنه إذا كان الاتحاد السوفييتي يتشبث بجعل انعقاد مؤتمر جنيف مطلبه الرئيسي، فإن التدهور الجديد للانفراج لا يساعد على خلق مناخ إيجابي.

وإذا كان كارتر قديسًا، فإنه أيضًا رجل حسابات. فمع قدرته على المبادرة في المسائل المبدئية، فهو يستجيب مع ذلك بسهولةٍ لإقناعه بأن يكون براجماتيًّا من جانب معاونيه المباشرين الذين يملكون رؤية جيوسياسية أكثر للمشكلات.

وحتى أبريل/ نيسان ١٩٧٧، لم يكن الرئيس الجديد قد قابل قط أحدًا من القادة العرب. وأول من يأتي إلى واشنطون هو السادات الذي يصل في ٤ أبريل/ نيسان. وخلافًا لما حدث مع رابين، سرعان ما ينشأ تعاطفٌ بين الرجلين. ويتّبع المصريُّ تقانته المعتادة: الإشارة إلى التنازلات المستعد لتقديمها لكي يطلب على الفور من الأميركي الحصول من إسرائيل على ما يقابلها. وهو يشير إلى أنه قد تكون هناك تعديلات طفيفة للحدود في الضفة الغربية وعلاقات بين دولة فلسطينية والأردن، لكنه يبدو متشددًا فيما يتعلق بسيادة مصر على سيناء والعلاقات القادمة بين مصر وإسرائيل والتي يجب أن تكون خارج المفاوضات. وهو يبدو متفائلاً فيما يتعلق بمؤتمر جنيف ويشير إلى تفضيله سلامًا برعاية الأميركيين. وفي تتمة المحادثات، يبدو مستعدًا للتزحزح في مسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وينظر الرجلان إلى الموقف نظرة واحدة: التوصلُ إلى اتفاقات جوهرية قبل مؤتمر جنيف واختزالُ دور السوفييت. ومن الواضح أن السادات سيكون متشددًا في كل ما يمس السيادة المصرية، لكنه مستعد لأن يكون أكثر مرونة فيما يتعلق بالعرب الآخرين، دون أن يشير إلى أنه قد يكون مستعدًا لعقد صلحٍ منفرد.

وخلال زيارة رابين للولايات المتحدة، ذهبت زوجته إلى بنك في واشنطون لكي تسحب منه ٢٠٠٠ دولارٍ من حسابٍ يرجع إلى الوقت الذي كان فيه زوجها سفيرًا. والحال أن القانون الإسرائيلي يحظر على الأفراد أن تكون لهم حسابات في

الخارج، إلاّ بتصريحٍ خاص. وليس بوسعهم أن يأخذوا معهم في رحلة إلى الخارج سوى ٤٥٠ دولارًا. وبما أن السيدة كانت برفقة رجال أمنٍ، فإن الخبر ينتشر. وتنجح الصحافة في إثبات وجود الحساب وتنشر المعلومات التي توصلت إليها. فيدافع رابين عن نفسه زاعمًا أن هذا الحساب بقيَ مفتوحًا لتسوية عناصر متبقية. ومنذ وقت طويل، كانت قد راجت شائعات غير مؤكّدة مفادها أن رابين قد صار ثريًا خلال سفارته بحصوله على ٣٠٠٠ دولار لقاء مشاركته في حفلات بلوغ الصبيان وحفلات الزواج. ومنذ عدة شهور والحديث يدور على المشكوف عن الفساد المالي لحزب العمل، وذلك في وقتٍ يشهد فيه البلدُ فترة تقشف ومصاعب اقتصادية ويدعو فيه رئيس الوزراء إلى تقشف الجميع.

ويجري فتح تحقيق. وفي ٧ أبريل/ نيسان، يتنحى رابين (من الناحية القانونية لا يملك ذلك، لذا يأخذ أجازة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة) ويسحب ترشحه لمنصب رئيس الحكومة. وسوف يجري الحكم عليه بدفع غرامة قدرها ١٦٠٠ دولار والحكم على زوجته بدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٢٧ دولار أو دخول السجن. وسوف يقترض الزوجان المبلغ من أصدقاء أميركيين (بقيت في الحساب المتنازع عليه ٠٠٠ ١٠ دولار).

ويحل بيريز محل رابين على رأس الحكومة (بتعبير أدق، يمارس مهام رابين مرحليًا على رأس الحكومة الانتقالية) ويستعد للانتخابات في أسوأ ظروف ممكنة.

وفي واشنطون، نجد أن كارتر، الذي لم يحتفظ بذكرى طيبة عن رابين، لا يستاء من سقوطه، لكنه يأمل في انتصار بيريز. وهم سينتظرون وصوله إلى العاصمة الأميركية في شهر يونيو/ حزيران بعد فوزه في الانتخابات. وفي النقاشات الداخلية في شهر أبريل/ نيسان، يبدو ڤانس نصيرًا لإجراء استفتاء في الضفة الغربية لتقرير مستقبلها ويبدو بريچينسكي نصيرًا لقبولٍ من جانب منظمة التحرير الفلسطينية للقرار رقم ٢٤٢ مع تحفظٍ يتعلق بمسألة اللاجئين. وقد يتم تحديد شروط أمنية خاصة بالنسبة لهذه الأرض.

ويصل الملك حسين بدوره إلى واشنطون في ٢٥ أبريل/ نيسان. وهو يعلن استعداده للمشاركة في أي مفاوضات من شأنها أن تقود إلى الانسحاب الإسرائيلي من القدس ومن الضفة الغربية. بل إنه يقترح وضع هذه الأراضي تحت الوصاية

الدولية لمدة تسمح للسكان بتقرير مصيرهم. ولابد من وجود خطة تفصيلية قبل الذهاب إلى چنيف.

وفي ٩ مايو/ أيار، يلتقي كارتر الأسدَ في چنيف، بما يشكل معاملة تفضيلية تزعج قادة الدول العربية. والعلاقات بين الرجلين طيبة. والحال أن السوري، علاوة على خطابه المعتاد والطويل حول تاريخ نزاع الشرق الأوسط، إنما يوافق على ثلاثية كارتر (طبيعة الصلح، تعريف الحدود، المسألة الفلسطينية). وفي مقابل انسحابٍ كامل، يوافق على إنهاء حالة الحرب وإقامة مناطق منزوعة السلاح، شريطة عدم تهديد أمن عاصمته. واعتبارًا من ذلك، ستجري إزالة العقبات السيكولوچية الرئيسية، لكنه لا يرى أحدًا في سوريا على استعداد للتجارة مع إسرائيل (معظم الاقتصاد تملكه الدولة ...). وهو يرفض التعهد بشيء نيابة عن الفلسطينيين لكنه يعلن استعداده لجس نبضهم فيما يتعلق بقبول القرار رقم ٢٤٢.

ويكثف كارتر، في مؤتمره الصحافي، من إشاداته بنظيره السوري ويدور الحديث عن أن اللقاء بينهما كان «مصدر غبطة». وهو يعيد التأكيد على ضرورة وجود وطن (*homeland*) للفلسطينيين.

وفي هذا الوقت، كانت لدى كارتر رؤية شاملة جيدة للمشكلات. فهذا الرجل المثالي يراهن على رغبة الشعوب في السلام. وهو يرى إمكانيةً لتخفيف المخاوف الإسرائيلية عن طريق قبولٍ عربي إيجابي لإسرائيل. والانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران مع تعديلاتٍ طفيفةٍ ممكنٌ في مقابل ضمانات أمنية راسخة. وهو يتماشى من جهة أخرى مع المواقف الأميركية الرئيسية منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لكن هذه المواقف كان يتم التعبير عنها بالأخص في اجتماعات مغلقة. والرجل يخطو قدمًا خطوات أوسع فيما يتعلق بالفلسطينيين وإن كان لا يملك وجهات نظر واضحة عما يجب القيام به.

وقد تسنى له إدراك أن جميع محاوريه العرب لا يشيرون إلى مؤتمر چنيف إلاَّ بوصفه إطارًا شكليًا. فبشكل سافر إلى هذا الحد أو ذاك، أرادوا توضيح أن ما يهمهم حقًّا هو خطة أميركية من شأنها أن تُفرض على إسرائيل لا مؤتمرًا قد يغرق بسرعة في نزاعات إجرائية طويلة من دون نتائج ملموسة. والملك حسين يقول هذا

بوضوح خلال مداخلاته العلنية المختلفة في الولايات المتحدة، إذ يمضي إلى حد التصريح بأن على الأميركيين إنقاذ الدولة العبرية من نفسها.

والحال أن الرئيس الأميركي قد اندرج في منطق «أراضٍ في مقابل السلام» دون أن يبلوره حقًا، وقد عبر عنه علنًا. وهو يسعى إلى تهدئة الانزعاجات الإسرائيلية، مشيرًا إلى العلاقات الخاصة بين بلده وإسرائيل وإلى ضرورة الحفاظ على الردع الإسرائيلي وتوازن التسلح في الشرق الأدنى ودور الولايات المتحدة في عملية السلام. وقد فَرَضَ عليه أصدقاءُ إسرائيل في الكونجرس إدراج إسرائيل في قائمة البلدان التي يمكنها الحصول على أحدث الأسلحة الأميركية ثم الاشتراك في إنتاجها، في حين أن هذه القائمة لم تكن تخص في البداية سوى البلدان التي عقدت معاهدة تحالف مع الولايات المتحدة. لكن بيريز، وهو في قلب الحملة الانتخابية، إنما يظل متشددًا فيما يتعلق بـ«الوطن الفلسطيني» وحدود إسرائيل «التي يمكن الدفاع عنها»، وهي الحدود التي يرى أنها يجب أن تكون على نهر الأردن.

وقد أعاد الرئيس الأميركي لبلاده السيطرة على العملية الدبلوماسية. ثم إن عليه أن يتحمل تبعاتها.

الليكود في السلطة

جرت كل الاستعدادات الدبلوماسية ضمن أفق عودة حزب العمل إلى السلطة. وكانت استطلاعات الرأي تمضي حتى النهاية في هذا الاتجاه، وإن كان بهامش خطأ مهم. ومما لا جدال فيه أن عبارات كارتر القصيرة وارتياح محاوريه العرب المُعلَن قد عادت بالسلب على حزب العمل بإزعاجها الرأي العام الإسرائيلي، لكن شيمون بيريز كان مشهودًا له بالقدرة على التعامل بذكاء مع الأميركيين من دون السعي إلى المواجهة، خلافًا لما هو معروف للجميع عن تشدد بيجن.

والحال أن حزب العمل، في انتخابات ١٧ مايو/ أيّار، في كنيست من ١٢٠ عضوًا، إنما يخسر ١٩ مقعدًا، فلا يحتفظ فيه إلاَّ بـ ٣٢ مقعدًا، بينما يحصل الليكود فيه على ٤٣ مقعدًا (بزيادة ٤ مقاعد) ويحصل حزب آرئيل شارون الصغير

على مقعدين، أمّا الحزب الوسطي الجديد، الحركة الديموقراطية من أجل التغيير أو داش، فهو يحصل في الكنيست على ١٥ مقعدًا، وهـو بـالأخص سـبب تراجـع الاشتراكيين. والحزب القومي الديني له ١٢ نائبًا، عديد منهم قريبون مـن جـوش إيمونيم. وأسباب هذه النكسة التاريخية هي بالدرجة الأولى استنزاف القوة (لا يجب لتجمع مختلف الأحزاب الاشتراكية في ائتلاف واحد أن يحجب حقيقـة أن وزنهـا الانتخابي قد انخفض من انتخابات إلى أخرى)، والصدمة المتأخرة لحرب ١٩٧٣، والفضائح المالية، والانشقاقات الداخلية وصراع القادة. وعلاوة على هذه التفسيرات المتعلقة بالظروف، هناك فشل الاشتراكيين في اجتذاب الناخبين السـفارديين إلـى صفهم. إذ يبدو حزب العمل بوصفه حزب النخبة الأشكينازية التي قادت الحركـة الصهيونية منذ تأسيسها وأقامت دولةَ إسرائيل.

وتَحَوُّلُ عام ١٩٧٧ هو انتصار هامشـيي النظـام السياسـي: الصـهيونيين التصحيحيين، وأنصار الليبرالية الاقتصادية والمتدينين واليهود الشـرقيين، بينمـا يخسر حزب العمل الأغلبية في صفوف الناخبين العرب لصالح الشـيوعيين. وإذا كان هذا الانتصار يقود إلى تشدُّدٍ للمواقف السياسية أو، على الأقل، رطانـةٍ أقـل ذكاءً من رطانة حزب العمل فيما يتعلق بالنزاع مع العرب، فإنه يضع نهاية للوحدة الإيديولوجية الصخرية لحقبة حزب العمل.

وعلى المستوى البرلماني، يرفض الحزب القومي الديني أن يشـكل ائتلافًـا جديدًا مع داش وحزب العمل. فهو يفضِّلُ الليكود الأقرب إليه فيما يتعلق بالمسـائل الدينية كما فيما يتعلق بإقامة إسرائيل الكبرى. ومن ثم يجري تكليف بيجن بتشـكيل الحكومة الجديدة. وهو يكثف من الإشارات القوية بمسارعته إلى زيارة مسـتوطنة إيلون موريه، قرب نابلس، والتي كانت إلى ذلك الحين تُعَدُّ مستوطنة غير شرعية. وهو يعلن أنه ستكون هناك مستوطنات عديدة كإيلون موريه على أرض إسـرائيل المحرَّرة. ثم إنه يفرض حظرًا على قيام الإدارة ووسائط الإعلام الرسمية باستخدام مصطلحات كالضفة الغربية، التي يحل محلها مصطلح يهودا – السامرة، ومصطلح الفلسطينيين الذين يجري تعريفهم بأنهم «عرب أرض إسرائيل» (ومـن ثـم فهـم أجانب). وهو يعلن للصحافة الدولية أن إسرائيل ليست مضطرة إلى ضم مـا هـو

ملك لها شرعًا. وبوسعه التفكير في تقديم تنازلات في الجولان وسيناء، ولكن ليس في أرض إسرائيل.

وفي ٢٠ مايو/ أيّار، يطلب إلى موشيه دايان ترك حزب العمل ليصبح وزيرًا للخارجية. وبعد ثلاثة أيام من التفكير، يُوافِقُ المعنيُّ[١٦]. وهو يبرر تركه الحزب بالأمل في إضفاء الاعتدال على سياسة بيجن والتقدم نحو السلام. إلاَّ أن هناك أيضًا ثأره من عزله بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول وحقيقة أنه كان دومًا نصيرًا لدمج الضفة الغربية وغزة بإسرائيل من الناحية الفعلية دون الاضطرار إلى تحديد صيغة حقوقية لذلك، وذلك بالاكتفاء بالحديث عن «ترتيباتٍ وظيفية». وهو يحتفظ بمقعده في الكنيست ويشكل حزبًا هو نائبه الوحيد فيه. ورفاقه القدامى يعتبرونه خائنًا. وخطاب بيجن هو تكوين حكومة وحدة وطنية، إلاَّ أنه لا مفر في الواقع من تكوين ائتلاف جديد. وباجتذابه شارون ودايان والأحزاب الدينية، يتمتع بأغلبية ضعيفة. ومن هنا، سوف يكون بوسعه اجتذاب داش.

وتذكِّرُ صحافةُ العالم العربي بالماضي الإرهابي لبيجن وبتشدُّد مواقفه. ويبدو [العرب] متشائمين فيما يتعلق بآفاقِ السلم وتجري مطالبة الولايات المتحدة عمومًا بالانخراط أكثر في الملف لتجنُّبِ انفجارٍ جديد لأعمال العنف. وفهد، ولي عهد العربية السعودية، يقول ذلك على المكشوف في مقابلة صحافية. وهو يذهب إلى واشنطون في ٢٤ و٢٥ مايو/ أيّار. وفي لقاءاته مع المسؤولين الأميركيين، يشير إلى أن رغبة العرب في السلم لم تتغير. ويتعهد بالسعي إلى إقناع منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار رقم ٢٤٢.

والموقف العربي العام هو أن الخلاف بين اليسار واليمين الإسرائيليين ليس إلاَّ كلاميًّا وأن الإسرائيليين كلهم ينتهجون سياسة واحدة تحت أردية مختلفة. وبيجن، على الأقل، يتكلم بصراحة، خلافًا لرياء سابقيه. وكلما صار استفزازيًّا، سيجعل التدخل الأميركي أسهل.

وكان التحول السياسي في إسرائيل صدمة لإدارة كارتر الذي لم يتوقعه مطلقًا. وإذا كان الرجل يدرك ضرورة إعادة فحصٍ للاستراتيجية التي يجب اتِّباعها، فإنه لا يريد تصديق كل ما يَرد في خطاب بيجن. وربما كانت لهذا الخطاب فائدة انتخابية، أمَّا ممارسة السلطة فسوف تقود لا محالة إلى الاعتدال،

فمن عبَّروا عن المواقف الأكثر جذرية هم الأقدر على التوصل إلى حلولٍ وسط... وفي اللحظة المباشرة، يجب انتظار تشكيل الحكومة الجديدة وإعلانهـا لسياسـتها. ويرى مستشارو الرئيس الأميركي أن كارتر قد قطع شوطًا طويلاً جدًّا في التعرف على الملف وأنه يجب الآن ترك التعامل العلني مع هذا الملف لڤـانس ولمونـديل، نائب الرئيس.

وفي ١٧ يونيو/ حزيران، نجد أن مونديل، سعيًا منه إلـى تهدئـة جماعـات الضغط الموالية لإسرائيل، يدلي بتصريح علني يشير بالأخص، وإن كان يسـتعيد العناصر المعروفة بالفعل للسياسة الأميركية، إلى أن المساعدة العسكرية لإسرائيل لن تُستخدم أبدًا كوسيلة ضغط: وإذا كانت هناك خلافـات سياسـية، فسـوف يـتم التعامل معها سياسيًّا. ومن غير الوارد تهديد أمن إسرائيل. لكن هذا لا يكفيَ لتهدئة الوضع. فجماعات الضغط تهاجم بريچينسكي، الذي تعتبره نصيرًا للعـرب، كمـا تهاجم مساعده، ويليام كوانت، المتخصص في الشـؤون الفلسـطينية. والأعضـاء اليهود في الإدارة الأميركية يُعتبرون جد لا مبالين وعلى غير انسـجامٍ مـع آراء الطائفة اليهودية الأميركية. والحال أن المنظمة الصهيونية الأميركية ولجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية إنما تشنان حملـة احتجـاج قويـة موجَّهـة إلـى الكونجرس[١٧].

وفي ٢٠ يونيو/ حزيران، يشكل بيجن حكومته الائتلافية الأولى مع الأحزاب الدينية والمستقلين (من بينهم فلاتو – شارون الذي حرص على انتخابه لكي يستفيد من الحصانة). فتتمتع بتأييد ٦٣ صوتًا من إجمالي ١٢٠ صوتًا. وسوف تنضم داش بعد ذلك بقليل إلى الأغلبية وستدخل الحكومة. أمَّا الجنرالات السـابقون فيحتلـون المواقع الجليلة: دايان على رأس وزارة الخارجية، عيـزر ڤايتسـمان علـى رأس وزارة الدفاع، آرئيل شارون على رأس وزارة الزراعة (ما يشـمل الاسـتيطان). ولأول مرة، تكون الأغلبية لمن ولدوا في البلد (٧ من ١٣). ويـدعو بـيجن فـي خطاب توليه الحكم كُلاًّ من السادات والملك حسين والأسد إلى لقائه إمَّا في إحـدى عواصم البلدان المعنية أو في بلدٍ محايد. ومع إعلانه استعداده للذهاب إلى چنيـف، يذكّرُ بالحق التاريخي والأبدي للشعب اليهـودي فـي يهـودا – السـامرة، أرض الأسلاف.

ويعمل دايان على التقريب بين الأغلبية والمعارضة فيما يتعلق بالضفة الغربية. ويعلن حزب العمل أنه مستعد لحلٍّ وسطٍ ترابي ويرفض الآخرون ذلك، لكن الجميع يرفضون الآن مطالب الانسحاب الكامل والأفكار الأميركية الخاصة بتعديلات طفيفة لحدود ١٩٦٧. وليست هناك حاجة إلى الانقسام الآن، إذ يجب انتظار اللحظة التي ستظهر فيها حقًّا مواقفٌ لا يمكن التوفيق بينها، أي عندما تقبل دولة عربية إحدى الخطط الإسرائيلية.

والبرنامج المعلَن هو برنامج «عيش مشترك» بين الإسرائيليين والعرب على أرضٍ من شأنها أن تكون بلا سيادةٍ معلَنة، وإن كان الإسرائيليون يتمتعون فيها بسلطة الإدارة ومن ثم بسلطة إدارة الموارد الطبيعية وبحقوق ملكية.

والردُّ الأميركي يكاد يكون فوريًّا، بتحريضٍ من بريچينسكي، نصير سياسة الحزم. إذ لابد من تفادي تمكين بيجن من فرض تفسيره للقرار رقم ٢٤٢ وهو التفسير الذي من شأنه استثناء الضفة الغربية [من تطبيق القرار عليها]. ويأخذ الردُّ الأميركي شكل تصريح صادر عن وزارة الخارجية، في ٢٧ يونيو/ حزيران ١٩٧٧، ردًّا على انتقادات من جانب أصدقاء إسرائيل في مجلس الشيوخ. ويشير التصريح إلى أن سياسة الولايات المتحدة تقوم على القرار رقم ٢٤٢ الذي يتطلب حلولاً وسطًا صعبة من جانب الأطراف الماثلة. ولا تجري المطالبة بتنازلات من طرفٍ واحد. وتطبيع العلاقات وأخذ الملف الفلسطيني في الحسبان لهما الأهمية نفسها التي لضمانات الأمن.

وبحسب القرار، يجب على إسرائيل بوضوحٍ الانسحاب من الأراضي المحتلة، ما يعني المناطق الثلاث المعنية، سيناء، الجولان، الضفة الغربية وغزة. أمّا النطاق المحدَّد للحدود وترتيبات الأمن فيجب تحديدها في المفاوضات. ولا يمكن فرض أي شرط مسبق من جانب أحد الأطراف، ما يعني أنه لا يجب استبعاد أي أرض تلقائيًّا، بما في ذلك الضفة الغربية، من عناصر التفاوض. فمثل هذا الاستبعاد من شأنه أن يكون في تناقضٍ مع مبدأ مفاوضات بلا شرط مسبق. كما أنه ليس من شأنه أن يكون متماشيًا مع روح القرار رقم ٢٤٢ الذي يجب أن يشكل إطار هذه المفاوضات[١٨].

وهذا التصريح يثير صرخة احتجاجات في إسرائيل وتثمينات إيجابيـــة فـــي العالم العربي. وأمام تظاهرات جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، يستقبل كـــارتر في البيت الأبيض ممثلي الطائفة اليهودية الأميركية لكي يبين أنه يصـــغي إلـــيهم. وهو يعيد تأكيد التزامه حيال أمن إسرائيل ؛ ولابد للصلح من أن يشـــمل تطبيعًـــا كاملاً للعلاقات. ويمكن للوطن الفلسطيني أن يكون جزءًا من الأردن، فهو لا يشكل بالضرورة دولة فلسطينية، ولا يحبذ كارتر أفق قيام دولة فلسطينية.

وبعد يومين من ذلك، في ٢٩ يونيو/ حزيران، يصدر القـــادة التســـعة لـــدول وحكومات الجماعة الأوروبية بيانًا مشتركًا أكثر تحديدًا إذ يجري التذكير فيه بعـــدم جواز الاستحواذ على أراضٍ بالقوة وبضرورة وطنٍ فلسطيني:

إن [الدول] التسع مقتنعة بأن حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكنًا إلاَّ إذا وجد حقُّ الشعب الفلسطيني المشروع في منح هويته الوطنية تعبيرًا فعليًا عنها ترجمةً له في الواقع بمراعاة ضرورةِ وطنٍ للشعب الفلسطيني.

وتُشدِّدُ الدول التسع على ضرورة اعترافٍ متبادل:

يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما يجب على الطرف العربي أن يكون مستعدًا للاعتراف بحق إسرائيل في العيش في سلام ضمن حدودٍ آمنةٍ ومُعتَرَفٍ بها.

ويردُّ الجانب الإسرائيلي بأن الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليس لها من دور تلعبه في السعي إلى حلٍّ للنزاع.

ويستنتج الأسد من كل هذه التطورات أن انعقاد مؤتمر جنيف قليل الأرجحية. وقد تباعدت مصر كثيرًا عن الاتحاد السوفييتي وتقاربـــت كثيـــرًا مـــع الولايـــات المتحدة. ويفكر الرئيس السوري في جبهة رفضٍ جديـــدة تجمـــع العـــراق وليبيـــا والجزائر بحيث تكون سوريا مركزها. وبما أن الإسرائيليين لـــن ينســـحبوا مـــن الجولان، فلا بد من العمل لا محالة على تجنب قيام المصريين والفلسطينيين بـــأي عمل منفرد من شأنه أن يتعارض مع المصالح الحيوية لسوريا. ومـــن ثـــم فـــإن استراتيجية الأسد إنما تُصاغ باسم وحدة العمل العربي والتي تتحقق عبر تكوين وفد

عربي موحّد في المفاوضات القادمة، بما يعطي دمشق حق الاعتراض على تحركات المصريين والفلسطينيين.

وفي الجنوب اللبناني، يتمثل أحد القرارات الأولى لحكومة بيجن في أواخر يونيو/ حزيران في قصف مدينة النبطية المهمة، ما يؤدي إلى تحول عدة عشرات آلاف إلى لاجئين. ثم ينشأ هدوءٌ هشٌ.

بيجن، الأميركيون والعرب

كان من المتفق عليه، منذ أواخر مايو/ أيّار ١٩٧٧، أن من شأن بيجن زيارة الولايات المتحدة في منتصف يوليو/ تموز. وتحت قيادة ڤانس، تنخرط وزارة الخارجية الأميركية في دراسة منهجية لمختلف الخيارات الممكنة. ويجري التمسك تمسكًا حازمًا بمبدأ التصحيحات الطفيفة للحدود. وقد يجب للتمثيل الفلسطيني أن يتم ضمن وفد عربي موحَّد. والمسألة الجوهرية هي: كيف يمكن الانتقال من التباس الصيغ الدبلوماسية، والتي يظل القرار رقم ٢٤٢ نموذجًا لها، إلى اقتراحات ملموسة ؟ وردُ الفعل الهجومي من جانب جماعات الضغط الموالية لإسرائيل يقود إلى هجر طريق الدبلوماسية العلنية للعودة إلى اللقاءات المغلقة مع المسؤولين السياسيين. وفي ٢ يوليو/ تموز، يشدّد كارتر، في مؤتمر صحافي، على أنه لا يحدد شروطًا مسبقة. وهو يبدو أكثر تحفظًا فيما يتعلق بملف الوطن الفلسطيني، فيبدو عائدًا إلى نوع من الخيار الأردني.

وليس بيجن مجرد إيديولوجيٌ ذي أطروحات جذرية، فهو أيضًا مناورٌ بارز ومفاوضٌ رهيب. وخلافًا لاسترخاء وصراحة سابقيه من حزب العمل، يتصنع مسلكًا وديًّا ويبدو متمسكًا إلى أقصى حدٍّ بالإجراءات الرسمية. كما أنه يرتدي دومًا بذلة وربطة عنق وهو ليس عديم الهندام. ومع أن تكوينه حقوقيٌّ فإنه يتميز أيضًا بنوع من التحذلق في الشأن القانوني. وهو يتصرف إجمالاً بوصفه واحدًا من أبناء أوروبا الوسطى بأكثر مما بوصفه واحدًا من جيل الرواد.

ومنذ زمن بعيد، يستلهم خطابه القومي رؤية كارثية لتاريخ الشعب اليهودي. وقد فقد معظم عائلته في المحرقة النازية، والعربُ، أو على الأقل الفلسطينيون «المزعومون»، يبدون له بوصفهم مُواصلين للنازيين. كما أنه يرى أن فلسطين لا

وجود لها. فهي تشويه للتاريخ، وسلاح ضد الشعب اليهودي وحقوقه. ومن شأن دولة فلسطينية أن تكون استمرارًا للمحرقة النازية. وهو يتولى الدفاع عن مسيحيي لبنان الذين تتهددهم الإبادة. وهو يتحدث في تلك اللحظة عن مسيحيي الجنوب اللبناني الذين تحميهم إسرائيل.

ومنذ اللقاءات الأولى، في ١٩ يوليو/ تموز ١٩٧٧، يعرض آراءه الإجرائية. فهو يرى أن مؤتمر جنيف ليس من شأنه أن يعقد سوى جلسة موسَّعة مفتوحة واحدة يعقبها تشكيل لجان مختلطة تدور فيها المفاوضات الحقيقية. وبمجرد تجهيز المعاهدات، نعود إلى جلسة موسَّعة. والأمر يتعلق بالفعل بإعطاء غطاء دولي لمفاوضات بين دولتين. ويمكن لفلسطينيين أن يكونوا ضمن الوفد الأردني، إلاَّ أنه لا يجب لهم أن يكونوا منتمين إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وهو يبدو ظاهريًّا مرنًا حيال المواقف الأميركية، مفضِّلاً عدم الردّ بدلاً من إبداء اعتراضه على ما لا يروق له. وهو عندئذ يحيل إلى ضرورة استشارة حكومته. فهكذا يتصرف حين يتحدث ثانس عن كيانٍ فلسطيني يمكن أن يكون منزوع السلاح وأن يحيا في تعايشٍ مع إسرائيل.

ويبدو كارتر جد متصالح مع هذا الاتصال. وهو يطلب تجميد الاستيطان، إلى حين افتتاح مؤتمر جنيف على الأقل. ويتحدث بيجن عن مواصلة التقيد بتعهدات سابقيه. وفي مسألة الانسحاب، يشير إلى أنه مستعد للقيام بانسحابات مهمة في سيناء، لكن هذا غير وارد بالنسبة لغزة والضفة الغربية والجولان. ومع ذلك، يظل الأميركيون متفائلين، فمواقف بيجن تبدو لهم بوصفها مواقف بداية مُساوَمة، بأكثر مما بوصفها ثوابت لا سبيل إلى اهتزازها. ومن المؤكد أنه قد أعرب عن معارضته الرسمية لأي سيادة أجنبية على أرض إسرائيل وغزة، لكنه قد وافق أيضًا على حضور فلسطينيين ضمن الوفد الأردني، موضحًا أن من غير الوارد أن يبحث المرء في جيوبهم ليعرف إن كانوا يحوزون بطاقات عضوية في منظمة التحرير الفلسطينية أم لا. كما أنه قد سرَّب القول بأنه قد يكون بالإمكان تركهم يتحدثون عن مسألة القدس والضفة الغربية. وفي تصريحاته العلنية، تَجَنَّبَ المسائل الصعبة، معطيًا بذلك مظهر انفتاح. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أنه إذا كان يتم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، فإنه لم يحدث أي تقدم فيما يتعلق بالمشكلات الأساسية.

ويغتنم بيجن فرصة وجوده في الولايات المتحدة لكي يقوم بجولة يزور خلالها الطوائف اليهودية الأميركية. وهو ينجح في حشد التأييد للسياسة الإسرائيلية الجديدة بين صفوف اليهود الأميركيين الذين كانوا متحفظين في البداية بسبب اعتيادهم على مواقف حزب العمل الإسرائيلي.

ولدى عودته إلى القدس، تضفي الحكومة الإسرائيلية الشرعية على المستوطنات التي كانت إلى ذلك الحين تعتبر غير شرعية من جانب الحكومات السابقة لها (٢٦ يوليو/ تموز ١٩٧٧). فتكتشف إدارة كارتر عندئذ أحد أساليب بيجن: الاستخدام المنهجي لعدم دقة معجم محاوريه حتى يجد الثغرة التي تُمَكِّنهُ من دفع مشاريعه قُدُمًا. وبعبارة أخرى، فإنه يستخدم الحَرف لكي يمضي ضد الروح. وردُّ الفعل الفوري من جانب وزارة الخارجية الأميركية هو إعلان أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا شرعية لها وتُشَكِّلُ «عراقيل في طريق السلام».

ويرى كارتر أنه يجب تحريك الأمور بالحصول على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على القرار رقم ٢٤٢، كشرطٍ مسبقٍ لتدشين حوارٍ مع الولايات المتحدة وللمشاركة في مؤتمر جنيف. وهو أسير التعهد المنصوص عليه في اتفاق سيناء الثاني. والحال أن كيسنجر، بوصفه سياسيًّا أريبًا، قد وجد لهذا التعهد تفسيرًا مرنًا: إذا بدا الفلسطينيون بَنَّائين، فقد يكون بوسع الولايات المتحدة عندئذ التحدث معهم مباشرةً مع إبلاغ الإسرائيليين بذلك مسبقًا. أمّا فانس، الحقوقي من حيث تكوينه، فهو يرى أن الفلسطينيين يجب عليهم إصدار إعلانٍ يتماشى مع اتفاق سيناء الثاني قبل أي بدءٍ لمحادثاتٍ معهم(١٩).

ولا بد من التحرك من خلال وسطاء. فيجري جس نبض الحكومات العربية في هذا الاتجاه، ما يؤدي إلى التورط في اللعبة المعقدة للعلاقات العربية – العربية، خاصةً الخلاف المتزايد بين سوريا ومصر. وسوف يتطلب الأمر من الأميركيين بعض الوقت لكي يدركوا أن الرسالة لا تصل بالضرورة إلى عرفات وأن هذا الأخير ليس مُلزَمًا بإيصالها إلى الدوائر القيادية للمقاومة. والواقع أن الموالين لسوريا إنما يعارضون، بتعليماتٍ من دمشق، قبول القرار رقم ٢٤٢، ولو بتحفظات، لأن هذا تحديدًا قد يقود إلى ذهاب وفد فلسطيني منفصلٍ إلى جنيف. ثم

إن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ليس مستعدًا للتزحزح فيما هو جوهري من دون أي مقابل ملموس. والرسالةُ التي يُرَدُّ بها هي أن منظمة التّحرير الفلسطينية لا يمكنها التحرك من دون تعهد حازم من جانب الأميركيين لصالح حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

ويجب فهم الموقف الفلسطيني ضمن السياق اللبناني. فسوريا تحاول تعزيز سيطرتها على الفلسطينيين بجعلها من نفسها المؤيد لتطبيق اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩. وهي توافق في ٢٠ يوليو/ تموز على عقد اتفاق شتورا بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، والذي ينص على سحب الأسلحة الثقيلة من المخيمات والتجمعات السكنية الحضرية كما ينص على عودة الجيش اللبناني إلى الجنوب. وقد جرى اتخاذ مبادرات رمزية في هذا الاتجاه في شهر أغسطس/ آب بينما تطلق منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا تقاربًا سياسيًّا، هو المقابل الإيجابي المدفوع للفلسطينيين لقاء الاتفاق. وهذا يزعج الجبهة اللبنانية، التي ترفض نزعًا لسلاحها موازيًّا [لنزع سلاح الفلسطينيين الثقيل]. وعلى الفور، تستغل المقاومة الفلسطينية ذلك لكي تمتنع عن نزع سلاحها في الجنوب وتعلن الجبهة اللبنانية معارضتها لاتفاق شتورا.

وانسداد الوضع اللبناني يكمن في هذا بالفعل. فبصرف النظر عن العوامل الأخرى، لا يمكن لأحدٍ قبول نزع سلاحه، لأن هذا من شأنه أن يجازف بتهديد أمن أفراد الجماعة التي ينتمي إليها المرء (الجميع يذكرون مذابح ١٩٧٥ – ١٩٧٦). ولابد من وجود سلطة مركزية قوية لضمان هذا الأمن دون الاضطرار إلى اللجوء إلى ميليشيات فلسطينية أو لبنانية، لكن هذه الأخيرة تعترض بقوة على انبثاق سلطة كهذه من شأنها وضع نهاية لسلطتها هي. وعندئذ، لا يمكن نزع السلاح ...

وقد أبلغ كارتر السادات بأن بيجن أبدى استعداده لقبول «انسحابات مهمة في سيناء». وبشكل لا إرادي، يشجعه على فتح قناة سريّة للاتصال بالإسرائيليين من خلال الحسن الثاني، ملك المغرب، والرئيس الروماني شاوشيسكو. وكانت هناك اتصالات بالفعل على مستوى أجهزة الاستخبارات وكان الإسرائيليون قد أبلغوا المصريين بالتحضير لانقلابٍ ضد السادات يتم تنظيمه سرًّا من جانب ليبيا. وفي مصر، تقوم جماعة إسلامية غير معروفة آنذاك، هي جماعة التكفير والهجرة،

بخطف وقتل وزير الأوقاف في مستهل يوليو/ تموز[٢٠]. ونحن بإزاء أول انتقال إلى العمل المسلح من جانب هذا النوع من الجماعات. وتتهم الصحافة المصرية دولةً من جبهة الرفض، ليست سوى ليبيا، بأنها كانت على اتصالٍ مع هذه الجماعة. وكان السادات قد ألقى المسؤولية عن اضطرابات يناير/ كانون الثاني بالفعل على هذا البلد نفسه. ويلجأ النظام إلى ممارسة قمعٍ بوليسيٍّ قاسٍ لكنه يلعب أيضًا بورقة أسلمة القانون والمجتمع. وفي الوقت نفسه، يجري حل الحزب الواحد والسماح بتكوين الأحزاب شريطة بقائها تحت سيطرةٍ صارمةٍ من جانب السلطة.

وهناك أيضًا نزاعات أخرى، خاصةً الشؤون التشادية. وليبيا، التي تشتري أسلحة سوفييتية على نطاق واسع، تتخذ موقف القادح الحاد لنظام السادات. وهذا الأخير يضع الاتحاد السوفييتي وليبيا على مستوى واحد، في خطبه، كعدوين لمصر. وهو عازم على تلقين القذافي درسًا بشنه سلسلةً من العمليات في الأرض الليبية (٢١ – ٢٥ يوليو/ تموز). وهذه الحرب المصغَّرة التي يعلن كل طرف فيها انتصاره إنما تُوَضِّحُ بجلاءٍ انقسام العالم العربي، حتى وإن كان عرفات يحاول فرض نفسه كوسيط.

وفي ٢٨ يوليو/ تموز، تصل إلى إسرائيل رسالة السادات الأولى التي يتم نقلها عبر محطة الموساد في المغرب. ويعقب ذلك لقاءٌ سريٌّ أولٌ في قصر إفران الملكي المغربي. وبعد شهر من ذلك، يذهب بيجن في زيارة رسمية إلى رومانيا ويؤكد له شاوشيسكو جدية نوايا السادات في موضوعِ الصلح. فيطلب بيجن من الروماني إبلاغ السادات بأنه يودُّ لقاءه سرًّا أو علانيةً. وقد يمكن لهذا أن يحدث في رومانيا.

الفلسطينيون والقرار رقم ٢٤٢

المرحلة التالية هي جولة وزير الخارجية الأميركي في الشرق الأوسط حيث تتمثل التعليمات الصادرة إليه في التحضير لمؤتمر جنيف. والعنصر الجوهري هو مشاركة الفلسطينيين. وإذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار رقم ٢٤٢ مع تحفظ فيما يتعلق بمسألة اللاجئين، بما يُعتبر اعترافًا بحق إسرائيل في الوجود، سيكون بالإمكان بدء حوار مع القيادة الفلسطينية.

ولا تعود استراتيجية كارتر هي التوصل إلى نتائج ملموسة قبل مؤتمر جنيف، بل جعل المؤتمرِ إطارَ المفاوضات لأن موقف بيجن يحول دون الأمل في إحراز أي تقدم ملموس قبل انعقاده. وهذا لا يروق للسادات، أول من يلتقي فانس، في الأول من أغسطس/ آب، في الإسكندرية. ويرفضُ المصريُّ فكرة دمج الفلسطينيين في الوفد الأردني أو في وفد عربي موحَّد ويقترح دمجهم في وفد جامعة الدول العربية التي قد تدعى إلى المشاركة في المداولات. وهو لا يريد الاعتماد على الأردنيين أو السوريين ويتمنى الاحتفاظ بحريته الكاملة في الحركة. ثم إنه يقترح تكوين «مجموعات عمل» بهدف التحضير للمؤتمر. وهو يوضح أنه مستعد لعقد معاهدة سلام بل إنه يقدم مشروع اتفاقٍ تمهيدي. ولا يدرك الأميركيون أن الرجل يشك بشكل متزايد باطراد في إمكانيات التوصل إلى حل شامل وأنه يتجه، كما في عهد كيسنجر، نحو مفاوضات منفردة مع إسرائيل. فمصر أولاً، والآخرون بعدها.

ولا تسفر المحادثات في الأردن وفي سوريا عن أي جديد. ويرفض الأسد أي مجموعة عمل ويتمسك بالوفد العربي الموحَّد. وتلعب العربية السعودية دور الوسيط مع منظمة التحرير الفلسطينية. فيتم التباحث حول صيغة قبول القرار رقم ٢٤٢ في مقابل الحوار والمشاركة في مؤتمر جنيف. وسعيًا من جانب كارتر إلى تسهيل تحرك وزير خارجيته، يُصدر تصريحًا علنيًا في هذا الاتجاه في ٨ أغسطس/ آب. وجرّاء هذا، فإن اللقاء مع بيجن، في ٩ أغسطس/ آب، إنما يتميز بفتور خاص. فرئيس الوزراء الإسرائيلي يشبِّه أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بسياسة الترضية التي اتبعها تشامبرلين [مع النازيين]. وهو يقول إن المنظمة لو حضرت إلى مؤتمر جنيف فإن إسرائيل لن تشارك فيه. وأقصى ما يمكن قبوله هو مشاركة فلسطينيين، لا ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية، في الوفد الأردني. ولأول مرة، يطرح بيجن فكرته عن «إدارة ذاتية ثقافية كاملة» يمكن اقتراحها على «الجيران العرب في غزة ويهودا – السامرة» مع إمكانية طلبهم المواطنة الإسرائيلية الكاملة. وهذا يعني أنه مستعد لأن لا يعترف لهم إلاّ بحقوق فردية من دون الاعتراف بأي حق جماعي لهم. وتقوم الصحافة الدولية بتركيب موقف بيجن على شكل لاءات ثلاث مشابهة للاءات العرب الثلاث في قمة

الخرطوم: لا لمفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية، لا للعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لا لسيادة أجنبية على الضفة الغربية وغزة.

أمّا ڤانس، فهو يبدو مؤيدًا لوضع الأراضي المحتلة تحت الوصاية لفترة مؤقتة، حتى يتسنى للفلسطينيين إثبات قدرتهم على حكم أنفسهم بأنفسهم من دون النيل من الأمن الإسرائيلي. وهو ينظر إلى الأردن وإسرائيل كشريكين في الإدارة ويبدو أنه لا يدرك أن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض أن تَعهَدَ بمصيرها إلى عدويها اللدودين هذين. وإذا كان الفلسطينيون يبعثون برسائل غائمة إلى الأميركيين، فإن هؤلاء الأخيرين يفعلون الشيء نفسه إلى حد بعيد. ثم إن الأردن يشجع أنصاره في الضفة الغربية على رفض الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقبل عودة ڤانس إلى واشنطون، يرجع إلى مصر لكي يقدم محصلة جولته. ويود السادات معرفة ما إذا كان بيجن يرغب حقًا في الصلح وما إذا كان اختياره لنهجٍ متشدِّد اختيارًا تاكتيكيًا أم استراتيجيًا. وهو لا يبدو في عجلة إلى الذهاب إلى جنيف. ثم إنه يشير إلى أنه ما إن تُوَقِّع مصر [على معاهدة] فإن سوريا ستكون مضطرة بالفعل إلى أن تحذو حذوها. فيعود ڤانس إلى المرور بالأردن وسوريا. وهو يقترح عليهما عرض مشروع معاهدة تمهيدي. وسوريا معارِضةٌ بحزم لفرض حمايةٍ من جانب منظمة الأمم المتحدة بمشاركة إسرائيلية على الأراضي المحتلة.

ويخشى الأميركيون من عمل عسكري إسرائيلي في الجنوب اللبناني ضد منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إزالتها من المشهد السياسي. وينص اتفاق شتورا على سحب الميليشيات المسيحية والمسلمة من المنطقة الحدودية ومرابطة وحداتٍ من الجيش النظامي اللبناني. وهذا غير مقبول من جانب الإسرائيليين كما من جانب الفلسطينيين. وقد اعترف بيجن علنًا، في ٨ أغسطس/ آب، بأن المدفعية الإسرائيلية ساندت الميليشيات المسيحية. وفي ١٤ أغسطس/ آب، يوجه كارتر إلى بيجن مذكرة حازمة يعبر فيها عن معارضة أميركية واضحة لتدخلٍ إسرائيلي في لبنان. وفي ١٦ أغسطس/ آب، يرد عليه بيجن بأنه لن يتحرك إلاّ بعد التشاور مع الولايات المتحدة.

وفي نهاية الشهر، تُشدِّدُ الجبهة اللبنانية من نبرتها وتطالب بـ«توزيع اللاجئين الفلسطينيين على كل البلدان العربية»(×)، أي طردهم من لبنان. ثم إن الجيش اللبناني المُجَدَّد لا يتمتع بعدُ إلاَّ ببضع مئات من الجنود ومن ثم فإن الوحدة التي يمكنه إرسالها ليست سوى وحدة رمزية. ولكي تتمكن من التغلغل في الجنوب، لابد من نيلها موافقة الميليشيات المسيحية والفلسطينية.

وتحاول الحكومة اللبنانية الحصول من الأميركيين على تعهد إسرائيلي بعدم معارضة نشر الجيش اللبناني في الجنوب، لكن الأميركيين يريدون أولاً الحصول على المحتوى الدقيق لاتفاق شتورا وهم ليسوا في الواقع جد واثقين من الحصول من الإسرائيليين على تعهد كهذا. وبالنسبة لسوريا والفلسطينيين، يتعلق الأمر بامتحان القدرات الفعلية للأميركيين على ممارسة تأثيرٍ على إسرائيل.

وفي ١٧ أغسطس/ آب، تعلن الحكومة الإسرائيلية عن إنشاء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية. وفي يوم ١٨، يوجه كارتر إلى بيجن رسالة شفاهية ينقلها سفير الولايات المتحدة: وهو يقول إن المستوطنات غير شرعية وتشكل عقبات في طريق المفاوضات. ولو واصل الإسرائيليون إنشاءها، فقد يكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تواصل التأكيد علناً على مواقفها بشأن [عودة] حدود ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة.

وضمن أفق مؤتمر جنيف، أعاد الأردن إطلاق عمله في الضفة الغربية. والخط الرسمي لحكومة عمَّان هو القيام بالتمييز بين منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني. فإذا جرى استفتاءٌ في الضفة الغربية، كما يقترح الأميركيون ذلك، فإن قيادة المنظمة قد تخسره بالفعل ... وتَرُدُّ منظمة التحرير الفلسطينية باتهام الأردن بدعم «عصابة الخونة»(×) التي تتحدى صفتها التمثيلية.

وكالعادة، تجد الملكية الهاشمية نفسها بين مطرقة إسرائيل وسندان الفلسطينيين. وهي تأخذ مأخذ الجد البالغ الإسرائيليين الذين يروجون، كشارون، أن «الأردن هو فلسطين». وفي ٢٢ أغسطس/ آب، جرى لقاء سرّي جديد بين الملك حسين وموشيه دايان في لندن، مراعاةً للشكليات بأكثر مما مراعاةً لأي شيء آخر. فدايان يسأل الملك عن اقتسامٍ محتملٍ للضفة الغربية بين إسرائيل والأردن، وهو

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

مشروع يعارضه معارضةً حازمةً من جهة أخرى. فيردُّ عليه الملك بأنه بوصفه ملكًا عربيًّا من المستحيل عليه أن يقترح على أناس، حتى ولو كانوا أناس قرية واحدة، فصلهم عن أشقائهم العرب وتحولهم إلى إسرائيليين. ومن شأنه أن يتهمه الجميع بأنه خائن. وبالنسبة لحكومة الليكود، يؤكد هذا أن لا وجود لأي خيار أردني، حتى ولو من أجل إدارة مشتركة.

وفي ٢٦ أغسطس/ آب، ترفض اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية القرار رقم ٢٤٢ وتستحضر عوضًا عنه القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة والذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني. وقد جرى اتخاذ القرار بإجماع الأعضاء الأربعين الحاضرين. كما اعتبرت اللجنةُ العرض الأميركي عرضًا جد ضعيف، إذ لا ضمانة هناك للمشاركة في مؤتمر جنيف نفسها. على أنه يجري اتخاذ قرار بعقد اجتماع جديد للّجنة المركزية في غضون شهر لإعادة دراسة الموقف. ويبدو الأسد فجأةً أكثر ميلاً إلى التصالح في حديث صحافي نشرته صحيفة نيويورك تايمز، في ٢٦ أغسطس/ آب، باقتراحه أن تكون جامعة الدول العربية هي من يمثل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف بمجرد ضمان حقوقهم – فحقوق الفلسطينيين أهم من تمثيلهم. والحال أن منظمة التحرير الفلسطينية، وقد فوجئت بهذا الموقف، إنما تردُّ بأنها يجب أن تشارك على قدم المساواة مع الوفود الأخرى. أمّا بيجن، فهو يرفض حضور جامعة الدول العربية «فهي ليست دولة». وفيما يتعلق بالصلح، يظل الأسد متشدّدًا. فهو يقول إن سوريا لن تمضي إلى ما هو أبعد من إنهاء حالة الحرب، وأن إرغامها على إقامة علاقات مع الدولة العبرية من شأنه أن يكون عدوانًا لا يُغتفر على سيادتها: «أن تُوجَدَ إسرائيلُ فهذا شيء، أمّا أن يقترحوا علينا الاعتراف بوجودها فهذا شيء آخر»(×).

وفي جميع الأحوال، لا يصدق الرئيس السوري رغبة إسرائيل في السلام: «إسرائيل تتحدث عن السلام، ولكن لكي تعطي السلام وجهًا جد مختلف عن السلام»(×). فالصورة التي تعطيها للسلام تمثل خضوع العرب لإرادتها:

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إسرائيلُ تقيم مستوطنات وتريد الاحتفاظ بالضفة الغربية. وهي، في أفضل الحـالات، ترغب في الحفاظ على سيطرتها العسكرية على الضفة الغربية وعلى قطاع غزة وعلى جزء من الأراضي السورية والمصرية. وهي تريد التوصل بهذا إلى اتفاقٍ تسميه سلامًا ! فأين هي مصلحة العرب في سلامٍ كهذا وكيف يمكنهم تسمية هذا سلامًا ؟ (×)

وكعلامة لا جدال فيها على التشدد السوري، تشن الصاعقة حملة على بعـض الدول العربية، المتهمة بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وبالرغبة في إرغام منظمـة التحرير الفلسطينية على قبول القرار رقم ٢٤٢.

ولإبراز توافق الآراء الإسرائيلي، يُمَرِّرُ بيجن عبر داش قرارًا في الكنيسـت يرفض منظمة التحرير الفلسطينية كمُحَاوِرٍ لإسرائيل في أي مفاوضات سلامٍ فـي الشرق الأوسط. ويتم اعتماد القرار في مستهل سبتمبر/ أيلول بأغلبية ٩٢ صـوتًا في مقابل ٤ أصوات. ويدلي شارون بتصريحٍ مُدَوٍّ يتحدث عـن تـوطين مليـوني يهودي في الأراضي المحتلة في العقدين القادمين.

وفي ٦ سبتمبر/ أيلول، أرسلت الولايات المتحدة مبعوثًا «خاصًّا» إلى عرفات لحثه على العمل على قبول القرار رقم ٢٤٢ من جانب منظمة التحرير الفلسطينية. وقد جرت اللقاءات في ٩ و ١١ سبتمبر/ أيلول فـي بيـروت. فيطلـب عرفـات إيضاحات حول تشوش الرسائل المرسلة. فالرسالة التي كان قد جرى إرسالها عن طريق المصريين تتعارض مع الرسالة التي كان قـد أُشـير إليهـا عـن طريـق السعوديين في حين أن ڤانس قد طرح علنًا وضع الأراضي المحتلة تحت الوصاية. أمَّا الآن، وقد أصبحت لديه معلومات أكثر وضوحًا، فسوف يعمل علـى صـياغة جديدة بشأن القرار رقم ٢٤٢.

وفي ١٣ سبتمبر/ أيلول، تعلن وزارة الخارجية الأميركية الموقف الأميركي. وهو يتمثل في أن وضعية الفلسطينيين عنصر جوهري من عناصر السلم لا يمكـن تنحيته جانبًا. ولكي يكون السلام سلامًا دائمًا، يجب أن يدعمه الفلسطينيون، ومن ثم يجب إشراكهم في عملية السلام. ولكي تُحَلَّ المسألة الفلسطينية، يجب لممثلـيهم أن يكونوا موجودين في مؤتمر چنيف(٢١).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وبما يشكل تزامنًا غريبًا، في اليوم نفسه، تستأنف المدفعية الإسرائيلية قصف النبطية، بما يتعارض مع التعهد الذي أخذه بيجن على نفسه أمام كارتر. ثم، في ١٦ سبتمبر/ أيلول، ترجع الميليشيات المسيحية إلى الهجوم بمشاركةٍ مباشرةٍ من جانب مدرعاتٍ إسرائيلية هذه المرة. وبحسب رأي المراقبين الفرنسيين في هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[٢٢]:

فقيما يتعلق بدوافع هذا الاستئناف للمواجهات، قد يبدو أن إسرائيل تدعم تمامًا الميليشيات المسيحية لإفشال اتفاق شتورا، والاحتفاظ بحاجزها الحامي الذي يتألف من جهة أخرى من قرى لبنانية كانت إسرائيل قد استولت عليها في عام ١٩٤٨ ثم أعادتها للبنان مع اتفاقات رودس. وكل شيء يجري وكأن إسرائيل أرادت إشعال الجبهة اللبنانية قبل افتتاح أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة واستخدام ذلك أمام الرأي العام الأميركي لتبرير معارضتها لاستئناف مؤتمر جنيف قبل انتهاء دورة منظمة الأمم المتحدة، والتي ستطرح مشكلة التمثيل الفلسطيني، وكذلك لنسف العودة الإشكالية لقوةٍ مسلحةٍ لبنانية، مازالت في علم الغيب، على حدودها.

وبما أن الطلقات الإسرائيلية تصل إلى ٣٠ كيلومترًا من الحدود، فإن القوات السورية تجد نفسها في مرمى النيران. وموقف دمشق هو عدم السقوط في الفخ الذي تنصبه لها إسرائيل باختيار مكان وزمان المعركة.

ويحتج الأميركيون. ويستغل كارتر حقيقة أن وجود ناقلات جنود مدرعة أميركية الصنع في الجنوب اللبناني يتعارض مع القانون الأميركي بشأن صادرات السلاح، والتي لا يمكن استخدامها إلاّ لأغراض الدفاع عن النفس، لكي يشير إلى أن إسرائيل تنتهك تعهداتها. فيردُّ الإسرائيليون بأن هذا باطل وبأن المركبات المشار إليها كانت قد سُحبت، لكن الاستخبارات الأميركية لديها الدليل على سوء النية الإسرائيلية. وهذا يُغضِب كارتر و، في ٢٤ سبتمبر/ أيلول، يهدِّد بيجن بإبلاغ الكونجرس بالأمر. وهذه المرة، يتكرم بيجن بالتراجع ويقبل وقفًا لإطلاق النار، ما يثبت عدم تمتع ميليشيا سعد حداد بهامش استقلالية. وبما أن أيًّا من الأطراف لا يقبل إعلان وقفٍ كهذا لإطلاق النار، يعلن بيان رسمي لبناني في ٢٦ سبتمبر/ أيلول أن المعارك قد توقفت. والواقع أن بيجن قد نال بالفعل ما كان يسعى إليه.

وينعقد اجتماع اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٠ سبتمبر/ أيلول في دمشق[٢٣]. فيبدو عرفات نصيرًا لقبول الاقتراح الأميركي ضمن الإطار الذي حدده تصريحُ ١٢ سبتمبر/ أيلول. وتعقب ذلك مناقشة طويلة وعاصفة. بل إن عرفات قد يكون جَرَحَ نفسه بضربه بقبضة يده على طاولة زجاجية. وهو لا ينجح في حشد أغلبية. وكما أعرب عن ذلك أحد معارضيه، فما المصداقية التي يمكن منحها للولايات المتحدة، العاجزة عن إقناع إسرائيل بقبول مرابطة ٧٠٠ جندي لبناني في الجنوب اللبناني، عندما يتعلق الأمر بالتوصل إلى الانسحاب من الضفة الغربية والجولان ؟

مأزق چنيف

يُبرزُ اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، الذي ينعقد في القاهرة في مستهل سبتمبر/ أيلول، اتساع الخلافات. فبشكل واضح تمامًا، ترى سوريا أنه لم يعد هناك ما يمكن الأمل فيه، بالنسبة لها على الأقل، من العملية الجارية، وهي تناضل من أجل موقف عربي قصوي. ومصر تعتبره موقفًا «ديماجوجيًا» و«غير واقعي». ويتم التوصل في نهاية الأمر إلى حل وسط مع مصر. وتشير الوثيقة الصادرة عن الاجتماع إلى قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة وتدعو جميعَ البلدان إلى حظر الهجرة اليهودية إلى «الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة»، ما يقيم التمييز بشكل ضمني عن إسرائيل ضمن حدودها في ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

وبشكلٍ موازٍ، ينقل الإسرائيليون إلى واشنطون مشروعهم الخاص بالمعاهدة. وهو مشروع جد تفصيلي فيما يتعلق بما ينتظرونه من العرب وإن كان لا يتضمن سوى القليل فيما يتعلق بالانسحابات الإسرائيلية أو فيما يتعلق بالمستوطنات التي لا يأتون على ذكرها. والمواقف الإسرائيلية مواقف قصوية بشكل واضح تمامًا. ويستعجل كارتر سوريا لكي تحدد مطالبها. فيردُّ عليه الأسدُ، في ١٢ سبتمبر/ أيلول، ساردًا مواقفه المعروفة جيدًا، لكنه، على الأقل، يبدو باقيًا ضمن العملية.

وهذه العملية، الآن، تدور على ثلاثة مستويات ليس دون خلق قَدرٍ من التشوش. فهناك التصريحات العلنية، ذات الأشكال الأكثر تشددًا بوجه عام. ثم نجد تمحور مواقف البعض والبعض الآخر حول الأميركيين. وإذا كان من الوارد أن

تبدو مواقف غير واقعية، فإنها تتمتع أولاً بمأثرة أنها موجودة ويمكن مقارنتها بعضها بالبعض الآخر، ما سوف يسمح بتحديد ما الذي يجب التفاوض عليه للتوصل إلى حلولٍ وسط. وفي واشنطون، يعتبرونها نقاط انطلاقٍ فيما يتعلق بالإجراءات كما فيما يتعلق بأساس الملفات. وأخيرًا، فإن المستوى الثالث هو مستوى المفاوضات السرِّية من دون إبلاغ الأميركيين بها. ولم يسفر اللقاء بين الملك حسين وموشيه دايان عن شيء، وهو أمرٌ كان بالإمكان توقعه. أما الطريق المغربي فيتكشف عن طريقٍ أكثر جدية.

ففي ٤ سبتمبر/ أيلول، يذهب دايان سرًّا إلى المغرب لإجراء محادثات مع الحسن الثاني. وهو يطلب إليه ترتيب لقاءٍ مع بعوثٍ مصري رفيع المستوى. وفي ٩ سبتمبر/ أيلول، تُبدي القاهرة موافقتها، عبر القناة نفسها: إمَّا عقد لقاءٍ بين بيجن والسادات أو عقد لقاء بين دايان وحسن التهامي، نائب رئيس الوزراء المصري. فيتم الاتفاق على الاقتراح الثاني. وقبل ذهاب دايان إلى أوروبا، قبل ذهابه إلى واشنطون، سيقوم بمرورٍ غير مُعلنٍ بالمغرب.

وقد انعقد اللقاء في ليلة ١٦ – ١٧ سبتمبر/ أيلول[٢٤]. فيتحدث المبعوث المصري بحزمٍ عن ضرورة انسحاب من جميع الأراضي، إذ يمكن للدول العربية تولي أمر الأراضي الفلسطينية، إلاَّ أنه لا بد أيضًا من إدراك أن السادات يريد التفاوض بالفعل. فيردُّ دايان بأنه لا يمكنه تقديم تعهد كهذا يجب أن يحصل على موافقة الحكومة والكنيست، إلاَّ أن بالإمكان التعهد بمناقشة كل هذه المسائل. وهو يوحي بأن الأولوية الإسرائيلية هي نزع سلاح سيناء، ما لا يتعارض مع استعادة السيادة المصرية. وقد يظل هناك وجود إسرائيلي ضمن هذا الإطار. وبيجن يثق برغبة السادات في التوصل إلى اتفاق سلام. ولن يكون هناك من قرار إسرائيلي دون تصويت مؤيد له من جانب الكنيست. والخلاصة أنه سيجري نقل محتوى ما دار في اللقاء إلى المعنيين، وإذا ما اتفقوا فسيجري الاتجاه إلى عقد لقاء ثانٍ مماثل. والحال أن اختفاء دايان لا يمر من دون إدراك له، وتنشر الصحافةُ الدولية تكهنات حول عقد لقاءاتٍ سرِّية في مكانٍ ما في أوروبا[٢٥].

وفي ١٩ سبتمبر/ أيلول، يصل دايان إلى واشنطون. فيبلغ ڤانس بلقاء المغرب. وفي تلك اللحظة، رأي الجميع أننا بإزاء مناورة تمهيدية لمؤتمر جنيف لا

بازاء إطلاق مفاوضات منفردة. كما أن السادات قد أبلغ الأميركيين بأن مما يؤسف له أنه لم يرد أي جديد في الكلام الذي قاله دايان.

وتجري مناقشة المشروع الإسرائيلي التمهيدي. فدايان نصير للفصل بين مسألة السيادة ومسألة مضمون السلام. وبعبارة أخرى، قد يكون بالإمكان تصور استعادة السيادة المصرية على سيناء مع بقاء قوات إسرائيلية في نقاط رئيسية وكذلك بقاء مستوطنات إسرائيلية في الأرض المصرية. وفيما يتعلق بالفلسطينيين، يتحدث دايان عن حكم ذاتي من شأنه أن يكفل مصالح الطرفين.

واللقاء مع كارتر ومونديل، نائب الرئيس، لقاءٌ عاصف. فالأميركيان يبديان استياءهما فيما يتعلق بلبنان والمستوطنات ومكان الفلسطينيين في المفاوضات. وفي هذه المجالات الثلاثة، لم يقل الإسرائيليون شيئًا محدّدًا بينما يبدو العرب أكثر مرونة. والمناخ جد متوتر، فكل طرف يتمسك بمواقفه. إلاّ أنه يجري إحراز تقدم فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، إذ يبدو دايان أكثر مرونة من بيجن فيما يتعلق بعدد معين من النقاط. ويمكث وزير الخارجية الإسرائيلية بضعة أيام في الولايات المتحدة ولا يُخفي عن الصحافة والطوائف اليهودية أن هناك خلافات حقيقية بين حكومته وإدارة كارتر.

ثم يأتي الدور على إسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، لاستقباله في واشنطون في ٢١ سبتمبر/ أيلول[٢٦]. فيشدّدُ المصريُ على ضرورة دعوة الفلسطينيين إلى المشاركة في مؤتمر جنيف. فإن رفضوا الحضور، سيكون الخطأ خطأهم، وستتمتع مصر بكل الحرية في الحركة نحو توقيع معاهدة مع إسرائيل. وكارتر جاهز خصوصًا لتوضيح حدود هامش الحركة المتاح له. فهو لا يمكنه فرض تسوية. ولابد له من أن يأخذ في حساباته الطائفة اليهودية الأميركية والكونجرس والرأي العام الأميركي. والرسالة التي ينقلها فهمي إلى السادات رسالة واضحة: بالنسبة لكارتر، بحسب كلماته هو، من شأن ممارسة ضغوط على إسرائيل أن تكون بمثابة «انتحار سياسي». إن الأميركيين لا يملكون ٩٩% من الأوراق لفرض السلم، خلافًا لتعبير السادات الأثير لديه.

وفي ٢٨ سبتمبر/، أيلول، يأتي الدور على خدام. فيشرح له كارتر الموقف الأميركي. وهو يرى أنه سيكون بالإمكان وجود أعضاء من منظمة التحرير

الفلسطينية في الوفد العربي، شريطة أن يكونوا أشخاصًا من مرتبة ثانية (*not be well known or famous*). ويطلب الوزير السوري حق فيتو لبلده على اتفاق مصري - إسرائيلي منفرد، فيرد عليه الرئيس الأميركي محقًا بأن العرب هم الذين عليهم إدارة تحركهم الجماعي. وإذا لم ترض دمشق، فسيكون بوسعها دومًا الانسحاب من المفاوضات. وهكذا يؤكد كارتر لدمشق أسوأ مخاوفها.

وبشكل واضح تمامًا من وجهة نظر واشنطون، فإن المصريين والإسرائيليين مستعدون للعمل معًا ضمن الإطار الذي يحدده مؤتمر جنيف، في حين أن السوريين والفلسطينيين في وضعٍ مأزومٍ لأن إسرائيل لا تعرض عليهم أي شيء مُقنع. ولابد من تفادي ما قد يبدو بوصفه اتفاق سيناء ثالثًا بينما لم يعد هناك من أملٍ في إحراز تقدم ملموس قبل عقد المؤتمر. ومن ثم يدور الحديث لدى الأولين عن مفاوضات ثنائية ولدى الآخرين عن مفاوضات شاملة. والشيء الجوهري هو نشوء دينامية مفاوضات قد تفرض نفسها على الجميع. ويجري اغتنام فرصة انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك للقيام بتنسيقات نهائية مع المعنيين.

كما يجب إشراك السوفييت لأنهم دولة عظمى مُشَارِكةٌ في توجيه الدعوة إلى مؤتمر جنيف ولأنهم قد يخلقون متاعبَ إذا ما جرى استبعادهم بالكامل. فيجري التباحث بشكلٍ موازٍ مع موسكو التي توضح أن الاتحاد السوفييتي مستعد لاستئناف علاقاته مع إسرائيل يوم افتتاح المؤتمر. وفي ١٥ سبتمبر/ أيلول يحضر سرًا إلى إسرائيل لنقل الرسالة وفدٌ سوفييتي برئاسة يفجيني بريماكوف[٢٧]. وقد ردَّ عليه بيجن بأنه إذا كان هدف الرحلة هو إقناع إسرائيل بقبول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف، فإن الردَّ هو الرفض، وذلك بسبب جرائم هذه المنظمة. ثم إنه لن يحدث تقاربٌ بين البلدين طالما لم يحصل يهود الاتحاد السوفييتي على حريتهم الكاملة في الهجرة.

ويناقش دبلوماسيون أميركيون وسوفييت كلمةً فكلمة ما يجب أن يكون عليه نص خطاب الدعوة إلى مؤتمر جنيف. ولابد من التوصل إلى نصٍّ مُلزم بما يكفي للسماح بحضور السوريين والفلسطينيين إلى جنيف.

ويذاعُ البيان الأميركي – السوفييتي في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول. وكما هي العادة، يشاء النص أن يكون متوازنًا بأخذه في الحسبان مطالب المعسكرين. فهو يذهب إلى أن التسوية يجب أن تكون شاملة، تستوعب كل الأطراف وكل المسائل: انسحاب القوات المسلّحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، حل المسألة الفلسطينية بما يشمل تطبيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة والوحدة الترابية والاستقلال السياسي[٢٨]. ونجد من جديد فكرة الضمانات الدولية والمناطق منزوعة السلاح وقوات أو مراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة. ويجب على ممثلي جميع الأطراف المنخرطة في النزاع أن يحضروا المؤتمر، بمن فيهم من يمثلون الشعب الفلسطيني. وسوف ينعقد المؤتمر في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٧ على الأكثر.

وهكذا نصل إلى شبه توافقٍ للآراء يصدّق على ما تم إحرازه من تقدم منذ المحادثات الرباعية والمحادثات الثنائية في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠. والتقدم الرئيسي هو استخدام الولايات المتحدة تعبير «الشعب الفلسطيني» وقبول الاتحاد السوفييتي مبدأ تطبيع العلاقات بعد إنهاء حالة الحرب. ولا يشار إلى أي قرار صادر عن منظمة الأمم المتحدة، وذلك لعدم الاضطرار إلى الإشارة إلى قرارات الجمعية العامة. كما أنه لا يشار إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان النص قد نُقِلَ إلى الإسرائيليين قبل يومين من نشره. وقد أبلغوا [الأميركيين] بعدم موافقتهم وكان أمامهم ما يكفي من الوقت لتجهيز ردهم. والحال أنهم يقومون بحشد كل أنصارهم، من المحافظين الجدد، سواء كانوا من الجمهوريين أو الديموقراطيين (لم يكن بعضهم قد انتقل بعدُ إلى صفوف الجمهوريين) إلى الديموقراطيين اليساريين عميقي الولاء لإسرائيل. فالبيان، بحسب الصيغة التي كُتِب بها، يترك بالفعل الطريق مفتوحًا أمام انسحاب كامل من الأراضي المحتلة وأمام إقامة دولة فلسطينية فقد جرى استخدام مصطلح «الشعب الفلسطيني». ودايان، الموجود في الولايات المتحدة، يحشد الطوائف اليهودية موضحًا لها أن العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية سوف تقودان لا محالة إلى القضاء على دولة إسرائيل[٢٩]. وهو يشير، بشكل

ضمني أو بشكل مُعلن، إلى القضاء على يهود أوروبا. ثم إنه يصف كـارتر بأنـه رجل شريف لكنه ساذج لا ينظر في عواقب أفعاله. ويجري تشبيه اتسـاع الألـم اليهودي بالألم المشهود في ١٩٦٧ و١٩٧٣.

وتشكو إدارة كارتر من نقيصتها الأصلية: عجزها عن دمج الكونجرس فـي عملية اتخاذ القرار. فبما أنها غارقة في منطق التنسيقات المكثفـة مـع الأطـراف وآلية صوغ النصوص، لا تهتم بالتشاور مع البرلمانيين وتهيئة الصحافة والـرأي العام عبر تصريحات شبه رسمية. والنتيجة أنها تجد نفسها في وضعٍ دفاعي أمـام حشد كل أنصار إسرائيل. ويضطر البيت الأبيض إلى مواجهة طوفان من البرقيات والمكالمات الاحتجاجية. وفي مجلس الشيوخ، يشجب جاكسون وموينيهان مشروع كارتر الرامي إلى توظيف الروس في فرض تسوية.

وهو يضطر إلى التراجع فورًا. ففي ٤ أكتوبر/ تشرين الأول، يرجع كارتر، في خطابه في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، إلى اللغة الخشبية الدپلوماسية فلا يتحدث إلاَّ عن «حقوق الفلسطينيين المشروعة»، مؤكدًا أنه لن تكـون هنـاك تسوية مفروضة ومتخليًا عن شجب المستوطنات الإسرائيلية.

وهو يلتقي دايان في اليوم نفسه. ويسعى الوزير الإسرائيلي إلـى الحصـول على تعهد رسمي منه بأنه لن يكون هناك من ضغطٍ أميركي يفرض قيـام دولـة فلسطينية. ويرفض كارتر ذلك، مكتفيًا بالقول بأنه لن يكـون هنـاك أي ضـغط. وبالمقابل، يتراجع دايان فيما يتعلق بمبدأ وجود فلسطينيين في مؤتمر جنيف يمكـن لهم المشاركة في المباحثات حول مستقبل الضفة الغربية وغزة ؛ وقد يتعلق الأمـر بممثلين للبلديات. وهو يقطع شوطًا أبعد بكثير مما أجازه له بيجن، لكنـه يطالـب بحق ڤيتو إسرائيلي فيما يتعلق بقوام التمثيل الفلسطيني. وكارتر يقاوم، لكنه يعترف بأن هناك حاجة إلى رمز للتقارب مع إسرائيل لمواجهة العاصفة السياسية الجارية. ويتلو ذلك صدور بيانٍ كتبه ڤانس ودايان يذكِّرُ بأن القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ هما عنصرا المرجعية بالنسبة لعقد مؤتمر جنيف وبأن الولايـات المتحـدة تتعهـد بالحفاظ على كل الاتفاقات السابقة وبأن البيان الأميركـي – السـوڤييتي لا يُلـزم الأطراف.

كما تجري كتابة وثيقة عمل تعترف بحق إسرائيل في الانسحاب من مؤتمر جنيف في حالة اعتراضها على قوام التمثيل الفلسطيني. والوحيد الذي يبدو أنه قد وافق على البيان الأميركي – السوفييتي هو السادات. وهو يسعى في اتصالاته مع كارتر إلى توضيح أنه لا بد من إجراء مفاوضات تمهيدية متقدمة بما يكفي قبل الذهاب إلى جنيف. وهذا يعني بالنسبة له ضرورة وجود تمثيل فلسطيني في المؤتمر، ما سوف يسمح لمصر بعدم الظهور بمظهر من يسعى إلى سلام منفرد. ويبدو أنه حصل على موافقة عرفات، الذي جاء إلى القاهرة، على أن يقوم جامعيٌّ أميركي من أصل فلسطيني، هو إدوارد سعيد، بتمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف[٣٠].

وفي العالم العربي، يبدو التحول المفاجئ لموقف كارتر بوصفه استسلامًا أمام إسرائيل واللوبي اليهودي. وهكذا فإن مصداقية إدارته قد جُرِحت جرحًا جسيمًا حتى قبل بدء المفاوضات الرسمية. على أن الرئيس الأميركي يثبت إصراره. فوثيقة العمل الإسرائيلية – الأميركية تُعرض على الشركاء العرب في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول. ولم يعد من الوارد الآن تعديلها، فهي تُعتبر متوازنة.

وسوف يجري تمثيل العرب في الجلسة الافتتاحية بوفد موحَّد يشمل فلسطينيين، ثم ينقسم المؤتمر إلى مجموعات عمل: مصر – إسرائيل، الأردن – إسرائيل، سوريا – إسرائيل، لبنان – إسرائيل (في حالة ما إذا قرر لبنان المجيء إلى جنيف). وسوف تُنظَرُ مسألةُ الضفة الغربية وغزة في مجموعة عمل تتألف من إسرائيل والأردن ومصر وعرب فلسطينيين. أمَّا حل مشكلة اللاجئين، العرب ويهود (البلدان العربية)، فسوف يُناقَشُ على أساس القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ كما بالنسبة للمسائل الأخرى. ولذا فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لن يكونا حاضرين في مجموعات العمل التي سيتعين للجانب الرئيسي من المفاوضات أن يدور فيها.

ويحاول السادات التوصل إلى تعديلات، مشدِّدًا بشكل خاص على حضور منظمة التحرير الفلسطينية، لكن كارتر يظل عديم المرونة. فهو قد وجد بالفعل صعوبة كبيرة في الحصول على الموافقة الإسرائيلية على النص. بيد أنه يَعِدُ بالتشديد على البُعد الفلسطيني للتسوية السلمية.

وما إن يتعلق الأمر بالحضور الفلسطيني في جنيف وبتطبيق اتفاق شتورا، يرجع العنف إلى الجنوب اللبناني. فالمعسكرات المختلفة تتبادل نيران المدفعية اعتبارًا من ٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٧، ثم ينشأ هدوء هشّ من جديد. وليس هناك عندئذ من يريد تطبيق الاتفاق سوى دمشق والحكومة اللبنانية. فإسرائيل والجبهة اللبنانية التي تعمل في اتصالٍ معها والفلسطينيون يعارضون بحزمٍ عودة الجيش إلى الجنوب اللبناني.

كما أن الاهتمام الدولي ينصبُّ على أحداث ألمانيا. ففي ٥ سبتمبر/ أيلول، قام فصيل الجيش الأحمر باختطاف هانز مارتن شلاير، رئيس رجال الأعمال الألمان. ويُطالبُ الفصيلُ بالإفراج عن قادة الحركة ورحيلهم على متن طائرة إلى جهة غير معلومة. والحكومة الألمانية عازمة على التمسك بموقفٍ حازمٍ وإن كانت تسعى إلى كسب الوقت للتمكين لتقدم التحريات التي تقوم بها الشرطة. ويعلب وسطاء دور من يُوَفِّقُ بين الطرفين، إلاّ أنه ما من بلدٍ يقبل استقبال الهاربين. وفي تلك الأثناء، استأنف فصيل الجيش الأحمر الاتصال بمجموعة وديع حداد في بغداد. فيجري اتخاذ قرار بالقيام بعملية مشتركة لاختطاف طائرةٍ بهدف زيادة الضغط على الحكومة الألمانية. وتقوم قوة خاصة تتألف من ألمان وعرب باختطاف طائرة تتبع شركة لوفتهانزا مغادرةٍ من مايوركا في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول. وترفض مطارات الشرق الأوسط استقبالها وتُملي القوة الخاصة هبوطًا في دبي. وتفشل المفاوضات في التوصل إلى إخلاء سبيل الرهائن. وترحل الطائرة إلى عدن، في يوم ١٧، للتزود بالوقود، لكن السلطات اليمنية ترفض عمل ما هو أكثر من ذلك. وفي نهاية المطاف، ترحل الطائرة من جديد إلى مقديشيو في الصومال. ويتم قتل قائد الطائرة. وتتعاون الحكومة الصومالية مع الألمان الذين يرسلون مجموعة تدخل. فيتم الهجوم في ليلة ١٧ - ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول. ويلقى الإرهابيون مصرعهم، باستثناء واحدٍ أصيب إصابة جسيمة، ويتم تحرير الرهائن. والحال أن قادة فصيل الجيش الأحمر، إذ يعلمون نبأ فشل العملية، إنما ينتحرون في السجن الذي كانوا محبوسين فيه، ثم يقوم خاطفو شلاير بقتله.

وهذا هو الفشل الثاني، بعد عنتيبي، لجماعة وديع حداد وشركائه الأوروبيين. ويجري الاحتفال في العالم بهذا النجاح الجديد في الحرب على الإرهاب الدولي.

لكنه بعيد عن أن يكون قد تم استئصاله. فعلى سبيل المثال، تقوم جماعة أبو نضال التي تعمل في خدمة العراق بحملة اعتداءات تستهدف سوريا. وهكذا فإن خدام يفلت من محاولة اغتيال في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول في أبو ظبي.

خيار السادات

من الناحية الظاهرية، يجري تبرير عدم ارتياح السادات بعدم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جنيف. فالرئيس المصري لا يؤمن بنجاح المؤتمر. وهو بحاجة إلى شيء ملموسٍ فورًا وذلك بسبب الوضع الداخلي لمصر التي تمر بمصاعب اقتصادية شديدة. وكانت استراتيجية الرجل قائمة على إجراء مفاوضات تمهيدية من شأنها السماح بإحراز تقدم رئيسي قبل الاجتماع الأول للمؤتمر؛ والحال أن إدارة كارتر كانت مضطرة، لا محالة، إلى خفض طموحاته، إلى العثور على حلٍ للمسائل الإجرائية دون التمكن من تناول جوهر المشكلات.

والسادات قوميٌ مصري حريص على مصر أولاً مع تأمينه لبلده دورًا رئيسيًا في الشؤون الإقليمية كما في العصر الناصري. والحال أن نفوذ مصر إنما يميل إلى الانحسار. والعراق يقود بشكل هجومي جبهة رفضٍ تنضم إليها ليبيا. أمَّا سوريا فهي تلعب لعبتها الخاصة التي منحتها موقعًا مهيمنًا في لبنان وبدرجة أقل في الأردن. وتحاول منظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ موقع توازنٍ بين التكتلات العربية الكبرى. وقد زادت العربية السعودية من قدراتها على التأثير بفضل توزيع الريع البترولي.

ومصر منفصلة تمامًا عن الكتلة السوفييتية وقد توقفت عن سداد دينها الضخم للبلدان الاشتراكية. ولا يبقى سوى التحالف مع الولايات المتحدة؛ والحال أن الولايات المتحدة إنما تتجه إلى طريق جنيف الذي يبدو مأزقًا بالنسبة للسادات. ويبدو أنه في مستهل خريف عام ١٩٧٧ صاغ استراتيجيته الجسورة الرامية في آن واحد إلى تأمين مصالح مصر الخاصة واستعادة دور رئيسي لها في شؤون الشرق الأدنى. وإذا كان الأميركيون لا يملكون ٩٩% من أوراق اللعبة، فلابد من الاتجاه إلى إعادة توزيع الأوراق. وقد شدَّدَ محاوروه الغربيون على البُعد السيكولوجي للنزاع. فَرفضُ العربِ الاعتراف بإسرائيل يغذي شعور الإسرائيليين بانعدام الأمن،

ومن هنا تمسكهم بعناصر الأمن الملموسة أكثر من سواها. وفي جميع الأحـــوال، فقد أوضحت إدارة كارتر أن التسوية السلمية ســيتعين عليهــا أن تشــمل تطبيعًــا للعلاقات مع إسرائيل، وهو عنصر غائب عن القرار رقم ٢٤٢. ثم إن الأميركيين لن يكونوا حاضرين في مجموعات العمل في جنيڤ. كما سيكون من شأن خطــوة جريئة في هذا الاتجاه نزع سلاح جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في الولايــات المتحدة والتي رأينا قوتها خلال مسألة البيان الأميركي – الســوڤييتي. والحــال أن شخصيات غربية، يهودية وغير يهودية، قد شدَّدت أمامه علــى ضــرورة إجــراء اتصالات مباشرة مع الإسرائيليين. وقد نقل الحسن الثــاني رســائل مــن نــاحوم جولدمان في هذا الاتجاه[٣١].

وإذا كان الجانب السيكولوچي يشكل بالفعل بُعدًا جوهريًا. بحكم غياب علاقات مباشرة مع الإسرائيليين نفسه، فإن السادات يقلل إلى حدٍّ بعيد مــن شــأن التمســك الإيديولوچي الإسرائيلي، من جانب حزب العمل كما في أوساط اليمــين، ببرنــامج الضم الترابي واستيطان الأراضي المحتلة.

وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، يقوم السادات بزيارة رسمية إلى رومانيا. فيؤكد له شاوشيسكو أن بيجن مستعد للتفاوض حقًّا. ويتحدث السادات، لأول مــرة، أمام فهمي ومستشاريه الآخرين، عن إمكانية الذهاب إلى القدس ومخاطبة الكنيست. فيحاول فهمي ثنيه عن ذلك مقترحًا عليه مؤتمرًا أعلى يمكن أن يجتمع فيه كل قادة إسرائيل ومصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشــرقية قبل افتتاح مؤتمر جنيڤ على أن يحضر المؤتمرَ الأولَ الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن أيضًا.

ويستسلم الرئيس المصري للمحاولة ويقرر التشــاور مــع كــارتر. وتصــل الرسالة في ٣ نوڤمبر/ تشرين الثاني إلى واشنطون مع طلب بالردِّ عليها في يــوم ٥. وهو ينوي إعلان هذه الدعوة خلال خطابه في مجلس الشعب المصري فــي ٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني. وهذا المشروع يبدو في أقل تقــدير مضــحكًا فــي نظــر المسؤولين الأميركيين الذين يردون في الموعد المحدَّد ردًّا مهذبًا وإن كان رافضًا. فيبدو السادات مُحبَطًا، لكنه يلمح إلى أنه سيقوم بمبادرة جسورة فــي ٩ نــوڤمبر/ تشرين الثاني. فتنصبُّ الظنون عندئذٍ على عقد مؤتمرٍ لوزراء خارجيــة البلــدان

المعنية في بلدٍ محايد. وفي تلك اللحظة، يبدو أن العقبة الرئيسية أمام مؤتمر جنيف هي قلة حماس سوريا للمشاركة فيه. ويحاول الملك حسين القيام بجولة مكوكية بين القاهرة ودمشق للتقريب بين مواقفهما.

وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يعقد الأسد وسركيس قمة في دمشق ويدعوان إلى تطبيق اتفاق شتورا، ومن هنا اشتعال أعمال العنف في الجنوب اللبناني من دون معرفة من الذي بَدَأ. وتؤدي طلقات قذائف الكاتيوشا من الجانب الفلسطيني إلى مصرع ٣ مدنيين إسرائيليين في قطاع نَهاريًا. ومن باب الانتقام، وبهدف إيجاد ردع، تقوم المدفعية والسلاح الجوي الإسرائيليان، في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، بقصف منهجي للبلدات الرئيسية في الجنوب اللبناني، فتدك ثلاث قرى شيعية. وترتفع الحصيلة اللبنانية الرسمية إلى ١١٩ قتيلاً على الأقل، معظمهم من المدنيين، بينهم العديد من النساء والأطفال.

ويزعم رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أنه لم يجر استهداف أي هدف مدني وأن تصويب النيران كان دقيقًا، في حين أن الصحافة الدولية تثبت العكس بذهابها إلى الساحة. وأمام هذه المعلومات[٣٢]، يستدعي بيجن السفير الأميركي لكي يعرب عن أسفه، لكنه يرفض تقديم اعتذارات: «لو ساد الهدوء على جانبهم، لساد الهدوء على جانبنا». ويبقى مع ذلك، بالنسبة للرواية الرسمية الإسرائيلية، أن من لقوا حتفهم «إرهابيون»[٣٣] - والواقع أنهم قد يكونون بالأخص لاجئين في قرى شيعية قريبة من الحدود. ويرى المراقبون في بيروت أن السكان المدنيين قد جرى استهدافهم عمدًا لإشعال عداوتهم للفلسطينيين. وعلى المستوى الرسمي، تطالب إسرائيلُ بانسحاب جميع «الإرهابيين» لتمكين الجيش اللبناني من دخول الجنوب، وهو ما تفهمه بيروت على أنه رغبة في العمل على احتلال كل المناطق التي يجلون عنها من جانب الميليشيات المتحالفة مع إسرائيل، بمشاركة من الجيش الإسرائيلي إذا اقتضى الأمر ذلك.

وفي اليوم نفسه، أحضَرَ الساداتُ عرفاتَ إلى القاهرة لحضور خطابه. ونبرته حازمة حين يتحدث عن التضامن العربي، وضرورةِ انسحاب إسرائيلي كامل، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، ثم يُلقي «قنبلتـ»ـه:

[إسرائيل تخشى استئناف مؤتمر جنيف، ولا يجب لعربي، أيًا كان، أن يخشى مؤتمر جنيف هذا(×)]. إنني مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم إذا كان في هذا ما يحمي من أن يُجرَح – مش أن يُقتل– أي عسكري أو ضابط من أولادي. أنا أقول فعلاً مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم. وستدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم أنني مستعد أن أذهب إلى عقر دارهم، إلى الكنيست ذاته، ومناقشتهم. [نحن لا نملك وقتًا لكي نضيعه. القرارُ قرارنا ولن يتم اتخاذ قرار إلاّ بموافقة الشعب الذي يريد أن نمضي قُدُمًا لكي نعوض مافاتنا](×).

وفي التوّ والحال، لا يؤخذ هذا الكلام إلاّ على أنه مبالغة كلامية، لاسيما أن الصحافة المصرية لا تنقل هذه الفقرة الرئيسية. وبالمقابل، يرى عرفات أنهم قد نصبوا له فخًا. فيرحل فورًا إلى لبنان حيث تتمثل الأولوية في التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وقد فوجئت الحكومة الإسرائيلية. فالاستخبارات لم تتوقع شيئًا من هذا القبيل. وقد رأت فيه هي أيضًا فخًا. والحق إنه لم يجر إبلاغها باللقاء الذي تم في المغرب[٣٤]. وبيجن عازم على قبول عرض السادات فورًا. وفي خطبته بالإذاعة، في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني، يخاطب الشعب المصري ويعلن استعداده الذهاب إلى القاهرة أو دعوة السادات إلى القدس. وتفسر الغالبية العظمى من المراقبين الأحداث على أنها حرب علاقات عامة تتلوها عودة سريعة إلى المواقف المعروفة جيدًا. ومن جهة أخرى، فإن مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي ينعقد في تونس العاصمة من ١٢ إلى ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني يعيد التأكيد على التضامن العربي، أي أن سوريا تجد نفسها وقد حيل بينها وبين عقد قمة عربية عاجلة وأن العراق يجد نفسه معزولاً في انتقاده الجميع.

وتعملُ الديبلوماسيةُ الأميركية الآن كقناة اتصال بين مصر وإسرائيل. والسفيران الأميركيان، هرمان أيلتس في القاهرة وصمويل لويس في تل أبيب، هما الوسيطان الرئيسيان. ويريد الإسرائيليون لقاءً جيد الإعداد، لكن السادات يستعجلهم مطالبًا بالحضور إلى القدس في أقرب وقت ممكن. وفي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، تصل إلى القاهرة رسالة الدعوة الرسمية التي طلبها السادات. وفي يوم

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

١٦، يصل السادات إلى دمشق لعقد لقاء مُقَرَّرٍ منذ وقت طويل مع الأسد. وقد أعلن لدى مغادرته القاهرة أنه يأمل في الذهاب إلى إسرائيل في غضون الأسبوع. ومراعاةً للشكل، يطلب إلى نظيره السوري مشاركته في تحركه. وكما كان يتوقع، يرفض الأسد ذلك – ما يريحه، فهو يخشى من قدرة الأسد على إقامة العراقيل.

وإدارة كارتر حائرة تمامًا. فهي تخشى من أن يذهب كل العمل التحضيري لمؤتمر چنيڤ أدراج الرياح، لكنها لا تستطيع منع السادات من الذهاب إلى القدس. فتكتفي بالتنبيه إلى أن نوايا بيجن المعلَنة حول مصير الأراضي المحتلة ليست محض كلام، خاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية، وأنه لا يجب إهمال المسألة الفلسطينية.

ولدى عودة السادات إلى القاهرة، يتحرك بسرعة ويعلن أنه سوف يسافر [إلى القدس] في ١٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني، وقت الحج وعيد الأضحى. وفي يوم ١٧، يقدم فهمي استقالته. والحال أن عديدين من أعضاء الطاقم الحاكم المصري معادون لهذا التحرك، بينما يعلن آخرون على العكس من ذلك استعدادهم لمرافقة الرئيس. وهكذا، فإن أستاذًا للعلوم السياسية، هو بطرس بطرس غالي، إنما يجري تعيينه وزيرًا، مسؤولاً مؤقتًا عن وزارة الخارجية[٣٥]. ولا بد من ملاحظة أن حسني مبارك، نائب الرئيس، كان قد جرى إشراكه منذ البداية (لقاءات المغرب) في عملية اتخاذ القرار.

السادات في القدس

تجري الاستعدادات في إسرائيل بإيقاعٍ جامحٍ: فهم لا يملكون النوتة الموسيقية للسلام الوطني المصري، ولابد لهم من صنع عدد كبير من الأعلام المصرية وتسوية مشكلات مادية أخرى ملحة. ويجب ضمان الحد الأقصى من الأمن والاستعداد في الوقت نفسه لتدفقٍ غير مسبوق لصحافيين. وبفضل الارتجال، يتم التوصل إلى مواجهة تحديات لوچستية.

وتصل طائرة السادات إلى مطار بن جوريون (اللد/ لود سابقًا) صباح ١٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني. ويتجه الوفد المصري إلى القدس بعد استقباله من جانب كبار الشخصيات الإسرائيلية. وقد انعقد لقاء قصير بين السادات وبيجن. وصباح

اليوم التالي، يذهب السادات إلى المسجد الأقصى ثم إلى كنيسة القيامة. وردود فعل فلسطينيي المدينة المقدسة عدائية بالأحرى. ويتخذ عُمَدُ الضفة الغربية موقفًا جد انتقادي، ناصحين الرئيس المصري بالذهاب إلى جنيف بدلاً من الذهاب إلى القدس. وهم يشتبهون بأنه يريد السعي إلى سلام منفرد على حساب مصالح الفلسطينيين. وأنصار الهاشميين أكثر ترددًا، لاسيما أن عمَّان تتأخر في اتخاذ موقف علني. وهم يشكلون غالبية الوفد الذي يستقبله السادات، لكنهم يرفضون المشاركة في الاستقبالات الرسمية. وعلى الرغم من موافقتهم على المبادرة، فإنهم يذكِّرون بأنه لا يمكن عمل أي شيء من دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية أو مشاركتها.

وينهي السادات جولته بزيارة ياد ڤاشيم حيث يبين بيجن له دمار يهود أوروبا. وفي هذه المناسبة، لا يبدي السادات أي شعورٍ ويرفض لبس القلنسوة التي يلبسها المتدينون اليهود. وما بعد الظهيرة مخصص لإلقاء الخطاب في الكنيست. والحال أن السادات، وهو يتحدث بالعربية، إنما يقدم نفسه في صورة مؤمنٍ جاء ساعيًا إلى السلم:

> جئت إليكم اليوم على قدمين ثابتتين، لكي نبني حياةً جديدة، لكي نُقيم السلام. وكلنا على هذه الأرض، أرض الله، كلنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، نعبد الله ولا نُشرك به أحدا. وتعاليم الله ووصاياه، هي حب وطهارة وسلام.

وهو يؤكد أنه تَصَرَّفَ بمبادرة خاصة من نفسه دون أن يستشير أحدًا. وهو يسجل مبادرته ضمن استمرارية مقترحات سبق له أن تقدم بها، منذ عام ١٩٧١، سعيًا إلى سلام دائم وعادل، ما يعني التحدث بصراحة:

> أولاً: إنني لم أجئ إليكم لكي أعقد اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل. ليس هذا واردًا في سياسة مصر. فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل. وأيُّ سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل، فإنه لن يُقيم السلام الدائم، العادل، في المنطقة كلها. بل أكثر من ذلك، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإن ذلك لن يحقق أبدًا السلام الدائم، العادل، الذي يُلِحُّ العالم كله اليوم عليه.

وهو لا يريد اتفاقًا ثالثًا لفض الاشتباك بل يريد سلامًا شاملاً بين إسرائيل والعالم العربي. وستجد إسرائيل فيه الاعتراف والطمأنينة والأمن. وهو بمجيئه إلى القدس، أزال العقبة السيكولوجية التي تعترض سبيل المصالحة، وهي العقبة التي تشكل ٧٠% من المشكلة. ويجب للتسوية أن تقوم على مبدأ الأراضي في مقابل السلام:

الحق أقول لكم إن السلام لن يكون اسمًا على مسمّى ما لم يكن قائمًا على العدالة، وليس على احتلال أراضي الغير، ولا يُسوِّغُ أن تطلبوا لأنفسكم ما تنكرونه على غيركم. وبكل صراحة، وبالروح التي حدت بي على القدوم إليكم اليوم، فإنني أقول لكم إن عليكم أن تتخلوا، نهائيًا، عن أحلام الغزو، وأن تتخلوا، أيضًا، عن الاعتقاد بأن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب. إن عليكم أن تستوعبوا جيدًا دروس المواجهة بيننا وبينكم، فلن يجديكم التوسع شيئًا.

ولكي نتكلم بوضوح، فإن أرضنا لا تقبل المساومة، وليست عرضة للجدل. إن التراب الوطني والقومي يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلّم الله فيه موسى – عليه السلام. ولا يملك أيٌّ منّا، ولا يقبل، أن يتنازل عن شبر واحد منه، أو أن يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه.

ثم إن إسرائيل سيكون بوسعها طلب كل ضمانات الأمن الدولية المقبولة على أساسٍ من التبادلية.

وفيما يتعلق بالقدس:

هناك أرض عربية احتلتها، ولا تزال تحتلها، إسرائيل بالقوة المسلّحة، ونحن نُصرُّ على تحقيق الانسحاب الكامل منها، بما فيها القدس العربية. القدس التي حضرتُ إليها باعتبارها مدينة السلام، والتي كانت، وسوف تظل على الدوام، التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث.

وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس، في إطار الضم أو التوسع. وإنما يجب أن تكون مدينة حرة، مفتوحة لجميع المؤمنين.

وأهم من كل هذا، فإن تلك المدينة يجب ألاّ تُفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرًا ومقامًا لعدة قرون.

والشيء نفسه بالنسبة للفلسطينيين:

أمّا بالنسبة للقضية الفلسطينية، فليس هناك من ينكر أنها جوهر المشكلة كلها، وليس هناك من يقبل، اليوم، في العالم كله، شعارات رُفعت هنا في إسرائيل، تتجاهل وجود شعب فلسطين، بل تتساءل أين هو هذا الشعب. إن قضية شعب فلسطين، وحقوق شعب فلسطين المشروعة، لم تعد، اليوم، موضع تجاهل أو إنكار من أحد. بل لا يَحتمل عقلٌ يفكرُ أن تكون موضع تجاهل أو إنكار. إنها واقع استقبله المجتمع الدولي، غربًا وشرقًا، بالتأييد والمساندة والاعتراف، في مواثيق دولية وبيانات رسمية.

ولابد من المضي إلى إقامة دولة فلسطينية.

وهو ينهي خطابه بالعودة إلى الإشارات الدينية التي استهله بها.

ويباريه بيجن، في رده، في الإشارات الدينية والأخلاقية. وهو يجعل من نفسه المتحدث بلسان بقية الشعب اليهودي الذي عاد إلى وطنه التاريخي والذي أراد السلم دومًا مع جيرانه، مصر والأردن وسوريا ولبنان. ويدعو قادة دولتي سوريا والأردن إلى المجيء إلى القدس، مثلما فعل السادات. وهو يسهب في الحديث عن الصلة الأبدية بين شعب وأرض إسرائيل الضرورية لبقاء الشعب لأن أحدًا لم يهرع إلى نجدته خلال الحرب العالمية الثانية.

وكل شيء قابلٌ للتفاوض، أي أنه ما من شروط مسبقة هناك، ما يتضمن – دون قول ذلك– رفض مبدأ الأراضي في مقابل السلام. وهو يتحدث عن مصالحة بين الأمة العربية ودولة إسرائيل. وفي حين أن السادات ذَكَرَ الفلسطينيين اثنتي عشر مرة، فإن بيجن لا يتحدث سوى مرة واحدة عن «عرب أرض إسرائيل[٣٦]» الذين يجب للمتحدثين الأصلاء بلسانهم أن يتحدثوا مع الإسرائيليين بشأن مستقبلهم المشترك، بما يضمن الحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية والسلام والاحترام المتبادل (أي دون حقوقٍ قومية).

أمّا بيريز، بوصفه زعيمًا للمعارضة، فهو يصعد بعده إلى المنصة لكي يقول الشيء نفسه من حيث الجوهر: نعم للسلم وللمصالحة، لا لمبدأ الأراضي في مقابل السلام، كما أن التعبير عن الهوية الفلسطينية لا يجب له أن يهدد أمن إسرائيل وأمن الأردن.

والنشوة عامة في إسرائيل. وهناك تأثرٌ حادٌّ بالخطاب الذي يذهب إلى أنه «ما من حربٍ بعد الآن أبدًا». لكنهم لا يريدون رؤية المقابل: ردُّ الأراضي، بما في ذلك القدس، والاعتراف بالحقوق القومية للفلسطينيين ويتمسك بيجن، في محادثاته مع السادات، بالنظر في مسألة سيناء، من دون تعهدات. ويبين دايان بجلاء لبطرس غالي أن النتيجة المنطقية الوحيدة لمبادرة السادات هي عقد صلح منفرد. ويُعبِّرُ البيان المشترك الصادر في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني عن العزم على مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى معاهدة سلام يتم توقيعها في جنيف. ومن غير الوارد، الآن، أن يذهب بيجن إلى القاهرة.

ويتركز الانتباه العالمي على خطابات القدس التي أعادت نقلها تليفزيونات العالم كله (إلاَّ في البلدان الاشتراكية ...). وفي العالم العربي، كانت ردود الفعل سلبية في مجملها. وجبهة الرفض تطالب بفصل مصر من جامعة الدول العربية وتعلن سوريا يوم حداد. ويذهب الأسد إلى مسجد الأمويين لكي يصلي ويشجب «الخائن السادات». وتشجب قيادة فتح المبادرة، لكنها تنقسم على نفسها فيما يتعلق بالنهج الذي يجب أن تنهجه. ويود اتجاهٌ مواصلة مراعاة جانب مصر بحسب قواعد التوازن السياسي العربي، بينما يود اتجاهٌ آخر، على العكس من ذلك، التصدي لها. وهو يفوز بالغلبة. وفي ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يذهب عرفات إلى دمشق ويشترك، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، في التوقيع على بيانٍ مع الأسد يشجب بالكامل زيارة السادات ويعبر عن اعتزام توظيف كل الإمكانات في محو آثارها. وعلى الفور، يغلق السادات مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة كما يغلق محطة الإذاعة الفلسطينية التي تبث إرسالها من العاصمة المصرية.

وتؤيد تونس والمغرب والسودان مبادرة السادات، بينما تبدو العربية السعودية جد متحفظة. ويبدو الأردن أكثر اتزانًا، فهو يشدِّد على مضمون مقترحات السادات بأكثر من التشديد على تمزق وحدة العمل العربي.

المحاولات الأولى للترجمة السياسية

مما لا جدال فيه أن زيارة السادات للقدس قد خلقت ديناميةً سياسيةً جديدة. والرئيس المصري يزدهي بالهيبة الهائلة التي فاز بها على المسرح العالمي وينتظر

لفترة مساوية من جانب إسرائيل. إلاَّ أنه إذا كانت الزيارة قد أوجدت مناخًا جديدًا في إسرائيل قوامه الثقة، فإنها لم تغير شيئًا من أهداف حكومة بيجن، قليلة الاختلاف من جهة أخرى عن حكومات حزب العمل السابقة لها. على أن دينامية المبادرة المصرية ترغم المسؤولين الإسرائيليين على دراسة مقترحات ملموسة في حين أن شروط الصلح كانت حتى ذلك الحين افتراضات مدرسية بالأحرى كان من غير المفيد بل من الخطر تفصيلها. ولابد من التكيف بسرعة مع الوضع الجديد.

وإذا كانت إدارة كارتر قد أيدت علنًا المبادرة المصرية، فإنها مستاءة إلى حدٍّ ما من غيابها عن صدارة المشهد وتنزعج على مستقبل مؤتمر جنيف. وأوروبا الدول التسع ترحب بـ«المبادرة الشجاعة» للرئيس المصري وتشدِّد على ضرورة إدراج الشعب الفلسطيني في التسوية السياسية.

ويبقى أنه لم يجر إحراز أي تقدم ملموس فيما عدا إقامة خط اتصال تليفوني عبر فرنسا بين وزارتي الخارجية الإسرائيلية والمصرية. ويود السادات إعادة إطلاق الحركة بتوجيهه الدعوة، في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، إلى الدول المتوقع حضورها مؤتمر جنيف، كما إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لعقد مؤتمر غير رسمي في القاهرة في ٣ ديسمبر/ كانون الأول، من أجل التحضير لمؤتمر جنيف. ولا يتم تحديد مستوى التمثيل. وتطلب الولايات المتحدة تأجيل الموعد بضعة أيام حتى يتسنى توفير تحضيرٍ أفضل للاجتماع في ضوء مؤتمر جنيف. والردود العربية على الدعوة سلبية. ويدعو معارضو السادات إلى عقد مؤتمر عربي في طرابلس الغرب. فيهاجم الساداتُ بعنف سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، يعمل على ترتيب لقاء سريٍّ جديد في مراكش بين دايان والتهامي في ٢ ديسمبر/ كانون الأول.

فيعلن دايان اعتزام بيجن اقتراح حكم ذاتي للفلسطينيين مع الإبقاء على الاحتلال العسكري. وسوف يتوجب نزع سلاح سيناء، لكن المستوطنات الإسرائيلية سوف تبقى كما ستبقى إدارةٌ مدنية إسرائيلية في شرم الشيخ. وسوف يحتفظ المستوطنون الإسرائيليون بحق حمل الأسلحة الخفيفة. وبشكل واضح تمامًا، يبدي دايان رغبة بلده في عقد صلح منفرد مع مصر، إذا ما رفضت البلدان العربية الأخرى، كما هو مرجَّح، الاشتراك في المفاوضات.

أمّا التهامي فهو يشدّد، بشكل لا يقل وضوحًا، على أن الإبقاء على وجود إسرائيلي، عسكري أو مدني، في سيناء أمر مستحيل. وهو يقول إن الاتفاق القادم يجب أن يشمل جميع الأطراف العربية وأن لا يأخذ ملمحًا ثنائيًا خالصًا. ويجب أن يتضمن ضمان مبدأين على الأقل: الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة ووضعية مستقلة للفلسطينيين.

وهكذا تَحَدَّدَ جدولُ أعمال الشهور القادمة: سلام منفرد أو إطار عام لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي وتصفية الملف الإسرائيلي – المصري.

وقد تولت ليبيا قيادة التحرك المعادي للسادات المتهم بخيانة الإسلام، لصلاته في القدس تحت حماية الجيش الإسرائيلي على الأرجح. وتنجح ليبيا في أن تجمع شمل دول جبهة الرفض (العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي) مع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، خلال مؤتمر طرابلس الغرب، من ٢ إلى ٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٧. والحال أن الجذريين، بقيادة العراق، إنما يطالبون بشجب القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، ما ينذر بانسحاب سوريا، الدولة الوحيدة [الممثلة في المؤتمر] من دول المواجهة. والواقع أن الموقف السوري هو الذي يتغلب، ومن هنا رفض العراق المشاركة في «جبهة الصمود والتصدي» التي تشكلت للتوّ. ويؤكد البيان الختامي أن أحد أهداف «المؤامرة» التي دبرتها مصر وإسرائيل والولايات المتحدة هو القضاء على أي إمكانية لإقامة سلامٍ مُشرِّفٍ وعادل يضمن حقوق الأمة العربية وتحرير الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها مدينة القدس. ويتمثل هدف آخر في النيل من العلاقات بين البلدان العربية والبلدان الاشتراكية. وسوف يجري تجميد جميع العلاقات مع مصر. وتجري مطالبة البلدان بتعليق كل دعم سياسي ومادي لمصر وتركيز المساعدات على سوريا التي أصبحت البلد الرئيسي للمواجهة والقاعدة الرئيسية لمقاومة العدو.

ويشجب العراق هذه السياسة «الاستسلامية» القائمة على القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، ما يبين بجلاءٍ أن قرارات مؤتمر طرابلس الغرب لا تدل على رفضٍ لمؤتمر جنيف.

ويردُّ السادات بقطع العلاقات مع البلدان الأعضاء في جبهة الصمود. وهو يغلق القنصليات (ماعدا تلك الموجودة في القاهرة) والمراكز الثقافية للبلدان

الاشتراكية في مصر ويهاجم الاتحاد السوفييتي بعنف. وهو ينظّم تظاهرات تأييد لسياسته تشارك فيها حشود يصل حجمها إلى نحو مليون شخص.

ولإنقاذ الوضع، الذي ينذر بالتدهور جرّاء عزلة متزايدة لمصر في العالم العربي، أرسل كارتر ڤانس للقيام بجولة في الشرق الأوسط. فيصل وزير الخارجية الأميركي إلى مصر في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول. فيناشده السادات الحصول من إسرائيل على قبول مبدأي الأراضي في مقابل السلام والحقوق القومية للشعب الفلسطيني. وفي اليوم التالي، يصل وزير الخارجية الأميركي إلى القدس. فيعده بيجن بتقديم خطة للحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين قد يتسنى له عرضها إذا ما وجِّهت إليه دعوة في أمد قصير لزيارة واشنطون. ومن الواضح تمامًا أن ڤانس يقبل هذه القمة المرتَجلَة.

وفي الأردن، يوضح الملك حسين أنه يسعى إلى المصالحة بين دمشق والقاهرة. ومن الواضح أن الأسد يبدو جد معادٍ للسادات، لكنه لا يرفض أفق المفاوضات. ويظل السعوديون متحفظين دومًا حيال المبادرة المصرية. ويتضح من جميع اللقاءات مع الممثلين العرب أن الجميع يريدون قبولاً رسميًّا من جانب إسرائيل لمبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة وأن الغالبية العظمى للغاية تشك في أن يكون بوسع السادات الحصول على ذلك.

ويدرك ڤانس أن اقتراح بيجن الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني اقتراح غير كافٍ، لكنه يرى أننا لو حصلنا على موافقته على أن لا يكون هذا الحكم الذاتي سوى مرحلة مؤقتة أو انتقالية، فسوف يكون بوسعنا التوصل إلى انضمام العربية السعودية والأردن إلى المعسكر المصري.

وبينما يرجع ڤانس إلى واشنطون، يبدأ مؤتمر القاهرة أعماله في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول في فندق مينا هاوس قرب الأهرام، وهو الفندق الذي دار فيه الاجتماع في عام ١٩٤٣ بين روزڤلت وتشرشل وتشانج كاي – شيك. ويشارك في المؤتمر أربعة وفود فقط من «الخبراء» (عدد من الدبلوماسيين رفيعي المستوى يمثلون مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة). وتعريف شروط المرجعية يؤدي إلى انسداد فوري. فمصر تريد أن تدرج فيها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي (ما يعني حظر الاستحواذ على أراضٍ بالقوة) والقرار رقم ٢٤٢

ومجمل قرارات منظمة الأمم المتحدة (ما يشمل الحقوق القومية وحق العودة للفلسطينيين). وتتمسك إسرائيل بالقرار رقم ٢٤٢ وحده. والأمر كذلك بالنسبة لمسألة تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر القادم وجدول أعماله (مناقشة طبيعة الصلح قبل مناقشة الانسحاب وحقوق الفلسطينيين). والصراع يدور حول الرموز. ويحصل الإسرائيليون على موافقة على سحب الأعلام الفلسطينية الموجودة إلى جانب الأعلام العربية الأخرى. وهم يبذلون الحد الأقصى من المجهود في إبراز وجودهم في المدينة العربية الأكبر. وفي جميع الأحوال، ليست لهذا أهمية حقًا لأن ما هو جوهري يحدث في مكان آخر، على الرغم من أن التوصل إلى دراية أفضل لكل طرف بالطرف الآخر ليس شيئًا عديم الأهمية.

والهدف الذي حدّده بيجن لنفسه بطلب دعوته إلى زيارة واشنطون هو اتقاء الضغط المتزايد الذي ينذر بالوقوع على إسرائيل لإجبار الدولة اليهودية على الاستجابة بشكل مرضٍ لمبادرة السادات. وقد جرى اللقاء مع كارتر في ١٦ ديسمبر/ كانون الأول. وفيما يتعلق بسيناء، يقترح بيجن انسحابًا إلى الحدود مرحلة فمرحلة على امتداد ما بين ثلاث إلى خمس سنوات مع الإبقاء على قوات إسرائيلية وعلى المستوطنات جنبًا إلى جنب قوات دولية وذلك في مقابل تطبيع العلاقات. وتكمن الجدة في خطة للحكم الذاتي الفلسطيني من ٢١ نقطة (**الحكم الذاتي للعرب الفلسطينيين، المقيمين في يهودا والسامرة ومنطقة غزة**). وقد تخلى بيجن عن تعبير «عرب أرض إسرائيل»، بحَثٍّ من المدعي العام أهارون باراك، الذي أشار إلى خطر الخلط بين المقيمين في الأراضي والعرب الإسرائيليين[٣٧]. وسوف تبقى مسألة السيادة مسألة مفتوحة وسيكون بوسع العرب المعنيين انتخاب مجلس إداري ذي سلطات محدودة. وهذا المشروع يستلهم أفكارًا كان قد جرى استحداثها قبل عام ١٩١٤ حول الحكم الذاتي لجاليات في أوروبا الوسطى والشرقية، خاصة لدى الصهيونيين الأوائل. والحال أن دافعها الأساسي هو الفصل بين الأرض وسكانها. وسوف تكون جميع الحقوق الممنوحة، من حيث طبيعتها، حقوقًا غير ترابية وبلا سيادة. وإذا كانت إسرائيل تمتنع عن ادعاء سيادتها، فإنها تحتفظ بمجمل السلطة، خاصة سيطرتها على الأملاك العامة.

ويطلبُ كارترُ تحديدات. فهو يدرك تمامًا أن السلطة العليا سوف تظل بيد الحاكم العسكري الإسرائيلي، الذي ستكون له سلطة نقض قرارات المجلس الإداري. ويقارن بريچينسكي ذلك على نحو مباشرٍ بالبانتوستانات المقامة في جنوب أفريقيا.

وفي اليوم التالي، يوضح كارتر أنه يعتبر هذه المقترحات «بناءة» لكنها غير كافية. وقد تصلح لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات. فيرد عليه بيجن بأنه متأكد من نيل موافقة مجلس الشيوخ الأميركي. ولا يسجل الرئيس هذا التدخل في الشؤون الداخلية الأميركية. ويواصل بيجن حديثه مؤكدًا أن الخطة قابلة للتعديل ويوحي بأنه بعد التشاور مع حكومته فإن مجال الأمن وحده هو الذي سيظل مسؤولية الإسرائيليين.

فينشأ عن ذلك ما يسميه الدبلوماسيون على نحو مهذب بأنه سوء فهم. فبيجن سوف يؤكد أن الأميركيين قد وافقوا على خطته الخاصة بالحكم الذاتي في حين أن هؤلاء الأخيرين ينتظرون صيغة جديدة أكثر ليبرالية. ومرة أخرى، تصورت إدارة كارتر أنها فهمت من بيجن أمرًا لتكتشف فيما بعد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قَصَدَ أمرًا آخر. والحال أن هذا المفاوض الرهيب قد نجح في تحويل الانتباه عن مسألة الانسحاب لكي ينصَبَّ على مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني.

والحدث التالي هو اللقاء بين بيجن والسادات في الإسماعيلية، على ضفاف قناة السويس، والذي تَحَدَّدَ الخامس والعشرون من ديسمبر/ كانون الأول موعدًا له. وهو لفتة مقابلة لزيارة القدس. وفي اللحظة الأخيرة، يقوم السادات بتعديل جهازه الدبلوماسي. فهو يختار رفيقًا قديمًا من رفاق النضال ضد البريطانيين قبل ثورة ١٩٥٢، كان قد أصبح دبلوماسيًا محترفًا، هو محمد إبراهيم كامل، ليتم تعيينه وزيرًا للخارجية[٣٨]، على أن يتولى بطرس غالي منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية. وسوف يتعاون الرجلان في تفاهمٍ جيد، بحسب اعترافهما هما.

ويحتفظ السادات لنفسه بالقرارات الجوهرية ويفوض الإدارة لوزيريه هذين ولمستشاريه. وهو لا يهتم كثيرًا بالملفات، ويترك لمساعديه اتخاذ القرارات، مع احتمال تنصله منها فيما بعد. ويبدو أنه يقضي وقتًا في التفاوض معهم أطول من

الوقت الذي يقضيه في التفاوض مع الإسرائيليين. ويحاول هؤلاء بشكل منهجي إحداث الوقيعة بين صفوف المصريين، لكن السادات يستخدم ذلك أيضًا لكي يبين أنه مضطر ليس فقط إلى مواجهة معارضة عربية، وإنما أيضًا إلى مواجهة مقاومات داخلية قوية. وبالمقابل، يبدو أن بيجن يريد الانهماك في التفاصيل، ساعيًا إلى المواجهة فيها، بينما يسعى وزراؤه إلى استخلاص المبادئ العامة.

ويصل بيجن بصحبة ڤايتسمان ودايان. وهنا أيضًا، يحاول المصريون إحداث الوقيعة بين صفوف الطاقم المقابل. فمنذ الزيارة إلى القدس، نجد أن ڤايتسمان، الذي كان حتى ذلك الحين يبدو صقرًا، إنما يبدو الآن منفتحًا وميالاً إلى التصالح بينما يبدو دايان غامضًا، فهو مستعد لتقديم تنازلات وإن كان ضمن هدف التوصل إلى صلح منفرد يتيح كل الحرية للتصرف في الضفة الغربية.

وبعد المجاملات المألوفة، يجري تناول جوهر المشكلات. فيتحدث بيجن بالإنجليزية ويكلم المصريين كما لو أنهم أطفال(٣٩): سوف يحتفظ الإسرائيليون بمستوطناتهم في سيناء، وهي مستوطنات سيتم اعتبارها منشآت مدنية تتمتع بحماية عسكرية. فيذكره المصريون بأن القرار رقم ٢٤٢ يقتضي الانسحاب إلى الحدود الدولية. فيرد بيجن، وقد انتابه الغضب، بالتذكير بأزمة ١٩٦٧ حيث أريد رمي اليهود في البحر. وهذا يعطي لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها حتى تحمي نفسها من العدوان، والقانون يبيح الاحتفاظ بما تم أخذه في حرب دفاعية. ثم يعرض مشروعه الخاص بالحكم الذاتي، وهو في حقيقة الأمر مشروع أكثر تقييدًا من المشروع الذي جرى تقديمه إلى كارتر بعد مشاورات الحكومة الإسرائيلية(٤٠). فباسم الأمن، ستكون المستوطنات اليهودية مستوطنات مسلحة، وسوف تحتفظ إسرائيل بحق الڤيتو على دخول فلسطينيين من الخارج، وسيكون بوسع سكان الأراضي اختيار الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية، وسيكون بوسع هؤلاء السكان شراء أراضٍ في إسرائيل بينما سيكون بوسع الإسرائيليين شراء أراضٍ في الأراضي [المحتلة]. ويجب لجميع القرارات المتعلقة بالمسائل المشتركة أن تصدر بالإجماع عن لجنة تتألف من ممثلين لإسرائيل والأردن والمجلس الإداري.

ولا يتسنى التوصل إلى أي اتفاق جوهري. فيجري التمسك بتكوين لجنة سياسية يجب لها أن تضم المشاركين في مؤتمر القاهرة ولجنة عسكرية ثنائية. ولم

يتسن التوصل إلى إصدار أي بيان مشترك. فيجري الاكتفاء بعقد مؤتمر صحافي مشترك.

وخيبة الأمل عميقة لدى الجانب المصري، بينما يزعم بيجن الاقتراب من عقد اتفاق. والحال أن الدينامية التي خلقتها زيارة السادات للقدس إنما تفقد قوتها. وفي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، يوافق الكنيست بأغلبية ٦٤ صوتًا في مقابل ٨ أصوات وامتناع ٤٠ عن التصويت على خطة الحكم الذاتي لـ«عرب ـض إسرائيل». ويتبجح بيجن علنًا بأنه نال تأييد الأميركيين لهذا المشروع. وتـ ـارع الحكومة الأردنية إلى رفض هذه الخطة التي من شأنها إقحامها، أو بالأحرى توريطها، في الإدارة الإسرائيلية للأراضي المحتلة. وفي الأيام التالية، يعبر الملك حسين، في عدة مناسبات، عن رفضه القطعي لـ«خطة بيجن» التي لا يرى فيها أي عنصر بناء. ويعتقد كارتر دومًا أن بوسعه جرّ الأردن إلى العملية الجارية.

وفي لبنان، تستنفر كل القوى السياسية قواها، بدوافع متناقضة، ضد «توطين» الفلسطينيين في بلدها، لأن خطة بيجن لا تأخذ في اعتبارها الشتات الفلسطيني.

فشل المفاوضات المباشرة

لدى انعطافة العام، يقوم كارتر برحلة رسمية تقوده إلى طهران، في رأس السنة. وهو يتحادث هناك مع الملك حسين الذي لا يأخذ على نفسه أي تعهدات. ويتحدث الرئيس الأميركي عن انسحاب إسرائيلي وشكل محدود من تقرير المصير الذاتي للفلسطينيين يستبعد الاستقلال الكامل. وهو يكرر عرض آرائه في الرياض في ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨. فيبدو السعوديون دعاة تصالح لكنهم يشددون على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم. وإذا كان لا بـ ـمن مرحلة انتقالية لذلك، فإنها يجب أن تكون قصيرة. ويَعِدُ الرئيس الأميركي بتأييد بيع طائرات مقاتلة من طراز إف – ١٥ للمملكة والعمل في هـذا الاتجاه لدى الكونجرس.

وفي اليوم التالي، يقوم بتوقف قصير في أسوان حيث يستقبله السادات الذي كانت مجلة تايم قد اعتبرته للتوّ «رجل العام». وضمن روح محادثاته الأخيرة، يعلن كارتر أن المشكلة الفلسطينية يجب تسويتها في كل أبعادها. فالحل يجب أن

يشمل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن يَسمح للفلسطينيين بالمشاركة في تقرير مصيرهم الخاص[٤١]. وضمن لغة النزاع، يصبح هذا التصريح «صيغة أسوان». وهي صيغة لا يستحسنها الإسرائيليون. وحقوقيوهم يطرحون على أنفسهم مسألة وجود حقوق قد تكون غير مشروعة... أمَّا فيما يتعلق بالعرب، فإنهم يتساءلون عن المعنى الدقيق لهذه الصيغة ومن ثم عن طبيعة تطبيقها.

وفي ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨ هذا نفسه، تعلن إسرائيل إنشاء أربع مستوطنات جديدة في سيناء. وشارون هو ملهم هذا القرار الهادف، كالعادة، إلى خلق أمور واقعة لا يمكن الرجوع عنها. فلو أذعن المصريون لذلك، سيكون هذا رائعًا، أمَّا إن رفضوا، فسوف تتوافر من ثم الإمكانات لإسرائيل لكي تقدم «تنازلاً» في المساومة[٤٢]. وهذا الاستفزاز يستثير غضب السادات. وتنطلق الصحافة المصرية في الهجوم على بيجن الذي تعامله كشايلوك جديد، ويشكو الإسرائيليون من طوفان معاداة السامية هذا. ويصرح السادات بأن بيجن حر في إنشاء مستوطنات في سيناء فمآلها الحرق. ثم إن بيجن يعامل السادات، في رده، على أنه نيرون.

وليس كارتر بعيدًا عن مشاطرة الشعور نفسه الذي يخامر السادات. فهذا القرار يبدو له متنافيًا مع التعهدات التي التزم بها دايان أمامه بعدم إنشاء مستوطنات جديدة في العام القادم. فيوضح بيجن أن التعهدات كانت بخصوص عام ١٩٧٧ ... على أنه، وقد انزعج من رد فعل الرئيس الأميركي، سوف يمتنع عن إنشاء مستوطنات جديدة في عام ١٩٧٨، ما لا يعني تجميد نشاطات المستوطنات القائمة أو عدم السكوت على إنشاء مستوطنات غير شرعية تحت ذرائع مختلفة.

واللجنة العسكرية هي أول من يجتمع في القاهرة في ١١ يناير/ كانون الثاني. والحال أن ڤايتسمان، الذي يرأس الوفد الإسرائيلي، إنما يتم استدعاؤه فورًا إلى أسوان لمقابلة السادات. وهو الأثير لدى المصريين عمومًا، والسادات خصوصًا، من بين جميع المسؤولين الإسرائيليين. ويدور الحديث بشكل ودي، لكن كلاً منهما يتشبث بمواقفه. ويتحدث ڤايتسمان عن ضرورات الأمن الإسرائيلي ويردُّ السادات بأنه لن يتخلى عن شبرٍ واحدٍ من الأرض المصرية.

ولا يسفر اجتماع اللجنة العسكرية هو الآخر عن نتائج. وإذا كانت المستوطنات لا تتمتع بأي قيمة دفاعية، فإن المطارات تشكل عنصرًا جوهريًا في انتشار الجيش الإسرائيلي. ويتمثل الحل التراجعي الإسرائيلي في نزع سلاح كاملٍ لسيناء مصحوبٍ بمنظومة إنذارٍ تديرها قوات أجنبية، إلاَّ أن من المبكر جدًا طرح هذا الحل. وفي جميع الأحوال، يطالب المصريون بنزع سلاحٍ مُناظرٍ في الأرض الإسرائيلية لضمان أمنهم الخاص. وهم يرون أن الرغبة الإسرائيلية في الاحتفاظ بمستوطنات في سيناء لا تنبع من الأهمية الفعلية لهذه المستوطنات، حتى على المستوى العسكري، بل تنبع من المجازفة بخلق سابقةٍ يمكن تطبيقها على الأراضي المحتلة الأخرى. وهم، من جهة أخرى، لم يخطئوا في هذه الرؤية، كما يعترف ڤايتسمان بذلك(٤٣).

والحدث الرئيسي هو اجتماع اللجنة السياسية في القدس، في ١٧ يناير/ كانون الثاني. والحال أن تحديد جدول الأعمال قد تَكَشَّفَ بالفعل أنه إشكالي. وكان قد تم تبادل مشروعات ومشروعات مضادة من خلال السفارتين الأميركيتين. ويدافع المصريون عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم بينما يدافع الإسرائيليون عن الحكم الذاتي لـ«عرب أرض إسرائيل». ويكرس سايروس ڤانس اليوم الأول للعثور على صيغة مقبولة من جانب الطرفين، إذ يعتقد بيجن بسذاجة أن من شأن مجرد إعادة صياغة للقرار رقم ٢٤٢ أن تكون كافية لإصدار إعلان مبادئ يشكل مخرَجًا لمصر لعقد صلح منفرد. وتتكاثر المشاكل. فيذكِّر كامل علنًا بالموقف الرسمي المصري فيما يتعلق بالفلسطينيين فيردون عليه بعد ذلك بقليل بأن إسرائيل لن تتفاوض والمسدس مسدَّدٌ إليها على قُرمة الجزار وأنها سترفض كل ما يهدد أمنها. وفي المباحثات السياسية، يُضاف أنه إن لم تقبل مصر بقاء المستوطنات الإسرائيلية في أرضها، فإن أبسط شيء يمكن القيام به عندئذ هو إجراء تعديلات في الحدود تسمح بضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل.

ويفاقم بيجن الوضع خلال المأدبة الرسمية إذ يتوجه بالحديث إلى وزير الخارجية المصري معاملاً إياه بوصفه «صديقي الشاب» (كامل في الحادية والخمسين وڤانس في الستين وبيجن في الرابعة والستين) وملَقِّنًا إياه محاضرة كاملة في التاريخ. فهو يقول إن مفهوم تقرير المصير الذاتي كان سبب كوارث أوروبية

في الثلاثينيات من القرن العشرين. وهو يقارن، بشكل ضمني، الفلسطينيين بألمان السوديت في لحظة مؤتمر ميونخ، ما من شأنه، بشكل ضمني أكثر أيضًا، تبرير طردهم، كما حدث ذلك في الماضي غداة الحرب العالمية الثانية ... ويستاء المصريون من هذا التصرف الذي يعتبرونه مهينًا. ويرفض كامل المشاركة في النخب الرسمي. فيرجوه الأميركيون عدم الاستياء من هذا التصرف، فبيجن يتصرف هكذا مع الجميع ...

وصباح اليوم التالي، بينما كانت المحادثات قد جرى استئنافها، يأمر السادات، وقد أُبلغ بتصريح دايان وبمسلك بيجن، بأن يحزم الوفد المصري حقائبه ويرجع إلى مصر وذلك على الرغم من نصيحة إبراهيم كامل المغايرة. والتبرير الرسمي هو أن إسرائيل قد رفضت عرض السلام الذي قدمه السادات بعدم اقتراحها غير سلام مفروض بالقوة.

والرئيس المصري، المستاء من الاتجاه الذي تسير فيه المفاوضات، بحاجة إلى بُعدٍ فلسطيني حقيقي في التسوية. فدون هذا البُعد، لن يحظى بتأييد عربي وسيصابُ موقفه في المفاوضات بالضعف حيال المطالبات الإسرائيلية في سيناء. كما يسره التذكير بأنه بطل القرارات المفاجئة والمسرحية. وعلى الفور يتدخل الأميركيون بين الطرفين. فبعد محاولة غير مثمرة من جانب ڤانس، يخاطب كارتر السادات وبيجن هاتفيًا بشكل مباشر. فيجري الاتفاق على توقف قصير للمحادثات من أجل التشاور وليس إنهاء العملية.

ولإيجاد مخرجٍ من المأزق الذي آل إليه الوضع، يفكر كارتر للمرة الأولى في الجمع بين السادات وبيجن في كامب ديڤيد. وبعد التشاور، يرى الرئيس الأميركي أن هذا سابق لأوانه بكثير. وبالمقابل، فإنه بدعوة السادات وحده سيكون بالإمكان استعادة الثقة معه وصوغ استراتيجية مشتركة.

وهكذا تنتهي المفاوضات الثنائية الإسرائيلية – المصرية مع انسحاب الولايات المتحدة. وتجتمع اللجنة العسكرية في القاهرة في ٣١ يناير/ كانون الثاني فتعلق أعمالها في اليوم التالي. ويذاع نبأ قدوم السادات إلى الولايات المتحدة في نهاية يناير/ كانون الثاني. ويرى المعنيُّ في ذلك نجاح استراتيجيته التي تتمثل في

إشراك الولايات المتحدة إلى أقصى حدٍّ ممكن في المفاوضات سعيًا إلى تعويض عدم توازن القوى بين مصر وإسرائيل.

والمشكلة هي أن الحديث يدور عن تسوية شاملة في غياد · سوريا والفلسطينيين الذين يُطلب منهم الاختفاء الآن من المسرح السياسي، وفـ ، غياب الأردن، الذي سيتعين عليه التكيف عندما تجيء اللحظة لذلك مع الـ ؛ر الذي سيقترحونه عليه.

الفصل الثالث عشر

كامپ ديڤيد

" أمّا فيما يتعلق باعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الإسرائيليين الـذين حضروا الندوة كانوا في مجملهم معارضين كليًّا لذلك في الظروف الراهنـة، وذلـك بسـبب «إرهاب» المنظمة. وكالعادة، تَمَتْرَسَ المشاركون الفلسطينيون خلف المنظمة، وإن كانوا قـد انتهوا إلى الإقرار بأنهم ليسوا بالضرورة على اتفاق مع تاكتيكها. وهذا فارق رهيف استحوذ عليه بقوةٍ بعض المشاركين الإسرائيليين في الندوة، ما جعل الفلسطينيين يندمون بلا شك على «اعتدالـ»ـهم.

" وكان السؤال الإسرائيلي صعبًا جدًّا أيضًا: تقولون إنكم مستعدون للاعتراف بإسرائيل: فهل هذا لأن لها حقًّا في الوجود أم بوصفها أمرًا واقعًا بالقوة ؟ (*right of might?*). وبعـد تفكير عميق، اضطر الفلسطينيون، حيال هذه المحاكمة لهم، إلى الاعتراف بأن من المستحيل عليهم الردّ على هذا السؤال. فأليس من شأن الاعتراف بـ«حق» إسرائيل أن يعنـي قبـولاً، بشكلٍ بَعديٍّ، لكل الدراما الفلسطينية ؟ إن أقصى ما يمكن (مالا مفرَّ من) عمله هـو الإقـرار بوجود دولة إسرائيل وبقوتها».

وزارة الشؤون الخارجية [الفرنسـية]،
أفريقيا الشـمالية، الشـرق الأوسـط،
١٩٧٣-١٩٨٢، القدس.
ندوة إسرائيلية – فلسطينية في القدس الشرقية.

" بيجن هو القائد الإسرائيلي الوحيد الذي يملك القدرة على توقيع اتفـاقٍ كهـذا، إذ لا وجود لبيجن آخر في صفوف المعارضة لحكومته».

إسحق رابين[1].

النقاط الأميركية التسع

ترى إدارة كارتر أن تسوية مسألة سيناء لن تطرح مشكلة يتعذر التغلب عليها. ولابد من العثور على حلٍّ بشأن الأراضي الفلسطينية من شأنه أن يكون مقبولاً من جانب الأطراف. ولا غنى عن اتفاق مرحلي مع طرح آفاق مستقبلية. وتتمثل الاستراتيجية في إعادة صوغ مقترحات بيجن بجعلها جذابة أكثر للعرب. فتنبثق عن ذلك خطة من ٩ نقاط يحمل تحريرها النهائي تاريخ ٣ فبراير/ شباط ١٩٧٨.

ومن شأن الفترة الانتقالية أن تكون من خمس سنوات، على أن يتم التفاوض على الاتفاق بين ممثلي مصر وإسرائيل والأردن وفلسطينيي الضفة الغربية وغزة. ومن شأن الحكم الذاتي أن تكفله سلطةٌ منتخبة من جانب السكان. وخلال الفترة الانتقالية، فإنه لا إسرائيل ولا الأردن سوف يطرحان دعاويهما الخاصة بالسيادة. وسوف ينسحب الجيش الإسرائيلي إلى مواقع محدَّدة ؛ وستبدأ مفاوضات بين الأردن ومصر وإسرائيل والسلطة [الفلسطينية] لتطبيق القرار رقم ٢٤٢. وسوف يتعين حصول الاتفاق النهائي على موافقة السكان المحكومين. وخلال الفترة الانتقالية، سيتوجب على الأطراف المعنية أن تتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي تخرج عن اختصاصات السلطة: وجود قوات تتبع منظمة الأمم المتحدة أو تتبع الأردن، تحديد شروط مقبولة اقتصاديًا لإعادة توطين فلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، الحقوق المتبادلة للطرفين في شراء أراضٍ في الأراضي [الفلسطينية] وفي إسرائيل. وسوف يتم إطلاق خطة لتنمية اقتصادية إقليمية، تشمل الأردن وسلطة غزة/ الضفة الغربية وإسرائيل ومصر.

وهكذا، فمن شأننا أن نكون بإزاء تأكيد على الطابع المؤقت للحكم الذاتي وعلى تطبيق القرار رقم ٢٤٢ وعلى دور للأردنيين والفلسطينيين (الذين لم تجر استشارتهم).

وفي ٣ فبراير/ شباط ١٩٧٨، يصل السادات إلى كامب ديفيد. فيتعزز ودُّ علاقاته بكارتر. ويسرد له السادات تاريخ علاقاته مع الإسرائيليين منذ رحلته إلى القدس ويبدو مُحبَطًا. وهو يطلب إلى الولايات المتحدة طرح خطة للخروج من المأزق.

ويشدِّد كارتر على أن تغيير المواقف الإسرائيلية يتطلب وقتًا: فاليهود الأميركيون يبدؤون في اعتبار أن بيجن هو العقبة أمام الصلح ؛ وفي حالة حدوث مواجهة، سوف ينحازون إليه. والأولوية هي استئناف المفاوضات دون رهنها بمسألة المستوطنات. ويجب على مصر التمسك بالقرار رقم ٢٤٢ وبتعريف المبادئ فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، دون المضي إلى أساليب التطبيق. وعندما تصل الأمور إلى طريق مسدود، سوف يقترح الأميركيون خطتهم الخاصة التي من غير الوارد الكشف عنها الآن، حتى لا يبدو أن هناك تواطؤًا بين مصر والولايات المتحدة. وفي اللحظة المباشرة، يحتاج كارتر إلى موافقة أصدقاء إسرائيل في مجلس الشيوخ لتمرير معاهدته محل الجدل والتي تعيد قناة بنما نهائيًّا إلى البلد الذي يحمل الاسم نفسه(٢).

ويعتقد السادات أنه قد نجح في التوصل إلى الانخراط الأميركي الذي لا غنى عنه. وهو يرى نزاهة كارتر وقوة اللوبي الموالي لإسرائيل. ولا يريد أن يظهر وكأنه يتخلى عن المواقف العربية المشتركة فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين. والمسألة الأساسية هي كيف يمكن الربط من الناحية الحقوقية بين اتفاق ثنائي يسوي المنازعات الإسرائيلية – المصرية واتفاقٍ يحدد مبادئ تسوية الملف الفلسطيني. ويرجو السادات أن يجعل من المعاهدة المصرية – الإسرائيلية نموذجًا يقتدي به الآخرون: الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، الاعتراف بإسرائيل وضمانات الأمن. فلو أُعلن أن هذه المبادئ تنطبق على الملفات الأخرى، فإن الجميع سوف يحذون حذوه. وكارتر، على مستوى المبادئ، موافقٌ، لكن الواقعية تميل إلى التغلب، فبالإمكان التوصل إلى صلح مصري – إسرائيلي ومن غير الوارد التضحية به جرَّاء غياب حلٍ للمسألة الفلسطينية. وبشكل واضح تمامًا، فإن كارتر والسادات هما بسبيلهما إلى وضع الملف الفلسطيني في المرتبة الثانية.

وقد طلب السادات أيضًا سلاحًا أميركيًّا. وتقرِّرُ إدارة كارتر أن تعرض على الكونجرس صفقة كلية لا سبيل إلى الفصل بين عناصرها، إمَّا أن تُقبل أو أن تُرفض، بيع ٥٠ طائرة من طراز إف – ٥ إس لمصر و٦٠ طائرة من طراز إف – ٥ إس للعربية السعودية و٧٥ طائرة من طراز إف – ١٦ إس و١٥ طائرة من طراز إف – ١٥ إس (تعني إس نوع الطائرة المخصص للتصدير) لإسرائيل.

والحال أن الطائرة النورثروب إف – ٥ فريدوم فايترز هي طائرةُ مطاردةٍ يُعتدُّ بها وعالية الأداء ورخيصة الثمن، قديمة بالفعل إلاَّ أنه طرأ تحديثٌ عليها، أمَّا الطائرة ماكدونيل دوجلاس إف – ١٥ إيجل فهي طائرة حربية مطاردةٌ في أي طقس، وهي أرقى بكثير جدًا من الفانتوم إف – ٤ في هذا المجال، وأمَّا طائرة الجنرال ديناميك إف – ١٦ فالكون فهي الطائرة الجديدة في السلاح الجوي الأميركي المخصصة للمهام القتالية ومهام القصف. والطائرتان من طراز إف – ١٥ وإف – ١٦ من بين الطائرات الأحدث آنذاك، ويبدو أنهما تتفوقان على النماذج السوفييتية المعادلة لهما.

ويكرس السادات بقية إقامته للقيام بنشاط دعائي لدى الرأي العام الأميركي، خاصة الطائفة اليهودية، ولعقد صلات مع أعضاء الكونجرس. وفي يوم رحيله، في ٨ فبراير/ شباط، ينشر البيت الأبيض بيانًا يذكِّر بأن القرار رقم ٢٤٢ ينطبق على جميع جبهات النزاع، وبأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تتعارض مع القانون الدولي وتشكل عقبات في طريق السلام، وبأن أي مستوطنة جديدة من شأنها أن تتعارض مع أي مسعى للتوصل إلى تسوية سلمية[٣]. وتُستعاد «صيغة أسوان» فيما يتعلق بالفلسطينيين.

وفي تلك الأثناء، في الأيام الأولى من فبراير/ شباط، تنعقد في الجزائر العاصمة قمة بلدان جبهة الصمود. وكانت هذه البلدان قد كشفت بالأخص انقساماتها برفض العراق المشاركة في القمة. ويُدانُ المسلك المصري بحدة ويُعادُ التأكيد على دعم سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن يذهب إلى الولايات المتحدة، بعد الرئيس المصري، هو دايان، المنزعج جدًا من التقارب بين إدارة كارتر والسادات، ومن التقدم الذي أحرزه هذا الأخير في صفوف الرأي العام الأميركي. وهو يحاول تدارك الموقف لدى الطائفة اليهودية مذكّرًا بأن استيطان الأراضي المحتلة إنما يندرج في استمرارية عمل «الرواد» من الصهيونيين الأوائل. وبوصفه صهيونيًّا، فإنه يفضل أناس جماعة جوش إيمونيم على من ينعمون بالعيش في الولايات المتحدة وينتقدون إسرائيل مع ذلك.

وفي ١٦ فبراير/ شباط، يجري دايان محادثات مع ممثلي وزارة الخارجية الأميركية ثم مع ممثلي البيت الأبيض. وهو يبدو صاحب موقف قطعي: من غير

الوارد الانسحاب من الضفة الغربية أو وقف الاستيطان. وفـــي جميـــع الأحـــوال، سيرفض الملك حسين المشاركة في المحادثات الجارية.

وعلى أثر هذه اللقاءات، يرسل كارتر إلى السادات رسالة يسأله فيها عما قـــد يكون عليه موقفه إن لم يشارك الأردن في المفاوضات المتعلقة بالفلسطينيين. وردُّ القاهرة هو أن من شأن إعلان مبادئ واضح بمـــا يكفـــي فيمـــا يتعلـــق بمســـتقبل الأراضي المحتلة أن يكون كافيًا، لفترة مؤقتة على الأقل.

واعتبارًا من منتصف فبراير/ شباط، تشن إسرائيل حملة تعبئة لأصدقائها في الولايات المتحدة للاعتراض على بيع طائرات حربية لمصر والعربية الســـعودية، فهما بلدان من بلدان المواجهة ويهددانها بشن حـــرب عليهـــا. وعـــلاوة علـــى الانزعاج، الحقيقي من الناحية العسكرية، وخطر تعزز العلاقـــات بـــين الولايـــات المتحدة والبلدان العربية، فإن هذه الحملة إنما تشكل حرفًا ممتـــازًا للأنظـــار عـــن مسألة المستوطنات والانسحاب الإسرائيلي. وفي مجلس الشيوخ، فـــإن الـــداعمين المعتادين لإسرائيل، كپاتريك موينيهان، إنما يجعلون من أنفســـهم المـــدافعين عـــن الموقف الإسرائيلي.

ويجري تكليف روي آثرتون، مساعد وزير الخارجية الأميركي، بالقيام بجولة مكوكية بين الأطراف المشاركة في عملية السلام. فيشرح له بيجن مفهومه الحقوقي للقرار رقم ٢٤٢: يجب على الإسرائيليين الانسحاب من أراضٍ يعترفـــون بســـيادة دولة أخرى عليها ؛ والحال أنهم لم يعترفوا قط بالسيادة الأردنيـــة علـــى الضـــفة الغربية ... ويرى كارتر أن هذا الكلام يتعارض مع نص وروح التوصية.

وفي الأول من مارس/ آذار، ينقل السادات إلى بيجن، عبر آثرتون، رســـالة ذات نبرة جد حادَّة: يجب التوقف عن اللعب على الالتباسات والمبهمـــات اللغويـــة ويجب الاعتراف بمبادئ الانسحاب والحقوق الفلسطينية والأمن المتبادل. وهو يقبل فكرة أن إسرائيل لها حاجات أمنية في الضفة الغربية بعد الفترة الانتقاليـــة. فيـــردُّ عليه بيجن بعد ذلك ببضعة أيام مستعيدًا خطابه المألوف بأن إسرائيل موجودة منـــذ ٣٥٠٠ عام (وهذه المحاجة تؤثر عمومًا على الغربيين، لكن المصـــريين قـــد ردوا بالفعل بأنهم موجودون منذ ٧٠٠٠ عام ...) وبأنها لا تحتاج إلى اعتراف عربـــي (ما يجعل مبادرة السادات في القدس أمرًا لا طائل من ورائه) لأن حق إسرائيل في

الوجود نابع من الله وحده ... وفي هذا السياق، من غير الوارد استئناف المفاوضات المباشرة.

وفي ٧ مارس/ آذار، ينقل السادات إلى آثرتون مذكرة حول المسألة الفلسطينية ليست غير تذكير بالمواقف المصرية المعروفة بالفعل حول حق تقرير المصير الذاتي بعد الفترة الانتقالية الممتدة لخمس سنوات. وخيبة الأمل كاملة في واشنطون فقد كانوا ينتظرون مقترحات تتقارب مع مقترحات الإسرائيليين وتسمح للأميركيين بالتوصل إلى حلولٍ وسط. وفي اليوم التالي، يصل فايتسمان إلى واشنطون. ويستمر دوران المحادثات حول مسألة مستقبل الضفة الغربية. ولا يود الإسرائيليون سماع شيء إلاَّ عن «تعايشٍ» مع السكان العرب، ويوافق الأميركيون على الحكم الذاتي، وإنما بشرط أن يُفضي بعد خمس سنوات إلى حرية السكان في الاختيار، والذي قد يتعين أن يكون في ارتباطٍ بالأردن بشكل أو بآخر.

وفي هذه المداولات، تتضح تصورات الطرفين. فالمصريون يرون أن السادات، بذهابه إلى القدس، قد قام بالشيء الجوهري بإزالته «العقبة السيكولوچية». ويرى الإسرائيليون، وقد أفاقوا من نشوتهم، أن الانسحاب من الأراضي من شأنه أن يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنهم. وهم ينزعجون من خديعة مصرية تتألف، باسم السلم، من تهديد وجود الدولة العبرية نفسه. وإذا كان العرب يقبلون حقًّا وجود دولة إسرائيل، فلابد لهم من قبول حقوقها التاريخية في الضفة الغربية. ويبقى مع ذلك أن في هذا الأمر فرصة تاريخية لتحييد مصر بالتوصل إلى صلح منفرد معها من شأنه السماح بتوطيد السيطرة على الأراضي المحتلة الأخرى. والعسكريون والعسكريون السابقون كفايتسمان ودايان قليلاً ما يَسعدون لأفق التخلي عن سيناء التي يشعرون نحوها بشعور امتلاكٍ حقيقي. وبالمقابل، من شأن بيجن، بعد مفاوضات شاقة، التخلي عن الدعاوى الأخيرة في الأرض المصرية لو سَمَحَ هذا بالسيطرة النهائية على الضفة الغربية التي تشكل جزءًا من «أرض إسرائيل».

ويجد كارتر نفسه دومًا على جهتين. فبعد بضعة شهور من ولايته، أدرك هشاشته الكبرى حيال كونجرسٍ مقاتلٍ وراغبٍ، منذ انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٢، في لعب دور أهم في السياسة الخارجية. وانعدام مهارته الأولى

يُضافُ إلى ميل أقوى من جانب السلطة التشريعية إلى الكف عن السكوت على تجاوزات «الرئاسات الإمبراطورية» التي عرفتها ستينيات القرن العشرين. والتصديق على المعاهدة المتعلقة بقناة بنما والتي يراد بها إعادة تعريف العلاقات مع أميركا اللاتينية إنما يصطدم بعداوة من جانب الجمهوريين، الذين يقودهم بشكل خاص رونالد ريجان، ومن جانب جزء من الحزب الديموقراطي يرى في هذه المعاهدة تخليًّا جسيمًا. والحال أن اليمينَين الأميركيَّين، الديموقراطي والجمهوري، قد حشدا قواهما حيال هذا الموضوع مدعومَين دعمًا قويًّا من جانب الرأي العام الأميركي.

وتُقابِلُ الصعوبة نفسها في مسألة السماح ببيع أسلحة لبلدان الشرق الأوسط: فقد استنفر الموالون لإسرائيل كل شبكاتهم لمعارضة ذلك. وفضلاً عن الجانب العسكري الخالص، وهو مهم في حد ذاته، فإن المسكوت عنه هو معرفة من هو الحليف الأهم في الشرق الأوسط، إسرائيل أم البلدان العربية المسماة بالمعتدلة. ويعمل السادات على إفهام الأميركيين أن إسرائيل ليست لها أي فائدة في التصدي لـ«التوسع» السوفييتي. والبلدان العربية، بتسليحها من جانب الولايات المتحدة، هي وحدها التي تملك إمكانات التصدي للسوفييت. وبشكل ضمني، يعود إلى جيوسياسة ما قبل البيع الأول لأسلحة من الكتلة الشرقية لمصر في عام ١٩٥٥. والاعتراض على تعاقدات بيع أسلحة لمصر والعربية السعودية باسم أمن إسرائيل إنما يدل على أن هذه الأخيرة ليست ذلك الرصيد الاستراتيجي الذي تزعم أنها تمثله، بل هي بالأحرى تمامًا عقبة. ويشعر المسؤولون الإسرائيليون بأن الاستراتيجية المصرية إنما تشكل خطرًا خبيثًا بشكل خاص، لأنها تُقوِّض «العلاقة الاستراتيجية» مع الولايات المتحدة وتختزلها إلى شأنٍ يخص السياسة الداخلية الأميركية لا أكثر.

عودة أعمال العنف

حتى الآن، استفادت المفاوضات الجارية من غياب نسبي لأعمال العنف، إلاَّ في الجنوب اللبناني. وقد ظل العراق مبتعدًا عن جبهة الصمود، التي اعتبَرَها معتدلةً أكثر من اللازم وذات مصدر إلهام سوري إلى حد بعيد بالأخص. وهو

يستخدم جماعة أبو نضال كأداة ضد المعتدلين. وهكذا، ففي ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨، يتم في لندن اغتيال سعيد حمّامي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا العظمى. وكان الرجل مُنَظِّمَ الاتصالات مع اليسار الإسرائيلي. وقبل ذلك بيومين، لقيَ موظفان بسفارة سوريا في المدينة نفسها مصرعهما في انفجار لسيارتيهما. ويرى الجميع أن العراق وجماعة أبو نضال هما المسؤولان عن هذا الاغتيال. وتحريات الشرطة البريطانية تقود إلى هذا الاستنتاج نفسه.

وفي ١٨ فبراير/ شباط ١٩٧٨، يتم اغتيال يوسف السباعي، الكاتب ورئيس التحرير المقرَّب من السادات، في فندق هيلتون بنيقوسيا حيث انعقد مؤتمر منظمة تضامن الشعوب الأفرو- آسيوية. وتقوم القوة الخاصة التي تتبع جماعة أبو نضال، وهي قوة مؤلفة من رجلين، بأخذ ١٦ رهينة من المشاركين في المؤتمر وتحصل من الحكومة القبرصية على طائرة تتبع شركة الخطوط الجوية القبرصية. ولا يقبل أيُّ بلد استقبال الطائرة (ليبيا واليمن الجنوبي يرفضان، ولا تسمح جيبوتي إلاّ بتزويد الطائرة بالكيروسين)، التي تضطر إلى العودة إلى المطار الذي بدأت رحلتها منه. ويريد السادات القيام بعملية كعملية عنتيبي أو عملية مقديشيو ويرسل قوات خاصة إلى مطار لارناكا. وترفض الحكومة القبرصية استقبال هذه القوات. فيعقب ذلك تبادل لإطلاق النار بين الجنود المصريين والحرس الوطني القبرصي يؤدي إلى سقوط ١٥ قتيلاً في الصفوف المصرية. ثم يقوم عضوا جماعة أبو نضال بإخلاء سبيل رهائنهما الأخيرين ويستسلمان. ويُحَوِّلُ السادات جنازة صديقه إلى تظاهرات شعبية معادية للفلسطينيين. وفي الأيام التالية، يهاجم المسؤولون المصريون منظمة التحرير الفلسطينية هجومًا سافرًا: إن من يزعمون قيادة الشعب الفلسطيني قد باعوا أنفسهم كليًا لمعسكر الرفض العربي كما أنهم يستغلون مكابدات الشعب الفلسطيني الذي يحيا تحت الاحتلال. ويجري الحديث عن دعم سكان الأراضي المحتلة للسياسة المصرية لتحريرهم من الاحتلال.

والحال أن تطور الظرف الدبلوماسي إنما يؤثر بشكل شبه تلقائي على المشهد السياسي اللبناني. فمن جديد تجد منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا نفسيهما في معسكر واحد ويضطر وليد جنبلاط إلى التقارب مع دمشق بينما لعبت الجبهة اللبنانية لعبة إسرائيل في الجنوب اللبناني. وقد أدت «خطة» بيجن «للسلام» إلى تزايد حدة المخاوف المسيحية لأنه لم تجر الإشارة إلى أي شيء فيما يتعلق

بمصير اللاجئين الفلسطينيين. وقد شنت الحكومة واليمين المسيحي عندئذ حملة ضد التوطين النهائي للفلسطينيين في لبنان. ولا يبدو أن قادة الجبهة اللبنانية آنذاك يدركون التناقض بين موقفهم والتحالف السرّي مع إسرائيل.

والحاصل أن المسلك الميليشياوي والمواجهات المسلحة بين الاتجاهات المتعارضة في القوى الفلسطينية قد نفّرت منها الجماعةَ السكانية المدنية في المناطق التي تتركز فيها. وهكذا، فإن مدينة صيدا تقوم بالإضراب عفويًا في ٢٨ يناير/ كانون الثاني احتجاجًا على أعمال العنف الفلسطينية. وعلى الفور، تعلن الميليشيات المسيحية المتحالفة مع الإسرائيليين والجبهةُ اللبنانية تضامنها مع سكان الجنوب. وهناك محاولة لجرِّ الشيعة ضد التوطين. والواقع أن مدينة النبطية الشيعية إنما تقوم بدورها بإضرابٍ في ٨ فبراير/ شباط. وتَعِدُ الحركةُ الوطنية والفلسطينيون بانضباط أفضل في صفوفهم وباحترام السكان المدنيين.

وفي هذا السياق حيث يتباعد اليمين المسيحي عن السياسة السورية، يؤدي حادث غير متوقع إلى إضرام النار في البارود. ففي ٧ فبراير/ شباط، تقوم وحدة من الجيش اللبناني الذي أعيد تكوينه بمهاجمة قافلة للجيش السوري في الفيّاضية، على الطريق إلى دمشق. وإذا كانت أسباب الحادث يلفها الضباب، فإن المواجهات تصبح عامة بين الميليشيات المسيحية والجيش السوري، الذي يقصف الأحياء المسيحية في بيروت. فنجد من جديد مناخ الحرب الأهلية مع إغلاق طرق المواصلات. ويطالب الأسد بإنزال العقاب النموذجي بما يعتبره مؤامرة نظّمها الإسرائيليون مع حلفائهم المسيحيين. وأمام فؤاد بطرس، وزير الخارجية اللبناني، يتهم الجميليين بأنهم «عملاء لإسرائيل»[٤]. ويتم التوصل إلى التفاوض على حلول وسط مصحوبة بعودة إلى هدوء هش. والمبرر لذلك هو أن من شأن الإقدام على إعداماتٍ خلق عداوات مستديمة بين سوريا ولبنان، بين الشعبين والجيشين.

وعلى المستوى السياسي، يُعَدُّ التحول جوهريًا. فنحن نرى انقلابًا حقيقيًا للتحالفات. ويميل المعسكر المسيحي إلى أن يصبح عدو السياسة السورية. وقد فشلت محاولة الرئيس سركيس في إعادة الحياة السياسية إلى حالتها الطبيعية. ويسعى نصف البلد إلى التحالف مع إسرائيل، بينما يسعى النصف الآخر إلى التحالفِ مع جبهة الرفض العربية. والحرب ممكنة في أي لحظة، فالوفاق مستحيل بسبب الانقسام الكبير جدًا في البلد.

وكما لو أن هذا من باب الصدفة، في اللحظة نفسها، تُعَاوِدُ الميليشياتُ المتحالفةُ مع إسرائيل الهجوم. ففي ٢ مارس/ آذار، تحاول الاستيلاء على بنت جبيل، إلاّ أنه يجري صدها. ويشكو سعد حداد من غياب الدعم الإسرائيلي.

وبعد فشل محاولة جديدة للحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن تهدف إلى تمكين الفلسطينيين من الحضور في المفاوضات الجارية، يصدر عرفات الأمر بشن عملية في داخل الأرض الإسرائيلية للتذكير بأنه لا يمكن لشيء أن يتم من دون منظمة التحرير الفلسطينية وفتح(٥).

وفي صباح ١١ مارس/ آذار، تصل قوة خاصة من عشرة فلسطينيين قادمين من لبنان عن طريق البحر إلى ناحية قريبة من حيفا. ويبدو أن الهدف الأول كان يتمثل في الاستيلاء على فندق والتفاوض على إخلاء سبيل رهائن في مقابل الإفراج عن أسرى في إسرائيل. لكنهم فقدوا معالم طريقهم، وهم يبدون افتقارًا تامًّا للسيطرة على أعصابهم. فيقتلون في البداية مصورًا كان يلتقط صورًا لطيور، ثم يستولون على باصين يقلان ركابًا يقضون عطلتهم. ويجمعون رهائنهم في سيارة واحدة. وتسارع قوات الأمن الإسرائيلية إلى شن الهجوم. والحصيلة فادحة: ٣٧ قتيلاً، بينهم ٦ من أفراد القوة الخاصة، و٨٢ مصابًا. وهذه هي الكلفة البشرية الأعلى التي حلت بإسرائيل منذ عقود.

والغضب والسخط عظيمان في إسرائيل. ويشبه بيجن الحادث بالمحرقة النازية:

> تريد منظمة التحرير الفلسطينية تحطيمنا معنويًا لكي تجبرنا على ترك أرضنا. لكن العدو لن ينجح. إننا سندافع عن شعبنا بكل ما نملك من وسائل وسوف تتم تصفية المسؤولين عن هذه المذبحة في قواعدهم.
>
> كما أن من يساعدون القتلة سيكون عليهم تحمل المسؤولية [...] إن منظمة التحرير الفلسطينية تتعاون مع الاتحاد السوفييتي. لكن الشيء الأخطر هو أن الاتحاد السوفييتي يتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، إذ يزودها بالسلاح ويدرِّب رجالها. إن هدفهم هو قتل من بقيَ من الناجين من المحرقة النازية.

وتدعو الولاياتُ المتحدةُ إسرائيل إلى الاعتدال وإلى «عدم إراقة المزيد من دماء الأبرياء».

القرار رقم ٤٢٥

في ليلة ١٤ – ١٥ مارس/ آذار ١٩٧٨، يشن الجيش الإسرائيلي عملية «حجر الحكمة». وهو يتغلغل على عدة محاور في الجنوب اللبناني بينما يعمل سلاح البحرية [الإسرائيلي] على الساحل. وسعيًا إلى ضمان أن تكون الخسائر في صفوفه من أدنى حدٍّ، يتقدم ببطء معتمدًا على استخدام واسع للمدفعية والسلاح الجوي. وفي مروره، يتم تدمير مواقع المراقبين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة. وبحسب بيان رئيس هيئة أركان الجيش، فإن الهدف هو «قتل أقصى عدد من الإرهابيين»، إلاَّ أن القوات المشتركة قد سحبت من منطقة المعارك الجانب الرئيسي من مقاتليها، ولم تترك غير مجموعات صغيرة لملاحقة الغزاة، ما يتماشى مع أبسط قواعد حرب العصابات. والنتيجة هي أن السكان المدنيين أساسًا هم الذين يتعرضون للنيران. ولا تولي القيادة الإسرائيلية لذلك سوى أهمية ضئيلة ؛ فهو عقاب على التعاون مع الإرهابيين. وكما سوف يكتب عيزر فايتسمان، فإن الضربات الموجَّهة إلى المدنيين، حتى وإن لم تكن مقصودة، كانت لها مأثرة قلب السكان على منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها[٦]. وليست غارات القصف وحدها هي التي تضرب السكان المدنيين، فالجنود الإسرائيليون يطلقون النار فورًا على الناس الذين يظهرون أمامهم، وخاصةً السيارات، كما تشهد على ذلك الصحافة الدولية[٧]. وتنهب ميليشيا سعد حداد بشكل منهجي القرى الشيعية المهجورة.

وضمن منطق استئصال الإرهاب، لا يلتفت الجيش الإسرائيلي إلاَّ متأخرًا إلى الأثر الإعلامي لما حاق بالسكان المدنيين والذي تنشره وسائط الإعلام الدولية الكبرى في كل العالم. ويضطر الجيش عندئذ، من الناحية الكلامية على الأقل، إلى التصرف بتحفظ أكبر. وهذا الوضع سوف يتكرر مرات عديدة في العقود التالية، إذ لا يبدو، بما يُعَدُّ أمرًا غريبًا، أن دروس التجربة قد جرى استيعابها.

والهدف الإسرائيلي هو معاقبة الفلسطينيين[٨]، وإن كان أيضًا السيطرة ترابيًّا على الجنوب اللبناني حتى الخط الأحمر حيث تتمركز العناصر الأولى لقوة الردع العربية. والهدف هو خلق محمية إسرائيلية تدافع عنها الميليشيات المسيحية. ويهرب أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ متجهين إلى بيروت بينما يجري قصف الضاحية الجنوبية للعاصمة أيضًا.

وفي غضون ثلاثة أيام، تغلغل الجيش الإسرائيلي في الأرض اللبنانية على مسافة تتراوح بين ٧ و ١٠ كيلومترات، من البحر المتوسط إلى حرمون، لكن مواقعه المتقدمة تتعرض للملاحقة من جانب الفدائيين الفلسطينيين. وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، تستثير الحوادثُ تظاهراتٍ عنيفة من جانب السكان تضامنًا مع إخوتهم في لبنان. ويتم إعلان الإضراب العام بينما يفرض الجيش الإسرائيلي حظرًا صارمًا للتجول على البلدات الرئيسية. وهنا أيضًا، فإن وحشية القمع الإسرائيلي، حيث نجد شراسة ضد الشبان الذين يتم إيساعهم لكمًا كما نجد إطلاقات عشوائية للقنابل المسيلة للدموع على البنايات العامة، إنما تنقلها الصحافة الدولية وتثير الشك أمام أنظار الرأي العام العالمي في خرافة الاحتلال فاعل الخير.

وقد تأثر كارتر بالغارة الفلسطينية، لكنه يرفض التسليم بمشروعية الردّ الإسرائيلي. فهو ردٌّ غير متناسب مع الخطر، ويستخدم السلاح الأميركي من أجل أهداف ليست أهداف دفاع عن النفس وينذر بتهديد إمكانيات التقدم في المفاوضات مع مصر. ولو بدا أن الولايات المتحدة توافق على الغزو الإسرائيلي، فلن تعود هناك إمكانية للعمل على إشراك الأردنيين والفلسطينيين المعتدلين في العملية.

ولا نجد في العالم العربي سوى الغضب والعجز. فمصر تشجب الغارة الفلسطينية كما تشجب الغزو الإسرائيلي. ويهاجم السادات الحلقة المفرَّغة لأعمال العنف وأعمال العنف المضادة والتي لا تقود إلى أي شيء بنّاء. وهو لا يملك سوى هذا الرد الوحيد حيال الاتهامات العربية التي تذهب إلى أن سياسته التفاوضية ترمي بقية العالم العربي للهجمات الإسرائيلية. وتحذو الصحافة المصرية حذو بقية الصحافة العربية في اتهامها إسرائيل بارتكاب إبادة في لبنان.

وسوف تحاول الحكومة اللبنانية استغلال الكارثة لكي تعزز مركزها باللعب بورقة التدويل. وهدفها هو نيل الانسحاب من الجنوب بفضل إرسال قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتأمين الحدود الدولية واستعادة سلطة الدولة اللبنانية على المنطقة. وترى بيروت أن من شأن التلاقي بين قوات منظمة الأمم المتحدة وقوات الدولة اللبنانية السماح بوضع حدٍّ للهجمات الفلسطينية ومن ثم وضعِ حدٍّ للتدخلات الإسرائيلية في لبنان. ومن شأن الفلسطينيين أن يتشرفوا بالحرب إلاّ أن من شأنهم

فقدان الجنوب. وقد يكون بالإمكان الاستفادة من ذلك لإلغاء اتفاقات القاهرة واختزال وزن العامل الفلسطيني في السياسة اللبنانية. أمّا سوريا، التي لم تتحرك، فقد تضطر عندئذ إلى الإذعان. وهناك تفكير في مد مهمة قوة الأمم المتحدة لتشمل كل لبنان، مع احتمال دمج قوة ردع عربية جديدة فيها[٩].

وتساند الدبلوماسية الأميركية تحرك السفير اللبناني لدى منظمة الأمم المتحدة، الصحافي والسياسي غسان تويني. وبعد المحاولة المعتادة للحيلولة دون مشاركة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المداولات، يتم التوصل في ١٩ مارس/ آذار إلى الاعتماد السريع للقرار رقم ٤٢٥، بأغلبية ١٢ صوتًا وامتناع ٢ عن التصويت (حيث لم يشارك الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا والصين الشعبية في التصويت)، وهو القرار الذي قُدِّرَ له أن يصبح لوقتٍ طويل النصَّ المرجعي بالنسبة للمسألة اللبنانية:

إن مجلس الأمن،

وقد أخذ علمًا برسائل المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

وقد استمع إلى بيانات المندوبَين الدائمين للبنان وإسرائيل،

وقد شعر بالقلق الشديد جرّاء تدهور الوضع في الشرق الأوسط وعواقبه بالنسبة لصون السلام الدولي ،

واقتناعًا منه بأن الوضع الراهن يعرقل إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط،

١. يطالب بالمراعاة الدقيقة لوحدة لبنان الترابية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليًا ؛

٢. يطالب إسرائيل بأن توقف فورًا عملها العسكري ضد وحدة لبنان الترابية وبأن تسحب دون إبطاءٍ قواتها من كل الأرض اللبنانية ؛

٣. يقرر، آخذًا بعين الاعتبار طلب الحكومة اللبنانية، القيام فورًا بإنشاء قوة مؤقتة للأمم المتحدة للجنوب اللبناني تحت سلطته بُغية التأكد من سحب القوات الإسرائيلية واستعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف هذه القوة من أفراد تتولى دولٌ أعضاءٌ تقديمهم ؛

٤. يرجو من الأمين العام تقديم تقرير إليه في غضون أربع وعشرين ساعة حول تطبيق هذا القرار.

وفي اليوم التالي، يعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٤٢٦ الذي

١. يوافق على تقرير الأمين العام حول تطبيق القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن، المتضمَّنُ في الوثيقة S/12611 بتاريخ ١٩ مارس/ آذار ١٩٧٨(١٠) ؛

٢. يقرر أن القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان سوف يتم تكوينها، بما يتماشى مع التقرير الذي أُشير إليه أعلاه، لفترة مبدئية مدتها ستة شهور، وأنها سوف تستمر في العمل بعد ذلك، إن دعت الحاجة إلى ذلك، شريطة أن يقرر مجلس الأمن ذلك.

انقلاب التحالفات في لبنان

فاجأت سرعةُ ردِّ الفعل الدولي إسرائيل. والشرعية الدولية الجديدة تحول دون أي أمل، وهو أمل وهمي من جهة أخرى، في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة اللبنانية أو في قيام سيطرة ضمنية مشتركة مع سوريا على المنطقة. ومركز المداولات هو، بشكل معلن، الانسحابُ إلى الحدود الدولية. والردُّ الأول هو توسيع المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي حتى نهر الليطاني ومشارف مدينة صور، التي تشكل الآن «جيبًا» يرتبط ببقية البلد عبر طريق الساحل. وعملية «الليطاني» هذه تتميز، بين أمور أخرى، باستخدام القنابل الانشطارية في مناطق حضرية.

ويعلن ڤايتسمان وقفًا لإطلاق النار من جانب واحد اعتبارًا من ٢١ مارس/ آذار لكن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض قبوله وتُواصل المعارك لنحو أسبوع آخر. ويعلن الجيش الإسرائيلي انتصاره، مُصَرِّحًا بأنه قتل ٢٥٠ «إرهابيًّا» في مقابل عشرين قتيل في صفوفه – ولا تعترف منظمة التحرير إلاَّ بخسارتها ٧٥ رجلاً. وترتفع التقديرات الأولية للخسائر المدنية إلى عدة آلاف من القتلى، وسوف يجري تعديل هذه التقديرات فيما بعد في اتجاهٍ منخفض. ومن المعقول تقدير الخسائر المدنية بأكثر من ألف قتيل بالإضافة إلى المصابين وعشرات الآلاف من المشرَّدين.

كما يجب النظر في الكلفة السيكولوجية. فلئن كان السادات عازمًا على عمل أي شيء من أجل استرداد كل الأرض المصرية المحتلة وإذا كان الرأي العام المصري لم يعد يريد خوض حرب من أجل الفلسطينيين، فإن أحداث شهر مارس/

آذار ١٩٧٨ تُبعد لوقتٍ طويل أي إمكانية للتصالح الشعبي [مع إسرائيل]. وإذا كان لابد من السلام، فإنه سوف يكون باردًا بل جليديًا.

ومنذ ٢٣ مارس/ آذار، تشكلت الوحدات الأولى للقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان. ومنذ البداية، يُعَدُّ ضعف مهمتها واضحًا. فقد جرى تعريفها كما لو أن الأمر يتعلق بقوة فصلٍ لا غنى عن وجودها بالنسبة لكل الأطراف المعنية (وتلك هي حالة اتفاقات فض الاشتباك في سيناء والجولان). والحال أن القوات الرئيسية في الساحة ليس معترفًا بها حتى من وجهة النظر الدولية: ميليشيا سعد حداد (التي تسميها منظمة الأمم المتحدة بأنها «قوة موجودة بحكم الأمر الواقع» والتي تتخذ، في ٢٦ مارس/ آذار، اسم «جيش جنوب لبنان») والقوات المشتركة للفلسطينيين والتقدميين المتحالفين. ولا يمكن للقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان أن تحمل غير «أسلحة دفاعية» ومن غير المسموح لها التصرف إلاً في حالة «الدفاع المشروع». وهي تجد نفسها عاجزة من الناحيتين الحقوقية والفعلية عن فرض مهمتها بالقوة.

وقد سارعت فرنسا إلى تقديم العناصر الأولى للقوة الدولية. والبلدان المساهمة الأخرى هي النرويج ونيبال، ثم نيجيريا والسنغال وجزر فيجي وإيران وآيرلنده. وكان قد عُهِدَ بقيادة القوة إلى الجنرال الغاني إمانويل إرسكين، رئيس هيئة أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وهو يسارع إلى الاتصال بعرفات الذي يقابله في بيروت الغربية في ٢٣ مارس/ آذار. ويوافق القائد الفلسطيني على دخول القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان جيب صور، وإن كان حتى الانسحاب الإسرائيلي فقط. وترى منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا أنه بما أن صور لم تكن محتلة من جانب الإسرائيليين، فإن القرار رقم ٤٢٦ لا ينطبق عليها بشكل مباشر. وبحسب هذا التفسير نفسه، لا يمكن للقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان أن تتخذ موقعًا لها في المنطقة العازلة بين قوة الردع العربية والجيش الإسرائيلي. أمّا فيما يتعلق بالجسر الأخير على نهر الليطاني والذي تسيطر عليه القوات المشتركة، فإن عرفات يوضح، دون أن يقول لا، أن حلفاءه اللبنانيين سوف يرفضون تسليمه للقوة الدولية.

وبصحبة رجال الميليشيا الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين، يدخل العسكريون الفرنسيون الأوائل جيب صور في ٢٤ مارس/ آذار. وهم ينجحون في التمركز

في ثكنة تتبع الجيش اللبناني، ثم يتجهون إلى القيام بداوريات للفصل بين المتحاربين.

وإذا كان السوريون قد رفضوا المواجهة غير المتكافئة مع الجيش الإسرائيلي، فقد سمحوا بنقل تعزيزات إلى منظمة التحرير الفلسطينية بينها وحدات من الصاعقة. والأكثر أهمية، هو أنهم يسمحون بعد ذلك بإرسال «متطوعين» عراقيين إلى لبنان. فالعلاقة الجديدة للقوة في الشرق الأدنى تشمل الآن بوضوح تقاربًا سوريًا – عراقيًا يستند إلى المواقف الأكثر جذرية. والأمر كذلك بالنسبة لانقلاب التحالفات الجاري في لبنان. فالسوريون يستخدمون سليم الحص، رئيس الوزراء السنّي، في عرقلة إرسال وحدة من الجيش اللبناني إلى الجنوب اللبناني ضمن إطار انسحاب إسرائيلي قادم[11]. بينما الأميركيون يشددون على طلبه، لكن الإسرائيليين يرفضونه في جميع الأحوال. وجميع المداخل المؤدية إلى الجنوب اللبناني يسيطر عليها الفلسطينيون والتقدميون المتحالفون ومن المستبعد أن تتمكن وحدة الجيش اللبناني من شق طريق لها بالقوة. ومن الواضح أن السوريين يرون الآن في الجبهة اللبنانية قوة حليفة لإسرائيل. وهم يخمنون، دون أن تكون لديهم ثقة مطلقة في ذلك، أن بشير الجميل قد اقترح بقوةٍ على الإسرائيليين ضرب الجيش السوري. وتصبح القيادةُ التقليدية السنيّة والفلسطينيون والتقدميون المتحالفون الحلفاء الجدد لدمشق بينما يجري اعتبار الميليشيات المسيحية عدوًا.

أمّا فيما يتعلق بالشيعة، فهم أنصار العودة إلى الشرعية اللبنانية، أي إلغاء اتفاق القاهرة وإرسال الجيش إلى الجنوب. وعلى الرغم من استخدام الكلامية القومية والفن الخطابي اللبناني في الإشارة إلى الأشخاص دون ذكر أسمائهم، فإن هذا بالفعل هو معنى خطبة الإمام موسى الصدر في ٣١ مارس/ آذار ١٩٧٨ حول موضوع «تحرير الجنوب بمساعدة الدولة»[12]:

> نواجه اليوم الاحتلال الإسرائيلي. وإلى أطماع الإسرائيليين في ضم الأراضي، أضيفت أطماع ذات طابع طائفي وأطماع عربية. وهذه الأطماع الأخيرة ناشئة عن التساهل وعن التهرب من المسؤوليات. ثم إن خطرًا أفدح يهددنا. وهو الخطر الذي نسمعه كل يوم على موجات الإذاعات الدولية التي تتحدث عن محاولات إسرائيلية تهدف إلى خلق ميليشيات متواطئة مع العدو. إنني أنبه الشيعة إلى هذا الخطر بعد أن ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن

أحدًا لم يأت لمساعدة الشيعة على مدار تاريخ لبنان منذ الاستقلال. وأ أُذكّرُ هنا بأن رسـالة لبنان هي رسالة تعايش بين الديانتين المسيحية والإسلامية. ولا ننسَيَنْ أن تاريخ العدو موسوم بمؤامرات ؛ بدءًا بمؤامرتهم على المسيح.

والآن، يجب أن نحرر الجنوب، وهو إقليم تحمَّل وحده عبء القضية الفلسطينية منذ أن أقامت إسرائيل في عام ١٩٤٨ مستوطناتها الأولى. إن اللبنانيين ليسوا هم من أشعلوا النار في البارود في الجنوب، بل العرب وبعض الأشخاص الذين كانوا يشـغلون مناصـب مسـؤولية سياسية في الماضي. وبشكل خاص، فإن مسؤولاً في حكومة سابقة هو الـذي قـدَّم موافقتـه رسميًا. ومن ثم فليس سكان الجنوب هم الذين يجب تحميلهم المسؤولية عـن الانفجـار فـي الجنوب.

إننا نرفض تبنِّي موقف انهزامي مهما كان حجم المأساة. وسوف نرجع إلى الجنـوب. ولتحريره، سنلجأ إلى الدولة، إلى رئيسها وإلى نظامنا السياسي. فالدولة هي المسـؤولة عـن تطبيق استراتيجية التجرير. وبموافقة الدولة، فإن سكان الجنوب وحدهم هم المـدعوون إلـى إزاحة المحتل بملاحقته إذا اقتضى الأمر ذلك.

ونحن لا نريد أن تسهم البلدان العربية الشقيقة والمقاومة الفلسطينية في عملية تحريـر الجنوب. ونقول إن أرضنا قد احتلَّت جرَّاء مؤامرة دولية ساعد عليها تهاون عربي(×).

وبالنسبة للتقدميين، فإن نهج «الجنوب أولاً» الذي يتمسك بـه الشـيعةُ إنمـا يجازف بأن يقود إلى تحالف سياسي بين الشيعة والمسـيحيين. أمَّـا فيمـا يتعلَّـق بالإسرائيليين، فإنهم يدركون أنهم لا يمكنهم الاعتماد لا على السـوريين ولا علـى الدولة اللبنانية في تأمين وصايتهم على الجنوب اللبناني. ومـن المطلـوب مـنهم الانسحاب وتسليم الأراضي للقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنـان والتـي تُعتبـر قدرتها على الدرع شبه معدومة (وإن كانت قد تمكنت منـذ البدايـة مـن كسـب تعاطفات السكان المدنيين).

وهكذا، فعشية الانسحاب الإسرائيلي الأول المقرَّر له أن يتم في ١١ أبريـل/ نيسان، تقع مواجهات بين حي الشياح الشيعي وحي عين الرمانـة المسـيحي فـي بيروت. فنجد من جديد على الجانبين قناصة وأعمال قصف. وتتدخل قـوة الـردع

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

العربية فورًا وتهدد بإطلاق النارّ في التوّ والحال على أي مُخالف. على أن المراقبين يتساءلون عما إذا لم نكن هنا بإزاء تلاعب سياسي يهدف إلى الحيلولة دون التقارب فيما بين المسيحيين والشيعة. وقد تكون حصيلة عدة أيام من المواجهات عدة عشرات من القتلى على الجانبين.

ويحاول سركيس استعادة سلطته بإجبار حكومة الحص على الاستقالة. والمراد هو وضع الجميع أمام مسؤولياتهم. وسرعان ما يصطدمون بالصعوبة الرئيسية. فلئن كان الجميع يريدون تطبيق القرار رقم ٤٢٥، فإن المسلمين يرفضون إلغاء اتفاقات القاهرة. فيجري الاكتفاء بصيغة «وقف العمل المسلح الفلسطيني وغير الفلسطيني في كل الأرض اللبنانية». وبعد أن كان قد جرى التفكير في الحل المتمثل في تشكيل «حكومة عمالقة» تتألف من شخصيات سياسية رئيسية ثم في الحل المتمثل في تشكيل «حكومة أطفال» (أبناء الشخصيات السابقة)، يتم الرجوع إلى صيغة حكومة الحص.

وفي المعسكر المسيحي، يرى أنصار فرنجية أن التحالف مع سوريا يجب أن يعلو على التحالف مع إسرائيل. وإذا كانوا يرفضون الإصلاحات الدستورية التي يدعو السوريون إليها، فإنهم يرون أن الحماية السورية لا غنى عنها بالنسبة للموارنة. وتضاف إلى ذلك علاقات الأعمال المثمرة بين عائلة فرنجية وعائلة الأسد. وفي ١١ مايو/ أيّار، ينسحب سليمان فرنجية من الجبهة اللبنانية ويتصالح في مشهد مثير مع رشيد كرامي، الزعيم السياسي لمسلمي الشمال السُنّة. ويعقب ذلك صعود للتوترات في شمالي البلد حيث لا يتسامح سليمان فرنجيه بعدُ مع وجود أنصار الكتائب والقوات اللبنانية. فهو يريد احتكار التمثيل السياسي للشمال المسيحي كما يريد احتكار الابتزاز المالي الميليشياوي للسكان.

وفي ١٧ أبريل/ نيسان، يصل كورت ڤالدهايم، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، إلى بيروت. فيناورُ عرفاتُ ويتمكن من جعله يستقبله وفق البروتوكول الذي يتم به استقبال رئيس دولة، على قدم المساواة مع الرئيس سركيس الذي التقاه في اليوم نفسه. فيُطالبُ رئيسُ منظمة التحرير الفلسطينية بالإبقاء على اتفاقات القاهرة التي يجب أن تكون لها الأولوية، بحسب رأيه، على القرار رقم ٤٢٥. وهدفه هو أن يصبح شريكًا لا غنى عنه في أي اتفاق بشأن الجنوب اللبناني بجعله

من نفسه الضامن لأمن القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان. وفي يوم ١٧ أبريل/ نيسان هذا نفسه، يقوم رجال عرفات بتوقيف ١٢٠ مناضلاً من فصيل أبو نضال أرسلهم العراق إلى الجنوب اللبناني، ومن هنا نشوب أزمة بين قيادة فتح ويسار المقاومة الفلسطينية. وكالعادة، يكسب عرفات الجولة بالمناوبة بين استعراضات القوة والحلول الوسط العرجاء.

وردًا على عرفات، يوجه سركيس إلى ڤالدهايم مذكرة تقول إن القرار رقم ٤٢٥ يجب تطبيقه تطبيقًا حرفيًا دون مراعاة الاتفاقات السابقة، ما يُعادلُ رفضًا ضمنيًا لاتفاقات القاهرة.

وفي ٣٠ أبريل/ نيسان، يبدأ الجيش الإسرائيلي انسحابه الرئيسي المراد منه السماح بتكوين نطاقٍ أمني على طول الحدود الدولية. وعلى الفور، تصطدم القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان بالقوات المشتركة. فيلقي اثنان من ميليشيا الحزب الشيوعي اللبناني مصرعهما. وفي ليلة ١ - ٢ مايو/ أيّار، كانت للمظليين الفرنسيين مواجهة جديدة مع فلسطينيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذين يلقى ثلاثة منهم مصرعهم. والتوتر قوي جدًا في جيب صور، على الرغم من دور التهدئة الذي تلعبه فتح التي قاتلت، في الأيام السابقة، الجذريين في صفوفها هي. وفي نهار ٢ مايو/ أيّار، يهاجم فلسطينيون قافلة للقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان. والنيران كثيفة. فنجد أن الكولونيل الفرنسي، سالڤان، يُصاب إصابة جسيمة، عندما جاء للتوسط بين الطرفين. ويلقى ثلاثة من أفراد القوة الدولية مصرعهم بينما يصاب ٧ آخرون بجراح. كما لقي عشرة فلسطينيين مصرعهم. وكانت العملية قد قامت بها عناصر من جبهة الرفض بتحريضٍ من العراق. وقد تكون منتمية إلى جبهة تحرير فلسطين التي يقودها أبو العباس المنحاز إلى البعث العراقي. وتوضح سوريا أنها لن تسمح بعدُ بمثل هذه الأعمال التي لا تفيد سوى إسرائيل.

وينجح مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية في السيطرة على الموقف بينما يُصدر مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك تعليمات بالكف عن القيام بدوريات ليلية، ما يسمح بشتى التسللات. وتحتفظ هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بوجودها الإداري المستقل، لكنها المراقب لعمليات هيئة أركان القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان.

وفي الأيام الأخيرة من مايو/ أيّار ١٩٧٨، يعلنُ الإسرائيليون عن انسحابهم النهائي في ١٣ يونيو/ حزيران، الذي يصبح الاستحقاق الجديد بالنسبة لجميع الأطراف. فتكثِّفُ منظمةُ التحرير الفلسطينية تأكيداتها على أنها ستحترم السيادة اللبنانية، ما يَدَعُ الجميع مرتابين. ويقبل الفلسطينيون إرسال الجيش اللبناني شريطة إعادة تفعيل اتفاقات القاهرة. ويتحالف السنَّةُ بشكل متزايد باطراد مع الفلسطينيين، فهذا وسيلة بالنسبة لهم لكي يوجدوا من الناحية السياسية خارج الوصاية السورية، ومن هنا نفورهم من إرسال الجيش إلى الجنوب. وتتقاسم الجبهة اللبنانية العداوة نفسها خوفًا من وقوع مواجهة بين جيش جنوب لبنان والقوات الشرعية اللبنانية. وفي أواخر مايو/ أيّار، يذهب سركيس إلى اللاذقية في سوريا لعقد قمة مع الأسد. فيقبل الرئيس السوري إرسال الجيش إلى الجنوب اللبناني، لكنه يطلب قطع جميع الروابط الرسمية بين جيش جنوب لبنان والجيش اللبناني. وهو يوصي بالتعقل: «الوضع ليس مؤاتيًا. ليست هذه اللحظة مناسبة لمواجهة منظمة التحرير الفلسطينية. لا يجب الإبحار ضد التيار»(×). ويرجع سركيس مُحبَطًا من هذا اللقاء[١٣]. وهو يرفض اتهام سعد حداد بالخيانة، فهذا من شأنه أن يعطيه ذريعة لإعلان دولة انفصالية. والجيش اللبناني لا يملك إمكانات مواجهة جيش جنوب لبنان المدعوم من الجيش الإسرائيلي.

وبينما يَنصبُّ الاهتمام كله على الجنوب، فإن الشمال هو الذي سوف يهتز. فمنذ عدة أسابيع، تتكاثر أعمال العنف بين القوات اللبنانية التي تتبع بشير الجميل ومردة فرنجية. وتحاول البطريركية المارونية والمسؤولون السياسيون من دون طائلٍ القيام بوساطات لإعادة الهدوء إلى المعسكر المسيحي. وفي ٧ يونيو/ حزيران، يتم اغتيال مسؤول الكتائب في زغرتا، معقل الفرنجيين.

وفي ٢ يونيو/ حزيران ١٩٧٨، تنفجر قنبلة في باص في القدس، ما يؤدي إلى مصرع ٦ شبان، أميركي و٥ من الإسرائيليين. وتعلن المقاومة الفلسطينية من بيروت مسؤوليتها عن الهجوم. وفي ٩ يونيو/ حزيران، يشن الجيش الإسرائيلي هجومًا على قاعدة صرفند البحرية الفلسطينية جنوب صيدا. ويتم تدمير القاعدة، لكن الإسرائيليين يخسرون ضابطين في العملية. ويَلقى عدد غير محدد من

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الفلسطينيين مصرعهم في الحادث. وإذا كان يجري تبرير العملية بأنها «وقائيـة» وتهدف إلى منع التسللات عن طريق البحر، فإنها تساعد أيضًا، بحسب تعبيـر يجال يادين، نائب رئيس مجلس الوزراء، على «تذكير الجميع بأن أي حدود لـيس من شأنها حماية الإرهابيين الـذين يهـاجمون سـكاننا المـدنيين ثـم يتفـاخرون ببطولاتهم».

وفي يوم الانسحاب الإسرائيلي نفسه، ١٣ يونيو/ حزيران، تقوم قوة خاصـة من القوات اللبنانية التي يقودها سمير جعجع بمهاجمة مقر إقامة آل فرنجيـة فـي إهدن، في الشمال. والحصيلة رهيبة، فطوني فرنجيه، ابن سليمان فرنجيه ونائـب زغرتا، وزوجته وابنته البالغة من العمر ٣ سنوات، يلقون مصرعهم إلـى جانـب ثلاثين شخصًا. وليس من المعروف ما إذا كان ما حدث «تجاوزًا» خـلال عمليـة ذات طابع مغامر أو ما إذا كان الحد الأدنى لأهداف العملية هـو اغتيـال طـوني فرنجيه. وهي تُحدِثُ تمزقًا مُقيمًا في المعسكر المسيحي كما تُحدِثُ ثـأرًا بـين آل فرنجيه وآل الجميل. والحال أن المناضلين الكتـائبيين إنمـا يجـري اغتيـالهم أو طردهم من مناطقهم الأصلية. وتحتل قوة الردع العربية كل شمالي البلـد، ماعـدا منطقة زغرتا. وفي الوقت نفسه، يجتهد بشير الجميل في توطيد سيطرته على بقية البلد المسيحي فيبدو عديم الرحمة حيال منافسيه.

وفي الجنوب، تحاول القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان التحايل بين القـوى المختلفة الماثلة. فبقدر ما تتعامل مع قوات منظمة التحرير الفلسطينية، تعقد اتفاقات مع جيش جنوب لبنان المُتَصَوَّر أنه يتبع حكومة لبنان الشرعية. ومراهنة الحكومة اللبنانية هي أن سعد حداد سوف يقوم، عندما تحين اللحظة لذلك، بردّ أرضه إلـى الجيش اللبناني. وضمن هذا الإطار، قد يكون بوسع القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان الانتشار في داخل المناطق التي تسيطر عليها الميليشيا المسيحية. والانسحاب الإسرائيلي هو إلى حدٍّ بعيدٍ شكلي لأن جيش جنوب لبنان يسـيطر علـى «نطـاقٍ أمني» يمتد من ٥ إلى ١٠ كيلومترات من ٤٠ كيلـومترًا علـى طـول الحـدود. وخلافًا للتعهدات المتخذة، فإن القوات الموجودة بحكم الأمر الواقع ترفض انتشـار القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان، ولا تقبل في نهاية المطاف سـوى مرابطـة القوات الدولية في بضعة مواقع رمزية بأعدادٍ لا تتجاوز في كل مـرة ٧ رجـال. ومن الواضح أن سعد حداد لا يتصرف إلاّ تحت حماية إسرائيلية.

مواصلة المفاوضات

في قلب عملية «الليطاني»، يصل بيجن إلى واشنطن في ٢١ مارس/ آذار في زيارة مقررة منذ وقت طويل. وكارتر الآن عازم على أن يبدو حازمًا. فهو يُحَمِّل إسرائيل المسؤولية عن وصول المفاوضات مع مصر إلى طريق مسدود. وفيما يتعلق بالضفة الغربية، يجتهد الوفد الإسرائيلي في العمل على الفوز بالموافقة على الفكرة التي تذهب إلى أن مشروع الحكم الذاتي يمكن أن يكون مساويًا للانسحاب الذي نص عليه القرار رقم ٢٤٢[١٤]. ويعترف كارتر بحدوث تغير حقيقي قياسًا إلى مواقف حكومات حزب العمل، لكنه يذكرُ بأن أي تسوية لا تتم عبر أخذ رأي السكان المعنيين لن يكون بوسعها أن تكون تسوية دائمة. وفي ٢٢ مارس/ آذار، يقوم الرئيس الأميركي بتركيب الموقف الإسرائيلي على شكل «لاءات ست»: لا للانسحاب الكامل، لا لوقف الاستيطان، لا للتخلي عن المستوطنات في سيناء، لا للتخلي عن الدعاوى السياسية في الضفة الغربية، لا لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ على الجبهات كلها، لا لحق الفلسطينيين في اختيار مصيرهم، حتى بين إسرائيل والأردن أو مواصلة الحكم الذاتي.

وإذا كانت النبرة قاسية، فإننا نبقى مع ذلك ضمن الإطار الذي حدده الإسرائيليون للفترة الانتقالية للحكم الذاتي. ويستخدم كارتر هذه «اللاءات الست» لكي يبين للرأي العام الأميركي وللكونجرس أن العقبة مصدرها بيجن. والمؤيدون المعتادون للسياسة الإسرائيلية يبدون بالأحرى فاترين حيال رئيس الوزراء.

وفي إسرائيل، تتهم المعارضة التي يقودها حزب العمل الحكومة بإضاعة الفرصة التاريخية لصلحٍ مع مصر باتخاذها موقفًا بالغ الجمود. إن أسلوب بيجن في التفاوض سوف يؤدي، تحت الضغط الدولي، إلى التزحزح عن كل شيء فيما يتعلق بسيناء. وعقبة الضفة الغربية بالإمكان إزالتها باستعادة «الخيار الأردني» الخرافي. والأهم بكثير هو ظهور حركة من خارج البرلمان تجند أنصارها في البداية من بين صفوف ضباط الاحتياط. ومحاجتهم هي أن أمن إسرائيل سيتم ضمانه فعليًا عن طريق سلام حقيقي مع العرب وليس عن طريق الحفاظ على احتلال الأراضي. والحال أن البيان الأصلي الذي نُشر في ٧ مارس/ آذار إنما يحصل على عشرة آلاف توقيع. وتنتقل الحركة إلى تظاهرات عامة أمام منزل

بيجن وتحصل على اسم «السلام الآن» المستمد من أحد شعاراتهم. وفي أواخر أبريل/ نيسان، تتخذ طابعًا مؤسَّسيًّا، فتصبح فاعلاً معترفًا به على المسرح السياسي الإسرائيلي.

وفي المعسكر الآخر، يشكل أنصار إسرائيل الكبرى المعارضة الأخرى خارج البرلمان والتي تجمع مناضلي جوش إيمونيم ومستوطني سيناء ويمين الليكود. وللتصدي لأي انسحاب، يعدّون لإقامة ٢٠ مستوطنة «غير شرعية» في الضفة الغربية وللدخول، عند الاقتضاء، في صدام مع الحكومة.

وفي تلك الأثناء، يستعين السادات بڤايتسمان للحفاظ على قناة اتصال مباشر بالإسرائيليين. فتجري دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي إلى القاهرة في أواخر مارس/ آذار. وهو يفهم من مُحاوره أن مصر تريد «ورقة توت» تغطي الملف الفلسطيني كي تتمكن من عقد صلح منفرد. وهي مستعدة لأن تحل محل الأردن كوصية على الحكم الذاتي الفلسطيني إذا كان الملك حسين لا يريد القيام بهذا الدور. وشأن دايان، فإن ڤايتسمان مستعد لقبول حكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين وهو يأخذ على بيجن أنه لا يقترح غير كاريكاتور لهذا الحكم الذاتي. لكنه، مثله، لا يريد التخلي لا عن المستوطنات القائمة ولا عن إمكانية إقامة مستوطنات جديدة. ويتمسك الوزيران «الليبراليان» في الحكومة بخرافة احتلال فاعلٍ للخير من شأنه أن يسمح بالتعايش المنسجم بين الشعبين. فمن شأن الإسرائيليين الاحتفاظ بوجودهم العسكري وبالحق في الاستيطان ومن شأن الفلسطينيين أن يتمكنوا من إدارة شؤونهم اليومية[١٥]. على أن ڤايتسمان ودايان متعارضان فيما يتعلق بمسألة مآل الفترة الانتقالية. فالأول يرى أنه بعد خمس سنوات، يجب أن نصل إلى «تسوية دائمة» يتم التفاوض عليها مع مصر والأردن وممثلي الأراضي الفلسطينية المحتلة. والثاني يتخيل أن مقترحاته سوف تسمح بإقامة تعايش مقبول بالنسبة للجميع ولا أحد سيكون مهتمًا بالرجوع عن الوضع الذي نشأ بهذا الشكل. ويعترض بيجن على الاثنين، فهو يرى أن اقتراحه الخاص بالحكم الذاتي الإداري يشكل الحل النهائي للمسألة.

والحال أن زيارة ڤايتسمان قد أثارت استياء المحيطين بالسادات[١٦]. استقبال وزير الدفاع الإسرائيلي في حين أن الجنوب اللبناني مازال محتلاً: لقد أعلنت البلدان العربية «المعتدلة» كالعربية السعودية عدم استحسانها لذلك.

والمحادثات التي جرت في واشنطون في ٢٦ و٢٧ أبريل/ نيسان بين فانس ودايان لا تشهد تقدمًا رئيسيًا، حتى وإن كان قد تم الحصول على «إيضاحات» بشأن عدد معين من النقاط. والأهمُ هو أن الأميركيين يجدون دايان أوسع خيالاً وأكثر مرونة من بيجن.

وفي الكونجرس، يصطدم كارتر دومًا بمعارضة قوية حول مبيعات الأسلحة. وتسليم مصر طائرات من طرازٍ عتيق بالفعل لا يمثل مشكلة كبرى. فالمعارضة تتركز على الطلبات السعودية وعلى الطابع المرتبط للعقود الثلاثة والذي يضع البلدين العربيين على مستوى واحد مع إسرائيل. وتحشد جماعات الضغط الموالية لإسرائيل كل طاقتها للتصدي لذلك. ويوضح السعوديون أن هذه الطائرات لا تشكل تهديدًا لإسرائيل، التي تتمتع بتفوق في هذا النوع من الأسلحة. وسوف تكون الطائرات على أي حال مرهونة دومًا بالتقانيين الأميركيين المكلفين بصيانتها. والهدف منها هو مواجهة الترسانتين العراقية والإيرانية. وهم يتعاقدون مع وكالة علاقات عامة للدفاع عن مواقفهم. كما أن أميرًا سعوديًا شابًا، تلقى تدريبًا كقائد للطائرات المُطاردة، هو بندر بن سلطان (ابن وزير الدفاع)، يقوم بمعاركه السياسية الأولى في هذا الصراع على النفوذ. كما أن الشركات الأميركية الكبرى ذات الارتباط بالعربية السعودية، خاصة في مجال الطيران والبترول وشؤون المال، تؤيد المشروع.

والجانب الرئيسي من نشاط البيت الأبيض خلال النصف الأول من مايو/ أيَّار مُكرَّسٌ لهذا الموضوع. وفي نهاية المطاف، في ١٦ مايو/ أيَّار، يصوت مجلس الشيوخ بالموافقة بأغلبية قوية (٥٤ في مقابل ٤٤)، لكن هذا انتصار كانتصار بيروس[×] بالنسبة للإدارة التي لم يعد بوسعها السماح لنفسها بالدخول في اختبار كهذا للقوة بعد التصويت المثير للجدل على معاهدة قناة بنما والتي أجيزت بأغلبية الثلثين المطلوبة في ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٧٨. فقد كان على الإدارة أن تكثف من تأكيداتها لصالح أمن إسرائيل، ما يحرمها من أي وسيلة للضغط عليها فيما بعد. ثم إن القرار قد أجيز بفضل أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الذين صوتوا في

(×) بيروس (٣١٩ – ٢٧٢ قبل العصر المسيحي): ملك إبيروس. كانت انتصاراته في هرقليه وأوسكولوم باهظة الثمن. – م.

أغلبيتهم لصالحه في حين أن التصويت الإيجابي كان قليلاً في صفوف أعضاء مجلس الشيوخ الديموقراطيين. وقد مكّنت مسألةُ الطائرات الحكومة الإسرائيلية من استعادة داعميها المعتادين الذين كانوا قد تباعدوا عنها بسبب موقف بيجن السلبي.

وتنتظر الولايات المتحدة اقتراحًا مقابلاً مصريًّا حول مصير الأراضي الفلسطينية. وعندما يصل، في الأول من مايو/ أيّار، يتم اعتباره أكثر من مخيِّب للآمال: خلال الفترة الانتقالية، قد يتوجب أن يُعهَدَ بها إلى منظمة الأمم المتحدة، على أن يلعب الأردن ومصر دورًا استشاريًّا ؛ حيث لا يشار إلى إسرائيل. ويصل بيجن إلى واشنطون في اليوم نفسه لحضور الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لقيام دولة إسرائيل. ويدور اجتماعه القصير مع كارتر في جوٍّ وديٍّ وإن كان من دون إحراز تقدم ملموس.

وخلال شهر مايو/ أيّار كله، ينتظر الأميركيون مقترحات إسرائيلية جديدة بشأن الضفة الغربية وغزة فلا تصلهم. فحكومة بيجن تريد بيان استيائها فيما يتعلق ببيع أسلحة للعربية السعودية وعزمها على عدم التراجع فيما يتعلق بمصير الأراضي الفلسطينية. وفي ١٧مايو/ أيّار، يرسل المصريون من جانبهم مذكرة طويلة يتمسكون فيها بمواقفهم المسبقة ويذكّرون فيها بأن هناك أيضًا رأيًا عامًّا مصريًّا وعربيًّا تجب مراعاته.

وتستأنف القاهرة الاتصالات مع العواصم العربية الأخرى[١٧]. ويعرض الرئيس السوداني النميري وساطته. فيُطالبُ الجميعُ بأن يتنكر السادات لمبادرته. ويردُّ المصريون بأن هذا غير وارد: فالمكسب عظيم في صفوف الرأي العام العالمي، ودعاة السلام الإسرائيليون يتحدون حكومة بيجن، وقد تمكنت العربية السعودية من الحصول على عقد لشراء أسلحة أميركية. ومصر لن تستأنف المفاوضات إلاَّ عندما تتراجع إسرائيل عن موقفها بشأن مسألة السيادة على الأراضي المحتلة. فتقدم العربية السعودية دعمها لهذا الموقف.

وبعد مداولات داخلية طويلة، تعتمد الحكومة الإسرائيلية أخيرًا، في ١٨ يونيو/ حزيران، موقفًا كرَّسه فيما بعد اقتراعٌ في الكنيست في ٢٠ يونيو/ حزيران[١٨]. فهي توافق على أنه بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي للأراضي ستتم دراسة طبيعة العلاقات بين الأطراف وإقرارها بما يتماشى مع المقترحات

الصادرة عن كل طرف من الأطراف. وبهدف التوصل إلى اتفاق، سوف تتفاوض الأطراف فيما بينها، بمشاركةٍ من ممثلي سكان يهودا والسامرة وغزة، الذين سيتم انتخابهم وفقًا لبنودٍ يُنَصُّ عليها في لائحة الإدارة المتمتعة بالحكم الذاتي. ولا يُشار إلى القرار رقم ٢٤٢ ولا إلى أي دور للأردن أو لمصر. ولن يبدأ الحكم الذاتي إلاَّ بعد توقيع معاهدة سلام مع مصر أو مع الأردن.

الوساطة الأميركية

يرى الأميركيون أن الوقت قد حان لإعادة إطلاق الاتصالات المباشرة، المجمَّدة منذ ستة شهور، ويقترحون عقد اجتماع في شهر يوليو/ تموز بين وزراء الخارجية المعنيين، ڤانس ودايان وإبراهيم كامل. لقد نجحت الاستراتيجية المصرية، فالأميركيون قد أصبحوا شركاء مستقلين تمامًا يلعبون دور الوسيط.

وتحضيرًا للقاء، يجري إرسال مونديل، نائب الرئيس الأميركي، إلى إسرائيل ثم إلى مصر. ومن المعروف أن هذا السياسي كان قلقًا دومًا من خطر خسارة الحزب الديموقراطي لأصوات الناخبين اليهود. وهو مكلَّفٌ في آن واحد بأن يعيد التأكيد علنًا، في إسرائيل، على الأواصر الخاصة التي تربط بلده بالدولة العبرية وبأن يُبرز الموقف الأميركي بوضوحٍ في الوقت نفسه. وفي تصريح جرى إعداده بعناية قبل الإدلاء به، يقارن بين سيناء التي يرجو من إسرائيل الجلاء عنها، فيما عدا نقاطٍ معينة ليس من شأن مساحتها أن تتجاوز ما بين ٢% و٣% من إجمالي مساحة سيناء، والأراضي الفلسطينية: فالمبادئ يمكن أن تكون متطابقة، أي فصل مبدأ الاحتفاظ بالأراضي عن مبدأ الأمن الذي قد تتسنى كفالته أساسًا عبر ضمانات نزع السلاح ومواقع المراقبة الإلكترونية (٢ يوليو/ تموز ١٩٧٨). ويجري استبعاد أي أفق لقيام دولة فلسطينية. وهو أول مسؤول أميركي يذهب إلى حائط المبكى، ومن ثم إلى القدس الشرقية، في «زيارة خاصة»، بالتأكيد، وإن كان بصحبة عمدة القدس، تيدي كوليك. ويتم الشجب الحازم لهجوم فلسطيني جديد في المدينة. ويتهم الأميركيون مباشرةً منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها. ولم يجر أي اتصال مع فلسطينيِّ الأراضي المحتلة الذين لم يعودوا، ومنذ وقت طويل، مؤمنين بالسياسة الأميركية.

ويبدو دايان متشائمًا: طالما شدَّد السادات على تنازلات مهمة لصالح الفلسطينيين، فلن يتسنى التوصل سلام. وقد عقد مونديل اجتماعًا عاصفًا مع شارون، الذي يتهمه بالرغبة في إسقاط حكومة بيجن وبممارسة ضغوط مسرفة على إسرائيل وبتقديم وعود مسرفة إلى العرب.

وفي اليوم التالي، يلتقي مونديل بالسادات في الإسكندرية. والأميركيون معتادون الآن على مفاجآته. فيعلن الرئيس المصري أنه لم يعد راغبًا في التشديد على تقرير الفلسطينيين مصيرهم بأنفسهم ويقترح بكل بساطة إعادة غزة لمصر وإعادة الضفة الغربية للأردن. وبعد انقضاء خمس سنوات، من شأن الفلسطينيين المشاركة في حل المشكلة.

وعلى مضض، وافق المصريون والإسرائيليون على مبدأ عقد اجتماع لوزراء الخارجية الثلاثة في لندن.

ويستفيد السادات من دعوة من المستشار كرايسكي للحضور إلى النمسا، بمناسبة اجتماعٍ للدولية الاشتراكية، فيحاول زعزعة استقرار حكومة بيجن، بل يحاول إحلال ائتلاف جديد محلها يجمع حزب العمل وجزءًا من الليكود، أي تجمع جديد حول شيمون بيرير وڤايتسمان(١٩). وهكذا يجتمع، في ٩ يوليو/ تموز، مع قائد حزب العمل. ويعبر دايان عن استيائه، لكن بيريز يتحرر، لأول مرة، من وصاية صديقه القديم. والحال أن بيجن، الذي كان قد وافق في البداية على عقد الاجتماع، إنما يحاول في آخر لحظة ثني بيريز، لكن هذا الأخير يتمتع بمساندة اللجنة القيادية لحزبه. ويتبارى الرجلان في إغراء أحدهما الآخر(٢٠). فينال بيريز سمعة طيبة بأنه ليبرالي باستعادته لغة القرار رقم ٢٤٢ مضيفًا إليها الاعتراف بوجود مشكلة فلسطينية يجب حلها بشكل يقبله الفلسطينيون: «مما لا مراء فيه بالمرة أن استمرار الحوار الإسرائيلي – المصري هو الطريق الأكثر واقعية للتوصل إلى المشكلات العالقة، بما فيها المشكلة الفلسطينية».

ويوضح السادات للمحيطين به أن بيريز قد أعلن استعداده لتنازلاتٍ من أجل العثور على حل وسطٍ بين متطلبات الأمن الإسرائيلي وحقوق الفلسطينيين. وفي المأدبة الرسمية مع كرايسكي وبراندت، يُبدي الرئيس المصري احتقاره للملك حسين، ويصل به الأمر إلى حد اعتباره مصابًا بمرض الانفصام في الشخصية.

وفي تلك الأثناء، يطلب بيريز إلى بيجن التصريح له بمقابلة حسين، وهو طلب يرفض الاستجابة إليه. على أنه يتمكن من الذهاب سرًّا إلى المغرب لعقد لقائه الأول مع الحسن الثاني. فيشرح له الملك أن على إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل مع عرفات، المحاور الوحيد الممكن لتمثيل الفلسطينيين، يشمل ذلك فلسطينيي الأراضي المحتلة[٢١].

وتتألف تتمة المناورة المصرية من دعوة إلى ڤايتسمان للحضور على وجه السرعة إلى النمسا. وفي اللقاء، في ١٣ يوليو/ تموز، يوضح السادات أنه لا يَتَصورُ أن ينجح الاجتماع الثلاثي في لندن. وإذا لم يتم من الآن حتى نوفمبر/ تشرين الثاني، الذكرى الأولى لزيارته إلى القدس، إحراز تقدم حاسم، فإن الرئيس المصري سوف يتنحى (لكنه مستعد، كعبد الناصر، إلى العودة إلى الحكم عندما يدعوه الشعب إلى ذلك). وهو يحاول الحصول على تنازلات جديدة في سيناء على شكل انسحاب جزئي. وهو يفكر في جعل دير سانت كاترين موقع لقاء للديانات التوحيدية الكبرى الثلاث. فينبهه ڤايتسمان إلى أن من المستحيل الاتاف على بيجن الذي يتمتع بأغلبية أصوات الناخبين الإسرائيليين. ثم تنصب المحادثات على مصير الضفة الغربية. فيقترح السادات تشكيل قوة مشتركة أردنية – مصرية لتكفل الأمن فيها بعد الانسحاب الإسرائيلي. ومن غير الوارد الحديث عن دولة فلسطينية. وعرفات رجلٌ انتهى وكذلك منظمته. ويضيف السادات الاقتراح الخاص بتوصيل مياه النيل لكي تروي النقب.

ومناخ المحادثات يتسم بالكياسة بل باللطف لكن الخلافات تظل على حالها فيما يتعلق بالضفة الغربية والقدس وغزة وسيناء. وفي خضم ذلك، يدلي السادات بحديث إلى الصحافة الإسرائيلية يتحدث فيه عن الحياة المشتركة القادمة بين المصريين والإسرائيليين وينتهز ذلك للهجوم على بيجن الذي لا يهمه سوى توقيع معاهدة وليس العلاقات اللاحقة بين الشعوب. وبعد لقائه مع بيريز، قال إن «القليل جدًّا من الأمور يفصل أطروحاتنا عن أطروحات إسرائيل. وقد قَبلتُ أن يتم دمج إسرائيل في المنطقة وأن نطبِّع علاقاتنا وأن يتم التجاوب مع شواغل إسرائيل الأمنية. إن خلافنا مع السيد بيجن هو أنه يريد كل هذا علاوة على الأراضي العربية»[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وقد قام البريطانيون، لاعتبارات أمنية، بنقل مكان الاجتماع من لندن إلى ليدز كاسل في كِنت (لاشيء يعادل قلعةً تنتمي إلى العصور الوسطى في هذا النوع من الاعتبارات!)، في يومي ١٨ و١٩ يوليو/ تموز. وفي حين أن المأمول قليلٌ من هذا الاجتماع الذي يتألف من جلسات موسعة ومن المحادثات الثنائية لكل طرف مع الأميركيين، فإن النتائج مثمرة بالأحرى. ومرة أخرى نواجه المواقف بشأن الضفة الغربية. ويجري تبادلُ «لا – وثائق» (*non-papers*)، أي نصوص لا تُلزم الحكومات من الناحية الرسمية. فالمصريون مستعدون للتسليم بكل شيء في موضوع الأمن، لكنهم ليسوا مستعدين للتنازل عن أي شيء فيما يتعلق بالأراضي. وفي حالة الرفض الأردني أو الفلسطيني، فإن من شأنهم قبول التفاوض على مصير الأراضي، خلال المراحل الأولى على الأقل. ويقبل الإسرائيليون مبدأ إجراء مفاوضات بعد انتهاء الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس، لكن دايان لا يريد المضي إلى ما هو أبعد من إلغاء الحكم العسكري. ولا بُدَّ للإسرائيليين من الاحتفاظ بالحق في التمتع بمواقع عسكرية وفي توطين مستوطنين.

وعلى الملأ، ترى المعارضة التي يقودها حزب العمل وحركةُ السلام الآن، بل وڤايتسمان، أن الحكومة عاجزة عن صنع السلم. فيقوم بيجن بشن هجوم مضاد قوي متهمًا خصومه بأنهم يعملون ضد المصلحة القومية ويحدُّون من آفاق التوصل إلى معاهدة أنسبَ بالنسبة لإسرائيل. وكل شيء يدور حول الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وبدهاء رهيب، يستعيد بيجن أمام الكنيست محاجة إيبان بشأن حدود آوشڤيتز، مستخدمًا تعبيرات متطرفة لم يستخدمها من قبل قط: لن تكون هناك آوشڤيتز، هنا، ولا ماسادا، ولا صُلح يهدد وجود دولة إسرائيل نفسه[٢٢]. وهو يحصل في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٧٨ على أغلبية مريحة من ٦٨ صوتًا في مقابل ٣٢ صوتًا.

والتصلب المصري مُناظِرٌ لتصلب إسرائيل. وينتظر السادات نتيجة طلباته من ڤايتسمان والتي كانت «تسريباتٌ» قد نقلتها إلى الصحافة الإسرائيلية. وهو يستأنف في تصريحاته العلنية، غاضبًا، تهمة أن بيجن هو العقبة الوحيدة أمام السلم. وردُّ هذا الأخير خشنٌ. فهو يعلن للصحافة أن من غير الوارد تقديم لفتات

من طرف واحد وأن كل شيء يجب أن يتم على أساس التبادلية. وسوف يُبلغ مصر بذلك رسميًا (٢٣ يوليو/ تموز).

وردُ السادات فوريٌّ. فهو ينهي كل قنوات الاتصال بين إسرائيل ومصر، خاصة البعثة العسكرية الموجودة في القاهرة (٢٧ يوليو/ تموز). وهو يوحي للأميركيين بأن عملية السلام قد انتهت. ويبدي الملك حسين، في اتصالاته بالمسؤولين المصريين، عدم فهمه لاستراتيجية السادات: ليس هناك أي خلاف جوهري بين اليمين واليسار الإسرائيليين، وبيجن لا يفعل سوى التعبير بصوت عالٍ تمامًا عما يعتقده الجميع[٢٣]. والأردن لن يشارك في المفاوضات إلاَّ في حالة الانسحاب الكامل من الضفة الغربية والقدس. والأميركيون وحدهم هم الذين يمكنهم تأمين الحصول عليه.

وفي ٣٠ يوليو/ تموز، يجمع كارتر مستشاريه ويعلن لهم قراره عقد قمة في كامب ديفيد مع السادات وبيجن. فيجري إرسال فانس لنقل الدعوات. ويود الرئيس الأميركي القيام بلفتة مثيرة لإنهاء المأزق الذي وصلت إليه عملية السلام. وعلى المستوى الداخلي، فإن الموافقتين على معاهدة قناة بنما وعقود الأسلحة قد كلَّفتَاه ثمنًا غاليًا من الناحية السياسية. والتوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط، أيًّا كانت طبيعته، من شأنه أن يعيد له الهيبة والدينامية الضروريتين لرئاسته.

والمعادلة السياسية بسيطة: فالسادات يريد استرداد كل سيناء، وبيجن يريد تأبيد الوجود الإسرائيلي في غزة وفي الضفة الغربية وكارتر يريد اتفاق سلام. ويجب التوصل في المفاوضات النهائية إلى الاتفاق على أن يتمسك كل طرف بما هو جوهري بالنسبة له وإيجاد رابط دبلوماسي بين هذه العناصر المختلفة. وإذا كانت المعادلة بسيطة، فإن التنفيذ يظل صعبًا دومًا.

وفي ٦ و٧ أغسطس/ آب ١٩٧٨، يذهب فانس إلى القدس وإلى الإسكندرية حاملاً إلى المعنيين رسائل الدعوة إلى لقاء على مستوى القمة في كامب ديفيد اعتبارًا من ٥ سبتمبر/ أيلول. ويقبل بيجن الدعوة بحماسة ويرى السادات فيها نجاح استراتيجيته الرامية إلى جعل الولايات المتحدة شريكًا «مستقلاً» في عملية السلام[٢٤].

والأسابيع التالية مكرّسة للتحضير للمؤتمر. وتدرك الأطراف الثلاثة المعنية أنها لا يمكنها أن تسمح لنفسها بالفشل وإن كان عليها أن تدافع عن مصالحها الجوهرية. وكارتر، خلافًا لمستشاريه، مقتنع بأن السادات سوف يعطي الأولوية لاسترداد الأرض المصرية على الملف الفلسطيني. والسادات عازم على أن يراهن بكل شيء على الموقف الأميركي، الوسيلة الوحيدة للحصول على تنازلات مهمة من جانب إسرائيل. ويدافع مستشاروه عن المواقف المبدئية بشأن عدم جواز الاستحواذ على أراضٍ بالقوة والحق في تقرير المصير الذاتي. ووزير الخارجية، إبراهيم كامل، مستعد للمضي إلى المواجهة، بل إلى القطيعة، في كامب ديفيد، ما من شأنه تمكين مصر، مدعومةً من العربية السعودية، من العودة إلى الصفوف العربية بشجبها التشدد الإسرائيلي.

وينزعج المسؤولون الإسرائيليون من خطر قطيعة كهذه من شأنها إنهاء عملية السلام وتهديد العلاقات [الإسرائيلية] مع الولايات المتحدة. فيطلبون إلى هذه الأخيرة أن تكون «وسيطًا نزيهًا» لا «شريكًا مستقلاً». وبيجن يتمتع بتأييد قومي فيما يتعلق بالحفاظ على الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة واستحالة الرجوع عن توحيد القدس. وعلى المستوى الرسمي، يتم تجميد استيطان الأراضي المحتلة مُدَّةَ المفاوضات القادمة، لكن الحقيقة أن جوش إيمونيم تقوم للتوّ بإنشاء مستوطنتين «غير شرعيتين». ويبدو أن بيجن لا يرى في كامب ديفيد غير مجرد مرحلة تهدف إلى تحديد مبادئ عامة وليس اللحظة الخاصة ببلورة اتفاقٍ تفصيلي حول شروط الصلح.

والحال أن ملاحظةً أدلى بها بيجن، أمام ڤانس، قد صدمت محاوريه الأميركيين: إنه لن يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي سيتخلى عن الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد يعدل واحد من خلفائه عن هذه المواقف. ويرى المفاوضون الأميركيون في ذلك وسيلة لتحريك الموقف فيقترحون حلاً مرحليًّا لهذين الملفين. وقد يكون بوسع الأردنيين والفلسطينيين المشاركة في هذا الحل لأن مسألة السيادة لن تكون مطروحة، وبعد خمس سنوات، من الممكن أن يكون الخليفة القادم لبيجن أكثر انفتاحًا. وهكذا قد تتوافر الوسيلة لإيجاد صلة بين الجلاء عن سيناء والملف الفلسطيني، ما من شأنه السماح بتجنيب مصر تهمة توقيع صلح منفرد.

بشكل لا مفر منه، يغرق لبنان على نحوٍ متزايدٍ باطرادٍ في العنف. ففي ٢٨ يونيو/ حزيران، تقع أربع قرى في البقاع تحت السيطرة السورية ضحيةً لمذبحة. ويلقى اثنان وثلاثون شخصًا، غالبيتهم من الروم الكاثوليك، مصرعهم، وهم أنصار للجبهة اللبنانية في معظمهم. وتتهم الأحزاب اللبنانية الألوية الخاصة لرفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري، بارتكاب هذه الفظائع انتقامًا من مجزرة إهدن. والسوريون، ضد أي احتمالٍ لأن يكونوا محقين، يردُّون التهمة على الكتائب. وتتكاثر «الحوادث» العنيفة في كل أرجاء البلد، ما يؤدي إلى نوبات هلع.

وتنظِّم الجبهة اللبنانية إضرابًا عامًّا احتجاجيًّا على أن يتم القيام به في الأول من يوليو/ تموز، يوم الحداد الرسمي. والحال أن توقيفًا قصيرًا لبشير الجميل في قلب حي الأشرفية المسيحي إنما يشعل النار في البارود. ويتحول إطلاق الرصاص إلى عمليات قصف، فالمدفعية السورية تدك على مدار عدة أيامٍ الأحياء المسيحية في العاصمة. والمراد بالنسبة للسوريين هو القضاء على مؤامرة حلفاء إسرائيل الخاصة بتقسيم لبنان. وتكثر جميع التشكيلات السياسية الفلسطينية والتقدمية المتحالفة وغالبية القادة المسلمين من البيانات المعادية للجبهة اللبنانية وتؤكد لسوريا تضامنها معها. وفي ٦ يوليو/ تموز، تنشأ هدنة هشة.

وتتهم الجبهة سركيس، قائد قوة الردع العربية من الناحية الإسمية دومًا، بتوفير غطاء قانوني للسوريين ولعمليات القصف[٢٥]. ويرسل الرئيس اللبناني وزيره للشؤون الخارجية، فؤاد بطرس، إلى دمشق لتوضيح أن لبنان لا يُحكم بالشكل الذي تُحكم به سوريا. وهو يعلن عزمه الاستقالة إذا ما استمرت عمليات القصف. وفي تلك الأثناء، يقوم السلاح الجوي الإسرائيلي بـ«اختراقات لحاجز الصوت» على ارتفاع منخفض فوق الأحياء المسلمة في بيروت، متسببًا في تحطيم عدد كبير من زجاج النوافذ والواجهات الزجاجية مع إصابات مترتبة على ذلك، ما يعني من الناحية الرسمية تحذيرًا لسوريا. ويعلن المسؤولون الإسرائيليون على الملأ أن نزع سلاح الميليشيات المسيحية من شأنه أن تترتب عليه لا محالة آثارٌ على النطاق الأمني في الجنوب اللبناني ومن ثم على أمن إسرائيل. ومن غير الوارد السكوت على القضاء على سكان لبنان المسيحيين. فلا يعود الأفق

الإسرائيلي مقتصرًا على خط أحمر يفصل الجنوب اللبناني عن بقية البلد. إذ تصبح الدولة العبرية فاعلاً على المسرح السياسي اللبناني على نحو متزايدٍ باطراد.

ويدور السيناريو المألوف: استعراض مزدوج للقوة، إسرائيلي وسوري، في الجولان، مصحوب بالتدخل الحتمي من جانب الولايات المتحدة التي تدعو الطرفين إلى ضبط النفس. ويجب أن تُضاف إلى ذلك في لبنان الوساطات العربية التقليدية وأهمها وساطة الكويت. وعلى الجانب الفلسطيني، يحاول عرفات إعادة النظام في منطقة صور بإصداره الأمر بتوقيف فلسطينيين «منشقين» (عناصر من جبهة الرفض) كانوا قد اعتدوا على القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان. وهو يحرص على التشبث بالابتعاد عن النزاعٍ القائم بين الجيش السوري والجبهة اللبنانية.

ولا يدوم توقف القتال إلاّ بضعة أيام. ففي ٢٢ يوليو/تموز، ترجع عمليات القصف السورية وتتركز على ضاحية الحدث المسيحية في جنوب شرق بيروت. ونبقى في حرب كامنةٍ موسومة باستخدام المدفعية الثقيلة. وتطالبُ الجبهةُ اللبنانية بانسحاب قوة الردع العربية وبحلول الجيش اللبناني محلها. بينما تطالبُ الأحزابُ اللبنانية بأن يثبت هذا الأخيرُ قدراته أولاً في مواجهة جيش جنوب لبنان. وبيجن، في تصريحاته العلنية، يضع على مستوى واحدٍ دمار يهودِ أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى وبيافرا والمذابح الكمبودية الجارية وما حلَّ بمسيحيي لبنان. ويؤدي إجلاء الرعايا الأميركيين المقيمين في لبنان إلى زيادة حدة الانزعاج.

وفي أواخر الشهر، يجري إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب لكي ينضم إلى القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان. ولتجنب المواقع الفلسطينية على الساحل، ينطلق من البقاع ويتعين عليه المرور عبر القطاع الحدودي الذي يسيطر عليه جيش جنوب لبنان. وعند مدخل هذا القطاع، يتعرض الجنود الذين يصل عددهم إلى ٦٥٠ لعمليات قصف مستمرة من جانب الميليشيا المسيحية المدعومة بالمدفعية الإسرائيلية. وهم يضطرون إلى التوقف. ويوضح الإسرائيليون، من خلال الولايات المتحدة، أنهم لن يسمحوا بمرور الفوج اللبناني إلاّ إذا جرت الحركة في مجموعات صغيرة، تحت حراسة من جانب الأمم المتحدة وشريطة عدم التأثير على وضع جيش جنوب لبنان. وتفشل محاولات مختلفة للتوصل إلى حلول وسط عرجاء، كمحاولة نقل الجنود اللبنانيين بطائرات عمودية، حيث يتولى العسكريون

الإسرائيليون الدفاع عن حلفائهم المسيحيين وإن كانوا يؤكـدون متعففـين أنهـم لا يملكون التأثير عليهم ودفعهم إلى تغيير رأيهم فيما يتعلق بمعارضتهم لوجود للجيش اللبناني في الجنوب إلى جانب القوة المؤقتة للأمم المتحـدة فـي لبنـان. وبشـكل واضح، يجب على الجيش اللبناني احترام «الخط الأحمر» المفروض على الجـيش السوري(٢٦). ويدعو الأميركيون مختلف الأطراف إلى «الاعتدال»، لكنهم يَبـدون عاجزين عن تعديل موقف إسرائيل التي تمارس ابتزازًا ضـمنيًا وأحيانـًا سـافرًا مهدِّدَةً بتدخل عسكري جديدة.

وهكذا تنتهي الخرافة التي تُصَوِّرُ جيش جنوب لبنان على أنه أحـد عناصـر السيادة اللبنانية. ومنذ الأول من أغسطس/ آب، يجري وقف دفع رواتـب هـؤلاء العسكريين الذين يُعتبرون من الآن فصاعدًا منشقين. وفي الخريف، سوف يـدانون غيابيًا من جانب المحاكم العسكرية. وإذا كان جـيش جنـوب لبنـان يعتبـر الآن متمردًا، فإن الجيش اللبناني قد أثبت من جهته عجزه عن استعادة النظام القـانوني. وهكذا نرى تلاقي مختلف القوى الماثلة، لدى الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين كما لدى الإسرائيليين مع حلفائهم المسيحيين، في الحيلولة دون استعادة سـلطة الدولـة اللبنانية.

وفي ٥ أغسطس/ آب، تستأنف المدفعية السـورية قصـفها الـذي لا يـرحم للأحياء المسيحية في بيروت، مستخدمةً بشكل خـاص البنايـات المرتفعـة فـي العاصمة لتوسيع مدى عملياتها. وتردُّ الميليشـيات المسـيحية بقصـف الأحيـاء المسلمة. وتخف كثافة النيران اعتبارًا من ٨ أغسطس/ آب وينشـأ وقـف هـش لإطلاق النار في يوم ١٠. وبما أن المواقع السورية في داخل المنطقـة المسـيحية عرضة للضرب إلى حد بعيد، فإنه يجري إخلاؤها. وكانـت الخسـائر البشـرية محدودة نسبيًا جرَّاء نزوح الجزء الأعظم من السكان إلى خارج المناطق المعرضة للقصف.

وهنا أيضًا، تنخرط إسرائيل في النزاع اللبناني. وهكذا يمكن لرفاييل إيتـان، رئيس هيئة الأركان، أن يعلن، في ٨ أغسطس/ آب ١٩٧٨، أمام لجنـة الشـؤون الخارجية بالكنيست:

إن هدف السوريين هو أن يبسطوا على كل الأرض اللبنانية سيطرتهم التي يعيقها المسيحيون. وسعيًا إلى تحقيق هذا الهدف، فإن الجيش السوري، تحت غطاء قوة الردع العربية، عازم على اختزال الطائفة المسيحية إلى حالة من العجز. والجيش الإسرائيلي متأهبٌ لكل احتمالٍ في لبنان. لكن التدخل يجب أن تقرره الحكومة لأن المشكلة ديبلوماسية أساسًا.

ومن الواضح أن هدف بشير الجميل وكميل شمعون هو الحث على تدخل عسكري إسرائيلي مباشر، وهو ما تعاديه بقية قيادة الجبهة اللبنانية، خاصة بيار الجميل. والمسؤولون الإسرائيليون لا يريدون سماع شيء عن ذلك، لكن التهديد الافتراضي الذي يلوحون به إنما يؤثر على الوضع. فيذهب كميل شمعون، بصحبة بشير الجميل، سرًّا إلى القدس لإجراء محادثات مع بيجن. وهو يحصل من هذا الأخير على تعهد باستخدام السلاح الجوي الإسرائيلي إذا ما هاجم السوريون المواقع المسيحية. ويدرك الرجلان أن هذا التعهد يدل على عصر جديد في العلاقات بين إسرائيل والمسيحيين اللبنانيين. ويتوسل الرئيس اللبناني الأسبق، عند مغادرته، إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أن لا يكرر أخطاء سابقيه: لقد فرض الفرنسيون علينا لبنانًا كبيرًا بإضافتهم إلينا مناطق ذات سكان يُعدون في غالبيتهم الكبرى مسلمين، ما يُعدُّ مصدر المشكلات الحالية ؛ فلا تضيفوا إلى أرضكم أراضي ومسلمين، وإلاَّ فسوف تواجهون المشكلات نفسها[٢٧]. وهذا التحذير، الذي يستعيد شكاية المسيحيين اللبنانيين المعتادة، يمكن أيضًا فهمه على أنه نصيحة بعدم السعي إلى السيطرة على الجنوب اللبناني.

ويكتفي الجيش السوري بعمليات القصف عن بُعد، والتي تعتبر عقابًا ووسائل ضغط، لكنه يمتنع عن الانخراط في استيلاءٍ منهجي على الأحياء المسيحية. وفي أواخر أغسطس/ آب، يقوم بعملية تمشيط واسعة في شمالي لبنان تهدف إلى القضاء على آخر أنصار الجبهة اللبنانية في هذه المنطقة من البلد.

ويدعو «المؤيدون لسوريا»، وليد جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان فرنجيه، إلى «حرب شاملة» ضد حلفاء إسرائيل في لبنان. وما بقيَ من الحركة الوطنية ينحاز إلى سوريا ويتحالف معها ضد الجبهة اللبنانية، التي خسرت المواقع

المسيحية في شمالي البلد. وتتمكن قوة الردع العربية، بفضل مختلف عملياتها العسكرية، من السيطرة الآن على جزء كبير من البلد وتعزل «المعسكر المسيحي» الذي تسيطر عليه الجبهة اللبنانية. ومن جديد، يتولى بيجن الدفاع عن مسيحيي لبنان ويطالب الغربيين بالتصدي لسيطرة كاملة من جانب سوريا على البلد. وترجع الشائعات التي تتكهن بحرب بين سوريا وإسرائيل، لكن هذا ليس في صالح الدولتين، خاصة عشية قمة كامپ ديڤيد.

الإرهاب المتبادل بين العرب

خلال هذه الفترة كلها، يستمر الإرهاب في توازٍ مع التطورات السياسية ومن زاوية هذه التطورات. وهو قد أصبح في الواقع أداةً في الصراعات السياسية العربية – العربية، محيلاً إلى الخلاف بين جبهة الرفض والتجمعات العربية الأخرى، حتى وإن كانت عملياتٌ قد تمت ضد أهداف إسرائيلية.

والعنصر الأبرز هو الإعلان، في أواخر مارس/ آذار ١٩٧٨، عن موت وديع حداد. ويقال على المستوى الرسمي إنه قد يكون مات من آثار اللوكيميا، إلاَّ أن كثيرين، حتى اليوم، يرون أنه قد يكون ضحية تسميم قامت به الاستخبارات الإسرائيلية أو حتى ضحية استخدام منتجات إشعاعية النشاط ضمن المنطق نفسه.

ويؤدي اختفاء «قائد أوركسترا الإرهاب الدولي» إلى تمزق منظمته إلى عدة مجموعات تخلط لا محالة بين الخطاب الثوري الجذري وارتزاقٍ في خدمة بعض الدول العربية، مع تعاونٍ، في بعض الحالات، مع الأجهزة السرِّية للكتلة الشرقية، خاصة فيما يخص كارلوس.

وفي ٢٠ مايو/ أيَّار ١٩٧٨، تهاجم قوة خاصة من ثلاثة رجال الركاب الذين يستقلون طائرة تابعة لشركة العال في مطار جنوبي أورلي. وتنجح الشرطة الفرنسية في قتل الرجال الثلاثة ويلقى أحد رجال جهاز الـ CRS(×) مصرعه. وتتبنى العملية منظمةُ سكان الجنوب اللبناني التي قد تكون منبثقة في الواقع عن الفرع اللبناني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الراغبة في الحفاظ على نهج وديع حداد.

(×) جهاز الأمن الجمهوري، ما يعادل جهاز الأمن المركزي. – م.

والتعارض صريح الآن في لبنان بين عرفات، الذي تَقَارَبَ مع سوريا، ورجال جبهة الرفض. وقد جرى توقيف كوادر من فتح، كانت قد قدمت الدعم لجماعة أبو نضال، وحُكم عليها وأُعدمت. كما تم القضاء على أعضاء في جماعة أبو نضال. وتؤدي تسويات الحسابات إلى موت عدة عشرات، خاصة في مخيمات الجنوب اللبناني.

وفي ١٥ مايو/ أيَّار، تغتال جماعة أبو نضال في الكويت الممثل المحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتتصاعد النبرة بسرعة بين عرفات والعراقيين. وتُشبِّهُ مطبوعات فتح صدام حسين ببيجن الذي يتسبب في إراقة دماء الفلسطينيين. وفي ١٧ يوليو/ تموز، تنفجر قنبلة في سفارة العراق في بروكسل. وفي ٢٨ يوليو/ تموز، ينجو سفير العراق في لندن من محاولة اغتيال. وفي ٣١ يوليو/ تموز، يحاول أحمد حمَّامي، شقيق سعيد، أخذ رهائن من سفارة العراق في باريس. وبعد ثماني ساعات، يستسلم للشرطة الفرنسية، وعندئذ يقوم الحراس العراقيون، ولهم وضعية دبلوماسيين، بإطلاق النار عليه ويقتلون مفتشًا بالشرطة الفرنسية بينما يصاب أحد هؤلاء «الدبلوماسيين» إصابة تودي بحياته.

وفي ٢ أغسطس/ آب، تتعرض قنصلية العراق في كراتشي لهجوم.

وفي يوم ٣، يتم اغتيال عز الدين القلق، رئيس بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في باريس كما يتم اغتيال كادر عابر آخر لمنظمة التحرير الفلسطينية. والحال أن القاتل الذي ألقت الشرطة الفرنسية القبض عليه هو الرجل نفسه الذي كان قد قتل بالفعل سعيد حمَّامي.

وفي يوم ٥، تتم مهاجمة مقر منظمة التحرير الفلسطينية في إسلام آباد بدوره ؛ والحصيلة ٤ قتلى.

والدراما الكبرى هي الانفجار الذي طال، في ١٣ أغسطس/ آب، في حي الفكهاني ببيروت، بناية تسكنها القيادة العامة لجبهة تحرير فلسطين. والحصيلة ١٣٥ قتيلاً مدنيًّا و٣٧ قتيلاً ينتمون إلى جبهة تحرير فلسطين و١٦ قتيلاً من فتح. ولم يتسن قط معرفة ما إذا كنا بإزاء حادث (انفجار مستودع ذخيرة تحت الأرض) أم بإزاء اعتداء. وبحسب شائعة متواصلة، يبدو أن الاعتداء قد قامت به الجبهة

الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، التي عادت إلى الانضواء تحت راية السوريين.

وتتوصل الوساطات العربية المختلفة إلى التفاوض على هدنة هشة بين الأطراف المتصارعة. ويتباعد العراق عن أعمال جماعة أبو نضال.

وفي هذا المناخ، فإن هجومًا تقوم به قوة خاصة تتبع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد باصٍ تابع لشركة العال في قلب لندن إنما يمر دون أن يشد الانتباه تقريبًا. وهو يؤدي إلى مصرع شخصين بينهما أحد المهاجمين ومضيفة بشركة العال وإصابة ٨ أشخاص، في ٢٠ أغسطس/ آب. وقد يتعلق الأمر في الواقع بعملية قامت بها إحدى المجموعات المنبثقة عن منظمة وديع حداد. وتؤدي غارة جوية انتقامية إسرائيلية إلى مصرع ٨ أشخاص وإصابة ٨ آخرين بجراح في مخيمين فلسطينيين.

ودون ربط هذا بالأمر، يَنصبُّ الاهتمام الدولي أيضًا على الوضع في إيران حيث تتطور حركة قوية تتحدى نظام الشاه. وقد تولى رجال الدين الشيعة قيادة الحركة التي تجمع كل اتجاهات المعارضة. وفي ٢٠ أغسطس/ آب، يهلك ٤٠١ إنسان في حريق إجرامي لدار سينما في عبدان. وتتهمُ السلطةُ المعارضة باستخدام «أساليب إرهابية». لكن المعنيين يتهمون النظام بأنه يقف خلف الاعتداء.

ويستمر العنف في إيران ويتفاقم خلال شهر سبتمبر/ أيلول. والزعيم الديني الذي يلهم الحركة بنشر كاسيتاته السمعية موجود في النجف بالعراق. وحيال أهميته المتعاظمة، فإن الحكومة العراقية، في اتفاقٍ مع الشاه، تقرر طرده (يبدو أن صدام حسين عَرَضَ اغتياله، إلاَّ أنه يبدو أن الشاه رفض ذلك). وهو يحصل على ملاذٍ دبلوماسي في فرنسا ويتمكن بشكل أسهل بكثير من تنظيم الحركة انطلاقًا من المنطقة الباريسية.

والرأي العام هو أنه على الرغم من الاحتجاج الشعبي، فإن نظام الشاه لا يزال راسخًا فهو يتمتع بالدعم من الجيش وقوات الشرطة. وتنبع واحدة من أعظم نقاط ضعفه من الاتهامات الموجهة إليه، والمستديمة في الغرب، بانتهاك حقوق الإنسان. وقد كاشف رضا بهلوي أصدقاءه الإسرائيليين بالأمر، طالبًا إليهم التحرك لدى «اللوبي اليهودي الأميركي» كي يعمل على الحد من الانتقادات التي توجهها

الصحافة الأميركية إليه[٢٨]. وقد قَدَّمَ شيمون بيريز وعودًا فارغة في هذا الاتجــاه. وفيما بعد اعتبر الملك الإيراني برنامج الرئيس كارتر الخاص بالدفاع عن حقــوق الإنسان تهديدًا خطيرًا خطورةً خاصة. وكان منزعجًا بشكل متزايد بــاطراد مــن إعادة تسليح العراق (الذي دار بشكل موازٍ لإعادة تسليحه هو) وكان يخشــى مــن نشوب حرب مع العراق المدعوم من الاتحاد السوڤييتي، قد تتخذ فيهــا الولايــات المتحدة موقف الحياد.

والحال أن الرئيس كارتر كان قد رفض بيع صواريخ پيرشنج متوسطة المدى له، موضحًا أن هذه الأسلحة يمكن تحويلها بسهولة إلى حاملات لــرؤوس نوويــة. وكان الشاه قد تحول بالطلب إلى إسرائيل، المُزَوِّدُ المعتــاد بالتكنولوچيــات التــي يحظر الغربيون بيعها. وفي أبريل/ نيسان١٩٧٧، كان قد تم عقــد اتفــاقٍ ســرِّي. فمقابل مليار دولار قابلة للدفع على شكل بترول، من شأن إسرائيل تزويــد إيــران بتكنولوچيا صواريخ أريحا (المنبثقة عن التكنولوچيا الفرنسية في ســتينيات القــرن العشرين)، والتي يصل مداها إلى نحو ٧٠٠ كيلومتر والتي يمكن تزويدها برؤوس نووية. كما شمل العقد أنواعًا مختلفة من الأسلحة. وكان قد جرى إخفاء الموضوع عن الأميركيين. والحق إن الأسلحة التي جرى تسليمها لإيران قد اشــتملت علــى عناصر من التكنولوچيا الأميركية المتقدمة الممنوع إعادة تصديرها.

كامپ ديڤيد[٢٩]

كانت مختلف عناصر المفاوضات قد تحددت على الورق منذ وقتٍ طويل كما تحددت المخارج الأرجح. وكانت الخصائص الرئيسية لاتفاقٍ – إطــارٍ معروفــة سلفًا. ويبقى مع ذلك أن مسرحة المفاوضات وخيمياء العلاقات الشخصــية تلعبــان دورًا أيضًا في التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق. وفي حين أن الفريق الأميركي كان قد أعدَّ الملفات إعدادًا يتميز بالعناية، فإنه يتكشف أن السادات وبيجن قد تباعدا عن مستشاريهم. وكل منهما يعرف هامش المناورة الذي يتمتع به ويعرف إلى أين يمكنه المضي دون أن يهدد ما هو رئيسي بالنسبة له.

وتشبِّهُ الصحافة الدولية كامپ ديڤيد بمجمع كرادلة، والصورة قوية لاسيما أن البابا پولس السادس يقضي نحبه للتوِّ ويتم للتوِّ انتخاب خليفتــه يوحنــا – پــولس

الأول. والواقع أن الديبلوماسيين الأميركيين قد قرروا عزل المفاوضين خلال زمن اللقاء كله كما قرروا الحد من المعلومات المعلَنة للعالم الخارجي. ولابد أن المناخ الريفي وملابس الكاجوال التي يرتديها المشاركون (ماعدا بيجن) والإقامة المشتركة الجبرية تسهل الاتصالات وتساعد على الاتفاق.

وتصل الوفود في ٥ سبتمبر/ أيلول. وبما يتماشى مع اتفاق سيناء الثاني الذي ينص على مشاورات مسبقة بين الأميركيين والإسرائيليين، يجري كارتر على مدار ساعتين محادثات مع بيجن الذي يبدو متشددًا فيما يتعلق بكل الملفات. وفي المساء، يحرص المصريون والإسرائيليون على التباعد خلال حفل العشاء.

وفي اليوم التالي، ينقل السادات إلى كارتر خطة تفصيلية متشددة هي الأخرى، لكنه يوضح للرئيس الأميركي على الفور أنها ليست سوى مواقف للبداية. وفي وثيقة مخصصة لاطِّلاع كارتر وحده عليها، يُورد قائمة التنازلات التي هو على استعداد لتقديمها، موفرًا بذلك لمحاوره هامش المناورة الضروري لطرح حلولٍ وسط. وهو يوضح أنه لن يتنازل عن الجلاء الكامل عن سيناء ولا عن إيجاد ارتباط بالملف الفلسطيني الذي يمكن تناوله من دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. والحال أن كارتر إنما ينقل الوثيقة إلى الإسرائيليين.

وفي ٧ سبتمبر/ أيلول، يجتمع بيجن بالسادات ويرفض الوثيقة المصرية في مجملها. فيشير الرئيس المصري، غاضبًا، إلى أن الأرض بالنسبة لبيجن أهم من السلام. ويفحص ڤانس مع نظرائه مسألة الضفة الغربية وغزة، وكذلك مسألة سيناء. ويبدو دايان وڤايتسمان وآهارون باراك أكثر مرونة من بيجن فيما يتعلق بهذه الملفات. وينتهي الأميركيون من ذلك إلى أنه يجب تفادي اجتماع بيجن والسادات على انفراد.

ويوضح كارتر لبيجن أن السادات مستعد لتقديم تنازلات فيما يتعلق بوثيقته الأولية. فيدرك رئيس الوزراء الإسرائيلي أن كارتر، خلافًا لما كان يتوقعه هو، عازم على التوصل إلى اتفاق سلام تفصيلي لا تحديد مبادئ عامة. وينزعج الوفد الإسرائيلي من رؤية نوع من التواطؤ المستديم بين المصريين والأميركيين. والخطر هو أن يجري إظهار إسرائيل في صورة المسؤول عن فشل عملية السلام.

ويرفض بيجن الوثيقة المصرية في مجملها ويتمسك بملف سيناء وحده. وهو يرى أن إسرائيل يجب أن يكون بوسعها الاحتفاظ في سيناء بمستوطناتها السكنية ومطاراتها العسكرية. وخلافًا للسادات، يرفض الإشارة إلى وجود مواقف يمكن التراجع عنها. وبالمقابل، صار الأميركيون مقتنعين الآن بأن دايان وڤايتسمان على استعداد لتقديم تنازلات فيما يتعلق بملف سيناء. وسوف يلعبون على الوزيرين لدفع بيجن إلى تعديل موقفه.

وفي يوم ٩، يعمل الأميركيون على كتابة مشروعهم الخاص بالحل الوسط. وخلال كل بقية المفاوضات، سنكون بإزاء عشرين صيغة متتالية للمشروع الأميركي. ويحاول ڤايتسمان التفاوض مع السادات لكنه يدرك أن الرئيس المصري سوف يتمسك بالوثيقة الأميركية كأساسٍ للتفاوض.

وفي يوم ١٠، يجري خلق انفراج سياحي بزيارة ساحة معركة جيتسبرج، إحدى المواجهات الكبرى في حرب الانفصال. وفي ما بعد الظهيرة، يتم نقل الوثيقة الأميركية إلى الإسرائيليين. وقد جرى التعبير فيها بوضوح عن أن مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة لن تُسَوَّى في المؤتمر. والمقيمون الدائمون في هذه الأراضي هم وحدهم الذين سيكون لهم الحق في التفاوض على وضعيتها النهائية، وليس جميع الفلسطينيين. وبالمقابل، يجب حسم مسألة الجلاء عن سيناء الآن.

وفي يوم ١١، ينقل الإسرائيليون مقترحاتهم المضادة مكتوبةً. وهم يرفضون أي ذكر لديباجة القرار رقم ٢٤٢ حول عدم جواز الاستحواذ على أراض بالقوة وحول حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم. ويبدأ الوفد الإسرائيلي في إدراك أن الأميركيين يدعمون الموقف المصري فيما يتعلق بالجلاء الكامل عن سيناء.

ويرفض بيجن التزحزح عن موقفه ويبدو متشدِّدًا. بل إنه يُعِدُّ بيانًا رسميًّا يبرر فيه فشل المؤتمر ويقترح فيه مواصلة المفاوضات. وبالمثل، يبدي أعضاء الوفد المصري عدم ارتياحهم حيال عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة. ويوما ١٢ و١٣ مكرسَّان لتحريراتٍ جديدة للوثيقة الأميركية التي تأخذ الآن اسم الاتفاق – الإطار. ويتم التخلي عن الإشارة إلى عدم جواز الاستحواذ على

أراض بالقوة لصالح إشارة أكثر غموضًا إلى القرار رقم ٢٤٢. وكما كان متوقَّعًا في توزيع الإدوار، يلعب الأميركيون بالمحيطين ببيجن ضد بيجن ويلعبون بالسادات ضد المحيطين به.

وبعد ستة أيام من المفاوضات، يبدو أننا ماضون إلى الفشل. وبالنسبة للمشاركين، يتصاعد التوتر. والحال أن «مجمع الكرادلة»، بدلاً من أن يخلق مناخ ثقة، إنما يستثير رُهاب الانحباس لدى الفاعلين فيه.

ويرى كارتر أن الأمر الأكثر حيوية هو الحفاظ على التعاون مع مصر. وهو يُعدُّ وثيقة قد يوقعها مع السادات تؤكد أن الفشل يرجع إلى رفض بيجن إخلاء مستوطنات سيناء ورفضه تطبيق القرار رقم ٢٤٢ على الضفة الغربية وغزة. وهو يعرف أن الدخول في مواجهة مباشرة مع بيجن هو مراهنة جسورة تنطوي على استنفار للشعب الأميركي وللكونجرس محفوف بالمجازفات. والخيار الآخر هو أن يمارس الحد الأقصى من الضغط فيما يتعلق بملف سيناء وعدم التحدث عن مسألة الانسحاب من الضفة الغربية وغزة.

وفايتسمان هو أول من يدرك أن الخيار هو بين اتفاق سلام والإبقاء على المستوطنات في سيناء. فيقرر الاتصال بشارون في إسرائيل ليكسب دعمه. والحال أن المدافع الأكثر حزمًا عن المستوطنين يتزحزح في معسكره ويهاتف بيجن لكي يؤكد له أنه إذا كانت المستوطنات الموجودة في سيناء هي العقبة الوحيدة أمام الصلح، فمن الواجب اعتبار أنها لا تتسم بأي قيمة عسكرية ومن ثم فإنها لا تسهم بشيء في الدفاع عن أمن إسرائيل.

وينزل هذا الموقف على بيجن نزول المفاجأة لكنه يظل ثابتًا على موقفه. وفي تلك الأثناء، نجد أن السادات، الذي تحادث مع دايان الذي يرفض أيَّ تخلٍّ عن مستوطنات سيناء، قد أصبح الآن مقتنعًا بأن الإسرائيليين لم يعد من الوارد أن يتزحزحوا. وقد اتصل به الملك حسين هاتفيًا بتحريض من أشرف مروان. وقد أعرب له السادات عن تشاؤمه وأعلن أنه مستعد لإنهاء المفاوضات. فيؤكد له الملك أنه سيبذل كل ما في وسعه للمساعدة على عودته إلى الصفوف العربية. وفي صباح ١٥ سبتمبر/ أيلول، يصدر السادات الأمر إلى وفده بأن يحزم حقائبه. وبما أن الجميع يتذكرون مشهد شهر يناير/ كانون الثاني، فإن التهديد يبدو ذا مصداقية.

والغريب أن المحيطين بالسادات، والذين يرون أن الرئيس المصري تنـازل أكثـر من اللازم، إنما يتخذون موقف العداوة من هذا الرحيل المسرحي[٣٠]. وبالمقابـل، يرى إبراهيم كامل، وزيره للشؤون الخارجية، أنه يجب عليه الاستقالة.

ويوبخ كارترُ السادات بقوة. فمن شأن رحيلٍ كهذا إنهاء العلاقة الأميركيـة – المصرية وإنهاء رئاسته هو نفسه وإنهاء الصداقة بين الرجلين. فيردُّ عليه السادات، وقد اهتز على ما يبدو لما يسمع، بأنه قد قطع الشوط الأقصى في تقديمه للتنازلات. ومن المستحيل عليه عقد اتفاق سلام على أساسٍ آخر. فيطمئنه كارتر: مـن غيـر الوارد طلب المزيد من مصر.

ثم يتوجه كارتر إلى الوفد الإسرائيلي لكي يفهمه أن الجلاء عن مسـتوطنات سيناء هو العنصر الحاسم. فيبدأ دايان في التزحزح مؤكدًا أن قرارًا كهذا لابد مـن اتخاذه بالتشاور مع الحكومة كلها ومع الكنيست. ويتفاوض فايتسمان مـع وزيـر الدفاع الأميركي على ترك المطارات العسكرية في سيناء مقابل تمويلٍ من جانـب الولايات المتحدة لمطارات بديلة في إسرائيل. ولن يتم الجلاء إلاَّ بعد أن تكون هذه المطارات الجديدة موضع تشغيل وستصل التكلفة بالنسبة للمتبرع الأميركي إلـى ٣ مليارات من الدولارات.

وفي ١٦ سبتمبر/ أيلول، نجد أن بيجن، وقد صار معزولاً، يتراجع فيما يتعلق بمسألة مستوطنات سيناء، التي سيتم إخلاؤها قبل المرحلـة الأخيـرة للانسـحاب الإسرائيلي، أي بعد ثلاث سنوات. والأدق أنه سيعرض هذه المسألة على الكنيست. ومن الصعب معرفة ما إذا كان عناده قد تماشى مع صدقٍ حقيقي أم أن هذا كـان بالنسبة له عنصرًا من عناصر المساومة. وهو يشعر بأنه قـد تعـرض لضـغوط أميركية مكثفة. ومن المؤكد أن موقف المحيطين به كان له دوره، وكـذلك تـدخل شارون.

ويمكن الالتفات إلى مسألة الضفة الغربية وغزة، التي جرى الحـديث عنهـا حتى ذلك الحين بشكل غير مباشر بالأحرى بمناسبة نقاشٍ حول ديباجة القرار رقم ٢٤٢. ويظل المصريون في المؤخرة، تاركين التصرف للأميركيين. ويرى كارتر أننا في آنٍ واحدٍ بصدد مسألة أساسية – فمن دون المحور الفلسطيني لـن يتسـنى التوصل إلى سلام حقيقي – وضرورة سياسية– فمن دون إحراز تقدم حاسم في هذا

الملف، سيتعرض الاتفاق – الإطار للرفض من جانب جميع الدول العربية- بما فيها الدول القريبة من الولايات المتحدة كالأردن والعربية السعودية.

ويرى الوفد الإسرائيلي، بدفعٍ من دايان وآهارون باراك، أن القرار رقم ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة، والحكم الذاتي المقترَح لا صلة له البتة بقرار الأمم المتحدة. وبما أن الجميع منهكون وأنه قد تقرر إنهاء المؤتمر في غضون اليومين القادمين، يجري الاتفاق ضمنيًا على وجوب اللجوء إلى التباساتٍ لغوية. وهكذا فسوف تكون هناك خلال فترة الحكم الذاتي مفاوضات مزدوجة متزامنة، واحدة بين الأردن وإسرائيل، والثانية بين إسرائيل والممثلين المنتَخَبين للسكان والذين ستنضم إليهم مصر والأردن. وسوف يكون بوسع مصر والولايات المتحدة أن تقولا إن هذا يعني أن القرار رقم ٢٤٢ ينطبق على هذه الأراضي وسيكون بوسع إسرائيل أن تقول إنه لا ينطبق إلاً على التفاوض على اتفاق سلامٍ بين الأردن وإسرائيل حيث سيتم طرح مسألة مستقبل الضفة الغربية.

وفي ليلة السبت ١٦ – الأحد ١٧ سبتمبر/ أيلول، يدور اللقاء الحاسم بين الوفدين الأميركي والإسرائيلي. فيقبل بيجن نقل التسوية المتعلقة بسيناء إلى الكنيست في غضون الأسبوعين القادمين دون أن يفرض على الأغلبية التي يتمتع بها وجوب التصويت في اتجاهٍ دون آخر. وفيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة، سوف يتم تناول جزء من المسألة على شكل خطابات مضافة إلى الاتفاق – الإطار تستعيد المواقف المعروفة جيدًا للأطراف. ويسعى بيجن، كعادته، إلى التحايل بفرضه تغييرًا للمفردات بين النص العبري الذي سيتم عرضه على الكنيست والنص الإنجليزي الذي ستكون له قوة القانون لأنه مقبول من الوفود الثلاثة.

وهكذا فإن الضفة الغربية وغزة تصبحان «يهودا والسامرة ومنطقة غزة» و«حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها» يتحول إلى «حل مشكلة عرب إيريتز إسرائيل بكل جوانبها»، والتعبيرات المستخدمة لترجمة مصطلحي «العرب الفلسطينيين» و«الشعب الفلسطيني» تتجاهل عن عمدٍ مفهوم الشعب بالمعنى السياسي للمصطلح ؛ و«الحقوق المشروعة» تصبح «الحقوق القانونية»، و«سلطة الحكم الذاتي» يجري تحديدها على أنها «سلطة الإدارة الذاتية» سعيًا إلى تجنب المفهوم الخطير الخاص بالحكم فيما يتعلق بالفلسطينيين، لكن «الحكومة» تبقى

«الحكومة» وليس الإدارة في جزء العبارة بشأن «الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية».

والهدف من هذه الانحرافات المتعلقة بالمفردات هو التهوين من شأن التنازلات التي قدمها بيجن في نظر ناخبيه، لكن من المؤكد أنها أيضًا وسيلة لتقديم نسخة من الحكم الذاتي أكثر محدودية من النسخة المنصوص عليها في الاتفاق عند عقد المفاوضات القادمة. وفي النص الإنجليزي نفسه، يتوصل بيجن، فيما يتعلق بالوضعية النهائية للضفة الغربية وغزة، إلى الاستعاضة عن قول: «يجب أن ترتكز المفاوضات على أساس كل مبادئ القرار رقم ٢٤٢، على أن يتم بعد ذلك ذكر هذه المبادئ وبحيث تشمل الانسحاب» بمجرد قول: «سترتكز المفاوضات على أساس القرار رقم ٢٤٢»، ما يعني أنه سيكون بالإمكان الإشارة إلى القرار رقم ٢٤٢ من دون تطبيقه[٣١].

وقلَّما يلقي الأميركيون بالاً لهذه التغييرات في المفردات، فهم سعداء بتوصلهم إلى اتفاق ويراهنون على انطلاق ديناميةٍ جرَّاء الاتفاق لأجل المضي إلى ما هو أبعد. ومن المرجح أن كون ڤانس الحقوقي الوحيد في الوفد الأميركي بينما كان ضمن الوفدين الإسرائيلي والمصري حقوقيون على مستوى عال قد أمكَن له أن يلعب دورًا. وعند هذه المرحلة من المفاوضات، كان التعب قد نال للغاية من ڤانس بينما كان المصريون في المؤخرة عامدين.

والشيء الأكثر خطورة في اللحظة المباشرة وبالنسبة للمستقبل هو «سوء التفاهم» الذي ينشأ بين كارتر وبيجن حول الاستيطان. فقد شدَّدَ كارتر، على مدار المباحثات، على ضرورة تجميد الاستيطان خلال كل المفاوضات القادمة. وكارتر وڤانس مقتنعان بأن الإسرائيليين قد وافقوا على هذا البند الرئيسي. ويزعم دايان أن تجميدًا كان هناك بالفعل لفترةٍ تتراوح بين شهرين وثلاثة شهور يتعين أن تدور خلالها المحادثات بشأن الحكم الذاتي. ويوضح باراك أن بيجن قد احتفظ برده إلى اليوم التالي. وسوف يؤكد له بيجن أنه لم يقبل تجميدًا إلاَّ لمدة ثلاثة شهورٍ ستُكَرَّسُ للمفاوضات ليس على الحكم الذاتي وإنما على معاهدة سلام إسرائيلية - مصرية. ويبدو هنا أيضًا أنه قد لعب على التباسات المفردات تاركًا الأميركيين يتصورون

أنه قدّم ردًا إيجابيًا. ومن الوارد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان حسن النية، بالنظر إلى حالة التعب والتشوش التي طالت الجميع.

وفي صباح الأحد ١٧ سبتمبر/ أيلول، يبلغ كارترُ الساداتَ بنتيجة الأمسية المحمومة مساء السبت. والحال أن المصري، وقد اطمأن إلى استرداد كل سيناء، لا يُبدي سوى القليل من التعليقات على بقية الاتفاق. ويضطلع الفريق الأميركي بالكتابة الأخيرة للنص وللخطابات الإضافية. والحاصل أن الرغبة الأميركية في التذكير بالموقف الرسمي للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧، إنما تستثير أزمة جديدة مع بيجن، الذي يهدد بقطع المفاوضات. فيتم التوصل إلى حل وسط يتمثل في ذكر بيانات المندوبَين إلى منظمة الأمم المتحدة، جولدبرج ويوست، دون الاستشهاد بمضمونها. ويكتشف كارتر خطاب بيجن حول التجميد لمدة ثلاثة شهور. وهو غاضب لكنه لم يعد بوسعه فعل شيء.

ويجري نقل النص النهائي إلى الوفد المصري. وخيبة الأمل عميقة في صفوف المحيطين بالسادات. فمستشاروه كانوا قد أملوا في سلام شامل ؛ بينما الواقع أن مصر قد عقدت صلحًا منفردًا. وكانت لإبراهيم كامل مناقشة صريحة مع السادات[٣٢]: إن الاتفاق – الإطار ليس سلامًا شاملاً، وهو لا يحل سوى مسألة سيناء وليست هناك أي مشاركة فلسطينية وعربية في العملية. فيردُ عليه السادات بأن العرب لا يتحركون ويكتفون بالشعارات الفارغة ؛ والحكم الذاتي سوف يقلل من الضغط على الفلسطينيين ؛ وقد حصل من كارتر على تأكيدٍ بأن من شأنه، بعد إعادة انتخابه، أن ينخرط مباشرةً في الملف ؛ ومن شأن فشل المؤتمر أن ينهي المفاوضات وأن يقود إلى حرب جديدة. ويرى وزيره أن تصور أن الحكم الذاتي حلٌ عادل للمسألة الفلسطينية خداعٌ للنفس. فيردُ عليه الرئيس بأن نجاح المؤتمر سيسمح بإعادة انتخاب كارتر ؛ ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بترك سيناء إلى الأبد تحت الاحتلال الإسرائيلي، فمن شأن الإسرائيليين أن يضيفوا فيها مستوطنات جديدة ؛ ووضع مصر الاقتصادي والاجتماعي بالغ السوء، والسلام ضروري له لتأمين تطورها وعندئذ ستكون في مركز قوة يسمح لها بمساعدة الفلسطينيين. فيقدم محمد إبراهيم كامل استقالته التي لن يُعلَنَ عنها إلاّ بعد عودتهما إلى مصر، لكنه لن يُوَقِّعَ الاتفاقَ – الإطار.

والحال أن الأطراف، على الرغم من هواجس كل طرف منها، إنما تذهب إلى البيت الأبيض للتوقيع الرسمي مبتسمةً ومتباهيةً بالتقدم العظيم في اتجاه السلم. وقد جرى على عجل دعوة ٤٠٠ عضو من الكونجرس ومسـؤولي الإدارة. والمناخ العام يكاد يكون مناخ انتشاءٍ مصحوب بعناقات مثيرة بين شخصيات مختلفة.

نص الاتفاقات

ينقسم نص اتفاقات كامب ديڤيد إلى ثلاثة أجزاء. والجزء الأول، الذي يشمل الديباجة، يخص اتفاقًا – إطارًا للسلام في الشرق الأدنى. وهو موضوع في المقدمة حتى يظهر على أنه يقود إلى تسوية شاملة. ونجد فيه من جديد كل حيل المعجم الديپلوماسي، الذي يُؤْثِرُ الإيحاء على الدقة:

ديباجة

إن السعي إلى تحقيق السلم في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالمبادئ الآتية:

– من المتفق عليه أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، مُرَاعىً في جميع أجزائه، سوف يكون أساس تسويةٍ سلميةٍ للنزاع بين إسرائيل وجيرانها.

– بعد أربع حروب خلال ثلاثين عامًا، وعلى الرغم من الجهود الكثيفة التي بذلها كثيرون، فإن الشرق الأوسط، مهد الحضارة ووطن ثلاث ديانات عظمى، لا ينعم بعدُ بِنعَمِ السلام. وتطمح شعوب الشرق الأوسط بقوةٍ إلى هذا السلام حتى يتسنى تكريس الموارد البشرية والطبيعية الشاسعة التي تتمتع بها المنطقة لتحقيق غايات سلمية وحتى يتمكن هذا الجزء من العالم من أن يصبح نموذجًا للتعايش والتعاون بين الأمم.

– إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات عند زيارته القدس والاستقبال الذي اختصه به برلمانُ إسرائيل وحكومتُها وشعبُها، وكذلك الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء بيجن إلى الإسماعيلية بالمقابل، ومقترحات السلام التي صاغها الزعيمان إلى جانب ترحيب شعبي البلدين الحار بهذه المساعي قد وفرت للسلم فرصًا غير مسبوقة لا يجب تفويتها إذا كنا نريد تجنيب هذا الجيل والأجيال القادمة مآسي الحرب.

– إن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأخرى المعترف بها في شأن القانون الدولي والشرعية باتت تُقَدِّمُ قواعد السلوك المقبولة من الجميع في العلاقات بين الدول.

- لأجل التوصل إلى علاقات سلمية ضمن روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، سيكون من الضروري إجراء مفاوضات جديدة بين إسرائيل وكل دولة مجاورة لها مستعدة للتفاوض معها على مسائل السلم والأمن بهدف تطبيق جميع الأحكام والمبادئ المتضمنة في القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.

- يتطلب السلام احترام سيادة كل دولة من دول المنطقة واحترام وحدتها الترابية واستقلالها السياسي، وكذلك حقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، في مأمن من التهديدات باستخدام القوة أو أعمال القوة. ويمكن لأي تقدم يتم إحرازه في اتجاه تحقيق هذا الهدف أن يعجل التحرك صوب عصر جديد للتصالح في الشرق الأوسط، يتميز بتعاونٍ يهدف إلى حفز التنمية الاقتصادية وصون السلم وضمان الأمن.

- يتعزز الأمن عبر العلاقات السلمية والتعاون بين الأمم التي تنعم فيما بينها بعلاقات طبيعية. وعلاوة على ذلك، فبموجب معاهدات السلام، يمكن للأطراف، على أساس التبادلية، أن تعقد اتفاقات أمنية خاصة تتعلق، مثلاً، بإقامة مناطق منزوعة السلاح، وقطاعات محدودة التسلح، وترتيبات إنذارٍ مبكر، ووجود قوات دولية، وعناصر اتصال، وتدابير مُنَسَّقَة للمراقبة ومسائل أخرى تعترف [الأطراف] معًا بفائدتها.

أمَّا الاتفاق - الإطار نفسه فهو يشمل محورًا فلسطينيًّا، يوضع هنا أيضًا في المقدمة، ومحورًا مصريًّا - إسرائيليًّا:

آخذًا بعين الاعتبار كل هذه العوامل، فإن الأطراف عازمةٌ على التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة لنزاع الشرق الأوسط، عن طريق عقد معاهدات سلام قائمة في جميع جوانبها على القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن.

وهدف [الأطراف] هو إقامة السلم وعلاقات حسن الجوار. وهي تعترف بوجوب أن يكون كل من تأثروا بالنزاع أعمق تأثر أطرافًا في التسوية، حتى يتسنى ضمان سلام دائم. وترتيبًا على ذلك، فإنها تتفق على أن الاتفاق - الإطار الحالي يُعتبر من جانبها، بأوفر قدرٍ مناسبٍ، أساسًا يمكن أن يقوم عليه السلم، ليس فقط بين مصر وإسرائيل، وإنما أيضًا بين إسرائيل وكل جارٍ من جيرانها مستعدٍ للتفاوض على السلم على هذا الأساس. وضمن هذا الهدف، اتفقت [الأطراف] على التحرك على النحو التالي:

أ. الضفة الغربية وغزة

١. سوف يتوجب على مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني المشاركة في مفاوضات تَنصبُّ على حل المشكلة الفلسطينية، من جميع جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين أن تدور مفاوضات، تتعلق بالضفة الغربية وغزة، على ثلاث مراحل:

أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه، لأجل نقل السلطات في سلم ونظام، مع مراعاة الحرص على أمن جميع الأطراف، سوف يتوجب عقد اتفاقات انتقالية، تتعلق بالضفة الغربية وغزة، لفترةٍ لن تتجاوز خمس سنوات. ولضمان حكم ذاتي كاملٍ للسكان ضمن إطار هذه الاتفاقات، سوف تكف الحكومة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية الإسرائيلية عن ممارسة وظائفهما بمجرد انتخاب سكان هذه المناطق بحريةٍ سلطة حكم ذاتي تحل محل الحكومة العسكرية الحالية. وعند الاتجاه إلى التفاوض تفصيليًا على أحكام اتفاقٍ انتقالي، سوف تُدعى الحكومة الأردنية إلى الانضمام إلى المفاوضات المرتقبة على أساس الاتفاق – الإطار الحالي. وسوف يتعين على هذه الاتفاقات الجديدة أن تراعي، على النحو الواجب، مبدأ سلطة حكم ذاتي لسكان هذه الأراضي، من جهة، والاهتمامات الأمنية المشروعة للأطراف المعنية، من الجهة الأخرى.

ب) سوف يتوجب على مصر وإسرائيل والأردن التفاهم حول كيفيات إقامة سلطة حكم ذاتي منتخبة في الضفة الغربية وغزة. وسوف يكون بوسع الوفدين المصري والأردني الاشتمال على فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، أو فلسطينيين آخرين، بحسب ما سوف يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل. وسوف تتفاوض الأطراف على اتفاقٍ يحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس سلطتها في الضفة الغربية لنهر الأردن وغزة. وسوف يُفسح انسحابٌ للقوات المسلَّحة الإسرائيلية المجال أمام إعادة انتشار لقوات ثابتة سوف توضع في نقاطٍ محدَّدة لاعتبارات أمنية. كما سيشمل الاتفاق أحكامًا مناسبةً لضمان النظام العام، كما لضمان الأمن في الداخل والخارج. وسوف يجري إنشاء قوة شرطة محلية مهمة، يمكن أن تشمل مواطنين أردنيين. وعلاوة على ذلك، سوف يقوم جنود إسرائيليون وأردنيون بداوريات مشتركة وسوف يكونون جزءًا من قواتٍ مسؤولة عن مواقع المراقبة سعيًا إلى ضمان أمن الحدود.

ج) سوف تبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس بمجرد انتخاب وقيام سلطة الحكم الذاتي (المجلس الإداري) في الضفة الغربية وغزة. وبمجرد توافر الإمكانية، وإن كان خلال السنوات الثلاث الأولى من بداية الفترة الانتقالية كحدٍّ أقصى، سوف يجري ترتيب مفاوضات

لتحديد الوضعية النهائية للضفة الغربية وغزة، ولتحديد علاقات هذه المنطقة بجيرانها ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن عند انقضاء الفترة الانتقالية. وسوف تدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتَخبين لسكان الضفة الغربية وغزة. وسوف تجتمع لجنتان منفصلتان، وإن كانتا تعملان مع ذلك في تعاون ؛ حيث ستشمل [اللجنة] الأولى ممثلين للأطراف الأربعة في المفاوضات والتي سوف يتعين عليها التفاهم على الوضعية النهائية للضفة الغربية وغزة وعلى علاقات هذه المنطقة بجيرانها ؛ وسوف تشمل اللجنة الثانية ممثلين إسرائيليين وأردنيين، إلى جانب الممثلين المنتَخبين من قِبل سكان الضفة الغربية وغزة ؛ وسوف تكون مكلَّفة بالتفاوض على معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن آخذةً بعين الاعتبار الاتفاق المعقود بشأن الوضعية النهائية للضفة الغربية وغزة. وسوف تقوم المفاوضات على جميع الأحكام والمبادئ المتضمَّنة في القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وسوف يتوجب على المفاوضات، ضمن مهام أخرى، حسم مسألة مسار الحدود وتحديد طبيعة الأحكام المتعلقة بالأمن. كما سوف يتوجب على أي حلٍ ناجمٍ عن المفاوضات الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحاجاته العادلة.

وبهذا الشكل، سوف يشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم الخاص بالسبل التالية:

١) المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة سعيًا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الوضعية النهائية للضفة الغربية وغزة، وكذلك بشأن المشكلات الأخرى المعلَّقة بمجرد انقضاء الفترة الانتقالية.

٢) طرح هذا الاتفاق للتصويت عليه من جانب الممثلين المنتَخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

٣) اختصاص الممثلين المنتَخبين لسكان الضفة الغربية وغزة بتقرير كيف سيحكمون أنفسهم بما يتماشى مع بنود هذا الاتفاق.

٤) المشاركة، كما أُشير إلى ذلك أعلاه، في أعمال اللجنة المكلَّفة بالتفاوض على معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

٢. سوف يجري اتخاذ جميع التدابير الاحترازية الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وسوف تُنشئ سلطة الحكم الذاتي قوة شرطةٍ محليةٍ قويةً ستسهم في ضمان هذا الأمن. وسوف تتشكل من بين سكان الضفة الغربية وغزة. وسوف تكون هذه الشرطة على اتصال مستمر، في كل ما يتعلق بمسائل الأمن الداخلي، بالمسؤولين المعينين من جانب إسرائيل والأردن ومصر.

٣. خلال الفترة الانتقالية، سوف يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة دائمة مكلَّفة بالتوصل إلى اتفاق بشأن كيفيات السماح للأشخاص الذين شُرِّدوا في عام ١٩٦٧ بدخول الضفة الغربية وغزة: وينطبق هذا أيضًا على التدابير اللازمة لمنع أي اضطراب أو فوضى. كما سيكون بوسع هذه اللجنة الاهتمام بمسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

٤. سوف تعمل مصر وإسرائيل في تنسيقٍ ومع الأطراف المعنية الأخرى على إيجاد إجراءات متفق عليها تهدف إلى التوصل إلى حل سريع وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وهكذا نرى أن النص الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني يستعيد في آنٍ واحدٍ اللغة المنبثقة من التفكير الفلسطيني حول السلطة الوطنية التي يجب تشكيلها ومن المشروع الإسرائيلي الرافض لأي وجود قومي للفلسطينيين.

ب. مصر وإسرائيل

١. تتعهد مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو إلى استخدام القوة لتسوية خلافاتهما. وسوف يُسَوَّى كل نزاع بالسبل السلمية بما يتماشى مع أحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢. يتفق الطرفان، سعيًا إلى إقامة السلم بينهما، على التفاوض بحسن نية، مُتَرَسِّمين هدف أن يعقدا، خلال الشهور الثلاثة التي ستلي توقيع الاتفاق – الإطار الحالي، معاهدة سلام فيما بينهما ؛ وهما يدعوان الأطراف الأخرى في النزاع إلى أن تشرع على نحو متزامن بإجراء مفاوضات وعقد معاهدات سلام مماثلة، سعيًا إلى قيام سلام شامل في المنطقة. وإن الإطار المحدَّد لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل هو الذي سيكون الموجِّه لمفاوضات السلام بين هذين البلدين. ويتفاهم الطرفان على كيفيات وروزنامة تطبيق الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة.

ج. مبادئ مرتبطة

١. تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والأحكام المشار إليها أدناه سوف يتعين لها الانطباق على معاهدات السلم التي تتم بين إسرائيل وكل جارة من جاراتها: مصر والأردن وسوريا ولبنان.

٢. سوف يقيم الموقعون علاقات يجب توافرها عادةً بين دول تحيا في سلام بعضها مع البعض الآخر. وسعيًا إلى هذا الهدف، سوف يتعهدون بمراعاة جميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. والتدابير التي يجب اتخاذها في هذا الصدد هي ما يلي:

أ) الاعتراف الكامل والتام ؛

ب) إلغاء المقاطعات الاقتصادية ؛

ج) ضمان أن مواطني الأطراف الأخرى سوف يتمتعون، تحت سلطة كل طرف، بالحماية التي توفرها إجراءات قانونية مناسبة.

٣. سوف يتعين على الموقعين استكشاف إمكانيات التنمية الاقتصادية التي تتاح في سياق معاهدات سلام نهائية، سعيًا منهم إلى الإسهام في توفير مناخٍ للسلام والتعاون والصداقة هو المثل الأعلى المشترك الذي يسعون إليه.

٤. سوف يتوجب إنشاء لجان تعويضات لأجل التسوية المتبادلة للمنازعات المالية.

٥. سوف تُدعى الولايات المتحدة إلى المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالمسائل المرتبطة بكيفيات تطبيق الاتفاقات والتي ستنصبُّ على إعداد جدول زمني سيتعين على الأطراف الوفاء بتعهداتها بموجبه.

٦. سوف يُدعى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى التصديق على معاهدات السلام وإلى السهر على عدم انتهاك أحكامها. وسوف يُطلَبُ إلى الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن التصديق على معاهدات السلام وضمان احترام بنودها، كما سوف يُطلَبُ إليهم جعل سياستهم وأعمالهم متماشية مع التعهدات المتضَمَّنة في هذا الاتفاق – الإطار.

والاتفاق – الإطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل هو قبل كل شيء جدول زمني لأعمالٍ يجب القيام بها:

اتفقت إسرائيل ومصر، بهدف تدشين السلم بينهما، على التفاوض بحسن نية، لأجل عقد معاهدة سلام متبادل خلال الشهور الثلاثة التي ستلي توقيع الاتفاق – الإطار الحالي،

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

سوف تُجرى المفاوضات في موقع أو مواقع موضوعة تحت علم الأمم المتحدة وسوف يتم اختيارها باتفاقٍ مشترك.

إن جميع مبادئ القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة تسري في هذا الحل للخلاف بين إسرائيل ومصر.

إذا لم يتقرر خلاف ذلك باتفاقٍ مشترك، فإن بنود معاهدة السلام سوف يسري مفعولها خلال السنوات الثلاث أو الخمس التي ستلي توقيع معاهدة السلام.

وقد اتفق الطرفان على النقاط التالية:

أ) الممارسة الكاملة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليًا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب) انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء.

ج) استخدام المطارات التي يجلو عنها الإسرائيليون، قرب العريش ورفح وراس النقب وشرم الشيخ، في أغراضٍ مدنية بشكل حصري واستخدامها التجاري عند الاقتضاء من جانب طائرات جميع الأمم.

د) حق سفن إسرائيل في المرور الحرّ في خليج وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، والتي تنطبق على جميع الأمم. ومضيق تيران وخليج العقبة طريقان بحريان دوليان يجب أن يكونا مفتوحين لجميع الأمم، التي سوف تمارس حقًا كاملاً ومن دون تعطيلٍ في الملاحة فيهما والطيران فوقهما.

هـ) إنشاء طريق بري يربط سيناء بالأردن، على مشارف إيلات، سوف تضمن مصر والأردن المرور الحرّ والسلمي عليه.

و) مرابطة قوات عسكرية على النحو التالي [...].

ويتعلق الأمر هنا بتحديد نزع السلاح الجزئي لسيناء بعد الانسحاب والمراحل المتعاقبة للانسحاب الإسرائيلي.

وتُكَمِّلُ الخطاباتُ المتبادلةُ الاتفاقات وتُحَدِّدُ مواقف الأطراف بشأن المسائل التي لا تزال مُعلَّقة. والخطاب الأول، من بيجن، يتعلق بتصديق الكنيست على إجلاء المستوطنين الإسرائيليين عن سيناء، والخطاب الثاني، من كارتر إلى السادات، يشير إلى أن هذا التصديق هو الشرط المسبق لأي مفاوضات على معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، والخطاب الثالث، من السادات إلى كارتر، يؤكد هذا التفسير، والخطاب الرابع، من كارتر إلى بيجن، ينقل ردّ السادات.

أمّا الخطاب الخامس، من السادات إلى كارتر، فهو يعيد التأكيد على موقف مصر فيما يتعلق بالقدس:

١. إن الجزء العربي من القدس يشكل جزءًا لا يتجزأ من الضفة الغربية. ويجب احترام واستعادة الحقوق القانونية والتاريخية للعرب في المدينة.

٢. يجب وضع الجزء العربي من القدس تحت السيادة العربية.

٣. السكان الفلسطينيون للجزء العربي من القدس لهم الحق في ممارسة حقوقهم القومية المشروعة، بقدر ما أنهم يشكلون جزءًا من السكان الفلسطينيين للضفة الغربية.

٤. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٢٦٧، يجب تطبيقها فيما يتعلق بالقدس. إن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضعية المدينة معدومة وباطلة ويجب إلغاؤها.

٥. يجب للشعوب من جميع القوميات التمتع بحرية الوصول إلى المدينة والتمتع بحرية ممارسة العبادة وبالحق في زيارة الأماكن المقدسة والذهاب إليها، وهذا دون تمييز أو تفرقة.

٦. الأماكن المقدسة العائدة لكل ديانة يجب أن توضع تحت إدارة وإشراف ممثليها.

٧. لا يجب تقسيم عمل الخدمات الرئيسية للمدينة، ويمكن أن يشرف عليها مجلس بلدي موحّد يتألف من عدد متساوٍ من أعضاءٍ عرب وإسرائيليين. وبهذا الشكل، لن تُقَسَّمَ المدينة.

وتتلو هذا الخطاب إعادة تأكيد الموقف الإسرائيلي:

من رئيس الوزراء بيجن إلى الرئيس كارتر،

١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨

السيد الرئيس،

يشرفني إبلاغكم بأن البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، قد سنّ واعتمد، في ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، قانوناً ينص على أن: «للحكومة سلطة تطبيق قانون الدولة وقضائها وإدارتها، بموجب مرسوم، على كل جزء من إسرائيل الكبرى (أرض إسرائيل – فلسطين)، على النحو المنصوص عليه في هذا المرسوم».

واستنادًا إلى هذا القانون، فقد قررت حكومة إسرائيل بموجب مرسوم في يوليو/ تموز ١٩٦٧ أن القدس، المدينة غير القابلة للتجزئة، هي عاصمة دولة إسرائيل.

المخلص،

مناحم بيجن

ثم الموقف الأميركي:

من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات،

٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨

السيد الرئيس،

تلقيت خطابكم المؤرخ في ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨ والذي يعرض الموقف المصري بشأن القدس. وقد أرسلت نسخة من هذا الخطاب إلى رئيس الوزراء بيجن لإطلاعه.

إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو الموقف الذي كان قد عرضه السفير جولدبرج في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ يوليو/ تموز ١٩٦٧، وعرضه فيما بعد السفير يوست، في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٩.

المخلص،

چيمي كارتر

والخطاب التالي، من السادات إلى كارتر، يبدي رغبة مصر في أن تحل محل الأردن في حالة رفض هذا الأخير المشاركة في المباحثات حول الضفة الغربية وغزة.

أمَّا الخطاب الأخير، المؤرخ في ٢٢ سبتمبر/ أيلول، فهو يسجل المسائل الخاصة بمصطلحات الجانب الإسرائيلي:

من الرئيس كارتر إلى رئيس الوزراء بيجن، في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨

السيد رئيس الوزراء،

أُسَجِّلُ، بهذا الخطاب، تلقي المعلومات التالية التي قمتم بنقلها إليَّ:

١. في كل فقرة من الاتفاق - الإطار، ستفهمون وتفسرون تعبيرات «الفلسطينيين» أو «الشعب الفلسطيني» على أنها تشير إلى «العرب الفلسطينيين».

٢. في كل فقرة يظهر فيها تعبير «الضفة الغربية»، تفهم الحكومة الإسرائيلية وسوف تفهم أن المقصود بهذا التعبير هو يهودا والسامرة.

المخلص،

چيمي كارتر

التلقي الدولي

إن الرئيس كارتر، الذي لعب دورًا رئيسيًا كوسيط ومساعد، إنما يظهر بوصفه المنتصر الأكبر في القمة. فمن دونه، ما كان بالإمكان التوصل إلى أي اتفاق، ما تبينه عبثيةُ المفاوضات المباشرة. ويدور الحديث عن انطلاقة جديدة لرئاسته، ميلاد سياسي جديد حقيقي. وفي اللحظة المباشرة، يُذاعُ السجالُ حول تجميد المستوطنات. ويشدِّد كارتر على أن التجميد يَنصَبُّ على كل الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس ؛ ويَردُّ بيجن بأنه لم يلتزم إلاَّ بتجميد لمدة ثلاثة شهور ...

وقد حصل السادات على ما كان يريده بالدرجة الأولى، الاسترداد الكامل لسيناء، إلاَّ أنه قد اضطر إلى الاكتفاء بصيغ غامضة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة الأخرى. ومن زاوية علاقة القوة، استخدم أحسن استخدامٍ علاقاته بالولايات المتحدة. والخطر هو أن يؤدي رفضٌ عربي إلى عزل مصر. وعند عودته إلى بلده، يقدم نفسه باعتباره منتصرًا. وبسبب التوترات الداخلية في المفاوضات، يقوم بتعديل فريقه الحاكم. وهكذا يتم تشكيل حكومة جديدة في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول برئاسة مصطفى خليل، الذي سوف يُكلَّفُ بمتابعة المفاوضات.

ومن المؤكد أن بيجن كان المفاوض الأفضل في كامب ديڤيد. وقد سمح له عناده بشأن ملف سيناء بإزاحة الملف الفلسطيني إلى المرتبة الثانية مكثرًا من الالتباسات والحيل اللغوية. والسلام مع مصر يزيح القوة العربية الأولى التي، علاوة على ذلك، تنتقل إلى المعسكر الغربي. وعلاقة القوة الإقليمية هي الآن في صالح إسرائيل بشكل متزايد. وبالمقابل، فإن سابقة انسحاب كاملٍ إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ قد تأكدت وسوف يكون من الصعب على الدول العربية الأخرى أن لا تُطالبَ بالمعاملة نفسها.

وبحسب ما كان متفقًا عليه، يحرص بيجن على موافقة حكومته على مضمون الاتفاقات ثم يطرح على الكنيست مسألة التخلي عن مستوطنات سيناء. والمداولات حادَّة. فيمين الأغلبية ينتقد بقوة «تخليات» رئيس الوزراء. وهذا الأخير يتخذ مظهر المدافع عن السلام ويشدِّد على المكاسب الاستراتيجية التي يتضمنها الاتفاق. فالسلام مع مصر يعني أنه لن يعود هناك من مجال لنشوب حرب إسرائيلية – عربية، بحكم ضعف أعداء إسرائيل الآخرين. وهو يعبر عن ألمه للتضحيات التي

فرضها التخلي عن مستوطنات سيناء، لكنه يشدّد على أن الوجود الإسرائيلي بات مكفولاً في الضفة الغربية وغزة.

وهكذا يطرح المعضلة بلغة جلية: السلم في مقابل التخلي عن سيناء، فارضًا على النواب الاختيار بين هذين الخيارين. وشيمون بيريز ينتقد بقوة، باسم المعارضة الاشتراكية، الأسلوب الذي أدار به بيجن المفاوضات. وهو مقتنع بأن الرجل كان يمكنه الاحتفاظ بجزء من سيناء وبالمستوطنات، كما يبدو شديد الانتقاد لمشروع الحكم الذاتي الذي يرى أنه سيقود لا محالة إلى دولة فلسطينية وإن كان يوافق، باسم مبدأ المسؤولية، على مضمون الاتفاقات. والاقتراع الذي يجري في ٢٧ سبتمبر/ أيلول يعطي أغلبية كبيرة لبيجن (٨٤ صوتًا في مقابل ١٩ صوتًا وامتناع ١٧ عن التصويت)، حيث تأتي الأصوات الرافضة والامتناعات عن التصويت من الأغلبية الحاكمة أساسًا. والحق إن استطلاعات الرأي تشير إلى موافقة ثلاثة أرباع الرأي العام.

والمعارضة اليمينية خارج البرلمانية تنظّم تظاهرات احتجاجية وتتهم بيجن بالخيانة، لكنها لا تستطيع تغيير الوضع من أي وجه.

وفي الضفة الغربية، كانت ردود فعل السكان معاديةً في التوّ والحال لاتفاقات كامب ديڤيد. وتجمع الجبهة الوطنية الفلسطينية السرّية كل القوى السياسية الفلسطينية، من الشيوعيين ومن المتمركسين (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين)، ومن فتح إلى الأعيان الوطنيين. وهي تنسق المعارضة لمشروع الحكم الذاتي. ويلعب العُمدُ في ذلك دورًا رئيسيًّا.

ويبدأ إضرابٌ عامٌ في ٢٠ سبتمبر/ أيلول. وشبيبة المدارس في الصف الأول للتظاهرات. ويقمعُ الجيشُ الإسرائيلي الحركةَ بقسوة. ويرفض عُمد المدن الرئيسية الاتفاقات ويمتنعون عن الدخول في اتصال مع الدبلوماسيين الأميركيين ويردُّون بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي وحدها التي تملك الحق في إجراء المحادثات السياسية مع حكومة أجنبية. وفي يومي ١ و٢ أكتوبر/ تشرين الأول، تجتمع في القدس وفي بير زيت مؤتمرات للعُمد والمستشارين البلديين وممثلي الغرف التجارية. والشعار هو «لا للحكم الذاتي، نعم للوحدة الوطنية، نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». ويجري الإعلان عن مقاطعة الانتخابات القادمة للحكم الذاتي. ويحتفظ الأعيان الموالون للأردن بموقف متحفظ، ترقبًا لردود فعل الملك حسين.

وعلى أثر هذه التظاهرات، تتخذ السلطات العسكرية تدابير تقييدية جديدة. فهي تحظر على الموظفين المشاركة في الاجتماعات العامة من دون تصريح مسبق ويجري فرض الشرط نفسه على كل اجتماعٍ عام. والوحيدون المسموح لهم بالتعبير عن آرائهم علناً لن يكونوا سوى من يعلنون تأييدهم لمشاريع الحكم الذاتي، أي بعض المتواطئين مع الحكومة العسكرية. وبعد هذا يحذو ڤايتسمان حذو نهج دايان ويعمل على إقامة تعايشٍ مع البلديات.

وكانت ردود الفعل سلبية في مجمل العالم العربي. وتجتمع جبهة الصمود في دمشق من ٢٠ إلى ٢٣ سبتمبر/ أيلول لكي تشجب «المؤامرة» الأميركية – الإسرائيلية على الأمة العربية ومشاركة السادات في هذه المؤامرة. ويعتبر الأسدُ الساداتَ جباناً ونذلاً، لكنه يعتبر أيضًا كامب ديڤيد إضرارًا بالغ الخطورة بعملية السلام، ما يشير، بالاستدلال العكسي، إلى أنه متمسك بها دومًا. وتتمسك منظمة التحرير الفلسطينية بخطابٍ مماثل، فتشجب «الاستسلام الكامل» الذي قام به السادات «المستعد للمشاركة في تصفية القضية الفلسطينية بضمانة من الإمبريالية الأميركية»(×). وترفض العربية السعودية والأردن الاتفاقات وإن كانا يبديان رفضهما بنبرة أكثر اعتدالاً.

والملك حسين، الذي يعلم بمضمون الاتفاقات من الإذاعة، هو في حالة صدمة. فيرى أن السادات قد كذب عليه. لقد عقدت مصر صلحًا منفردًا، والعالم العربي في حالة من البلبلة والأردن والفلسطينيون تم تجاهلهم. وهو ليس على استعدادٍ لشرعنة الاحتلال الإسرائيلي وتشغيل الشرطة الأردنية لصالح الإسرائيليين. إنه ليس دميةً بيَدِ الأميركيين. على أنه ينتظر إيضاحاتٍ من جانب هؤلاء الأخيرين.

وقد قام كارتر على الفور بإرسال ڤانس إلى الشرق الأدنى للحصول على الحد الأقصى من التأييد. فيعبر له الملك فهد والملك حسين عن غضبهما. فقد كان من شأنهما تأييد سلام شامل، لكن أحدًا في العالم العربي لا يمكنه قبول سلام منفرد من جانب مصر. وينقل الملك الأردني قائمة مكتوبة تتضمن ١٤ سؤالاً حول التفسير الذي يجب إعطاؤه للاتفاقات وحول دور الولايات المتحدة.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والحال أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وجهت إلى الأميركيين طلبًا مماثلاً، عبر قناة الاستخبارات (عبر حسن سلامه، بحسب كل أرجحية). ومن ثم تَرُدُّ إدارة كارتر، في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، على الأردنيين، ظاهريًا، وعلى الفلسطينيين، ضمنيًا[٣٣]، مستعيدةً الإشارة إلى المواقف المعروفة جيدًا للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧. وممثلو الشعب الفلسطيني هم من سوف يتم انتخابهم أو اختيارهم للمفاوضات ما إن يقبلوا القرار رقم ٢٤٢ والاتفاق - الإطار. وسوف تسمح الفترة الانتقالية بالبرهنة على أن بالإمكان تسوية المشكلات العملية وبناء الثقة، بما يؤدي إلى خلق ديناميةٍ تسمح بالتوصل إلى تسوية نهائية سوف تُجَسِّدُ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتكفل أمن إسرائيل والأطراف الأخرى[٣٤]. وسوف يتعين على الفلسطينيين المشاركة في المفاوضات الرامية إلى تحديد الوضعية النهائية للأراضي المحتلة. والقدس الشرقية أرضٌ محتلة يجب التفاوض على وضعيتها بمعزل عن وضعية الأردن. وسوف يتم تعريف سلطات سلطة الحكم الذاتي عبر المفاوضات على الحكم الذاتي. أمَّا المستوطنات الإسرائيلية فهي قد أقيمت في انتهاكٍ لاتفاقية جنيف الرابعة. وسوف يشارك فلسطينيو الخارج في المفاوضات بشأن مصير اللاجئين. ويجري نقل هذه الوثيقة إلى الملك حسين وإلى الملك فهد عن طريق الدبلوماسي الأميركي هارولد ساوندرز، الذي أُرسل في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول لمقابلة الملكين.

وهذه الإيضاحات جد مخيبة لآمال الملك حسين ومخيبة أكثر بكثير لآمال الفلسطينيين. فمن غير الوارد ممارسة ضغوط على إسرائيل وسيتعين تسوية كل المنازعات عن طريق مفاوضات مباشرة. وانعدام التوازن في علاقات القوة لن يتم التعويض عنه. ومن غير الوارد الانخراط في عمليةٍ بينما لم يجرِ بعدُ تحديد الاختصاصات القادمة للحكم الذاتي الفلسطيني. وفي إسرائيل، يرى بيجن أن الولايات المتحدة لا حقَّ لها في تقديم تفسيرات من طرف واحد للاتفاقات التي تكمن قوتها في غموضها. وهذه «الخيانة» تخلق على الجانب الإسرائيلي خلافًا مساويًا للخلاف الذي أقامته على الجانب الأميركي مسألةُ تجميد الاستيطان.

وقد استمر العنف في لبنان خلال قمة كامب ديفيد. ويضطر مجلس الأمن إلى تمديد مهمة القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان وتضطر جامعة الدول العربية إلى

تمديد مهمة قوة الردع العربية. ويُطبّقُ كل طرف من الأطراف استراتيجيةً للتوتر. ويسعى جيش جنوب لبنان إلى مواجهة القوات الفلسطينية والتقدمية المتحالفة، آملاً على الأرجح في استثارة تدخلٍ عسكري إسرائيلي. إلاّ أنه يجري تمديد مهمة القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان دون مشكلة خاصة. وتجعل الجبهة اللبنانية من رحيل القوات السورية شعارًا لها. بينما تجتهد سوريا، على العكس من ذلك، في تعزيز وجودها وفي معاقبة حلفاء إسرائيل بقسوة.

والحدث المثقل أكثر من سواه بالعواقب في الأمد الطويل هو «اختفاء» الإمام موسى الصدر خلال زيارة له إلى ليبيا في مستهل شهر سبتمبر/ أيلول. وبحسب السلطات الليبية، قد يكون غادَرَ البلد للذهاب إلى إيطاليا، لكن الإيطاليين لم يجدوا أي مؤشر على وصوله إلى أرض بلدهم. ولا تفعل التفسيرات المتضاربة التي قدمتها الحكومة الليبية سوى تأجيج الانزعاجات. وغضبُ الطائفة الشيعية عظيم. والحال أن المرجعيات الدينية الشيعية الكبرى في العالم إنما تتهم القذافي بقتل الرجل.

واختفاء هذه الشخصية ذات الكاريزما في اللحظة التي تَهُبُّ فيها الثورة الإيرانية إنما يعزز مركز أنصار آية الله الخميني. وموسى الصدر، وهو من أصل إيراني، كان على علاقات ممتازة مع نظام الشاه، على الأقل خلال الأعوام الأولى لمهمته في لبنان، لكنه قدَّمَ في الوقت نفسه دعمه لأنصار الخميني. وقد تلقّى فريقٌ منهم تدريبًا عسكريًّا في لبنان، سواء كان ذلك من جانب فتح التي اعتبرت إيران الشاه حليفًا لإسرائيل، أم بشكل مباشرٍ في المراكز التدريبية الأولى التابعة لحركة أمل.

وفي نهاية الشهر، ترجع عمليات القصف بكثافة قوية. ويتبادل قسما بيروت نيران المدفعية الثقيلة. ويتحدث كارتر علنًا عن إمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن لبنان. فتبدأ مشاوراتٌ ويتم اتخاذ قرار بالبقاء ضمن إطار منظمة الأممُ المتحدة. ولا يريد الأميركيون مساندة الجبهة اللبنانية، فهذا يجازف بأن يظهر على أنه عقابٌ مُوَجَّهٌ إلى سوريا لرفضها اتفاقات كامب ديفيد. ومرة أخرى، يوضح الإسرائيليون أن من الوارد أن يتدخلوا. وفي ٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يقصفون «قاعدة بحرية» لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان لبيان جدية نواياهم. والأهم هو أنهم يزودون

الميليشيات المسيحية على نحو مستمر بأسلحة وذخيرة وإن كانوا يشيرون إلى أنهم لن يمضوا إلى أبعد من ذلك. وكان من السهل على الصحافيين الأجانب التعرف على مستشاريهم العسكريين الـ ١٥٠ العاملين مع هذه الميليشيات.

ويكتفي مجلسُ الأمن بالدعوة إلى وقفٍ لإطلاق النار. ويرى كارتر، بعد أن نَظَرَ في الخيارات التي حددتها وزارة الخارجية الأميركية، أن الولايات المتحدة لا تملك حقًا إمكانات التأثير على الوضع وأنه يجب ترك الفعل للوساطات العربية ومنظمة الأمم المتحدة (هذا يعني في الرطانة الدبلوماسية «تعريب» أو «تدويل» الأزمة). والموقف الأميركي هو دومًا دعم حكومة إلياس سركيس الشرعية وشجب جذرية الجبهة اللبنانية إلى جانب شجب تجاوزات الجيش السوري في آن واحد. وتفعل فرنسا الشيء نفسه. فلوي دو جيرينجو، الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية، يهاجم بقوة في تصريح علني، في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، كميل شمعون، المذنب باستثارة الأزمة الحالية. بل إنه يتهمه باتباع نصائح إسرائيل:

> أخشى للأسف من أن يكون شمعون قد تلقّى نصائح جد سيئة من عاصمة مجاورة، هي العاصمة نفسها التي يحصل منها على أسلحة: فقد حصل أيضًا، خلال شهر سبتمبر/ أيلول، على دبابات شيرمان وسوبر – شيرمان، جاءت من إسرائيل. هذا هو المنشأ.
>
> فما هو دافعُ إسرائيل في هذه المسألة ؟
>
> أظن أن من السهل تمامًا رؤيته: إن الإسرائيليين يواصلون معركة ضد جيران عديدين، وبينما هم بسبيلهم إلى التفاوض مع المصريين، فليس مما لا يروق لهم توريط الجار الآخر الوحيد الأهم عسكريًا بين جيرانهم في مغامرة في لبنان.

وفي نهاية المطاف، ما إن يتم التوصل إلى هدنة، يلتقي الرئيسان سركيس والأسد في دمشق في يومي ٦ و٧ أكتوبر/ تشرين الأول، ثم يجتمع وزراء الخارجية العرب في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول في بيت الدين. فيتم تمديد مهمة قوة الردع العربية ومن ثم تكريس الوجود السوري. وتجري الدعوة إلى عقوبات ضد «أعوان إسرائيل»[×]، أي جيش جنوب لبنان، إلاَّ أنه يجري مراعاة جانب الجبهة اللبنانية. ومن الواضح أن أعمال العنف تستمر، وإن كان بكثافة منخفضة. وتنتهي

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

«معركة الأشرفية» ويجد كل طرف ما يدعوه إلى إعلان أنه الغالب: فسوريا قد جرى تكريس وجودها والجبهة اللبنانية شكلت معسكرًا متجانسًا من دون قوة سورية وإسرائيل أصبحت فاعلاً قائمًا بذاته في النزاع اللبناني.

بلير هاوس

بعيدًا عن أن تخلق كامب ديڤيد دينامية إيجابية، تُوَلِّدُ منطقًا جديدًا للأزمة. ففي إسرائيل، كان بيجن قد اتُّهم، في قلب أغلبيته هو كما من جانب المعارضة الاشتراكية، بأنه قَدَّم تنازلاتٍ أكثر مما يجب. والمسؤولون المصريون مدركون للعزلة المتزايدة لبلدهم المتهم بالرغبة في عقد صلح منفرد. وبعبارة أخرى، يريد الإسرائيليون اختزال المحور الفلسطيني للاتفاقات إلى أقصى حد بينما يريد المصريون توسيعه إلى أقصى حد ممكن، حيث تمضي الولايات المتحدة في الاتجاه نفسه. والحال أن هذه الاتفاقات ما كان بالإمكان التوصل إليها إلاَّ بالإكثار من غموض دلالات الألفاظ.

وقد اقترحت مصر عقد اللقاء التالي على أرضها هي، في الإسماعيلية. وإسرائيل تطلب أن يدور اللقاء هذه المرة عندها، في بئر سبع. وفي النهاية، يجري قبول الحل الوسط الأميركي الخاص بعقد المؤتمر في واشنطون، في بلير هاوس، دار ضيافة المدعوين الأجانب من جانب الحكومة الأميركية. وكان قد تحدد الموعد بغداة يوم كيپور [عيد الغفران]، ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول.

ويجب للاجتماع أن يدور على المستوى الوزاري. وتَتَّبِعُ الدبلوماسية الأميركية الآن الأسلوب الذي جرى تدشينه في كامب ديڤيد: طرح نصٍّ أميركي يتم تعديله بصورة منتظمة على ضوء تعليقات الطرفين عليه. والمسائل الخلافية عديدة. وأهمها مسائل التوافق بين الجدول الزمني للانسحابات الإسرائيلية والجدول الزمني لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر، إذ يتمنى كل طرف أن تكون له الأولوية كي يرضي رأيه العام. ثم إن السادات يريد إيجاد ارتباط بين الجدول الزمني الخاص بسيناء والجدول الزمني الخاص بتطبيق الحكم الذاتي، وهو ما يرفضه الإسرائيليون بقوة. ويتصل النزاع الثاني بمسألة ما إذا كانت الالتزامات التي تفرضها المعاهدة الإسرائيلية – المصرية لها الأولوية على الالتزامات التي

تعاقدت مصر عليها مع شركائها العرب، خاصةً ميثاق الدفاع المشترك. والأهمية رمزية بأكثر مما هي واقعية، لكنها تشمل ضمنيًا مسألة عزلة مصر في العالم العربي. والمشكلة الثالثة هي مشكلة إزالة الالتباسات فيما يتعلق بالملف الفلسطيني. ولا يريد بيجن سماع شيء إلاّ عن التزامات غامضة بينما لا يريد السادات سماع شيء إلاّ عن تعهداتٍ مُلزمة من جانب الإسرائيليين. وتتمثل مسألة تالية في بترول سيناء. فإسرائيل تريد الحصول على تعهد حازم بإرسال إمداداتٍ بترولية بعد الانسحاب أو على موافقة الولايات المتحدة على تزويدها بهذه الإمدادات في حالة توقفها.

وبما أنه يجري الدخول في التفاصيل. فإن حقوقيي كل طرف يلعبون دورًا أهم ويسارعون إلى فضح الفخاخِ المفترضة في النسخ المكتوبة المتتالية. ولا يتم التقدم عمليًا خلال الأيام الأولى إلاّ في بعض الملفات التقانية. وفي ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يضطر كارتر إلى التدخل لإجبار الطرفين على عدم المراوغة، مشيرًا إلى أن من الواضح أن هناك صلة بين معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية والمحور الفلسطيني إلاّ أن هذه الصلة لا يجوز اعتبارها إلزامية. وفي ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يضطر إلى مواجهة غضب الإسرائيليين الذين يتعرفون للتوّ على مضمون الردود المُرسَلَة إلى الملك حسين ويعتبرونها انحرافات عن كامب ديفيد. وسعيًا إلى التقليل من شأنها، يُعَرِّفُ الإسرائيليون الردود بأنها وثيقة ساوندرز، وكأن الدبلوماسي الأميركي قد تصرف بمفرده.

وتقترح مصر إعطاء وضعية خاصة لقطاع غزة الذي من شأنه التمتع بـ«إدارة حكم ذاتي» فورًا في حين أن الضفة الغربية من شأنها انتظار دخول الأردن في المفاوضات. وسوف يدخل هذا المشروع في الرطانة الدبلوماسية تحت اسم خيار «غزة أولاً». ولا يهتم الإسرائيليون بهذا.

وإذا كان قد تم إحراز تقدم في كتابة المعاهدة، فلابد من العمل على اعتماد الحكومتين المعنيتين لها. وإذا كان بيجن قد جعل حكومته توافق عليها في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، فإنه يضيف قرارًا بـ«تعزيز»المستوطنات القائمة ؛ فقراره بتجميد الاستيطان لمدة ثلاثة شهور لا يتعلق إلاّ بشأن مستوطنات جديدة لا بزيادة كثافة المستوطنات القائمة بالفعل. وسوء النية هذا يُغضِبُ كارتر، الذي يعرب عن هذا الغضب للمَعنيّ.

والإعلان، في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، عن حصول السادات وبيجن (ولكن من دون كارتر) على جائزة نوبل للسلام، لا يستثير أي حماسة. وفي بلير هاوس، يوضح دايان لڤانس، في يوم ٣٠، أن المصريين لن يتم إشراكهم إلاَّ في تحديد إجراءات تكليف سلطة الحكم الذاتي وليس في تحديد اختصاصاتها. وهو يرفض خيار «غزة أولاً» الذي لن يلقى أي تأييد من جانب الفلسطينيين. وفي اليوم التالي، يتم إبلاغ المصريين بهذه المواقف. وهم يرون أن إجراء انتخابات لسلطة لم يجر تحديد اختصاصاتها سلفاً هو أمر لا معنى له: إن أحدًا لن يشارك في انتخابات كهذه. ويضيف دايان أن الوجود الإسرائيلي سوف يستمر إلى ما بعد الفترة الانتقالية وأن إسرائيل سيكون لها الحق في إقامة مستوطنات جديدة والتمتع بجزء من أراضي الأملاك العامة.

ويرى كارتر أن من الواضح أن الإسرائيليين بسبيلهم إلى التراجع عن تعهداتهم. فيرسل ڤانس للقاء بيجن الذي كان في زيارة قصيرة إلى نيويورك. فيرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي أي علاقة بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وموعد الانتخابات الفلسطينية، لكنه، بوصفه حقوقيًا، يقبل وجوب تحديد اختصاصات السلطة قبل المضي إلى الانتخابات.

قمة بغداد

إذا كانت سياسة إسرائيل وحلفائها اللبنانيين هي إضعاف الموقف السوري في لبنان، فإن النتيجة المباشرة لهذه السياسة هي دفع دمشق إلى التقارب مع بغداد. ولا يحدث هذا دون ريبة كبيرة بين النظامين البعثيين اللذين تُفَرّقُ بينهما سلسلة بأكملها من المنازعات. وفيما يتعلق بعملية السلام، فإن العراق هو الذي يتصدر جبهة الرفض، بينما تتمسك دمشق بمؤتمر دولي يعيد للعرب والفلسطينيين حقهم. لكن الطرفين لهما، مؤقتًا على الأقل، مصلحة مشتركة في التصدي لسياسة كامب ديڤيد العربية. وهكذا يبرر الأسدُ التقاربَ بضرورة «مواجهة الخطر الناشئ عن خروج مصر عن الصف بعد كامب ديڤيد»[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

وتقبل سوريا اقتراح العراق عقد قمة عربية في بغداد. بل إن الرئيس السوري يذهب إلى العاصمة العراقية لمصالحة مثيرة مع الرئيس أحمد حسن البكر (٢٤ – ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول). ويتم توقيع «ميثاق للعمل المشترك» بين البلدين. ويجري فتح الحدود. ويدور الحديث عن إرسال قوات عراقية إلى سوريا لتعزيز الجبهة في مواجهة إسرائيل.

ويتأثر المناخ الدولي والإقليمي على نحو متزايد باطراد بأحداث إيران. ويحرز الثوارُ نجاحًا رئيسيًّا حيث ينظمون إضرابًا جماعيًّا لعمال صناعة البترول، يشكل عنصرًا في إضراب يشمل كل القطاع العام. فينخفض الإنتاج الإيراني بثلاثة أرباع (من ٦ مليون برميل يوميًا إلى ١,٥ مليون). وتفقد الدولةُ السيطرة على موردها الرئيسي بينما يبدأ الخوف من حدوث ندرة في السوق العالمية. وانهيار النظام يكف عن الظهور بوصفه مجرد افتراض خيالي. ويلجأ الشاه إلى المناوبة بين التنازلات السياسية وتدابير القوة. ومن الواضح أنه بسبيله إلى فقدان السيطرة على الموقف.

ولا بد أيضًا من ملاحظة أن مسألة البترول الإيراني تؤثر كذلك على المفاوضات الإسرائيلية – المصرية: فإذا كان الاستهلاك الإسرائيلي يعتمد في رُبع منه على سيناء، فإن نصفه يأتي من إيران.

وفيما عدا مصر، وافقت كل الدول العربية على أن تكون مُمَثَّلةً في قمة بغداد. والأردن منزعج انزعاجًا خاصًا من الشعور بالعُزلة حيال الكتلة العراقية – السورية التي تتشكل على حدوده. وهو يعرف أن السكان الفلسطينيين في المملكة يرفضون تمامًا اتفاقات كامب ديڤيد. وأخيرًا، يرى الملك حسين أن الأميركيين والمصريين قد عاملوه بوقاحة، وهو مخلص لتعهداته التي قدَّمها فيما يتعلق بالضفة الغربية. وعلاقة القوى الإقليمية لا تسمح له بالبقاء في موقف موازنة. وبذهابه إلى بغداد، ينحاز إلى توافق الآراء العربي السائد. وبالنسبة له، فإنها لمحنةٌ سيكولوچية أن يذهب إلى البلد الذي شهد القضاء على الفرع العراقي لعائلته خلال ثورة ١٩٥٨. لكن صدام حسين عازمٌ على خلق محورِ أردني – عراقي جديد وهو يقوم بهجوم غواية حقيقي أمام الملك فتبدأ شراكة سياسية سوف تدوم حتى بدايات التسعينيات من القرن العشرين.

والأمر كذلك بالنسبة للعربية السعودية. فهي كانت قد اتخذت حتى ذلك الحين موقف تحفظٍ لا أكثرَ حيال المفاوضات مع إيضاحها للمصريين أنها مستعدة لعمل أي شيء من أجل تسهيل عودتهم إلى الصفوف العربية. وكان من شأنها أن تقبل تسويةً تتضمن بالفعل تسوية المسألة الفلسطينية. لكن كامب ديفيد مخيبةٌ للآمال إلى حدٍّ بعيد. ويتمسك الملك فهد، خلال لقاءاته الأولى مع المبعوثين الأميركيين، بموقف ودي، لكنه يتميز بالتهرب. أمّا وأن توافق الآراء العربي قد تحدَّدَ وأن الاصطفافات السياسية الإقليمية قد أصبحت واضحة، فلم يعد وسعه إلاً أن يندمج فيها. إن العرب «المعتدلين»، أي القريبين إلى الولايات المت دة، ينضمون إلى النهج الجذري.

وبعد قمة تمهيدية لوزراء الخارجية، تنعقد القمة نفسها من ٢ إلى ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٨. ويتمكن الجذريون من إزاحة تحفظات المعتدلين فيما يتعلق بالعقوبات التي يجب فرضها على مصر. والسياسة التي ينتهجها العراقيون هي استبعاد مصر من العالم العربي وإعادة توجيه المساعدات الاقتصادية إلى البلدان الأخرى على خط المواجهة وإلى منظمة التحرير الفلسطينية. وتكثر بلدان الخليج من مناوراتها التسويفية. وفي ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، يجري علناً إرسال سليم الحص، رئيس الوزراء، إلى مصر لكي يطلب إلى السادات التخلي عن اتفاقات كامب ديفيد في مقابل وعدٍ بمساعدةٍ اقتصادية ضخمة. فيرفض الرئيس المصري استقبال الوفد ويعلن: «إن كل مليارات العالم لن تشتري كرامة مصر»(×). وهذا المشهد المسرحيُ يمكّن الجذريين من الفوز بالغلبة النهائية. فيقترحون تصويتاً لمعرفة من المؤيد ومن المعارض للخيانة وتحميله المسؤولية عن قراره. ويتصالح الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية لانتهاج عمل سياسي م ترك.

ويتم «تجميد» انتماء مصر إلى جامعة الدول العربية و ل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس العاصمة. كما سوف تقوم الدول العربية بـ «تجميد» علاقاتها الديبلوماسية مع مصر لمدة شهر قبل الاتجاه إلى قطع نهائي لها. والحال أن البيان السياسي الصادر في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني يرفض اتفاقات كامب ديفيد ويدعو مصر إلى العودة إلى الصفوف العربية ويحظر على أي بلد عربي تشجيع تسوية

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

من دون موافقة قمة عربية تنعقد لهذا الغرض. والمسألة الفلسطينية تشكل أساس النزاع الإسرائيلي - العربي، وتتعهد البلدان العربية بالنضال سياسيًا وعسكريًا سعيًا إلى استرداد الحقوق العربية الفلسطينية وتتعهد بأن تضع تحت تصرف المقاومة كل الإمكانات والتسهيلات لخوض نضالها تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، كما تتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمقاومة الفلسطينية.

وقد تم تخصيص ثلاثة مليارات ونصف مليار من الدولارات لمساعدة سوريا (٢ مليار) والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وسوف ينسق الأخيران عملهما لمساعدة سكان الأراضي المحتلة. ولاعتبارات تقانية، سوف يتولى الأردن إدارة هذا الملف. وهكذا يتمكن من تمويل المساعدة التي كان يقدمها منذ عام ١٩٦٧ للموظفين الفلسطينيين. وتؤدي المساهمة المالية العربية المهمة إلى الحدّ من تبعية البلديات لسلطات الاحتلال وتمنحها بهذا الشكل هامشًا أوسع للمناورة.

وسوف يتعين على مصر، وقد حُرمت من المساعدات المالية من البلدان العربية البترولية، أن تتجه بأنظارها إلى الولايات المتحدة، ما يُثقِلُ بدرجة ملحوظة من تكاليف كامب ديفيد بالنسبة للمساهم الأميركي. وسرعان ما سوف تصل المساعدة المدنية الأميركية إلى ٢,٢ مليار دولار سنويًا، علاوةً على مليار دولار من المساعدات العسكرية. ومع إعادة فتح القناة، والقروض الائتمانية المختلفة التي قدمتها البلدان الغربية ونهوض السياحة، سوف تتمكن مصر من ثم من التعويض عن خسارة المساعدات العربية، لاسيما أن البلدان البترولية لا تُنهي هجرة العمالة الكثيفة القادمة من مصر.

ويهاجمُ الساداتُ بعنف قادة الدول العربية ويستهدف الأردن والعربية السعودية بشكل خاص. والحال أن المغرب والسودان وعُمان هي وحدها التي تُبقي على علاقاتها مع مصر. وتعزز الحكومةُ دعايتها المؤيدة لشعار مصر أولاً، مُعتَبِرةً العرب ناكرين للجميل بعد كل ما فعلته مصر من أجلهم. والرأي العام مؤيدٌ تأييدًا عريضًا للسلام ولوعود الرخاء التي ينطوي عليها. وبالمقابل، فإن فريقًا كبيرًا من النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية يعلن انشقاقه. وتعترف هذه النخب عمومًا بضرورة إقامة السلم، لكنها ترفض أي شكل لتطبيع العلاقات مع الإسرائيليين.

وتُواصِلُ المفاوضات الإسرائيلية – المصرية المراوحة في مكانها فيما يخص مسألة العلاقة التي يجب إيجادها بين معاهدة السلام والحكم الذاتي الفلسطيني بينما نصت كامب ديڤيد على عقد المعاهدة في غضون ثلاثة شهور. والموعد النهائي هو ١٧ ديسمبر/ كانون الأول. والسادات، بعد قمة بغداد، بحاجة ماسَّة إلى إظهار أنه حصل على شيء ملموس بالنسبة للفلسطينيين. وتنقل العربية السعودية الرسالة نفسها. فهي لن تتمكن من كبح جماح الجذريين ما لم يتم منح الفلسطينيين أفقًا سياسيًّا حقيقيًّا.

ويبدو بيجن متشدِّدًا فيما يتعلق بالعلاقة بين المسار الفلسطيني والمسار المصري. وهو يتمتع بدعمٍ من جانب المعارضة التي يقودها حزب العمل. ويواصل بيريز انتقاد مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني ويتمسك بفكرته عن حكم إسرائيلي – أردني مشترك متساوٍ مع تطبيق خطة آللون بشكل أو بآخر.

وإذا كان بوسع السادات أن يعلن أن المعاهدة جاهزة بنسبة ٩٠%، فإن نسبة الـ ١٠% الأخيرة هي التي تطرح مشكلة. وهو يمتنع عن الذهاب إلى أوسلو لتسلم جائزة نوبل ويوفد أحد ممثليه. فيذهب بيجن وحده إلى النرويج، في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول. وهو يعلن من هناك أن إسرائيل مستعدة لترحيل موعد التوقيع إلى ما بعد ١٧ ديسمبر/ كانون الأول.

ولا تكل الدبلوماسية الأميركية من العمل على التقريب بين الموقفين. وكارتر يميل إلى جانب السادات لأنه متفق معه على رفض اعتبار الاتفاقات صلحًا منفردًا. وهو يصرح لمعاونيه بأنه مستعد لخسارة الانتخابات [الرئاسية] لعدم حرصه على كسب ودِّ الطائفة اليهودية [الأميركية]، لكنه يرى أن من المهم الحيلولة دون ارتماء العرب في أحضان السوڤييت. وإذا ما حدثت قطيعة، فإن الأميركيين سينحازون إلى السادات[٣٥].

ويتعرض الملك حسين للعقاب بسبب رفضه الرضوخ للأماني الأميركية. فيجري بالتدريج خفض المساعدات الممنوحة للمملكة الهاشمية، ما لا يؤدي إلاَّ إلى دفع الملك إلى الارتماء أكثر في أحضان العراق وفي أحضان صديقه الجديد صدام حسين. والخطر بالنسبة للأميركيين هو أن يؤدي الصلح المصري – الإسرائيلي المنفرد إلى دفع الجزء الأكبر من العالم العربي إلى الانحياز إلى الجانب السوڤييتي بينما تبدو إيران الإمبراطورية على حافة الانهيار.

ويرى كارتر أنه لابد من إيجاد هذا الارتباط الشهير، لكنه يرى أنه ما إن يتم توقيع الصلح فسوف يكون مركزه أفضل بما يمكّنه من إحراز تقدم فيما يتعلق بالملف الفلسطيني. فيُرسلُ ڤانس إلى الشرق الأدنى في ٩ ديسمبر/ كانون الأول للعمل على إيجاد انفراجٍ في الوضع. ويحصل وزير الخارجية الأميركي، في محادثاته مع السادات، على موافقة على مبدأ مذكرات إضافية توضيحية للمعاهدة فيما يتعلق بالتزامات مصر. وهو يؤيد فكرة «غزة أولاً» بالنسبة للحكم الذاتي وتبادل السفراء [بين مصر وإسرائيل] بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي.

وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، يصل إلى إسرائيل للمشاركة في تشييع جنازة جولدا ميئير التي ماتت في ٨ ديسمبر/ كانون الأول. والحال أن بيجن، الذي يرى في كل مكان تواطؤاً مصريًا - أميركيًا، إنما يرفض المقترحات كلها. والمناخ متوتر توترًا خاصًا. والمأزق مستحكم. ويقرر ڤانس، في يوم ١٥، العودة إلى الولايات المتحدة بدلاً من مواصلة جولته المكوكية. والحق إن القرار الذي تم اتخاذه للتوّ باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الصين اعتبارًا من الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩ يوفر له ذريعة مناسبة. ومن جهة أخرى، تنزعج إسرائيل مما تعتبره تخليًا عن تايوان، ما يشكل سابقة خطيرة بالنسبة للدولة العبرية. ولم يعد من الوارد الاتجاه إلى توقيع فوري لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. ويلقي البيت الأبيض على إسرائيل بالمسؤولية عن الفشل. فتستنفر هذه الأخيرة «أصدقاء»ها في الكونجرس للضغط على كارتر المتهم بأنه يلعب لعبة السادات. والبُعد السيكولوجي مهم، فالاستخبارات الإسرائيلية قد رصدت الاتصالات الهاتفية بين ڤانس وكارتر خلال جولة الأول في الشرق الأوسط، وكانت تعليقاته الخاصة ببيجن قليلة الأدب(٣٦).

وإذا كان بيجن يلعب على الوقت، فالسادات بوسعه اعتبار أن الولايات المتحدة تقف في صفه. وفي امتحان القوة الدبلوماسية القادم، يأمل في أن كارتر سيمارس ضغوطًا قوية على إسرائيل. وهو لم يأخذ في اعتباره أن كارتر قد خسر بالفعل المعركة الأولى، تلك الخاصة باستيطان الأراضي المحتلة. والمسألة هي من الذي سيتراجع قبل الآخر. وهكذا يبقى كل طرف متمسكًا بموقفه خلال المحادثات بين دايان ورئيس الوزراء المصري مصطفى خليل من ٢٣ إلى ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٨.

وكان من الممكن لهذا المخطط أن يعمل لـو أن النظـام السياسـي شـرق الأوسطي ظل مستقرًا إلى حدٍّ ما. والحال أن هذا النظام السياسي هو بسبيله إلى أن يشهد انقلابات ملحوظة. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول، يصبح خطر انهيار نظام الشاه خطرًا له مصداقيته بشكل متزايد باطراد وهو يؤثر بشـكل متزايـد بـاطراد أيضًا على سياسة أميركية مُختلّة.

الفصل الرابع عشر

منعطف ١٩٧٩

* نطلبُ إلى أصدقائنا المصريين عدم التأتأة بتصريحاتٍ تذهب إلى أن المستوطنات اليهودية في إيريتز إسرائيل غير مشروعة وأنَّ جزءًا من أورشليم سوف يوضع تحت سيادة عربية وأن الحكم الذاتي ليس سوى خطوة نحو دولة فلسطينية.

* منذ تَجَذُّرَ مفهوم القانون في النوع البشري، لم يكن هناك قط مِن عملٍ أكثر مشروعية من الاستيطان اليهودي في كل ركن من أركان الوطن اليهودي.

* ولن نترك المسيحيين اللبنانيين لأعداء سَعَوا في عدة مناسبات إلى إبادتهم وكان من شأنهم تحقيق مخططاتهم الشريرة لو لم تردعهم دولة إسرائيل جد الصغيرة.

* ولن يكون هناك من مجال لمزيد من السياسات التأديبية ضد الإرهابيين البشعين الذين يجدون ملاذًا لهم في لبنان. فسوف نلاحقهم ونضربهم في أي مناسبة. لن ننتظر المزيد من حمامات الدم كحمامات الدم التي شهدتها نهاريًا أو طبرية. كما أننا لسنا بلا حول ولا قوة وعلى أرض أجنبية. إن من سيرفع يده على طفل يهودي لن يكون في مأمنٍ لا في بيروت ولا في أي مكان آخر.

* إنها لمفَارَقَةٌ أن مليونين من العرب في جمهورية إيران الإسلامية يضطرون إلى حمل السلاح والموت في سبيل الحكم الذاتي الذي يُطالِبون به بينما نحن أنفسنا نقترح حلاً إنسانيًا وتدريجيًا لمشكلة سكان يهودا والسامرة وغزة».

خطاب مناحم بيجن، في ٥ يونيو/ حزيران ١٩٧٩، لدى افتتاح أعمال مؤتمر حزبه.

* أثناء تبادلنا للآراء حول الصعوبة القصوى للمفاوضات الهادفة إلى الانتقال من الاتفاق الإسرائيلي – المصري إلى تسوية للمشكلة الإسرائيلية – العربية، بَيَّنَ الدكتور بريجينسكي من جديد الحدود التي يفرضها الوضع السياسي الداخلي على تحرك الولايات المتحدة الدبلوماسي.

وهو يقول إنه لن يكون بالإمكان التقدم إلاّ تدريجيًا، ولكن ما عساه يكون البديل الآخر؟ هل يمكن تصور أنه قد يتوجب الاستعاضة عن هذا الأسلوب الصبور بضغطٍ قوي (*all out pressure*) على الحكومة الإسرائيلية؟ من الذي يمكنه ممارسته؟ قد تكون الولايات المتحدة، من الناحية النظرية، هي الوحيدة القادرة على ذلك. أمّا من الناحية العملية، فإن الشعب الأميركي، مُحقًا أو مُخطئًا، يشعر بتأنيب الضمير لأنه لم يهرع إلى مد يد الغوث إلى اليهود الذين اضطهدهم هتلر، وهو، من جهة أخرى، شعب يحيا في بلد يقع فيه جانب كبير من وسائل الاتصال الجماهيري تحت نفوذِ موالٍ لإسرائيل، بما لا يسمح لحكومته بالتصرف على هذا النحو [ممارسة الضغط القوي]. ومن ثم فإن هذا الافتراض يجب استبعاده.

وزارة الشؤون الخارجية [الفرنسية]، أفريقيا الشمالية، الشرق الأوسط ١٩٧٣-١٩٨٢، إسرائيل، ٢٩٩، واشنطون، ٨ أغسطس/ آب ١٩٧٩.
محادثة مع السيد بريجينسكي (٧ أغسطس/ آب ١٩٧٩)، السياسة حيال إسرائيل.

صدمة الثورة الإيرانية

منذ خمسينيات القرن العشرين، كان النظام السياسي شرق الأوسطي محكومًا بالتفاعل بين النزاع الإسرائيلي - العربي والقومية العربية والحرب الباردة. وتدريجيًا، تَشَكَّلَ نوع من تركيب العلاقات بين هذه العوامل. وفي أواخر ستينيات القرن العشرين، كان صعود قوة الريع البترولي قد بدأ في زعزعة نظام العلاقات هذا. فقد أصبحت المنطقة مكتفية ذاتيًا من حيث رؤوس الأموال، بل إنها أصبحت مصدِّرةً لها (البترو دولارات). وقد أدت دائرة الريع البترولي إلى خلق نموذج اقتصادي إقليمي نوعي يتميز، ليس بحركة السلع وإنما بحركة البشر. فالبلدان المحرومة من موارد بترولية مهمة قد قدمت يدها العاملة المؤهّلة إلى البلدان المصدِّرة للبترول، ما أدى إلى خلق مجتمع جد كوزموبوليتي وجد تراتبي. والاستثناء الوحيد كان العراق، الذي بدا أنه يتمتع بنعمة ثلاثية: الماء والبترول واليد العاملة. وكان دور الدول العظمى الأجنبية محدَّدًا على نحو أخص بقدرتها

على تزويد [المنطقة] بالسلاح والإمكانية (الافتراضية) التي تتمتع بها في إرسال قواتها إليها. وعدا الجانب العسكري، كانت البلدان الصناعية هي المورِّدة التي تقدم المنتجات المصنوعة والتكنولوجيات الحديثة.

وقد بدا أن حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ قد عملت على انبثاق «إنسان عربي جديد» يبدو أنه ثأرَ من مذلة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وحقّقَ وعود القومية العربية. وكانت خيبة الأمل اللاحقة عميقة، فعبور القناة كان قد أفضى إلى كامب ديڤيد لا إلى تحرير فلسطين. أمَّا الحركة الثورية العربية الأخيرة، الحركة الوطنية اللبنانية، فكانت قد غرقت في الحرب الأهلية اللبنانية.

أمَّا الإخوان المسلمون فإن عبد الناصر كان قد استأصلهم تقريبًا حتى وإن كان خليفته قد منحهم العفو لكي يستخدمهم ضد قوى اليسار. ومن المؤكد أن كثيرين من الإخوان كانوا لاجئين في العربية السعودية حيث عملوا على إحياء وتقوية وهابية الدولة بإعطائها مضمونًا أحدث. وهنا أيضًا، يبدو أنهم كانوا بوجه أخص أداة بيد الملكية السعودية.

وكانت نقطة الضعف الرئيسية في البرنامج الإسلاموي هي عجزه عن تقديم برنامج دولة حقيقي على الرغم من الحديث عن استعادة خلافة إسلامية أصيلة طوباوية قائمة على تطبيقٍ للشريعة الإسلامية من شأنه العمل على زوال أي حاجة إلى السياسة، وذلك بحكم كمال هذه الشريعة. وقد أسهمت نقطة الضعف هذه في الحد من القدرة على الاستيلاء على السلطة. وعلى الجانب الشيعي، في المقابل، فإن التحدي الذي مثلته الشيوعية في العراق في ستينيات القرن العشرين أو النزعة السلطوية التي أرادت أن تكون نزعة تحديثية في إيران الإمبراطورية، قد استثار تأملات فكرية وسياسية مكثّفة. وكان الثوار الإيرانيون يتمتعون في آن واحد ببرنامج سياسي حقيقي وبقيادة قوية يتمثل مصدر إلهامها في رجال الدين الشيعة. وقد جمع الشيعة العرب بين سخطٍ اجتماعي ورغبة في إحياء وتقوية طوائفهم. وهذا كان معنى مغامرة الإمام موسى الصدر في لبنان. وفي العراق، كانت المواجهة عنيفة بالفعل بين البعثيين، الذين جرت، على نحو متزايد باطراد، مماهاتهم بالسُنّة، وبين الحركة الشيعية.

والقطيعة التاريخية في عام ١٩٧٩ إنما تمثلها بالدرجة الأولى الثورة الإسلامية في إيران، وهي مصطلح كان حتى ذلك الحين بلا معنى. ومع الاستيلاء على السلطة، تصبح الدولة الإسلامية شيئًا ممكنًا. وعبر الثورة، فإن القوى الرافضة التي كانت الأنظمة السلطوية قد احتوتها حتى ذلك الحين، وهي قوى مُمَثَّلة بشكل خاص في الأجيال الأكثر شبابًا، قد وجدت أمامها أفقًا سياسيًّا حقيقيًّا.

لكن القومية العربية التي تتبناها الدول لم تفقد لا قوتها ولا مشروعيتها. وإذا كانت لم تعد في صف الرفض، كونها حازت السلطة، فإن إلى جانبها منطق الدولة. وما يبدأ في عام ١٩٧٩ في المنطقة هو دورة جديدة من المواجهات والحروب الأهلية. والحال أنها تتزامن مع تجددٍ للحرب الباردة على المستوى العالمي. وبحكم هذا، سوف تفسر الدولُ العظمى الغربيةُ الأحداثَ الجارية على أنها لعبة حاصلها صفر [التعادل] بين الشرق والغرب، كما تبين ذلك ردود الفعل الأولى حيال الثورة الإسلامية. وسوف تَحولُ الاعتبارات الجيوسياسية دون فهم الرهانات الجديدة. فإذا كان بريچينسكي يتحدث عن «تزايدٍ للأزمات» في منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة سوف يعود بالفائدة على عناصر معاديةٍ لها وميَّالة إلى أعدائها[1]، فإن واحدًا كهنري كيسنچر يرى في الأحداث الجارية مؤامرة سوڤييتية أو ذات مصدر إلهامٍ سوڤييتي[2]. ولابد من قول إن الاضطرابات تمتد إلى تركيا، وإلى أفغانستان حيث تنشأ مواجهات دموية بين مختلف فصائل النظام الموالي للسوڤييت، وإلى باكستان.

ويجري تعزيز الوجود العسكري الأميركي في الخليج، جويًّا وبحريًّا، سعيًا إلى طمأنة العربية السعودية (لم يعد من الوارد ممارسة ضغوط عليها لإرغامها على تأييد اتفاقات كامب ديڤيد). وفي واشنطون، يفكرون في وجود عسكري دائم في هذه المنطقة من العالم.

والحال أن الريع البترولي، الذي يخلق نظامًا اقتصاديًّا خاصًّا، مندمجًا في العولمة الثانية وإن كان مختلفًا عنها، والإسلام السياسي الثوري، إنما يسمحان ببيان السبب في أن الشرق الأوسط لا يتحدد بالشكل الذي تحددت به بقية العالم بعد عام ١٩٨٩ الرمزي، عام سقوط سور برلين. فالواقع أن التحول الكبير كان قد حدث قبل ذلك بعشر سنوات، في عام ١٩٧٩.

ففي أواخر عام ١٩٧٨، كان الوضع في إيران قد أدى إلى ارتباك إدارة كارتر. فالبعض يدعون إلى انقلاب عسكري قد يعيد النظام، والبعض الآخر يدعون إلى تسهيل لانتقال سلس من شأنه السماح بخلق علاقات جديدة. وفي النهاية، يتم اتخاذ قرار بتشجيع الحل الثاني. وبعد قيام الشاه بتعيين حكومة مدنية، يغادر بلده في ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٧٩ في «أجازة». وهو يقضي عدة أيام في مصر ثم يغادرها في زيارة خاصة إلى المغرب.

وفي الأول من فبراير/شباط، يرجع الخميني إلى إيران رجوع الظافرين. وبعد عشرة أيام من الفوضى، ينهار ما بقيَ من النظام الإمبراطوري. وتُقامُ حكومة مؤقتة عينها الإمام الخميني. ويظل الوضع فوضويًا بشكل خاص حيث نشهد نزوحًا جماعيًا للأميركيين وإعدامات فورية لمسؤولين ينتمون إلى النظام القديم. وفي ١٤ فبراير/شباط، يتم احتلال السفارة الأميركية لوقت قصير من جانب عناصر مسلّحة ثم يقوم بتحريرها رجالُ ميليشيا أرسلتهم الحكومة المؤقتة. ويشجب الخميني الجماعات الماركسية التي هي «عدوةٌ للثورة وعصاباتٌ من الملحدين» في حين أن هذه الجماعات شاركت في الإطاحة بالنظام الإمبراطوري. وتستيقظ النزعات المنادية بالحكم الذاتي، خاصة النزعة الكردية. ويبدو أن البلد يدخل مرحلة جديدة من الحرب الأهلية.

وفي ١٨ فبراير/شباط ١٩٧٩، يُعَدُّ عرفات أول شخصية أجنبية يتم استقبالها في إيران، في مناخ من البهجة. فيسلمونه علنًا سفارة إسرائيل لكي يجعل منها مكتبًا لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن التوترات تنشأ في التوّ والحال. فعرفات، الذي يستقبله الخميني، يتعرض للتوبيخ بسبب افتقار رجاله إلى الحرص على المسلك الإسلامي. إن عليه أن يتبنى توجهًا دينيًا وأن ينفصل عن العناصر الماركسية والقومية. ويجد الثوار الإيرانيون أن كثيرين جدًا من المناضلين الفلسطينيين يشربون الخمر ويشاهدون الأفلام السينمائية. وعدا هذه الجوانب التي ليست من قبيل النوادر، ترفضُ السلطة الإيرانية إرسال أسلحة إلى سوريا وإلى الفلسطينيين. فإيران الثورية لا تنوي المضي إلى ما هو أبعد من الإدانات اللفظية للدولة العبرية. ثم إن شريحة من الحركة الثورية تؤيد بنشاط حركة أمل في لبنان والتي تتخذ مواقف معادية بشكل متزايد باطراد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي

جميع الأحوال، فلكي تتمكن إيران من لعب دورٍ مُحَرِّكٍ في النزاع مع إسرائيل، قد يتعين لهذا النزاع أن يكف عن أن يكون قضية عربية بحيث يصبح قضية إسلامية ذات فاعلين إسلاميين. وبما أن التوتر سُرعان ما سوف يتصاعد، في الشهور القادمة، بين إيران الثورية وبلدان الخليج العربية، فإن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تنحاز إلى هذه البلدان الأخيرة التي تمولها منذ نشأتها، وسوف تتباعد عن نظامٍ ثوري لا يقدم لها شيئًا.

السياق السياسي الإقليمي الجديد

نَشَأ في لبنان هدوء هش، تتخلله تفجرات عابرة لأعمال عنف. وقد تعزز الموقف السوري غداة قمة بغداد. وتوقَّفَ الموالون للعراق عن تهديد مركز منظمة التحرير الفلسطينية وقد أصبحت شريكةً في المحور السوري – العراقي. بل إن الفلسطينيين قد حاولوا الدخول في حوار سياسي مع الجبهة اللبنانية على الرغم من أن أحدًا لا يؤمن بذلك. وكما في كل تهدئة نسبية في بقية البلد، فإن الجنوب هو الذي يشهد عودة المواجهات. فبدعمٍ من الجيش الإسرائيلي، يعمل جيش جنوب لبنان على زحزحة مواقع القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان ومواقع الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين بينما يشن السلاحان الجوي والبحري الإسرائيليان بشكل دوري غارات على المنشآت الفلسطينية في كل لبنان. والهجمات الفلسطينية في إسرائيل تستثير «ردودًا» يرى الإسرائيليون أنه لا يجب اعتبارها «اعتداءات».

والهدف من هذه العمليات هو، كالعادة، تكدير السكان والعمل على فك ارتباطهم بالفلسطينيين والتقدميين المتحالفين. ويبدو أن هذا ينجح، فلأول مرة تقوم حركة أمل، التي أسسها موسى الصدر، بالدخول في مواجهة، في منتصف يناير/ كانون الثاني، مع رجال الميليشيا الشيوعيين في منطقة صور ويسقط عدة قتلى من الجانبين.

والمجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر، الذي يبدأ أعماله في دمشق في ١٥ يناير/ كانون الثاني، هو أول مجلس وطني فلسطيني ينعقد في العاصمة السورية. وهو يرمز إلى استعادة وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد قمة بغداد والإجماع على رفض اتفاقات كامب ديفيد. والحال أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة

تحرير فلسطين، اللتين كانتا تحركان جبهة الرفض، قد وافقتا على المشاركة في مداولات المجلس. والموضوع الأكثر إثارة للجدل، ألا وهو مواصلة الحوار السياسي مع الأردن، تتم الموافقة عليه. ويجري اتخاذ قرار بتصعيدٍ لحرب العصابات ضد إسرائيل. وبالمقابل، لا ينجح المجلس في الاتفاق على تشكيل لجنة تنفيذية جديدة، وهي الهيئة القيادية. والرهان مهم لاسيما أنها تتحكم في توزيع المساعدة التي وَعدت بها قمةُ بغداد. ويفرضُ عرفاتُ الإبقاء على اللجنة التنفيذية القائمة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أن يتم التوصل إلى اتفاقٍ جديد.

والواقع أنه قد نجح في السيطرة على شبه إجمالي أموال منظمة التحرير الفلسطينية وفتح، ما يوفر له السيطرة على كل النشاطات كما يوفر له وسيلة تعزيز زبائنه. وهو يستخدم هذه الأموال في مد سلطته عبر نوع من الفساد المستديم. فتتكاثر وكالات وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية، وهي وكالات وأجهزة لا حاجة إليها غالبًا كما أن كفاءتها تافهة. وهكذا تتألف «جمهورية الفخراني» (من اسم الحي الموجود في بيروت والذي توجد فيه المؤسسات الفلسطينية) من بورجوازية سياسية معتمدة ماليًا على الرئيس [عرفات]. ويشكل عدة آلاف من الموظفين، بينهم موظفو الخدمات الاجتماعية، نوعًا من دولة فلسطينية مُصَغَّرة. كما أن المال الفسطيني الذي يجري إنفاقه يغذي اقتصادًا لبنانيًا منهارًا.

وفي ٢٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩، يَسقط علي حسن سلامه ضحيةً لاعتداء بسيارة مفخخة ما يؤدي إلى مصرع عشرة أشخاص في صفوف السكان المدنيين (بينهم رجل دين ألماني وطالب إنجليزي) [٣]. وهناك إجماع على أن إسرائيل وراء الاعتداء، الذي لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنه، ويندرج في هذا الإجماع الكتابُ الإسرائيليون أنفسهم[٤]. وقد يتعلق الأمر دومًا بانتقامٍ من اعتداء ميونخ في حين أن مشاركة الرجل فيه تبدو مشكوكًا فيها للغاية. والأرجح أن الرجل قد استهدف بالأخص لكونه الرجل الذي كلّفه عرفات بالاتصالات مع الأميركيين ومع بشير الجميل. وهكذا تنتهي الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة. ومما يُعَدُّ شيئًا نادرًا بشكل خاص أن المسؤولين المسيحيين يوجهون التحية إلى ذكرى الراحل. فبيار الجميل يصفه بـ«الخصم الشهم»[×]، ويتحدث كميل

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

شمعون عن الرجل النزيه الذي عمل من أجل أن تنشأ بين الطرفين «علاقات تحافظ في آن واحد على المصالح الفلسطينية والسيادة اللبنانية المطلقة»[×]، ويصفه بشير الجميل بأنه صانع التقارب بين القوات اللبنانية وفتح[٥]. على أن مرتكبي الاعتداء قد تمكنوا من العودة إلى إسرائيل مرورًا بجونيه ...

وقد جرى في ١٤ مارس/ آذار أول تبادل للأسرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال الصليب الأحمر الدولي. وفي مقابل جندي تم أسره في الجنوب اللبناني، يتم إخلاء سبيل ٦٠ رجلاً و٦ نساء في جنيف و١٠ في الأراضي المحتلة. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة هي المستفيدة من هذا التبادل الذي استغرق التفاوض عليه عدة شهور.

ويتسارع التقارب بين سوريا والعراق. وفي أواخر يناير/ كانون الثاني، تعلن الحكومتان اعتزامهما الاتجاه إلى اتحاد بين البلدين ويتم عقد ميثاق دفاع. وهنا أيضًا، يؤثر الوضع المتحرك في إيران على هذه المصالحة المثيرة.

وقد أدى انخفاض الإنتاج البترولي الإيراني إلى التسبب في ندرات طالت عددًا من القطاعات، خاصة في السوق الأميركية الشمالية. فنعرف الآن أن الأمر سوف يتطلب عدة شهور كي تتمكن إيران، وقد حُرمت من تقانييها الأجانب، من استعادة مستوياتها الإنتاجية السابقة. وكانت منظمة البلدان المصدِّرة للبترول قد اتجهت في أواخر عام ١٩٧٨ إلى رفع للسعر المعلَن بنسبة ٥% لكي تعوض نفسها عن آثار انخفاض قيمة الدولار وآثار التضخم العالمي جد القوي. فيرتفع السعر المعلَن للبرميل إلى١٣,٣٤ دولارًا، لكن بعض المنتجين يفرضون «تكاليف إضافية» تتراوح بين دولار واحد و٣ دولارات. وفي السوق الحرة، بالتراضي بين البائع والمشتري (*spot*)، كان سعر البرميل قد صعد بالفعل، في مستهل مارس/ آذار ١٩٧٩، إلى ٢٣ دولارًا. وتجربة ١٩٧٣ ماثلةٌ لبيان أن هوةً كهذه بين السعر المعلَن وسعر السوق لا يمكن تحملها في الأمد الطويل. وصحيح أن العربية السعودية قد زادت إنتاجها بمليون برميل يوميًا لكي تعوض جزئيًا التراجع الإيراني، إذ رفعت حصتها في منظمة البلدان المصدِّرة للبترول من ٢٦% إلى ٣٤%، إلاَّ أنها تطلب «علاوةً» نسبتها ٩% عن هذا المليون الإضافي. وتعلن

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إيران الثورية عزمها بالفعل على رفع أسعارها القادمة إلى مستوى السعر السائد في السوق الـ *spot* وإنهاء العلاقات التعاقدية التي قامت في عهد الشاه. والحال أن البلدان المنتجة والشركات البترولية إنما تتجه بشكل متزايد باطراد إلى السوق الحرة، منتزعةً كميات متزايدة من العلاقات التعاقدية.

ولا تملك إدارة كارتر سوى الارتياح الحزين إلى إدراك أنها كانت محقَّةً عندما اقترحت خطةً لإعادة تنظيم استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة وعندما اضطرت إلى الأسف لرفض الكونجرس تأييدها في هذا المجال.

معاهدة واشنطون

بما أن التوازن الاستراتيجي في المنطقة قد انقلب، فإن كارتر بحاجة أكثر من ذي قبل إلى نجاح دبلوماسي، وهو يشاطر السادات وجهة نظره في أن مصر لا يجب أن تبدو معزولة في العالم العربي. وخلال شهر يناير/ كانون الثاني، عمل الدبلوماسيون على التقريب بين المواقف، إلاَّ أنه لم يتم تسجيل غير قدر طفيف من التقدم. وفي ٦ فبراير/ شباط، يقرر كارتر دعوة مصطفى خليل ودايان إلى إجراء محادثات مع ڤانس في كامب ديڤيد اعتبارًا من ٢١ فبراير/ شباط.

فتبدو «كامب ديڤيد الثانية» مخيبة للآمال. وإذا كان مصطفى خليل، الذي حصل علاوة [على رئاسة الوزراء] على منصب وزير الخارجية، يملك سلطة التفاوض، فإن هذه ليست حالة موشيه دايان الذي انحدر نفوذه في اتخاذ القرار انحدارًا ملحوظًا. ويدرك كارتر أن بيجن وحده هو الذي يملك سلطة التفاوض فيدعوه إلى واشنطون. ويرفض السادات الذهاب لأن خليل يتمتع بالاختصاص الحقوقي الذي يسمح له باتخاذ قرارات. ويرفض بيجن فكرة التفاوض مع مصري ليس من مرتبته البروتوكولية. فيقترح كارتر عليه أن يكون اللقاء أميركيًا – إسرائيليًا فقط وينقل رسالة مفادها أنه في حالة الانتهاء إلى مأزق جديد، فإن من شأنه إلقاء المسؤولية علنًا عن الفشل على الجانب الإسرائيلي.

ويأتي بيجن إلى واشنطون من دون دايان ومن دون ڤايتسمان. وتبدأ المحادثات في ٢ مارس/ آذار ١٩٧٩. والمناخ متوتر توترًا خاصًا. ويعمل ڤانس على إيجاد صيغ جديدة لحلٍ وسط. وفي يوم ٤، يقبل بيجن أغلب مقترحات ڤانس

الذي لم يفعل سوى إدخال بعض التعديلات الطفيفة على الصيغ السابقة. ويتم التوصل إلى صيغة معقدة حول مسألة أولوية التزامات المعاهدة على المعاهدات الأخرى المعقودة بالفعل من جانب مصر: لن تكون هناك أولوية للمعاهدات الأخرى على هذه المعاهدة كما لن تكون هناك أولوية لهذه المعاهدة على المعاهدات الأخرى.

ويقرر كارتر على الفور أن يذهب إلى الشرق الأدنى لكي يتوصل إلى الصياغة النهائية للمعاهدة. فمن غير الوارد ترك السادات يأتي إلى الولايات المتحدة ليخوض معركة شتائم مع بيجن. وفي ٧ مارس/ آذار، يصل الرئيس الأميركي إلى مصر حيث يتم استقباله وسط حماسة شعبية عظيمة. ويعطيه السادات تصريحًا على بياض للتفاوض مع الإسرائيليين. فهو يعلم أن الرئيس الأميركي يشاطره مخاوفه نفسها بشأن عزلة مصر في العالم العربي وبشأن الفخ السياسي الذي من شأن حكم ذاتي فلسطيني خالٍ من سلطات حقيقية أن يشكله. ويجري الاحتفال بالصداقة المصرية – الأميركية احتفالاً استعراضيًّا.

ويتباين هذا مع بعض التظاهرات المعادية عند وصوله إلى القدس، في ١٠ مارس/ آذار. وبيجن يوضح له على الفور أن من غير الوارد توقيع المعاهدة خلال جولته في الشرق الأوسط، إذ لابد أولاً من موافقة الحكومة والكنيست عليها. ويرى كارتر في ذلك عرقلة من جانبه ويخبره بذلك. وهم يسمحون له بمخاطبة الحكومة الإسرائيلية مباشرةً، لكن النقاش يغرق في مشكلات معجمية. أمَّا اللقاء مع الكنيست فيمر على نحو أفضل. ويرفض المسؤولون الإسرائيليون كلهم خيار «غزة أولاً».

ويواصل بيجن استراتيجيته التفاوضية «على حافة الهاوية»، ما يزيد أكثر من حنق الرئيس الأميركي، الذي يعلن عزمه مغادرة إسرائيل خاوي اليدين وإعلان ذلك. فيعمل دايان وڤانس على إيجاد وسائل لإنقاذ الموقف. فيتم التوصل إلى أن إسرائيل سيكون بوسعها شراء بترول من مصر وفق المعاملة الممنوحة لجميع المشترين. وإذا ما عجزت إسرائيل، لأي سبب كان، عن الحصول على البترول الذي يلزمها من السوق العالمية، فسوف تضمن الولايات المتحدة إمدادها به لمدة خمس عشرة سنة قادمة. وسوف تُسَوَّى مسألة غزة ضمن إطار المفاوضات على الحكم الذاتي. وسوف تبدأ هذه المفاوضات بعد شهرين من توقيع المعاهدة

[المصرية – الإسرائيلية]. ولا يتحدد أي موعد لإجراء انتخابات [الحكم الذاتي]. وسيتم تبادل السفراء بعد الانسحاب الإسرائيلي الأول من سيناء. وفي النهاية، يقبل بيجن الصياغة الأميركية الأخيرة للمعاهدة. وفي ١٣ مارس/ آذار، يذهب كارتر، مُجهَدًا، إلى القاهرة لكي يحصل على الموافقة المصرية، موضّحًا أنه لم يعد من الوارد تعديل صيغةٍ ما.

ويُوَظِّف بيجن كل ثقله السياسي للحصول على موافقة الحكومة والكنيست، مهدّدًا بالاستقالة في حالة الرفض. وبدعم من دايان، يرفض أي نقاشٍ حول مشروع الحكم الذاتي الذي لا يتميز بعدُ براهنية، وإن كان يُحَدِّدُ أن الأمر يتعلق بـ«بحكم ذاتي لأشخاص» وليس لأراضٍ، أي أنه سيكون حكمًا ذاتيًا إداريًا خالصًا ولن يشمل أي عنصر من عناصر السيادة. والحال أن شارون، الذي وافق على التخلي عن سيناء، إنما يقود المعارضة بشأن هذه المسألة، لكنه لا يحصل على أغلبية.

ويرسل كارتر بريجينسكي إلى العربية السعودية وإلى الأردن. فيرفض السعوديون المعاهدة التي من شأنها أن تجر عليهم متاعب بدلاً من الاستقرار في المنطقة. وهم يقبلون مواصلة تمويل عقود شراء طائرات حربية أميركية لمصر، لكنهم يضعون حدًّا لذلك في نهاية المطاف على أثر مهاترات السادات ضد بلدهم. ويوضح مستشار الأمن القومي الأميركي للملك حسين أن المعاهدة أمر واقع يجب عليه التسليم به. وهذه الفظاظة ليس من شأنها سوى تقوية معارضة الملك.

ويشمل الاتفاق نص المعاهدة وسلسلة من الملاحق المتعلقة بالترتيبات الأمنية والخرائط وتطبيع العلاقات. وتُضَاف إليها مذكرات تفسيرية وخطابات مُكَمِّلة وتعهدات مالية. والمداولات في الكنيست، في ٢١ و٢١ مارس/ آذار، تُعيد إنتاج المداولات المتعلقة باتفاقات كامب ديفيد. والشاغل الرئيسي للبرلمانيين هو مسألة الحكم الذاتي الذي يعتبرونه منطويًا على مخاطر بالنسبة لمستقبل إسرائيل. وتلك بوجه خاص رؤية شيمون بيريز. وتتم الموافقة على مشروع المعاهدة بأغلبية ٩٥ صوتًا في مقابل ١٨ صوتًا (جاءت أساسًا من حزب بيجن) وامتناع نائبين عن التصويت.

وقد ظهر بيجن باعتباره المفاوض الأفضل بلا منازع. فهو بتاكتيكه المتمثل في المماحكة حول بعض التفاصيل لصرف الأذهان عن مسائل أكثر أهمية،

وباستراتيجية حافة الهاوية، حصل على أقصى ما كان بإمكانه الحصول عليه. وقد مكّنَهُ موقفه المتميز بالحزم المتشدّد من تهدئة مخاوف أغلبيته التي كان فريق منها معاديًا بشكل سافرٍ للاتفاق. وإذا كان قد فاز هكذا بعددٍ معين من المكاسب، فإنه قد قضى على دينامية السلام التي ظهرت في خريف عام ١٩٧٧ لأن هدفه الرئيسي كان التوصل إلى صلح منفرد. وقد بدا السادات أكثر تساهلاً بكثير طالما أن المصالح الرئيسية لبلده لم تعد عرضةً للخطر وقد سعى في الوقت نفسه إلى تعزيز العلاقات المصرية – الأميركية. على أنه، بإبقائه الإطار مفتوحًا لسلام شامل، لا يغلق الملف الفلسطيني كما أنه يرفض السماح بقول إنه أطلق أيدي الإسرائيليين في الأراضي المحتلة. وكارتر عازم بلا كللٍ على السعي إلى اتفاقٍ، بدافعٍ من الإيمان الأدبي كما بدافع من المصلحة السياسية.

وبينما يجري الإعداد لحفل التوقيع الذي يجب أن يتم في واشنطون، يستعيد كارتر في حديثٍ أدلى به لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية صيغةً كانت قد هُجرت منذ عدة شهور. فهو يقول إنه إذا ما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار رقم ٢٤٢، ولو بتحفظات، وقبلت حق إسرائيل في الوجود، فإن الولايات المتحدة سوف تعمل مباشرةً مع هذه المنظمة. وعلى الرغم من حثه الفلسطينيين بنشاطٍ على المشاركة في المفاوضات، فإنه يمتنع عن التعليق على تصريحات بيجن بشأن الحكم الذاتي للأشخاص وليس للأراضي، ويعترف بوجود خلافات حول هذا الموضوع بين المصريين والإسرائيليين. فتردُّ منظمة التحرير الفلسطينية بأنها تطلب أولاً قرارًا من مجلس الأمن يعترف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني ؛ فالقرار رقم ٢٤٢ غير كافٍ لأنه لا يتحدث إلاَّ عن لاجئين لا يُشار إلى هويتهم.

وقد تم توقيع معاهدة واشنطون في ٢٦ مارس/ آذار في البيت الأبيض. ويحتفل كارتر، في كلمته القصيرة، بالسلام، لكنه يحذِّر من أي وهم: إن جميع المشكلات مازالت بعيدة عن أن تكون قد سويت. ويتوجه السادات بالشكر إلى كارتر، لكنه لا يشير إلى الفلسطينيين، ويعلن بيجن رغبة بلده في السلم لكنه يعلن أيضًا أن أورشليم ستبقى مدينة موحَّدة. وكعادته، يتحدث عن الهولوكوست وملايين اليهود الستة الذين قُتلوا لأنهم وُلِدوا يهودًا ويُذَكِّرُ بأن أحدًا لم يهب إلى نجدتهم.

والمعاهدة بصفتها معاهدة لا تتعلق إلاّ بالسلام بين مصر وإسرائيل. وهي مصحوبة بخطاب من السادات وبيجن إلى كارتر بشأن الحكم الذاتي:

تستذكر حكومتا مصر وإسرائيل أنهما قد اتفقتا في كامپ ديڤيد ووقعتا في البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩ الوثائق المرفقة والمعنونة «إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامپ ديڤيد» و«إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل».

وبغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وفقًا للإطارين المشار إليهما آنفًا، تشرع مصر وإسرائيل في تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام. ووفقًا لـ«إطار السلام في الشرق الأوسط» فإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك في المفاوضات. ولكل من وفدي مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك.

وهدف المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الإداري)، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى. وفي حالة إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري المفاوضات بين مصر وإسرائيل.

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن. كما تتفق الحكومتان على أن الغرض من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان.

ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدف الانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد بحيث يتم إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن تكون الأطراف قد توصلت إلى اتفاق.

وتنشأ سلطة الحكم الذاتي المشار إليها في «إطار السلام في الشرق الأوسط» وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها، واعتبارًا من هذا التاريخ، تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية.

ويتم سحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها كما هو منصوص عليه في «إطار السلام في الشرق الأوسط». وحينئذ يتم انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمن محددة.

ويؤكد هذا الخطاب أيضًا مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشترك اشتراكًا كاملاً في كلّ مراحل المفاوضات.

وقد سجل السيد بيجن قبل توقيعه العبارة التالية: " في كل فقرة يُستخدمُ فيها تعبير «الضفة الغربية»، ستفهمه حكومة إسرائيل على أنه يشير إلى يهودا والسامرة ".

وتشمل الخطابات الأخرى تعهدًا من السادات يَعِدُ بإرسال سفير إلى إسرائيل بعد شهرٍ من الانسحاب الأول.

وتلعب الولايات المتحدة دور الضامن لتطبيق المعاهدة والوثائق الملحقة بها. ويتعهد كارتر بتشكيل قوة متعددة الجنسيات في حالة رفض منظمة الأمم المتحدة تقديم قوة دولية لضمان مراقبة تطبيق التدابير الأمنية. وسوف تدعم الولايات المتحدة إسرائيل في حالة انتهاك المعاهدة. وسيتم تقديم مساعدة عسكرية كبيرة لإسرائيل ومصر.

وتتطابق معاهدة واشنطون تمامًا مع المخطط الذي ظهر خلال مختلف الوساطات من الفترة الممتدة من حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ إلى حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣: الانسحاب الكامل من سيناء في مقابل منظومة إلزامية قوامها نزع السلاح وضمانات أمنية، علاوة على اعترافٍ بإسرائيل وتطبيع للعلاقات السياسية. وفي هذا، تشكل المعاهدة نموذجًا يمكن للأطراف العربية قبوله. وعيبها الرئيسي هو أن إسرائيل ليست مستعدة لمد البنود نفسها إلى الأطراف العربية الأخرى.

وكما كان بالإمكان توقع ذلك، نجد أن الرفض العربي إجماعي من الناحية العملية. والحال أن العراق، الذي يريد الفوز بموقع القائد للعالم العربي، إنما يدعو فورًا إلى عقد مؤتمر في بغداد لوزراء الخارجية العرب. وتحاول العربية السعودية مراعاة جانب مصر وتقف في وجه الجذريين. وينطلق السادات في هجومه على دول جبهة الرفض. وفي نهاية الأمر، ينتهي المؤتمر، في ٣١ مارس/ آذار، إلى قاسم مشترك جد صغير، يتمثل في شجب مصر ووقف المساعدة الاقتصادية لها وسحب السفراء منها ؛ وما عدا ذلك تتمة «توصيات» ؛ وانتماء مصر إلى جامعة الدول العربية يتم «تعليقــ»ــه ؛ ويجري نقل مقر هذه المؤسسة مؤقتًا من القاهرة إلى تونس العاصمة.

تطبيق المعاهدة

في ٢ أبريل/ نيسان ١٩٧٩، يصل بيجن إلى القاهرة للتحضير للمرحلة الأولى لتطبيق المعاهدة. والعلاقات فاترة بالأحرى بين الوفدين. ويجري الاتفاق على أن يتم تبادل صكوك التصديق في القدس، وعلى أن يكتمل الانسحاب الإسرائيلي الأول في ٢٥ مايو/ أيّار. ويصل السادات أولاً إلى تصديق مجلس الشعب المصري على المعاهدة ثم يطرحها لاستفتاء عليها في ١٩ أبريل/ نيسان. والنتيجةُ المحرزَة مشرّفة بشكل خاص: ٩٩,٩٥% من الأصوات. وفي ٢٩ أبريل/ نيسان، تعبر قناة السويس لأول مرة سفينةٌ مدنية إسرائيلية. وفي اليوم نفسه، تبدأ لجنة عسكرية مصرية – إسرائيلية أعمالها المكرَّسة للتحضير للانسحاب.

وفي أواخر شهر أبريل/ نيسان، تكتمل تقريبًا عزلة مصر. فمن بين أعضاء جامعة الدول العربية الواحد والعشرين الآخرين، أبقى السودان وعُمان والصومال وحدهم على العلاقات الدبلوماسية. وتُستَبعَدُ مصرُ من غالبية المؤسسات الإقليمية.

ويتمتع السادات بدعم شعبي لا جدال فيه ويلعب بورقة القومية المصرية. وإذا كانت هجماته على البلدان العربية تؤدي إلى تفاقم عزلة بلده فإنها تلقى صدىً لا جدال فيه في أوساط السكان. على أنه يبدأ في الانزعاج من معارضة الإخوان المسلمين الذين لم يعودوا الأداة المفيدة لمحاربة اليسار المصري. فبتشجيع من المثال المصري الذي قدمته الثورة الإسلامية الإيرانية، تشجب الجماعة معاهدة واشنطون. فيتم حظر صحافتها شبه الرسمية ويهاجم الساداتُ تسييس الإسلام.

ومصر ليست البلد الوحيد الذي يعرف معارضة إسلامية. ففي سوريا، يتصدى الإخوان المسلمون على المكشوف للنظام البعثي. ويصبح الاضطراب متوطنًا في سوريا الوسطى، في منطقة حماه، حيث تتكاثر الحوادث العنيفة. وفي العراق، يصطدم النظام البعثي بكبار رجال الدين في المدن المقدسة والذين يعارضون النظام معارضة سافرة. ويتخذ القمع طابعًا يتميز بالوحشية القصوى. فتنشأ حرب أهلية حقيقية في عدة بلدان عربية بين الأنظمة المنبثقة من الحقبة الثورية والحركات الرافضة الجديدة.

ويتم، أخيرًا، تبادل صكوك التصديق في ٢٥ أبريل/ نيسان في المنطقة العازلة في سيناء حيث يثور نزاع حول ما إذا كانت مسألة الحكم الذاتي تشكل

جزءًا من المعاهدة. ويتسنى البدء في التفكير في التدشين القريب لمحادثات حول هذا الموضوع. ويعرف المُنتَخَبون البلديون في الأراضي المحتلة كُلَّ المعرفة موقف بيجن، الذي لا يقدم لهم أي شيء ملموس. وهم يرون في هذا الموقف محقين مواصلةً للاحتلال مع تكثيفٍ للاستيطان. وأمام أعينهم تظاهرات جوش إيمونيم المسكوت عنها في الأراضي المحتلة. كما تعترض منظمةُ التحرير الفلسطينية والأردنُ على أي مشاركة. وقد فقد الأميركيون كل مصداقية في نظر الأعيان المعتدلين الذين يرون أن قدرة الأميركيين على تعديل السياسة الإسرائيلية معدومة من الناحية العملية. وجرَّاء هذا، لا يجد الأميركيون أيَّ محاورٍ، من الجانب الفلسطيني كما من الجانب الأردني، للتباحث حول مسألة الحكم الذاتي.

والحال أن معاهدة واشنطون، بعيدًا عن أن تخلق مناخًا مسالمًا، إنما تعقبها أعمال عنف جديدة.

وتظل عودة الجيش اللبناني إلى الجنوب واحدًا من المواضيع المستديمة الكبرى في الوضع اللبناني. وفي ١٩ أبريل/ نيسان، تنجح قوة قوامها ٥٠٠ جندي لبناني في اجتياز الليطاني واللحاق بالقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان، لكن هذا إنما يتم شريطة عدم التمركز في المناطق التي تسيطر عليها الميليشياتُ المختلفة. وقد استقبل السكان فرحين وصول هذه القوات الشرعية. وردًّا على وصولها، يعلن الرائد سعد حداد استقلال دولة لبنان الحر، أي استقلال النطاق الأمني الإسرائيلي. وتقوم ميليشياه والجيش الإسرائيلي بقصف مواقع الجيش اللبناني.

وتتفاوض القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان على نحو مستديم مع الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين المتمركزين في المنطقة الداخلة في اختصاصها. والحوادث عديدة، وتشهد أحيانًا مصرع أناس. على أن منظمة التحرير الفلسطينية تتصرف دومًا في اتجاه التهدئة، خلافًا لجيش جنوب لبنان الذي يتحرش على نحو منهجي بالقوات الدولية. والحق إن القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان تتصدى للغارات العقابية التي تستهدف القرى المسلمة المشتَبَه بمساعدتها الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين وبتعدياتها على جيش جنوب لبنان الذي يسعى، بتعليمات إسرائيلية، إلى توسيع المنطقة التي يسيطر عليها.

وعلى أثر هجوم في تل أبيب أدى إلى مصرع شخص وإصابة ٣٥ في ١٠ أبريل/ نيسان ١٩٧٩، يقصف السلاح الجوي الإسرائيلي مخيمات فلسطينية في لبنان على سبيل الانتقام. وهذا يعني على الأقل اعترافًا بأن المقاومة الفلسطينية تتمتع بوجود حقيقي في الأراضي المحتلة. ويحدث الشيء نفسه بعد عملية قامت بها جبهة تحرير فلسطين (المنشقة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وذات الولاء للعراقيين) في نهاريًا تؤدي إلى مصرع ٤ إسرائيليين (٣ مدنيين ورجل شرطة): ففي ٢١ أبريل/ نيسان، يقصف الإسرائيليون مخيم نهر البارد قرب طرابلس. ثم يجري استهداف الجنوب اللبناني كله فيحدث نزوح جديد للسكان. ويبدو أن غارات القصف كلها هذه قد أدت إلى مصرع خمسين شخصًا.

وبعد هدأة قصيرة، يتزايد العنف في مستهل شهر مايو/ أيَّار. فبعد هجوم فلسطيني جديد، ينخرط الجيش الإسرائيلي في سلسلة بأكملها من «العمليات الوقائية»، أي عمليات القصف المنهجي للمخيمات الفلسطينية في مجمل البلد. والخسائر عديدة في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين. وقد وقعت اختراقات مسلَّحة في الأرض اللبنانية فتسارع القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان إلى التدخل.

وفي خطاب في الكنيست، في ٧ مايو/ أيَّار، يكشف بيجن عن كل انعدام التماسك في الخطاب الإسرائيلي بشأن لبنان. فهو يدعو الرئيس سركيس إلى المجيء إلى القدس للتفاوض على السلام بينما يشير إلى محدودية ما يتمتع به من شرعية. وهو يطالب بسحب القوات السورية ويطرح نفسه حاميًا للمسيحيين والشيعة، الذين كان من شأنهم، لولا الإسرائيليين، أن يسقطوا ضحايا لإبادة. ولأول مرة، يشير إلى وجود السكان الفلسطينيين في لبنان لكي يقترح طردهم إلى البلدان العربية الأخرى. وهكذا يتبنى عمليًا كل أفكار الجبهة اللبنانية وأفكار بشير الجميل. ومن جهة أخرى، يرى هذا الأخير في مقترحات بيجن، «عناصر أساسية ضرورية لحل الأزمة اللبنانية»[×].

وإذا كان بيريز يسخر علنًا من أفكار بيجن، فإن من الجلي أن بعض الأوساط الحاكمة الإسرائيلية تفكر في صلح مع لبنان يتم فرضه بالقوة ويشمل القضاء على

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الوجود الفلسطيني هناك. لكن هذا لا يزال سابقًا لأوانه، إذ تتمثل الأولوية في تطبيق معاهدة واشنطون. وخلال شهر مايو/ أيّار كله، يبقى العنف عند هذا المستوى المرتفع. وتقوم المدفعية الإسرائيلية بدكٍّ منتظمٍ لمجمل الجنوب اللبناني، خاصة مدينة صور.

وفي إسرائيل، تصطدم حكومة بيجن بمعارضةٍ من جانب مستوطني سيناء. فيوضح لهم بيجن أن الجلاء عن سيناء حتمي وأنهم سيكون لهم الحق في تعويضات كبيرة. لكن جوش إيمونيم تنشئ مستوطنات غير شرعية في شبه الجزيرة. والحالة التي تتطلب تدخلاً عاجلاً إنما يشكلها بستانٌ سبخيٌّ في مستوطنة نيوتِ سيناء قرب العريش، والتي تنتمي إلى منطقة يجب ردها فورًا لمصر. فيقرر المستوطنون، الذين يرون أن التعويضات المعروضة غير كافية، أن يتصدوا بالقوة لإجلائهم. وينضم إليهم أعضاء من جوش إيمونيم ومستوطنون من الضفة الغربية. ويمتد اختبار القوة عدة أيام. فتتفاوض الحكومةُ وتحصل على موافقة المستوطنين على الجلاء في مقابل وعدٍ بدراسة شكاياتهم بعناية.

وفي ٢٥ مايو/ أيّار، يتم نقل السلطات في العريش. ويستقبل السكان بحماسٍ الجيش المصري الذي يرفع العلم المصري. وفي اليوم نفسه، يدشن ڤانس في بئر سبع المحادثات الرامية إلى التمهيد للحكم الذاتي الفلسطيني. وقد أنشأ كارتر منصب المبعوث الخاص للرئيس لأجل المحادثات بشأن الحكم الذاتي وعهد بهذا المنصب إلى واحد من المقربين سياسيًا إليه، هو روبرت س. شتراوس. وهو يصل موفور العزيمة ويقرر العمل على تحريك الأمور. وسوف تكون خيبة أمله سريعة.

وفي ٢٦ مايو/ أيّار، يصل السادات إلى العريش حيث يستقبله جمهورٌ منفلتُ الحماس. وهو [السادات] يستقبل بيجن وڤانس. ويتم إقرار الاتفاق بشأن فتح الحدود وإقامة اتصال جوي بين البلدين. ثم يذهب الثلاثة إلى بئر سبع. وفي ٢٩ مايو/ أيّار، تجتاز ثلاث سفن حربية إسرائيلية بدورها قناة السويس.

شرقٌ مضطرب

بينما كان يجري الاحتفال على نحو غنائي بالسلام الذي قالوا إنه بسبيله إلى أن يتحقق، ينظر مجلس الأمن في مسألة عمليات القصف الإسرائيلية ضد الجنوب

اللبناني والتي ازدادت كثافةً منذ الانسحاب الأول من سيناء. وطالما أن هناك مداولات في نيويورك في الشطر الأول من يونيو/ حزيران، فإن الإسرائيليين يفرضون على أنفسهم ضبطًا نسبيًا للنفس في عملياتهم بينما تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية تَفَضُّلاً منها بوضع حد لتجاوزات القوات المشتركة التي تقع على حساب السكان المحليين.

ويذكِّرُ القرار رقم ٤٥٠ الصادر في ١٤ يونيو/ حزيران ١٩٧٩ بالقرارات السابقة و

١. يأسف بشدةٍ لأعمال العنف ضد لبنان والتي أدت إلى تشريد مدنيين، يشملون فلسطينيين، وتسببت في دمارات وخسائر في أرواح بشرية بريئة ؛

٢. يطلب من إسرائيل، من ثم، وقف أعمالها ضد وحدة لبنان الترابية ووحدته وسيادته واستقلاله السياسي وخاصة وقف اختراقاتها في داخل الأرض اللبنانية ووقف المساعدة التي تُواصل تقديمها لجماعاتٍ مسلَّحة عديمة المسؤولية ؛

٣. يطلب من جميع الأطراف المعنية الامتناع عن أي نشاط يتعارض مع أهداف القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان، والتعاون في تحقيق هذه الأهداف.

ويعيد القرار تأكيد سريان مفعول اتفاقية الهدنة ويدعو الطرفين إلى إعادة تفعيل عمل لجنة الهدنة المشتركة.

والإجراء الملموس الوحيد هو تمديد مهمة القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان لستة شهور. ويظل العنف منتشرًا في كل أرجاء البلد. وفي القطاع المسيحي، يتقاتل ميليشياويو الشمعونيين مع ميليشياويي الجميليين. وتتواصل عمليات القصف والغارات الجوية الإسرائيلية. وفي ٢٧ يونيو/ حزيران، يحاول السلاح الجوي السوري التصدي لذلك فيخسر ٤ طائرات من طراز ميج ٢١ في القطاع الواقع بين صيدا والدامور.

وتبدو المنطقة كلها على حافة الحرب الأهلية. فالعراق يدعم دعاة الحكم الذاتي في المناطق المأهولة بأغلبية من العرب في إيران. والاضطرابات السياسية والإثنية والاجتماعية تُبقي الإنتاج البترولي الإيراني عند مستوى ضعيف، ومن هنا استمرار ارتفاع الأسعار في السوق الدولية، ما يُلحق ضررًا كبيرًا بالبلدان الصناعية. وتُضيفُ البلدان المصدِّرة تكاليف إضافية مهمة إلى الأسعار المعلَنة

تؤدي إلى ارتفاع السعر الفعلي للبرميل إلى ما بين ٢٠ و٢١ دولارًا في مستهل شهر يوليو/ تموز، بينما تصل الأسعار، في السوق الحرة، إلى أكثر من ضعف السعر الرسمي. وإذا كنا لا نتحدث بعدُ عن صدمة بترولية ثانية، فإن الحديث يدور بشكل متزايد باطراد عن ركودٍ جديد وحادٍّ لاقتصادات البلدان الصناعية. وفي الخريف، يضطر الشيخ يماني، وزير النفط السعودي، إلى الاعتراف بأن البلدان المصدّرة قد فقدت السيطرة على تثبيت الأسعار. وهي مسؤولة أيضًا إلى حدٍّ بعيد عن ذلك لأنها أنهت الالتزامات التصديرية التعاقدية لعدة سنوات وآثرت الاتجاه إلى سوق روتردام الـ *spot* التي تَعرِضُ أسعارًا أهم بكثير. والأداة الحاكمة الممكنة الوحيدة الآن هي أداة العرض والطلب، لكن هذا الأخير، على الرغم من ارتفاع الأسعار، يبدو أنه يريد مواصلة التقدم.

وتشجعُ إيرانُ الأوساطَ الشيعية العراقية التي دخلت في مواجهة مميتة مع النظام البعثي. وفي سوريا نفسها، في ١٦ يونيو/ حزيران، ينظّم الإخوان المسلمون اعتداءً على الكلية الحربية في حلب: فيلقى ٣٢ طالبًا، كلهم علويون، مصرعهم. ويتهمُ النظامُ الإخوان المسلمين بأنهم أدوات السياسة الإسرائيلية والأميركية. وتنزل ضربةٌ قمعية قاسية بالأوساط الإسلامية. والحال أن الغربيين، الذين يرون أن نظام حافظ الأسد عامل من عوامل الاستقرار، إنما ينزعجون من خطر صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة.

وفي ١١ يونيو/ حزيران ١٩٧٩، تنعقد في الإسكندرية الجلسة الأولى للمحادثات بشأن الحكم الذاتي. وكان المصريون قد اقترحوا عقد الاجتماع في الفندق الأحدث في المدينة، والذي تتمثل خصوصيته في أنه يحمل اسم فلسطين. وقد سارع الإسرائيليون إلى رفض المكان وحصلوا على فندق أدنى كثيرًا من حيث توافر أسباب الراحة فيه، حيث لا تكييف للهواء فيه، لكن اسمه محايد أكثر بكثير. وإذا كانوا يتباحثون حول المسائل الإجرائية، فإن كل طرف يتمسك بمواقفه. ويرى المصريون أن الحكم الذاتي هو المرحلة الأولى نحو تقرير المصير الذاتي، بينما يرى الإسرائيليون أنه ليس غير حكم ذاتي «إداري» وهو نهاية المطاف. ولكي تبين الحكومةُ الإسرائيلية مقاصدها بوضوح، فإنها تنشئ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية. ولا يملك فانس سوى أن يستعيد، من دون طائل، الصيغة المكرَّسة: المستوطنات عقبة في طريق السلام.

وتضطر الحكومةُ الإسرائيليةُ إلى الاعتراف بأنه لا وجود لعربي واحد على استعداد لأن يشارك في المفاوضات بشأن الحكم الذاتي. والوحيدون الذين لم يتخذوا موقفًا ضد معاهدة واشنطون هم إسلاميو قطاع غزة. ولذا فإن الإدارة العسكرية تشجع نشاطاتهم.

وقد قرر بيجن أن يسحب المسؤولية عن المفاوضات بشأن الحكم الذاتي من فايتسمان ودايان المعتَبَرَين ليبراليين أكثر من اللازم فيما يتعلق بهذا الموضوع. ويرى الرجلان أن مقترحات بيجن، التي لا تقدم شيئًا ملموسًا لسكان الأراضي المحتلة، سوف تؤدي لا محالة إلى فشل المشروع وهي تجازف بتهديد الصلح مع مصر. وقد أعلنا عدم موافقتهما على ذلك وابتعدا عن المفاوضات. ثم إن دايان يعرف للتوّ أنه قد أصيب بسرطان ويضطر للخضوع لعلاج طبيٍّ مُضنٍ. وتجري الأمور كلها في مناخ يتم فيه نقل بيجن بصورة منتظمة إلى المستشفى لأسباب صحية بينما يُصاب الاقتصادُ الإسرائيلي بتضخمٍ حادٍّ يرتبط بالوضع الاقتصادي العالمي.

والاجتماع الثالث، الذي ينعقد في إسرائيل في ٢٥ و٢٦ يونيو/ حزيران، لا يسفر عن شيء. لكن الأولوية بالنسبة للمصريين هي الانسحاب من سيناء وهم لا يرغبون في إثارة أزمة بشأن الملف. فلا يحدث سوى تسجيل الخلافات، إذ يسعى الطرفان إلى كسب الوقت. ويقارن بطرس غالي، في مذكراته، المحادثات بمشهد في عمل بيرانديللو **ست شخصيات تبحث عن مؤلِّف**[٦]: «لقد لعب الجميع دورًا في مسرحية بلا سيناريو. فالهدف كان كسب الوقت والتستر على حقيقة أليمة، ألاَ وهي أنه ليست هناك نية لحل المشكلة الفلسطينية».

وهو ما ينطبق على الاجتماعات التالية التي تتعاقب في البداية بإيقاع اجتماعين في الشهر ثم بإيقاع اجتماع واحد. وهي تنتمي إلى مجال العلاقات العامة.

ومن الواضح أن المحادثات، الودية من جهة أخرى، بين السادات وبيجن في الإسكندرية، في ١٠ و١١ يوليو/ تموز، لا تشير إلى أي تقدم بشأن هذا الملف. وإذا كان الرجلان، على الرغم من تحفظات بيجن المتمسك دومًا بالرسميات، يتفقان

على أن يخاطب كُلٌّ منهما الآخر باسمه الأول(×)، فإنهما متفقان على عدم الاتفـــاق فيما يتعلق بالملف الفلسطيني.

أمّا القرار رقم ٤٥٢ الصادر عن مجلس الأمن، في ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٧٩، والذي يأسف لغياب التعاون من جانب دولة إسرائيل، ويعتبـــر أن سياســـة إنشـــاء مستوطنات في الأراضي المحتلة ليست ذات مشروعية قانونية وأنها تشكل انتهاكـــا لاتفاقية جنيف الرابعة، ويطالب بالوقف الفوري لإقامة مستوطنات، بما في ذلك في القدس، فلا أثر له في الساحة. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصـــويت عنـــد الاقتراع على مشروع القرار.

والأمر الرئيسي هو تطبيق معاهدة واشنطون. ففي ٢٤ يوليو/ تمـــوز، تجلـــو إسرائيل عن منطقة تبلغ مساحتها ٦٠٠٠ كيلومتر مربع، مقفرة أساسًا، في ســـيناء. ولإنشاء مطارات جديدة في النقب، يجري طرد ١٠ ٠٠٠ بدوي، يحملون الجنســـية الإسرائيلية، من أراضيهم. والتعويضات المالية المعروضة عليهم هزيلـــة بشـــكل يدعو إلى السخرية وهي تتباين مع تلـــك المعروضـــة علـــى مســـتوطني ســـيناء الإسرائيليين. وتنطرح مشكلة «تقانية» بشأن تطبيق المعاهدة. فمهمة قـــوة الأمـــم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في سيناء تصل إلى نهايتها ومن غير الوارد تمديدها وذلك بسبب اتساع المعارضات الدولية للمعاهدة المصرية – الإسرائيلية. لذا تقترح الولايات المتحدة، بالاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة، أن يحل محلهـــا جهـــازُ مراقبة الهدنة، هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، المؤسســـة الأقـــدم لمنظمة الأمم المتحدة في المنطقة. فتعترض إسرائيل على ذلك لأن الهيئة المذكورة تتبع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة مباشرةً لا مجلس الأمن. وقد يتقرر ســـحبها بالشكل نفسه الذي تَقَرَّرَ به سحبُ قوات منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٧.

ولا تتأثر عزيمة السادات بعملية قام بها فدائيون فلسطينيون ضد سفارة مصر في أنقرة، في ١٣ يوليو/ تموز. فيلقى شرطيان تركيان مصـــرعهما إلـــى جانـــب مصري. وترسل منظمة التحرير الفلسطينية وفدًا للتفاوض مع آخذي الرهائن. وفي يوم ١٥، تستسلم القوة الخاصة التابعة لـــ«نسور الثـــورة الفلســـطينية» مـــن دون شروط. وتتهم القاهرةُ دمشقَ بأنها وراء هذا العمل الدموي.

(×) أنور، مناحم !. – م.

وفي ٢٥ يوليو/ تموز، يتم في كان اغتيال زهير محسن، قائد الصاعقة. وكما لابد منه، يُعزى الاغتيال إلى الموساد، ربما في تعاون مع مصر، انتقامًا من الهجوم على السفارة في أنقرة(٧). وكان الرجل براجماتيًا، يحب رغد العيش، وكانت سمعته المالية مريبة إلى حدٍّ ما. وهو لم يتردد في أن ينتقد أمام الدبلوماسيين الغربيين مسلك رعاته السوريين. وتنظم له الحكومة السورية جنازة مهيبة في دمشق، يحضرها عرفات والأسد.

وخلال شهر يوليو/ تموز كله، واصلت إسرائيل عمليات القصف والاختراقات والغارات التي تقوم بها في كل الأرض اللبنانية. وتزداد عملياتها كثافة في الأيام الأخيرة من الشهر، على الرغم من الإدانات الصادرة من الولايات المتحدة التي تدعو إلى ضبط النفس. ويصبح «ضرب» الجنوب اللبناني «بالمطرقة» أكثر حدة بكثير خلال شهر أغسطس/ آب، فينشر الخراب والدمار. وتنشر الصحافة الدولية تقارير إخبارية عن دمارات مدنية لا حصر لها، تكذِّب المزاعم الإسرائيلية بأن الأمر لا يتعلق إلاَّ بأهداف عسكرية. وتهطل الإدانات الدولية كالمطر، لكنها لا تغير شيئًا.

التوتر الإسرائيلي – الأميركي

أطلق عرفات هجومًا دبلوماسيًا جديدًا في اتجاه أوروبا. ففي مستهل يوليو/ تموز ١٩٧٩، يقوم بزيارته الرسمية الأولى إلى بلد أوروبي، النمسا، حيث يستقبله المستشار كرايسكي وفيلي براندت، رئيس الدولية الاشتراكية، اللَّذين يتفق معهما على ضرورة صدور قرار جديد عن مجلس الأمن يشير إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه. وهذا يكفي لإعادة إطلاق التحرك الدبلوماسي لصالح نصٍّ كهذا من شأنه أن يقود إلى الاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢، ومن ثم، ضمنيًا، بإسرائيل، من جانب الفلسطينيين وذلك في مقابل تدشين حوارٍ مع الأميركيين. وتدعم العربية السعودية بنشاط هذه المبادرة التي يتولاها في منظمة الأمم المتحدة مندوب الكويت. وقد يكون الأميركيون مستعدين لنصٍّ يستلهم تصريح أسوان: يجب تمكين الشعب الفلسطيني من المشاركة في تقرير مستقبله الخاص. ومن غير الوارد المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، فحق تقرير المصير الذاتي من شأنه أن يستند إلى

مسألة السيادة على الأراضي المحتلة والتي وضعتها معاهدة واشنطون بين قوسين خلال مدة فترة الحكم الذاتي.

ويعترض الإسرائيليون بقوة على أي تعديل للقرار رقم ٢٤٢. ومع مسألة هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والشعور المبرّر بأن الأميركيين يوافقون على المواقف المصرية في المحادثات بشأن الحكم الذاتي، وتصريحٍ صادرٍ عن كارتر يشبّه فيه معركة منظمة التحرير الفلسطينية بالمعركة من أجل الحقوق المدنية للسود الأميركيين، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت عند اقتراعٍ على مشروع القرار رقم ٤٥٢، فإن العلاقات [الإسرائيلية – الأميركية] تصبح متوترة بشدة. والحال أن وزير الداخلية الإسرائيلي، المكلَّف بالمحادثات حول الحكم الذاتي، إنما يصرح علنًا بأن الولايات المتحدة تفضل آبار البترول (*Oily Places*) [الأماكن المزيتة] على الأماكن المقدسة (*Holy Places*)، في تلميحٍ إلى الارتفاع المدوّخ لأسعار البترول وإلى الديبلوماسية البترولية للعربية السعودية.

وبسبب التفسير التقييدي لاتفاق سيناء الثاني، من غير الوارد قيام علاقة مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت قد جرت مواصلةُ اتصالاتٍ من خلال شخصيات مستقلة، خاصة في بيروت. على أن منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع، في منظمة الأمم المتحدة، بتمثيل ديبلوماسي يشارك في مداولات مجلس الأمن. والمندوب الأميركي، الذي يتمتع بمرتبة وزير، وهو آندرو يانج، هو أول أميركي أسود يصل إلى منصب من هذه المرتبة. وهو يلعب دورًا بالغ الفعالية في اتجاه بلدان العالم الثالث، خاصة أفريقيا السوداء. وبعض تصريحاته التي تصدر في غير موضعها تُسَبِّبُ إزعاجًا لوزارة الخارجية الأميركية.

ويجتمع يانج سرًا بممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بيت مندوب الكويت، في ٢٦ يوليو/ تموز. وهو لم يُخطر كارتر وفانس بذلك مسبقًا. ولا يبدو أنهما [الأميركي والفلسطيني] تحادثا لأكثر من ربع ساعة. لكن الإسرائيليين يراقبون الوفد الفلسطيني في نيويورك على مدار الوقت (يبدو أنهم قاموا أيضًا بالتنصت على اتصالاته).

وبعد بضعة أيام، يكشفون المعلومة في الصحافة الأميركية. فيؤكد يانج أن اللقاء وقع بـ«الصدفة». وهو يحاول تهدئة الإسرائيليين موضحًا لمندوبهم أنه ما من تعديلٍ هناك للسياسة الأميركية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ويحذرهم من خطر تنفير الأميركيين السود منهم. وتستغل الحكومةُ الإسرائيلية ذلك لكي توجه احتجاجًا رسميًا زعمت فيه أن يانج قد كَذَبَ علنًا. والحال أن ڤانس، وقد استشاط غضبًا، إنما يطلب من يانج الاستقالة. فيسارع هذا الأخير إلى تقديمها (١٥ أغسطس/ آب ١٩٧٩).

والضربة قاسية، بالنسبة لإدارة كارتر. فيانج، وهو مناضل قديم من أجل الحقوق المدنية، يتمتع بشعبية واسعة إلى أقصى حدٍّ في صفوف مجتمع الأميركيين السود. وتصاب بالشلل كل مناورة ديبلوماسية لصالح منظمة التحرير الفلسطينية. كما تدفع إسرائيل ثمنًا أفدح. فالأميركيون السود لا يغفرون ما حدث لممثلهم والبعض يتهم اليهود الأميركيين بأنهم يخدمون دولة أجنبية. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، سيقوم القس چيسي چاكسون بجولة في الشرق الأدنى. وسيرفض بيجن لقاءه، خلافًا للقادة العرب. وهكذا سيُجري چاكسون محادثات مع الأسد وعرفات. وإذا كان يؤيد قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإنه سوف يدعو أيضًا منظمة التحرير الفلسطينية إلى نبذ العنف وإلى التعايش السلمي مع إسرائيل. والحال أن شريحة مهمة من الجماعة السوداء إنما تُطوِّرُ شكلاً معينًا من معاداة السامية تغذيه أيضًا أعمال العنف الناشئة عن الجيرة [مع اليهود] في مدن كمدينة نيويورك.

وعلى أثر هذه المسألة وحيال الأزمة الجديدة في الطاقة، تختار إدارة كارتر خفض انخراطها العلني في الملف. ويجري تكليف روبرت شتراوس بملف شؤون الشرق الأدنى، على حساب ڤانس، الذي يهدد بالاستقالة. وعبثًا يُجَرِّبُ المبعوث الأميركي التصريحات القوية، فهو لا يحرز أي تقدم من حيث الجوهر. وفي منظمة الأمم المتحدة، توافق الوفود العربية على الإرجاء لأجلٍ غير مسمًّى للمداولات بشأن الحقوق الفلسطينية – وهي تفعل ذلك من باب «التحية لموقف آندرو يانج».

ويستخلص الأسدُ من ذلك الاستنتاجَ المشترك لدى العرب أكثر من سواه في حديث أدلى به في أواخر شهر أغسطس/ آب لمجلة دير شپيجل الأسبوعية

الألمانية: «آندرو يانج مندوب دولة عظمى، لكنه لا يملك الحق في تحية مندوب فلسطيني. أهيَ جريمة كبرى إلى هذا الحد أن يُحيي المرءُ أحدًا ؟ هنا يحق لنا أن نتساءل عما إذا لم تكن الولايات المتحدة قد فقدت استقلالها !» (×).

وأمَّا فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإنها تقرر تكثيف حملتها الدبلوماسية في اتجاه الأوروبيين. ففي منتصف سبتمبر/ أيلول، يقوم عرفات بزيارته الرسمية الأولى إلى بلد أوروبي، إسبانيا، حيث يستقبله رئيسُ الوزراء آدولفو سواريز (كانت الزيارة إلى النمسا بدعوة من الدولية الاشتراكية). وتندرج هذه الزيارة في مسار العلاقات الممتازة بين إسبانيا والعالم العربي والتي ترجع إلى عهد فرانكو (عارضت إسرائيل انضمام إسبانيا إلى منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦ بينما أيدته البلدان العربية).

ويلقى التحرك الفلسطيني صدىً إيجابيًّا في أوروبا البلدان التسعة. وكانت معاهدة واشنطون قد قوبلت بتحفظ، إذ بدا أنها تمضي في اتجاه صلح منفرد بين مصر وإسرائيل. ويرتسم توافقٌ للآراء حول ضرورة منح منظمة التحرير الفلسطينية شكلاً من الاعتراف الجزئي أو غير الرسمي سعيًا إلى تمكين الدول العربية الأخرى من الانضمام إلى عملية السلام. وفرنسا ڤاليري چيسكار ديستان تدفع بقوةٍ في هذا الاتجاه.

وتدور قمة السادات – بيجن السابعة في حيفا في ٤ و٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩[٨]: والمناخ جد ودي دومًا. وإذا كان يجري التذكير بالخلافات فيما يتعلق بالحكم الذاتي والقدس، إلاَّ أن هناك تقدمًا في الملفات الأخرى. فالسادات يقبل زيادة كمية بترول سيناء المبيعة لإسرائيل (تُزَادُ إلى مليوني طن سنويًّا)، وسيجري إنشاء داوريات مشتركة في سيناء إلى حين تشكيل قوة دولية (خارج منظمة الأمم المتحدة) في شبه الجزيرة، وسوف تتخلى إسرائيل كما هو متوقع عن دير سانت كاترين.

ويظل كل طرف على مواقفه. ففي ١٦ سبتمبر/ أيلول، تُصَرِّحُ الحكومة الإسرائيلية للأفراد وللمشاريع الاستثمارية بشراء أراضٍ في الضفة الغربية. وتشجب مصر والولايات المتحدة والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة هذا القرار.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويجني الفلسطينيون الثمار الأولى لتحركهم الديبلوماسي في اتجاه الأوروبيين. ففي الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، يقترح وزير الخارجية الآيرلندي، متحدثًا باسم البلدان التسعة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إضافة أربعة مبادئ إلى القرار رقم ٢٤٢: عدم جواز الاستحواذ على أراضٍ بالقوة، ضرورة إنهاء الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، احترام سيادة كل دولة في المنطقة ووحدتها الترابية واستقلالها وحقها في العيش في سلامٍ ضمن حدودٍ آمنة ومعترفٍ بها، الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، ما يشمل «حق [الشعب الفلسطيني] في وطنٍ والحق في أن يلعب دوره بالكامل، من خلال ممثليه، في التفاوض على تسوية شاملة». أمَّا المعاهدة المصرية – الإسرائيلية فهي تشكل «تطبيقًا صحيحًا لمبادئ القرار رقم ٢٤٢ فيما يتعلق بالعلاقات المصرية – الإسرائيلية». ومنظمة التحرير الفلسطينية أحد «الأطراف المعنية» بالتسوية. ويجد الممثلون الفلسطينيون هذا التصريح مشجعًا لكنه غير كاف، إذ لم يجر الاعتراف باحتكار [المنظمة] للتمثيل السياسي للفلسطينيين. ويرى چان فرانسو – پونسيه، وزير الخارجية الفرنسي أنه: «يجب على كل من الطرفين بذل الجهد لمراعاة الحقيقة الجلية: إن هذينِ الشعبين العظيمين، شعب إسرائيل والشعب الفلسطيني، لن يكون بوسعهما أن يُؤخرا إلى ما لا نهاية لحظة اعتراف كل منهما بالآخر».

وفي فرنسا، في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن تصريحًا أدلى به سفير إسرائيل يصف فيه دَعوةً محتَمَلة إلى عرفات بأن «من شأنها أن تكون كما لو أنهم يستقبلون اليوم هتلرَ في فرنسا»، إنما يؤدي إلى احتجاج رسمي من جانب الحكومة الفرنسية بسبب «الطابع غير اللائق لمثل هذا الكلام في نظر فرنسا وفي نظر الرأي العام الفرنسي».

وفي لبنان، ينتشر العنف في كل أرجاء البلد مع تكاثر الحروب الصغيرة بين الميليشيات. ويُطالبُ العلماءُ الشيعة بإرسال الجيش إلى الجنوب لاستعادة النظام، لكن الحكومة لا تملك إمكانات لذلك. وفي معركة جوية جديدة مع الإسرائيليين، في ٢٤ سبتمبر/ أيلول، تخسر سوريا من جديد ٤ طائرات حربية، لكنها فرضت حقها في استخدام المجال الجوي اللبناني. وتنشأ هدنة هشة في الجنوب. وتحاول الديبلوماسية الدولية تحويلها إلى اتفاقٍ ضمني بين إسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية، لكن الطرفين لا يريدان سماع شيء عن ذلك، فهذا من شأنه أن يعني إطلاق اعتراف متبادل. على أن الغربيين يقترحون، في الشطر الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول، خطة تفصيلية تشمل تعزيز القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان كما تشمل إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب. فيجري إرسال ديبلوماسي أميركي محترف من أصل لبناني، هو فيليب حبيب، للقيام بجولة إقليمية في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول. والموقف الإسرائيلي قاطعٌ: لن يُعاد الهدوء إلى الجنوب اللبناني إلاّ إذا رحلت القوات السورية عن لبنان وإلاّ إذا أنهت المنظمات الفلسطينية حملة الإرهاب التي تطلقها من هذا البلد. ومن الواضح أن إسرائيل تريد الاستفادة من الضعف الذي أصاب سوريا والعائد إلى متاعبها الداخلية لكي تعزز موقفها وموقف حلفائها في لبنان.

وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٩، يبدو أن الاستراتيجية الإسرائيلية تؤتي ثمارها. فميليشيا أمل تقاتل لأول مرة على نحو مباشر جيش تحرير فلسطين في الأحياء ذات الغالبية الشيعية في العاصمة اللبنانية. وهي لا تتردد في التصدي للجيش السوري الذي جاء لتقديم دعمه لحلفائه. ويتم التفاوض على وقف لإطلاق النار مع الأمين العام للحركة، حسين الحسيني، الخليفة المؤقت لموسى الصدر. ومما له دلالته أن الشيعة المقاتلين في صفوف الصاعقة قد انضموا إلى صفوف أمل أثناء المعارك. وتُطالبُ مرجعياتُ الطائفةِ الشيعيةِ بنشر الجيش اللبناني في الأحياء الشيعية وفي الجنوب.

ويظل التوتر الإسرائيلي – الأميركي قويًا. ففي حفل عشاء رسمي أقيم في سفارة إسرائيل في واشنطون بمناسبة وجود ڤايتسمان الذي جاء للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لكامپ ديڤيد[٩]، يشجب هارولد ساوندرز أحادية جانب السياسة الإسرائيلية. فيتهمه ڤايتسمان بأنه يريد أن يصور بلده على أنه «وغد» (*villain*) الشرق الأوسط بانتقاده غارات القصف التي تستهدف لبنان. فيردُّ عليه ساوندرز بأن «القصف ليس سياسة» (*Bombing is not a Policy*). فيصيح ڤايتسمان في وجهه: «أنتم طريون، تبرهنون في كل أرجاء العالم على ضعفكم، لقد أضعتم إثيوپيا، أنجولا، إيران». فيردُّ ساوندرز: «يؤسفني أنكم لا تفهمون السياسة الأميركية». فيجيبه ڤايتسمان: «أنتم بلا سياسة أصلاً»[١٠].

وإذا كانت إدارة كاتر ترى أن حكومة بيجن مسؤولة عن المأزق في الملف الفلسطيني، فإن الهامش المتاح أمامها للمناورة إنما يضيق بشكل متزايد باطراد. ويبدي إدوارد كينيدي بوضوح عزمه منافسة كارتر للفوز بترشيح الحزب الديموقراطي له في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٠. ويبدو زعيم يسار الحزب نصيرًا حازمًا لدولة إسرائيل.

ويعاني كارتر من سمعة تذهب إلى أنه ضعيف ومعدوم الشخصية، وهذا ظلم كبير. فمع التفاقم المتواصل للوضع الدولي وعلى الرغم من الظرف الاقتصادي السيئ – تضخم قويٌ وصدمةٌ بترولية ثانية–، اتخذ قرارًا بإعادة إطلاق المجهود العسكري الأميركي. وتبدأ إعادة التسلح في الجزء الثاني من ولايته بينما يعيد الجيش هيكلة نفسه مستخلصًا دروس الهزيمة في فيتنام. وهذا التوجه الجديد يتمتع بالدعم من الكونجرس، المنزعج من منازعة السوفييت للتفوق العسكري الأميركي.

وبالمثل، على المستوى الاقتصادي، مع تعيين بول فولكر رئيسًا لمكتب الاحتياطي الفيديرالي الأميركي، قَرَّرَ كارتر القضاء على التضخم بانتهاج سياسة نقدية تقييدية تقود إلى ارتفاع متواصل لمعدلات الفائدة، وثمن ذلك هو حدوث ركود اقتصادي. وما لم يتم إدراكه ساعتها هو أن هذه السياسة سوف تؤدي إلى أزمة مديونية جسيمة في بلدان العالم الثالث. والحال أن الكتلة الشرقية، التي تعتمد بشكل متزايد باطراد، منذ سبعينيات القرن العشرين، على قروض من المنظومة المالية الدولية لكي تُواصل تشغيل اقتصادها، سوف تكون الضحية الرئيسية لمعدلات الفائدة المرتفعة. والبلد الاشتراكي الأول الذي يُصَابُ مباشرةً هو بولنده التي تصعد مديونيتها من ٦ مليار دولار في عام ١٩٧٥ إلى ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٧٩. والحاصل أن القيود المفروضة على الاستهلاك إنما تتسبب في عام ١٩٨٠ في وقوع إضرابات عمالية جبارة وفي إنشاء نقابة سوليدارنوسك [تضامن].

وهكذا فإن السياسة النقدية الأميركية سوف تكون العنصر الأول في ما سوف يشكل الصدمة النهائية التي ستقهر الكتلة السوفييتية. وفي الغرب، لا يلاحظ أحدٌ ذلك وتظل الأذهان ملبدةً بالتهديد السوفييتي الذي تنطوي عليه الحرب الباردة الثانية التي تبدأ.

تطور الضفة الغربية

يحاول دايان، في داخل الحكومة الإسرائيلية، فرض حله لمسألة الحكم الذاتي، والمتمثل في حكم ذاتي «من طرف واحد». فمن شأن إسرائيل أن تتنازل للبلديات الفلسطينية عن جزء من الاختصاصات الإدارية ومن شأن جيشها أن ينسحب من المدن الرئيسية في الأراضي المحتلة. ودون أن تضطر النخبة الإدارية الفلسطينية إلى التفاوض مع إسرائيل، فإن من شأنها أن تضطر من ثم إلى تطبيق حكم ذاتي بحكم الواقع. وسعيًا إلى هذا الهدف، تردد دايان على عُمد المدن الفلسطينية الكبرى، بمن فيهم من يعلنون دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولا يريد بيجن سماع شيء عن حكم ذاتي كهذا قد يؤدي إلى الحدّ من الاستيطان. ويحاول دايان وفايتسمان التصدي لمشروعات شارون الرامية إلى تكثيف الاستيطان، لكن وزنهما السياسي يتضاءل. فاليمين الموجود في السلطة لم يعد بحاجة إلى غطائهما السياسي «الليبرالي». وبما أن دايان يتم تهميشه سياسيًّا كما أنه لم يَعُدْ له من تأثير على مضمون المحادثات بشأن الحكم الذاتي، فإنه يفضل الاستقالة في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٩ لكي يجرب نوعًا من اللجوء إلى الشعب بشأن هذا الملف. لكنه لا يجد تجاوبًا كبيرًا في صفوف الرأي العام الإسرائيلي. ويبقى له في الحياة عامان تاليان.

وتصدر المحكمة العليا الإسرائيلية حكمًا بشرعية مصادرة الأراضي الفلسطينية لإقامة مستوطنات فيها. ولابد من أن تتم شرعنة هذه المستوطنات بمبررات أمنية راسخة البيان (٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٧٩). وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، تأمر المحكمة بإزالة مستوطنة إيلون موريه لأن مصادرة الأراضي كانت لاعتبارات «سياسية» وليست «أمنية». وتثير القضية ضجة كبرى. وتحاول جوش إيمونيم التصدي للإجلاء. ويراوغ بيجن ويتفاوض مع المستوطنين. وفي نهاية المطاف، تُزاح المستوطنة إلى موقع مجاور يتبع الأملاك العامة.

وقد تجنب بيجن أزمة كبرى مع المستوطنين لأن الجميع يعرفون أنه يحبذ استيطان الضفة الغربية. والأرقام تتحدث عن نفسها: ٥٠٢٣ مستوطنًا في عام ١٩٧٧، ٧٣٦١ مستوطنًا في عام ١٩٧٨، ١٠ ٠٠١ مستوطن في عام ١٩٧٩، ١٢ ٤٢٤ مستوطنًا في عام ١٩٨٠، ١٦ ١١٩ مستوطنًا في عام ١٩٨١. والمقصد

المعلَن هو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية. وبناءً على اقتراح من فايتسمان، تتخلى الحكومة الإسرائيلية عن إجراء انتخابات بلدية في أبريل/ نيسان ١٩٨٠ في الضفة الغربية. ومن المؤكد أن هذه الانتخابات كان من شأنها أن تدل على تنصل حادٍّ من مشروع الحكم الذاتي. وفي ظل نظام الاحتلال الإسرائيلي لن تكون هناك بعدُ انتخابات(١١).

وفي منتصف أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٩، يجري اعتبار الجبهة الوطنية الفلسطينية السرِّية خارجة عن القانون. فتحل محلها لجنة التوجه الوطني الأقرب بكثير إلى فتح. ويقودها العُمد الوطنيون. وهي تضم البلديات والمنظمات المهنية والنقابات والجمعيات الخيرية والحركات الطلابية. وانغراسها في صفوف الشبيبة قوي بشكل خاص وذلك بسبب تزايد مؤسسات التعليم العالي التي يتم تمويلها عن طريق المساعدات العربية.

وهدف اللجنة هو بناء قواعد لدولة قومية فلسطينية انطلاقًا من الأراضي. والمجهود التعليمي ملحوظ. وعلاوة على رغبة الفلسطينيين القديمة في تطوير المنظومة التعليمية، يتماشى هذا الهدف مع التطور الاجتماعي في الأراضي، خاصةً الضفة الغربية. وكما في حالة العرب الإسرائيليين، مالت السياسة الإسرائيلية إلى تجميد الهجرات الداخلية، ومن هنا حدوث تزايد للسكان «حيث يقيمون». وتنخفض حصة الدخول الزراعية بشكل متواصل، ومن هنا السعي إلى تعليم أفضل. والحال أن العزيمة، الرغبة في الصمود، إنما تدفع إلى الحد من الرحيل للدراسة في الخارج، ومن هنا تطور مؤسسات تعليم عالٍ. إلاَّ أنه بمجرد انتهاء الدراسة، لا يتوافر غير القليل من المنافذ للعمل في اقتصاد الأراضي المحتلة، إلاَّ في مجموعة المؤسسات التي تمولها المساعدات الأردنية والعربية. وهكذا فإن الخريجين يلحقون باليد العاملة المهاجرة على أساس يومي في إسرائيل حيث يكتشفون – في الوقت نفسه الذي يكتشفون فيه انخفاض مرتبتهم الاجتماعية – مجتمعًا أكثر انفتاحًا بكثير من مجتمعهم. ويرحل فريق آخر من الخريجين للعمل في شبه الجزيرة العربية وهكذا يوفرون لعائلاتهم مساعدة مالية مهمة. لكنهم يقظون دومًا ولا بد لهم من العودة بشكل دوري إلى الأراضي المحتلة، خوفًا من أن يقوم الإسرائيليون بإلغاء حقهم في الإقامة في وطنهم. وبين العائلات، من الوارد

أن تكون هناك مشاعر حسدٍ بين من يضطرون إلى العمل في إسرائيل ومن وجدوا وظائف في المؤسسات الفلسطينية ومن هاجروا مؤقتًا إلى بلدان شبه الجزيرة العربية.

ومن الواضح تمامًا أن المؤسسات التعليمية هي حصون الحركة الوطنية. فجامعتا بير زيت (١٢٠٠ طالب)، قرب رام الله، والنجاح (٢٠٠٠ طالب)، في نابلس، تمثلان رأس حربة التظاهرات ضد الاحتلال. ومن حين إلى آخر، يجد العُمد أنفسهم مدفوعين إلى تذكير الطلاب بأن النجاح في الدراسة يخدم أيضًا المصلحة القومية الفلسطينية. وفي غزة، تتسامح سلطات الاحتلال مع سيطرة الإسلاميين الذين يقودهم الشيخ ياسين على الجامعة الرئيسية، جامعة غزة الإسلامية. فهكذا سوف يتم اختزال نفوذ اليسار الفلسطيني (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) وفتح لصالح هؤلاء «اللاسياسيين». والشجارات متواترة بين الطلاب الوطنيين والطلاب الإسلاميين. ومن الناحية العملية، يستثني القمعُ الإسرائيلي الإسلاميين، خلافًا للآخرين. وهكذا، ففي يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠، يقوم الطلاب الإسلاميون بتخريب ونهب مكاتب الهلال الأحمر الفلسطيني، المنظمة الإنسانية الرئيسية التي يسيطر عليها الوطنيون. ويضطر الجيش الإسرائيلي إلى التدخل لحماية رئيسها، حيدر عبد الشافي، بينما يقوم المتظاهرون بحرق قهاوي وفنادق ودارٍ للسينما.

وفي مواجهة العُمد الوطنيين، شجعت السلطات العسكرية الإسرائيلية إنشاء «روابط القرى». وكانت أولى هذه الروابط قد أُنشئت في منطقة الخليل على يد وزيرٍ سابق للعمل في الأردن، هو مصطفى دودين، الذي يسعى إلى الاستفادة من الانمحاء السياسي للشيخ الجعبري. وعلى المستوى الرسمي، يقولون إن الأمر يتعلق بتمثيلٍ للقرى لدى السلطات العسكرية وبتشجيع المشروعات الإنمائية. فالروابط «لا سياسية». وسلطات الاحتلال هي التي تغذي ميزانياتها. وهي تستمد تجنيدها من ضرورة مرور القرويين بها كي يتمكنوا من الحصول على التصريحات التي لا أول لها ولا آخر والتي تَسِمُ حياتهم اليومية. والحال أن الإسرائيليين إنما ينوون الاتجاه إلى المحادثات بشأن الحكم الذاتي مع هؤلاء «اللاسياسيين» ...

الشرق الأوسط في المحنة

أعلنَ في العراق، في ١٦ يوليو/ تموز، عن تنحي الرئيس البكـر، لأسباب صحية. وكان هذا القومي العربي القديم قد ركز جهوده على التقارب مع سوريا. والحال أن صدام حسين، الذي يحل محله، لا يعلن عن أي تغيير في الخط السياسي. إلاّ أننا نعلم، في أواخر الشهر، عن وجود «مؤامرة» في داخل المستوى الأعلى للنظام، مجلس قيادة الثورة. ويجري إعدام «المتآمرين» فورًا. ويبدو أنهم خططوا لـ«إدراج العراق في الخطة الاستسلامية التي رسمتها الإمبريالية الأميركية لصالح الصهيونية وقوى الظلام»(×).

ومنذ النصف الأول لأغسطس/ آب، يبدأ التلميح بأن سوريا قد تكون وراء هذه المؤامرة. وينفي نظام حافظ الأسد ذلك. وبما أنه يتعرض لأعمال عنف داخلية جسيمة، فإنه يتقارب على نحو استعراضي مع إيران الثورية، ما يشكل استفزازًا إضافيًا لبغداد. أما فيما يتعلق بالنظام الثوري الإيراني، فإنه بسبيله، عبر الاستخدام المنهجي للترويع، إلى توطيد سيطرته على البلد ساحقًا بشكل دموي مختلف النزعات الأقاليمية المنادية بالحكم الذاتي.

وحيال التدهور السريع للعلاقات بين العراق وسوريا، تحاول العربية السعودية عبثًا عرض وساطتها.

وقد أصبح الشاه في المنفى مصدر إحراج للبلدان التي تستقبله. فالنظام الثوري الإيراني يطالب بتسليمه الملك السابق. وتتدهور صحته ويتم الإعلان عن مرضه – إصابة بالسرطان. ويُطالبُ أصدقاؤه الأميركيون، وعلى رأسهم هنري كيسنجر، بالسماح له بالمجيء إلى الولايات المتحدة لتلقي الرعاية الطبية. ويرفض كارتر ذلك عدة مرات ثم يرضخ لـ«اعتبارات إنسانية». وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، يدخل رضا بهلوي مستشفى في نيويورك. فتحتج الحكومة المؤقتة الإيرانية.

وينظم الطلاب الجذريون، بتشجيع من الخميني، احتلال السفارة الأميركية في طهران في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٩. وينتقل الاحتلال إلى أخذ رهائن. وهم يطالبون بتسليم الشاه لإيران في مقابل الإفراج عن الديبلوماسيين الأميركيين الذين يعتبرونهم جواسيس. وهذا بداية أزمة خطيرة سوف تدوم ٤٤٤ يومًا وتستأثر

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بمجهودات كل إدارة كارتر. وسرعان ما ينشأ تعارض بين أنصار حل ديبلوماسي والذين يقودهم ڤانس وأنصار حل عسكري والذين يقودهم بريچينسكي. والحكومة المؤقتة الإيرانية حائرة والصراع على السلطة يحتدم في اللحظة التي يُعَدُّ فيها دستور الجمهورية الإسلامية بسبيله إلى أن يوضع.

والقرارات الأميركية الأولى هي التوقف عن شراء البترول الإيراني، وتجميد أرصدة إيران الحكومية في الولايات المتحدة. كما يجري وقف كل الصادرات إلى إيران. وهذا يخص بشكل خاص قطع الغيار الحيوية حيوية خاصة في مجالات التكنولوچيا المدنية والعسكرية. ويبدأ اختبار القوة. وفي السوق الحرة، يصل سعر برميل البترول الآن إلى أكثر من ٤٠ دولارًا، أي عمليًا، ضعف سعرٍ «معلن» ينخفض الالتزام به بشكل متزايد باطراد. ويتمركز أسطول حربي أميركي، يضم حاملتي طائرات، في الخليج الفارسي وفي المحيط الهندي.

وتعرض منظمة التحرير الفلسطينية وساطتها ويرسل عرفات مبعوثين إلى إيران. فيُساءُ استقبالهم، لأن الرهان الحقيقي هو تجذر الثورة الإيرانية وليس المساعدة على تعزيز مكانة عرفات الدولية. والثورة، في نظر حافزيها، تنزع إلى الامتداد إلى مجمل العالم الإسلامي باستخدام سلاح معاداة أميركا، المخلوطة بمعاداة الصهيونية. وقد جرت تظاهرات تأييد لإيران في تركيا وفي بنجلاديش، وبالأخص في باكستان. وقد فوجئ الأميركيون باتساع العداوات الشعبية التي تجمع بين نزعة قومية معادية للإمبريالية ورفض شكل معين للحداثة يجسده أسلوب الحياة الأميركي (الذي من الواضح أنه جذاب جاذبية خاصة). والاتحاد السوڤييتي ليس مستاءً من المصائب التي تنزل بالأميركيين، لكنه ينزعج من المعاداة القوية للشيوعية من جانب الحركات الإسلامية، المتعارضة تمامًا مع العقيدة الماركسية التي ترى أن اليسار الثوري هو وحده المؤهل لقيادة شعوب العالم الثالث. والإسلاميون، بعيدًا عن الانصياع للأممية البروليتارية، إنما يعدُّون بسبيلهم إلى كسب الهيمنة في داخل الاتجاه المعادي للإمبريالية في العالم الإسلامي. والحال أن مسؤولي الدولتين الأعظم، وهم أسرى موشورات تفسيرٍ فرضتها الحربُ الباردة، لا يحوزون الأدوات الفكرية اللازمة لفهم المعطيات الجديدة للوضع.

ولا بد من تناول الوضع العربي الجديد في القمة العربية العاشرة في تونس العاصمة. ولا بد من النظر المعتاد في الملف اللبناني مع المطالبة المتناقضة بتأكيد السيادة اللبنانية وتأكيد حقوق المقاومة الفلسطينية. ويختلف العراق والعربية السعودية حول المسائل البترولية. وتتضامن سوريا مع إيران الثورية وتُهاجم «الرجعيةَ العربية». وتبدأ القمة أعمالها في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني.

وفي اليوم نفسه، الذي يشهد مستهل القرن الخامس عشر للإسلام، بحسب التقويم الهجري، تستولي جماعة من المهديين (حركة ذات طابع يؤمن باقتراب نهاية العالم [اقتراب «الساعة»](١٢)) على المسجد الكبير بمكة، أقدس أماكن الإسلام. فتطوق الشرطة والجيش السعوديان المكان المقدس. وتبدو الملكية مُهَدَّدَةً تهديدًا مباشرًا. وتتهم إيران «عملاء أميركيين» بأنهم وراء هذا العمل التدنيسي. ويتطلب الأمر أسبوعين لاستعادة السيطرة على المكان المقدس بمشاركة وحدة من وحدات الصفوة في الجندرمة الفرنسية أسلمت حتى تتمكن من أداء هذه المهمة. وسوف يجري بعد ذلك إعدام الأسرى.

والحال أن أعمال القمة العربية قد غطت عليها أحداثُ مكة. على أنه يصبح واضحًا بشكل متزايد باطراد أن عراق صدام حسين قد شكل محورًا سياسيًا رئيسيًا مع الأردن والعربية السعودية، حليفي الولايات المتحدة المنزعجين انزعاجًا خاصًا من عواقب الثورة الإيرانية، في حين أن دمشق، على العكس من ذلك، تُعزز تحالفها مع طهران مع قيامها بمحاربة الإخوان المسلمين السوريين بلا رحمة في الوقت نفسه. وبالمقابل، تنحاز منظمة التحرير الفلسطينية إلى بلدان الخليج العربية، التي تقدم لها المال، بينما يعزز النظام الثوري الإيراني أواصره مع الطائفة الشيعية اللبنانية وحركة أمل. وفي طهران، تتحدث السلطات الثورية عن إرسال مقاتلين إيرانيين إلى الجنوب اللبناني، ما يستثير معارضةً من جانب الحكومة اللبنانية. ومن المؤكد أن الموقف الأكثر فعالية هو رفض الفلسطينيين والسوريين الحازم لمشروع كهذا. على أن عددًا غير معلوم من المناضلين الإيرانيين جاء للانضمام إلى الكوادر الشيعية العراقية الموجودة في المنفى اللبناني بالفعل، ما يؤدي إلى تعزيز النهج النشاطي الإسلامي(١٣).

وفي الضفة الغربية، نجد أن بسام الشكعة، عمدة نابلس، وهو أحد قادة لجنة التوجه الوطني، يجري محادثات، في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، مع منسق النشاطات الإسرائيلية في الضفة الغربية، خلال زيارة روتينية. وبحسب إفضاء بالأسرار من جانب الصحافة الإسرائيلية، يبدو أن العُمدة بَرَّر الأعمال الإرهابية في إسرائيل. وهذا يستثير غضب الرأي العام الإسرائيلي، ويَأمُرُ ڤايتسمانُ، بوصفه وزيرًا للدفاع، بتوقيف الرجل وطرده إلى الأردن. وفي ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتضامن ٢٧ عمدة بالضفة الغربية مع بسام الشكعة ويعلنون قرارهم الاستقالة بشكل جماعي، ما من شأنه إجبار الإسرائيليين على تولي الإدارة المباشرة للشؤون البلدية. ويعلنُ الشكعة عزمه بدء إضراب عن الطعام.

ويحاول ڤايتسمان العثور على حل توفيقي. وفي نهاية المطاف، تقرر المحكمة العليا الإسرائيلية التي أُحيل الملف إليها، إعادة النظر في القضية من جانب محكمة عسكرية فتقبل هذه الأخيرة المحاجة التي ترى أن تصريح العُمدة قد انتُزع من سياقه. فيجري إلغاء الحكم المزدوج [التوقيف والطرد إلى الأردن]. وفي ٥ ديسمبر/ كانون الأول، يُخلى سبيل الشكعة فيُستقبل في مدينته كبطلٍ وطني. وهكذا تُمنى الحكومة العسكرية بأول فشلٍ جسيم لها.

ويتخلى روبرت شتراوس عن مهمته كمفاوضٍ خاص ليكرس جهوده لإعادة انتخاب كارتر. فيحل محله حقوقي آخر، هو سول لينوڤيتز، الذي تفاوض على معاهدة بنما. وهو موضع تقدير الطائفة اليهودية الأميركية، لكن درايته بالملف محدودة. وهو يكرس جهوده لفك قيود بعض الجوانب «التقانية» للمسألة، لكنه يصطدم بالمشكلات نفسها التي اصطدم بها سلفه. ويتمسك المصريون بمبادئ عامة تسمح بالتطور نحو شكل من أشكال تقرير المصير الذاتي بينما يريد الإسرائيليون الحكم الذاتي الأكثر محدودية قدر الإمكان وخاصة «الأبدي»، دون إمكانية لتطور آخر.

وفي ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول، يتدخل الجيش السوڤييتي في أفغانستان. وما يعتبره السوڤييت عملاً دفاعيًا، إبقاء نظام موالٍ في السلطة وإنهاء أعمال العنف المتبادلة بين فصائله وسحق التمرد الإسلامي، إنما يعتبره الغربيون مرحلة جديدة في التوسع السوڤييتي في اتجاه البحار الدافئة، خاصةً الخليج. وعلى الفور، تعزز

الولايات المتحدة وجودها العسكري في المحيط الهندي. ويتم الإعلان عن «مبدأ كارتر» في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ أمام الكونجرس: إن القوات السوفييتية في أفغانستان قد أصبحت قادرة على التدخل في منطقة من العالم تحتوي على ثلثي صادرات البترول العالمية. وهي على بُعد أقل من ٣٠٠ ميل من المحيط الهندي ومن مضيق هُرمُز، الطريق الذي يمر به الجزء الأكبر من البترول العالمي. والاتحاد السوفييتي يحاول أن يوطد لنفسه موقعًا استراتيجيًا يمثل تهديدًا جسيمًا للحركة الحرة لبترول الشرق الأوسط. ويجب لموقفنا أن يكون واضحًا: إن أي محاولة من جانب قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف تُعتبر هجومًا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف يتم صد مثل هذا الهجوم بكل السبل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية[١٤].

وهذا يؤدي إلى إنشاء، أو بالأحرى إلى إضفاء الطابع الرسمي على قوة تدخل سريع (Rapid Deployment Joint Task Force, RDJTF) قادرة على الانتقال بسرعة من الأراضي الأميركية إلى هذه المنطقة. وهي نواة ما سوف يصبح في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٣ القيادة المركزية أو USCENTCOM.

والآن يصبح الانفراج منتهيًا بشكل نهائي. فندخل في مرحلة جديدة من الحرب الباردة يبدو أنها تستعيد قوة أعوامها الأولى. وفي الأسابيع الأولى من عام ١٩٨٠، تُطلِقُ إدارة كارتر تعاونًا نشيطًا مع الحكومة الباكستانية لدعم المجاهدين الأفغان وتحصل على تمويل سعودي هائل لهذه الحرب السرّية المراد بها أن تصبح «فيتنام» الاتحاد السوفييتي.

وتسارع مصر وإسرائيل إلى تقديم خدماتهما إلى هذه السياسة الأميركية الجديدة الخاصة بالمواجهة مع الاتحاد السوفييتي. وتتمتع مصر هنا بميزة واضحة، وذلك بحكم طابعها المسلم، الأمر الذي لا يمر دون أن تنزعج منه إسرائيل. والواقع أنه لا يُنظر بعين الرضا إلى تدخل قوات إسرائيلية في الخليج أو تعاونها مع المجاهدين الأفغان. وتتأثر قمة أسوان بين بيجن والسادات، والتي تبدأ أعمالها في ٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠، بالمأزق المألوف بشأن ملف الحكم الذاتي، ووجوه التقدم في التطبيع بين البلدين والوضع الناشيء عن التدخل السوفييتي في أفغانستان. ويقترح السادات مرة أخرى خيار «غزة أولاً» الذي ترفضه الحكومة

الإسرائيلية. وبحسب الإسرائيليين، فإن خلافات البلدين بشأن الحكم الذاتي أو التطبيع قد ظهر أنها أقل أهمية إذا ما نُظِرَ إليها من زاوية الخطر السوفييتي.

وبالمقابل، يبدو أعضاء جبهة الصمود (سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، منظمة التحرر الفلسطينية) متحفظين فيما يتعلق بشجب التدخل السوفييتي وهم يجذرون خطابهم الذي يحدد الولايات المتحدة بوصفها العدو. ويستغل بيجن ذلك لكي يماهي منظمة التحرير الفلسطينية بالاتحاد السوفييتي ولكي يماهي دولةً فلسطينيةً محتملة بـ«قاعدة سوفييتية». وهو يسعى بالأخص إلى التصدي للرأي السائد لدى الخبراء في السياسة الدولية والذي يذهب إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يعرقل المحاولة الأميركية الرامية إلى حشد قوى العالم الإسلامي السياسية ضد الاتحاد السوفييتي.

ويُذكِّرُ عرفاتُ بأن العالم الإسلامي أكثر اهتمامًا بمصير القدس مما بمصير أفغانستان. وهو يحذِّر الأميركيين: بوسعهم استمالة المسلمين ضد الاتحاد السوفييتي، مؤقتًا، لكن هؤلاء سوف ينقلبون ضدهم بعد ذلك ما لم تُسَوَّ مسألة فلسطين. وما لم تُوجَد دولة فلسطينية، فلن يكون بالإمكان تصور استمالة العرب والمسلمين إلى السياسة الأميركية.

وفي مستهل فبراير/ شباط ١٩٨٠، تعلن سوريا عن تعديل انتشار قواتها في لبنان فتتخلى عن عدة قطاعات تسيطر عليها، ما يهدد عددًا معينًا من التوازنات الهشة في البلد. ويرجع هذا القرار إلى أثر مصاعب داخلية، لكنه يرجع أيضًا إلى الرغبة في بيان أن سوريا مازالت سيدة اللعبة في لبنان، لاسيما أن بعض هذه القطاعات قد سُلِّمت للحركة الوطنية وللفلسطينيين. وعلى الفور، يعلن بيجن أن بلده مستعد لغوث المسيحيين إذا ما تعرضوا للخطر. وهؤلاء الأخيرون غارقون بالأخص في تنافساتهم الداخلية. وبشكل دوري، تحدث مواجهات بين رجال بشير الجميل ومردة سليمان فرنجيه وحلفائهم الشمعونيين. وبما أن السوريين قد أوضحوا رغبتهم في الكف عن «لعب دور الشرطة» في لبنان، فإن بوسعهم أن يتكرموا بالنزول على طلب الرئيس سركيس إليهم إبقاء قواتهم. وفي الأسابيع التالية، يترافق التعديل المحدود في انتشار القوات السورية مع مواجهات بين الجيش اللبناني وجيش تحرير فلسطين، كما بين أمل وفتح.

التطبيع المصري – الإسرائيلي والمأزق الدبلوماسي

الحدث الرمزي الأهم في أواخر فبراير/ شباط ١٩٨٠ هو بدء العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر. وقد اختار بيجن أحد المقربين إليه، هو إيلياهو بن إيليسار، ليكون أول سفير إسرائيلي في بلد عربي. وهو يقدم أوراق اعتماده في ٢٦ فبراير/ شباط. ويتم استقباله بكل البروتوكول والمجاملات الضرورية، لكنه سرعان ما يدرك أن المجتمع المصري الراقي يرفض تلبية دعواته. وعلاوة على الرغبة في مقاطعة كل ما يمثل إسرائيل، فإن كونه أحد رجال الليكود يلعب دورًا في ذلك. وعلى العكس من ذلك، اختار السادات دبلوماسيًّا محترفًا، هو سعد مرتضى، الذي ترك مذكرات نُشرت بعد موته[١٥]. وهو يوضح أن اختيار شخصية غير سياسية إنما يتماشى مع الرغبة في إبراز الطابع العادي لمثل هذا التعيين. ويتم استقباله بحرارة في إسرائيل حيث يتم الإكثار من الدعوات. والرجل يتوق حقًّا إلى الوقوف على كل ما يتعلق بالبلد (لا تَظهر رغبةٌ مماثلة في مذكرات بن إيليسار) وهو يستجيب عن طيب خاطر للّقاءات العديدة التي تُطلب إليه. وإذا كان التطبيع الرسمي يحرز تقدمًا، فإن مسألة الأراضي المحتلة تظل العقبة الرئيسية. ويضاف إليها نزاع ثانوي يتصل بالأماكن المقدسة. فبعد عام ١٩٦٧، سلَّم الإسرائيليون كنيسة دير السلطان القبطية في القدس لإثيوبيين من الملة نفسها. ومصرُ تطالب بردّ الكنيسة، لكن الإسرائيليين يراوغون فهم يريدون مراعاة جانب السلطة الثورية الإثيوبية، حرصًا بالأخص على مصير اليهود الإثيوبيين (الفالاشا).

وفي الأول من مارس/ آذار ١٩٨٠، يوافق مجلس الأمن بالإجماع على مشروع القرار رقم ٤٦٥ الذي يذكِّر بأن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادي أو التركيب الديموغرافي أو البنية المؤسسية للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ١٩٦٧ أو لتغيير وضعيتها، هي تدابير لا تستند إلى أي مشروعية، كما أنها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة وتشكل عرقلة خطيرة لإقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد أثارت موافقة الولايات المتحدة على مشروع القرار الوجوم في إسرائيل. ويشجب إدوارد كينيدي إذعان إدارة كارتر للضغوط العربية. فيتراجع الرئيس ويؤكد أن ما حدث نَشأ عن «خطأ في الاتصال»: فقد كان من الواجب على الولايات المتحدة الامتناع عن التصويت لا

الموافقة على مشروع القرار، ووضعية المستوطنات يجب تحديدها خلال المفاوضات على الحكم الذاتي. وبمسلك كهذا، ينجح المرء في الاشتباك مع الجميع. ولكي يبين كارتر سيطرته على الموقف، فإنه يدعو السادات وبيجن بالتعاقب إلى المجيء كل واحدٍ على حدة إلى كامب ديفيد قبل نهاية مايو/ أيَّار. وعلى الفور، يتخلى الملك حسين عن الذهاب إلى الولايات المتحدة في الفترة نفسها حتى لا يبدو أنه يشارك في العملية الجارية التي يرفضها.

والحال أن انعدامات تماسك وحدود السياسة الأميركية إنما تدفع الأوروبيين إلى اتخاذ موقف. فچيسكار ديستان، خلال زيارة رسمية إلى المشرق العربي في مستهل مارس/ آذار ١٩٨٠، يؤكد خلال مروره بالكويت أن المسألة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين بل هي مشكلة شعب، «وهو شعب لا بد له من أن يتمتع بحقه في تقرير مصيره بنفسه في إطار سلام عادل وشامل». وفي الأردن، يضيف الحق في وطن فلسطيني ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات. ويُعِدُّ الأوروبيون إعلانًا سياسيًّا مشتركًا سيتعين إصداره في الموعد الأقصى للمفاوضات بشأن الحكم الذاتي، والمحدَّد بـ ٢٦ مايو/ أيَّار ١٩٨٠. وتقوم النمسا، غير المنتمية إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بمنح وضعية ديبلوماسية لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في ڤيينا.

وتتهم الحكومةُ الإسرائيليةُ فرنسا خاصة والأوروبيين عمومًا بأنهم لا يعملون إلاَّ لاعتبارات تتصل بالبترول وبمصالحهم الاقتصادية. ويستعيد بيجن محاجته التي تُشَبِّهُ تقرير الفلسطينيين مصيرهم بأنفسهم بتقرير ألمان السوديت مصيرهم بأنفسهم عشية مؤتمر ميونخ. والتصلب الإسرائيلي واضح مع تعيين إسحق شامير وزيرًا للخارجية بعد قيام بيجن بمهام وزير الخارجية مؤقتًا لمدة أربعة شهور ونصف (١٠ مارس/ آذار ١٩٨٠). وكان زعيم جماعة شتيرن السابق قد صوَّت ضد التصديق على اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة واشنطون.

وبعد بضعة أيام من ذلك، تعلن الحكومة الإسرائيلية إنشاء مؤسسات دينية يهودية جديدة في قلب مدينة الخليل العربية، ما يشكل تحديًا حقيقيًّا لمصر والولايات المتحدة، ويثير إضرابًا عامًّا في الأراضي المحتلة. ولأول مرة، يشارك سكان الأراضي في «يوم الأرض» الذي يحييه العرب الإسرائيليون (٣٠ مارس/

آذار ١٩٨٠). وتضيف لجنة التوجه الوطني إليه «يوم الأسير» في ١٧ أبريل/ نيسان. والحال أن وجود ٣٠٠٠ أسير عربي بشكل مستديم في السجون الإسرائيلية إنما يُكذّب وجود احتلال سعيد كثيرًا ما يلذّ للصحافة الإسرائيلية تكرار الحديث عنه. وقد أصبح التوتر مستديمًا في الضفة الغربية. وفي ردّ فعل على قذف بالحجارة من جانب فلسطينيين، يقوم المستوطنون الإسرائيليون بتخريب ونهب البلدات العربية من دون ردود فعل حقيقية من جانب سلطات الاحتلال.

وفي ليلة ٧ ابريل ١٩٨٠، تنجح قوة خاصة من ٥ أفراد تتبع جبهة التحرير العربية، المنحازة إلى البعث العراقي، في عبور الحدود اللبنانية وأخذ أطفال كرهائن. فيتدخل الجيش الإسرائيلي بسرعة وينجح في تحريرهم وقتل أفراد القوة الخاصة. ومن ٩ إلى ١١ أبريل/ نيسان، يحتل الجنود الإسرائيليون المنطقة التي يسيطر عليها سعد حدّاد ويقيمون تحصينات لأجل سد الطرق الممكنة للعبور. واعتدال رد الفعل الإسرائيلي يفاجئ الجميع (لم تحدث إراقة للدماء). والحق إن بيجن لا بد له من الذهاب إلى واشنطون في منتصف أبريل/ نيسان، ومن هنا ضرورة عدم استفزاز الأميركيين. وهو يصل بعد السادات الذي أكد على عمل كل شيء للتوصل إلى اتفاق قبل موعد ٢٦ مايو/ أيّار الأقصى. وهو، في محادثاته مع مسؤولي إدارة كارتر، ينجح في فرض أجندته، النقاش حول شروط الحكم الذاتي التي حددها. ولا يتم تسجيل أي تقدم، إلاّ فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية الهادفة إلى إرجاء القرارات الحقيقية إلى ما بعد. وهكذا يبدو أنه تم الاتفاق على المبادئ وعلى تشكيل «لجنة دائمة» مهمتها تحديد أنماط تطبيقها. ويشعر المسؤولون الأميركيون بالعجز في حين أنهم مقتنعون بأنه لن يكون هناك من سلامٍ في الشرق الأوسط من دون الفلسطينيين.

وبمجرد عودة بيجن من الولايات المتحدة، يتصرف الإسرائيليون من خلال جيش جنوب لبنان. فيقوم رجال سعد حداد بمهاجمة القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان ويقصفون بلدات الجنوب. فيسقط عدة جنود من القوة الدولية قتلى، بينهم عدد من الآيرلنديين، ما يزيد التوتر بين الأوروبيين وإسرائيل. وتنفي الدولة العبرية أي مسؤولية لها عن مسلك جيش جنوب لبنان. وفي ١٨ أبريل/ نيسان، تقوم القوات الخاصة الإسرائيلية بمهاجمة «القاعدة البحرية» للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –

القيادة العامة في صرفند. والحصيلة ١٨ قتيلاً، بينهم ٦ من الفدائيين و١٢ مدنيًا (بينهم ٣ أطفال).

وعلى المستوى الإقليمي، تتفاقم العلاقات بين العراق وإيران وتتكاثر الحوادث المسلّحة. ويُطالبُ الخميني بدعم دولي في نضاله ضد «العراق الصهيوني والولايات المتحدة»، بينما تُلقي صحافة بغداد بالمسؤولية عن مسلك إيران على «الولايات المتحدة والصهيونية الدولية ونظام السادات وجميع الموقعين على اتفاقات كامپ ديڤيد»(×). والنزاع الإقليمي يؤثر لا محالة على لبنان. فميليشيا أمل تدخل في مواجهات مع البعثيين الموالين للعراق ومع جبهة التحرير العربية في الأحياء الجنوبية لبيروت.

وبعد عدة شهور من محاولات إيجاد حل ديپلوماسي لمسألة الرهائن الأميركيين في طهران، يستجيب الرئيس كارتر لفكرة تحريرهم بالقوة، وهو الحل الذي ارتآه بريچينسكي ضد رأي ڤانس. فتستعد «القوة دلتا» في صعيد مصر للتدخل. ولا بد من دعمها بطائرات عمودية قادمة من أسطول المحيط الهندي. ولا بد لاجتماع القوات من أن يتم في الصحراء الإيرانية. وتدور العملية في ليلة ٢٤ – ٢٥ أبريل/ نيسان. لكن مجموعة متتالية من المشكلات التقانية تقود إلى التخلي عن المهمة. والحصيلة ٨ قتلى أميركيين على أثر اصطدام بين طائرة عمودية وطائرة نقل.

ويتحمل الرئيس كارتر المسؤولية عن الفشل الراجع إلى تعقيدات العملية وإلى قلة تدريب الوحدات المشاركة. ويستقيل ڤانس ويحل محله السناتور ماسكي. وينتصر الإيرانيون. وهناك وحدة وطنية بالأحرى في الولايات المتحدة، لكن إدارة كارتر لم تعد تملك إمكانات التأثير بشكل مباشر على الوضع في الشرق الأوسط. وفي الانتخابات التمهيدية في الحزب الديموقراطي، ينتهي كارتر بالفوز على إدوارد كينيدي، بينما يفوز رونالد ريجان في المعسكر الجمهوري.

مصيرُ الضفة الغربية

في ٢ مايو/ أيار، يقع مستوطنو الخليل المتطرفون ضحيةً لهجوم بالقنابل اليدوية والكلاشنيكوف يؤدي إلى مصرع ٦ أشخاص في صفوفهم. وفي ٣ مايو/

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

أيّار، تطرد السلطات الإسرائيلية على متن طائرة عمودية إلى لبنان عمدة الخليـــل، فهد القواسمة، وعمدة بلدة حلحول المجاورة، محمد ملحم، وإمام الخليــل، رجــب التميمي. والحال أن هذا القرار لم يراع، حتى من حيث الشكل، القانون الإسرائيلي. ويتم فرض حظر التجول في المدينة، لكن الجنود الإسرائيليين يتركون الحبل علـــى الغارب للمستوطنين في تخريب ونهب شوارع المدينة العربية. ويجري هدم عـــدة بيوت عربية على سبيل العقاب. ويتعرض العُمد الآخرون لمدن الضـــفة الغربيـــة لتحديد الإقامة تحت المراقبة مع حظر قيامهم بإصدار تصريحات. وتدعو منظمـــة التحرير الفلسطينية إلى الانتفاضة الشعبية بينما تهلـــل صـــحافة البلـــدان العربيـــة للهجوم.

ويبدو أن الهجوم قد قام به فصيل إسلامي من فـــتح، هـــو ســـرايا الجهـــاد الإسلامي، الذي قرر استئناف الكفاح المسلَّح. وهذه الجماعة ليســـت لهـــا ســـوى علاقات سطحية بفتح التي تنسب لنفسها في العَلَن عملياتها[١٦]. وسوف يتـــم توقيف أفراد القوة الخاصة في منتصف سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ ويبدو أنهم أشاروا، بحســـب الإسرائيليين، إلى أنهم قد تصرفوا بتعليمات من أبو إياد في بيروت.

وكما كان متوقعًا، تشن إسرائيل عمليات انتقامية في لبنان على شكل هجمات على الطريق الساحلي الذي يربط الجنوب ببيروت. وبحسب الجـــيش الإســـرائيلي، كان قد تم تحديد الأهداف بشكل واضح ؛ فلم يتم قتل سوى عدد من الفدائيين، وهذا يبدو أمرًا مشكوكًا فيه فقد جرى وضع قنابل زمنية.

وقد انشق فصيل من الليكود وشكّل حزبًا جديدًا، هـــو حـــزب تيحيَّـــا، لكـــي يعارض الانسحاب من سيناء. وهو يتحدى الحكومة بتقديمه مشـــروعَي قـــانونين، يعيد أولهما تأكيد السيادة الإسرائيلية على مجمل القدس، وينص ثانيهما على ضـــم الجولان إلى الأرض الإسرائيلية. وهذا يتطابق مع البرنامج الثابت للحكومة، التـــي لا يمكنها معارضة ذلك على الرغم من أنها ترى أن اللحظة التي اختيـــرت غيـــر مناسبة. وتطالب مصرُ والولايات المتحدة بتجميد الإجراء التشريعي، مـــا يرفضـــه بيجن. فيردُ السادات بتعليق المحادثات بشأن الحكم الذاتي التي يرى أنها لـــم تعـــد ذات معنى (٧ مايو/ أيّار ١٩٨٠). ويستنكر الإسرائيليون في صـــخب عـــدم فهـــم المصريين لإجراءاتهم التشريعية. فتردُ القاهرة بأن مقصد حكومة بيجـــن هـــو

الإكثار من الأمور الواقعة من كل نوع سعيًا إلى جعل تقرير الفلسطينيين مصيرهم بأنفسهم أمرًا مستحيلاً، وهو ما تؤكده يوميًا تصريحات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين.

وهكذا ففي ٢٥ مايو/ أيّار ١٩٨٠، يعلن ڤايتسمان استقالته من منصبه كوزير للدفاع (يسري مفعولها في ٢٨ مايو/ أيّار). وإذا كان ينتقد الأسلوب غير المنسجم الذي يصرّف به بيجن الأمور، فإنه يركز هجومه على الأسلوب الذي يدير به عملية السلام. فهو لا يجيد الاستفادة من معاهدة واشنطون لإقامة سلام شامل في المنطقة. وبرنامج الاستيطان ومصادرة الأراضي يتحدى الرأي العام الدولي ويحبس إسرائيل في جيتو من شكل جديد. ولا أحد، في الأغلبية، يحذو حذو ڤايتسمان في معارضته لبيجن. ويدرك هذا الأخير أن الائتلاف الحاكم لن يريد شارون خلفًا لڤايتسمان فيتولى هو نفسه مؤقتًا قيادة وزارة الدفاع إلى حين إجراء الانتخابات العامة المقرر لها أن تتم في يونيو/ حزيران ١٩٨١.

وهكذا يتم تجاوز موعد ٢٦ مايو/ أيّار النهائي دون أن يحدث أي جديد.

وغداة هجوم الخليل، عزمت على الثأر مجموعةٌ صغيرة من المناضلين الآتين من جوش إيمونيم ومن حزب كاش العنصري. وفي ٢ يونيو/ حزيران، يضعون قنابل تحت سيارة بسام الشكعة، عمدة نابلس، الذي يفقد ساقيه في الانفجار، وكذلك تحت سيارة عمدة رام الله، كريم خلف، الذي يصاب إصابة جسيمة. ويتم اكتشاف قنبلة في جراج إبراهيم الطويل، عمدة البيرة. وبدوره يُصَابُ خبير مفرقعات بالشرطة الإسرائيلية لدى محاولته نزع فتيلها (سيفقد بصره). وإذا كان كل شيء يشير إلى أن الاعتداءات دبّرها متطرفون يهود، يعلنون من جهة أخرى مسؤوليتهم عنها باسم منظمة «مقاتلون في سبيل الحرية، إرهابٌ ضد الإرهاب»، فسوف يتطلب الأمر أربع سنوات حتى تتمكن الشرطة الإسرائيلية من التوصل إلى تحديدهم وتوقيفهم. وكما يوضح ذلك شلومو جازيت بصراحة مثيرة[١٧]، فإن هذا يرجع إلى أنه لا يمكن استخدام التشريعات المضادة للإرهاب ولا الاعتقالات الإدارية (من دون حكم قضائي) ولا العزل التام لمدة أربعة عشر يومًا في زنزانة ولا هدم بيوت المشتبه بهم، وغير ذلك من وسائل الضغط، ضد المستوطنين اليهود. فهذا كله لا يطال سوى العرب.

وتصابُ الضفة الغربية بالشلل جرَّاء إضراب عام يقمعه الجيش الإسـرائيلي بقسوة. ويُنقَلُ بسام الشكعة للعلاج في الأردن حيث يـتم اسـتقباله بـأعظم آيـات التكريم. وعرفاتُ يزوره في المستشفى ثم يزوره الملك حسين.

ويذكِّر قرار مجلس الأمن رقم ٤٧١ الصادر في ٥ يونيو/ حزيـران ١٩٨٠ بالقرارات السابقة ويدعو إلى احترام اتفاقية جنيف الرابعة. وهو يشجب الاعتداءات على العُمد ويعيد تأكيد ضرورة إنهاء الاحتلال الذي طال أمده، للأراضي العربيـة التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. وقد امتنعـت الولايـات المتحدة عن التصويت وصَدَرَ القرارُ بأغلبية ١٤ صوتًا وعدم اعتراض أي صوت عليه. ويرى بيجن أن «هذا القرار يشكل أقسى ضربة وُجِّهت حتى الآن ضد العدل وأبسط متطلبات النزاهة وحسّ الأمم الأخلاقي ومجلس الأمن نفسه».

وقد أيد الأوروبيون هذا القرار لاسيما أنهم بسـبيلهم إلـى إعـداد إعلانهـم المشترك بشأن السلام في الشرق الأدنى[١٨]. وقد تم التوصل إلـى توافـق ثلاثـي للآراء في البلدان الكبرى للجماعة الاقتصادية الأوروبية: إن السلام غير ممكن من دون إشراك الفلسطينيين إشراكًا أوسع مما تنص عليه معاهـدة واشـنطون، وفـي مقابل الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، سيكون هؤلاء الأخيرون مَدعُوِّينَ إلى قبول وجود إسرائيل ؛ وإذا لم يقترح الغربيون حلاً مقبولاً من جانب العـرب، فهناك خطر انحياز هؤلاء الأخيرين إلى السوفييت في الحـرب البـاردة الجديـدة البادئة. والحال أن الاعتبارات الجيوسياسية إلى جانب الواجب الأخلاقي إنما تـدفع إلى بلورة مبادرة تتوخى أن تكون متوازنة وبنَّاءة. وتتقاسم الدول الأوروبية الكبرى الأدوار. ففرنسا تلعب دور البلد الأكثر جسارة وبريطانيا العظمى تسعى إلى الحوار مع الولايات المتحدة بينما تريد جمهورية ألمانيا الاتحادية اتخاذ موقف متوازن بين إسرائيل والعالم العربي.

وتحاول إسرائيل التصدي للمشروع الأوروبي مستعيدةً موضوع الهولوكوست الجديد الذي تُعدُّ منظمة التحرير الفلسطينية له. ولا يريد الأميركيون تدخلاً أوروبيًّا يجازف بهدم العملية الجارية. فيردُّ الأوروبيون على نحو منطقي بأن تشبيه كل ما يجري خارج كامب ديفيد على أنه بديل عن كامب ديفيد، إنما يخلق انطباعًـا بـأن كامب ديفيد هشة بالفعل. ومن جهة أخرى، فالأوروبيون إمَّا أنهم لا يملكون القدرة

على التأثير الملموس (ومن ثم فليس لهم حق الكلام) أو أن بوسعهم التـأثير علـى التطورات الجارية (والتحرك حق مشروع لهم). وهدفهم هو عـدم تـرك السـاحة خالية للسوفييت في الشرق الأدنى، فترك الساحة خالية لهم هـو المحصـلة غيـر المتوقّعة لسياسة إدارة كارتر.

وهكذا فإن المجلس الأوروبي المجتمع في البندقيـة فـي ١٢ و١٣ يونيـو/ حزيران يصدر الإعلان الشهير، الذي يدخل التاريخ تحت اسم «إعلان البندقيـة». وهو يندرج في إطار الحوار الأوروبي – العربي وضرورة تطوير بُعده السياسي. إن الحل الشامل للنزاع الإسرائيلي – العربي لهو أكثر ضرورة وأكثر إلحاحًا ممـا في أي وقت مضى:

لقد آن الأوان للاعتراف بمبدأين تُسلّم بهمـا الأسـرة الدوليـة كلهـا كمـا آن الأوان لإعمالهما: حق جميع دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، في الوجود والأمن، والعدل لجميـع الشعوب ؛ ما يعني الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن لجميع بلدان المنطقة الحق في العيش في سلام ضمن حدود آمنـة ومعتـرف بهـا ومضمونة. وقد يتعين على الأمم المتحدة توفير ضمانات التسوية السلمية استنادًا إلـى قـرار يصدر عن مجلس الأمن واستنادًا، عند الاقتضاء، إلى إجراءات أخرى يتم التوصل إلى اتفاق متبادل عليها. وتعلن البلدان الأوروبية التسعة استعدادها للمشاركة، ضمن سياق تسوية شاملة، في منظومة ضمانات دولية ملموسة وإلزامية، بما في ذلك في الساحة.

إن المشكلة الفلسطينية، وهي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب أخيرًا أن تجـد حـلاً عادلاً لها. والشعب الفلسطيني، المدرك لوجوده كشعب، يجب تمكينه، عبر عملية مناسبة يـتم تحديدها ضمن إطار التسوية السلمية الشاملة، من أن يمارس بشكل كامل حقـه فـي تقريـر مصيره بنفسه.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تأييد وموافقة جميع الأطراف المعنيـة علـى التسـوية الشاملة التي ستجتهد البلدان الأوروبية التسعة في حفزها على أساس المبادئ المحـدَّدة فـي الإثباتات المذكورة أعلاه. وهذه المبادئ تفرض نفسها على جميع الأطراف المعنية، ومن ثـم على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحريـر الفلسـطينية التـي سـيتعين إشـراكها فـي المفاوضات.

وتعترف البلدان الأوروبية التسعة بالدور المهم أهمية خاصة والذي تمثله مسألة القدس بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. وتُشدّدُ البلدانُ التسعة على أنها لا تقبل أي مبـادرة أحاديـة

الجانب تهدف إلى تغيير وضعية القدس وعلى أن أي اتفاق بشأن وضعية المدينة من شأنه أن يتوجب عليه ضمان الحق في حرية وصول الجميع إلى الأماكن المقدسة.

وتذكّر البلدان التسعة بضرورة أن تنهي إسرائيل الاحتلال الترابي الذي تُبقي عليه منذ حرب عام ١٩٦٧، مثلما أنهته بالنسبة لجزء من سيناء. وهي مقتنعة اقتناعًا عميقًا بأن المستوطنات السكنية الإسرائيلية تمثل عقبة جسيمة في طريق عملية السلام في الشرق الأوسط. وترى البلدان التسعة أن هذه المستوطنات السكنية وكذلك التعديلات الديموغرافية والعقارية في الأراضي العربية المحتلة غير مشروعة من زاوية القانون الدولي.

وحرصًا على إنهاء العنف، ترى البلدان التسعة أن التخلي عن القوة وعن التهديد باستخدام القوة من جانب جميع الأطراف هو وحده الذي يمكنه إيجاد مناخٍ للثقة في المنطقة وأنه يشكل عنصرًا أساسيًا في التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط.

ويستعيد هذا الإعلان التيمات الكبرى التي جرى تحديدها بالفعل خلال المداولات في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. والنقاط الرئيسية هي مطلب الاعتراف المزدوج والعزم على المشاركة بنشاطٍ في الساحة في خلق منظومة ضمانات دولية. وتطمئن الولايات المتحدة إلى عدم المطالبة بإعادة صياغة القرار رقم ٢٤٢ ولا بمشاركة إلزامية من جانب منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات. بل إن الإعلان قد يكون مفيدًا في تحريك الموقف الإسرائيلي.

والردُّ الإسرائيلي، على شكل تصريح حكومي في ١٥ يونيو/ حزيران، ردٌّ واضح:

لن يبقى من إعلان البندقية غير ذكرى مريرة. إن الإعلان يطالبنا، ويطالب الأمم الأخرى، بأن نُشرك في عملية السلام الـ SS (×) العربية المعروفة باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

وكالعادة، يجري تشبيه الإعلان بمؤتمر ميونخ الذي اعترف لألمان السوديت بالحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

وقد استثارت الحملة الدبلوماسية التي أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية في اتجاه أوروبا معارضةً قويةً من جانب أوساطٍ جذرية رأت فيها تخليًا عن الكفاح

(×) أسراب الحماية النازية. – م.

المسلّح وقبولاً في المدى المتوسط بوجود دولة إسرائيل. وقد حصل الجذريون على المساندة من جانب جبهة الرفض وجبهة الصمود. فلم نعد في ظرف التحضير لمؤتمر جنيف. وقد دعم العراق وسوريا وليبيا بأشكال مختلفة معارضي سياسة عرفات. وقد خرج هذا الأخير من المأزق، كالعادة، بالتسويف وبالمناوبة بين التصريحات المتناقضة وبطرحه أن الكفاح المسلّح لا يتعارض مع الطريق السياسي. وفي هذا السياق، يبدو إعلان البندقية غير كاف لأنه يرفض الاعتراف باحتكار منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل الفلسطينيين. ومن ثم فإن رد الفعل سلبيٌّ تمامًا. ويرى عرفات أنه لا وجود هناك لمبادرة من جانب الأوروبيين، فالموجود هو مجرد إعلان صادر عنهم. وهو يقترح وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية مؤقتة من جانب منظمة الأمم المتحدة لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور، ثم تسليمها إلى السلطة الفلسطينية. وهو لا يحدد موقفه فيما يتعلق بالطبيعة القادمة للعلاقات مع إسرائيل.

والأردن ومصر هما وحدهما اللذان يؤيدان، لاعتبارات مختلفة، إعلان البندقية الذي يعتبرانه «بنّاءً». ويتمسك الملك حسين، الذي يزور واشنطون، بمعارضته الحازمة لأي مشاركة في عملية كامب ديفيد.

وبما أن أي دبلوماسية أوروبية هي أولاً دبلوماسية بين الأوروبيين، فإن دينامية إعلان البندقية تتقطع أنفاسها بسرعة. وبما أن الأوروبيين لا يملكون لا الإمكانات ولا الإرادة لفرض حلهم على المعنيين، فليس بإمكانهم إلاَّ أن يظهروا كتربويين يحددون آفاق المستقبل. والحال أن الوضع الإقليمي إنما يتفاقم أكثر بكثير في النصف الثاني من عام ١٩٨٠. ثم إن بريطانيا العظمى تحت قيادة مارجريت ثاتشر تُفَضِّلُ انتظار السياسة التي ستحددها الإدارة الأميركية القادمة. أمَّا في فرنسا، فإن جيسكار ديستان، المضطر إلى الدخول قريبًا جدًّا في حملة انتخابية، إنما يتعرض للهجوم بسبب مواقفه التي يُنظَرُ إليها على أنها مسرفة في انحيازها إلى العرب. ومن ثم تكتفي مجموعة البلدان الأوروبية التسعة بإرسال مبعوث، هو اللوكسمبورجي جاستون ثورن، للقيام بجولة في بلدان المنطقة. فيمنعه الإسرائيليون من دخول الضفة الغربية لـ«اعتبارات أمنية»، فالخطر هو أن تقع تظاهرات وداد حيال المبعوث الأوروبي (٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٠).

وفي إسرائيل، تظل المعارضة التي يقودها حزب العمل على عدائها الشديد للحكم الذاتي الفلسطيني. فمن شأنه أن يقود إمّا إلى دولة ثنائية القومية، أو إلى دولة فلسطينية. ويواصل بيريز إيمانه بخيار أردني خيالي بينما يتمسك رابين بخطة آللون مع استيطانٍ يهودي محدود. وهذا يتعلق أساسًا بالضفة الغربية: من شأن إسرائيل أن تضم ٢٥% من الأرض، خاصة في وادي نهر الأردن، على أن تصبح الـ ٧٥% الباقية منطقة حكم ذاتي لها سلطة منتخَبة من شأنها أن تتعاون مع إسرائيل في موضوع الأمن، ومن الوارد إبقاء المستوطنات الحالية في منطقة الحكم الذاتي، إلاّ أن من غير الوارد إقامة مستوطنات جديدة، وقد يتم اعتماد تدابير ملموسة بشأن المياه وحرية الحركة والجمارك، إلخ. وقد يمكن تطبيق الحكم الذاتي في منطقة غزة أولاً كمشروع اختباري ومن دون شرط مسبق (٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠). وبيريز يوافق على هذه النقطة الأخيرة. وفي داخل الأغلبية، يدعو آرئيل شارون علنًا إلى الإطاحة بالملكية الهاشمية وتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، وهي فكرة يستعيدها أيضًا شامير.

وبيجن، بوصفه وزيرًا للدفاع، غائب عمليًا. فهو لا يملك لا الوقت ولا الكفاءة لممارسة هذا المنصب. وهو يتعرض لهجوم عنيف من جانب شارون الذي يتهمه بإطلاق الحبل على الغارب للجميع. فيردُّ بأن شارون خطر على الديموقراطية، لكنه بحاجة إليه للحفاظ على أغلبيته المزعزَعة في الكنيست.

وهو يطلق يدي رئيس هيئة الأركان، رافاييل إيتان، المشهور بفظاظته وعداوته القصوى للعرب. والرجل يعبر عن ذلك لحاكم غزة بعد بضعة أيام من استقالة فايتسمان[١٩]: «العرب كلهم سواء! في غزة، في جنين وفي عربه ! لا بد من التخلص منهم ! لا بد من عمل كل شيء لجعل حياتهم صعبة حتى يرحلوا ! لا بد أن نعطيهم عملاً ! ولا أن نهتم بصحتهم ! ولا أن نَرُدَّ للاّجئين حقوقهم !».

والحال أن بيجن، دون أن يصوغ الأمر بهذا الشكل نفسه، إنما يطرح كتوجه تحطيم أي معارضة للسياسة الإسرائيلية، فنشاطات العُمد يجب وضعها تحت رقابة صارمة ويجب عزلهم لدى أدنى خروج على ما هو مُقَرَّر. ولا بد من وقف التمويلات العربية الخارجية، وبما أن الإسرائيليين ليسوا على استعداد لتقديم البديل لها، فإن هذا إنما يؤدي إلى اختزال حادٍّ للخدمات المقدَّمة إلى السكان. ويتم تحريم

أي تعبير عن النزعة القومية الفلسطينية. ويمكن لرفع علم فلسطيني أن يقود إلى عقوبة حبس قاسية.

وتنشطُ الدبلوماسيةُ الأميركية للتوصل إلى استئناف للمفاوضات حول الحكم الذاتي، ما يتجسد عبر محادثات في واشنطون بين الوفود الثلاثة، ثم عبر اجتماع في القاهرة. ولا أحد يؤمن بذلك، إلاَّ أنه لا بد من إرضاء الرئيس كارتر الذي يخوض حملة انتخابية. وفي تلك الأثناء، يتواصل الإجراء التشريعي الإسرائيلي الخاص بالقدس بينما انعقدت في الصيف دورة عاجلة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لمناقشة مسألة فلسطين. وتريد الدول غير المنحازة التوصل إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وإلى توجيه مطلب إلزامي جديد إلى إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة مع اللجوء إلى عقوبات في حالة عدم الاستجابة. ولا ينوي الأوروبيون المضي إلى ما هو أبعد من إعلان البندقية، ومن هنا امتناعهم عن التصويت عند الاقتراع على مشروع القرار الذي يتم اعتماده بأغلبية ١١٢ صوتًا في مقابل ٧ أصوات وامتناع ٢٥ بلدًا عن التصويت، في ٢٩ يوليو/ تموز.

وفي ٢٣ يوليو/ تموز، نجد أن القانون بشأن تحديد القدس بوصفها عاصمة دولة إسرائيل، وهو قانون أساسي (*basic law*) له قيمة دستورية، إنَّما يتم اعتماده في القراءة الأولى بأغلبية ٦٥ صوتًا في مقابل ١٢ صوتًا. وبعد بعض التعديلات الطفيفة، يتم اعتماده بصورة نهائية في ٣١ يوليو/ تموز بأغلبية ٦٩ صوتًا في مقابل ١٥ صوتًا. وقد صوتت غالبية النواب المنتمين إلى حزب العمل لصالح القانون، معبرة بذلك عن قوة توافق الآراء الإسرائيلي.

وعلى الفور، تعلق مصر من جديدٍ المحادثات بشأن الحكم الذاتي. وبعد تبادل رسائل مهذبة لكنها حازمة بين بيجن والسادات، يتقرر انتظار الانتخابات الأميركية لاستئناف المفاوضات بشأن الحكم الذاتي. وردود الفعل الدولية ردود فعل سلبية في معظمها. فالدول العربية تدعو مجلس الأمن إلى النظر في الأمر. والعربية السعودية تدعو إلى الجهاد في سبيل تحرير المدينة المقدسة. وفي ٢٠ أغسطس/ آب، يؤكد القرار رقم ٤٧٦ الصادر عن مجلس الأمن، والذي تم اعتماده بأغلبية ١٤ صوتًا في مقابل لا شيء (حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت) أن القانون

الأساسي الإسرائيلي ليست له أي قيمة شرعية شأنه في ذلك شأن التدابير الأخرى التي اتخذتها إسرائيل في القدس. وهو يدعو كل الدول الأعضاء إلى قبول هذا القرار ويطالب الدول التي لها سفارات في القدس بسحبها من هناك. فتستجيب لذلك البلدان الـ ١٣ المعنية، هولنده والدول الأميركية الجنوبية الـ ١٢.

الحروب اللبنانية والعربية

على أثر عملية جديدة لفدائيين قدموا من الجنوب اللبناني وتصدى لها الجيش الإسرائيلي، يقصف جيش جنوب لبنان والجيش الإسرائيلي عدة قطاعات في المنطقة، ما يؤدي إلى خسائر عديدة بين المدنيين والعسكريين (١٥ – ١٦ مايو/ أيّار ١٩٨٠). ويستمر تبادل إطلاق النار عدة أيام، والضحية الرئيسية لذلك هم سكان الجنوب المدنيون. وغضب الشيعة في ذروته. وتتميز أواخر شهر مايو/ أيّار في بيروت بمواجهات بين أمل، من جهة، والفلسطينيين والتقدميين المتحالفين، من الجهة الأخرى.

والقائد الجديد لأمل، نبيه بري، هو محام وُلِدَ في أفريقيا السوداء وأقام في الولايات المتحدة. وهو يهاجم بشكل خاص الحزب الشيوعي اللبناني الذي يجند مناضليه، كحركته هو، من بين صفوف الجماهير الشعبية الشيعية. وتلعب أمل على صعود معاداة الشيوعية على أثر التدخل السوفييتي في أفغانستان وتستفيد من دعم إيران الثورية. ثم إن الشيوعيين ضحايا لتحالفهم مع الفلسطينيين الذين يصبحون بشكل متزايد باطراد عديمي الشعبية لدى الشيعة اللبنانيين. وتستعيد أمل تيمة رفض توطين الفلسطينيين في لبنان، والمأخوذة عن اليمين المسيحي. ويجب التوصل إلى اتفاقات جديدة مع منظمة التحرير الفلسطينية تكفل أمن اللبنانيين وكرامتهم، لكن التجربة، بحسب أمل، تثبت أن الفلسطينيين لا يلتزمون بتعهداتهم.

ونجد التعقيد اللبناني من جديد في أن الأكثر عداءً للفلسطينيين والأكثر عداءً للحركة الوطنية في حركة أمل إنما ينتمون إلى الاتجاه العلماني والإصلاحي، في حين أن من يأسفون للمواجهات ويعتبرون القضية الفلسطينية قضيتهم هم المناضلون الإسلاميون الجذريون. وبقدر إزاحة ممثلي الاتجاه الثوري العلماني عن السلطة في طهران (غوطزاده، بني صدر) لصالح اتجاه «الملالي»، تنفصم العُرى

بين أمل وإيران الثورية، التي لا تتردد في الحفاظ على علاقات مع ليبيا القـذافي، المسؤولة في نظر مناضلي أمل عن اختفاء موسى الصدر.

ويعمل السوريون على المصالحة بين حلفائهم في حربهم بين بعضهم البعض. فيتم تكوين لجنة مصالحة بين أمل والحركة الوطنية والمقاومـة الفلسـطينية فـي مستهل شهر يونيو/ حزيران. والجانب الهش في الوضع يتجلى مرة أخـرى فـي صيدا حيث تصطدم قوات الحركة الوطنية بالجيش اللبناني. ويتضامن سكان المدينة مع ممثلي الشرعية. وكما لا مفر من ذلك، يهاجم الجميعُ المؤامرةَ الصهيونية.

ويواصل الإسرائيليون، من جهتهم، غاراتهم «الوقائية»، ما يؤدي إلى خسائر محسوسة في صفوف القوات الفلسطينية وحلفائها، بينما يقصف جيش جنوب لبنـان والمدفعية الإسرائيلية الجنوب اللبناني. وبين سندان العداوة المتزايدة مـن جانـب السكان الشيعة ومطرقة الضربات الإسرائيلية، يرُدُّ عرفـات بتعزيـز «عسـكرة» قواته، أي عبر تحويلها إلى جيش نظامي مُزَوَّد بعتاد ثقيـل. فيعـود عليـه هـذا بانتقادات من جانب اليسار الفلسطيني المُشرَّب دومًا بلغة «الحرب الثورية» التـي كان عاجزًا دومًا عن خوضها، كما يعود [كلام عرفات هذا] عليه بهجمـات مـن جانب الحكومة الإسرائيلية، التي تكشف وتشجب «الخطر الفلسطيني».

وتتكرر المواجهات بين أمل والقوات المشـتركة بشـكل دوري مصـحوبةً باغتيالات لشخصيات من المعسكرين. وتحارب أمل بشـكل خـاص الجماعـات المنتمية إلى العراق البعثي، ما يعود عليها بأشكالٍ من المحاباة من جانب دمشـق. والواقع أن سوريا والعراق يتبادلان الاتهامات بتدبير المتاعب والاعتـداءات كـل منهما في أرض الآخر. وفي القطاع المسيحي، تنشب الصـدامات بـين ميليشـيا الجميليين وميليشيا الشمعونيين. وفي نهاية المطاف، فـي ٦ – ٨ يوليـو/ تمـوز ١٩٨٠، يشن بشير الجميل هجومًا مفاجئًا ويسحق الميليشيا المنافسة حيث يلقى مائة شخص مصرعهم. فيصبح القائد العسكري الأوحد للقطاع المسيحي، مـع سـيطرة القوات اللبنانية الآن على مجمل المعسكر المسيحي.

ويشجب عرفات المؤامرة الصهيونية الرامية إلى جعل بشير الجميل الـرئيس القادم للبنان بهدف خنق الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية. وهو يدعو إلى حشـد

الفلسطينيين وحلفائهم: «سلاحنا سيقرر مصير هذه المنطقة»(×). وبرنامج القائد العسكري الشاب (عمره ٣٣ سنة) هو تحرير البلد من كل «القوى الأجنبية»(×) (السورية والفلسطينية). وهو لا يسعى إلى مجرد القضاء على الوجود العسكري الفلسطيني، بل يسعى أيضًا إلى طرد جميع اللاجئين «حتى يرجع لبنان إلى أصحابه الشرعيين»(×). وهو يقدم نفسه بوصفه قائدًا عسكريًا، لكنه لا يتأخر في توضيح أن هدفه يتمثل أيضًا في تجديد المؤسسات السياسية اللبنانية. وقد يكون لديه ١٥٠٠٠ جندي، علاوة على ٢٥٠٠٠ من جنود الاحتياط، لكي ينخرط في حرب تحرير. ويردُّ عرفات: «لا بد للجميع من أن يدركوا أن البندقية الفلسطينية - اللبنانية ستحرر لبنان من عملاء الصهيونية والإمبريالية»(×).

والتباين واضح تمامًا الآن بين معسكر مسيحي تشكل فيه القوات اللبنانية دولة حقيقية داخل الدولة تكفل الأمن وتقدم الخدمات الاجتماعية وتتمتع بالدعم من جانب الجزء الأوسع من السكان، وبين منطقة مسلمة خاضعة للفوضى المستديمة من جانب ميليشيات تميل إلى أن تصبح نوعًا من «البلطجيوقراطية».

وفي طرابلس، كبرى مدن الشمال، تجد الحرب الأهلية الدائرة في سوريا ازدواجًا لها في مواجهات بين الميليشيات اللبنانية القريبة من الإخوان المسلمين أو من العراق البعثي وبين الجيش السوري. وأهمية الانتماء الإيديولوجي أقل من أهمية الانتماء الطائفي. فنحن بإزاء نزاعات بين علويين وسنة.

وتزداد حدة الحرب في الجنوب مع غارة إسرائيلية مهمة على قلعة بوفور التي كان الصليبيون قد أقاموها والتي يحتلها الآن الفلسطينيون. وتستمر المعارك من ١٩ إلى ٢٥ أغسطس/ آب ١٩٨٠ وتستوعب الجنوب كله فتقع أعمال تدمير عديدة ويحدث نزوح السكان الذي لا مفر منه. ويعلن الإسرائيليون عن مصرع ٦٠ رجلاً في صفوف أعدائهم و٣ في صفوفهم هم. وتعترف القوات المشتركة بخسارتها ٢٥ رجلاً. وتقصف المدفعية الفلسطينية (بصواريخ الكاتيوشا) إصبع الجليل في إسرائيل. ويسعى الفلسطينيون إلى امتلاك قدرات انتقامية، ومن ثم قدرات على الردع، وهو ما لا يمكن أن يسمح به الإسرائيليون. ويُسقِطُ السلاح الجوي الإسرائيلي طائرة سورية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

وتنزعج القوات المشتركة من احتمال «كبسـ»ـها بين سندان القوات اللبنانية في الشمال ومطرقة الجيش الإسرائيلي في الجنوب. وقد يحدث هذا خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية. وتنفي القوات اللبنانية هذه «الهذيانات». ويتهم عرفات إسرائيل بأنها تريد تصفية المقاومة بالاتفاق مع الولايات المتحدة. فتحث هذه الأخيرةُ الدولةَ العبرية على كبح جماح أعمال جيش جنوب لبنان وتحتج على استخدام الأسلحة الأميركية لأجل أهداف هجومية في الجنوب اللبناني، تُعَرِّفُها إسرائيل بأنها دفاع وطني عن النفس. وتتقارب منظمة التحرير الفلسطينية مع سوريا سعيًا إلى التصدي للكماشة المحتملة من جانب جيش جنوب لبنان وإسرائيل وتتحدث الحكومة الإسرائيلية عن خطرٍ على حدودها. وبشكل دوري، يقصف جيش جنوب لبنان والجيش الإسرائيلي بلدات الجنوب اللبناني ويطلق الفلسطينيون صواريخ على الجليل الإسرائيلي.

وتقبل حكومة دمشق على الفور عرض ليبيا التي اقترحت اتحادًا بين البلدين في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠. ويتم إعلان الاتحاد في ١٠ سبتمبر/ أيلول، لكن الشكوك تسود فيما يتعلق بنتائجه الفعلية. فالخلافات العربية – العربية شاهد على خواء المشروع الوحدوي. والأردن منحاز الآن بالكامل إلى العراق وتتهم دمشق عمَّان بدعم النشاطات الإرهابية في سوريا. ويتخذ الأسد مظهر المدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية ويتهم الملكَ حسين بأنه يريد السير على خطى السادات والسعي إلى نوع من كامب ديفيد لصالحه مضحيًا بحقوق الفلسطينيين.

وقد قام العراق في يونيو/ حزيران ١٩٨٠ بقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران. واعتبارًا من الأيام الأولى لسبتمبر/ أيلول، تدور بشكل يومي حرب حدود حقيقية. وفي ١٧ سبتمبر/ أيلول، يعلن صدام حسين بطلان اتفاقات الجزائر ويطالب بالسيادة العراقية على كل مياه شط العرب.

وفي ٢٢ سبتمبر/ أيلول، يغزو الجيشُ العراقي إيران، فيكون ذلك بداية الحرب العراقية – الإيرانية أو حرب الخليج الأولى. وينهار الدفاع الإيراني، غير المنظَّم. والعتاد الحربي الإيراني، خاصة السلاح الجوي، هو في جانب كبير منه خارج الخدمة بحكم نقص قطع الغيار الأميركية. لكن الاتحاد المقدس حول السلطة الثورية وتدفق المتطوعين بالآلاف للقتال على الجبهة هما ما يسمحان بوقف

الزحف العراقي. ويستفيد العراق من دعم الملكيات البترولية العربية التي تمول مجهوده الحربي. وتنحاز منظمة التحرير الفلسطينية والأردن إلى بغداد التي يقدم لها الاتحاد السوفييتي دعمًا محسوبًا.

وتظل دمشق وحدها الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة. وبما أن سوريا معزولة في الشرق الأدنى، فإنها تتقارب مع الاتحاد السوفييتي وتقبل ما ثابرت في الماضي على رفضه: عقد معاهدة تعاون وصداقة (٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٠) [٢٠]. وهي تؤسس لتعاون سياسي وثيق بين البلدين. وتنص المادة العاشرة على أن الطرفين المتعاقدين «سيواصلان تنمية التعاون في المجال العسكري على أساس اتفاقات مناسبة»[×]. ويشجب البلدان «الاستعمار والعنصرية والصهيونية التي تُعَدُّ أحد أشكال وتجليات العنصرية ويعيدان تأكيد عزمهما على خوض نضال ثابت ضدها»[×].

ويوضح النظام السوري أن المعاهدة هي الوسيلة لاستعادة التوازن بين إسرائيل والبلدان العربية بإيجاد توازن في الشرق الأدنى بين الدولتين العظميين.

وعلى الفور، تعبر إسرائيل عن انزعاجها. ويرى بيجن أن «هذا تطور بالغ الخطورة. ولدينا كل الدواعي لتصور أن هذه المعاهدة لها امتدادات في اتفاقات سرّية تشكل خطرًا ليس فقط على إسرائيل وإنما أيضًا على العالم الحر بأسره».

ويرى الاستراتيجيون الإسرائيليون أن إيران، بحكم بُعدها، لا تشكل تهديدًا، خلافًا للعراق الذي يتعزز جهازه العسكري بشكل متواصل والذي دعا دومًا إلى النهج الأكثر جذرية ضد إسرائيل. ومنذ الأيام الأولى للحرب، تعرض الحكومة الإسرائيلية مساعدتها على إيران. والحال أن السلطة الثورية تقبل العرض، فالضرورة تجبرها على ذلك. وقد جرت اتصالات سرّية في سويسرا بين مبعوثين للبلدين. وعلى الفور، ترسل إسرائيل سرًّا أسلحة وقطع غيار وتكنولوجيا عسكرية أميركية المنشأ إلى إيران الخميني، وتحصل على مقابل سخي فورًا. والحال أن إدارة كارتر، الغارقة لا تزال في مسألة الرهائن، إنما تحتج، ويضطر بيجن إلى أن يعد من دون ارتياحٍ بوقف هذه الشحنات. لكنه لا يفعل سوى الحدّ من كمياتها.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

والحاصل أن الدعم الإسرائيلي للنظام الثوري الإيراني إنما يعبر عن نفسه أيضًا من خلال تحذيرات موجّهة إلى الأردن الذي يُدعى إلى عدم الانخراط أكثر من اللازم في صف العراق. وهكذا يمكن لبيجن أن يعلن في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول: «إن ملك الأردن بإسراعه إلى اللحاق بالقطار العراقي قد ارتكب مجدّدًا خطأً سياسيًا سيكون وخيم العواقب بالنسبة لنظامه». فينتصر شارون مشدّدًا على عبثية «الخيار الأردني» الذي طرحه حزب العمل ويستعيد تيمته الأثيرة التي تزعم أن الأردن هو الدولة الفلسطينية.

وكالعادة، يجب على إسرائيل أن تبرهن في آن واحد على أنها رصيد استراتيجي ضروري للغرب للتصدي للزحف السوفييتي في المنطقة واستنفار الغربيين في الوقت نفسه حيال التحالف السوري - السوفييتي ومحور عمّان - بغداد، وكلاهما متناحران مع ذلك. وهي توضح أنها تتمتع بأفضل جيش في الشرق الأوسط وأن العلاقات مع البلدان الأخرى في المنطقة غير مستقرة بطبيعتها. وفي الوقت نفسه، تحاول الدولة العبرية معارضة إرسال أسلحة أو إرسال عسكريين أميركيين إلى البلدان العربية. فأي ائتلافٍ لبلدانٍ عربية تحت المظلة الأميركية، حتى وإن كان لهدفٍ دفاعي بصورة خالصة، يبدو ضارًا بمصالحها.

وتبرر عمّان للغربيين خيارها بضرورة دعم دول الخليج في مواجهة التهديد الإيراني. ففي حالة هزيمة العراق، من شأنها أن تجد نفسها بلا دفاع حيال الهيمنة الإيرانية أو تضطر إلى وضع نفسها تحت حماية أميركية، ما ينال من كرامتها. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الأردن يستفيد من الحرب، لأن العراق، وقد حرمته الحرب من منفذ آمن إلى الخليج، إنما يجعل من مرفأ العقبة على البحر الأحمر المرفأ الرئيسي لإمداداته.

وتبدو إدارة كارتر إدارةً عاجزة تمامًا عن التأثير على الوضع شرق الأوسطي. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قد أرسلت ٤ طائرات مزودة بالرادارات من طراز إواكس إلى العربية السعودية لضمان أمن المملكة وأنها قد عززت وجودها البحري في المحيط الهندي والخليج، لكن كل منطق هذا الانتشار هو التصدي لغزو سوفييتي قد يحدث وهو لا يأخذ في الحسبان خطر حروب بين

فاعلين إقليميين. ويبدو وضع السوفييت أفضل، على المستوى العربي على الأقل، وذلك بفضل علاقاتهم المتميزة مع دمشق وبغداد.

وتنتقل الحرب العراقية – الإيرانية لا محالة إلى لبنان حيث تقع سفارتا البلدين ضحيتين لاعتداءات في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول. ومن الواضح أن ما يضاف إلى الخلافات السابقة هو انحياز الشيعة إلى معسكر طهران في حين أن الفلسطينيين في معسكر بغداد. ويواصل الإسرائيليون عملياتهم في العمق ويعبر المتحدث بلسان جيشهم عن سعادته، في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، لهذه العمليات التي تشل «الإرهابيين» وتقضي على روحهم المعنوية من دون أن تطال السكان المدنيين. وهو يشير إلى أن السكان المحليين تتزايد عداوتهم باطراد لـ«الإرهابيين الفلسطينيين»، ما يزيد من الحد أكثر من عملياتهم[٢١]، لكنه لا يفصح عن أسباب ذلك.

وفي ذلك الوقت، ليست أمل حركة ذات بنية عسكرية[٢٢]. فهي بالأحرى تجمع شعبوي يطرح نفسه بوصفه المدافع عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطائفة الشيعية. ولكونها حركة جد متباينة في مكوناتها، فإن تجنيدها إنما يمتد من مناضلين إسلاميين جذريين إلى دعاة إصلاحٍ علمانيين للنظام اللبناني. وفي الجنوب، تتألف الحركة بالأحرى من ميليشيات محلية للدفاع الذاتي تتعرف على نفسها في خطاب الحركة من دون أن تكون منتمية إليها بالضرورة. وهذه الميليشيات تريد طرد القوات المشتركة من قراها ووضع حد لتعدياتها المختلفة. والمستوى التنظيمي الضعيف لأمل لا يسمح لها بعدُ بأن تكون قوة قوية، لكن مما لا جدال فيه أن القوات المشتركة لا تتمتع بعدُ بدعمٍ من السكان. ويمكن للإسرائيليين تهنئة أنفسهم على هذا الوضع، لكنهم لا يدركون أن دكهم المنهجي للجنوب، مع ما يرافقه من دمارات عديدة، قد ولّد كراهية عميقة لهم، وهي كراهية يقويها الدعم الممنوح لميليشيا سعد حداد. وهذه الأخيرة تسكت، لـ«اعتبارات أمنية»، عن قيام الإسرائيليين بالضم الفعلي لأجزاء من الأرض اللبنانية عبر زحزحة الحدود.

وتطالب الحكومة اللبنانية دومًا باستعادة لجنة الهدنة، لكن إسرائيل تطالب بأن تكون الاتصالات على مستوى رئيسَي هيئتي أركان الجيشين وأن تنعقد الاجتماعات

بالتناوب في مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية ومقر هيئة الأركان اللبنانية، ما يؤول إلى اتصالات بين الحكومتين، لاسيما أنه قد يتعين عقدها من دون ممثلي هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، الطرف الثالث في لجنة الهدنة. وفي النهاية، انعقد اجتماع في الأول من ديسمبر/ كانون الأول، لكنه اجتماع شكلي خالص، إذ يقرأ الإسرائيليون واللبنانيون نصوصًا معدّةً سلفًا. وترى إسرائيل أن من المستبعد استعادة لجنة الهدنة بسبب دور المحكمين الذي يتمتع به مراقبو هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، يزود لبنان نفسه بحكومة جديدة تقودها شخصية سنيّة كانت تعتبر إلى ذلك الحين شخصية من الصف الثاني: شفيق الوزان. وهو ممثّلٌ لأوساط أعيان بيروت. والحال أن التقدميين وأمل إنما يعادون الحكومة الجديدة معاداة سافرة. وإلياس سركيس هو أول واحد لا تخامره الأوهام. ومهمته هي تسيير الأمور وتفادي الأسوأ ترقبًا للانتخابات الرئاسية في عام ١٩٨٢. وهو يتقارب مع بشير الجميل، الذي يبدو له بشكل واضح أنه الرجل القوي في المنطقة المسيحية[٢٣]. وهو يشدِّدُ، في محادثاته معه، على ضرورة احترام الشرعية. والهدف مشترك – اختزال وجود الفلسطينيين وتأثيرهم على الأوساط المسلمة –، ويتم التفاهم على أساس عبارة القائد العسكري الشاب: «يجب أن نتعلموا من حماقتنا وأن نتعلم من حكمتكم»(×) [٢٤]. وبناءً على هذا، يشجع سركيس عددًا معينًا من المسؤولين من بين المحيطين به على العمل مباشرةً مع بشير الجميل سعيًا إلى مساعدته على التزود ببرنامج حقيقي للحكم.

وقد وقع في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول عدوان في باريس على كنيس شارع كوبرنيك[٢٥] أسفر عن مصرع ٤ أشخاص وإصابة ٤٦ ووقوع أضرار مادية عديدة. فيعبر ريمون بار، رئيس الوزراء، عن «غضبـ»ـه «الكامل حيال هذا الاعتداء الشنيع الذي رمى إلى ضرب اليهود الموجودين في هذا الكنيس فأصاب فرنسيين أبرياء كانوا مارين بشارع كوبرنيك». والحال أن هذا التصريح الأكثر من مؤسف سوف يطارده على مدار ثلاثة عقود حتى موته[٢٦]. فالواقع أن الجميع يتهمون اليمين المتطرف النازي الجديد وأن اليسار، في غمار حملة انتخابية تمهيدًا

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

للانتخابات الرئاسية، يستنفر قواه ضد الخطر النازي (كان قد وقع مؤخرًا اعتداء جسيم في بولونيا في إيطاليا، قام به اليمين المتطرف، ثم إننا في قلب انبثاق قوي لإنكار وقوع [المحرقة النازية لليهود]). واستخدام الفضيحة لأهداف انتخابية ضد الحكومة واضح، لكن ريمون بار توقف على الأثر عن الكلام في هذا الموضوع.

وفي إسرائيل، يؤكد بيجن إن «سياسة فرنسا غير الودية تجاه إسرائيل تغذي معاداة السامية بشكل غير مباشر [...] ولا يمكن فصل معاداة الصهيونية عن سياسة معاداة السامية المعادية لإسرائيل». ويمضي شامير إلى ما هو أبعد من ذلك بربطه بين التجليات الأخيرة لمعاداة السامية وموقف بلدان الجماعة الأوروبية المعادية لإسرائيل. وهو يوضح أن إسرائيل مستعدة للتدخل: «إن دولة إسرائيل متضامنة مع الشعب اليهودي بأسره في العالم وسوف تقوم بكل ما في وسعها للدفاع عن شعبها في العالم».

وسرعان ما تتجه التحريات الشرطية إلى خيط شرق أوسطي. فقد يكون الاعتداء من فعل مجموعة صغيرة منبثقة من سديم الجماعات التي خلّفها وديع حداد، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة الخاصة. وسوف يتم استئناف التحرك القضائي في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٨، سيصدر أمر دولي بتوقيف أستاذ لعلم الاجتماع في كندا، من أصل لبناني، قد يكون منفذ الاعتداء. ومازالت الإجراءات القضائية جارية.

وفي الحملة الانتخابية الأميركية، نجد أن ريجان، الذي يبدو فوزه الأرجح، إنما يقدم نفسه بوصفه صديق إسرائيل. وهو يصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة «إرهابية» ويعتبر المستوطنات في الضفة الغربية شرعية. ويعقد كارتر دورة رسمية في واشنطون للمفاوضات بشأن الحكم الذاتي لكي يبين أن العملية تتابع بالفعل مسارها، لكن انسداد الطريق يظل مستحكمًا. وعزلة إيران توضح لمسؤولي النظام الثوري ضرورة إنهاء أزمة الرهائن الأميركيين. ويبدو أنه قد جرت اتصالات سرّية في أوروبا بين المحيطين بالمرشح الجمهوري ومسؤولين إيرانيين. ففي مقابل تأكيد أن الرهائن لن يفرج عنهم قبل انتخابات ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٠، يتعهد الجمهوريون بغض الطرف عن استئناف إرسال شحنات الأسلحة سرًا من جانب إسرائيل إلى إيران.

ومن المؤكد أن إفراجًا عن الرهائن قبل ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني كان من شأنه أن يكفل انتصار كارتر. إلاّ أنه لم يكن بالإمكان إثبات شيء، وذلك بحكم أن المعلومات حول هذا الموضوع صادرة عن أوساط غامضة غموضًا خاصًا، هي أوساط العملاء السريين السابقين وتجار السلاح والقائمين على الوساطات الذين يريدون تصوير أنفسهم في صورة رسل ومبعوثين[٢٧]. وحتى النهاية، كانت قيادة الحزب الجمهوري أسيرة وسواس «مفاجأة في أكتوبر/ تشرين الأول» من شأنها تمكين كارتر من الفوز في الانتخابات في آخر لحظة.

والشيء الأكيد أكثر من سواه هو أن عربيًا - أميركيًا قد اتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية[٢٨] وقدّم نفسه إلى بسام أبو شريف كرسول من ريجان يحمل رسالة من هذا الأخير تعرض على الفلسطينيين فتح باب البيت الأبيض لهم إذا ما توصلوا إلى تأخير الإفراج عن الرهائن. ويجري ترتيب لقاء مع ياسر عرفات الذي يرتاب في الأمر، إذ لا يمكن لرسالة كهذه أن تكون موجودة. فيعترف الرسول بأن ريجان قد وعده بالرسالة إلاّ أنه لم يسلّمها له قط متذرعًا بذرائع مختلفة. وفي جميع الأحوال، لم يكن بمقدور منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على تعهد كهذا من جانب طهران.

وكان العنصر الآخر الذي لا جدال فيه هو تسامُحُ الإدارة الأميركية الجديدة بعد ذلك مع استئناف الشحنات السرية الإسرائيلية إلى إيران، من دون أن يكون ذلك مرتبطًا بالضرورة بمسألة الرهائن، إلى جانب حقيقة أن هؤلاء الأخيرين قد تم الإفراج عنهم في يوم نقل السلطة نفسه. وبالمقابل، تُحتِّمُ المفاوضاتُ النهائية تسويةً تفصيليةً للمسائل المادية المتعلقة بالأرصدة الإيرانية في الخارج، ما كان من شأنه، بصرف النظر عما عدا ذلك، أن يجعل من الصعب حدوث «مفاجأة في أكتوبر/ تشرين الأول».

وفي ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٠، يحرز رونالد ريجان فوزًا كبيرًا في الانتخابات الرئاسية بأغلبية ٥١% من أصوات الشعب في مقابل ٤١% (يحصد المستقل آندرسون نسبة ٧% من الأصوات). وأسباب فشل جيمي كارتر كثيرة. فقد لعب الجمهوريون على المسألة الاقتصادية التي تميزت بأقوى تضخم في الفترة كما لعبوا على مصاعب السياسة الخارجية والتي وجدت رمزًا لها في مسألة الرهائن.

وعلى المستوى الداخلي، حققوا النجاح لاستراتيجيتهم الجنوبية ما أدى إلى تحــول جزء كبير من الإنجيليين إلى الانحياز إلى الجمهوريين بتشديد هؤلاء على المسائل الاجتماعية (رفض الإفراط في التحرر الأخلاقي). ثم إن إلحاح كارتر على مســألة الحكم الذاتي الفلسطيني قد أفقده غالبية أصوات اليهود، لكن هذا ليس غيــر عامــل هامشي نسبيًا في هزيمته. وكما تبين ذلك نتائج انتخابات الكونجرس حيث يخســر الديموقراطيون ١٢ مقعدًا في مجلس الشيوخ، ما يعطي المجلس لأول مرة أغلبيــة جمهورية، فإن ما يحدث آنذاك هو بالفعل تحولٌ إلى اليمين لمجمل النظام السياسي.

على أن كارتر على اقتناع، كما يوضح ذلك في تكتم، بأن انصراف النــاخبين اليهود عنه قد لعب دورًا رئيسيًا في هزيمته. فالدعم الممنوح لإدوارد كينيدي فــي نيويورك قد أضعفه ضعفًا خطيرًا أثناء الانتخابــات التمهيديــة [داخــل الحــزب الديموقراطي] ولم يتسن له استعادة الدينامية الضرورية لتدارك تراجعه الأول.

وقد اتهم كثيرون من المعاصرين كارتر بأن رئاسته كانــت ضــعيفة. لكــن المؤرخين، بوجه عام، أكثر رأفة. فكارتر هو الذي دشن إعادة التســلح الأميركيــة وبدأ الحرب الباردة الثانية. وقد حاول إعادة ترتيب العلاقات مع أميركا اللاتينيــة. وكان أول من أراد أن يجعل من حقوق الإنسان المحور الرئيسي لسياسته. وقد أراد تعديل سياسة بلده حيال مسألة الطاقة بمحاربته لوجوه التبذير والتبديد. وفــي ظــل إدارته هو بدأ التحرير الاقتصادي.

الفصل الخامس عشر
يومياتُ حربٍ معلنةٍ

" ردًا على سؤالي بشأن الآثار المحتملة، أوضح ليَ السيد عرفات بثقةٍ أن منظمة التحرير الفلسطينية ذات انغراس بالغ القوة الآن بحيث يصعب القضاء عليها. وفي حالة وقوع عملية عسكرية كاسحة في الجنوب اللبناني، لن يكون بإمكان الفلسطينيين إلاَّ أن يعملوا على تكبيد إسرائيل الثمن الأفدح لانتصارها، وهو انتصار مؤكد بالنظر إلى التفوق الذي لا جدال فيه لقواتها المسلَّحة. لكن هذه العملية من شأنها إطلاق عملية سلام في الأمم المتحدة وإطلاق ضغوط عربية على الغربيين. وفي حالة مواصلة حرب استنزاف، فمن شأن منظمة التحرير الفلسطينية أن تتمكن من تحملها على مدار ما يتطلبه ذلك من وقت ومن شأنها بهذا الشكل أن تُلحق فشلاً بإسرائيل. وفي الافتراضين، سيخرج السيد عرفات من الأمر أقوى على المستوى العربي والدولي وقد لا يكون بوسع أي مفاوضات جادة تجاهله»..

وزارة الشؤون الخارجية [الفرنسية]، أفريقيا الشمالية، الشرق الأوسط ١٩٧٣-١٩٨٢، لبنان، ٣٩١، بيروت، ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٨١.
مقابلة مع السيد عرفات.

" لم ألتق قط في لبنان أحدا يُكِنُّ إعجابًا حقيقيًا بإسرائيل. فالإسرائيليون كان يُنظَرُ إليهم على أنهم أناس قساة، وحشيون، ينتهجون سياسةً مصلحية واقعية. وكان اللبنانيون يحتقرون دعاوى الإسرائيليين بأنهم إنسانيون. وهناك جانب مثالي في إسرائيل، إلاَّ أنك عندما تكون في لبنان يصعب عليك للغاية تذكرة. فقد كان الإسرائيليون قساة ومتغطرسين. وكذلك كان اللبنانيون الذين جندتهم إسرائيل قساةً ووحشيين. ولم يتجل في لبنان ما يدل على الجانب المثالي للصهيونية أو للحياة اليهودية. بل إن الموارنة أنفسهم، الذين انخرطوا انخراطًا عميقًا في صف الإسرائيليين، كانوا يمقتونهم من حيث الأساس وكانوا يرتابون فيهم كثيرًا. ولو كان

هناك من شيء مثالي فيما يخص إسرائيل، فإن بشير الجميل، حليفهم، لم يخطر بباله هذا الشيء. فهو لم ير هذا الجانب، علىالرغم من أنه كان على إعجاب بقسوتهم. وقد رأى أن الإسرائيليين محقون في تصورهم أن العرب الطيبين الوحيدين هم العرب الموتى. وقد اختلفت رؤيته فيما بعد، لكنني عندما التقيته أول مرة كان ذلك هو رأيه بالفعل».

لقاءُ تاريخ شفاهي مع السفير الأميركي روبرت ديلون[1].

الفترة الانتقالية

قوبل انتصار ريجان الانتخابي باستحسان في إسرائيل، خاصة بسبب تصريحات الرجل المؤيدة للأطروحات الإسرائيلية وبسبب الخشية من إعادة انتخاب كارتر - الغاضب بشكل خاص من حكومة بيجن- وقيامه بفرض حل للمسألة الفلسطينية. وهم يبتهجون من جديد لرؤيتهم من جديد أميركا قوية وإن كانوا منزعجين من الخطر الذي قد ينشأ عن ذلك بالنسبة لإسرائيل. ويسعد اليمين لتلاقي السياسات الاقتصادية. وللأسباب نفسها، يثير هذا الانتخاب عدم اطمئنان الفلسطينيين. وترى غالبية المحلّلين أن الإدارة الجديدة سوف تطبق سياسة كامب ديفيد، بأسلوب جد مغاير على الأرجح.

ومن المؤكد أن السادات حزين لهزيمة «صديقه» كارتر. والشيء الضروري، بالنسبة له، هو البقاء ضمن الخطوط التي حددتها كامب ديفيد. وهو يعارض الخيار الأردني الذي يؤيده حزب العمل الإسرائيلي والذي يبدو أن ريجان مهتم به. وسوف يلعب الأردنيون دورًا، ولكن بعد إقامة نظام الحكم الذاتي. على أنه يبدو أنه يقدم دعمه في الانتخابات الإسرائيلية القادمة لبيريز الذي يعتبره أقل دوجماطية من بيجن.

ومن الواضح أن أي مبادرة سياسية كبرى لن تأتي قبل أن تتسلم الإدارة الأميركية الجديدة السلطة. وزيارة بيجن لواشنطون، في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، ليست غير لقاء ودي، إذ لا ينتظر بيجن شيئًا خلال الفترة الانتقالية. كما أن كارتر يجمد قرار بيع طائرات قتالية للعربية السعودية مستجيبًا لطلب من ريجان. وهذا الأخير يمتنع عن لقاء بيجن، لأنه لا يريد التدخل في أعمال الإدارة الراحلة.

وفي جميع الأحوال، يضطر بيجن إلى العودة بسرعة إلى إسرائيل. فأغلبيته مهتزة والتضخم يتجاوز نسبة ١٠٠% للعام الثاني على التوالي. وفي الضفة الغربية، يجري قمع تظاهرات الشبيبة بقسوة. وفي داخل حزب العمل، يفوز بيريز فوزًا كبيرًا بأغلبية ٧٠% في مقابل ٢٨%. وسوف يكون على رأس القائمة في الانتخابات القادمة.

وقد قدم اليمين البرلماني المتطرف مشروعه التشريعي الثاني المتصل بضم الجولان. وحكومة بيجن ليست محبذة لذلك وهذا بسبب خطر الأصداء الدولية السلبية له. وفي ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٠، تعترض سبيل الإجراء التشريعي مبرزة وجود توافق قومي للآراء حول عدم ردّ الأرض. ويتم رفض الاقتراح بتوجيه اللوم إلى الحكومة بأغلبية ٥٦ صوتًا في مقابل صوتين وامتناع ٤٢ عضوًا عن التصويت. وفي الوقت نفسه، يجري تدشين إجراء يجيز لسكان الجولان الدروز طلب الجنسية الإسرائيلية. وقد ظل هؤلاء الأخيرون مفصولين عن فلسطينيي الأراضي المحتلة (كان قد جرى تطبيق الوضعية الشخصية الدرزية الإسرائيلية بديلاً عن القانون السوري). والحال أن الأعيان، الذين يشكلون الإطار القيادي للطائفة، هم جد مرتبطين بسوريا ويعارضون المشروع الإسرائيلي معارضة فعالة.

وفي شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٨١، يتفكك الائتلاف الإسرائيلي الحاكم بسبب المشكلات الاقتصادية. فيقرر بيجن إجراء انتخابات مبكرة (كان من المقرر إجراؤها في نوفمبر/ تشرين الثاني). وبعد ترددات، يتم تحديد الـ ٣٠ من يونيو/ حزيران موعدًا لها. وتشير استطلاعات الرأي الأولى إلى انتصار ساحق لحزب العمل وعلى رأسه شيمون بيريز.

وتحاول سوريا اعتراض سبيل عقد القمة العربية المقرر عقدها في عمّان في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني. فهي لا تريد أن ترى تغلب المحور الثلاثي المؤلف من العراق والأردن والعربية السعودية. وتحاول منظمة التحرير الفلسطينية الوساطة بين الأطراف المتعارضة، ولكن من دون طائل. وهي مضطرة إلى الرضوخ للمطالب السورية كما لمطالب لبنان. وتتخذ الجزائر واليمن الجنوبي الموقف نفسه.

وتتبنى القمة الحادية عشر برنامج دولة فلسطينية على تراب فلسطين، رافضةً أي خيار أردني، وتساند العراق في حربه ضد إيران. فتسعد إسرائيل لهذه الفُرقة العربية.

وتقوم سوريا، لإبراز استيائها، بحشد عشرين ألف جندي على طول الحدود مع الأردن، الذي يردُّ بتدابير مساوية. بل إن الحديث يدور عن حرب وشيكة بين البلدين. ويَعِدُ العراق بتقديم دعم عسكري إلى حليفه الأردني. ويتساءل الملك حسين عن احتمال رغبة دمشق في إقامة سلطة «فلسطينية» في عمَّان. وفي إسرائيل، يعيد شارون إطلاق هذا المشروع ... وسرعان ما تهدأ أزمة «حافة الهاوية» هذه، لكن الملك الهاشمي منزعج من ضعفه العسكري. فيتوصل، في شهر ديسمبر/ كانون الأول، إلى تعجيل إمداده بشحنات من الأسلحة الأميركية (أسلحة مضادة للدبابات، صواريخ أرض – جو وغير ذلك من الأعتدة الدفاعية). وبمجرد شعور الحكومة الأردنية بالاطمئنان، تقوم بتنظيم حملة صحافية تتحدث بنبرة تقريرية عن القلاقل في سوريا وعن قسوة القمع.

وتؤدي غارة إسرائيلية في العمق إلى مصرع ٧ أشخاص في لبنان، بينهم ٣ جنود سوريين، في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول. وتلك هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف مواقع خلف الخط الأحمر. ويردُّ الجيش السوري فيقصف القطاعات التي يسيطر عليها جيش جنوب لبنان. ويرفض الإسرائيليون التصعيد زاعمين أن الجنود السوريين لم يُهَاجَموا عن عمد.

وقد لجأ ميليشياويون شمعونيون سابقون إلى مدينة زحله المسيحية، في البقاع، وتواصلوا مع الفلسطينيين والسوريين. فتقوم القوات اللبنانية بطردهم من المدينة خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول. وتتدخل قوة الردع العربية فتقصف المدينة. وتستمر المواجهات عدة أيام. ويلقى أربعة جنود سوريين مصرعهم. وفي ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول، يرفع الجيش السوري الحصار عن المدينة. على أن المسألة لا تُسَوَّى مع ذلك، لأن البقاع يعتبر منطقة حيوية بالنسبة لأمن دمشق.

والحال أن اجتماع الحدثين إنما يغذي الخشية السورية من تهديد استقرار وجود سوريا في لبنان جرَّاء تضافر القوات اللبنانية والجيش الإسرائيلي بينما تتهم دمشقُ بالفعل الأردن والعراق بأنهما وراء نشاطات الإخوان المسلمين في سوريا،

وهي نشاطات تتجه إلى الحرب الأهلية والطائفية. وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، تنتهي معركة جوية جديدة فوق لبنان بتدمير سلاح الجو الإسرائيلي طائرتين سوريتين.

وبعد توحيد المعسكر المسيحي بالقوة، استأنف بشير الجميل الاتصال بالإسرائيليين لكي يوضح من خلال وفد يمثله أن هدفه السياسي هو الوصول إلى السلطة في لبنان عبر «الطريق الدستوري»(×) وطرد الفلسطينيين والسوريين من البلد(٢). وكان الوفد قد تم استقباله من جانب إسحق شامير، في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٠. ويوافق وزير الخارجية الإسرائيلي على هذه الاستراتيجية ويتعهد بتعديل الصورة التي لدى الأميركيين عن بشير الجميل، الذي يعتبرونه زعيم عصابة وإرهابيًا. وفي ١٧ ديسمبر/ كانون الأول، يصل رافاييل إيتان، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، إلى جونيه على متن طائرة عمودية، برفقة مسؤولين من الاستخبارات. وهو يُبلغ بشير الجميل بأن الجيش الإسرائيلي سوف يكثف من هجماته بهدف تحطيم إمكانات الفلسطينيين العسكرية كما يتعهد بإرسال شحنات جديدة من الأعتدة الحربية إلى القوات اللبنانية، بينها مدرعات. وفي الشهور التالية، يصبح بشير الجميل أحد محاوري السفارة الأميركية في بيروت بينما تجري اتصالات بينه وقريبين من وكالة الاستخبارات المركزية. والحال أن روبرت ديلون، السفير الأميركي الجديد في بيروت، وخلافًا لسلفه، يرى فيه أكثر من زعيم عصابة.

وقد شجَّع سركيس الجيش اللبناني، والذي تتألف غالبية كوادره الأعلى من مسيحيين، على التعاون مع القوات اللبنانية. وتنعقد الصلة من خلال العقيد ميشال عون. وفي الوقت نفسه، يعمل رسل اختارهم وليد جنبلاط وبشير الجميل على التوصل إلى اتفاق سياسي بين القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي التقدمي. وعندما يشتمُّ الأسد رائحة هذه الاتصالات، يتولى إفهام وليد جنبلاط بوضوحٍ وجوبَ قطعها إن كان لا يريد أن يلقى مصير أبيه.

وعند انتهاء هذه الأزمة الأخيرة في زحله، حصل بشير الجميل على تعهد جديد من جانب بيجن. وبموجب هذا التعهد سوف يوفر الإسرائيليون حماية جوية في زحله في حالة ما إذا لجأ السوريون إلى استخدام سلاحهم الجوي(٣).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وتنعقد قمة المؤتمر الإسلامي في مكة في العربية السعودية في غياب مصر وإيران، اعتبارًا من ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٨١. فتحل محل القمة العربية الفاشلة كساحة للتعبير عن المواقف. ويجدِّدُ الملك حسين معارضته الرسمية لأي خيار أردني وقبوله دور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. ويتكلم سركيس بقوة في ٢٨ يناير/ كانون الثاني: «لم يعد بوسع لبنان تحمل العواقب الكارثية للعمليات العسكرية التي يشنها الفلسطينيون ضد إسرائيل انطلاقًا من أرضه»(×). وقد أغلقت البلدان العربية المجاورة لإسرائيل أبوابها في وجه المقاومة الفلسطينية. وتدعو القمة الإسلامية إلى الجهاد في سبيل تحرير القدس:

> نحن مصممون على الجهاد بكل الوسائل التي نملكها لتحرير أراضينا المحتلة وأن نتناصر في الدفاع عن استقلالنا وحرمة أراضينا والذود عن حقوقنا وردّ المظالم الواقعة علينا [...].
>
> [و] نؤكد من جديد، في وجه العدوان الصهيوني [...]، عزمنا على المقاومة الشاملة لهذا العدوان [...] كما نرفض وندين السياسات التي تمكن لهذا العدوان [...].
>
> [و] نتعاون على الجهاد بما لدينا من وسائل لتحرير القدس، ونجعل من هذا التحرير القضية الإسلامية الرئيسية.

وهذا الجهادُ يُفهَمُ بالأخص على أنه تعبئة للموارد لا على أنه كفاح مسلح.

وعلى الفور، يبدأ تبادل جديد للنيران بين القوات المشتركة وجيش جنوب لبنان. وتسقط صواريخ على الجليل الإسرائيلي، ويقصف السلاح الجوي والمدفعية الإسرائيليان المدن الرئيسية في الجنوب اللبناني.

وخلال الفترة الانتقالية، يذهب هنري كيسنجر إلى الشرق الأدنى، موضحًا أن إدارة ريجان سوف تصغي إليه. فيستقبله السادات بحرارة وتستقبله الحكومة الإسرائيلية بتكريم، لكن الملك حسين يرفض بشكل استعراضي استقباله. وهو لا يذهب إلى سوريا. والشيء الوحيد المهم هو اقتراحه على القاهرة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الجلوس في مرحلة لاحقة إلى طاولة المفاوضات، عندما يكون قد تم إحراز تقدم(٤).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وفيما عدا معاداة ريجان القوية للشيوعية وتعاطفه مع إسرائيل، فـان فكـره السياسي في شأن السياسة الخارجية غير معلوم من الناحيـة العمليـة. والحـق إن درايته بالعالم الخارجي الأكثر من تافهة ليس من شأنها تيسير المهمة. وهو أسـيرٌ لمستشاريه وللبطاقات التي يُعدُّها هؤلاء الأخيرون له. وخلال حملته الانتخابية، لم يتحدث عن عملية السلام ولم ينظر إلى الشرق الأوسط إلاً في إطار الحرب الباردة الجديدة. ويبدو أنه قد تبنى مواقف المحافظين الجدد بين المحيطين به والتي تجعـل من إسرائيل ومصر والعربية السعودية الحلفاء المحليين للولايـات المتحـدة ضـد الاتحاد السوفييتي، سبب كل المتاعب في العالم.

وليس رونالد ريجان سوى دمية بيد الأوساط المحافظة. و«المُوَصِّلُ العظـيم» على تَوَحُّدٍ عاطفيٍّ عميق مع الرؤية العامة لدى الشعب الأميركـي. فهـو مـؤمن بـ«المعجزة الأميركية» التي هو أيضًا المعبِّر عنها. وعنده يقين عميق، ارتياعـه حيال أي احتمالٍ لنهايـةٍ نوويـةٍ للعـالم، وسـرعان مـا سـوف يـرى خطـر «آرماجدون»(×) ذرية أو دينية في الشرق الأوسط(٥). وهو لا يرى من جهة أخرى فارقًا حقيقيًّا بين نهاية نووية للزمان وتحقق النبوءات الدينيـة. وإذا كانـت نبـرة ريجان من أشد النبرات قتاليةً، فإنه بالأحرى مُقَتِّـرٌ فـي اللجـوء إلـى الأدوات العسكرية.

وهو، خلافًا لسلفه، لا يهتم بالتفاصيل، مكتفيًا ببعض الخطوط العريضة غيـر المصقولة إلى حد بعيد. وتعييناته للعاملين في مجال السياسة الخارجية تمضي فـي اتجاه المحافظين الجدد. فوزير الخارجية الجديد، الجنرال ألكسـندر هـيج، كـان مساعدًا لكيسنجر ثم رئيسًا لأركان البيت الأبيض في عهد نيكسون. ووزير الدفاع، كاسبار واينبرجر، معروف بأواصره مع العربية السعودية. أمَّـا ريتشـارد آلان، مستشار الأمن القومي، فيبدو أن دوره ممسوح. وليسـت لهـم علاقـة مباشـرة بالرئيس، ما يشكل عقبة فادحة. والحال أن ويليام ج. كيسي، الرئيس الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية، وهو ناشط كان قد عمل في الاستخبارات خـلال الحـرب العالمية الثانية، إنما يستغل هذا الوضع لكي يخوض حربه السرِّية هو ضد الاتحـاد السوفييتي.

(×) معركة فاصلة تنذر بنهاية العالم. انظر «العهد الجديد». — م.

ويحتفظ هيج من حيث الجوهر بطاقم الديبلوماسيين المحترفين نفسه الذي يدير ملف الشرق الأوسط منذ إدارة نيكسون، وإن كان يشتبه بأن بعضهم «مستعربون»، وهو أمر بعيد عن أن يكون ثابتًا. وبالمقابل، تتباعد الإدارة الجديدة عن سياسة «كامب ديڤيد» التي يتمثل عيبها الأول في أنها ملتصقة باسم الرئيس المغادر للسلطة. ومن المستحيل تصور انخراط ريجان في هذا النوع من الملفات بالشكل الذي انخرط به كارتر فيه.

بحثًا عن توافق استراتيجي غير مُرَجَّح

يتميز شهر فبراير/ شباط ١٩٨١ بالعمليات «الوقائية» الإسرائيلية المعتادة في لبنان ويتحطم طائرة سورية خلال معركة جوية فوق هذا البلد نفسه (١٣ فبراير/ شباط). ويظل التوتر بين الأردن وسوريا قويًا. والحال أن عمَّان، التي لا تستسلم لتخويفها، إنما تردُّ بقوة على اتهامات دمشق، مشدِّدةً على الطابع الأقلوي والطائفي للسلطة في سوريا والتي لا تحافظ على بقائها إلاَّ بفضل استخدام الترويع. ويمضي رئيس الوزراء الأردني إلى حدِّ القول بأن «مكانة سوريا سوف تُستعاد بعد الإطاحة بالنظام الحاكم في دمشق»(×). ولابد من القول بأن الأسد يؤكد، من جهته، أن «من الضروري إسقاط الحكام العرب الذين ينفذون، بالدور المعهود به إليهم، أوامر الإمبريالية»(×). وهو يشدِّد على «ضرورة تدعيم الوسائل الهادفة إلى التصدي لدسائس أطراف كامپ ديڤيد والنظام الأردني، [تلك الدسائس الرامية إلى] تصفية القضية الفلسطينية وإضعاف الصمود العربي»(×). وتخوض استخبارات البلدين الآن حربًا سرِّية تذكِّر بالحرب السرِّية في ستينيات القرن العشرين.

وبما أن الإسرائيليين في حملة انتخابية، فمن غير الوارد استقبال بيجن في واشنطون كي لا يبدو أنه يسعى إلى التأثير على الناخبين. كما أنه لا يمكن دعوة السادات إلى واشنطون كي لا يتكون انطباع بأنه صاحب الأفضلية في المنطقة.

ويلعب الرئيس المصري بشكل استعراضي بالورقة الأوروبية. فأمام البرلمان الأوروبي في لوكسمبورج، ينادي بمشاركة أوروبا «للتوصل إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم»(×)، وللمساعدة على حث «الإسرائيليين والفلسطينيين

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

في آن واحد على قبول صيغة للاعتراف المتبادل والمتزامن»(×). وهو يذهب بعد ذلك إلى باريس حيث يتم استقباله بأعظم آيات التكريم. والمحادثات مع المسؤولين الفرنسيين صريحة وودية. وإذا كانت فرنسا چيسكار ديستان قد تلقت اتفاقات كامپ ديڤيد ببرود بالأحرى، فإننا أيضًا في حملة انتخابية في فرنسا، حيث الساداتُ عظيم الشعبية. ثم إن البلدين يتعاونان بنشاط في الشؤون التشادية وعدوهم المشترك فيها هو ليبيا.

وفي ١٥ فبراير/ شباط، يستقبل الساداتُ المستشار كرايسكي في القاهرة ويقترح تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى. والحال أن الفلسطينيين والإسرائيليين يرفضون هذا الاقتراح. وفي جميع الأحوال، فعندما يتحدث السادات عن الفلسطينيين، لا يذكر منظمة التحرير الفلسطينية. وهو يذكِّرُ بأن الأولوية هي لتطبيق معاهدة واشنطون وأنه يجب قبل كل شيء انتظار تطبيق الاتفاق بشأن الحكم الذاتي.

ويتقدم التطبيع بين مصر وإسرائيل. والتبادلات الاقتصادية في صالح مصر بحكم شحنات البترول. وفي غضون عام واحد، ذهب إلى مصر ٣٠ ٠٠٠ سائح إسرائيلي. وفي الاتجاه المقابل، لم يزر إسرائيل غير ١٥٠٠ مصري، أغلبهم موظفون في مهمات عمل. وبصرف النظر عن العداوة السياسية، فإن إسرائيل ليست جذابة بالنسبة للنخبة المصرية: إنها بلد صغير لا يتجاوز عدد سكان أي مدينة فيه مليون نسمة! وتفضّل الطبقات الأرقى الذهابَ إلى أوروبا أو إلى أميركا الشمالية. والمشتغلون بالمهن الفكرية والاقتصادية لا يريدون حرمانهم من دخول بلدان الخليج والذي يمكن أن تكلفهم إياه زيارةٌ إلى إسرائيل. ولابد من أن نضيف أن ضوابط الأمن الإسرائيلي على الحدود لا تشجع على السياحة وأن البيروقراطية المصرية تبذل كل ما في وسعها لثني الناس عن الذهاب إلى إسرائيل.

والاستراتيچية المصرية هي العمل في مجال التطبيع على توفير ما هو لازم لضمان الانسحاب التدريجي من سيناء، وليس أكثر من ذلك. وبعد وعود المستقبل المشرق بفضل السلام، يتأكد تحرر الرأي العام المصري من الأوهام ويجد ترجمة

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

له في انخفاضٍ ملحوظ لشعبية السادات الذي يتباعد بشكل متزايد باطراد عن المجتمع.

ولا تريد مصر استئنافًا فوريًّا للمفاوضات بشان الحكم الذاتي، بحكم الحملة الانتخابية الإسرائيلية. ولا بد أنه كان من شأن هذه المفاوضات أن تكون حوار طرشان. فمن وجهة النظر الإسرائيلية، يجب أن يكون المقابل للانسحاب من سيناء هو إطلاق يد إسرائيل في الأراضي المحتلة الأخرى. بينما ترى القاهرة أن الحفاظ على موقف حازم بشأن الملف الفلسطيني هو الشرط الذي لا غنى عنه لإنهاء عزلة مصر في العالم العربي. وبمجرد اكتمال الانسحاب من سيناء، سيكون بالإمكان العودة إلى الهجوم [السياسي] دون أدنى خطورة. أمَّا الآن، فهناك تكيف مع اللغة الأميركية الجديدة بالتأكيد على أن الحل العادل للمشكلة الفلسطينية هو وحده الذي من شأنه السماح بوقف المدِّ السوفييتي. وما بين إسرائيل ومصر هو السباق لمعرفة من الذي سيبرهن على أنه الأكثر حدَّةً في معاداة السوفييت. وكما لا مفر من ذلك، يفسرون في واشنطون هذا التكيف على أنه تأكيد لصحة التحليل الجديد للمنطقة من زاوية الحرب الباردة.

والحال أن الرغبة المعلَنة من جانب حكومة بيجن في الإكثار من الأمور الواقعة في الضفة الغربية سعيًا إلى تثبيت الوجود الإسرائيلي قبل انتخابات ٣٠ يونيو/ حزيران إنما تستثير توترات جديدة في الأراضي المحتلة مع وقوع تظاهرات شعبية يتم قمعها بقسوة.

وفي ٢٤ فبراير/ شباط، يصل إسحق شامير إلى واشنطون. فيبلغه هيج قرار إدارة ريجان النهائي ببيع طائرات إواكس للعربية السعودية وكذلك تعزيز سلاحها الجوي العسكري. فيبدي شامير معارضة بلده الحازمة لتعزيز القدرات الهجومية لأي بلد عربي. ولتهدئته، يعرضون عليه تسليم إسرائيل طائرات إضافية من طراز إف – ١٥[٦]. ويشعر هيج وريجان بأن شامير قد قبل الحل الوسط. وفيما يتعلق بمعاهدة واشنطون، يطالب الجانب الإسرائيلي قبل أي شيء بتشكيل القوة متعددة الجنسيات في سيناء. فيتعهد الأميركيون بالعمل على ذلك بنشاط.

ولعظيم استغراب إدارة ريجان، تنخرط إسرائيل في شهر مارس/ آذار في حملة عنيفة ضد مشروع بيع أسلحة للعربية السعودية. وينضم إلى هذه الحملة على

الفور أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة. والحال أنه ضمن هذا السياق يـذهب هيج إلى الشرق الأدنى، غداة تعرض الرئيس ريجان لاعتداء. وهو قادم لكي يدعو إلى «توافق استراتيجي» بين إسرائيل ومصر والأردن والعربية السعودية.

وحتى قبل وصوله، يشتعل الجنوب اللبناني. فعلى مدار شهر مـارس/ آذار، يتصدى الإسرائيليون والفلسطينيون بالقوة لمحاولة جديدة لنشر الجيش اللبناني فـي تلك المنطقة. واعتبارًا من ٣١ مارس/ آذار، يقصف جيش جنوب لبنان والجـيش الإسرائيلي القطاع كله ويقومان بغارات هجومية في المناطق التي تسـيطر عليهـا القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان والقوات المشتركة. وفي الأول مـن أبريـل/ نيسان، يرجع اختبار القوة إلى زحله التي تتعرض للقصف مـن جانـب الجـيش السوري، ثم، في ١٢ أبريل/ نيسان، تمتد عمليات القصـف إلـى مجمـل مدينـة بيروت. كما يحاول السوريون فرض انسحاب للقوات المشتركة من زحله. وعندما نستعيد تحليل تسلسل الأحداث، نجد أنفسنا بإزاء ثلاثة أعمال منفصلة في الأصـل: العمل المشترك من جانب سعد حداد والجيش الإسرائيلي ؛ وضع مشوش في زحله حيث يعتقد كل طرف بحسن نية أن الطرف الآخر بادرَ بالمعارك ؛ رغبة سـورية في تخويف المسيحيين من خلال قصف لا يرحم تترتب عليه نتيجة عكسـية هـي التفافهم حول بشير الجميل.

وفي ٤ و٥ أبريل/ نيسان، يتواجد هيج في القاهرة. فتفرض المسألة اللبنانيـة نفسها وسط المحادثات بشأن عملية السلام والتوافق الاسـتراتيجي. وهـو يُطَمـئن محاوريه المصريين: «إن من يظنون أننا نعطي الأولوية للتوافق الاستراتيجي على حساب عملية السلام مخطئون. فالارتباط بين المشكلتين وثيق وأهميتهما واحدة».

وفي ٥ أبريل/ نيسان، يصل وزير الخارجية الأميركي إلى إسـرائيل. وهـو يضطر هناك أيضًا إلى تناول المسألة اللبنانية. ويعلن شامير على الملأ: «ليس من شأن إسرائيل المكوث غير مبالية، مكتوفة اليدين، حيال المذبحة التي تطال، علـى الجانب الآخر لحدودها، جماعةً سكانية مدنية بريئة، عبر العمل المشترك من جانب السوريين والفدائيين». والمسألة هي ما إذا كانت إسرائيل ستَحُدُّ مـن عملهـا فـي الجنوب اللبناني، وهو عمل مستمر من جهة أخرى، أم أنها ستقدم الغوث للمعسكر المسيحي. ويضاف إلى ذلك جدل عنيف حول مسألة إرسال شحنات من الأسـلحة

إلى العربية السعودية. ويشجب هيج عمل السوريين «الوحشي» ويرى أنه يرتبط ارتباطًا مباشرًا بجولته في المنطقة. وتبدأ الولايات المتحدة اتصالات عاجلة مع العواصم المعنية، عن قرب وعن قرب أقل، بالأزمة. والحال أن وزير الخارجية، وذهنه مُلَبَّدٌ بالحرب الباردة، إنما يفسر العمل السوري على أنه دسيسة سوفييتية جديدة. ويرى الإسرائيليون أن تهديد موسكو له ميزة إحالة الملف الفلسطيني إلى مرتبة ثانية بينما يتمثل عيب هذا التهديد في لجوء الإميركيين إلى إعادة تسليح العرب.

ويتواجد هيج في يومي ٦ و٧ أبريل/ نيسان في عمَّان. فيرفض الملك حسين أي أفقٍ لتوافقٍ استراتيجي ويشدِّد على الأولوية التي يجب إعطاؤها لتسوية المسألة الفلسطينية بمشاركة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية. وفي العربية السعودية، يجد هيج محاورين أكثر تجاوبًا فيما يتعلق بالتهديد السوفييتي. فالمملكة تَعتبر نفسها عُرضَةً للخطر جرَّاء وجود الاتحاد السوفييتي في القرن الأفريقي. ويشدِّد السعوديون على ضرورة إبرام العقد الخاص بالحصول على الأسلحة مع الولايات المتحدة، لاسيما أنه ينطوي على وجود عديدين من «المستشارين» لتدريب العسكريين السعوديين والوقوف إلى جانبهم، ما يؤول إلى تفعيل حماية أميركية من دون قول ذلك. ومن غير الوارد قبول عتادٍ مَعيب القدرات بهدف طمأنة الإسرائيليين. ومن الناحية الكلامية على الأقل، يضع محاورو وزير الخارجية الأميركي على مستوى واحدٍ تسويةً مرضيةً للمسألة الفلسطينية إلى جانب التهديد السوفييتي. وهم يُعِدُّون مبادرة في هذا المجال، لكنهم يوافقون على ضرورة انتظار نتيجة الانتخابات الإسرائيلية.

وجولة ألكسندر هيجٍ كاشفة لتعقد النظام السياسي شرق الأوسطي. فالفاعلون الإقليميون ينتظرون تحركًا أميركيًا ويشكون في غالبيتهم من خطاب الإدارة الجديدة وإن كان لأجل الدفاع في حقيقة الأمر عن مواقف متعارضة تمامًا. والولايات المتحدة تريد استقرارًا إقليميًا مُعَيَّنًا حتى تركز طاقاتها ضد الاتحاد السوفييتي، لكن إسرائيل تنخرط بشكل متزايد باطراد في المسألة اللبنانية، والشاغل الأول لمصر هو تطبيق معاهدة واشنطون حتى تُعِدَّ لعودتها إلى الصفوف العربية معيدةً إطلاق المسألة الفلسطينية، والأردن يجعل من نفسه المتحدث بلسان العراق المنخرط في

حرب مع إيران، بينما تريد العربية السعودية السلاح والحماية الأميركية قبل أي شيء آخر. والسؤال المستتر هو من الذي سيصبح الشريك الأهم للولايات المتحدة: إسرائيل أم مصر أم العربية السعودية؟. والنتيجة التي لا مفر منها هي جعل ما كان مشروعًا استراتيجيًا للسياسة الخارجية رهانًا رئيسيًا من رهانات السياسة الداخلية الأميركية. وسوف تصبح مسألة عقود الأسلحة السعودية موضع جدل كبير في واشنطون في الشهور القادمة.

ولا يفهم رونالد ريجان رد فعل الطائفة اليهودية الأميركية[٧]. فاليهود لم يكن لهم قط من صديق لإسرائيل في البيت الأبيض أفضل منه. والعربية السعودية هي مفتاح النظام شرق الأوسطي. وهي إن حذت حذو مصر، فإن بقية المنطقة سوف تترسم خطاها. والسلام الإسرائيلي – العربي هو شرط استقرار المنطقة الذي لا غنى عنه للحدّ من خطر توسع سوفييتي.

صواريخ البقاع

السوريون مؤمنون بأن بشير الجميل منخرط بالفعل في مشروع لتحرير لبنان، أي، بوضوح، طرد القوات السورية والجماعة السكانية الفلسطينية منه بدعمٍ سافر وفعلي من جانب إسرائيل. وهم يرون أن الزعيم الماروني الشاب هو الذي فَجَّرَ أزمة زحله. وهم عازمون على التخلص منه باستخدام طائرات عمودية للسيطرة على المرتفعات التي تمر عبرها مواصلات المدينة. وفي منتصف أبريل/ نيسان، يتم تطويق زحله بالكامل، لكن الميليشياويين المسيحيين يتشبثون راسخين بمواقعهم ويحاولون إعادة فتح طريق مواصلات المدينة مرورًا بالجبل. فيسيطرون على جبل صنين الذي يقصفون انطلاقًا منه قوات الحصار السورية. ويدعو الأميركيون جميع الأطراف إلى ضبط النفس، ما يعني وقف الهجمات على النظام السوري.

ويلجأ بشير الجميل إلى إضفاء طابع درامي على الوضع ويجتهد في جعله موضوعًا كبيرًا يتميز براهنية دولية. فهو يبلغ الإسرائيليين بأنه لو سقط جبل صنين ، فإن المعسكر المسيحي كله سيتلوه في السقوط حتى جونيه. فيتردد المعنيون فيما يتعلق بالمسلك الذي يجب اتّباعه ويكتفون مؤقتًا من غاراتهم ضد

الفلسطينيين لحرف الأنظار إلى هذا الحد أو ذاك. فيردُ الفلسطينيون بإطلاق صواريخ على الجليل. وترجع عمليات القصف بين قسمي بيروت. وسرعان ما سوف يجري إغلاق المطار الدولي. ويجب أن نضيف إلى ذلك المواجهات العنيفة بين حركة أمل والموالين للعراق. وهكذا فإن العناصر الأكثر إسلاميةً في الحركة، وهي عناصر منحازة إلى طهران، تخوض حربًا موازيةً للحرب بين العراق وإيران.

ويرى فريق من القيادة المسيحية أنه من دون دعم إسرائيلي فإن علاقة القوى تصبح غير مؤاتية إلى حدٍّ بعيد. وبعضهم مستعدون للذهاب إلى دمشق للتوصل إلى اتفاق مباشر مع الأسد. وبدعمٍ من كميل شمعون، يعلن بشير الجميل، في ١٤ أبريل/ نيسان، استعداده لبدء حوار مع دمشق للتوصل إلى حلٍّ عميقٍ للمشكلة اللبنانية. وهو يُعَبِّرُ أمام لوي ديلامار[٨]، سفير فرنسا، عن حنقه على الإسرائيليين الذين يجتهدون، منذ يومين، عبر تصريحات مرائية، في «إحراج المسيحيين بعد أن تخلوا عنهم»:

كما أعرب عن استيائه الشديد من رسالة الرئيس ريجان إلى دمشق والتي تتناقض مع تصريحات السيد هيج المعادية لسوريا والتي أدلى بها في تل أبيب. وهو يرى أن لبنان، وقد تخلى عنه الجميع، من شأنه أن يغرق في التفكك كما كان يتمنى ذلك السوريون والإسرائيليون على حدٍّ سواء بحسب الخطة المنسوبة إلى السيد كيسنجر.

والشروط التي يشترطها الرئيس السوري شروط حادَّة: سيطرة القوات المرتبطة بسوريا على قطاع زحله. وفي إسرائيل، يوجد انقسام بين العسكريين. فالجنرال ساجي، رئيس الاستخبارات، يرى أن المسيحيين ليسوا معرَّضين لإبادة وأن دمشق لا تعمل إلاَّ على تدعيم انتشارها لأغراض الحماية. وهكذا يفسر الإشارة التي أرسلها السوريون الذين أقاموا بشكل ظاهرٍ قواعد يمكنها استقبال منصات لصواريخ من طراز سام – ٦ أرض – جو، لكنهم لم يقوموا بعدُ بتجهيزها بالسلاح. ومن الواضح أنه إذا ما انتهك الإسرائيليون تعهدهم بعدم مهاجمة القوات السورية وراء الخط الأحمر، فإن السوريين لن يحترموا تعهدهم بعدم نصب

الصواريخ المضادة للطائرات. وبالمقابل، نجد أن الجنرال إيتان، رئيس هيئة الأركان، نصيرٌ حازم لتقديم دعمٍ مباشرٍ لبشير الجميل.

وينشأ وضع قائم هش هشاشة خاصة خلال عدة أيام. وفي ٢٤ أبريل/ نيسان، تُنزِلُ الطائرات العمودية السورية قوات خاصة تستولي على جبل صنين. فينكشف المعسكر المسيحي كله. ويرسل بشير الجميل إلى إسرائيل فورًا وفدًا مُكَلَّفًا بتوضيح أنه في حالة عدم إقدام الدولة العبرية على عملٍ فإنه سوف يكون مضطرًا إلى التفاهم مع السوريين. فتجد الحكومة الإسرائيلية نفسها أسيرة خطابها الذي تحدث عن حماية المسيحيين المهدَّدين بالإبادة و، بشكل أكثر براجماتية، تُجازِفُ بتعرض تحالفها مع القوات اللبنانية للانهيار. وفي هذه الحالة، من شأن النفوذ الإسرائيلي أن يقتصر على الجنوب اللبناني بينما كانت [إسرائيل] قادرة قبل ذلك بوقت قصير على الأمل في انحياز «الشرعية» اللبنانية إلى صفها.

وصباح ٢٨ أبريل/ نيسان، تجتمع الحكومة الإسرائيلية في مجلس مُصَغَّر. فيحذر ساجي من خطر قيام السوريين بنصب منصات صواريخهم في حالة إقدام إسرائيل على تحرك. أمَّا إيتان فهو يبدو نصيرًا حازمًا للتدخل العسكري. وقد قدمت له القوات اللبنانية وصفًا كاملاً للانتشار العسكري السوري في قطاع زحله. والوزراء مترددون، حتى أولئك المشهورون بأنهم صقور. فيزيح بيجن الاعتراضات مؤكدًا: «لا يمكننا تركهم يقترفون إبادة في لبنان». وعلى الفور، ينقل إيتان الأوامر التي كانت مُعَدَّةً سلفًا. ويجري إسقاط طائرة عمودية سورية أولى لنقل القوات بينما كان الوزراء لا يزالون يتباحثون. ويجري إسقاط طائرة ثانية في بداية ما بعد الظهيرة.

وكما هو متوقع، يردُّ السوريون على خسائرهم الفادحة بنصبهم في اليوم التالي منصاتٍ ثلاثٍ للصواريخ في البقاع. ويُهَوِّنُ الإسرائيليون في البداية من الموقف مترقبين سحبًا فوريًا للمنصات، ثم يطالبون بإزالتها، وإلا فإنهم سوف يلجؤون إلى القوة. والرهان المباشر هو السيطرة على المجال الجوي اللبناني: فإسرائيل إن خسرت هذه السيطرة سوف تصبح فاعلاً أصغر في المشهد اللبناني.

والحال أن التوافق الاستراتيجي الذي تطلَّع إليه الأميركيون إنما يتحول إلى خطر حرب وشيكة بين إسرائيل وسوريا التي ستحشد كل العرب حولها. وفي

سياق الحرب الباردة الجديدة، فإن إسرائيل إنما تعني عندئذ الولايات المتحدة بينما تعني سوريا الاتحاد السوفييتي. وما لا يمكن أن نخطئ مغزاه هو الوصول المتزامن للأسطولين السوفييتي والأميركي في البحر المتوسط إلى مشارف الساحل اللبناني.

فيقرر ألكسندر هيج على الفور إرسال مبعوث خاص لمعالجة الأزمة. وهو يختار فيليب حبيب، وهو ديبلوماسي كبير متقاعد، تنحدر عائلته، كما أسلفنا الإشارة، من أصول مارونية لبنانية[٩]. وتسميته توقف غارة جوية إسرائيلية كانت قد أخرتها إلى ذلك الحين ظروف الأحوال الجوية. والحال أنه لا الأسد ولا بيجن يريدان حربًا وهما بحاجة إلى الوساطة الأميركية. على أن هذا وذاك سوف ينتهجان استراتيجية «حافة هاوية» جديدة بهدف الحصول على الحدّ الأقصى من المكاسب. وبفضل الأزمة، تصبح سوريا من جديد طرفًا يتحدث معه الأميركيون. وبحكم خطر الحرب نفسه «يجري تدويل» المسألة اللبنانية. وفي الحملة الانتخابية الإسرائيلية، يضطر حزب العمل إلى الانحياز إلى صف الحكومة فيما يتعلق بالشؤون اللبنانية.

ويكثر بيجن من التصريحات الأكثر عنفًا. ويهاجم المستشار الألماني شميت الذي قام، لدى عودته من العربية السعودية، بإلقاء المسؤولية عن المأزق السياسي في الشرق الأدنى على إسرائيل وأعرب عن تعاطف الألمان مع حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، كما يهاجم ڤاليري چيسكار ديستان ونحن على بُعد أسبوع من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، رادًّا عليهما الخطاب المعادي للسامية (٣ مايو/ أيّار ١٩٨١)[١٠]:

لقد دأب شانئو الشعب اليهودي على رَمي اليهود باشتهاء الكسب. لكنكم إن أردتم رؤية طمعٍ وجشعٍ لا كابح لهما، فبإمكانكم المضي لرؤية چيسكار ديستان في فرنسا وهيلموت شميت في ألمانيا. إن الفرنسيين الذين يتحدثون بالشكل الذي يتحدث به چيسكار قد تناسوا، من باب الانتهازية، المُثُلَ العليا لثورتهم ولم يَعُد الألمان يريدون تذكُّر جرائمهم التي لا سبيل إلى اغتفارها. هذان الاثنان لا ينظران إلاَّ إلى أمرين: كيف يمكنهما بيع السلاح بأعلى سعر وكيف يمكنهما شراء البترول بأرخص سعر؟ وما من شيء آخرٍ يهمهما.

وفي الصحافة الأميركية، يشبِّهُ عمليات القصف السورية في لبنان بالمذابح التي ارتكبها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية[11] (يبدو أن عمليات القصف الإسرائيلية لا تندرج في الخانة نفسها...). وعلى مدار شهر مايو/ أيَّار كله، يكرر مهاتراته ضد ألمانيا الاتحادية ومستشارها: «إنني أعتبر الشعب الألماني كله، حتى هذا الجيل، مسؤولاً عن الهولوكوست». كما يهاجم الجماعة الأوروبية: «تتصور أوروبا أنها تعرف ما هو في صالح أمن إسرائيل، متجاهلةً في الوقت نفسه المذابح التي تطال المسيحيين في لبنان».

والحال أن هذا النوع من التصريحات والمواقف علاوة على التدابير غير التقشفية في الميزانية إنما تفسر الصعود الانتخابي الجديد لليمين في استطلاعات الرأي.

ويجري إرسال خدام إلى بيروت للتفاوض على «وفاق وطني» لبناني من شأنه أن يتم عبر هجر التحالف مع إسرائيل من جانب القوات اللبنانية وإيجاد تعاون كثيف بين سوريا ولبنان. وبشكل ملموس أكثر، من شأن الجيش اللبناني النظامي أن يحل محل المتحاربين في منطقة زحله. وترفض القوات اللبنانية مشروع الاتفاق، لأن مصلحتها تكمن الآن في تدويل الأزمة، ما يجعل من بشير الجميل محاورًا مستديمًا للأميركيين.

وفي الساحة، يعزز السوريون وجودهم في البقاع ويفرضون حصارًا قاسيًا على زحله ويسيطرون على مرتفعات صنين. وتتواصل عمليات القصف بين قسمي بيروت، والحربُ قائمةٌ في الجنوب بين جيش جنوب لبنان والجيش الإسرائيلي، من جهة، والقوات المشتركة، من الجهة الأخرى.

ويبدأ فيليب حبيب وفريقه جولة مكوكية متواصلة بين إسرائيل وسوريا ولبنان. وترتأي خطته سحب القوات اللبنانية من زحله في مقابل سحب الصواريخ السورية وحَدًّا غير محدَّد من النشاطات الجوية الإسرائيلية فوق لبنان. وبما أنه لا يحرز أي تقدم، فإنه يذهب إلى العربية السعودية حتى تقوم الرياض بتحرك لدى دمشق. فيقوم السعوديون بذلك التحرك، ما يسمح بكسب الوقت. وتبدأ وساطة عربية جديدة بين الأطراف اللبنانية: إذ يجب تمديد مهمة قوة الردع العربية في ١٧ يوليو/ تموز من جانب جامعة الدول العربية، والعربية السعودية هي التي تُمَوِّل إلى

حدٍّ بعيدٍ الوجود العسكري السوري. فتثبت الملكية السعودية بذلك أنها لا غنى عنها بالنسبة للأميركيين، ما يعود على الإسرائيليين بالضرر العظيم. وبحسب لغة النظام السياسي، فإن التعريب يفرض نفسه بالتوازي مع التدويل وفي ارتباط به. ويدعم الأردن المبادرة السعودية، لكي يثبت، على الأقل، أنه موجود سياسيًا، وفي جميع الأحوال فإن الملك حسين يخشى دومًا من امتداد الحرب إلى مملكته.

ويسمح بشير الجميل بإعادة فتح مطار بيروت، ما يعود عليه بدعوته إلى الولايات المتحدة. وهو لا يمكنه الذهاب إليها، خوفًا من اعتراض السلاح الجوي السوري طائرته العمودية، عند اتجاهها إلى قبرص. ويمتنع الإسرائيليون عن التحليق فوق البقاع، لكنهم يخسرون عدة طائرات بلا طيارين جرَّاء نيران الدفاع الجوي السوري. فيتقدم نواب حزب العمل الإسرائيلي باقتراحٍ بتوجيه اللوم إلى الحكومة بشجب «التعهدات المسرفة والتي لا تستند إلى أساس قانوني والمأخوذة حيال مسيحيي لبنان». والحال أن المداولات البرلمانية، في ٣ يونيو/ حزيران، إنما تُحَدِّد علنًا التعهدات الإسرائيلية: من غير الوارد طرد السوريين من لبنان ولا المساعدة على قيام دولة مسيحية، لكن إسرائيل تتعهد بتقديم السلاح ومساعدة «تقانية» للمسيحيين. وإذا ما تعرض المسيحيون للهجوم من الجو، فإن الإسرائيليين سوف يقدمون لهم الغوث. ويجري رفض اقتراح توجيه اللوم إلى الحكومة بأغلبية ٥٢ صوتًا في مقابل ٣٦ صوتًا وامتناع ٤ نواب عن التصويت. وليس من شأن هذه التصريحات العلنية سوى إزعاج بشير الجميل الذي دأب على نفي صحتها.

وتشجبُ مصرُ بقوةِ السياسة السورية وإن كانت تطلب إلى إسرائيل التصرف باعتدال. وهي تسعى إلى حجب أنها لم تعد موجودة على المسرح السياسي العربي. وهي تتوصل إلى عقد قمة بين السادات وبيجن في شرم الشيخ في ٤ يونيو/ حزيران. ومن حيث الشكل، يدور الحديث عن لبنان مع شجبٍ حازمٍ للسياسة السورية، لكن المباحثات المهمة إنما تَنصَبُّ على تطبيق المعاهدة. والمشكلة تطرحها مسألةُ تشكيل القوة المتعددة الجنسيات في سيناء. فمن غير الوارد أن تشارك فيها بلدان ليست لها علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل ومصر. ثم إنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تريدان أوروبيين وذلك بسبب إعلان البندقية. فلا يبقى كثيرون ... أمَّا قوة أميركية أساسًا فهي أيضًا غير ممكنة، فمن شأنها أن تبدو

جيش احتلال. وهكذا فسوف تتجه مصر إلى الاتصال بالدول الأميركية اللاتينيـــة. والسادات بدعوته بيجن إنما يبدو أيضًا أنه يأخذ في حسبانه تَقَدُّمَهُ في اســتطلاعات الرأي وأنه يصوت بشكلٍ ما لصالح الليكود، حتى وإن كانت تتم دعوة بيريز، مــن حيث المبدأ، للمجيء إلى مصر.

أوزيراك

يتباهى السادات بأنه حصل من بيجن على تعهد بعدم حث خُطى حــربٍ مــع سوريا. وهو يسعى إلى البرهنة على أن معاهدة واشنطون قد نجحت فــي إضـــفاء الاعتدال على السياسة الإسرائيلية. وغضبه سيكون عظيمًا مع القضــية المســماة بقضية «أوزيراك».

فمنذ مستهل صيف عام ١٩٨٠، شنت إسرائيل حملة دولية كبرى ضد رغبــة عراق صدام حسين المفتَرَضَة في حيازة سلاح نووي. ويجري اســتهداف فرنســا استهدافًا خاصًّا، فهي على تعاون قوي مع العراق في هذا المجال. وكان قد تم عقد اتفاق في عام ١٩٧٥ من جانب جاك شيراك، الذي كان رئيسًا للوزراء آنذاك.

والحوار الفرنسي – الإسرائيلي حول هذا الموضوع حوار شيق بشكل خاص لأنه قائم على المسكوت عنه بشأن التعاون النووي السابق والذي ارتاحــت خلالــه السلطاتُ الفرنسيةُ إلى مزاعم محاوريها المتعففة والتي ذهبــت إلـــى أن البرنـــامج الإسرائيلي النووي ليست لـــه أي أهـــداف عســكرية. وبعبـــارة أخـــرى، يـــتهم الإسرائيليون الفرنسيين بالتصرف مع العراقيين بالشكل الذي تصرفوا به معهم هم، في حين أن الفرنسيين يعلنون، هذه المرة، أنهم اتخـــذوا الاحتياطـــات الضـــرورية لتجنب تحولٍ [عسكري] كهذا للبرنامج النووي العراقـــي (مـــا لـــم يفعلـــوه مـــع الإسرائيليين). كما يحيل الإسرائيليون إلى تصريح صادر عن صدام حسين في عام ١٩٧٥ ذهب فيه إلى أن العراق يسعى إلى حيازة سلاح نووي. وبحسب بـــاريس، فإن كل مراحل المعالجة النووية المعملية تحت سيطرة صارمة، خاصةً فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم، ثم إن العراق، المُوَقِّعَ على معاهدة عـــدم انتشـــار الأســـلحة النووية، خاضعٌ لضوابط ومراقبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أعلنت فرنسا جيسكار حرصها حرصًا خاصًّا على تجنب انتشار الأسلحة النووية ولأجـــل هـــذا

الهدف أنهت تعاونها في هذا المجال مع باكستان (غير المُوَقِّعَة على المعاهدة). ولدى أدنى انحراف عراقي، من شأن فرنسا القيام بالشيء نفسه. وهي لا تعترف إلاّ بنشر المعارف [الخاصة بإنتاج السلاح النووي] بوصفه عنصر الانتشار، وهو عنصرٌ تُدخلُهُ في جميع الأحوال استحداثاتُ الفيزياء النووية.

لكن الإسرائيليين بوسعهم أن يروا أن محطة أوزيراك النووية التي أقامتها فرنسا في العراق قد أُنشئت وفق نموذج محطة ديمونة الإسرائيلية وأن من يشارك في المشروع [العراقي] هو المشروعات التنفيذية الفرنسية نفسها [التي سبق لها تنفيذ المشروع الإسرائيلي]. والأمر يتعلق بمفاعلٍ لأغراض البحث هو نسخةٌ من المفاعل الذي أقيم في فرنسا في ساكليه والمسمَّى بـ«أوزيريس»، ومن هنا لقبه «أوزيراك» [أوزيريس العراق] – العراقيون يسمونه بمفاعل «تموز». ويُقرُّ [الإسرائيليون] في النهاية بأن البرنامج الفرنسي ليس في حد ذاته ذا هدف عسكري، إلاّ أن بالإمكان أن يصبح ذا هدف كهذا إذا ما حاز العراقيون أشكال تعاون أخرى.

وكان المتخصصون العراقيون الأوائل في الحقل النووي قد حصلوا على تكوينهم العلمي في الجامعات البريطانية والأميركية[١٢]. وكان عليهم تكثيف درايتهم بالفرنسية حتى تتسنى لهم الاستفادة من تكوين علمي في فرنسا يرتكز إلى محطة أوزيريس. وبعد وقت قصير من عقد الاتفاق، ظَهَرَ خلافٌ. فالواقع أن الفرنسيين يرفضون تسليم يورانيوم مخصَّب بنسبة ٨٠% ويقترحون بدلاً من ذلك محروقًا نوويًا مخصَّبًا بنسبة ١٧% مُلَقَّب بـ«الكَرَمِلَّة» [السكر المحروق]، ما يجعل الطريق إلى التسلح النووي شاقًا جدًّا. وكان العراقيون قد اضطروا إلى الرضوخ وإلى أن يَقبلوا علاوة على ذلك وجودًا مُستديمًا لتقانيين فرنسيين في الموقع، وهو موقع تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى بتفتيشه بصورة منتظمة. وقد بات الموقف مشحونًا جَرّاءَ اعتداء على معدات مُرسَلَة إلى العراق أعلنت منظمةٌ مدافعةٌ عن سلامة البيئة مجهولةٌ مسؤوليتها عنه ثم اغتيال خبير عراقي في باريس. ويجب أن نضيف غارة جوية إيرانية على منشآت نووية عراقية في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠. ووسواسُ الجاسوسية غالبٌ في الأوساط العراقية، ثم إن عديدين من أفراد البرنامج قد جرى توقيفهم على أساس شبهة التعاطف مع المنازعة الشيعية لنظام صدام حسين.

ومنذ انتقال السلطة، في ٢١ مايو، أيّار ١٩٨١، بعد الانتصار الانتخابي لفرانسوا ميتيران، استأنفت الحكومة الفرنسية الجديدة التعامل مع الملف. وقد اقترح كلود شيسون، وزير العلاقات الخارجية، إرسال وفد إلى إسرائيل، مكلّفٍ بتوضيح اتساع الاحتياطات المتخذة من جانب الفرنسيين.

وفي إسرائيل، لا يوجد اتفاق بين مسؤولي الاستخبارات بشأن طبيعة المشروع النووي العراقي. وإذا كانوا يرون أن الهدف عسكري بالفعل، بحسب كل أرجحية، فسوف يتطلب الأمر عشر سنوات على الأقل حتى [يأخذ بُعدَهُ] العملياتي[١٣]. على أن العسكريين قد تلقوا تعليمات بالتحضير لعملية جوية ضد الموقع. وبحسب كل أرجحية، يبدو أنهم حصلوا على الأقل على معلوماتٍ من جانب شركائهم الإيرانيين[١٤]. ولا بد لاتخاذ القرار من أن يأخذ في الحسبان الأصداء الإقليمية والدولية للعملية.

والحال أن بيجن، وقد سيطر عليه كالعادة وسواسُ خطرِ هولوكوست ثانٍ، لا يُلقي بالاً لجزءٍ من حكومته ومن المعارضة. فعلاوة على ثقل التاريخ، يبدو أن غياب مبدأ لاستخدام السلاح النووي من جانب الإسرائيليين، بحكم أنه لم يكن من المتصور أنهم يحوزونه، قد لعب دوره. ولا يبدو أن المسؤولين الإسرائيليين فهموا منطق الردع النووي الذي صاغه استراتيجيو الحرب الباردة (الدمار المتبادل الأكيد، علاقةِ الضعيف بالقوي وعلاقة القوي بالضعيف، الفارق بين ضربة «أولى» وضربة «ثانية»، حجم إسرائيل نفسه والذي يجعل من شأن هجوم نووي عليها إحداث خسائر عربية مساوية على الأقل ...). وكان قد جرى تأخير موعد العملية بحكم أزمة صواريخ البقاع ثم عقدِ قمة السادات – بيجن. والحال أن بيجن قد اتُّهِمَ بأنه كان مدفوعًا بشواغل انتخابية، وهذا أمر مرجَّح، إلاَّ أنه يجب إفهامنا جيدًا أنه قبل أي شيء آخر الرجل الذي سيجنبنا هولوكوستًا ثانيًا.

وفي ٧ يونيو/ حزيران ١٩٨١، تخترق ثماني طائرات إسرائيلية من طراز إف – ١٦ تحميها ست طائرات من طراز إف – ١٥ المجال الجوي الأردني ثم السعودي قبل أن تتغلغل في العراق. والضربة الجوية «جراحية»، أدت إلى دمار المنشآت. وقد وقع الهجوم في أواخر ما بعد الظهيرة سعيًا إلى خفض الخسائر البشرية إلى الحدّ الأدنى. فيسقط صريعًا تقاني فرنسي وعشرة عراقيين.

وهذه القضية تستثير غضب العالم العربي كما تستثير احتجاجات دولية قوية. وتشجب الحكومة الفرنسية هذه «الغارة المرفوضة تمامًا». وبعد يومين، يكتفي ميتيران بشجب «هذا الانتهاك للقانون، بصرف النظر عن المشاعر التي نكنها لإسرائيل». وكانت نيته هي أن تكون زيارة الدولة الأولى له في الخارج إلى إسرائيل. لكنها ستكون إلى العربية السعودية. والحاصل أن هذا الرجل الذي كان صديقًا لإسرائيل من دون شروط تقريبًا وإن كان قد سلَّمَ بضرورة تمتع الفلسطينيين بالحق في أن يكون لهم «وطن» (لا يُحَدَّدُ أين يكون)، والذي أيد اتفاقات كامب ديفيد، دون أن يرى تناقضًا في ذلك، وشَجَبَ إعلان البندقية، إنما يخامره الشعور بأن بيجن قد خانه.

وترى إدارة ريجان أن ما حدث نكسة في إقامة توافق استراتيجي في الشرق الأوسط، ناهيك عن أنه إهانة قاسية للسادات. إذ يبدو الرئيس المصري بوصفه متواطئًا مع بيجن أو مُغفّلاً يتلاعبُ به الأخير. ويجري مؤقتًا، ومراعاةً للشكليات، تعليقُ إرسال طائرات جديدة من طراز إف – ١٦ إلى إسرائيل ويضطر الكونجرس إلى اللجوء إلى تحايلات حقوقية حتى لا يضطر إلى إدانة إسرائيل لاستخدامها أسلحة أميركية في أغراضٍ «هجومية».

وتتذرع إسرائيل بحق الدفاع عن النفس وبالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يرفضه أغلب الحقوقيين بحكم كون العملية «وقائية» أصلاً. ولتبرير إلحاح العملية، يزعم المسؤولون الإسرائيليون أن القنبلة العراقية كان من شأنها أن تكون جاهزة في غضون العامين القادمين، وهو ما يتنافى مع كل المعلومات المتوافرة. ويضيف بيجن إلى ذلك وجود منشآت سرّية محتجبة من شأنها أن تكون غير معروفة للمُنشئين الفرنسيين، وهذا أيضًا خلط بين ما حدث مع منشآت ديمونة ومنشآت أوزيراك. وقد أمكن تفادي هولوكوست ثانٍ، بفضله هو. وفي المحادثات مع الفرنسيين، يضطر المسؤولون الإسرائيليون إلى الاعتراف بأن المنهجية المتّبَعة [في مفاعل أوزيراك] حالت دون حيازة يورانيوم مخصَّب، لكنهم يتهمون العراقيين بحيازة مخزونات من البلوتونيوم بكمية غير معروفة. وعبثًا يوضّح الفرنسيون أن خط أوزيراك لم يكن يسمح بإنتاج كميات مهمة من البلوتونيوم، خلافًا للمنشآت التي

وفرها الاتحاد السوفييتي وإيطاليا ؛ والحال أن هذه المنشآت الأخيرة لـم تسـتهدفها الغارة ...

في عام ١٩٨١، لم يكن البرنامج النووي العسكري العراقي بعدُ غير افتراض بعيد وكان بعيدًا عن أن يكون أولوية بالنسبة لنظام صدام حسين. والحال أن قصف أوزيراك سوف يعجل الخطى إلى هذا البرنامج. وسوف تفشـل المفاوضـات مـع فرنسا من أجل إعادة بناء الموقع، ما سوف يقود إلـى هجـر طريـق ديمونـة – أوزيراك. وسوف يزيد صدام حسين عشرين ضعفًا الميزانيةَ المكرَّسـة للبرنـامج النووي العسكري. وسوف يجمع علماءُ الذرَّة العراقيون كل المعلومات المتـوافرة بشأن السلاح النووي والموجودة في المطبوعات العلمية الدولية التي لا حدَّ لها، ما سوف يسمح للعراق بالتحرر من رقابة شريك خارجي والعمل على تنفيذ برنـامج سرّي سيكون جد متقدم في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. والحـال أن العمليـة الوقائية الإسرائيلية، بعيدًا عن أن توقف أو تعرقل المشروع العسكري، قد أدت إلى تسريعه وتكثيفه إلى جانب جعله أقل خضوعًا للرقابة الخارجية.

وفي اللحظة المباشرة، كانت ردود الفعل العراقية محسوبة، ما يسـمح للبلـد بالتمتع بتعاطفات دولية. وتتهم بغدادُ إيران الخميني بالتواطؤ مع إسرائيل، وهـذا، بحسب الحكومة الإسرائيلية، اتهام معاد للسامية. إلا أنه بعد أربعين يومًا من ذلـك، في ١٨ يوليو/ تموز، تتحطم فوق القوقاز طائرة «أرجنتينية» تحمل أسلحة. وعلى الرغم من التكذيبات الإيرانية والإسرائيلية، فإن التعاون العسـكري الإسـرائيلي – الإيراني هو الآن تعاون سافر. وحيال حشد الإدانات العربية، يشدِّد الإمام الخميني من نبرته داعيًا إلى القضاء على إسرائيل، لكنه لا يوقف تلقي شحنات السلاح منها.

وبديهي أن العراق قد تقدم بشكوى إلى مجلس الأمن. وهنـاك توافـق عـام للآراء في صفه وتقرر الولاياتُ المتحدةُ عدم استخدام حق الفيتو ضد مشروع قرارٍ ميالٍ إلى الأطروحات العراقية، حتى لا تبدو ميالة إلـى إسـرائيل بشـكل يثيـر الاستنكار. والحال أن القرار رقم ٤٨٧، الصادر في ١٩ يونيو/ حزيران ١٩٨١:

١) يشجب بقوة الهجوم العسكري الذي قامت به إسرائيل في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ولأعراف السلوك الدولي ؛

٢) يطالب إسرائيل بالامتناع في المستقبل عن ارتكاب أعمال من هذا النوع أو التهديـد بارتكابها ؛

٣) يرى علاوةً على ذلك أن الهجوم المذكور يشكل تهديدًا جسيمًا لكل منظومة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تستند إليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ؛ [...]

٥) يطالب إسرائيل بأن تضع على وجه الإلحاح منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

٦) يرى أن العراق له الحق في الحصول على تعويضات مناسبة عن الدمار الذي كان ضحية له والذي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عنه.

والهدف من الموافقة الأميركية على القرار هو البرهنة على المصداقية الأميركية أمام العرب المسمين بالمعتدلين، إلاّ أن من الواضح أن من غير الوارد التصرف في اتجاه النقطتين ٥ و٦[١٥].

وفي إسرائيل، كانت المعارضة التي يقودها حزب العمل مضطرة إلى التصفيق للمآثرة العسكرية وإن كانت قد شجبت مبدأ القيام بعملية سابقة لأوانها وعديمة المسؤولية، فسبل التوصل إلى حل ديبلوماسي كانت لا تزال مفتوحة. فيتهم بيجن بيريز علنًا بـ«خيانة» المصالح الإسرائيلية، وبتوجيه «طعنة خنجر إلى ظهر» الأمة. وهنا أيضًا، نجد أن المصطلح قوي لأنه يحيل إلى الاتهام الذي وجهه القوميون الألمان إلى الديموقراطيين وإلى اليهود الألمان في عام ١٩١٨. والحال أن هاجس معاداة السامية بالغ القوة لدى بيجن، بما في ذلك في استخدام مفرداتها. ويمضي بعض مناضلي الليكود إلى حدّ مهاجمة الاجتماعات الانتخابية لليسار بل إلى الهجوم البدني على بيريز الذي يعاملونه بوصفه «جبانًا». ويردُّ هذا الأخير بوصف بيجن بأنه «خطر على الديموقراطية» وبتشبيه «البيجنية» بالفاشية. وباتفاقٍ عام، تُوافِقُ الأحزابُ على إضفاء الاعتدال على نبرتها، إلاّ أن من الواضح الآن أنّ سياسة القوة والديماجوجية الصارخة التي ينتهجها بيجن في الشأنين اللبناني والعراقي تؤتيان ثمارهما الانتخابية. ففي استطلاعات الرأي، تَدَارَكَ اليمينُ تأخره الملحوظ.

أعمال العنف ووقف إطلاق النار في لبنان

كان ردُّ الفعل الأول من جانب ألكسندر هيج على قضية أوزيراك هو إرسال فيليب حبيب مرة أخرى إلى الشرق الأوسط. والعربية السعودية تتخلى عن

وساطتها في الأزمة اللبنانية بسبب الانحياز الأميركي الزائد عن الحدً إلى صف إسرائيل. وترى الصحافة السعودية أن مهمة حبيب «لا محلّ لها من الإعراب وغير مستساغة»(×). ويظل الفاعلون اللبنانيون على مواقفهم. وتؤكد دمشق أن هجومًا إسرائيليًا من شأنه أن يكون مساويًا لعدوانٍ أميركي. أمَّا بيجن، وهو في قلب الحملة الانتخابية، فإنه يؤكد عزم بلاده على تدمير منصات الصواريخ في البقاع إن لم تتوصل الديبلوماسية إلى إبعادها.

وفجأة، في ٢٢ يونيو/ حزيران، يخفف من نبرته مؤكدًا أنه استخدم أزمة الصواريخ كي يحرف الانتباه عن التحضير للغارة على أوزيراك. ويبقى مع ذلك أن مسألة زحله تظل بلا تسوية ومعها في ذلك مجمل علاقات القوة في لبنان. ويُعِدُّ الوسطاء العرب المعتادون خطة لإعادة الوضع في لبنان إلى «الحالة الطبيعية»، ومن هنا، كما في كل مرة في هذا النوع من السياقات، عودةُ أعمال العنف إلى مجمل البلد. وفي ٣٠ يونيو/ حزيران، يتغلغل ٦٠٠ من رجال الجندرمة اللبنانية (قوة الأمن الداخلي) في المدينة بينما تسحب القوات اللبنانية مقاتليها غير الزحلاويين. وبعد ذلك، بحسب الخطة الموضوعة، يوجه بشير الجميل بيانًا إلى الرئيس سركيس يتعهد بموجبه بـ«عدم فتح تعاون»(×) مع إسرائيل. وهذا بيان «صوري» لا يُرمى إلى نشره والمراد به هو إنقاذ ماء وجه جميع الأطراف المنخرطة في النزاع. ومن الواضح تمامًا أن التعاون العسكري بين إسرائيل والقوات اللبنانية يستمر، وإن كان بشكل أكثر تكتمًا. ويبدو أن حصيلة المواجهات من أول أبريل/ نيسان إلى أول يوليو/ تموز تصل إلى ١١٢٠ قتيلاً و٤٥٠٠ مُصاب.

وتدل انتخابات ٣٠ يونيو/ حزيران في إسرائيل على اتساع التجذر السياسي. فالليكود يحصد نسبة ٣٧,١١% من الأصوات و٤٨ مقعدًا، والتحالف العمالي (الذي يجمع القوى الاشتراكية) يحصد نسبة ٣٦,٥٧% من الأصوات و٤٧ مقعدًا. وقد صوت أكثر من ثلثي الناخبين الأشكينازيين للتحالف العمالي، بينما صوت أكثر من ثلثي الناخبين السيفارديين لليكود. واليمين في موقع أفضل يسمح له بتشكيل ائتلاف مع الأحزاب الدينية ومن ثم الاحتفاظ بالسلطة. وبحسب القاعدة، تبقى الحكومة إلى حين تشكيل الائتلاف الجديد.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

والحال أن حكومة بيجن، مع قيامها بمساومات مع الأحزاب الدينية الصغيرة ذات المطالب التي لا تتناسب مع عدد نوابها، إنما تستأنف عملياتها «الوقائية» في لبنان ضد الفلسطينيين. فتبدأ أعمال القصف في ١٠ يوليو/ تموز. وردًا عليها، يطلق الفلسطينيون صواريخ على كيريات شمونه في الجليل. ويرتفع التصعيد بسرعة بالغة. ففي ١٢ يوليو/ تموز، يقصف السلاح الجوي الإسرائيلي الدامور، فيدمر مصنعًا للثلاجات (يرى الإسرائيليون أنه مستودع ذخيرة) بينما بدأ فيليب حبيب جولة جديدة في المنطقة.

وفي ١٤ يوليو/ تموز، تزداد الغارات كثافةً بينما تخسر سوريا طائرة في معركة جوية. وفي اليوم التالي، يطلق الفلسطينيون النار على كيريات شمونه ونهاريًا، ما يؤدي إلى سقوط ٣ قتلى وإصابة ٢٨ ووقوع أضرار مادية مهمة. فيعد بيجن بوقف قصف الأراضي الإسرائيلية. وفي ١٦ يوليو/ تموز، تجري مهاجمة طرق الوصول إلى الجنوب اللبناني، ويتم تدمير ستة جسور. والحصيلة ٣٢ قتيلاً و ٩٢ مصابًا.

وفي ١٧ يوليو/ تموز، يَنصَبُّ الجحيم على بيروت الغربية. فالسلاح الجوي الإسرائيلي يستهدف حي الفخراني الذي توجد فيه مقرات المنظمات الفلسطينية الرئيسية. وتصل الحصيلة إلى نحو ٢٠٠ قتيل وعدة مئات من المصابين. ويرى بيجن أن الأحياء المدنية لم تعد ملاذات آمنة وأن المسؤول عن إيذاء المدنيين (هم الجزء الأكبر من الضحايا، بحسب منظمة الأمم المتحدة) هم «الإرهابيون». فنجد أنفسنا مرة أخرى في مفارقة الخطاب الإسرائيلي: الإرهابيون يريدون قتل أكثر عدد من المدنيين [الإسرائيليين] مستخدمين كل ما لديهم من إمكانات، بينما الجيش الإسرائيلي يحد من استخدام قوته لكنه يقتل بوجه عام من المدنيين ما يزيد بنسبة تتراوح بين عشرة وعشرين ضعفًا عمن يقتلهم الإرهابيون. وبين أول يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ وأول يوليو/ تموز، قُتِلَ ٢١ إسرائيليًا في عمليات قادمة من لبنان في مقابل ٤٠٠ فلسطيني ولبناني (٩٠% منهم من المدنيين، بحسب منظمة الأمم المتحدة) (١٦).

وبينما تتواصل مبارزات المدفعية على طول الحدود، ترسل واشنطون حبيب على وجه السرعة إلى إسرائيل. والحديث يدور الآن عن غزو إسرائيلي للجنوب

اللبناني وحرب سافرة بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن صورة العمل الإسرائيلي تنحط في العالم، في الوقت نفسه. وحتى في الولايات المتحدة، يتنصل «أصدقاء» لإسرائيل من موقف بيجن. وبحسب قاعدة جديدة، فكلما ضربت إسرائيل الفلسطينيين أصبحت ضرورة مراعاة العامل الفلسطيني ضرورةً لا مفر منها. وتُواصل إدارة ريجان وقف إرسال طائرات جديدة. ويتحدث البعض عن «أزمة» في العلاقات بين البلدين.

والعامل الأهم ذو طبيعة عسكرية. فأعمال القصف الإسرائيلية لا تنجح في القضاء على المدفعية الفلسطينية. وحتى إذا كانت الخسائر الإسرائيلية لا تساوي الخسائر التي تم إلحاقها بلبنان، فإن شمالي إسرائيل مشلول. ولأول مرة، يترك جزء من السكان البلدات المعنية. والحال أن حكومة مهمتها تسيير الأمور الجارية، وغير واثقة من تأييد أميركي، لا يمكنها الانخراط في غزو جديد للبنان.

وفجأة، يبدو بيجن متجاوبًا مع مقترحات حبيب في اتجاه وقف إطلاق النار. ويبقى مع ذلك أن الأمر يصعب القيام به. فلا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تريدان التعامل مع الفلسطينيين، فهذا من شأنه أن يعني الاعتراف بهم، إلاَّ أنه لا مفر في الوقت نفسه من انخراطهم في التسوية. ويتم التصرف من خلال سوريا والعربية السعودية ومنظمة الأمم المتحدة. ومن ثم يستخدم حبيب الصيغة الديبلوماسية لـ«وقفٍ لإطلاق النار على طول الحدود الإسرائيلية – اللبنانية كخطوة أولى لإعادة الهدوء إلى المنطقة». وفي ٢١ يوليو/ تموز، يدعو مجلس الأمن، عبر القرار رقم ٤٩٠، إلى وقف فوري للهجمات المسلَّحة، فيمنح عرفات نفسه الدور الجميل بالمبادرة قبل الجميع إلى قبوله.

ومن ثم يمكن للمبعوث الأميركي أن يعلن، في ٢٤ يوليو/ تموز، عن وقف لإطلاق النار من دون أن يفصح عن البنود التي يتضمنها: «لقد أبلغتُ الرئيس ريجان بأن كل عمل عسكري معادٍ بين الأراضي اللبنانية والإسرائيلية، سوف يتوقف على الجانبين اعتبارًا من الساعة ١٣ والدقيقة الثلاثين بالتوقيت المحلي»(١٧).

وبحكم استحالة ذكر الفلسطينيين، فمن غير الوارد مجرد الإشارة إلى الحد من وجودهم في الجنوب اللبناني. على العكس تمامًا: إنهم يحصلون على إمكانية تعزيز

مدفعيتهم التي تهدد شمالي إسرائيل. وفيما يتعلق بصواريخ البقاع، يتعهد السوريون بعدم استخدامها ويتعهد الإسرائيليون بالاكتفاء بتحليقات استطلاعية فوق الأراضي اللبنانية. وفي آخر لحظة، سعى الإسرائيليون إلى فرض مد وقف إطلاق النار إلى كل الأرض الإسرائيلية، لكن الوسطاء رفضوا ذلك. والواقع أن اعتداءً جرى ارتكابه قرب القدس في ٢٩ يوليو/ تموز «لا يُعتَبَرُ انتهاكًا لوقف إطلاق النار، لأن إسرائيل لم توقع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تقبل إسرائيل غير طلب من جانب الولايات المتحدة في هذا الاتجاه، شريطة التزام لبنان به بالمثل» (بيان الحكومة الإسرائيلية في ٣٠ يوليو/ تموز).

وفي نهاية المطاف، يظهر عرفات بوصفه الغالب الرئيسي في أزمة لم يتسبب هو في نشوبها. وقد تكون حصيلة هذه الأيام الأربعة عشر ٤٥٠ قتيلاً فلسطينيًا ولبنانيًا و١٦٠٠ مصاب في مقابل ٦ قتلى و٦٦ مُصابًا إسرائيليًا. ويحصل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على ما يمكّنه من توطيد الوجود الفلسطيني في الجنوب اللبناني ويصبح من جديدٍ مُحاورًا مقبولاً. ومن جهة أخرى، يبدأ، منذ شهر أغسطس/ آب ١٩٨١، محادثاتٍ سريّة مع شخصيات أميركية «مستقلة»، ليست مُفَوَّضةً رسميًا من جانب حكومتها لكنها تقوم بإبلاغ مضمون المحادثات إلى البيت الأبيض (وليس إلى وزارة الخارجية، إذ يبدو هيج قريبًا إلى الإسرائيليين أكثر من اللازم).

مواصلة اللعبة الديبلوماسية

الواقع أن البعض يرون في وقف إطلاق النار بداية سيرورة من شأنها أن تفضي إلى اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأول من طلب ذلك هو السادات، الذي يدعو من لندن، في ٣ أغسطس/ آب، إلى اعتراف متبادل ومتزامن بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي واشنطون، في ٥ أغسطس/ آب، يتخذ موقفًا أكثر تحديدًا ويدعو إلى بدء محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. فيذكِّرُ ألكسندرُ هيج بشرطِ بلده المسبق، ألاَ وهو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل. وإدارة ريجان ليست ملتزمة إلاَّ بدعم عملية كامب ديڤيد، بيد أنها تمتنع في الواقع عن أي مبادرة. وأولويتها هي

مسألة العقد الخاص ببيع طائرات للعربية السعودية، والذي تَعَهَّدَ به ريجان تعهدًا مباشرًا أمام أعضاء من الكونجرس، وإتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بالطبع.

ويضطر بيجن إلى تقديم الكثير من التنازلات إلى الأحزاب الدينية الصغيرة حتى يتمكن من تشكيل حكومة بالاعتماد على أغلبية هزيلة قوامها ٦١ صوتًا من ١٢٠ صوتًا في الكنيست. والقرار الرئيسي هو تكليف آرئيل شارون بتولي حقيبة وزارة الدفاع. وهذا التعيين يزعج كثيرين في إسرائيل كما في الخارج. والملك حسين يرى فيه تهديدًا مباشرًا لمملكته، إذ كان شارون قد دعا في كثير من المناسبات إلى تحويلها إلى «دولة فلسطينية».

وفي خطبة تولي الحكم في ٥ أغسطس/ آب، يجري إبراز النهج المتشدد إبرازًا خاصًا. فبيجن يحذر «كل أولئك الذين قد يحاولون منع سلاح الجو الإسرائيلي من القيام بتحليقات استطلاعية فوق الأراضي اللبنانية». وهو يؤكد أنه بعد انقضاء فترة الحكم الذاتي ذات السنوات الخمس، سوف تُطالبُ إسرائيلُ بضم الضفة الغربية وغزة اللتين تشكلان «جزءًا لا يتجزأ من الوطن التاريخي للشعب اليهودي»،

وفي حين أن بيجن وشامير وشارون يكررون في كل مكان تقريبًا أن إسرائيل لن تتفاوض أبدًا مع منظمة التحرير الفلسطينية، يضطر البلد إلى مواجهة مبادرة دبلوماسية عربية جديدة. ففي ٧ أغسطس/ آب، سيعلن الأمير فهد، ولي عهد العربية السعودية، ما سوف يصبح «خطة فهد». وهذه الخطة الموجهة إلى الولايات المتحدة إنما تؤشر إلى فشل كامب ديفيد. وبوصفها تركيبًا ذكيًّا لقرارات مختلفة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة، تشمل هذه الخطة ٨ نقاط:

١. انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

٢. إزالة جميع المستوطنات، التي أنشأتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس العربية.

٣. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤. إعادة التأكيد على حقوق الفلسطينيين، في تقرير المصير، وفي ممارسة حقوقهم القومية الثابتة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلهم الشرعي والوحيد، وفي حق التعويض لكل فلسطيني لا يرغب في العودة إلى الوطن.

٥. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية، بإشراف هيئة الأمم المتحدة، لا تتجاوز بضعة أشهر.

٦. قيام دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمة لها.

٧. يضمن مجلس الأمن الدولي السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨. يضمن مجلس الأمن الدولي تنفيذ هذه المبادئ.

وتنطوي النقطة ٧ على اعتراف ضمني بدولة إسرائيل.

وتُقَابَلُ هذه الخطة بالرفض على الفور من جانب حكومة بيجن التي، علاوة على المسائل المبدئية، تنزعج من دور العربية السعودية في سياق المداولات في الكونجرس بشأن عقود السلاح. أمَّا ردود الفعل العربية والدولية فهي متريثة بوجه عام.

وفي ١٧ أغسطس/ آب، ترفع إدارة ريجان التجميد عن إرسال طائرات من طراز إف – ١٦ إلى إسرائيل. وهي عاجزة عن تحديد ما إذا كانت إسرائيل قد استخدمت الطائرات ذات التصنيع الأميركي استخدامًا هجوميًّا أم دفاعيًّا في العراق وفي لبنان ... كما أنه لا هو ضروري ولا هو مناسب تحديد ذلك ... فالأولوية هي توفير مناخ إيجابي للمحادثات القادمة بين بيجن وريجان.

وتنعقد في ٢٥ و٢٦ أغسطس/ آب قمة جديدة للسادات وبيجن في الإسكندرية. والمناخ بنَّاء. وتتعهد مصر بأن تستأنف في غضون شهرٍ المحادثات بشأن الحكم الذاتي وبإزالة جميع العقبات القائمة في وجه التطبيع. وإسرائيل تشترط ذلك لتنفيذ المرحلة الأخيرة للانسحاب من سيناء. والحال أن كل طرف من الطرفين لم يفعل سوى تأكيد تعهداته السابقة، ما تعتبره واشنطون أمرًا مشجِّعًا ...

ووزير الدفاع الإسرائيلي مُكَلَّفٌ بالأراضي المحتلة. وقد أكثر آرئيل شارون منذ توليه هذه المهمة من تصريحاته الفاضلة. فخلافًا لسلفه (مناحم بيجن!) سيكون بابه مفتوحًا دومًا للأعيان العرب الذين سيزورهم بصورة منتظمة. وسوف يتمسك

بقواعد تصرف حقيقية تميز بين العناصر الداعية إلى العصيان والعناصر الأخرى. ولن يعود هناك من عقوبات جماعية كحظر التجول. والمراد هو عمل كل ما من شأنه توفير مناخ ملائم للحكم الذاتي. وسوف يتعين على الجيش الإسرائيلي التصرف بمودة ومراعاة حيال السكان (من الواضح أن الأمر لم يكن كذلك). والحال أن المعنيين إنما يستقبلون هذه الإعلانات عن النوايا الحسنة باستراب.

كما يعلن شارون عزمه تكثيف الاستيطان ودمج الأراضي المحتلة في إسرائيل بزيادة اعتماد الجماعات السكانية العربية على إسرائيل. وقراره الملموس الأول هو حظر وصول أموال عربية عن طريق اللجنة الفلسطينية – الأردنية المشتركة. وهدفه هو الحيلولة دون أي شكل من الإدارة الذاتية الاقتصادية، كما يثبت ذلك حظرُ كل المساعدات الخارجية، الأميركية أو الأوروبية. ويوضح شارون علنًا أنه، في الأعوام الثلاثين القادمة، سيكون هناك مليون يهودي في نطاق يتراوح بين ١٠ و١٥ كيلومترًا حول القدس و٣٠٠٠٠٠ في بقية الضفة الغربية[١٨].

وقد عاد شارون إلى ترديد تصريحاته التي تذهب إلى أن الأردن هو الدولة الفلسطينية الوحيدة. والملك حسين يعتبره الخصم الأخطر وهو يحشد أنصاره في هذا الاتجاه في الضفة الغربية. ولا يجب لأقوال وزير الدفاع الطيبة أن تحجب أنه نجح في حفز جبهة متحدة تجمع أنصار منظمة التحرير الفلسطينية وأنصار الأردن. وعندئذ يتجه إلى روابط القرى التي قام الملك حسين، منذ منتصف سبتمبر/ أيلول، بشجبها بوصفها صنائع إسرائيلية.

وفي إسرائيل، يحاول المتدينون المتشددون منع أعمال التنقيب عن الآثار في القدس، فهذه الأعمال قد تنذر بانتهاك المقابر اليهودية القديمة. وهذا يطرح النزاع بين الشريعة الدينية وقانون الدولة. والحال أن أعمال التنقيب هذه، والتي تتنافى مع اتفاقيات جنيف بشأن الأراضي المحتلة (ومن هنا إدانة اليونسكو لها)، إنما تسمح باكتشاف نفقٍ يبدأ من حائط المبكى ويمر تحت ساحة المساجد (الحرم الشريف). وترى المرجعيات الدينية الإسلامية في ذلك رغبةً في تدنيس الأماكن المقدَّسة الإسلامية، بل في الاستيلاء عليها، ومن هنا نشوب حركة احتجاجات عارمة وتزايد التوتر.

وفي ٧ سبتمبر/ أيلول، يبدأ بيجن زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة. وتَنصَبُّ المحادثات مع المسؤولين الأميركيين على مسألة مبيعات السلاح. فيطمئن ريجان زائره إلى أن العقد السعودي سيسهم في العمل على إشراك العربية السعودية في عملية السلام. ويبدو الرئيس الأميركي مقتنعًا بأن المملكة ستكون البلد العربي القادم الذي سيعقد اتفاق سلام مع إسرائيل. وهو يرى الكثير من المآثر في خطة فهد على أي حال. ويعترض رئيس الوزراء الإسرائيلي بأدب على موقف الرئيس الأميركي ويتعهد بعدم القيام بحملة حول هذا الموضوع خلال وجوده في الولايات المتحدة. ويكثر ريجان من التصريحات الدافئة حيال إسرائيل: «يجب أن تكونوا واثقين من أن أمن إسرائيل هو أحد الأهداف المبدئية لهذه الحكومة ومن أننا نعتبر إسرائيل حليفًا في سعينا إلى الاستقرار في المنطقة».

وعلى المستوى السياسي، يجد هذا ترجمة له في مشروع عقد اتفاق تعاون استراتيجي بين البلدين، بما يؤدي إلى تكثيف العلاقات العسكرية مع احتمال تخزين عتاد أميركي [في إسرائيل] بل واستخدام الولايات المتحدة لقواعد جوية إسرائيلية. ويُعَرِّفُ بيجن هذا التعاون بأنه تعاون ضد التوسعية السوفييتية وليس ضد العرب الذين يمكن لإسرائيل محاربتهم وحدها. ويكلِّفُ ريجان وزير دفاعه، واينبرجر، بمناقشة تفاصيل هذا التعاون مع شارون. لكن واينبرجر، الذي عارض بشكل سافر الغارة على أوزيراك، ثم الغارة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، إنما ينوي بالأحرى اختزال أهمية هذا التعاون.

ولا يحترم بيجن، في محادثاته مع الكونجرس، تعهداته بعدم توجيه النقد علنًا إلى العقد السعودي، ما يؤدي إلى إغضاب ريجان. والرئيس عازم على إثبات من هو الرئيس. ففي الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، يذكِّر، في مؤتمر صحافي، بأنه ليس من شأن الأمم الأخرى تحديد السياسة الخارجية الأميركية[١٩]. وسوف يوضح لأعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، في لقاءات خاصة، أن عليهم الاختيار بين الولاء لرئيسهم والولاء لإسرائيل[٢٠].

وكان قد جرى تناول مسألة لبنان مع المسؤولين الأميركيين الآخرين. وربما بدا أن الأميركيين ارتأوا خطة عامة للتسوية تشمل إعادة نشر قوات سورية في البقاع وانسحاب الإسرائيليين والفلسطينيين من الجنوب اللبناني الذي من شأنه

الانتقال تحت سيطرة الجيش اللبناني، على أن يعيد هذا الأخير ضم جيش جنــوب لبنان إلى صفوفه. ومثل هذا التصور لا يروق لبيجن بالمرَّة.

ولدى ختام زيارته، يتكوَّن لدى المسؤولين الأميركيين اقتناع بأن بـيجن يُعِـدُّ لغزوٍ للبنان. فيرسل ريجان هيج إلى نيويورك ليطلب إليه الامتناع عن ذلك. فيتعهد بيجن بالامتناع، إلاَّ إذا أجبرته الظروف على عدم الامتناع(٢١).

ويجري استئناف المحادثات الثلاثية بشأن الحكم الذاتي الفلسـطيني فـي ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٨١، بعد توقفٍ دام عامًا. والهدف المحدد هو التوصل إلى اتفاقٍ قبل ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٨٢، تاريخ انتهاء الانسحاب من سيناء. وعلاوة على هذا القرار الطيب، يسعدون للقرار الذي اتخذه شارون بحل الحكومـة العسـكرية فـي الضفة الغربية والاستعاضة عنها بإدارة مدنية، وهو ما لا يغير، في الساحة، شـيئًا بالمرَّة. فمن شأن الحاكم المدني أن يكون تابعًا على نحو مباشر لـرئيس الـوزراء الإسرائيلي وأن يكون مكلَّفًا بجميع الشؤون الإدارية المدارة تحت سلطته من جانب مدنيين إسرائيليين وعرب. والشخص المعيَّن في هذا المنصب هو مناحم ميلسـون، وهو أستاذ للأدب العربي بالجامعة العبرية بالقـدس ومستشـار سـابق للحكومـة العسكرية. وتبعيته لرئيس الوزراء صورية، فهو تابع أساسًا لوزير الدفاع.

أعمال عنف وحروب خفية

إن رغبة صدام حسين في أن يصبح قائد المعارضة لسياسـة السـادات ثـم الحرب مع إيران إنما تفرضان عليه ضرورة الظهور بمظهر أكثر «احترامًا»، أي التباعد عن الإرهاب بوصفه وسيلة سياسية. وهكذا فقد قام بالحدِّ تدريجيًّا من هامش مناورة أبو نضال. وقد أدرك هذا الأخير أن عليه سحب قواته من العـراق. وقـد دخل في اتصالٍ مع خصمه السابق الذي كان الرجـل يسـتهدفه، النظـام البعثـي السوري، وعَرَضَ عليه خدماته. فيتم بالأحرى استقباله بترحيبٍ في سياق الحـرب الأهلية القائمة بين النظام والإخوان المسلمين المتهمين بالتمتع بـدعم سـرّيٍّ مـن جانب الأردن والعراق. وعلى الرغم من احتفاظ الحركة باتصالات مـع العـراق، فإنها تحصل على التصريح لها بالانغراس في سوريا وفي لبنان، ويتم هـذا كلـه تحت مراقبة صارمة من جانب نظام دمشق (النصف الثاني من عام ١٩٨١).

وإذا كانت سوريا تقدم للحركة تسهيلات، فإنها لا تقدم لها إعانات مالية. ولكي تغذي الحركة خزائنها، فإنها تمارس أنواعًا مختلفة من التخويف والابتزاز والتهديد بالاعتداء موجَّهة إلى بلدان الخليج، التي تضطر إلى الدفع لتأمين سلامتها. ثـم إن أبو نضال يواصل حربه ضد قيادة فتح وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المعتبـرة معتدلة أكثر من اللازم، ومن ثم خائنة للقضية.

وفي الأول من يونيو/ حزيران ١٩٨١، نجد أن نعيم خضر، ممثـل منظمـة التحرير الفلسطينية في بروكسل، يتم اغتياله عن كثب من جانب فـرد «ملامحـه شرق أوسطية». وكان خضر مشاركًا نشيطًا في الحـوار الأوروبـي - العربـي، ونصيرًا لحلٍّ سياسي يقوم على فكرة الدولتين، كما كان منظِّمًا لاجتماعات مع دعاة سلام إسرائيليين. بل يبدو أنه حاول الدخول في اتصال مع سفارة إسرائيل بهـدف التوصل إلى تعايش في الشؤون اللبنانية. وتسارع منظمة التحرير الفلسطينية إلـى اتهام الاستخبارات الإسرائيلية بأنها المسؤولة عن هذا الاغتيال.

وفي ٢ أغسطس/ آب ١٩٨١، يتعرض أبو داوود، الموجـود فـي بولنـده، لمحاولة اغتيال حيث يصاب إصابة جسيمة بخمس طلقات. ويتعرف المعنـي مـن بين المعتدين عليه على عضو في جماعة أبو نضال. ويبدو أن التحقيـق اللاحـق الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية، استنادًا إلى استجواب القاتل في تسعينيات القرن العشرين، قد حدَّد أنه فلسطيني قام الإسرائيليون بتجنيده وتَمكَّنَ من اختـراق جماعة أبو نضال. والواقع أن الإسرائيليين لم تكن لديهم إمكانات للقيـام بعمليـات على الجانب الآخر للستار الحديدي. ولا بد من ملاحظة أن إذاعـة إسـرائيل قـد نسبت الاعتداءين على خضر وأبو داوود إلى فلسطينيين.

واستنادًا إلى هذا العنصر وإلى مؤشرات أخرى من النوع نفسه، يقتنـع عـدة مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية بأن جماعة أبو نضال لا بد أنها قـد تـم، على الأقل، اختراقها، بل استخدامها والتلاعب بهـا، مـن جانـب الاسـتخبارات الإسرائيلية بعد ارتخاء علاقاتها بعراق صدام حسين. بل إن البعض يذهبون إلى أن هذه الاستخبارات من الوارد أن تكون قد أوحـت بعمليـات كالاغتيـال المنهجـي لـ«معتدلين» من منظمة التحرير الفلسطينية من بينهم نعيم خضر. ولا يعني هـذا أن كل عمليات الجماعة اعتبارًا من مستهل ثمانينيات القرن العشرين لا بـد أنهـا

كانت بإيحاء من إسرائيل، خاصة الاعتداءات على شخصيات أو جماعات يهودية في أوروبا. وتلك حالة الهجوم على كنيس ڤيينا، في ٢٩ أغسطس/ آب، والذي أدى إلى مصرع شخصين وإصابة ١٨ شخصًا. وهذه المرة، تتهم الحكومةُ الإسرائيلية بشكلٍ مباشر منظمة التحرير الفلسطينية وليس عربًا أو فلسطينيين آخرين.

ويظل العنصر المثير للاهتمام هو أن الإسرائيليين لم يقوموا بأي عملية من العمليات المسماة بالانتقامية ضد جماعة أبو نضال، إلاَّ أنه يبقى مع ذلك صحيحًا أن هذا النوع من الأعمال الانتقامية لم يستهدف سوى الهجمات على اليهود الإسرائيليين وليس الهجمات على اليهود غير الإسرائيليين (بقدر ما يمكننا التوصل إلى رصد منطق هذه الحروب السرّية ...).

وعلى الجانب اللبناني، تمكن بشير الجميل من الذهاب إلى الولايات المتحدة في مستهل شهر أغسطس/ آب. ويستقبله مسؤولون من مستويات مختلفة. ويتم الاتفاق على مبدأ التوصل إلى انسحاب سوري، ولكن من دون التمكن من تحديد سبل ذلك. وبشكل ملموس، سوف تقدم الولايات المتحدة تمويلاً وأسلحةً للقوات اللبنانية، التي لها الآن علاقة مباشرة بوكالة الاستخبارات المركزية.

وما يترتب على وقف إطلاق النار هو أن الجنوب اللبناني هو المنطقة الوحيدة شبه الهادئة خلال شهر أغسطس/ آب الذي يتميز خاصةً بمواجهات بين أمل والحزب الشيوعي. وفي أواخر أغسطس/ آب، يذهب إلى بيروت كلود شيسون، وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، لإظهار متانة العلاقات بين فرنسا ولبنان. وبهذه المناسبة، يلتقي ياسر عرفات، وإنما في منزل رئيس الوزراء اللبناني وليس في بناية رسمية، خلافًا لچان سوڤانيارج قبل ذلك بسبع سنوات. ولم يدم هذا اللقاء سوى نصف ساعة ولم يسفر عن أي جديد، بحسب كلمات الوزير الفرنسي نفسها. ولتهدئة احتجاجات الإسرائيليين الحامية، يستقبل ميتيران بعد ذلك سفير إسرائيل لمدة ساعة ونصف ساعة.

وفي ٤ سبتمبر/ أيلول، قرب قصر الصنوبر، نجد أن سيارة لوي ديلامار، سفير فرنسا في لبنان، يتم اعتراضها من جانب سيارة أخرى يخرج منها رجلان مسلَّحان يحاولان فتح الباب محكم الإغلاق لسيارة السفير. وحيال عجزهما عن فتحه، يطلق المهاجمان عندئذ عن كثب ١٧ عيارًا ناريًّا. والحال أن السفير الذي

أصيب إصابة خطيرة وقام سائقه بنقله فورًا إلى مستشفى، إنما يَقضي نحبه بعد ساعة.

والتصور العام هو أننا بإزاء محاولة اختطاف «انتهت نهاية غير موفَّقة». ولئن كانت الأوساط التقدمية، مراعاة للشكليات، تتهم إسرائيل، فإن الشبهات تتجه إمّا إلى سوريا الراغبة في إظهار أن لبنان هو منطقة نفوذها وحدها، أو إلى جماعة شيعية حَرَّكتها إيران إلى هذا الحد أو ذاك ضمن سياقٍ أصبحت فيه فرنسا الملجأ المختار من جانب المعارضين الرئيسيين للجمهورية الإسلامية (في ٢٩ يوليو/ تموز لجأ بني صدر ومحمود رجوي إلى فرنسا الموجود بها بالفعل شاهبور باختيار). وهذا الافتراض الثاني، والذي يعتبر أكثر معقولية، لا يمنع وجود تواطؤ ضمني من جانب السوريين (كان أحد مواقع الجيش السوري قائمًا بالقرب من مكان الحادث).

والحال أن السيارات المفخَّخة والإرهاب من مختلف الأشكال، بما يؤدي إلى سقوط العشرات من الضحايا، إنما تسم شهر سبتمبر/ أيلول من دون أمل كبير في لبنان. وإذا ما جرى أعتبار هذه الأعمال «إشارات»، فإن معناها يظل من الصعب فك شفرته.

خريف الغضب

حيال المصاعب الداخلية للنظامين البعثيين، المتجهين إلى الحرب الأهلية، يمنح الساداتُ نفسَه ترف الادعاء بأن مصر ديموقراطية. فهو قد دشَّنَ نوعًا من التعددية المنظَّمة مع معارضةٍ مقبولة ما دامت لا تملك فرصًا للصعود إلى السلطة. وحزب الأغلبية، الحزب الوطني الديموقراطي، يسيطر على كل روافع الدولة وهو بالدرجة الأولى أداة مكلَّفة بتأطير المجتمع.

وقد أدت اتفاقات كامپ ديڤيد والقطيعة مع العالم العربي إلى اضطراب كبير في الخواطر لا ينجح خطابُ مصر أولاً في علاجه. والحال أن إعادة الأسلمة التي شجع النظامُ عليها إنما تعود بالفائدة على الإخوان المسلمين بالأخص. وقد انتقدت صحافةُ المعارضة الصلح مع إسرائيل بنبرة عنيفة تتجاوز الدور الذي كان معهودًا به إليها. فتتعرض لكبتٍ قاسٍ، بما ينهي عهدًا من حرية التعبير النسبية. والثورة

الإيرانية تحفز إلى تشكيل نوع من جبهةٍ معارضة تضم الناصـــريين والليبـــراليين والإسلاميين، ما يشكل خطرًا لا يمكن للنظام تحمله. وهذا الائتلاف غير المتجانس يتفكك كردٍّ فعل لإزالة القوى العلمانية في إيران، لكن هذا لا يقــود إلـــى انتهـــاء المعارضة. ويكثِّف الإسلاميون الجذريون من الأعمال العنيفة، خاصة على حساب الأقباط، الذين يحتجون بقوة.

وقضية أوزيراك ثم قصف بيروت يضعان في موضع الخطر السادات الذي، باسم منطق الدولة، لعدم رغبته في عملٍ ما من شأنه تهديد استرداد كل سيناء، يجد نفسه مشلولاً حيال الأعمال الإسرائيلية. والحال أن الصعود العام لشعورٍ قومي حادٍّ يجمع بين معاداة الصهيونية ومعاداة أميركا ومعاداة الإمبريالية والخطـــاب الـــديني من شأنه السماح بتصور نشوء مناخ مشابه للمناخ الذي ســبق الثــورة الإيرانيـــة. ويسوء التوتر الطائفي فيتحول إلى مواجهات دامية بين مسلمين وأقباط. ويتضـــامن أقباط المهجر في الغرب مع قضية مسيحيي مصر. والحال أن السادات الذي يقــوم بزيارة رسمية إلى واشنطون في أغسطس/ آب إنما يباغته ما لا يرتاح إليه إذ يرى تظاهرات الاحتجاجات القبطية. فيخامره الشعور بأن الولايـــات المتحـــدة مســتعدة لتركه يسقط مثلما تركت الشاه قبل ذلك بعامين. وإدارة ريجان لا تمنحه المراعـــاة نفسها التي كانت إدارة كارتر تمنحها له (فقد تعين عليه الانتظار ثمانية شهور حتى تتم دعوته إلى زيارة العاصمة الاتحادية) ولا يبدو أنها تجعل من عمليـــة الســـلام أولوية لها. وتبدو العربيـــة الســـعودية، لعظـــيم اســتياء المســؤولين المصـــريين والإسرائيليين، بوصفها الشريك الرئيسي للولايات المتحدة.

وبما أن السادات لا يرى احتمال نشوء هوة بين المعارضة الدينية والمعارضة العلمانية، فإنه يقرر الانخراط في اختبارٍ للقوة. ففـــي ٥ ســبتمبر/ أيلــول ١٩٨١، يجري توقيف ١٥٣٦ معارضًا من جميع الاتجاهـــات. ويجـــري فـــرض الإقامـــة الجبرية في أحد الأديرة تحت المراقبة على البابا (الأنبا) القبطي. ويـــتم إخضـــاع جميع المساجد للسيطرة الحكومية. وإذا كان الرئيس يتحدث عن مـــؤامرة واســـعة حاكها السوفييت بينما هو يخشى من دناءةٍ أميركية، فإن ما يفكر فيه هو عمل كـــل شيء من أجل ضمان انتهاء الانسحاب الإسرائيلي. وهـــو ينـــوي إخـــلاء ســـبيل المعارضين بعد يوم ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٨٢ المصيري. بل يبدو إنـــه قـــد فكَّـــر

في التخلي عن السلطة لصالح نائبه، حسني مبارك، بمجرد انتهاء مهمته التاريخية.

ويتم تنظيم استفتاء على عجل، في ١٠ سبتمبر/ أيلول، لتأييد التدابير القمعية. وبحسب النتائج الرسمية، فإن التأييد يصل إلى نسبة ٩٩,٤٥%. فلا يبدو أن هناك من يعارض سياسة السادات سوى ٢٧٣ ٦٠ شخصًا. ويرى المعني أنهم أساسًا من الإخوان المسلمين الذين «ينتشرون بين صفوف الشباب، ويزرعون الإرهاب في الجامعات ويروعون الشعب ويريدون رؤية خميني جديد في مصر»(×). والحال أن الحدة التي يهاجم بها السادات مختلف المعارضين إنما تزعج حتى المقربين إليه. وقد أعطى الانطباع بأنه يفقد السيطرة على نفسه.

والحاصل أن القمع هو الذي أعطى الإشارة لجماعة إسلامية اخترقت الجيش لتنظيم اغتيال السادات علاوة على انتفاضة شعبية من شأنها أن تبدأ من مدينة أسيوط.

وفي ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، يتم اغتيال السادات أثناء الاستعراض العسكري احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر/ تشرين الأول ؛ وقائد القوة الخاصة ضابط شاب، هو خالد الإسلامبولي. وعلى الفور يجري إعلان حالة الطوارئ في البلد. أمَّا محاولة الانتفاضة في أسيوط فيتم سحقها بسرعة. ويقع الاختيار على مبارك لتولي مهام رئس الوزراء وليكون المرشح الوحيد للرئاسة من جانب مجلس الشعب.

وفي يوم ١٠، تدور مراسم تشييع السادات بحضور شخصيات غربية (الرؤساء السابقون نيكسون وفورد وكارتر إلى جانب كيسنجر وهيج وميتيران) مع احتياطات أمنية استثنائية. وقد غاب عن الجنازة الشخصيات العربية (لم يشارك فيها غير ممثلين لعُمان والصومال والسودان) كما غاب عنها الشعب المصري. والتباين صارخ مع ملايين المصريين الذين حضروا جنازة عبد الناصر. ويرأس بيجن الوفد الإسرائيلي (لا يُظهِرُهُ التليفزيونُ المصري). وفي العالم العربي، احتفلت الصحافة بالأحرى بالاغتيال ووصفت المتآمرين بالأبطال. وقد أبدى الفلسطينيون خاصةً فرحتهم.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والحال أن ألكسندر هيج قد حصل من الطرفين [الإسرائيلي والمصري] على تعهد باحترام الجدول الزمني المقرَّر لتطبيق الاتفاقات. وفي لقائه مع بيجن، رَفَضَ مرة أخرى المشروع الإسرائيلي بغزو لبنان. ويرى الأميركيون أن اختفاء السادات يُعَدُّ ضربةً قاسية تنذر بتهديد كل مواقعهم في المنطقة. وهم يمضون إلى عمل كل شيء لتوطيد نظام حسني مبارك ومن ثم دعمه في مسألة احترام التعهدات المتخذة. وتتم زيادة المساعدة العسكرية لمصر والسودان زيادة ملحوظة. والحال أن من يملك الرؤية الأوضح ومن أخطأ في التعبير عنها علناً هو كلود شيسون، الذي أعلن أن اختفاء الرئيس السادات يزيل عقبة في طريق التقارب العربي – العربي، وهو تقارب ضروري لإقامة سلام في الشرق الأدنى. بينما يرى الرئيسان السابقان فورد وكارتر أن مما لا مفر منه بدء حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة، ما يجبر هيج على إعادة التأكيد على أن سياسة بلده لم تتغير. ويوضح عرفات على الفور أنه «يقدّر» خطة فهد وأنه يقبل مبدأ التعايش مع إسرائيل. وهو يضيف أن السادات قد اغتيل لأن الولايات المتحدة أجبرته على تقديم تنازلات مسرفة. ويشجب حزب البعث (وليس سوريا) خطة فهد وينتقد حلفاؤه الفلسطينيون (الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة) مواقف عرفات.

ويقرر وزراء خارجية أوروبا البلدان العشرة، من جهتهم، «استكشاف المقترحات السعودية استكشافاً أعمق، لأجل التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة في الشرق الأدنى». وبعد ذلك بعدة أيام، توافق عدة بلدان أوروبية، بينها فرنسا، على المشاركة في تكوين القوة المتعددة الجنسيات في سيناء، ما يسمح بإزالة إحدى العقبات من طريق الانسحاب الإسرائيلي. ويبقى مع ذلك أن البلدان الأوروبية لا تؤيد معاهدة واشنطون كما أنها تتمسك بإعلان البندقية.

وفي ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤيد استفتاءٌ اختيارَ مبارك بنسبة ٩٨,٤٦% من أصوات المقترعين. وينزل القمع بالأوساط الإسلامية بينما يجري تطهير الجيش والإدارة. ويعمل مبارك على تكوين توافق قومي بهدف عزل الإسلاميين الجذريين. وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري، بحسب ما كان مُقَرَّرًا، استئناف

المحادثات الثلاثية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني. ويطلب مبارك من إسرائيل إبــداء مرونة أكثر في هذا الملف.

والحال أن مسألة عقد بيع أسلحة للعربية السعودية، بقيمة ٨ مليار دولار، إنما تصبح الموضوع الرئيسي للسياسة الداخلية الأميركية[٢٢]. وقد وضع ريجــان كــل ثقله في الميزان. وكلفت العربية السعودية الأمير بنــدر بتنظــيم التحــرك لــدى المسؤولين الأميركيين. ومن الواضح تمامًا أن المجمع العسكري – الصــناعي قــد صَدّر الشعور بثقله (يقال إن الشركات الرئيسية المنتجة للأسلحة قد أقامت مصــنعًا في كل ولاية سعيًا إلى التأثير على البرلمانيين الأميركيين). ويستمر التعليق حتــى آخر مدى.

وفي نهاية المطاف، في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول، يقــدم مجلــس الشــيوخ موافقته بأغلبية ٥٢ صوتًا في مقابل ٤٨ صوتًا. وهذا انتصار رئيسي لريجان. لكنه ليس سوى انتكاسة للجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية وأصدقاء إسرائيل. ومن غير المرجح كثيرًا أن تنخرط الرئاسة مرة أخرى في مشروع كهذا. وبالنسبة لإسرائيل، يكمن الخطر الرئيسي الآن في خطة فهد، التي تبدو جــد جذابــة فــي الأوساط الغربية، على الأقل بوصفها نقطة انطلاق.

مستقبل الأراضي المحتلة

بما أن حسين يستشعر اتجاه الريح، فإنه يتخلى عن تحفظاته حيــال الخطــة السعودية ويوضح استحسانه لها بمناسبة زيارته إلى واشــنطون فــي ٢ نــوفمبر/ تشرين الثاني لبدء الاتصال [بالرئيس الجديد]. والاتصال الشخصي بريجان اتصال طيب، لكن الملك مشدوه من عدم دراية الرئيس بشؤون المنطقة. وقد اجتهــد فــي إفهامه أنه طالما ظلت المشكلة الفلسطينية بلا حل، فإن العدو رقم ١ بالنسبة للعرب سيكون إسرائيل بينما ستكون الولايات المتحدة العدو رقم ٢ بالنســبة لهــم، لكــن ريجان يبدو أكثر اهتمامًا بمسألة الصيد فــي البحــر الميــت (حيــث لا أســماك هناك)[٢٣]. وغداة زيارته، يدلي ريجان بتصريح يعرب فيه عن إيثاره قدسًا موحَّدة تحت السيطرة الإسرائيلية. فيضطر المحيطون بالرئيس إلــى المســارعة بتقــديم إيضاح يذهب إلى أن موقف الولايات المتحدة لم يتغير، لكن الضرر كان قد وقــع. إذ لا يعودُ الملكُ مؤمنًا بمبادرة أميركية إيجابية بالنسبة للعرب.

وتقوم العربية السعودية بحملة لدى بلدان عربية أخرى لصالح خطتها: «إن من يرفضون خطة فهد إنما يضعون أنفسهم في معسكر واحد مع إسرائيل»(×). والمراد هو التحضير للقمة العربية المرتقبة في فاس في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني. ولتهدئة الجذريين، يجري توضيح أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود لن يتم إلاّ بعد قيام الدولة الفلسطينية وإنهاء حالة الحرب – فهو النتيجة المنطقية لذلك. ولن تكون هناك دولة فلسطينية من دون منظمة التحرير الفلسطينية.

فيرى بيجن

إن بلدًا صحراويًا غارقًا في العصور الوسطى، وقد استشعر القوة بما يملك من بترودولارات، يطرح خطة سلم مزعومة. ونحن نقول بقوة إن هذه الخطة، على الرغم من التعليقات الإيجابية التي تلقّاها في واشنطون وفي أوروبا، لا يمكن أن تشكل أساسًا لتسوية سلمية في الشرق الأدنى. ويجب تطبيق اتفاقات كامپ ديڤيد.

وهو يرى أن هذه الخطة تذكّر بالمبادرات العربية السابقة والتي كان يُراد بها القضاءُ على إسرائيل على مراحل.

والتقدميون العرب معادون هم أيضًا للخطة. والمعارضة تقودها الجزائر وليبيا، بينما تكثر سوريا من التعبيرات العلنية عن تحفظاتها. ويستعيد عرفات مراوغاته، فهو يرحب بالخطةِ ولكن بتحفظات. وتنظِّم إيرانُ الثورية تظاهرات احتجاج تهزأ بالأمير فهد وتنادي بإعدام عرفات، «المرتزق الأميركي».

ويوضح الاجتماع التمهيدي للقمة والذي يضم وزراء الخارجية عزم الجذريين الوقوف ضد اعتماد الخطة (٢٢ – ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨١). وتدوم القمة أقل من نصف يوم، في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني. فحيال اتساع الانقسامات، يفضِّل الملك الحسن الثاني «إرجاء» استئناف المداولات. وهذا إهانة غير مسبوقة للعربية السعودية، إلاّ أنه إذا كان الجذريون ينتشون، فإن نواياهم أو إمكاناتهم لخوض الكفاح المسلّح إنما تظل قبل كل شيء تلويحات. ولا يملك العرب أي حل سياسي أو عسكري يمكنهم طرحه. أمّا فيما يتعلق بالأميركيين، فإنهم يسعدون لفشل هذه الخطة المحرجة، لكنهم ينزعجون من انحدار نفوذ العربية السعودية الإقليمي.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والحال أن إعلان البندقية وخطة فهد قد فتحا الطريق أمام مشروعات أخرى غير المشروع الذي تم طرحه في كامب ديڤيد. وللتصدي على أفضل نحو لهذه المشاريع، تتمسك الدبلوماسية الإسرائيلية بحذافير معاهدة واشنطون وترفض أي احتمال آخر. وللحظة، نجد أن مختلف الإرجاءات التي فرضتها مصر على المحادثات بشأن الحكم الذاتي، إنما تمضي بالأحرى في اتجاه الاستراتيچية الإسرائيلية: التنازل فيما يتعلق بسيناء للفوز بإطلاق اليدين في الضفة الغربية وفي غزة. إلاّ أننا كلما اقتربنا من الموعد النهائي للانسحاب، انقلب الأفق: ستكون إسرائيل قد تنازلت عن سيناء دون أي اعتراف حقوقي بما تطرحه من دعاوى في الأراضي المحتلة الأخرى.

وكان قد بدا أن اغتيال السادات يُعَرِّض عملية السلام كلها للخطر. والحال أن الإصرار المعلَن من جانب حسني مبارك على مواصلة سياسة سلفه قد أراح الحكومة الإسرائيلية، لكنه لم يُرح فريقًا من الطبقة السياسية. فرابين، بوصفه الشخصية الرئيسية في المعارضة، يدعو إلى إعادة فحص عملية السلام. وهو يقترح عقد قمة ثلاثية بين ريجان ومبارك وبيجن بهدف تجديد التأكيد على التعهدات المتخذة. ومن شأن أدنى رفضٍ، مصري أو أميركي، أن يعني إعادة النظر في معاهدة واشنطون.

وهذا التصور المُراجع يجد أيضًا أنصارًا في صفوف الأغلبية الحاكمة. وقد ردَّ بيجن بأنه يثق بمبارك. وفي الدورة التالية للمحادثات بشأن الحكم الذاتي، في ١١ و١٢ نوڤمبر/ تشرين الثاني، حصل على تصريح ثلاثي بالتمسك بالإطار الذي حددته اتفاقات كامب ديڤيد.

كما يضطر بيجن إلى مراعاة أن كثيرين من اليمين كما من اليسار يرون أن مشروع الحكم الذاتي، على الرغم من اقتصاره على الأشخاص، هو مشروع ليبرالي أكثر من اللازم ويفتح أفقًا لتقرير المصير الذاتي الفلسطيني. وبعد منتصف نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٨١، يرى بيجن أن من الأفضل عدم الاتفاق مع مصر لأن من شأن التوصل إلى اتفاق معها أن يجازف بزعزعة أغلبيته البرلمانية الهزيلة.

وترسل الولايات المتحدة إشارات متضاربة. فهيج يرى في المسألة الفلسطينية العقبة الرئيسية في طريق مشروعه الكبير الخاص بإقامة ائتلاف شرق أوسطي ضد الاتحاد السوفييتي. وإذا ما وقَّعت مصر اتفاقًا بشأن الحكم الذاتي، سيكون بالإمكان الانكباب أخيرًا على الأمور الرئيسية. وهو يفكر في أن يكون الانسحاب من سيناء مشروطًا بعقد اتفاق بشأن الحكم الذاتي أولاً. ولا بد من تضافر مرؤوسيه لإفهامه أن هذا من شأنه المجازفة بخسران المكسب الأميركي الوحيد في المنطقة، ألاَ وهو اتفاقات كامب ديفيد ؛ ومن شأن ريجان أن يتحمل المسؤولية عن كونه الرئيس الأميركي الذي أهدر المعاهدة المصرية- الإسرائيلية التي كسبها كارتر(٢٤).

ومن ثم تضطر حكومة بيجن إلى المراهنة على أن مصر ستحترم كل تعهداتها بعد ٢٥ أبريل/ نيسان. وعلى أثر الانسحابات الأولى في عام ١٩٧٩، كان قد جرى تهدئة تذمر مستوطني سيناء على أثر وعود بتقديم تعويضات لها وزنها. ثم إن شارون قد عرض على جوش إيمونيم آفاقًا رحبة للاستيطان في الضفة الغربية. وفي انتخابات عام ١٩٨١، لم يحصل المتطرفون اليمينيون الرافضون للمعاهدة مع مصر إلاَّ على أصوات هزيلة. واعتبارًا من مستهل شهر سبتمبر/ أيلول، تشن حركة «أوقفوا الانسحاب» حملة تحريضية واسعة. وتسمح سلبيةُ الحكومة بالاعتقاد بأن بيجن يوافق على تصرفات هذه الحركة. والواقع أنه متردد بين إجلاء المستوطنين فورًا أو في شهر أبريل/ نيسان. والحال أن اغتيال السادات إنما يظهر للمعنيين بوصفه نذيرًا إلهيًا لا يمكن للحكومة تجاهله.

ويشجع تردد الحكومة المستوطنين على تعزيز عددهم في مدينة مستوطنة ياميت. ولا تعترض السلطات على ذلك، بل إنها توفر خدمات اجتماعية للقادمين الجدد. ويرجع هذا إلى الرغبة في تأخير المواجهات وفي إبقاء مسألة الانسحاب من سيناء مفتوحة، على الأقل كوسيلة للضغط على مصر.

وبالنسبة لبيجن وشارون، تشكل الضفة الغربية الشيء الأهم. وقد فعلا كل شيء، قبل الانتخابات، للإكثار من الأمور الواقعة التي لا سبيل إلى التراجع عنها. والحال أن تعيين إدارة مدينة عُهِدَ بها إلى البروفيسور مناحم ميلسون قد ترتب عليه العملُ على استئصال نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية. فبعد إبداء حسن النوايا في

البداية، نجد أنفسنا بإزاء سياسة يد حديدية ضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية في يهودا والسامرة ؛ فلو كان الناس مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإنهم من ثم إرهابيون معادون للسامية يريدون القضاء على دولة إسرائيل[٢٥].

وتبدأ الاشتباكات منذ ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، غداة تولي ميلسون منصبه وفي ذكرى تصريح بلفور. فتتعرض التظاهرات التي قام بها الطلاب لقمعٍ قاسٍ ويقوم العسكريون الإسرائيليون بإغلاق جامعة بير زيت. وتتكاثر الحوادث في كل أرجاء الضفة الغربية. ويصبح رفع علمٍ فلسطيني سببًا للتوقيف. ويجري هدم بيوت أربعة شبان متهمين بإلقاء قنابل المولوتوف على الجيش الإسرائيلي. وتتكاثر العقوبات الجماعية كحظر التجول كما تتكاثر الغرامات الفردية الباهظة. ويجري حظر صحافة القدس في الأراضي المحتلة. وبشكلٍ موازٍ، يجري الاتجاه إلى مصادرات جديدة لأراضٍ.

وفي الوقت نفسه، يكثر مناحم ميلسون من آيات التشجيع لروابط القرى. لكن الجميع يعتبرون رؤسائها متواطئين. والفلاحون غير ميالين إلى التجاوب معها لاسيما أنهم منزعجون من توسع الاستيطان. وأخيرًا، فإن السلطات الأردنية تتصدى لها بقوة وتعتبرها خارجة عن القانون.

ويتصاعد العنف أيضًا في قطاع غزة. فالسكان يحتجون على فرض الضريبة عن القيمة المضافة بينما هم لا رقابة لهم بالمرة على استخدام الإيرادات الضريبية. وفي مستهل شهر ديسمبر/ كانون الأول، يؤدي إضرابٌ عامٌ إلى وضع حدٍّ لفتورِ الهمم الذي كان قد نشأ على أثر القمع بالغ القسوة في عام ١٩٧٠. ويكسر الجيش الإسرائيلي بوحشيةٍ الإضراب.

وإذا كانت الولايات المتحدة تُبدي أسفها للأحداث التي تدور في الضفة الغربية، فإنها لا تمضي إلى ما هو أبعد في هذا الاتجاه. وفي ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتم التوقيع من جانب واينبرجر وشارون على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين البلدين. ووضعيتها الحقوقية تسمح بتفادي التصديق البرلماني عليها. ويتم تبريرها بالخطر على سلام وأمن المنطقة والذي قد يشكله الاتحاد السوفييتي أو قوى يسيطر هو عليها. وهي لا تستهدف دولة أو مجموعة من الدول في المنطقة، فهي ذات طابع دفاعي ضد هذا الخطر الخارجي. وتنصُّ المذكرةُ على

تعاون عسكري مع مناورات عسكرية مشتركة ودورية إلى جانب حرية وصول كل طرف إلى المرافق العسكرية للطرف الآخر. وقد أغرى شارون محاوريه الأميركيين بتخزين عتاد حربي أميركي في إسرائيل، بما يسمح بالتدخل في غضون ثمانٍ وأربعين ساعة في العربية السعودية في حالة تعرض الخليج لتهديدات[٢٦]. ويتميز هذا الاتفاق بمضمون سياسي أساسًا: تهدئة مخاوف الإسرائيليين بعد العقد السعودي والتقدم في طريق التوافق الاستراتيجي بين حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. والمتوقع من إسرائيل هو أن لا تقوم بمبادرة ليس هذا أوانها من شاكلة قصف بيروت أو قصف محطة نووية عربية. وقد تم رفض المطالب الإسرائيلية الرئيسية، كالوصول المباشر إلى معلومات أقمار المراقبة الاصطناعية الأميركية أو الإنتاج المشترك لعتاد عسكري. ويحالُ تخزين العتاد إلى قرارٍ يصدر عن مجلسٍ للتنسيق العسكري وإلى مجموعات عملٍ تتشكل بين وزارتي الدفاع.

ويرى الاستراتيجيون الأميركيون أن هذا، من الناحية العسكرية، هراء. والتعاون العسكري الحقيقي هو ذلك القائم بين قوة التدخل السريع والجيش المصري، والذي تجسده مناورات النجم الساطع في الصحراء المصرية، والذي يتخذ من عام إلى العام الذي يليه اتساعًا متزايدًا. وأمَّا فيما يتعلق بالمرابطة المسبقة، فهي مشمولة ضمنيًا في عقود التسليح السعودية على شكل مستشارين أميركيين. والأهم هو أن السعوديين يرتبون مرافقهم من زاوية حاجات قوة مسلَّحة أكبر بكثير من القوة التي يمثلها جيشهم. وسوف نرى ذلك في ١٩٩٠ – ١٩٩١.

ومن الواضح تمامًا أن الجذريين العرب يشجبون هذا الاتفاق شجبًا حادًّا. والحلفاء العرب يُبدون خيبة أملهم وشعورهم بالمرارة. فهم لم يحصلوا على ما بدا لهم أساسيًا: تباعد بين الولايات المتحدة والسياسة الإسرائيلية.

أما المعارضة التي يقودها حزب العمل فهي ترفض الاتفاق الذي، بعيدًا عن أن يعزز أمن إسرائيل، يجعل من الاتحاد السوفييتي عدوًّا مُسمًّى للدولة العبرية. وفي الكنيست، يوجه رابين نقدًا قويًا إلى النص الذي لا يشتمل على الإشارة إلى تهديد ائتلاف عربي لإسرائيل، بينما يورطها في حالة ثورة موالية للسوفييت في العربية السعودية أو ثورة موالية للغرب في العراق. كما يرفضه اليمين القومي

بحكم ما ينطوي عليه من تقييد لحرية المناورة الإسرائيلية: فلقصف أوزيراك، كان سيتعين التشاور أولاً مع الأميركيين. أمَّا الرأي العام فهو حساس تجاه تعزيز الأواصر مع الحامي الأميركي.

وبما أن الديبلوماسية الأميركية منزعجة من خطر تدهور الوضع في لبنان حيث من شأن المواجهات بين جيش جنوب لبنان والقوات المشتركة إنهاء وقف إطلاق النار، فقد أوفدت فيليب حبيب للقيام بجولة في المنطقة في مستهل شهر ديسمبر/ كانون الأول. وهو يبلور خطة للانسحاب التدريجي للقوات الفلسطينية من الجنوب اللبناني في مقابل تنازلات مساوية من جانب الإسرائيليين. وفي إسرائيل، يتحدث شارون عن إمكانية تدخل عسكري محدود في لبنان من شأنه أن لا يقود إلى مواجهة مع السوريين[٢٧]. ومن شأن هذا العمل أن يكون عملاً قويًّا وسريعًا يتسبب في خسائر جسيمة في صفوف الإرهابيين المسلَّحين الـ ١٥ ٠٠٠ بحيث يكفُّون عن أن يكونوا عاملاً عسكريًّا أو سياسيًّا. وقد يتعين القيام به قبيل الانتخابات الرئاسية اللبنانية التي ستجرى في أغسطس/ آب ١٩٨٢ حتى يتمكن البرلمان اللبناني «بحرية» من تسمية الرئيس الجديد الذي من شأنه عقد الصلح بعد ذلك مع إسرائيل. وبحسب تفسير شارون الجديد، فإن وقف إطلاق النار إنما يشمل كل النشاطات الفلسطينية. ومن شأن أي هجوم على يهودي في العالم أن يشكل انتهاكًا لوقف إطلاق النار. وهو يقدم ذلك بوصفه رؤية شخصية لم توافق الحكومة عليها بعدُ. فيرفع حبيب النبرة: نحن في القرن العشرين. ولا يمكن غزو بلد ونشر الدمار وقتل المدنيين. ومن شأن الحرب مع سوريا أن تكون حتمية ومن شأنها إشعال المنطقة بأسرها[٢٨].

وفي ذلك الوقت، كانت هيئة الأركان الإسرائيلية قد أعدت ثلاث رؤى للعمليات، حيث تمضي الأولى إلى صيدا بينما تشمل الثانية مواجهة مع القوات السورية في البقاع فيما تشمل الثالثة حربًا مع سوريا في كل الساحة اللبنانية وحملة لاستئصال «الإرهابيين» في بيروت. ولدى عودة حبيب إلى واشنطون، يُحَذِّرُ رؤساءه من خطر الحرب، لكن ردَّ فعلهم يظل ضعيفًا. ويجري الاكتفاء بإبلاغ عرفات، من خلال العربية السعودية، بالنصيحة العاجلة التي تدعوه إلى تجنب أي حادث مع الإسرائيليين. والواقع أن استراتيجية شارون هي إشعار الأميركيين

بنواياه عبر تلميحات متكررة. ولن يكون بوسعهم قول إنهم لم يجر إبلاغهم، وسوف تبدو رخاوة ردّ فعلهم كعلامة على الرضا. أمّا فيما يتعلق بحبيب فإنه، وقد انتهت مهمته، ينسحب من جديد.

وفرانسوا ميتيران عازم دومًا على استعادة علاقات الثقة مع إسرائيل. فيقوم كلود شيسون بزيارة رسمية إلى إسرائيل في يومي ٧ و٨ ديسمبر/ كانون الأول. والمراد هو التحدث مع الجميع عن مشاريع واحدة وبلغة واحدة. والمحادثات صريحة. فشيسون يرى أن مستقبل الشعب الفلسطيني هو أحد الشروط الجوهرية للتسوية التي يجب التوصل إليها عن طريق المفاوضات. ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تكون شريكًا في هذه المفاوضات التي لا بدّ لها من أن تفضي إلى قيام دولة فلسطينية. والأطراف المعنية هي التي عليها تسوية أمورها. فليست هناك وليس واردًا أن تكون هناك مبادرات، أوروبية أو غير أوروبية وإعلان البندقية لا يفعل سوى طرح مبادئ تجاوزتها الآن التطورات التي تلت صدوره. ويرى شامير أن الأردن هو الدولة الفلسطينية وأن كامب ديفيد تكفل «الوضعية الشخصية» لعرب يهودا والسامرة. والحال أن تصريحات شيسون التي أنهت إعلان البندقية إنما تسمح بإزالة العقبات من طريق مشاركة بلدان أوروبية في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء.

وفي ٩ ديسمبر/ كانون الأول، يذكّر ميتيران، في حديث تليفزيوني، برؤيته للمسألة الفلسطينية: «ليس من شأني أن أحدد بدقة على الخريطة ما هي الحدود الجغرافية للكيان الفلسطيني. لا بد من نقاش: إن الأردن والضفة الغربية ... هما المفاوضان اللذان سيُقرِّران». والحال أن هذا التخلي عن الموقف الفرنسي الداعي إلى الانسحاب من كل الأراضي المحتلة، بل هذه الدعوة إلى الإطاحة بالملكية الهاشمية، إنما تستثير غضب الفلسطينيين وسخط الأردنيين. وسوف يدوم الشجار بين فرنسا والأردن عدة سنوات.

وحيال تصاعد ردود الفعل العدائية في العالم، يحاول شيسون إنقاذ الموقف موضحًا أننا بإزاء سوء فهم، وأن الموقف الفرنسي هو كامب ديفيد بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي سيتعين بالفعل التفاوض معها. فيوضح الإسرائيليون أنهم يتمسكون بكلام الرئيس لا بكلام وزيره لشؤون العلاقات الخارجية.

وفي إسرائيل، يتلقى بيجن العلاج في مستشفى منذ خمسة عشر يومًا على أثر سقوطه على الأرض وقد ترك للحكومة تسيير الأمور الجارية. وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، يتركز الاهتمام العالمي على بولنده حيث تم للتوّ إعلان حالة الحصار [الطوارئ] وحظر حركة تضامن. وفي اليوم التالي، يجتمع بيجن بوزرائه ويقترح عليهم مشروع قانون يمد التشريع الإسرائيلي إلى الجولان، أي ضم الهضبة إلى إسرائيل. فيجري نقله فورًا إلى الكنيست لاتخاذ إجراء عاجل بشأنه. فيحصل مشروع القانون على الموافقة بأغلبية ٦٣ صوتًا في مقابل ٢١ صوتًا، ويمتنع عن التصويت أغلب نواب حزب العمل (كان بيريز ورابين في رحلة في الخارج). ويعلق شامير: «لا يجوز الحديث عن ضم عندما يتعلق الأمر بما هو ملك لنا».

والرفض العالمي فوري. وفرانسوا ميتيران، الذي يتمسك بزيارة الدولة المقرر قيامه بها إلى إسرائيل والتي استمر تأجيلها جرَّاء تعاقب الأحداث، يحد من ردود الفعل الفرنسية. ورد الفعل الأميركي هو الأكثر حزمًا. فواينبرجر يدعو إلى معاقبة إسرائيل بينما يود هيج التصرف بضبطٍ للنفس. ويقرر ريجان حلاً وسطًا بين وزيريه. فتُوافقُ الولايات المتحدة على القرار رقم ٤٩٧ الصادر عن مجلس الأمن في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨١:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد عدم جواز الاستحواذ على أراض بالقوة، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

- يقرر أن القرار الذي اتخذته إسرائيل بفرض قوانينها وسلطتها وإدارتها في هضبة الجولان السورية المحتلة هو قرار باطل وغير شرعي وعديم الأثر على المستوى الدولي،

- يطالب إسرائيل، القوة المحتلة، بالرجوع عن قرارها دون إبطاء،

- يعلن أن كل أحكام اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، يسري مفعولها على الأرض السورية المحتلة من جانب إسرائيل منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧،

- يرجو من الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول تطبيق هذا القرار في غضون أسبوعين ويقرر أنه، في حالة عدم التزام إسرائيل بهذا القرار، يعقد مجلس الأمن اجتماعًا عاجلاً في موعد أقصاه ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٢، للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

ويجري تعليق المذكرة بشأن التعاون الاستراتيجي كما يجري تعليق الاتفاقات التجارية. والحال أن بيجن، وقد انتابه الغضب، إنما يستدعي السفير الأميركي صمويل لويس، وهو صديق كبير لإسرائيل، ويصب جام غضبه: إن الولايات المتحدة، التي قتلت الآلاف من المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية وخلال حرب فيتنام، ليس لها أن تعطي دروسًا لإسرائيل، فإسرائيل ليست دولةً تدور في فلك أحد ولا هي جمهورية من جمهوريات الموز(٢٩).

ويسارع الإسرائيليون إلى نشر هذا الكلام الذي يُعاد نشره في الصحافة الدولية. ويرى ريجان في ذلك رغبةً في استنفار الطائفة اليهودية الأميركية ضد إدارته باتهامه بمعاداة السامية وبالغدر(٣٠)، لكنه واثق من شعبيته. والواقع أن موقف الإدارة – الولايات المتحدة ملتزمة التزامًا تاريخيًّا حيال إسرائيل التي تظل [الولايات المتحدة] الداعم الأكثر حزمًا لها وليس من شأن هذا الالتزام إعفاء إسرائيل من احترام القانون الدولي ولا السماح للحكومة الإسرائيلية بالتصرف بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة – إنما يؤيده الرأي العام. ولا نلحظ احتجاجًا كبيرًا، لا في صفوف الطائفة اليهودية ولا في الكونجرس.

كما ترجع حيوية ردِّ الفعل الأميركي إلى الخوف من استغلال بيجن وشارون الموقف لغزو الجنوب اللبناني. ففي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، غداة الشجار مع صمويل لويس، يقدم شارون إلى الحكومة لأول مرة خطته بشأن القيام بعمل في لبنان. فمن شأن الجيش الإسرائيلي أن يمضي حتى مشارف بيروت ثم ينسق عملياته مع القوات اللبنانية، منزلاً قوات في جونيه إن اقتضى الأمر ذلك. وأغلبية الحكومة معادية لذلك، لكن بيجن مؤيد له(٣١).

وفي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، يجري إرسال ديڤيد كيمحي، وهو مسؤول سابق بالاستخبارات صار مديرًا عامًا لوزارة الخارجية، في زيارة سريَّة إلى واشنطون لأجل التصالح. وهو يوضح أن خطة الغزو ليست غير أحد السيناريوات الممكنة وليست بالضرورة خطةً عملياتية. فإسرائيل لن تتحرك إلاَّ للردِّ على عدوان. ويذكِّره هيج بصداقته لإسرائيل، فبفضله هو جرى الحدُّ من محاولات معاقبة إسرائيل والتي اقترحها واينبرجر. وهو يوحي بأن من شأنه دعم عملية محدودة في لبنان في نطاق ٤٠ كيلومترًا من شمالي الحدود.

وفي لبنان، عادت أعمال العنف بين أمل والموالين للعراق. وفي ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، أدى اعتداء انتحاري، تبنته «مجموعة الشهيد الحسين»، إلى نسف سفارة العراق، ما أدى إلى سقوط ثلاثين قتيلاً وإصابة أكثر من ١١٠ أشخاص. وفي الحرب الأهلية اللبنانية وفي تاريخ الشرق الأدنى، يبدو أن هذا هو الحادث الأول لعملية انتحارية عن عمد. ويلجأ الدبلوماسيون العراقيون إلى القطاع المسيحي، ما يعزز الأواصر بين القوات اللبنانية والعراق، الذي يصبح مصدرًا مهمًا لتزويد الميليشيا المسيحية بالسلاح.

وهذا العنف الرهيب ليس سوى أحد أحداث فترة كئيبة بشكل خاص تتميز باعتداءات تستهدف السكان المدنيين من المعسكرَين اللبنانيَّين. وعلى مدار شهر يناير/ كانون الثاني كله، تُواصِلُ أملٌ مقاتلة قوات الحركة الوطنية. ويرى المراقبون أن من الواضح أن الشيعة بسبيلهم إلى أن يصبحوا الحلفاء المميَّزين لسوريا في لبنان، بأكثر من الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين الذين تصعبُ دومًا إلى هذا الحد أو ذاك السيطرة عليهم.

المخطط الكبير للجنرال شارون[٣٢]

في محاضرة كان من المتوقع إلقاؤها في شهر ديسمبر/ كانون الأول، وإنما أُلغيت بسبب الأحداث، عرض الجنرال شارون مذهبه الأمني. والحال أن هذا النص، الذي نُشر في الصحافة الإسرائيلية، قد أحدث ضجة كبرى. فهو يذهب إلى أن قوة الردع الإسرائيلي تؤدي إلى عدم امتلاك الدول العربية على جبهة المواجهة لإمكانات خوض حرب ضد إسرائيل، ومن هنا استخدامها منظمة التحرير الفلسطينية، التي تظل تهديدًا كامنًا لوجود إسرائيل نفسه، وعقبةً رئيسية في طريق حل المشكلة الفلسطينية. وقد يشكل التهديد السوفييتي الخطر الرئيسي في ثمانينيات القرن العشرين، ومن هنا ضرورة التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والدول الأخرى الموالية للغرب في المنطقة. والبلدان العربية فيما وراء دول المواجهة آخذةٌ بتعزيز قدراتها العسكرية تعزيزًا ملحوظًا. وقد تتمكن من إرسال قواتها بسرعة بالغة إلى مناطق المواجهة وتهديد طرق إمدادات إسرائيل. ووراء هذه الدائرة الثانية، تتكون دائرة ثالثة من بلدان كتركيا وإيران وباكستان ومناطق

الخليج ومناطق الشمال الأفريقي ووسط أفريقيا. ولا بد من التمتع بتفوق عسكري رادع على كل القوات العربية والتمتع، إذا ما فشل الردع، بإمكانات القضاء على العدو بضربه على أرضه هو، ومن هنا ضرورة حظر أي انتشار للسلاح النووي. وهكذا يتم التعبير بوضوح عن افتراض عمل وقائي ضمن منطقٍ دفاعي.

وهذا النص، ذو المضمون المتضارب لأن بعض البلدان قد حُدِّدت فيه بوصفها حليفة وبوصفها عدوة في آن واحد، إنما يستثير تعليقات تتميز بالانزعاج، بما في ذلك في الصحف الإسرائيلية. فخط الدفاع الإسرائيلي لم يعد على حدود إسرائيل وخطوط وقف إطلاق النار، بل هو أبعدُ بكثيرٍ لأجل التصدي لـ«المؤامرات السوفييتية». بل إن الحديث يدور عن إقامة «إمبراطورية إسرائيلية» تمتد من الشمال الأفريقي إلى حدود الصين، أو، على أي حال، انخراط إسرائيل في نزاعات هذه المنطقة. والواقع أنه ما من جديد في هذا، فالإسرائيليون قد انخرطوا في حروب أهلية مختلفة من السودان إلى العراق منذ عصر استراتيجية بن جوريون «المحيطية». وقد يمضي تفكير الجنرال شارون أكثر في اتجاه توجيهٍ مشترك مع الولايات المتحدة لشؤون المنطقة. وفي الوقت نفسه، يشكل هذا التفكير تحذيرًا للأميركيين الذين لا يجب عليهم مواصلة تسليح حلفائهم العرب. وفي واشنطون، نجد أن المواجهة بين واينبرجر، المؤيد لموازنةٍ جديدة للعلاقات تكون في صالح العرب، وهيج، المدافع عن المصالح الإسرائيلية، إنما تصبح معلومة للجميع.

والموضوع الحقيقي الذي يشغل بال شارون هو لبنان. وفي ١٢ – ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٢، يذهب الوزير إلى هناك سرًّا في طائرة عمودية مع وفد عسكري لإجراء محادثات مع بشير الجميل. فيعلن له عزمه إطلاق عملية واسعة النطاق من الحدود الشمالية لإسرائيل. والمراد هو تحديد توزيع الأدوار. وهو يوضح أن الجيش الإسرائيلي سيمضي إلى مشارف بيروت وأن على القوات اللبنانية الاستيلاء على بيروت الغربية.

وبحسب المصادر اللبنانية، يُوَضِّحُ[٣٣]:

إن إسرائيل قد تضطر إلى التدخل عسكريًا في لبنان، ربما حتى قبل صيف عام ١٩٨٢، وذلك بسبب النشاطية الفلسطينية التي تنتهك وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه

في يوليو/ تموز. وإذا ما تدخل تساحال [الجيش الإسرائيلي]، فسوف يوجه ضربة شديدة القوة بحيث إن الإرهابيين لن يكون بوسعهم استئناف نشاطاتهم مثلما حدث بعد عملية الليطاني في عام ١٩٧٨ ولن يكون من الوارد الاكتفاء بعمليات تفتيش وتدمير كما فعلنا آنذاك. وإذا ما تم القضاء على الإرهابيين قضاءً مُبرَمًا، فقد يمكنكم انتهاز الفرصة لمحاصرة بيروت الغربية وتمهيد الساحة لانتخابات حرة. وقد تتمثل إحدى النتائج في انسحابٍ سوري تحت ضغوط سياسية، ما من شأن واشنطون أن تحبذه. إنني لم آتِ لكي أتوصل إلى اتفاق نهائي على خطة عمل مشترك معكم. فهذا لا يزال سابقًا لأوانه بكثير. إلاّ أن من المهم للغاية بالنسبة لي الخروج من هنا عارفًا ما تريدونه بالضبط، وما بوسعكم القيام به إذا ومتى اضطر تساحال إلى التدخل في لبنان والوصول إلى مشارف بيروت.

ويعد بشيرُ الجميل بإعداد خطة سياسية – عسكرية بأسرع ما يمكن. والواقع أن مستشاريه وهو نفسه يرون أن انتخابه لرئاسة الجمهورية يمثل مكسبًا. وسوف يتعين عليه الحكم بالاشتراك مع مسلمين. وتستمر المحادثات مع الإسرائيليين على مدار بقية شهر يناير/ كانون الثاني. ما موقف الولايات المتحدة ؟ إلى أي مدى بالضبط سيزحف الإسرائيليون ؟ ومن غير الوارد أن يتجاوزوا بيروت ويتغلغلوا في البقاع.

وفي منتصف فبراير/ شباط، يذهب بشير الجميل إلى إسرائيل. ولم يأخذ تعهدًا فيما يتعلق ببيروت، لكنه يتحدث عن عزمه تطهير لبنان من كل وجود فلسطيني. وبشكلٍ موازٍ، أجرى محادثات مع السفير الأميركي في بيروت الذي أبدى له عداء الولايات المتحدة للمشروع الإسرائيلي، إلاّ أنه إذا ما تجسَّد هذا المشروع، فقد يكون على بشير الجميل الالتزام التزامًا مطلقًا بحدود الشرعية اللبنانية.

وفي هذه الأسابيع الأولى من عام ١٩٨٢، يتحدد في نظر القائد المسيحي الشاب خياران في حالة غزوٍ إسرائيلي: إمَّا أن تنخرط القوات اللبنانية انخراطًا كاملاً في الصف الإسرائيلي وهو ما لا يمكن أن يفضي إلاّ إلى قيام دولة مسيحية لا تشمل كل الأرض اللبنانية وتحت وصاية جارتها القوية، أو أن تتواطأ مع الاحتفاظ بمسافة معينة فيصبح بشير الجميل رئيسًا لجميع اللبنانيين.

وفي هذه المحادثات كلها، لا يبدو أن أحدًا يريد تحديد ما الـذي يعنيـه مـن الجانب الإسرائيلي القضاءُ على آلاف من الإرهابيين المسلَّحين ولا ما الذي يعنيـه من جانب القوات اللبنانية تطهيرُ البلد من الوجود الفلسطيني.

و«متى» مشروطة بـ«إذا»، أي بالحادث الذي لا بد له من أن يكون مبـرِّرًا للغزو. ويذهب هيج إلى المنطقة اعتبارًا من ١٢ يناير/ كانون الثاني للعمـل علـى إتمام المرحلة الأخيرة للانسحاب الإسرائيلي من سيناء. وهو يسعى إلى التوصـل على الأقل إلى إعلان مبدئي مصري - إسرائيلي فيمـا يتعلـق بـالحكم الـذاتي الفلسطيني. وسياسة مبارك هي المراعاة الصارمة لجميع التعهـدات المتخـذة وإن كان أيضًا التمهيد لعودة مصر إلى العالم العربي. ومن غير الـوارد أن يتزحـزح فيما يتعلق بالملف الفلسطيني. وهيج يدرك ذلك لكنه يقول العكس فـي تصـريحاته العلنية.

وفي إسرائيل، يطلبون منه الضغط على مصر فـي ملـف الحكـم الـذاتي. وتنصبُّ المحادثات على لبنان أساسًا. فيؤكد بيجن أن إسرائيل لن تشن هجومًـا إلا إذا حدث استفزازٌ واضح. والاتصالات التي جرت مع الشخصيات الفلسطينية فـي الأراضي المحتلة مخيبة للآمال. فهم يرفضـون الحكـم الـذاتي رفضًـا كـاملاً ويتمسكون بخط منظمة التحرر الفلسطينية. ولدى عودة هيج إلى الولايات المتحدة، يقوم بتعيين ممثل جديد في المحادثات بشأن الحكم الذاتي، هو ريتشارد فيربـانكس، وهو حقوقي ليست له أي خبرة بشؤون الشرق الأوسط ولا حتـى بالدبلوماسـية. ووزير الخارجية الأميركي مقتنع الآن بأنه لن يحدث شيء قبل ٢٦ أبريل/ نيسان ؛ والهدف الوحيد من وراء هذا التعيين هو الإيحاء بأن المفاوضات مستمرة.

وفي مجلس الأمن، في ٢٠ يناير/ كانون الثاني، تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار يَعتبر ضَمَّ الجولان عدوانًا ومـن ثـم يسـتدعي فـرض عقوبات. ويرى المندوب الأميركي أن قرارًا كهذا ليس من شـأنه سـوى مفاقمـة الموقف.

وفي الأيام الأخيرة من شهر يناير/ كانون الثاني، يتصاعد التوتر. ويتنبأ ياسر عرفات بغزو للجنوب اللبناني بتواطؤ من جانب الولايات المتحدة. وتكثف إسرائيل من التحذيرات من انتهاكات وقف إطلاق النار. وبحسب الإسـرائيليين، يبـدو أن

هناك الآن ٥٠٠٠ فدائي معهم مدرعات ومدافع طويلة المدى في جنوب الليطـاني. وترى السفارات الغربية في بيروت، بما فيها السفارة الأميركية، أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك إمكانات حشد كهذا للقوات. ويطلب لبنان تعزيزًا عاجلاً للقـوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان سعيًا إلى السيطرة سيطرةً أفضـل علـى المنطقـة الحدودية. وفي أواخر الشهر، يذهب هيج مرة أخرى إلى المنطقـة للسـهر علـى المراحل الأخيرة لتطبيق الاتفاقات. ومبارك واضح تمامًا فيما يتعلق بالحكم الذاتي: إنه لن يوقع نصًا لا يوافق عليه الفلسطينيون. وتقرير الفلسطينيين مصيرهم بأنفسهم هو الضمانة الأفضل لأمن إسرائيل. وهو يحيل إلى الأطروحة الإسـرائيلية التـي تذهب إلى أنه ما من صلة هناك بين ردِّ سيناء وعقد اتفاق بشأن الحكم الذاتي.

وفي ٢٩ يناير/ كانون الثاني، تنجح قوة خاصة فلسطينية مَرَّت سـرًا عبـر الأردن في القيام باختراق في وادي نهر الأردن. وقد تم أسر ثلاثة رجال. ويقترح شارون وبيجن على الحكومة القيام بقصف جوي لمواقـع فلسـطينية فـي لبنـان. وترفض الأغلبية هذا المشروع الذي من شأنه أن يقود بالضرورة إلى مواجهات ثم إلى الغزو الشهير. فيجري الاكتفاء بـ«اختراق حاجز الصوت» فوق مواقـع فـي الجنوب اللبناني ويتم إبلاغ واشنطون بأنهم لن يقبلوا مرة أخرى «انتهاكًا» جديـدًا لوقف إطلاق النار.

وسعيًا من شارون إلى تخفيف المعارضة لمخططه الكبير، فإنه يعـرض الآن خيارين: إمَّا التغلغل مسافة تتراوح بين ٤٠ و٤٥ كيلومترًا في داخـل لبنـان، أو الزحف حتى بيروت. وهو يدعي أن هذين الخيارين لا ينطويان على صدام شـامل مع الجيش السوري. والأغلبية مستعدة لقبول الخيار الأول بينما يناقش العسـكريون الإسرائيليون الخيار الثاني مع القوات اللبنانية. ويعقب ذلك قيامُ السفير الأميركـي في بيروت، روبرت ديلون، وقد أوقفه بشير الجميل علـى مـا يـدور، بإبـلاغ واشنطون بمضمون الخيار الثاني في حين أن صمويل لويس، السفير الأميركي في إسرائيل، لا يبلغ واشنطون إلاَّ بالخيار الأول. وفي شهر فبراير/ شـباط، تتحـدث الصحافة الدولية بصورة منتظمة عن إمكانية غزو إسرائيلي حتى الليطاني.

وبالمقابل، لا تملك سوى الحديث عن انتفاضة حماه التـي دبرهـا الإخـوان المسلمون السوريون. والمعارك رهيبة والقمع لا يرحم، والحصيلة عدة آلاف مـن

القتلى (آنذاك، قُدِّرت بـ ١٥٠٠٠ ضحية). وفي هذا السياق، تبدو سوريا منهكة بالفعل ومن ثم عُرضَةً للخطر بشكل خاص في لبنان. وفي واشنطون، يتكهنون بقرب انهيار نظام حافظ الأسد. وهذا الأخير يتهم الإخوان المسلمين بأن الولايات المتحدة تستخدمهم وتقوم بتسليحهم.

وتجد أحداث حماه صدىً لها في الشمال اللبناني. ففي طرابلس، تقع مواجهات بين الميليشيات السنّية والقوى الموالية للسوريين والتي تتألف من علويين وتدعمها قوة الردع العربية. ويتمتع السنّة بتأييدٍ من الفلسطينيين ومن الحركة الوطنية التي عرضت وساطتها. ويبدو بشكل ما أننا بإزاء نظيرٍ عكسي للجنوب حيث يدعم السوريون أمل ضد الفلسطينيين والتقدميين المتحالفين. وتتبادل مختلف الأطراف اللبنانية «إشارات» سياسية شريرة عن طريق السيارات المفخّخة، بما يشكل علامة على التدهور المتسارع للوضع. ويصبح الغزو الإسرائيلي القادم أحد موضوعات الحديث الرئيسية.

وفي فبراير/ شباط، يجري إرسال فيليب حبيب إلى المنطقة كي يتوصل إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار. والأولوية المطلقة هي أن لا يحدث أي شيء قبل ٢٥ أبريل/ نيسان. وهو لا يستطيع أن يضمن لمحاوريه اللبنانيين أن تتمكن الولايات المتحدة من منع الغزو الإسرائيلي[٣٤]. وتتكاثر الهجمات ضد السفارات العربية والأجنبية. ويجري إغلاق سفارات الأردن والكويت والعربية السعودية. وتمتد «حرب السفارات» إلى المؤسسات الفرنسية التي تتعرض لاعتداءات دامية.

ويسمح الهدوء النسبي في الأحداث أخيرًا لفرانسوا ميتيران بالقيام بزيارة الدولة المقرر قيامه بها إلى إسرائيل من ٣ إلى ٥ مارس/ آذار. وهو يعطي لهذه الزيارة أهمية كبيرة للغاية. وقد أولى عناية كبرى لإعداد خطابه في الكنيست، والذي يجب أن يكون له وزنه التاريخي. وهو يحتفي بأواصر الصداقة بين البلدين ويؤيد اتفاقات كامب ديفيد. ثم يقدم تركيبًا لموقفه فيما يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني:

لا أملك بأكثر مما يملك سواي تحديد من الذي يمثل هذا الشعب ومن الذي لا يمثله. فكيف يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية، مثلاً، التي تتحدث باسم مقاتلين، أن تجلس إلى طاولة المفاوضات وهي تنكر الشيء الرئيسي بالنسبة لإسرائيل، وهو حقها في الوجود وإمكانات

أمنها ؟ إن الحوار إنما يفترض الاعتراف المسبق والمتبادل بحق الآخرين في الوجود، والتخلي المسبق والمتبادل عن الحرب المباشرة أو غير المباشرة، حيث إن كل طرف سوف يسترجع حريته في التصرف في حالة الفشل. والحوار يفترض أن يتمكن كل طرف من الوصول إلى حقه الأقصى. وهو ما يمكن أن يعني، بالنسبة للفلسطينيين كما بالنسبة للآخرين، حين يجيء الأوان، التمتع بدولة. وسوف توافق فرنسا على ما سوف يكون حوارًا، كما سوف تراقب بقلقٍ أي عمل من طرفٍ واحد، سواء كان هذا الطرف أو ذاك، قد يؤدي إلى تأخير ساعة الصلح. كما أنه لا يمكن لأحد تحديد الحدود والشروط التي ستفرض نفسها على الأطراف المعنية، انطلاقًا من القرار رقم ٢٤٢ لمنظمة الأمم المتحدة. فهذا سيكون شأن المتفاوضين أنفسهم وشأنهم وحدهم.

والحال أن هذا البيان الصريح والحاذق في آن واحد، والذي لا يأتي على ذكر الجولان ولا القدس ولا الاستيطان، إنما يجر عليه ردًّا لاذعًا من جانب بيجن الذي يشبِّه ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية [بكتاب هتلر] **كفاحي**. وفي المحادثات السياسية، يسهب الإسرائيليون في الحديث عنِ الوضع في الجنوب اللبناني، مبررين الإقدام على «عملية وقائية» ضد الإرهابيين. ويظل ميتيران متمسكًا بهدوئه. ولدى عودته إلى فرنسا، يتصور أن زيارته قد هدَّأت التوترات وساعدت على تجنب غزو لبنان. والرأي العربي في الزيارة رأي غير طيب بالأحرى. فهي تحكم على فرنسا وأوروبا بلعب دور ثانوي وتدع المنطقة في أيدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وفي تلك الأثناء، يصل رُسُلُ القوات اللبنانية إلى إسرائيل لعرض خطة تحركهم. وبما أنهم غير عليمين بتفاصيل العمليات الإسرائيلية، فإنهم يعرضون مشاركة الميليشيا المسيحية في عملية حصار بيروت الغربية، على أن يتولى الجيش اللبناني بعد ذلك مهمة احتلال المدينة. ثم تمد القوات اللبنانية عملها إلى مجمل لبنان، في الشمال خاصةً، بدعمٍ من الجيش اللبناني، على أن يتم استلام بشير الجميل السلطة ضمن مراعاة الدستور اللبناني. ولن يتوجب الإعلان عن اتفاق الطرفين. وعندما يستقر الوضع، سيكون بالإمكان بدء المفاوضات من أجل عقد معاهدة صلح.

الجلاء عن سيناء

تُكَثِّفُ حركةُ معارضةِ الانسحاب من سيناء نضالها مع اقتراب الموعد المصيري. ويعرف كثيرون من أعضائها أنهم لن يتمكنوا من منعه، إلاَّ أنهم كلما جعلوه صعبًا، سيكون من الصعب تكراره في الأراضي المحتلة الأخرى. ويبدي بيجن وشارون حزمهما: يجب احترام التعهدات المتخذة والمستوطنون يخونون إسرائيل بإلهائهم الجيش عن مهامه وبتهديدهم الوحدة الوطنية. وفي مستهل مارس/ آذار، يبدأ الجيش إجلاءاته الأولى من دون مقاومة جادة من جانب المعنيين.

وتتركز المقاومة على مدينة ياميت. ففي أواخر مارس/ آذار، رحل سكانها ولم يبق فيها غير المناضلين المعادين للجلاء والذين قدموا من خارجها. ويتصرف كلٌ طرف بضبطِ للنفس لتجنب ما لا يمكن إصلاحه، لاسيما أن الحكومة والمستوطنين يتقاسمون رؤية واحدة للأمور.

ويرتسم نزاعان مع مصر. فالرئيس مبارك قد وافق على مبدأ الذهاب إلى إسرائيل في زيارة رسمية، لكنه يرفض أن تكون الزيارة إلى القدس، بينما يرفض الإسرائيليون أي حل آخر. وبشكل مادي أكثر، واستنادًا إلى ظروف تعريف الحدود خلال أزمة ١٩٠٦ – ١٩٠٧ بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية، يطالب الإسرائيليون بجيب طابا الصغير، ضمن إطار مدِّ إطلالهم على البحر الأحمر، حيث أقاموا فندقًا ومنتجعًا. فيتمسك المصريون بتعريف الحدود الدولية في عهد الانتداب ويقترحون تحكيمًا دوليًا، ما يرفضه الطرف الآخر.

وخلال شهر مارس/ آذار، يشن الجيش الإيراني سلسلة من الهجمات المضادة التي تجبر العراقيين على التخلي عن عدد معين من المواقع في الأرض الإيرانية. والانتكاسات العراقية تزعج بلدان الخليج العربية، التي تُعَزِّزُ تضامنها مع العراق. ويتولى الملك حسين الدفاع عن نظام صدام حسين في العالم العربي وفي العلاقات الدولية. أمَّا مصر مبارك، التي لا تحتفظ بعلاقات ديبلوماسية مع بغداد، فهي تعبر عن تأييدها للعراق. وهي تبيع له من جهة أخرى عتادها الحربي السوفييتي القديم الذي هو بسبيله إلى أن يحل محله عتاد أميركي. وسوريا وحدها هي التي تؤيد إيران على المكشوف.

وكما لا مفر من ذلك، فإن جميع هذه الأحداث - الانسحاب من سيناء، الحرب بين العراق وإيران، وقف إطلاق النار في لبنان والوضع في الأراضي المحتلة- إنما تتداخل تداخلاً وثيقًا.

ويرفض سكان الجولان الدروز أخذ الجنسية الإسرائيلية ويشرعون في إضراب عام. فيتعرضون لعقوبات جماعية قاسية. وتفكر بعض الشخصيات الإسرائيلية في طرد المعاندين إلى سوريا.

وعلى أثر رفض جامعة بير زيت استقبال مسؤولٍ بالإدارة المدنية الإسرائيلية، يجري إغلاقها من جديد بأمر إداري في منتصف فبراير/ شباط. ويستثير هذا حركة تضامن قوية في الضفة الغربية. وتُطلِقُ البلدياتُ إضرابات احتجاجية. وفي تلك الأثناء، يَعتبر الأردنُ الانتماءَ إلى روابط القرى جريمةَ خيانةٍ عقوبتها الإعدام. وهذا القرار، المترافق مع اغتيال عدد من نشطاء [هذه الروابط]، إنما يؤدي إلى انهيار الحركة، لاسيما أن الانتماء إليها يعني في اللحظة المباشرة الحرمان من الذهاب إلى الأردن كما يعني، بالنسبة للموظفين، الحرمان من الحصول على رواتبهم التي تُؤَدَّى لهم من عمّان.

وتكتسب التظاهرات اتساعًا في الأسبوع الثاني من مارس/ آذار، فيتم قمعها بقسوة من جانب الجيش الإسرائيلي، الذي لا يتصرف بالمراعاة التي تمكَّنَ من إبدائها حيال مستوطني سيناء. ثم إن عمدة البيرة، الذي يرفض أي اتصال بالإدارة المدنية، إنما يتم عزله ويجري إحلال لجنة عسكرية إسرائيلية محل بلديته. ويلقى متظاهر في السابعة عشر من عمره مصرعه على يد الجيش الإسرائيلي الذي يقوم، في اليوم التالي، بإطلاق الغاز المسيل للدموع على الجموع السائرة في جنازته. ويهاجم المستوطنون الإسرائيليون المسلحون السكان الفلسطينيين هجومًا وحشيًا. وتنقل وسائط الإعلام الدولية صور أعمال العنف التي تثير قلق وانزعاج العواصم الغربية. ويلقى ثلاثة شبان آخرون مصرعهم بينما تدعو الوفود العربية مجلس الأمن إلى النظر فيما يجري. ويتم عزل عمد البلديات المنتخبين البعض بعد البعض الآخر.

ويُبرزُ يومُ الأرض في ٣٠ مارس/ آذار تضامن العرب الإسرائيليين مع سكان الضفة الغربية. وبما أن الجيش الإسرائيلي قد حدَّ من ظهوره، فإنه لا تقع

سوى إصابات. ويوضح شارون أنه بعد التخلص من ممثلي المنظمات الإرهابية، أي عمد بعض بلديات المنطقة خصوصًا، سيكون بالإمكان الشروع في مفاوضات لتحقيق خطة الحكم الذاتي مع ممثلين منتخَبين انتخابًا حرًّا، فالمرشحون المؤيدون لمنظمة التحرير الفلسطينية ليس مسموحًا لهم بالترشح في الانتخابات. لكن السلطات الإسرائيلية توضح، في الوقت نفسه، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تُحَرِّكُ انتفاضة في الأراضي المحتلة، ما يثبت، على الأقل، صفتها التمثيلية. ويمضي شارون إلى حد الشكوى من أن القنصلية الأميركية تعمل بشكل مكثَّف على تشجيع العناصر المتطرفة في الضفة الغربية: «من الصعب فهم قصر النظر السياسي الذي يتميز به القادة الأميركيون. ألاّ يدركون أن المنظمات الإرهابية هي أدوات سوفييتية تعمل من أجل خلق نقطة ارتكاز سوفييتي جديدة في الشرق الأوسط ؟».

والحال أن استطلاعًا للرأي قام به في تلك الفترة معهد إسرائيلي بناءً على طلب من مجلة تايم الأسبوعية إنما يوضح الشعور الحقيقي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة[٣٥]– وقد حاولت السلطات الإسرائيلية منع نشره إذ لم يجر طلب تصريح مسبق بالقيام به: ٩٨% من الأشخاص الذين جرى استطلاع رأيهم يريدون دولة فلسطينية ؛ ٨٦% يريدون أن تحكمها منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ٥٩% يريدون أن تشمل كل فلسطين ؛ ٢٧% يريدون أن تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ؛ ٥٦% يريدون دولة ديموقراطية وعلمانية ؛ ٣٥% يريدون دولة إسلامية ؛ ٨٢% يرون أن الاتحاد السوفييتي هو أفضل صديق للفلسطينيين في مقابل ٢٥% يرون أن أفضل صديق لهم هو الولايات المتحدة ... إن صورة الإسرائيليين جد سلبية.

وفي ٢ أبريل/ نيسان، تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يُطالب بإعادة عُمد الضفة الغربية إلى مناصبهم.

وفي ٣١ مارس/ آذار، يتعرض مكتب مشتريات وزارة الدفاع الإسرائيلية لهجوم بالمدافع الرشاشة في باريس. والأضرار مادية بصورة خالصة. وبحسب بيان سفارة إسرائيل:

> ما من شك في أن هذا الهجوم الذي شُنَّ على هدف إسرائيلي كان متعمدًا ويبدو أن كل شيء إنما يشير إلى أن مرتكبي الاعتداء إرهابيون فلسطينيون. وبعد أحداث يهودا والسامرة

الدامية التي حرضت منظمةُ التحرير الفلسطينية عليها، تُصَدِّرُ هذه المنظمة أعمالها التخويفية إلى خارج حدود إسرائيل.

وفي ٣ أبريل/ نيسان ١٩٨٢، يتم اغتيال ياكوف بار سيمونتوف، السكرتير الثاني لسفارة إسرائيل، في باريس. فتسارع إسرائيل إلى اتهام منظمة التحرير الفلسطينية بأنها مسؤولة عن هذا الاعتداء الذي تتبناه في الواقع الفصائل الثورية المسلَّحة اللبنانية، وهي حركة منبثقة من التيار اللبناني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وتشجب إسرائيل هذه الاعتداءات التي تم الإعداد لها انطلاقًا من لبنان، مركز الإرهاب. وبحسب شامير، فإن «الإرهابيين، مخلصين في ذلك لتعاليم النازيين، أساتذتهم في التفكير، إنما يريدون قتلنا كلنا والقضاء على إسرائيل. لكن إسرائيل تعرف كيف تدافع عن نفسها وسوف تستخدم قوتها في سحق الإرهاب وقادته وقواعده ومنظماته، أينما يمكننا الوصول إليها».

وتستغيث بيروت بجميع أصدقائها على المسرح الدولي لتجنب غزوٍ إسرائيلي. والمسألة فادحة الجسامة لاسيما أن الدبلوماسية الدولية منقلة بغزو الأرجنتين لجزر مالفيناس [فوكلاند] التي تنتمي إلى بريطانيا العظمى. والأزمة تنذر بالتدهور والتحول إلى حرب مكشوفة بين المملكة المتحدة والأرجنتين. وفي هذا السياق، لا يمكن لواشنطون أن تقبل أزمة كبرى في الشرق الأوسط ونحن في خضم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء. فيجري توجيه نداءات عاجلة، تدعو إلى ضبط النفس، إلى الإسرائيليين الآخذين بحشد قوات على الحدود اللبنانية. ويدور الحديث عن غزوٍ سيبدأ في أحد الفصح، ١١ أبريل/ نيسان.

ويدعو عرفات جميع مناضلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى الامتناع عن أي عمل استفزازي: فمن الأفضل ترك الإسرائيليين يبدؤون الهجوم. وإذا ما نجحنا في الصمود لمدة عشرة أيام، فسوف نكسب دعم الرأي العام الدولي وسفارتين في باريس ولندن خلال شهر. ويرى السوريون أنه إذا وقعت الحرب فسوف يقاتلون ويشركون السوفييت في الحرب. وهم جد منزعجين من خطر التواطؤ بين القوات اللبنانية والجيش الإسرائيلي.

وفي يوم عيد الفصح، يقوم إسرائيلي من أصل أميركي، وهو مناضل في حزب الحاخام كاهان المتطرف، بإطلاق النار من مدفع رشاش على المؤمنين والسياح الزائرين للحرم الشريف ثم على قبه الصخرة. ثم يستسلم للشرطة الإسرائيلية. والحصيلة قتيلان و٩ مصابين بإصابات جسيمة. وعلى الفور، تهز احتجاجاتٌ عنيفةٌ القدسَ والأراضي المحتلة. وتعترف السلطات الإسرائيلية بأن ما حدث لم يكن من فعل «مختل عقليًا»، لكنها تزعم أنه تصرفٌ فردي، حتى وإن كان الحاخام كاهان قد برره فيما بعد.

وباسم منظمة المؤتمر الإسلامي، يدعو الملك خالد، ملك العربية السعودية، كل العرب إلى إضرابٍ عام تضامني. وتستمر الاضطرابات عدة أيام. ويطلق الجيش الإسرائيلي النار على المتظاهرين، ما يؤدي إلى سقوط عدة قتلى. وتستخدم الولايات المتحدة مرة أخرى حق الفيتو ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يشجب «الأعمال التدنيسية الشنيعة التي ارتكبت في نطاق الحرم» (٢٠ أبريل/ نيسان). وبحسب تفكير الدبلوماسية الأميركية الغريب، فإن ما يثير الخواطر هو شجب الأعمال بأكثر مما هو الأعمال نفسها[٣٦].

ومن الواضح تمامًا أن الشاغل الأميركي هو العمل على إتمام المرحلة الأخيرة للانسحاب الإسرائيلي من سيناء. والمحادثات الإسرائيلية – المصرية الأخيرة توفر التأكيدات الضرورية. وفي خضم ذلك، تأمر الحكومة [الإسرائيلية] بقصف مواقع فلسطينية في منطقة بيروت. والحصيلة الرسمية ٨٠ قتيلاً ومصابًا. وقد جرى إسقاط طائرتين سوريتين. فتُسارع الدبلوماسية الدولية إلى التحرك كي لا يرد الفلسطينيون على الهجوم الإسرائيلي، سعيًا إلى تجنب إعطاء ذريعة للغزو الذي يثير مخاوف لا حدَّ لها. فيمتثل الفلسطينيون والتقدميون المتحالفون تماشيًا مع الاستراتيجية التي حدَّدها عرفات.

وفي الوقت نفسه، يصدر شارون الأمر بإجلاء مستوطني ياميت بالقوة ثم هدم جميع المستوطنات القريبة من الحدود الإسرائيلية. فمن غير الوارد تمكين عدة عشرات آلاف من المصريين من الإقامة فيها.

وفي ٢٥ أبريل/ نيسان، يتم تحرير سيناء كلها فيما عدا جيب طابا الصغير. وتُعاد السيادة المصرية على الجزء المصري من مدينة رفح – على حدود قطاع

غزة- والتي تصبح الآن مدينة مقسمة إلى مدينتين. وفي إسرائيل، نجد أن الشعور السائد هو شعور الإحباط. فهناك اعتراف بضرورة الانسحاب، لكن السلام الشامل لا يزال بعيدًا جدًا بحكم عدم تسوية المسألة الفلسطينية.

ويبرر شارون سياسته ويعلن عن حزمه القادم في الأمر اليومي الذي أصدره إلى الجيش:

> نحن لا نتخلص من سيناء، بل نجلو عنها لكي نبرهن على رغبتنا في السلم. والجلاء عن سيناء ورحيلنا عن ياميت هما الخط الأحمر الذي يعني أنه ما من تنازلات إسرائيلية أخرى بعد الآن.
>
> علينا الآن لملمة جراحنا والانكباب على تنمية بلدنا، وبالأخص استيطان الجولان والضفة الغربية وغزة. فهذه الخطة الاستيطانية هي جزء لا يتجزأ من أمننا.
>
> لم ينجح قط أي جيش عربي، ولا من الوارد أن ينجح، في القضاء على مدينة إسرائيلية. وقد هدمنا ياميت بأيدينا نحن، لقد مسحناها من على وجه الأرض وستكون أنقاضها شهادة أبدية على رغبتنا في السلم بحيث إن أبناءنا لن يكون من الوارد أبدًا أن يوجهوا الاتهام إلينا بأننا لم نحاول بذل كل الجهود الممكنة من أجل السلم.

ونهج الحزم هذا يُجَسِّدُهُ الإعلانُ عن إنشاء مستوطنات سكنية جديدة سيعاد إسكان مستوطني سيناء فيها كما يجسده توجيه تهديدات جديدة إلى لبنان. وبينما تأمل الولايات المتحدة في المضي الآن إلى تناول مسألة الحكم الذاتي تناولاً جديًّا، يؤدي القمع الإسرائيلي إلى مصرع ٣ أشخاص في الضفة الغربية (٣٠ أبريل/ نيسان).

نحو المحتوم

تتركز الاهتمامات الدولية الملحة في شهر مايو/ أيّار ١٩٨٢ على حرب المالفيناس بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى. ويتّسم الشهر نفسه بهزائم عراقية جديدة. فالجيش الإيراني يحرر مدينة خُورمُشَهر. ويتم استرداد الجزء الأكبر من المكتسبات الترابية العراقية. ويبدو العراق بدوره عرضة لأن يتم غزوه. ويتولى الملك حسين الدفاع عن القضية العراقية ويدعو إلى إعادة مصر إلى الصفوف

العربية سعيًا إلى تعزيز موقف البلدان المسماة بالمعتدلة. وتتابع العربية السعودية الوضع بتعقل، داعيةً إلى حل مقبول من الجميع للحرب العراقية – الإيرانية.

وإذا كانت مصر تريد العودة إلى الصفوف العربية، فإنها تتمسك أيضًا بمراعاةٍ صارمة لالتزاماتها. ويصطدم استئناف المفاوضات حول الحكم الذاتي برفض المصريين الذهاب إلى القدس لبحث المسألة، فهذا من شأنه الاعتراف بضم الجزء الشرقي للمدينة. وللسبب نفسه، يجعل الإسرائيليون من مجيء المصريين إلى القدس شرطًا لا غنى عنه.

وفي لبنان، يتواصل تفكك الحركة الوطنية. فبعض الجماعات، كالبعث [اللبناني] الموالي لسوريا والحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي، تنحاز إلى دمشق، بينما يتباعد عنها الحزب الاشتراكي التقدمي الذي يقوده وليد جنبلاك والميليشياتُ السنِّية. وتواصل أمل حربها ضد الموالين للعراق وتهدد هيمنةَ الحركة الوطنية والفلسطينيين في الأحياء الغربية للعاصمة وفي الجنوب اللبناني والبقاع. وفي طرابلس، تقاتل الميليشيات السنِّيةُ المتحالفةُ مع الفلسطينيين الجماعة السكانية العلوية المدعومة من الجيش السوري. ويتحرر الأعيان السنّة من سيطرة الحركة الوطنية فهم يريدون أن يكون لهم وزنهم وتأثيرهم المستقل على المسرح السياسي. والاعتداءات والاغتيالات مستديمة. ويجري استهداف الفرنسيين بشكل خاص. والحال أن الجماعة السكانية المسلمة، وقد أثارت هذه الصراعات الداخلية حنقها، إنما تحلم باستعادة سلطة الدولة. وفي القطاع المسيحي، تتساءل القوات اللبنانية عن التأجيلات الإسرائيلية، فالغزو المنشود كثيرًا يتم تأجيله في عدة مناسبات.

وفي القدس، يظل التوتر بالغ القوة حول الحرم الشريف. وتتلقى المرجعيات الدينية الإسلامية بصورة منتظمة تهديدات بتدمير الأماكن المقدَّسة. وعلى الرغم من الاحتجاجات التي تتقدم بها، لا تتخذ السلطات الإسرائيلية أي إجراء ضد أنصار الحاخام كاهان بينما يجري توقيف مشايخ لإدلائهم بكلام معادٍ لإسرائيل.

وتستمر أعمال العنف والقمع في الأراضي المحتلة. وتوجِّه المعارضة التي يقودها حزبِ العمل، تحت زعامة شيمون بيريز، نقدًا قاسيًا إلى سياسة حكومة بيجن وتذكِّر بأن الهدوء كان سائدًا عندما كان حزب العمل يدير الأراضي بالتعاون

مع البلديات. ولا يجب إقامة مستوطنات إلاّ في مناطق ذات كثافة سكانية عربية ضعيفة، ما يعود على بيريز بردٍّ لاذع من جانب بيجن:

لو كان الرواد اليهود الأوائل تبنوا وجهة نظر السيد شيمون بيريز التي تذهب إلى وجوب تجنب إقامة مستوطنات يهودية بالقرب من مناطق ذات كثافة سكانية عربية قوية، لما قامت البتة بلدات ريشون – لي – زيون وزيخرون ياكوف وروش بينا وتل أبيب وحيفا.

وإذا كانت الصهيونية إيديولوجية أخلاقية، فمن الأخلاقي الاستيطان في كل مكان، بما في ذلك في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية القوية.

ويتمسك بيريز دومًا بخياره الأردني الوهمي. إلاّ أنه ينجح في خلق المصاعب أمام الحكومة التي لا تنجح في تذليلها إلاّ عبر ضم نائبين من الحزب عابر الوجود الذي أسسه موشيه دايان إلى أغلبيتها الضعيفة.

وعلى أثر اعتداءٍ في القدس وبث ألغام في قطاعات يسيطر عليها الجيش، يقوم السلاح الجوي الإسرائيلي، في ٩ مايو/ أيّار، بقصف مواقع فلسطينية بين الليطاني وبيروت، ما يؤدي إلى مصرع ١١ شخصًا وإصابة ٤٠ شخصًا. ويردُّ الفلسطينيون بإطلاق قذائف الكاتيوشا على الجليل ويستعيرون اللغة الإسرائيلية: إن ما جرى استهدافه هو أهداف عسكرية ... والواقع أن إطلاق القذائف لم يتعمد سوى استهداف مناطق غير مأهولة ؛ فهو «إشارة»، لكنها إشارة تكفي لإلجاء سكان شمالي إسرائيل إلى الملاجئ. وتنشط الدبلوماسية الدولية لتفادي تصعيد خطير. وتوضح إسرائيل تفسيرها الجديد لوقف إطلاق النار: يجب على الفلسطينيين وقف كل عمل عدائي وليس فقط انطلاقًا من لبنان. وفي عدة مناسبات، جرى تكرار أن أي هجوم على دبلوماسي إسرائيلي في الخارج لن يتم السكوت عليه. وترفض المعارضة الإسرائيلية أي أفق لغزو لبنان. وبحسب رابين، فإن من شأن الضغوط الدولية أن تجعل من المستحيل تحقيق الأهداف المرادة: عمليات التفتيش، القضاء على البنية التحتية العسكرية للمنظمات الإرهابية، دعم القوات المسيحية لتمكينها من السيطرة على الجزء الأكبر من الأرض اللبنانية، طرد الجيش السوري. وفي حالة حرب استنزاف مع القوات الفلسطينية، سيتوجب الاكتفاء بطردها من الجنوب اللبناني.

وتقدم الولاياتُ المتحدة تفسيرها للاتفاق: ينطبق وقف إطلاق النار علــى أي عمل عدائي ينطلق من لبنان في اتجاه إسرائيل أو العكس، كما ينطبــق علــى أي هجوم من جانب أحد الطرفين قد يقوم به من خلال الانتقال عبر الأردن أو ســوريا أو المياه الدولية أو الأراضي الأجنبية.

ويجري الإعداد لإرسال حبيب في بعثة جديدة تقررت لها بدايةُ شهر يونيــو/ حزيران. وفي ١٥ مايو/ أيّار، يتم استقبال الرجل من جانب ريجان الذي يوضح له الهشاشة القصوى لوقف إطلاق النار: إن من شأن حركة جذرية فلسطينية قد تــود التخلص من عرفات افتعال حادث من شأنه دفع إسرائيل إلى التحرك[٣٧]. وهذا لن يعود بالفائدة إلاَّ على الاتحاد السوفييتي.

وقد أدت المصاعب البرلمانية للحكومة الإسرائيلية إلى إلغاء غزوٍ كــان مــن المقرر القيام به في ١٧ مايو/ أيّار، و، بحسب شارون، لم يكن من شأنه اســتهداف سوى الجنوب اللبناني. لكن هذا ليس سوى تأجيل للأمر. ومن شأن انتصارٍ بــاهرٍ في لبنان والفوز في نهاية المطاف بمعاهدة سلام ثانية مع بلد عربي إعادة توطيــد الأغلبية البرلمانية. والحال أن الخطة الحربية، المسماة الآن بـــ«السلام للجليــل»، والتي قدمها شارون إلى الحكومة الإسرائيلية ووافقت هذه الأخيرةُ عليها، لا تتحدث إلاَّ عن تغلغل إلى مسافة ٤٠ كيلومترًا داخل لبنان وإن كان وزير الدفاع يومئ إلى أن تصدي الجيش السوري أو مقاومة الفلسطينيين قد تقودان إلى المضي إلى مسافة أبعد.

وفي ٢٥ مايو/ أيّار، يجري إسقاط طائرتين سوريتين من طراز مــيج فــي شمالي بيروت. وقد تلقى سلاح الجو الإسرائيلي الأمر بمنع السوريين من «إرباك» تحليقاته الاستطلاعية. وفي اليوم نفسه، يصل شارون إلى واشنطون ويلتقي هيــج في حضور مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية المكلَّفين بشؤون الشرق الأوســط. وقد أصبح هذا اللقاء فيما بعد موضع سجالٍ حاد.

وبحسب رواية هيج فيما بعد[٣٨]، يبدو أن شــارون عــرض عليــه خطتــين ممكنتين للحملة: تقود أولاهما إلى تهدئة الجنوب اللبناني وتُغَيِّرُ الثانية من خريطــة لبنان السياسية لصالح القوات اللبنانية. وشارون هناك لتحذير الولايات المتحدة: لو وقع استفزاز جديد فإن منظمة التحرير الفلسطينية سوف يُقضى عليها. وقد يكــون

وزير الخارجية الأميركي قد اعترض بقوة على مشروع كهذا. ثم يلتقي شارون على انفراد ويعبر عن موقفه بأوضح شكل: ما لم يحدث إقرارٌ دولي بوقوع استفزاز وما لم تكن العملية الانتقامية متناسبة مع حجم الاستفزاز، فإن من شأن هجوم إسرائيلي على لبنان أن يكون ذا أثر مدمر على الولايات المتحدة. فيردُ عليه شارون بأن أحدًا لا يملك أن يملي على إسرائيل القرار الذي يتطلبه الدفاع عن شعبها.

ورواية شارون جد قريبة من رواية هيج[٣٩]. فهو يقول إن الأمر كان يتعلق بطرد الإرهابيين من لبنان. والنبرة تتصاعد مع حبيب، الذي يرفض التفسير الإسرائيلي لوقف إطلاق النار:

لم آت إلى واشنطون لكي أحصل على تصريح أميركي بإجازة ما قررنا عمله، بل جئت لإفهام الأميركيين، وديًا، بوصفهم حلفاء، أين انتهى بنا الأمر بالضبط. وقد أوضح لي هيج، من جهته، موقفه بلغةٍ جد صادمة. وعندما غادرتُ واشنطون، حَرِصتُ على إعطاء كلامه ثقلاً أكبر أيضًا بتوجيهه خطابًا إلى بيجن، ألزَمَنَا فيه بـ«كبح جماحنا تمامًا». ولعل من شأن ردّ بيجن أن يلخص تمامًا شخصيته. فقد كتب إليه يقول: «السيد وزير الخارجية، لم يولد بعدُ من يمكنه نيل موافقتي على السماح لعدوٍ متعطش للدماء بذبح اليهود». كان هذا ردًا يتميز بالأنفة والثبات.

وقد أسفر الاجتماع الموسَّع عن محضرٍ يمضي تقريبًا في اتجاه هاتين الروايتين، إذ يبدو أن هيج قد قام بالأحرى بتحذير شارون من خطر أصداء دولية من شأنها فرض اعتراض على العملية الإسرائيلية.

أمَّا اللقاء المغلق فلم يسفر عن محضر. وبحسب شهادة فليوتس[٤٠]، فإن هيج لم يكن يعرف غير شيئين عن لبنان: أن بيروت هي مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأن هناك ميليشيات مسيحية متحالفة مع إسرائيل. وكان وزير الخارجية الأميركي ميالاً ميلاً قويًا إلى صف إسرائيل وكان يفكر في الانتخابات الرئاسية القادمة. وهو لا ينظر إلى شؤون الشرق الأوسط إلاَّ نظرة تبسيطية، عسكرية، من زاوية الأمن. وبعد اللقاء، تحدَّث مع الخبيرين بشؤون المنطقة، فليوتس ودرابر. وقد أخرج خريطة للبنان وأخذ يشرح بحماس: «يمكنكما أن تريا أنهم إذا ما ذهبوا

إلى هناك، فإن خطتهم سوف تكون هي الانضمام إلى المجموعة الموجودة هنا في الجنوب وإلى المسيحيين الموجودين هناك». والحال أن درابر، متخليًا عن تحفظه المعهود، إنما ينفجر صائحًا: «بحق السماء، سَيِّدي الوزير، هناك مليون ونصف مليون مسلم بينهم، وبين هؤلاء ما لا يقل عن مليون من الشيعة!». وقد انتاب الذهولُ هيج كأنه ما سمع من قبل قط شيئًا عن ذلك.

وحتى ذلك الحين، كان الشيعة يمثلون في نظره تهديدًا لدول الخليج بسبب النجاحات العسكرية الإيرانية. وإنه لفي هذه اللحظة فقط يكتب هيج خطابه التحذيري إلى بيجن والذي نقله السفير صمويل لويس. لكن الوقت كان قد فات إلى حد بعيد، وقد فسر بيجن وشارون الخطاب على أنه ضوء برتقالي غامز [متجاوب] (*amber*)[٤١]، تمامًا كرابين في عام ١٩٦٦ بالنسبة لمهاجمة سوريا وكالإسرائيليين في يونيو/ حزيران ١٩٦٧: سنكون بإزاء امتناع صوري من جانب الولايات المتحدة، لكننا لن نكون بإزاء اعتراض حقيقي.

ولا يورد درابر هذا المشهد في شهادته[٤٢]، لكنه يشدِّد على أن إدارة ريجان لم تكن لديها الإرادة السياسية لمواجهة إسرائيل مباشرة بعد قضية أوزيراك وقضية الجولان (وقضية طائرات الإواكس). ولم تكن تريد أن تجد نفسها في الوضع الذي وجد كارتر نفسه فيه. وتصريح هيج بشأن استفزازٍ يتم الإقرار دوليًا بأنه استفزاز والرد المتناسب لا يعني شيئًا ولم يكن بوسع أحد فهمه. ولم يجرِ إعطاء ضوء أخضر، إلاَّ أن ما غاب هو ردُّ الفعل القوي الذي كان من شأنه جعل الاعتراض الأميركي اعتراضًا له مصداقيته.

وفي جميع الأحوال، فإن الخطاب الذي نقله صمويل لويس إلى بيجن في ٢٩ مايو/ أيّار لم يترتب عليه أي أثر. وقد أقنع شارون بيجن بأن الأميركيين لن يمضوا إلى ما هو أبعد من بعض الاحتجاجات اللفظية دون اتخاذ تدابير عملية[٤٣]. ويرى السفير الأميركي أنه كان لا بد من إنذارٍ كالإنذار الذي وجهه أيزنهاور خلال أزمة السويس حتى يتسنى وقف بيجن وشارون، والحال أن هذا لم يكن واردًا.

الذريعة

لم يبلغ هيج ريجان بالتطورات الأخيرة. فموقفه حيال الرئيس موقف يتميز بالاستهانة به، إذ يرى أنه لا يملك لا القدرة الفكرية ولا قوة القيادة الضروريتين للمهمة الرئاسية. وسرعان ما سوف يدفع ثمن ذلك غاليًا.

وفي خطاب في شيكاغو، في ٢٩ مايو/ أيّار، يحدد هيج أهداف السياسة الأميركية في الشرق الأوسط: إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية، العمل على إحراز تقدم في المحادثات بشأن الحكم الذاتي. وفيما يتعلق بلبنان، يوضح أن الأوان قد آن للقيام بعملٍ منسَّق سعيًا إلى دعمٍ متزامنٍ لوحدة البلد الترابية ولحكومةٍ قويةٍ قادرة على النهوض بمجتمع حرٍّ، مفتوحٍ، ديموقراطي، ومتعددٍ تاريخيًّا[٤٤]. واللغة غامضة، فقد يكون ذلك مهمة بعثة حبيب أو قد يكون تشجيعًا لبشير الجميل. وينزعج الفلسطينيون. فيعلن أبو جهاد أن إسرائيل تُعِدُّ لعملية تهدف إلى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وأن من شأن هذه العملية أن تصل إلى مشارف بيروت. وسيحرص الفدائيون على المراعاة الصارمة لوقف إطلاق النار تجنبًا لإعطاء إسرائيل ذريعة.

وروزنامة العملية الإسرائيلية مشروطة بشيئين: استفزاز يتم الإقرار دوليًّا بأنه استفزاز والاستحقاق الرئاسي اللبناني. وفي المحادثات الأولى بين القوات اللبنانية والإسرائيليين، كان الأمر يتعلق بالاتجاه إلى الانتخاب المرتقب لخليفة إلياس سركيس. ولم يعد هذا مطروحًا لأن الغزو كان قد جرى إرجاؤه. والمهلة الدستورية للتمكن من الاتجاه إلى الانتخاب قوامها شهران قبل انتهاء ولاية الرئيس الموجود في السلطة، أي اعتبارًا من ٢٣ يوليو/ تموز. وقد حاولت الديبلوماسية الأميركية إقناع سركيس بقبول مد ولايته، لكن الرئيس الموجود في السلطة قد رفض بحزمٍ هذا الخيار. فيصبح بشير الجميل الآن مرشحًا بشكل سافر ويسد من ثم الطريق أمام أي مرشح توافقي. وإذا لم يحدث شيء، فإن لبنان إنما يجازف بأن يجد نفسه من دون رئيس.

ويبقى الاستفزاز. والحال أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد أكثرت من التعليمات التي تحظر أي عمل قد يوفر ذريعة للإسرائيليين. وضمن هذا السياق، نجد أن شلومو آرجوف، السفير الإسرائيلي في لندن، يسقط ضحية اعتداءٍ لدى

خروجه من حفل استقبال ديبلوماسي، في ٣ يونيو/ حزيـران ١٩٨٢[٤٥]. وتلقـي الشرطة البريطانية القبض فورًا على المعتدين.

ويكشف التحقيق فورًا عن أننا بإزاء خلية تتبع جماعة أبو نضال وأن العملية قد جرى تدبيرها في عجلة. وخلافًا للإجراءات المعتادة، لم يكن قد جرى القيام بأي أعمال تحضيرية للمتابعة وللاختفاء. والذي تصرف هو خلية «نائمة» لا مجموعـة جاءت من الخارج، ما يشكل خروجًا آخر على القواعد التي راعتها الجماعة حتـى الآن. وفي بيتِ منظِّم الاعتداء، تكتشف الشرطة قائمة بأهدافٍ مع متابعاتٍ يجـب القيام بها، تشمل روضة أطفالٍ يهود وممثل منظمة التحرير الفلسطينية فـي لنـدن وبالأخص ديبلوماسيين يمثلون بلدانًا خليجية.

وتتصادم عدة أطروحات فيما يتعلق بهذا الموضوع. فتذهب الأطروحة الأولى إلى أننا بإزاء عملية تعود إلى أبو نضال نفسه، فهو يريد استثارة حرب من شـأنها أن تقود إلى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وإحلال عناصر أكثر جذريـة محلها. وقد تتمكن فتح – المجلس الثوري من ثم من الانغراس في لبنان (وهو مـا ستفعله بالفعل في الأعوام التالية). والسلطات الإسرائيلية، التي أعلنـت فـي عـدة مناسبات أن الهجوم على ممثل ديبلوماسي إسرائيلي من شـأنه أن يشـكل مبـرِّرًا للحرب، قد حددت بذلك الهدف. ويستند نقد هذه الأطروحة إلى أن ما نحن بإزائـه هو مراهنة بالغة الجسارة وأن أبو نضال لا يقوم عادة بأي عملية مهمة إلاَّ بالاتفاق مع طرف يطلبها.

والأطروحتان ٢ و٣ تطرحان مسألة هذا الطالب. والأرجح أن يكون عـراق صدام حسين. فمن شأن غزوٍ للبنان حرف الأنظـار عـن الحـرب العراقيـة – الإيرانية: وباسم مصالح العالم الإسلامي، قد يكون بوسع صـدام حسـين عندئـذ عرض خروج مشرِّف من الحرب مع استعادة الحدود السابقة، وهو مـا سـيحدث بالفعل في الأسابيع التالية. وسترفض إيران العرض، لكنها ستظهر عندئذ بوصـفها المعتدي والمسؤول عن استمرار الحـرب. والاعتـراض الرئيسـي علـى هـذه الأطروحة هو أن أبو نضال كان، في ذلك الوقت، متباعدًا عن نظام بغداد وتَقَارَبَ مع سوريا. ولا أرجحية كبيرة هناك لأن يكون طالب العملية هـو سـوريا التـي تحرص حرصًا صارمًا، كمنظمة التحرير الفلسطينية، على تجنب كل ما من شـأنه أن يكون استفزازًا.

والأطروحة التي تطرحها الأوساط القريبة من منظمة التحريـــر الفلســطينية تجعل من إسرائيل هذا الطالب. وما يؤيد هذه الأطروحة هو مســألة الروزنامـــة، فالعملية قد شُنّت بعد ٢٥ مايو/ أيّار، إلاّ أنه يبدو من غير الوارد أنه كان قـــد تـــم عندئذ تحديد سفير إسرائيلي [كهدف للعملية]. وتذهب صيغة مخففة إلى أن التلاعب مضى في اتجاه استفزازٍ غير محدَّد، أمرٍ ذي طابع عمومي. وفي الوقت نفسه الذي وقعت فيه عملية لندن، أعدت المجموعة أيضًا عمليـــةً فـــي الأرض الإســـرائيلية انطلاقًا من لبنان، إلاّ أنها لم تجد الوقت الكافي للقيام بها. وتشير إحدى الصيغ إلى أن أبو نضال كان موجودًا آنذاك في بولنده وأن التعليمات قد أُرسلت إلى لندن عن طريق واحدٍ من مساعديه تواترَ اتّهامُهُ باستخدام الاستخبارات الإسرائيلية له.

تلك حالة الملف، والأرجح أننا لن نعرف أبدًا شيئًا أكثر من ذلك.

والحال أن آرئيل شارون، الموجود في رومانيا في زيارة لها، إنما يرجع في عجلة إلى إسرائيل. ولا تريد الحكومة الإسرائيلية إيجاد أي فـــارق بـــين منظمـــة التحرير الفلسطينية وجماعة أبو نضال. وفي ٤ يونيو/ حزيران، يشن سلاح الجـــو الإسرائيلي عملية كبرى ضد بيروت الغربية، في عدة موجات متعاقبة، ما يـــؤدي إلى مصرع ٦٠ شخصًا وإصابة ٢٧٠ شخصًا بينهم العديد من رجـــال الإســـعاف المدني. وتردُّ المدفعية الفلسطينية بقصف الجليل، ما يؤدي إلى مصـــرع شـــخص واحد وإصابة ١٤ شخصًا. لقد وقع «الاستفزاز الذي يـــتم الإقـــرار دوليًّـــا بأنـــه استفزاز».

خاتمة

" منذ بضعة شهور، لا يُفارقُ تفكيري تساوقٌ مأساوي. إن أزمة عام ١٩٢٩ إنما تقود، عبر الاشتراكية – القومية [النازية] والحرب [العالمية الثانية]، إلى الهولوكوست وإلى عشرات الملايين من القتلى في الوقت نفسه. ومع أزمة الاقتصاد العالمي والأزمة البترولية، سوف تزدهر معاداةُ السامية. على أن من يحلمون باختفاءِ لدولة إسرائيل لا يجب أن تخامرهم أوهام: فلا أحد يدري أين يمكن أن يتوقف اللهب الذي قد تحترق به دولة إسرائيل».

ريمون آرون، **أين يمكن أن يتوقف الحريق ؟**،
٢ – ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧١[١].

غداة حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، وفي سياق التفكير في الحرب في العصر الكوني، يقوم ريمون آرون، بما عُرف عنه من بُعد نظر، بتحليلٍ عقلاني لمسألة فلسطين من دون أن يخفي في أيِّ اتجاه تمضي تعاطفاته[٢]. فهو يرى أن إسرائيل لا يمكنها أن تحصل عن طريق الحرب على ما تعتبره الهدف النهائي، ألاَ وهو اعتراف جيرانها العرب بها. والقضاء على جيشٍ عربي ليس سوى حادث. ففي الشهور التالية، يعود السوفييت إلى تسليح البلد ويتمتع بقوات أقوى:

في عام ١٩٧٣، اكتشف الإسرائيليون حقيقة قديمة قدم العالم: إن الهزيمة مُعلِّمٌ رائع بينما الهزيمة شرابٌ مُسكِر.

وانعدام تناظر المواقف يُقَرِّرُ أن إسرائيل لا يمكنها خسارة حرب، فما هو عرضة للخطر هو بقاؤها. وتوسيع فضاء إسرائيل لأجل ضمان أمنها هو وهمٌ. إن الإسرائيليين إنما يكابدون التناقض بين هدفهم السياسي والمتطلبات العسكرية لأمنهم:

إن الدول العربية لن تعترف لهم أبدًا بأرض أوسع من أرض عام ١٩٦٧. وإذا كان الإسرائيليون يعززون أمنهم العسكري، فإنهم يختزلون فرص الاعتراف السياسي بهم. فإما معركة جديدة أو الانسحاب: انعدامٌ دائمٌ للأمن في الحالتين.

ويواصل العرب التمتع بالعدد والوقت واتساع الساحة، بينما يواصل الإسرائيليون التمتع بجيش أكثر كفاءة. لكن كفاءتهم العسكرية إنما تمضي في الاتجاه المضاد لهدفهم السياسي. واللاجئون الفلسطينيون يريدون العودة إلى ديارهم الضائعة، ولا يمكنهم استعادتها إلاّ بطرد من يحتلونها اليوم منها. وقد لجؤوا إلى حرب العصابات وردَّ الإسرائيليون عليهم بالردع والانتقام. والحال أن هذا التاكتيك الكفء من الناحية العسكرية هو تاكتيك ذو «نتائج عكسية» من الناحية السياسية، لأنه يحكم على النزاع بالاستمرار، ما يتعارض مع المصالح الأساسية لإسرائيل.

وقد امتدت حرب العصابات الفلسطينية إلى العالم بأسره وكانت نتائجها العسكرية هزيلة. فالإرهاب المتمثل في خطف الطائرات لم يقطع قط الاتصالات الجوية بين إسرائيل وبقية العالم:

الواقع أنه لا يملك منطقًا إثباتيًا إلاّ قياسًا إلى هدف سيكولوجي أو أدبي: إن الفلسطينيين «يقدمون الشهادة» على إصرارهم وتضحيتهم، إنهم يتخلصون من سخطهم عبر العنف، إنهم يمنعون العالم من نسيانهم، إنهم «يُشهدونـ»ـه على محنتهم.

والإرهاب الفلسطيني وحلفاؤه والإرهاب الإسرائيلي المضاد يقودان إلى عولمة لـ«الحرب الصغيرة»:

إن ساحة المعركة إنما تمتد إلى العالم بأسره ولا أهمية لمن يكون ضحيتها. ويتسع الرعب شيئًا فشيئًا إذا رفض الإرهابُ أي تمييز بين العدو والمحايدين.

والقوات المسلّحة المنخرطة من الجانبين غير متناسبة مع موارد الأمم المنخرطة في المعركة:

يتجلى تباينٌ بين البلدان التي تدور بينها المواجهة والقوات المسلّحة لكل بلدٍ منها: فإمّا أن المجتمعات غير معاصرة لتقانة سلاحها أو أن المجتمعات تتحمل عبء قوات مسلّحة من شأنها أن تتطلب ناتجًا قوميًا أعلى عدة مرات [من ناتج بلدانها القومي الحالي]. والمال الذي ينفقه الغربيون على شراء البترول يسمح للدول العربية بأن تُمَوِّل بدورها شراء أسلحة سوفييتية. ولا تستطيع إسرائيل تحمل سباق التسلح إلاّ بقدر مساعدة الولايات المتحدة لها.

والبلدان العربية تنتمي إلى العالم الثالث، لكن هذه ليست حالة إسرائيل: «إن حس إسرائيل القتالي إنما يسمح، بهذه المناسبة نفسها، بتفسيرين: أهي تحرير للشعب العبري أم هي موقع أمامي للإمبريالية ؟».

ومن الغريب أن خلاصة هذا العمل العظيم المكرَّس للنظر في الحرب إنما تؤول إلى هذا السؤال. وتُدخِلُ العبارات الأخيرة ذاتية الكاتب(٣):

إن أناسًا آخرين سوف يعايشون غدًا مشاعر أخرى. وبوصفي فرنسيًا، من أصلٍ يهودي، كيف يمكنني نسيان أن فرنسا تدين بتحريرها إلى قوة حلفائها وأن إسرائيل تدين بوجودها إلى سلاحها وأنها تدين بفرصةٍ للبقاء إلى إصرارها وإلى الإصرار الأميركي على القتال [في سبيل بقائها] إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقبل إشعاري بالذنب، أنتظرُ أن تقرر محكمةٌ من الذي يحق له شرعًا المطالبة، من الإسرائيليين أو من الفلسطينيين، بالأرض المقدّسة لديانات الكتاب الثلاث.

والحال أن ريمون آرون قد اعترف في مقالاته في فيجارو في ذلك الوقت نفسه بضرورة أو بالأحرى حتمية قيام دولة فلسطينية وإن كان قد مال بالأحرى إلى «خيار أردني».

وبعد خمسة وثلاثين عامًا [من هذا الطرح]، وخلافًا لتوقعات ريمون آرون، نُعَايشُ بأكثر مما في أي وقت مضى المشاعرَ نفسها. ففي حين أن جيل البشر الذين كانوا بالغين في زمن النازية والحرب العالمية الثانية آخذٌ في الاختفاء، فإننا، وبأكثر مما في أي وقت مضى، معاصرون لهذين الحدثين ونربط بينهما وبين مسألة فلسطين.

والمشاعرُ، بعيدًا عن أن تهدأ، إنما تحتدم بالأحرى، لكننا، في الوقت نفسه، ندرك رهاناتها إدراكًا أفضل. إن تحرير الشعب «العبري»، بحسب تعبير ريمون آرون، لا يتعارض مع وجود موقع أمامي للإمبريالية. وبحكم أن الفاعل الإسرائيلي يعتمد على الدعم الأميركي لضمان بقائه، فمن الضروري له أن يُعرِّف نفسه بأنه «رصيد استراتيجي» في الحرب الباردة وما بعدها. وفي الحقبة كلها التي غطيناها في هذا المجلد، كان عليه أن يطرح نفسه بوصفه ضروريًا لهدم الناصرية ولمواجهة التوسع السوفييتي. ومفارقة التاريخ – وهي مفارقة كان من شأن ريمون

آرون أن يحبها أو كان من شأنه إبرازها على الأقل- هي أن هذا الرصيد الاستراتيجي يعاني من مثلبة حفزه الدائم لأعداء جدد للولايات المتحدة.

إسرائيل لم تخلقها الإمبريالية لمحاربة العرب وفرض هيمنة غربية على الشرق الأوسط، لكن هذا الفاعل هو بالفعل «حقيقة استعمارية» في المنطقة، بحسب تعبير مكسيم رودنسون. وهو [الفاعلُ] كذلك لسببٍ مزدوج. فبحكم أنه فاعل دخيل جذريًا، فلا بد له دومًا لكي يواصل وجوده من التمتع بداعمين خارجيين أقوياء. وبما أنه قد بدأ من لا شيء من الناحية العملية، فإنه أسير لمنطق الاستيطان السكني الذي ينطوي على الطرد المتواصل للسكان الفلسطينيين. والمقاومة التي يبديها هؤلاء تقود إلى تأبيد النزاع.

والإقرارُ الإسرائيلي بذلك إنما يتمثل في التأكيد على أن من شأن عودة لاجئي ١٩٤٨ الفلسطينيين أن تكون بمثابة انتحار بالنسبة للإسرائيليين، أي أن إسرائيل ليست ممكنة إلاَّ بشرط طرد الفلسطينيين (لا أحد يمكنه أن يتصور صادقًا أنهم قد رحلوا بملء إرادتهم). وهكذا ندخل في جدل عقيم حول الحقوق التاريخية وحول تاريخ سقوطها.

وكان الأدب السياسي الأوروبي منذ عدة قرون تحت تسلط فكرة «صراع الأجناس»، الصراع بين الفاتحين والمغلوبين والذي يمتد عبر القرون. لكن هذا لم يردع الأوروبيين من جهة أخرى عن مشاريع الاستيطان السكني.

ولم تسمح ظروف الانتصار الإسرائيلي في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ إلاَّ بنزوحٍ محدودٍ للسكان الفلسطينيين. فوجدت إسرائيل نفسها عندئذ في وضع من يريد الدوطة (الأراضي) من دون العروس (السكان). وفي غياب الرغبة كما في غياب القدرة على التفكير في منطق الصهيونية، أرادوا مواصلة الاستيطان الذي عرفته الحقب السابقة مع أن التركيب الداخلي للواقع الإسرائيلي كان قد تغير. فحركة حزب العمل بسبيلها إلى أن تنفد على الرغم من هيمنتها السياسية وسوف ينبثق المستوطنون الجدد بأعدادٍ أكبر من صفوف اليمين القومي والديني. ولا طائل من تشديدهم على أن إنكار مشروعيتهم يعني تهديد مشروعية الصهيونية نفسها. ويتجلى عجز الحكومات الاشتراكية في رفضها الاختيار وتركهم يقومون بالاستيطان دون قول ذلك. والحال أن زمن الخيارات إنما ينبع على نحوٍ مفارقٍ

من اليمين الإسرائيلي لدى وصوله إلى السلطة. فهو يعتقد أن بمقدوره التخلي عن سيناء في مقابل الفوز بالضفة الغربية وغزة. وهو يتوصل إلى ذلك من زاوية علاقات القوة بخروج مصر من النزاع، لكن ثمن ذلك هو تأبيد النزاع وإرجاء السلام الحقيقي القائم على أمل التصالح إلى مستقبل افتراضي. على أن مواصلة الاستيطان إنما تحول دون أي قبول عربي لمشروعية إسرائيل.

والحال أن السيطرة على كل فلسطين ما تحت الانتداب، بعيدًا عن أن تؤدي إلى اختفاء الفلسطينيين، إنما تضعهم في الصدارة. وعلى المستوى الدولي، ينتقلون من خانة لاجئين لا يُشَارُ حتى إلى اسمهم في القرار رقم ٢٤٢ إلى خانة شعب له الحق في التمتع بوطن. وإذا كانت حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ قد خلقت علاقة قوى عسكرية مؤاتية بشكل حاسم للإسرائيليين على ما يبدو، فإن ثمن ذلك هو انعدام أمن السكان يوميًا. فالخسائر من القتلى ومن المصابين قد زادت عشرة أضعاف على الأقل، بل أكثر من عشرة أضعاف قياسًا إلى الأعوام الأولى من ستينيات القرن العشرين حينما كان بقاء الدولة مهدَّدًا، من الناحية الظاهرية. وكما يشدِّد على ذلك آرون، فإن التفوق العسكري الإسرائيلي لا يمكن ضمانه ضمانةً مستديمة إلاَّ بالعون الأميركي. إن المزايا الترابية المكتسبة ليست حقًّا أرصدة، بل هي بالأحرى ورطة.

ومسألة فلسطين سابقة على الحرب الباردة وتستمر بعدها بكثير. لكن الحرب الباردة تسمح بتغذية المتحاربين بالسلاح وتخلق الظروف لإمكانية حرب كلاسيكية. والمفارقة هي أن من يقدمون السلاح لديهم رؤية محافظة للوضع ولا يريدون عمومًا الحرب. وهم أسرى حلفائهم حتى وإن كانوا يحددون قدرتهم على التأثير بقدرة مساعداتهم العسكرية والاقتصادية، ما يُعَدُّ وهمًا كبيرًا. ويتطلب الأمر جهلاً لا حدود له بالوضع الحقيقي في الشرق الأوسط حتى ينزلق واحد كألكسندر هيج في المشروع القاتل الذي يطرحه آرئيل شارون للقضاء عسكريًّا على الفلسطينيين في لبنان ولإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة.

وبشكل استرجاعي وخلافًا للتخيلات الغربية الواهمة، لم تكن هناك سياسة سوفييتية ترمي إلى التوسع في المنطقة. فموسكو لم تكن تملك الإمكانات لذلك ولا كانت لديها رغبة فيه. وكان الهدف من إرسال مستشارين عسكريين إلى مصر هو

تدعيم المزايا المكتسبة ورحيلهم هو الذي يسمح بحرب ١٩٧٣. فالرغبة السوفييتية ليست هي الدخول في مواجهة مباشرة بل الوصول إلى استعادة نوع من اتفاق الدول العظمى في القرن التاسع عشر من شأنه السماح للاتحاد السوفييتي بتدعيم وجوده في المنطقة. وقد أدركت الدبلوماسية الديجولية ذلك جيدًا بينما صارت الاستراتيجية الأميركية الخاصة بإزالة النفوذ السوفييتي أحد العوامل الكبرى لزعزعة الاستقرار في المنطقة. والوهم الكيسنجري بفرض الاعتدال على العرب هو وهم خطير خطورة خاصة. فعلاوة على الإحباط الذي يفتح الطريق أمام الإسلام السياسي، تفضي هذه السياسة بالضرورة إلى استحالة أن يقدم الأميركيون ما وعدوا الحكومات العربية ضمنيًا إلى هذا الحد أو ذاك بتقديمه، ألاَ وهو العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران.

والتفكير من زاوية الحرب الباردة يقود إلى إغفال التطورات المعاصرة الكبرى الأخرى. فإدارة نيكسون لم تدرك التفاعل بين التضخم العالمي والاضطرابات النقدية وتطور سعر البترول. وحتى عام ١٩٧٣، لا ترى هناك سوى تعزيز «الدركي الإيراني». والريع البترولي يوفر قدرًا من الاستقلالية للفاعلين العرب فيسمح لهم بتمويل المجهود الحربي ضمن علاقة اعتماد أقل على الاتحاد السوفييتي، ما يزيد من هامش مناورتهم. وفي الوقت نفسه، يخلق [هذا الريع البترولي] بين المنتجين والمستهلكين اعتمادًا متبادلاً يجعل من المستحيل قيام «حرب بترول». ويخلق الريع «عولمةً إقليميةً» مفارقةً حول شبه الجزيرة العربية لا يبدأ رصد آثارها إلاَ اعتبارًا من منتصف سبعينيات القرن العشرين. وبشكل استرجاعي، فإن اجتماع الصدمات البترولية والسياسات النقدية هو العنصر الرئيسي في الحقبة الأخيرة للحرب الباردة، وهو ما لم يكن المعاصرون يملكون إمكانات إدراكه.

والحال أن الليبراليين من المدرسة الآرونية و، بشكل أعمَّ، المتعاطفين مع القضية الإسرائيلية، يقدحون دومًا الدبلوماسيات التي قيل إنها تتبنى مواقف يقال إنها موالية للعرب لاعتباراتٍ تجاريةٍ منحطةٍ خاصةً بالوصول إلى البترول وإلى الأسواق العربية. فالإحساس بالتعاطف الصادق مع الشعوب العربية يبدو لهم فكرة غريبة (ينطبق هذا عمومًا أيضًا على كل شعوب العالم الثالث). وبشكل متضارب،

يرون أن الغرب ليست له غير مصالح في هذه المنطقة من العالم ويتهمون السياسة الغربية بأنها تنهج سياسة مصالح.

لم تكن هناك قط سياسة «موالية للعرب»، بمعنى أن من شأنها أن تقود ضمنيًا أو بشكل سافر إلى القضاء على دولة إسرائيل أو إلى نفي مشروعيتها. فالدبلوماسيات التي أسَّست وجهات نظرها على العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ مستفيدةً من وجود شعار عربي جديد، هو «إزالة آثار العدوان»، قد فعلت ذلك دومًا على أساس اعتراف الفاعلين المتبادل وتوفير ضمانات للأمن. وقد قام الدبلوماسيون بمهمتهم بالعمل بلا كلل على التقريب بين صيغ إنهاء حالة الحرب وصيغ السلام عن طريق معاهدات. وكلما دخلت الدول العربية في هذا الطريق، أدخلت العامل الفلسطيني في المعادلة السياسية. ومن المسلَّم به بداهةً أنه لا يمكن قيام سلام من دون الفلسطينيين. والحال أن نهج التصرف الأوروبي هذا، وهو أيضًا نهج التصرف السوفييتي، كان عاملاً قويًا في نشر بيداچوچية [تربية وثقافة] الاعتراف المتبادل، وذلك بشكل أقوى بالتأكيد من الاعتدال المفروض بالعصا الإسرائيلية بحسب استراتيچية هنري كيسنچر. بل إن بوسع واحد كچورچ بومپيدو أن يقول إن هدف السياسة الفرنسية هو تجنب «انتحار إسرائيل» جرَّاء قصوية مواقفها.

والجدل الحقيقي إنما ينصبُّ على المسألة الجوهرية والخاصة بالاختيار بين تسوية شاملة وسلسلة من الاتفاقات المنفردة والتدريجية. ويطرح الخيار الأول صعوبةَ الإمساك بكل عناصر الملف، وكونه ينبني على تعاون بين الدول العظمى، بما فيها الاتحاد السوفييتي، وكونه مفروضًا من الخارج بشكل سافر إلى هذا الحدّ أو ذاك. أمَّا الخيار الثاني فهو، من الناحية الظاهرية، أسهل ولا بد من أن يقود إلى تهدئة تدريجية للخواطر. لكن هذا مجرد مظهر. فكل اتفاق منفرد إنما ينطوي على أن الأطراف المعنية الأخرى تجد نفسها مدعوة بأدب إلى ترك الأمور تسير في مجراها وإلى أن تتسى لعددٍ معين من الأعوام مصالحها الرئيسية. وبما أن من الواضح تمامًا أن هذه الأطراف تمتنع عن ذلك، فإنها تصبح الأطراف «الشريرة» في القضية وتنطلق بسرعة في تصعيد للعنف. فتنتج عن ذلك القاعدة الأساسية لعملية السلام: إنها تُوَلِّدُ العنف دومًا بحكم هذا الخيار التدريجي والمنفرد نفسه.

والتسوية السياسية عن طريق التفاوض وحده إنما تتضمن في صميمها كل تناقضات الوضع. فهي لا يمكنها تحويل عناصر القوة إلى حقوق ما إن نهجر الإشارة إلى العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ على الرغم من اتساع الأمور الواقعة. والدبلوماسية، شأنها في ذلك شأن الحرب، لا يمكنها الاستمرار إلا بفضل انخراط الدول العظمى، أو، على الأقل، الولايات المتحدة. وكان من الوارد أن تصبح كامپ ديڤيد النص المرجعي بالنسبة للبلدان العربية الأخرى، ولكن بشرط أن تتضمن الاتفاقات القادمة الإشارة إلى العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ في حين أن حكومة بيجن رأت في كامپ ديڤيد وسيلة لتدعيم السيطرة على الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان.

وعلى الجانب الإسرائيلي، فإن انتصار يونيو/ حزيران ١٩٦٧، على الرغم من كونه انتصارًا ساحقًا، إنما يجعل من المستحيل إيجاد تعريف ترابي لدولة إسرائيل إذ يجري إرجاؤه إلى مفاوضات قادمة وإلى التوصل إلى تسوية سلمية. وكانت هناك بالفعل غداة الحرب إمكانية لإقامة سلام فاتر قائم على ردّ الأراضي المحتلة وإنهاء حالة الحرب وتقديم ضمانات دولية قوية. ومنذ أواخر يونيو/ حزيران ١٩٦٧، يؤدي ضم القدس العربية إلى جعل هذا الحل مستحيلاً. ومنذئذ، بات محكومًا على دولة إسرائيل العيش في وضع انعدامٍ دائمٍ للأمن، إمَّا منخفض الكثافة بالنسبة لسكانها أو عالي الكثافة بالنسبة للدولة نفسها. واستراتيچية الردع العسكري استراتيچية لها نتائجها العكسية بحكم طبيعتها. فضمان الأمن عبر انعدام أمن الجيران لا يمكنه سوى إجبار هؤلاء الأخيرين على السعي إلى ضمان أمنهم الخاص عبر سباق تسلح. ويتحول أدنى فشل عسكري إلى ضياع للردع ويحفز ضرورة تصاعد في العنف للتمكن من استعادة الردع. وهكذا فإن الردع إنما يُولِّد الخطر الذي كان من المفترض منه اختزاله.

ومن غير الوارد وجود احتلال سعيد أيًا كانت صورة الأخلاق والديموقراطية التي يمتلكها المرء عن نفسه. فالبرغبة في استعادة سلطة ذات طابع استعماري، نبقى في افتراقٍ بائن عن العصر. فلم يكن خلق دولة إسرائيل ممكنًا إلاَّ لأنه جاء قبل أعوام قليلة من تحرر الشعوب المستعمرة. وبعد عشرة أعوام من خلقها، ما كان يمكن أن تتوافر أغلبية ثلثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة لقبول خلقٍ كهذا.

والحال أن الاحتلال والاستيطان إنما يجعلان من إسرائيل موضع رفض إجماعي جد سريع من جانب شعوب العالم الثالث. وبقدر ما كان مركز إسرائيل الأدبي قويًا في عام ١٩٦٧، فمصيره الحتمي هو التدهور، بهذا القدر نفسه، في الأعوام التالية لعام ١٩٦٧.

وحرب ١٩٦٧ تضع الفلسطينيين في الصدارة. وهكذا فإنها إنما تُطلق سيرورةً ترجع عن طريقها مسألةُ فلسطين إلى أساسها. ولا يزال أمام النزاع الإسرائيلي – العربي سنوات طويلة تالية، لكن الدول العربية تخلت، منذ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧، عن برنامج تحرير فلسطين لصالح برنامج إزالة آثار العدوان. وهكذا تنطرح شروطُ تنحّيها التدريجي. وقوة المقاومة الفلسطينية هي رغبتها في الإشهاد، في البرهنة على وجودها، وضعفها يكمن في عجزها عن تجاوز الإطار الميليشياوي وفي عدم تمتعها بقوة عسكرية حقيقية. وهكذا تنطرح الدراما اللبنانية كلها. فحرّية العمل الفلسطيني وقدرة المقاومة الفلسطينية على الوجود بشكل مستقل إنما تتطلبان قدرتها على أن تكون فاعلاً مستقلاً في الديناميات العربية – العربية وعلى التمتع بملاذٍ سياسي. ولبنان وحده هو الذي يمكنه توفيره لها، والثمن هو انهيار دولته. لكن هذا الانهيار يجعل من لبنان مسرحًا سياسيًا يلعب فيه جميع الفاعلين الإقليميين أدوارهم، سواء كانوا فاعلين عربًا أم إسرائيليين.

ويبدو أن ياسر عرفات كان قد أدرك بسرعة بالغة أن الكفاح المسلَّح ليس بمقدوره المضي إلى ما هو أبعد من البرهنة على الإرادة في الوجود. ومنصبه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية يسمح له بأن يصبح فاعلاً شرعيًا في النظام السياسي العربي، ثم في العالم الثالث ولدى الكتلة الاشتراكية وأخيرًا لدى جزء من البلدان الأوروبية. ولا يمكن لأي منافسٍ فلسطيني التمتع بموقع كهذا. والثمن الذي يجب على عرفات دفعه هو أن «يتصرف بشكل يتسم بالمسؤولية»، أي أن يقبل الصيغ الدبلوماسية للحلول الوسط السياسية. ومنذئذ، لا بد له من المراوغة بين الجذريين الذين يتهمونه بخيانة الكفاح المسلَّح ومتطلباتِ تخلياتٍ ليس لها من مقابلٍ ملموس. إنه يصبح مُمارسًا للالتباسات.

٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ – ٤ يونيو/ حزيران ١٩٨٢: إنها بالفعل حقبةُ تَعَاقُبِ للحروب وأعمال العنف، بما يوضح مرة أخرى أنه ليس بمقدور أي حرب

وضع حدٌ للحروب. لكن هذا الأعوام الخمسة عشر هـــي أيضًــا أعــوام التحــول التدريجي للنزاع الإسرائيلي – العربي إلى نزاع إسرائيلي – فلسطيني، هو الثمــن الذي تدفعه إسرائيل لقاء انتصارها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

الهوامش

الفصل التاسع
حرب أكتوبر/تشرين الأول

1. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Israël, 303.

٢. بيبليوجرافيا حرب أكتوبر/ تشرين الأول غزيرة غزارة خاصة. ونجد، بالفرنسية، التركيب الممتاز الذي قام به

Pierre Razoux, *La guerre israélo-arabe d'octobre 1973, Une nouvelle donne militaire au Proche-Orient*, Paris, Economica,1999

والذي أعتَمدُ عليه هنا كدليل بالنسبة للعمليات العسكرية. وكتاب

Simon Dustan, *The Yom Kippur War, The Arab-Israeli War of 1973*, Oxford, Osprey Publishing,

ثري بالمعلومات التقانية. أمّا كتاب

Donald Neff, *Warriors against Israel*, Amana Books 1988

فهو يَظلُّ دومًا مفيدًا جدًا. وأمّا بالعربية، فإن كتاب جمال حمّاد الضخم، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، حرب أكتوبر ١٩٧٣، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢، فهو يقدم تفصيلات مُسهَبَة.

٣. فيما يتعلق بالصعيد الديبلوماسي، يُعَدُّ كتاب

Richard Net Lebow et Janice Gross Stein, *We all lost the Cold War*, Princeton University Press, 1994

ثمينًا بشكل خاص وكذلك الندوة الاسترجاعية التي عقدت بعد ٢٥ عامًا من الحرب والتي شارك فيها فاعلون ومحللون. انظر أعمال الندوة في

Richard B. Parker, *The October War, A Retrospective*, University Press of Florida, 2001.

4. MAE, NUOI, 1192, Amman, le 8 octobre 1973.
5. MAE, NUOI, 1192, Amman, le 10 octobre 1973, *Conflit israélo-arabe*.
6. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Israël, 302, Beyrouth, le 8 octobre 1973, *Attitude israélienne à l'égard du Liban*.
7. Yazid Sayigh, *Armed Struggle ...*, p. 329 et suivantes, Pierre Le Peillet, *Les bérets bleus de l'ONU à travers 40 ans de conflit israélo-arabe*, Paris, Éditions France-Empire, 1988, p. 341 et suivantes.
8. Robert Dallek, *Nixon and Kissinger..*, p. 521 et suivantes

   ومجموعة الوثائق التي نشرها

   Henry Kissinger, *Crisis, The Anatomy of two Major Foreign Policy Crises*, New York, Schuster & Schuster, 2003,

   بالإضافة إلى مذكرات كيسنجر.

9. National Security Archive, http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-17.pdf.

١٠. الكتاب الرئيسي حول المسألة هو كتاب

Victor Israelyan, *Inside the Kremlin during the Yom Kippur War*, The Pensylvania University Press, 1995.

11. National Security Archive,
    http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-20.pdf.

ومحمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي..، ص ٣١٧ وما يليها.

١٢. محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي..، ص ٣٢٢.

١٣. حول هذا الموضوع، انظر،

Nigel Ashton, *King Hussein, A Political Life*, Yale University Press, 2008, p. 171 et suivantes.

١٤. يصف بيير رازو مآلات المناقشة المصرية. أمّا جمال حمّاد، ص ٢٣٧ وما يليها، فهو يورد كل تفاصيلها.

١٥. الكتاب الرئيسي حول المسائل البترولية هو كتاب

Francisco Para, *Oil Politics, a Modern History of Petroleum*, Londres, I. B. Tauris, 2010 (première édition 2004).

والكاتب أمين عام سابق لمنظمة البلدان المصدرة للبترول.

١٦. حول الجسر الجوي، انظر

Walter J. Boyle, *The Yom Kippur War and the Airlift that Saved Israel*, New York, Thomas Dunne Books, 2002.

١٧. الأصل بالإنجليزية:

« Egypt will welcome D[r]. Kissinger in appreciation for his efforts. The Egyptian side will be prepared to discuss any subject, proposal or project, within the framework of two prin ciples __ which, it is believed, Dr. Kissinger does not reject, neither does any one __ that Egypt cannot make any concessions of land and sovereignty»

18. Joe Stok, « The Oil Weapon», in Naseer H. Aruri, *Middle East Crucible, Studies on the Arab-Israeli War of October 1973*, The medina University Press international, 1975, p. 348. n

١٩. محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي..، ص ٣٣٨.

٢٠. محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي..، ص ٣٤٦.

21. Israelyan, pp. 137-138: « Throught the entire process of negotiation the Uniteds States and the Soviet Union will in any case maintain the closest contact with each other and the negociating parties »

٢٢. المناقشة موجودة على موقع UNIPAL,

http://domino.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/aa7207d
76ef6191285256e53006ad9c1!OpenDocument.

23. MAE, NUOI, 1192, New-York, le 22 octobre 1973, *Conseil de sécurité, Proche-Orient*.

٢٤. النص الفرنسي موجود في Henry Kissinger, *Les années orageuses* ;., I, p.674.
النص الإنجليزي:

« Let us together, the USSR and the United States, urgently dispatch to Egypt the Soviet and American military contingents, to insure the implementation of the decision of the Security Council of October 22 and 23 concerning the

cessation of fire and of all military activities and also of our understanding with you on the guarantee of the implementation of the decisions of the Security Council.
«it is necessary to adhere without delay. I will say it straight that if you find it impossible to act jointly with us in this matter, we should be faced with the necessity urgently to consider the question of taking appropriate steps unilateraly. We cannot allow arbitrariness on the part of Israel.»

25. Richard Net Lebow et Janice Gross Stein, *We all lost the Cold War..*, pp. 243-244.

٢٦. بما يشكل ميراثًا لحرب فيتنام، كانت القوات الأميركية آنذاك في الـ DEFCON III

27. Kenneth W. Stein, *Heroic Diplomacy, Sadate, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab-Israeli Diplomacy*, New York, Routledge, 1999, p. 91.
28. Charles Enderlin, *Paix ou guerre, Les secrets des négociations israélo-arabes 1917-1995*, Paris, Fayard, 2004, p. 356.
29. Abraham Rabinovich, *The Yom Kippur War, The Epic Encounter That Transformed the Middle East*, New York, Schoken Books, 2004, pp. 490-491.
30. Ismail Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East*, The John Hopkins University Press, 1983, p. 36.
31. Éric Roussel, *Georges Pompidou...*, pp. 595-596.
32. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Israël, 300, Tel-Aviv, le 4 novembre 1973, *Avant le retour de Mme Meir Meir, la presse israélienne.*
33. Ibrahim Sus, « Western Europe ans October War», *Journal of Palestine Studies*, Vol. 3, n°2 (Winter 1974), pp. 65-83.
34. http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-78.pdf, Talking points for meeting with general Vernon Walters: « There are no objective reasons for antagonism between the United States and the Palestinians. In the context of a settlement, the U.S. would be more than eager to contribute to the well-being and progress of the Palestinian people in any manner in which we can be effective, e.g. through economic or technical assistance.»
35. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Syrie, 35, Damas, le 23 novembre 1973, *Le régime Assad est-il remis en cause par la paix ?*.
36. Moshe Shemesh, *The Palestinian Entity 1959-1974*, Londres, Frank Cass, p. 272 et suivantes.

٣٧. حول المناخ العام في إسرائيل آنذاك، انظر

Amnon Kapeliouk, *Israël, la fin des mythes*, Paris, Albin Michel, 1975.

38. Amnon Kapeliouk, *Israël, la fin des mythes*, p. 170.
39. Éric Roussel, *Georges Pompidou...*, p. 603 et suivantes.

الفصل العاشر

زمن الخطوات المحدودة

1. Avi Shlaim, *Lion of Jordan..*, p. 381 et suivantes.

٢. انظر التاريخ الرسمي لهذه المنظمة
http://www.iea.org/textbase/nppdf/free/1990/1-ieahistory.pdf.
3. William B. Quandt, *Peace Process..*, p. 206.
4. Henry Kissinger, *Les Années orageuses*, II, pp. 1298-99.
5. Gershom Goremberg, *The Accidental Empire..*, p. 280 et suivantes.
6. Moshe Ma'oz, *Palestinian Leadership on the West Bank*, Londres, Frank Cass, 1984.
٧. شفيق الحوت، بين الوطن والمنفى..، ص ١٧٧ وما يليها.
8. Patrick Seale, *Abu Nidal...*, p. 98 et suivantes.
٩. من البديهي أن الكتاب الأساسي هو مسلسل مذكرات
Kissinger, *Years of Renewal*, New York Simon & Schuster, 1999.
10. Gershom Goremberg, *The Accidental Empire..*, pp. 289-290.
١١. العرض التفصيلي موجود في كتاب محمد حافظ إسماعيل، الذي كان آنذاك سفير مصر لدى موسكو، أمن مصر القومي..، ص ٣٨٥ وما يليها.
12. Vladislav M. Zubok, *A Failed Empire, The Soviet Union in the Cold War from Stalin to Gobarchev*, The University of North Carolina Press, 2007, p. 240 et suivantes.
13. Avi Shlaim, *Lion of Jordan..*, p. 387.
١٤. تتوافر حول كارلوس مطبوعات غزيرة لا يمكن الثقة بها كثيراً، حتى وإن كانت تتضمن «اعترافات» كتبها المعنيُ في فترات مختلفة. ونحن نستند هنا، بتحفظ، إلى كتاب
David Yallop, *Tracking the Jackal*, New York, Random House, 1993 et celui de John Follain, *Jackal, The Complete Story of the Legendary Terrorist, Carlos the Jackal*, Arcade Publishing New York, 1998
(المستند جزئيًا إلى المصادر القضائية الفرنسية). وبحسب الفترات، فإن بيانات كارلوس من شأنها أن تحدده بوصفه ثوريًا ماركسيًا ثم مقاتلاً إسلاميًا، وإن كان، دومًا، معاديًا للإمبريالية.
١٥. حول الجانب المتعلق بالجيش الأحمر الياباني، انظر
Michaël Prazan, *Les Fanatiques, Histoire de l'armée rouge japonaise*, p. 121 et suivantes.
16. Trita Parsi, *Treacherous Alliance..*, p. 40 et p. 58.
17. Madiha Rashid al Madfai, *Jordan, The United States and the Middle East Peace Process, 1974-1991*, Cambridge University Press, 1993, p. 21 et suivantes.
١٨. شفيق الحوت، بين الوطن والمنفى..، ص ١٧٩ وما يليها.
19. Georges Corm, *Le Proche-Orient éclaté*, Paris, 1983, pp 338-356.
20. *ONU, Chronique mensuelle*, Vol. XI, n°11, décembre 1974, pp.78-80.
21. *ONU, Chronique mensuelle*, Vol. XI, n°11, décembre 1974, pp.129-130.
22. Sasha Polakow-Suransky, *The Unspoken Alliance, Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa*, New York, Pantheon Books,
23. *International Documents on Palestine*, 1974, p. 362 et suivantes.
٢٤. مقابلة مع التليفزيون الفرنسي، ١١ فبراير/ شباط ١٩٧٥.
٢٥. يظل الكتاب الأساسي هو كتاب
Samir Kassir, *La guerre du Liban, De la dissension nationale au conflit régional*, Paris, Karthala Cermoc, 1999.

٢٦. أورده
William Quandt, *Decade of Decisions*, University of California Press, 1977, pp. 266-267 et *Peace Process* pp. 234-235: « The Arab leaders who banked on the United States will be discredited... Step-by-step has been throttled, first for Jordan, then for Egypt. We're losing control. We'll now see the arabs working on united front. There will be more emphasis on the Palestinians, and there will be a linkage between moves in the Sinai and on Golan. The Soviets will be step back onto the stage. The United States is losing control over events... Our past strategy was worked out carefully and now we don't know what to do. There will be pressures to drive a wedge between Israel and the United States, not because we want that but because it will be in the dynamics of the situation. Let's not kid ourselves. We've failed.

« An agreement would have enabled the United States to remain in control of the diplomatic process. Compared to that, the location of the line eight kilometers one way or the other frankly does not seem very important. And you got all the military elements of nonbelligerency. You got the "the nonuse of force".

« This is a real tragedy... We've attempted to reconcile our support for you with our other interests in the Middle East, so that you wouldn't have to make your decisions all at once... Our strategy was to save you from dealing with all those pressures all at once... If we wanted the 1967 borders, we could do it with all of world opinion and considerable domestic opinion behind us. The strategy was designed to protect you from this. We've avoided drawing up an overall plan for a global settlement... I see pressure building up to force you back to the 1967 borders __ compared to that, ten kilometers is trivial. I'm not angry at you, and I'm not asking you to change your position. It's tragic to see people dooming themselves to a course of unbelievable peril.»

وللوقوف على نص مساو، انظر أيضًا
Walter Isaacson, *Kissinger*, Faber and Faber, Londres, 1992, pp. 632-633.

27. Idith Zertal et Akiva Eldar, *Lords of the Land, The War over Israeli's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007*, New York, Nations Books, 2007.
28. Henry Kissinger, *Years of Renewal..*, p. 412: « I referred to the hostile tone of the Israeli media, clearly fed by government briefings.»

٢٩. فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام، رحلة ٣٥ عامًا في حزب البعث، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ٢٠٦ وما يليها.

30. Primakov, *Russia and the Arabs..*, p. 284 et suivantes.
31. Aaron David Miller, *The much too Promised Land, America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace*, New York, Bantam Books, 2008, pp. 148-149.

٣٢. المصطلح مستخدَمٌ في *L'Orient-Le Jour* du 19 avril 1975.

٣٣. ليس في مذكراته، حيث يُقدِّمُ استمرارية سياسته كمنطق، وإنما في أحاديثه مع
Aaron David Miller (*The much too Promised Land*. p.151).

Gerald Ford, *A Time to Heal, The Autobiography of Gerald R. Ford*, New على أن
يشدّد على أن الأمر لا يتعلق بمجرد ،York, Harper & Row, 1979, p. 247 et suivantes,
رطانة.

34. *The Foreign Affairs Oral History*,

شهادة ساوندرز:

«I reported these finding to Kissinger who instructed Sisco to have Dinitz come back to the Department to review our findings. Henry insisted that Israelis redraw the map so that the passes would clearly be in Egyptian hands and he wanted that done by the time he got to Jerusalem. That was just another illustration of the analytical capacity that a bureaucracy can provide which is invaluable to peace negotiations. I should mention that it was this episode that Dinitz used later in a complaint to Kissinger that I was "anti-Semitic". »

35. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 394, *Entretien de l'Imam Sadr avec le directeur politique*, le 25 juillet 1975.
كان قد تم استقباله بناءً على طلبٍ من ر. ب. مبارك، وهو يُقدِّمُ بوصفه تلميذًا للويس ماسينيون.
36. « The US has not developed a final position on the borders. Should it do so it will give great weight to Israel's position that any peace agreement with Syria must be predicated on Israel remaining on the Golan Heights»
37. Kenneth W. Stein, *Heroic Diplomacy..*, p. 181.

٣٨. محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي..، ص ٤٢٠.

39. Efraim Inbar, *Rabin and Israel's National Security*, The John Hopkins University Press, 1999, p. 45.

الفصل الحادي عشر

الكارثة اللبنانية

1. Karim Pakradouni, *La paix manquée,..* p. 8.
2. Charles Enderlin, *Paix ou guerres..*, p. 384.
3. Avi Shlaim, *Lion of Jordan..*, p. 393.
4. James Mann, *Rise of the Vulcans, The History of Bush's War Cabinet*, Viking, Pinguin Books, 2004, p. 56 et suivantes.

٥. حول موينيهان، انظر

Godfrey Hodgson, *The Gentleman from New York, Daniel P. Moynihan, a Biography*, New York, Houghton Miflin Company, 2000.

٦. لرغبة الدبلوماسية الفرنسية في إبداء عزمها دعم النضال ضد الأبارتهيد ولاعتبارها أن الإشارات إلى الصهيونية «لا محل لها من الإعراب»، فقد امتنعت في النهاية عن التصويت وإن كانت قد رفضت رسميًا جميع الإشارات إلى الصهيونية.

7. « The United States [...] does not acknowledge, it will not abide by, it will never acquiesce in this infamous act ».

كان نورمان بودوريتز، زعيم المحافظين الجدد، هو الذي كتب هذه العبارة.

8. « the legitimate interests of the Palestinian Arabs must be taken into account in the negotiation of an Arab-Israeli peace. In many ways, the Palestinian dimension of the Arab-Israeli conflict is the heart of that conflict. Final resolution of the problems arising from the partition of Palestine, the establishment of the State of Israel, and Arab opposition to those events will not be possible until agreement is reached defining a just and permanent status for the Arab peoples who consider themselves Palestinians.»
9. « It is a fact that many of the three million or so people who call themselves Palestinians today increasingly regard themselves as having their own identity as a people and desire a voice in determining their political status. As with any people in this situation, there are differences among themselves, but the Palestinians collectively are a political factor which must be dealt with if there is to be a peace between Israel and its neighbors».

١٠. إن روبرت ب. أوكلي، وهو سفير أميركي سابق لدى بيروت، يستخدم هذا المصطلح في شهادته في

Foreign Affair Oral History: « Most of my work consisted of participating with others as a support group for Kissinger as his Middle East policy evolved. Bill Quandt was with Hal Saunders in the NSC, but was phasing out. They and Roy Atherton, the Deputy Assistant Secretary in NEA, Joe Sisco, then the Under Secretary for Political Affairs, and I acted as a think-tank on Middle East policy and fed ideas to Kissinger.»

١١. يبدو أن مركز الأبحاث هذا قد ألهم مشروع مارشال في عام ١٩٤٨.

١٢. انظر حديثه في

Time Magazine, 8 décembre 1975, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,947561,00.html.

13. « Israeli propaganda tries to make people believe Israel should not negotiate with the P.L.O. because the P.L.O. does not recognize Israel and intends to destroy it. How can we ask a displaced people to take the initiative in recognizing those who displace them?»

١٤. اقترحت هذه البلدان الثلاثة صيغة لا تتواجد بموجبها منظمة التحرير الفلسطينية في المجلس إلا لتقديم معلومات وليس بوصفها فاعلا سياسيًا.

15. Shlomo Gazit, *Trapped Fools..*, p. 69 et suivantes.

١٦. حول مسألة سيباستيا، انظر

Idith Zertal et Akiva Eldar, *Lords of the Land*,..p. 41 et suivantes

بالأخص Gershon Goremberg, *The Accidental Empire..*, pp. 308-341.

17. http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/54fef7dfc99b0b2c8525738d006fc205?OpenDocument « We made no distinction-as, indeed, no distinction could be made with respect to value or worth-between the loss of the life of a Lebanese child and the loss of the life of an Israeli, or Syrian, or Egyptian child.»

١٨. حول اللقاء، انظر

Naomi Joy Weinberger, *Syrian Intervention in Lebanon*, Oxford University Press, 1986 et Farid El Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon*.

والحال أن كريم بقرادوني هو الذي كان مُكلّفًا بإيجاد الاتصال بين الكتائب وسوريا.

١٩. انظر الشهادة المريعة التي أدلى بها منظم المذبحة،

Joseph Şaadé, *Victime et Bourreau*, Paris Calmann-Lévy, 1989.

٢٠. في عام ٢٠٠٦ أيضًا، سوف يقوم، من سجنه، بتوريط ليبيا في المسألة توريطا مباشرًا وسوف يسكت عن دور العراق،

Réseau Voltaire, *Carlos : Comment et pourquoi j'ai pris en otage les ministres de l'OPEP*,
http://www.voltairenet.org/article142025.html .

سيتم تثمين تعليقات «شبكة ڤولتير» المادحة بالأحرى.

٢١. سيتم توقيفه في عام ١٩٩٨ في فرنسا، ومحاكمته وإدانته والحكم عليه في عام ٢٠٠١ بالحبس لمدة ٩ سنوات وسيتم إخلاء سبيله في عام ٢٠٠٣.

22. Yezid Sayigh, *Armed Struggle..*, p. 380.

إن علي حسن سلامه هو الذي سيصحب هذا الضابط إلى التليڤزيون لإعلان الانقلاب.

23. Matti Golan, *The Road to Peace, A Biography of Shimon Peres*, Warner Books, 1989, pp. 137-138.
24. Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon, The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, The John Hopkins University Press, 1987, pp. 40-41.
25. *Time Magazine*, 29 mars 1976, « Angry Riots on the West Bank»: « I don't care if we have to put the entire army in the West Bank. I want quiet and order, and I want it now. »
http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,918161,00.html.
26. « The occupation of territories in the 1967 war has always been seen by the world community to be an abnormal state of affairs that would be brought to an end as part of a peace settlement.»
27. « Clearly, then, substantial resettlement of the Israeli civilian population in occupied territories, including East Jerusalem, is illegal under the Convention and cannot be considered to have prejudged the outcome of future negotiations between the parties on the location of the borders of States of the Middle East.»
28. « Indeed, the presence of these settlements is seen by my Government as an obstacle to the success of the negotiations for a just and final peace between Israel and its neighbours.»
29. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 381, le 30 mars 1976, *La situation au Liban*.
30. *Years of Renewal..*, p. 1042 « Thus we encouraged Israel to serve as arms supplier of the Christians even while Syria was acting __ at least temporarily __ as their protector»
31. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 385, Damas, le 30 avril 1976, *Crise libanaise, vue soviétique*.

٣٢. فؤاد بطرس، المذكرات، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٩، ١٧٢ ومايليها.

33. *The Foreign Affairs Oral History*,

شهادة دين براون. تَرَكَ فيما بعد السلك الديبلوماسي ليرأس معهد الشرق الأوسط في واشنطون. وفي مهمته في لبنان، كانت له وضعية مبعوث خاص للرئيس.

34. Avi Shlaim, *Lion of Jordan..*, pp. 393-394. Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon..*, pp. 50-51.
35. Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon..*, p. 48.

٣٦. هذا هو ما يظهر للمسؤولين الفرنسيين من إفضاء كيسنجر لچيسكار ديستان في ٢١ يونيو/ حزيران

(MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 394) :

«إن التحرك السوري قد أغرق السيد كيسنجر في أعظم دهشة (*baffled*). فالولايات المتحدة لم يكن قد جرى إشعارها سلفا بتدخلهم الثاني. ولم يكن قد جرى تكليفها بتهدئة الإسرائيليين ولم يبادروا بهذا التدخل «تلقائيًا ومن دون ترتيبات»، ثم في موضع لاحق من التقرير «يتساءل وزير الخارجية [الأميركي]، معيدًا التفكير في الاعتدال الذي أبداه الإسرائيليون، عما إذا لم يكن الأردنيون قد لعبوا دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا».

37. Yezid Sayigh, *Armed Struggle..*, p. 395.
38. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 394.

٣٩. حول أحداث عنتيبي، انظر

Ben-Porat, E. Haberr Z. Schiff, *Entebbe*, Paris, Hachette, 1976, Matti Golan, *The Road to Peace..*,p. 140 et suivantes. Michel Bar-Zohar, *Shimon Pérès, The Biography*, Random House, 2007, p. 313 et suivantes.

٤٠. النص الكامل بالعربية موجود في كتاب العلاقات اللبنانية – السورية، ١٩٤٣ – ١٩٨٥، الأرز، أنطلياس، ١٩٨٦، ص ٢٦٩ وما يليها.

41. Shimon Shiffer, *Opération boule de neige, Les secrets de l'intervention israélienne au Liban*, Paris, Jean-Claude Lattès, 1984, p. 32.

٤٢. حول سياسة سركيس، انظر

Karim Pakradouni, *La paix manquée, Le Mandat d'Elias Sarkis*, Éditions FMA, Beyrouth, 1983.

43. Beate Hamizrachi, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt, Major Saad Haddad and the Ties with Israel, 1975-1978*, New York, Praeger, 1988, p. 72 et suivantes.
44. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Israël, 303, Tel-Aviv, le 7 novembre 1976, *M. Allon s'entretient avec les représentants des 9.*

٤٥. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ١٨٥ وما يليها.

46. Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, Paris, l'Harmattan, 1993.
47. N°1, vol. 55, pp. 38-53, « Israel, The Case for Defensible Borders».

٤٨. بحسب أوكلي، يقوم دين براون بوصفه رئيس معهد الشرق الأوسط بإيجاد الاتصال أيضًا بين الفلسطينيين ووزارة الخارجية الأميركية

(Foreign Affair Oral History).

كما أن وليد الخالدي، الأستاذ بالجامعة الأميركية في بيروت، يلعب دور الرسول بين السفارة الأميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهناك أيضًا قناة وكالة الاستخبارات المركزية من خلال علي حسن سلامة.

49. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 385, Jérusalem, le 6 décembre 1976, *Situation au Sud-Liban.*
50. Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon..*, pp. 55-56, Fu'âd Butrus, *Al-Mudhakkirât*, p. 200.

الفصل الثاني عشر
جنيف أو القدس

1. *La paix manquée*, ..p. 126.
2. Kirk J. Beattie, *Egypt during the Sadat Years*.., p. 149.

٣. الكتاب الرئيسي هو كتاب
William B. Quandt, *Camp David, Peacemaking and Politics*, Washington, The Brookings Institution, 1986.

٤. حول كارتر، انظر أعماله
Keeping Faith: Memoirs of a President, New-York, Bantam Books, 1982, *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East*, Boston, Houghton Mifflin Company, 1984 et Gaddis Smith, *Morality, Reason and Power, American Diplomacy in the Carter Years*, New-York, Hill & Wang, 1987, Peter G. Bourne, *Jimmy Carter, A Comprehensive Biography from Plains to Postpresidency*, New-York, Scribner, 1997.

5. Cyrus Vance, *Hard Choices, Critical Years in America's Foreign Policy*, New-York, Simon & Schuster 1983.
6. Zbigniew Brzezinski, *Power and Principle, Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981*, New-York, Farrar Straus Giroux, 1983.
7. « Israel : Staunch Friends at Arms Length», *Time Magazine*, 31 janvier 1977, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,918623,00.html.

٨. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ١٩٨ وما يليها.

9. « There has to be a homeland provided for the Palestinian refugees who have suffered for many, many years»
10. Yezid Sayigh, *Armed Struggle*.., p. 410 et suivantes.
11. Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation, People, Power and Politics*, Cambridge University Press, 1984, p. 85.
12. Karim Pakradouni, *La paix manquée*.., p. 65.

١٣. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ٢٠٥ وما يليها.

14. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Israël, 302, Jérusalem, le 3 juin 1977, *Situation au Sud-Liban*.
15. Gordon S. Barass, *The Great Cold War, a Journey through the Hall of Mirrors*, Stanford Security Studies, 2009, p. 205 et suivantes.

١٦. ترك مذكرات عن هذه الفترة من حياته،
Moshe Dayan, *Breakthrought, A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1981.

17. « Politics : Carter, the World and the Jews», *Time Magazine*, 27 juin 1977, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,915073,00.html.
18. « Within the terms of resolution 242, in return for this kind of peace, Israel clearly should withdraw from occupied territories. We consider that this resolution means withdrawal from all three fronts in the Middle East dispute __ that is, Sinai, Golan, West Bank and Gaza __ the exact borders and security arrangements being agreed in the negotiations.

« Further, these negotiations must start without any preconditions from any side. This means, no territories, including the West Bank, are automatically excluded from the items to be negotiated. To automatically exclude any territories strikes us as contradictory to the principle of negotiations without preconditions.
« Nor does it conform to the spirit of Resolution 242, which forms the framework for these negotiations. ».

١٩. شهادة هرمان إيلتس، السفير الأميركي في القاهرة
(Foreign affairs Oral History): « Kissinger always argued when he subsequently tried to explain to Fahmy and to Sadat the significance of the memorandum that it did not tie our hands. He contended that, if we reached a decision that we wanted to talk to the PLO, that the PLO leadership was sufficiently constructive in its views that we wanted to talk to them, all we had to do under the memorandum was to tell Israel, speak to Israel, that we planned to do so. The decision to do so, he argued, was entirely ours. We would assume that they would object, but if we wanted to do it, we could go ahead. In other words, all that was required was a kind of consultative process, with Israel, but a consultative process in which we retained discretionary right to make the decision. That was his professed view. It was a little disingenuous, but theoretically, under the Ford administration, with Nixon there, that could have been done. That was the way he, at least, explained it. The Egyptian leadership was not persuaded.
« When we got to the Carter administration, which was a very legalistic administration, with (Secretary of State) Cyrus Vance a lawyer, it read the Kissinger memorandum in much more strict constructionist terms. The Palestinians had to make a public statement consistent with the Kissinger memorandum. Vance believed that we had no choice if they didn't make a statement of that sort; that we had no discretionary authority to scrap the agreement. So in that sense, although Kissinger always claimed that the agreement gave us much more discretionary authority if we chose to exercise it, the Carter administration read the memorandum in more legalistic terms and binding. Kissinger was always paranoid on Palestinians and he would not have done anything about talking to the PLO, but he argued the memorandum gave us flexibility to do so if we wished. But subsequent administrations read it differently. »

٢٠. حول هذه الجماعة، انظر الدراسة جد الوافية من تأليف
Gilles Kepel, *Le Prophète et Pharaon, Les mouvements islamistes dans l'Égypte contemporaine*, Paris, La Découverte, 1984.

21. « Moreover, to be lasting, a peace agreement must be positively supported by all of the parties to the conflict, including the Palestinians; this means that the Palestinians must be involved in the peacemaking process. Their representative will have to be at Geneva for the Palestinian question to be solved.»

22. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 385, Jérusalem, le 17 septembre 1977, *Sud Liban.*
23. Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation,..* pp. 89-90.
24. Yaacov Bar-Siman-Tov, *Israel and the Peace Process, 1977-1982, In Search of Legitimacy for Peace,* State University of New York Press, 1994, p. 26 et suivantes.

٢٥. تشير الـ *Time Magazine*، في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٧، مُحقّةً، إلى أنه قد ذهب إلى المغرب. «The World: The Minister and His Mystery Trip »
http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,915527,00.html.

26. Ismail Fahmy, *Negotiating for Peace..*, p. 195 et suivantes.

٢٧. يقدم
Eliahu Ben Elissar, *Désespoirs de paix*, Paris, Ramsay, 2001, p. 65 et suivantes.
Primakov, *Russia and the Arabs..*, p. 292 et suivantes
الرواية الأقل حدة عن اللقاء.

28. « withdrawal of Israeli Armed Forces from territories occupied in the 1967 conflict ; the resolution of the Palestinian question, including insuring the legitimate rights of the Palestinian people; termination of the state of war and establishment of normal peaceful relations on the basis of mutual recognition of the principles of sovereignty, territorial integrity and political independence. »
29. *Time Magazine*, 17 octobre 1977, « The World: On the Hustings with Moshe Dayan »
http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,915623,00.html.

٣٠. هذا هو ما يشير إليه Fahmy, *Negotiating for Peace..*, p. 252.
وتشير صحافة تلك الفترة بالأحرى إلى وليد الخالدي. وفيما بعد بقليل، سوف يشار أيضًا إلى إبراهيم أبو لغد وهشام شرابي.
٣١. شهادة ليلتس.

32. *Time Magazine*, 21 novembre 1977, *MIDDLE EAST: Border Violence, Hands of Peace*: « If the news reports are correct on civilian casualties, we regret it very deeply, but we do not apologize for the operation itself. If there is quiet on the other side, there will be absolute quiet on our side.»
http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,915723-1,00.html.

٣٣. انظر الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية،
http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Foreign%20Relations%20since%201947/1977-1979/66%20Reply%20in%20the%20Knesset%20by%20Defence%20Minister%20Weizma.

34. Yaacov Bar-Siman-Tov, *Israel and the Peace Process,..* p. 44 et suivantes.

٣٥. ترك مذكراته عن تلك الفترة،
Boutros Boutros-Ghali, *Le Chemin de Jérusalem*, Paris, Fayard, 1997 (traduction de l'édition originale anglaise).

٣٦. الترجمات الرسمية الإسرائيلية تقول «العرب الفلسطينيون»، انظر
http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Foreign%20Relations%20since%201947/1977-

1979/74%20Statement%20to%20the%20Knesset%20by%20Prime%20Minister%20Begi.

أمّا ترجمة

Middle East Contemporary Survey de Colin Legum (Holmes & Meier Publication), T. II, 1979, p. 141

فهي تقول

« Palestine is the name of a country, and in this country there are two nationalities. There are Palestinian Jews and Palestinian Arabs. When you say Palestinians, you do not explain the problem at issue. We do recognize the Arab nationality in our country, and therefore I always say: "Please, the question of the Palestinian Arabs." And in Hebrew I say "Haba'ayah shel Araviyei Eretz-Yisrael," because in Hebrew, the name of this country is Eretz-Yisrael. Since the book of Samuel, and President Sadat knows the Bible perfectly well, no less than the Koran - so he knows the book of Samuel as well - where it is written for the first time: "And no locksmith shall be found throughout Eretz-Yisrael." The translation of Eretz-Yisrael is Palestine. I spoke about the Arabs of Eretz-Yisrael, or, in other words, about Palestinian Arabs »

http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Foreign%20Relations%20since%201947/1977-1979/77%20Joint%20press%20conference%20Begin-Sadat%20and%20text%20of.

وموقف بيجن هو أن كلمة «فلسطين» لا وجود لها في العبرية التوراتية حيث لا نجد سوى «أرض إسرائيل»، وإن كان بالإمكان ترجمة هذا التعبير بـ«فلسطين» في لغات أخرى.

انظر المؤتمر الصحافي في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧:

(http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Foreign%20Relations%20since%201947/1977-1979/83%20Statement%20in%20the%20Knesset%20by%20Prime%20Minister%20Begi).

وفي مؤتمراته الصحافية التالية، يستعيد هذا التوضيح بأشكال مختلفة، مشيرًا إلى حقيقة أن كلمة «فلسطين» كانت تترجَمُ دومًا بـ«أرض إسرائيل» في عهد الانتداب البريطاني. ومَن يستخدم كلمة «فلسطين» بالعبرية إنما يقوم بـ«رطانة»، بـ«سفيتة»، لكنه لا يستخدم العبرية.

37. Yaacov Bar-Siman-Tov, *Israel and the Peace Process*, p. 66.

٣٨. ترك مذكراته، محمد إبراهيم كامل، **مذكرات، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣٩. محمد إبراهيم كامل، مذكرات، ص ٤٠ وما يليها. انظر أيضًا

Ezer Weizman, *The Battle for Peace*, New York, Bataam Books, 1981, p. 122 et suivantes.

وهو يؤكد مسلك بيجن، p. 193:

« Begin is absolutely convinced that he holds the truth in his back pocket. Consequently, in addressing others __ including the heads of great nations __ he adopts the manner of a teacher talking to his pupils».

٤٠. النص الإنجليزي موجود في

Moshe Dayan, *Breakthrought,..*pp. 359-361.

كما ينبع الاختلاف عن المشروع المقدّم إلى واشنطون من التأكيدات الشفاهية المقدّمة إلى الأميركيين وغير المستعادة فيما بعد، مثال ذلك السيطرة على الأملاك العامة من جانب المجلس الإداري.

41. « there must be a resolution of the Palestinian problem in all its aspects. The solution must recognize the legitimate rights of the Palestinian people and enable the Palestinians to participate in the determination of their own future»
42. Ezer Weizman, *The Battle for Peace,...*p. 142.
43. Ezer Weizman, *The Battle for Peace,...* p. 208: « The principal danger in handing over the Rafah settlements was the obvious possibility that it would serve as a precedent for surrendering our settllements elsewhere. Gamasy must have read my mind.»

الفصل الثالث عشر

كامب ديفيد

1. *Time Magazine*, le 2 octobre 1978, « Begin is the only Israeli leader who could have signed such an agreement, since he doesn't have a Begin in opposition to his Cabinet. »

٢. يتعين عليه أيضًا التدخل لدى السناتور الوحيد المنحدر من أصل عربي، جيم أبو رزق، مستخدمًا «أصدقاء سعوديين».

Jimmy Carter, *Keeping Faith*, p. 177 : « Jim Abourezk was of Lebanese descent, and keenly interested in the rights of Palestinians, american Indians, and other people whom he considered to be oppressed in some way. I asked mutual friends in Saudi Arabia to help persuade him, and also called LaDonna Harris, wife of former Senator Fred Harris and a real champion of the rights of women and American Indians. Later I got private word directly from Prince Sultan of Saudi Arabia that Abourezk was going to vote for the treaties.»

3. « resolution 242 is applicable to all fronts of the conflict. [...] Israeli settlements in occupied territory are contrary to international law and an obstacle to peace, and that further settlement activity would be inconsistent with the effort to reach a peace settlement».

٤. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ٢٦٨ وما يليها.

5. Yezid Sayigh, *Armed Struggle..*, p. 426.
6. Ezer Weizman, *The Battle for Peace,...*p. 267: « At first, I was not as concerned about harming the Lebanese population, in view of its cooperation with the terrorists. If civilians were hurt __ even unintentionnaly __ I hoped that would goad the Lebanese into casting the PLO groups out from their midst».

٧. انظر على سبيل المثال

Time Magazine, 27 mars 1978, « Middle East : Israel Sever Arms », http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,916010-1,00.html.

٨. وضع فايتسمان كعنوان للفصل الذي يتحدث عن ذلك

« retribution for the blood of a small child »
(«القصاص لدم طفل صغير»). ونحن هنا بإزاء اقتباس من الشاعر القومي الإسرائيلي حاييم نحمان بياليك (p. 278). والحال أن («القصاص الذي لم يجده الشيطان لدم طفل صغير») قد وجده الجنرال إيتان. ومن الناحية الرسمية، يعني هذا أنه ما من قصاص ممكن عن جريمة كهذه، لكن هذا يندرج في الاتجاه المعاكس في الواقع العملي. ذلك أن اللغة العسكرية الإسرائيلية تناوبُ بين استخدام مصطلح الأعمال الانتقامية ومصطلح الدروس التي يجب تلقين المستهدفين إياها، ويرجع هذا الاستخدام التناوبي إلى عام ١٩٤٨.

9. Ghassan Tueni, *Une guerre pour les autres*, Paris, Jean-Claude Lattès, 1985, pp. 201-202.

١٠. يحدد التقرير شروط إنشاء واستخدام القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان، وبالإمكان الوقوف عليه في

http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/00eca24d7952ad83852568ba0070c4b9?OpenDocument.

١١. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ٢٨٢ وما يليها.

12. *L'Orient-Le Jour* du 1er avril 1978.

13. Karim Pakradouni, *La Paix manquée*.., p. 142.

١٤. يبدو أن الحقوقي الإسرائيلي الكبير، آهارون باراك، الذي كان المدعي العام آنذاك، هو الذي ابتدع هذا التفسير للقرار رقم ٢٤٢.

15. Moshe Dayan, *Breakthrought*,. p. 127: «Our own interest in the West Bank and Gaza was limited to our civilian settlements and our right to a military presence. We had no interest in the military or political control of the Arabs.»

١٦. محمد إبراهيم كامل، مذكرات..، ص ١٨٨ وما يليها.

١٧. محمد إبراهيم كامل، مذكرات..، ص ٢٢٨ وما يليها.

18. « The Government of Israel agrees that five years after the application of the administrative autonomy in Judea, Samaria and the Gaza district, which will come into force upon the establishment of peace, the nature of the future relations between the parties will be considered and agreed upon, at the suggestion of any of the parties.

« For the purpose of reaching an agreement, the parties will conduct negotiations between them with the participation of representatives of the residents of Judea, Samaria and the Gaza district as elected in accordance with the administrative autonomy.»

١٩. محمد إبراهيم كامل، مذكرات...، ص ٢٥٧ وما يليها.

20. Matti Golan, *The Road to Peace, A Biography of Shimon Peres*, New York, Warner Books, 1989, p. 183 et suivantes.

21. Charles Enderlin, *Paix ou guerres*.., p. 436 et suivantes.

22. Bar Siman-Tov, *Israel and the Peace process*.., p. 106.

٢٣. محمد إبراهيم كامل، مذكرات..، ص ٣١٩.

24. « full partner », Vance, *Hard Choices*.., p. 217.

٢٥. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ٣٠٩ وما يليها.

٢٦. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ٣٢٣.

27. David Kimche, *The Last option, After Nasser, Arafat and Saddam Hussein, The Quest for Peace in the Middle East*, Maxwell Macmillan International, 1991, p. 125 : «The French imposed on us a Greater Lebanon. When we became an independent state, they compelled us to annex territories which were populated by Muslim communities. That was the source of our trouble. Do not add territories and Muslims to your land, or you will find yourself facing the same problems that we have.»

٢٨. حول العلاقات الإسرائيلية – الإيرانية، انظر
Trita Parsi, *Treacherous Alliance..* et Ronen Bergman, *The Secret War with Iran*, Oxford, Oneworld, 2008.

٢٩. من بين جميع المصادر المذكورة، فإن أهمها هو كوانت بالنسبة للجانب الأميركي وبار – سيمان – توف بالنسبة للجانب الإسرائيلي وإبراهيم كامل بالنسبة للجانب المصري.

٣٠. محمد إبراهيم كامل، مذكرات..، ص ٣٧٩ وما يليها.

31. Quandt, *Camp David..*, p. 246 : «the text said that "the result of the negotiations" should be based on all the principles of the UN Resolution 242, and the principles including withdrawal, were then enumerated. Begin argued that the wording should be changed to read that "the negotiations" should be based on 242 not "the results of the negotiations." By this he meant that any party could raise the points mentioned in 242 during the negotiations, but that the final agreement need not reflect those principles. Begin also asked to delete the listing of the principles of 242. The word "withdrawal" would therefore not be in the text dealing with the final status negotiations. Carter agreed to make these deletions, which watered down even further the vague wording of the agreement. »

٣٢. محمد إبراهيم كامل، مذكرات..، ص ٤٨٧ وما يليها.

٣٣. النص موجود في *Camp David..*, p. 388 et suivantes.

34. « We see the transitional period as essential to build confidence, gain momentum and bring about the changes in attitude that can assure a final settlement which realizes the legitimate rights of the Palestinian People while assuring the security of Israel and of the other parties.»

35. Zbigniew Brezinski, *Power and Principle..*, pp. 277-278 : « I would be willing to lose my election because I will alienate the Jewish community, but I think it is important to prevent the Arabs falling under Soviet sway. If there is a breakdown, we will have to go with Sadat.»

٣٦. شهادة صمويل لويس.

الفصل الرابع عشر

منعطف ١٩٧٩

1. « An arc of crisis stretches along the shores of the Indian Ocean, with fragile social and political structures in a region of vital importance to us threatened with fragmentation. The resulting political chaos could well be filled by elements hostile to our values and sympathetic to our adversaries».

2. Time Magazine, 15 janvier 1979, *World: An Interview with Kissinger*: « Secondly, I believe that sophisticated kinds of strikes occurring simultaneously in widely separated parts of Iran and run so effectively that even when people go back to work they do not increase production could not have taken place without central organization. Whether they were organized in the Soviet Union or organized by people trained by the Soviet Union in other countries is really a secondary question. I think it is certainly the result of Soviet support of radical movements on a global basis, which has also now reached Iran.»
http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,919998,00.html.

٣. أو العكس [طالب ألماني ورجل دين إنجليزي]، فالمصادر غير متفقة في هذا الشأن.

4. Benny Morris, *Israel's Secret Wars..*, p. 419: « During Eitan's tenure, in 1979, the Palestinian held responsible for planning the Munich Olympics massacre, Ali Hassan Salameh __ the "Red Prince" __ was finally tracked down by Mossad agents and killed in a car bomb explosion in Beirut»

٥. حتى في أيامنا هذه أيضًا تفسر سيرة تمجيدية لبشير الجميل الاغتيال بالرغبة في وضع حدٍّ للاتصالات بين القوات اللبنانية وفتح. إذ تذهب إلى أن بشير الجميل، وقد اشتبه في شيء ما، يبدو أنه حاول تحذير على حسن سلامه في اللحظة الأخيرة من خلال بسام أبو شريف، لكن المعلومة قد تكون وصلت بعد فوات الأوان. چورج حايك، بشير الجميل، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٦٠. وللوقوف على رواية رومانسية للمسألة كلها، انظر

David Ignatius, *Un espion innocent Beyrouth 1969-1983*, Edition Gérard de Villiers 1987 (titre anglais original *Agents of Innocence*).

6. *Le Chemin de Jérusalem..*, p. 313.
7. Kameel B. Nasr, *Arab and Israeli Terrorism, The Causes and Effects of Political Violence*, Jefferson, Mc Farland, 1997, pp. 111-112.
8. Éliahu Ben Élissar, *Désespoirs de paix...*, p. 232 et suivantes.
9. *Time Magazine, MIDDLE EAST: A Troubled·First Anniversary*, Monday, Oct. 01, 1979,
http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,947445,00.html.
10. « Don't tell me how to do anything," he shouted, as Ambassador Evron tried to calm him down. "You are soft, you have demonstrated weakness all over the world. You lost Ethiopia, you lost Angola, you lost Iran." When Saunders said, "I'm very sorry that you don't understand American policy," Weizman retorted, "You don't have a policy at all. »
11. Shlomo Gazit, *Trapped Fools..*, pp. 186-187.

١٢. حول هذا الموضوع، انظر الكتاب الممتاز من تأليف

Jean-Pierre Filiu, *L'Apocalypse dans l'Islam*, Paris, Fayard, 2008.

13. Jamal Sankari, *Fadlallah, The Making of a Radicam Shi'te Leader*, Londres, Saqi, 2005, p. 174.
14. « The region which is now threatened by Soviet troops in Afghanistan is of great strategic importance: It contains more than two-thirds of the world's exportable oil. The Soviet effort to dominate Afghanistan has brought Soviet military forces to within 300 miles of the Indian Ocean and close to the Straits

of Hormuz, a waterway through which most of the world's oil must flow. The Soviet Union is now attempting to consolidate a strategic position, therefore, that poses a grave threat to the free movement of Middle East oil. [...]

« We must call on the best that is in us to preserve the security of this crucial region.
« Let our position be absolutely clear: An attempt by any outside force to gain control of the Persian Gulf region will be regarded as an assault on the vital interests of the United States of America, and such an assault will be repelled by any means necessary, including military force. »

١٥. سعد مرتضى، مهمتي في إسرائيل، مذكرات أول سفير مصري في تل أبيب، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨.

16. Azzam Tamimi, *Hamas, a History from Within*, Olive Branch Press, Northampton, Massachusetts, 2007, pp. 44-45.
17. Shlomo Gazit, *Trapped Fools..*, pp. 94-96.

١٨. حول مجمل السياسة الأوروبية، انظر الأطروحة الجامعية الممتازة التي أعدتها
Maria Giannou, *Les interventions de la CEE et de l'UE dans le conflit israélo-arabe depuis la crise de 1973 jusqu'aux développements contemporains*, Université de la Sorbonne nouvelle-Paris III, 2006.

١٩. اقتباس ورد في كتاب
Charles Enderlin, *Le grand aveuglement*, Paris, Albin Michel, 2009, p. 92.

٢٠. نص المعاهدة موجود في
Journal of Palestine Studies, 38, Vol. X, n°2, pp. 148-151.

21. «the Israeli action succeeded in alienating the Palestinian terrorists from the local population and thereby thwarting their operations. »

٢٢. الكتاب الأساسي حول الموضوع هو كتاب
Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a, Struggle for the Soul of Lebanon*, University of Texas Press, 1987.

٢٣. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ٤٤٦ وما يليها.
٢٤. هناك عدة تنويعات على هذه الصيغة.
٢٥. حول هذه المسألة، انظر
Jean Chizola et Hervé Deguine, *L'affaire Copernic, les secrets d'un attentat antisémite*, Paris, Mille et Nuits, 2009.

٢٦. كما هي الحال غالبًا، يقوم الجدل أيضًا على تصريح مجتزأ، فقد قال رولان بار أيضًا «إن الطائفة اليهودية هي طائفة فرنسية يحترمها جميع الفرنسيين». وتتبع «سقطة» رولان بار من تعبير «مدنيين أبرياء» (يبدو أن هناك «عسكريين مذنبين»؟). ثم إن أحد الضحايا القتلى كان يحمل الجنسية الإسرائيلية.

٢٧. حول مجمل مسألة الرهائن، انظر
David Harris, *The Crisis, The President, the Prophet, and the Shah __ 1979 and the Coming of Militant Islam*, Little, Brown and Company, New York, Boston, 2004.

حول مسألة الاتصالات، انظر
Robert Parry, *Trick or Treason, The October Surprise Mystery*, Sheridan Square Press, New York, 1993.

٢٨. بسام أبو شريف، ياسر عرفات، رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٣٨ وما يليها.

الفصل الخامس عشر
يوميات حرب معلنة

1. « I never met anybody in Lebanon who was a particular admirer of Israel. The Israelis were seen as tough, brutal, real-politik people. The Lebanese were very scornful of Israeli pretensions to be humanitarians. There is an idealistic side to Israel, but when you were in Lebanon it was very difficult to remember it. The Israelis were tough and arrogant. The Lebanese that were recruited by Israel were also tough and brutal. The idealistic side of Zionism or Jewish life was not on display in Lebanon. Even the Maronites, who became deeply involved with the Israelis, basically disliked and distrusted them very much. If there was anything idealistic about Israel, it would not have occurred to Bashir Gemayel, who was an ally. He did not see them in that light, although he did admire their toughness. He thought that the Israelis were right in thinking that the only good Arabs were dead ones. He came to think differently later, but when I first met him, that was very much his point of view.»

٢. الكتاب الرئيسي حول هذا الموضوع هو كتاب

Alain Ménargues, *Les secrets de la guerre du Liban, Du coup d'État de Bachir Gemayel aux massacres des camps palestiniens*, Paris, Albin Michel, 2004.

3. Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, Londres, Unwin Paperback, 1986, p. 29.
4. « at a later stage, when some progress has been made»

٥. حول إيمان رونالد ريجان باقتراب نهاية الزمان، انظر

Lou Cannon, *President Reagan, The Role of a Lifetime*, New York, Public Affairs, 2000, p. 247 et suivantes.

6. Alexander Haig, *Caveat*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1984, pp. 176-177.
7. Ronald Reagan, *The Reagan Diaries*, HarperColins Publishers, 2007, 23 avril 1981, p. 14.
8. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Liban, 394, Beyrouth, le 14 avril 1981, *Entretien avec M. Bechir Gemayel.*

٩. الكتاب الرئيسي هو كتاب

John Boyklin, *Curse is the Peacemaker, The American Diplomat Versus the Israeli General, Beirut 1982*, Aplegate Press, 2002

ويجب استكماله بشهادة فيليب حبيب في ***Oral History***

10. MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Israël, 282, Tel-Aviv, le 4 mai 1981, *Diatribes de M. Begin.* Voir aussi *Time Magazine*, 18 mai 1981, *Sounding Off with a Vengeance.*
11. *Time Magazine*, 11 mai 1981: « They bombarded civilians in the thousands with heavy cannon, tanks and missiles. They massacred them, like the Nazis did to the civilians in Europe. This is an exact comparison.»

١٢. حول حقيقة البرنامج النووي العراقي، انظر مذكرات عالم الذرّة العراقي عماد خدوري، سراب السلاح النووي العراقي، مذكرات وأوهام، Arab Scientific Edition, 2005

13. Benny Morris, *Israel's Secret Wars*.., p. 332 et suivantes.
14. Trita Parsi, *Treacherous Alliance*..., p. 107.

١٥. في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، يبدو أن الحكومة العراقية أعربت عن عزمها المطالبة بتعويضات ضمن إطار القرار رقم ٤٨٧. ويجب أن نتذكر أن العراق كان عليه التعويض عن الأضرار جد الفادحة المترتبة على إطلاق صواريخ سكود على إسرائيل في عام ١٩٩١.

16. *Time Magazine*, 27 juillet 1981, *Middle East: Escalating the Savagery*, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,949224,00.html.
17. «I have reported to President Reagan that as of 13:30 hours local time, July 24, 1981, all hostile military action between Lebanese and Israeli territory, in either direction, will cease. »

١٨. انظر على سبيل المثال،

Time Magazine, 5 octobre 1980, *Starting Point for a Solution: General Ariel (Arik) Sharon*,
http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,921056,00.html.

19. « it is not the business of other nations to make American foreign policy »
20. Lou Cannon, *President Reagan*,.. p. 342.
21. *The Reagan Diaries*, 15 septembre 1981, p. 38 : « We've had disturbing news that P.M. Begin was planning to invade Lebanon. Of course, I've been upset by Sen's tales that he lobbied hard against AWAC's when he told me he wouldn't.

    « Al H. flew to N.Y. and saw him before he left home. He promised no invasion unless some act forced his hand. Denied he broke his word & Al is convinced he really wants to get along with us.»

22. Nicolas Laham, *Selling Awacs to Saudi Arabia, The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing interests in the Middle East*, Londres, Praeger, 2002.
23. Nigel Ashton, *King Hussein*.., p. 230 et suivantes.

٢٤. انظر شهادة نيكولاس فليوتس، الذي كان آنذاك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى:

« When Sadat was assassinated, all of a sudden the secretary of state called me in one day and said... As I told you, he was so anxious (this was eight months later) to get the Palestinian issue off the table, in his view, that he engaged, on a couple of trips to Egypt and Israel, to try to move forward these stalled talks on Palestinian autonomy, and failed. Then he told me that he was about to recommend to the Israelis that unless the Egyptians agreed to a sweetheart agreement (we go back to that again), that they not withdraw from the Sinai.
«When I realized he was serious, I said, "Well, you know I disagree with you, and I think this would be a terrible thing. There are a lot of reasons why it would be bad, but the worst I can think of now is domestic. Ronald Reagan will go down in history as the American president that lost the Egyptian-Israeli Treaty. You may not care, but I think Ronald Reagan doesn't want to have that stigma, to lose what Carter had achieved." So I left him that.»
http://memory.loc.gov/cgi-bin/query/r?ammem/mfdip:@field(DOCID+mfdip2004vel01).

25. Moshe Ma'oz, *Palestinian Leadership on the West Bank...*, p. 198.
26. Ariel Sharon, *Mémoires*, Paris, Stock, 1990, pp. 496-497.
27. Anita Miller, Jordan Miller et Sigalit Zetouni, *Sharon, Israel's Warrior-Politician*, Academy Chicago Publishers & Olive Publishing, 2004, p.160.
28. John Boyklin, *Cursed is the peacemaker..*, pp. 50-51: « General Sharon, this is the twentieth century and times have changed. You can't go around invading countries just like that, spreading destruction and killing civilians. In the end, your invasion will grow into a war with Syria, and the entire region will be engulfed in flames. »
29. « You have no moral right to preach to us about civilian casualties. We have read the history of World War II and we know what happened to civilians when you took action against an enemy. We have also read the history of the Vietnam War and your phrase 'bodycount'....Are we a vassal state? A banana republic? Are we 14-year-old boys, that if they don't behave they have their knuckles smacked?...The people of Israel has lived for 3,700 years without a memorandum of understanding with America and it will continue to live without it for another 3,700 years.»
30. Reagan Diaries, 20 décembre 1981, «First thing this A.M. a message from Israel _an angry denunciation of us with charges of betrayal & antisemitism. Obviously it is intended for the public to arouse our own Jewish community against us »
31. Shimon Sheffer, *Opération boule de Neige..*, pp. 116-117.

٣٢. النص موجود في

Journal of Palestinian Studies, vol. XI, n°3, printemps 1982, pp. 167-172.

33. Alain Ménargues, *Les secrets de la guerre du Liban..*, p. 221 et suivantes.

٣٤. فؤاد بطرس، المذكرات، ص ٥٠٨.

35. *Time Magazine*, 24 mai 1982, *Radical, Resentful, but Ambiguous*, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,953509-4,00.html.

٣٦. تصريح المندوبة الأميركية كيركپاتريك:

« as much as we condemn the act of violence that occasioned this debate of the Council, we must oppose this draft resolution, which, in our view, would make new acts of violence more, not less, likely to take place in the future.»

37. *Reagan Diaries*, pp. 84-85 : «A radical Wing of the P.L.O, wanting to take over from Arafat, is out to provoke Israel into action. This will rid them of Arafat who is more moderate & will rally Arabs & Soviets to the radicals. We're trying to make Israel see this. »
38. *Caveat*, p. 335 : « In a strenuous argument with Sharon in the presence of my staff, I challenged these plans, and after the meeting, so that there could be no question that I was playing to an audience, I invited Sharon into my office and told him privately, in the plainest possible language, what I had repeated to him and Begin and their colleagues many times before: unless there was an internationally recognized provocation, and unless Israeli retaliation was proportionate to any such provocation, an attack by Israel into Lebanon would

have a devastating effect on the United States. "No one", Sharon replied, in his truculent way, "has the right to tell Israel what decision it should take in defense of its people.»

39. *Mémoires*, p. 540.
40. *Oral History* : «I was sitting to Al Haig's right, Morris was standing in front of his desk, and off to the left was his easel with a big map of Lebanon on it. Al Haig was telling us, briefly, very briefly, about his meeting with the Israeli, and he was rather enthusiastic as he pointed to the map and said, "You see, if they have to go in, their plan would be to link up the group here in the south with the Christians up here."

    «And Maury Draper (who was a very circumspect person; if anything, Maury was too reticent in the face of that kind of senior authority) blurted out, "For Christ's sake, Mr. Secretary, there's a million and a half Muslims between them, and at least a million of them are Shi'ah!"

    « And Haig was really startled; it was as if he'd never known this." »

٤١. هذا هو تفسير صمويل لويس، انظر حديثه في *Oral History*

42. *Oral History* : « Our trouble was, and it was the same trouble that we always had, that the administration could not develop the political will to confront Israel and to tell it that it could not invade Lebanon. Haig wrote in his memoirs that he warned the Israelis that they couldn't take any actions unless it was in response to an internationally recognized provocation; what ever the Israelis did would have to be proportionate to the provocation. That statement didn't mean a thing and no one understood it. The historians will have to decide whether the United States gave in effect a green light to Israel; many Israelis think so. The most common view is that when Sharon told Haig what he was going to do, he got the equivalent of a wink of approval. Haig did not: "You can't invade Lebanon" and he didn't wink; he just didn't comment in some cases. He listened to what the Israelis had to say; once the Israeli Chief of Intelligence told Haig that Israel would have to invade if they couldn't get a better control of the situation. At that stage, we should have said: "No, you can not do that". We might have had to get Reagan to get in touch with Begin or take other measures to impress the Israelis that important US interests were at stake and that they just couldn't proceed. But we didn't.»

٤٣. صمويل لويس في

Oral History : « Subsequently, from a number of sources, we found out that when Sharon got back he went to see Begin and reported that the Americans would not bother Israel and that Israel should proceed to do what it had to do. The U.S. would make some noise, but wouldn't take any adverse actions. We would swallow Israel's attack. When Begin read Haig's letter, he had Sharon's oral report and therefore leaned to Sharon's interpretation.»

44. « the time has come to take concerted action in support of both Lebanon's territorial integrity within its internationally recognized borders and a strong

central government capable of promoting a free, open, democratic and traditionally pluralistic society»

٤٥. حول هذه المسألة، انظر

Patrick Seale, *Abu Nidal..* p. 222 et suivantes, Kameel B. Nasr, *Arab and Israeli Terrorism...*, p. 128 et suivantes.

الخاتمة

1. *Les articles du Figaro*, T. III, p. 1424.
2. Raymond Aron, *Penser la guerre, Clausewitz 2. L'âge planétaire*, Paris, Gallimard, Tel, 2009, p. 193 et suivantes (première édition 1976).
3. p. 286.

ببليوجرافيا

Archives

MAE, Ministère des Affaires étrangères, archives consultées pour une grande partie grâce à des dérogations

Bibliographie des ouvrages cités

Séries documentaires et revues:

International Documents on Palestine, Beyrouth

Foreign Relations of United States (*FRUS*) (disponible pour les années concernées ur le site internet du Département d'Etat)

Unispal

The Foreign Affairs Oral History Collection of the Association for Diplomatic Studies and Training, http://www.adst.org/int.htm#d

National Security Archive

Soviet-American Relations, The Détente Years, 1969-1972, Washington, Department of State, 2007

Cahiers de l'Orient Contemporain

Journal of Palestine Studies

Maghreb-Machrek

Near East Report

ONU, Chronique mensuelle

Time Magazine

Abou Iyad, *Palestinien sans patrie, entretiens avec Eric Rouleau*, Paris, Fayolle, 1978

Abou-Sharif (Bassam) et Mahnami (Uzi), *Ennemis en terre promise, Un Israélien, un Palestinien, De la guerre sans merci à la paix des braves. Journal à deux voix*. Paris, Robert Laffont, 1996

Adamsky (Dima P.), "The « Seventh Day » of the Six Day War : The Soviet Intervention in the War of Attrition (1969-1970)" in Yaacov Ro'i et Boris Morozov, *The Soviet Union and the June 1967 Six Day War*

Adan (Avraham Ben), *On the Banks of the Suez*, Presidio Press, 1980

Andrew (Christopher) et Mitrokhin (Vasili), *The Mitrokhin Archive II, The KGB and the World*, Londres, Allen Lane, 2005

Aron (Raymond), *Mémoires, 50 ans de réflexion politique*, Paris Julliard, 1983

Les articles du Figaro, T. III, *Les crises*, Paris, Éditions de Fallois, 1997

Essais sur la condition juive contemporaine, Paris, Texto, 2007

Penser la guerre, Clausewitz 2. L'âge planétaire, Paris, Gallimard, Tel, 2009

Ahston (Nigel J.), « Pulling the Strings : King Hussein's Role during the Crisis of 1970 in Jordan», *The International History Review*, XXVIII, March 2006, pp.94-118

King Hussein, A Political Life, Yale University Press, 2008

Aust (Stefan), *The Baader Meinhof Complex*, Londres, The Bodley Head, 2008

Ball (George), *The Past has Another Pattern, Memoirs*, Norton & Company, New-York, 1982

Balfour-Paul (Glen), *The End of Empire in the Middle East, Britain's Relinquishment of Power in her last three Arab Dependencies*, Cambridge Middle East Library, Cambridge University Press, 1991

Bamford (James), *Body of Secrets, Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency*, Anchor Books, New-York, 2002

Barass (Gordon S.), *The Great Cold War, a Journey through the Hall of Mirrors*, Stanford Security Studies, 2009

Bar-Joseph (Uri), *The Watchman Fell Asleep, The Surprise of Yom Kippur and its Sources*, State University of New York Press, 2005

Bar-Siman-Tov (Yaacov), *The Israeli-Egyptian War of Attrition, 1969-1970*, Columbia University Press, 1980

Israel and the Peace Process, 1977-1982, In Search of Legitimacy for Peace, State University of New York Press, 1994

Bar-Zohar (Michael) et Haber (Eitan), *The Quest for the Red Prince, The Inside Story of Israel's Relentless Manhunt for One of the World's Deadliest and Most wanted Arab Terrorists*, New York, William Morrow and Company, 1983

Bar-Zohar (Michael), *Shimon Pérès, The Biography*, Random House, 2007

Beattie (Kirk J.), *Egypt During the Sadate Years*, New-York, Palgrave, 2000

Ben Elissar (Eliahu), *Désespoirs de paix*, Paris, Ramsay, 2001

Ben-Porat (Y.), Haber (E.), Schiff (Z.), *Entebbe*, Paris, Hachette, 1976

Bergman (Ronen), *The Secret War with Iran*, Oxford, Oneworld, 2008

Bill (James A.), *George Ball, Behind the Scenes in U. S. Foreign Policy*, Yale University Press, 1997

Bourne (Peter G.), *Jimmy Carter, A Comprehensive Biography from Plains to Postpresidency*, New-York, Scribner, 1997

Bowen (Jeremy), *Six Days, How the 1967 War Shaped the Middle East*, Simon & Schuster, 2003

Boyklin (John), *Curse is the Peacemaker, The American Diplomat Versus the Israeli General, Beirut 1982*, Aplegate Press, 2002

Boyle (Walter J.), *The Yom Kippur War and the Airlift that Saved Israel*, New York, Thomas Dunne Books, 2002

Blum (Howard), *The Eve of Destruction*, New-York, HarperCollins, 2003

Boutros-Ghali (Boutros), *Le Chemin de Jérusalem*, Paris, Fayard, 1997

Braizat (Musa S.), *The Jordanian Palestinian Relationship, The Bankruptcy of the Confederal Idea*, Londres, British Academy Press, 1998

Brenchley (Frank), *Britain, the Six-Day War and its Aftermath*, Londres, I. B. Tauris, 2005

Brzezinski (Zbigniew), *Power and Principle, Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981*, New-York, Farrar Straus Giroux, 1983

Bull (Odd), *War and Peace in the Middle East*, Londres, Leo Copper, 1976 (première édition 1973)

Bundy (William), *A Tangled Web : Making of Foreign Policy in the Nixon Presidency*, I B Tauris & Co, 1998.

Burket (Elinor), *Golda*, New York, Harper, 2008

Cannon (Lou), *President Reagan, The Role of a Lifetime*, New York, Public Affairs, 2000

Carter (Jimmy), *Keeping Faith: Memoirs of a President*, New-York, Bantam Books, 1982

The Blood of Abraham: Insights into the Middle East, Boston, Houghton Mifflin Company, 1984

Chizola (Jean) et Deguine (Hervé), *L'affaire Copernic, les secrets d'un attentat antisémite*, Paris, Mille et Nuits, 2009

Cobban (Helena), *The Palestinian Liberation Organisation, People, Power and Politics*, Cambridge University Press, 1984

Cohen (Avner), *Israel and the Bomb*, Columbia University Press, 1998

Cohen (Col. Eliezer « Cheetah »), *Israel's Best Defense, The First Full Story of the Israeli Air Force*, New-York, Orion Books, 1993

Corm (Georges), *Le Proche-Orient éclaté*, Paris, 1983

Dallek (Robert), *Nixon and Kissinger, Partners in Power*, New-York, HarperCollins Publishers, 2007

Dan (Uri), *Mossad, 50 ans de guerre secrète*, Paris, Presses de la Cité, 1995

Daniel (Jean), *La Blessure suivi du Temps qui vient*, Paris, Livre de poche, 1994

Dannreuther (Roland), *The Soviet Union and the PLO*, St Antony's College, MacMillan Press, Londres, 1998

Daoud (Abou), *Palestine, De Jérusalem à Munich*, Paris, Anne Carrière, 1999

Dayan (Moshe), *Breakthrought, A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1981

Dobrynin (Anatoly), *In Confidence, Moscow's Ambassador to America's Six Cold War Presidents*, New York, Random House, 1995

Dustan (Simon), *The Yom Kippur War, The Arab-Israeli War of 1973*, Oxford, Osprey Publishing, 2007

Eban (Abba), *Autobiographie*, Paris, Buchet/Chastel, 1979

Personal Witness, Israel through my Eyes, New York, G. P. Putnam's Sons, 1992

Enderlin (Charles), *Paix ou guerre, Les secrets des négociations israélo-arabes 1917-1995*, Paris, Fayard, 2004

Le grand aveuglement, Paris, Albin Michel, 2009

Ensalaco (Mark), *Middle Eastern Terrorism, From Black September to September 11*, University of Pennsylvania Press, 2008

Evron (Yair), *War and Intervention in Lebanon, The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, The John Hopkins University Press, 1987

Fahmy (Ismail), *Negotiating for Peace in the Middle East*, The John Hopkins University Press, 1983

Farid (Abdel Magid), *Nasser, the Final Years*, Ithaca Press, Reading, 1994

Fassin (Didier et Éric), *De la question sociale à la question raciale ? Représenter la société française*. Paris, La Découverte, 2006

Filiu (Jean-Pierre), *L'Apocalypse dans l'Islam*, Paris, Fayard, 2008

Follain (John), *Jackal, The Complete Story of the Legendary Terrorist, Carlos the Jackal*, Arcade Publishing New York, 1998

Ford (Gerald), *A Time to Heal, The Autobiography of Gerald R. Ford*, New York, Harper & Row, 1979

Gamasy (Mohamed Abdel Ghani El-), *The October War, Memoirs of Field Marsha el-Gamasy of Egypt*, The American University in Cairo Press, 1993

Garthoff (Raymond L.), *Détente and Confrontation, American-Soviet Relations from Nixon to Reagan, Washington*, Brookings Institution, 1995

Gaulle (Charles de), *Discours et Messages*, Paris, Plon, 1970, V

Gazit (Shlomo), *The Carrot and the Stick, Israel's Policy in Judaea and Samaria, 1967-1968*, B'nai B'rith Books, Washington D. C. 1995

Glassman (Jon D.), *Arms for the Arabs, The Soviet Union and War in the Middle East*, The John Hopkins University Press, 1975

Goldmann (Nahum), *Le paradoxe juif*, Paris, Stock, 1976

Goichon (Anne-Marie), *Jérusalem, fin de la ville universelle ?* Paris, Maisonneuve et Larose, 1976

Golan (Matti), *The Road to Peace, A Biography of Shimon Peres*, Warner Books, 1989

Goremberg (Gershom), *The Accidental Empire, Israel and the Birth of the Settlements, 1966-1977*, New York, Times Books, 2006

Gour (Batya), en français *Meurtre en direct*, Paris, Gallimard, 2006

Green (Stephen), *Living by the Sword, America and Israel in the Middle East*, Brattleboro, Amana Books, 1988

Gresh (Alain), *OLP, Histoire et stratégies, vers l'État palestinien*, Paris, Spag Papyrus, 1983

Gur (Mordechai), *The Battle for Jerusalem*, New-York, Ibooks, 2004 (première édition 1978)

Habache (Georges), *Les révolutionnaires ne meurent jamais, Conversations avec Georges Malbrunot*, Paris, Fayard, 2008

Haig (Alexander), *Caveat*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1984

Hamizrachi (Beate), *The Emergence of the South Lebanon Security Belt, Major Saad Haddad and the Ties with Israel, 1975-1978*, New York, Praeger, 1988

Hammel (Eric), *Six days in June, How Israel Won the 1967 Arab-Israeli War*, Charles Scribner's Sons, New-York, 1992

Hart (Alan), *Arafat*, Londres, Sidgwick & Jackson, 1994

Haykal (Muhammad)

The Road to Ramadan, Ballantine Books, 1976

Le Sphinx et le Commissaire, heurs et malheurs des Soviétiques au Proche-Orient, Paris, Éditions J. A, 1980

Heilbrun (Jacob), *They knew they were right, The Rise of the Neocons*, New-York, Doubleday, 2008

Helms (Richard), *A Look over My Shoulder, A Life in the Central Intelligence Agency*, New York, Ballantine Books, 2004

Helou (Charles), Mémoires, T. II, *Présence palestinienne et accord du Caire*, T. III, *Accord du Caire, documents*, Beyrouth, librairie Antoine, s.d

Hodgson (Godfrey), *The Gentleman from New York, Daniel P. Moynihan, a Biography*, New York, Houghton Miflin Company, 2000

Hussein de Jordanie, *Ma guerre avec Israël*, Paris, Albin Michel, 1968

Giannou (Maria), *Les interventions de la CEE et de l'UE dans le conflit israélo-arabe depuis la crise de 1973 jusqu'aux développements contemporains*, Université de la Sorbonne nouvelle-Paris III, 2006

Ignatius (David), *Un espion innocent Beyrouth 1969-1983*, Edition Gérard de Villiers 1987 (titre anglais original *Agents of Innocence*)

Inbar (Efraim), *Rabin and Israel's National Security*, The John Hopkins University Press, 1999

Isaacson (Walter), *Kissinger*, Faber and Faber, Londres, 1992

Israeli (R.) (ed.), *The Public Diary of President Sadat, I, The Road to War, September 1970-October 1973*, Leyde, Brill, 1978

Israelyan (Victor), *Inside the Kremlin during the Yom Kippur War*, Pennsylvania University Press, 1995

Kapeliouk (Amnon), *Israël, la fin des mythes*, Paris, Albin Michel, 1975

Kassir (Samir) et Mardam-Bey (Farouk), *Itinéraires de Paris à Jérusalem, La France et le conflit israélo-arabe*, Tome II, 1958-1991, Paris, Les Livres de la revue d'études palestiniennes, 1993

Kassir (Samir), *La guerre du Liban, De la dissension nationale au conflit régional*, Paris, Karthala Cermoc, 1999

Katz (Samuel M.), *Israel versus Jibril, The thirty year War against a Master Terrorist*, New-York, Paragon House, 1993

Kaufman (Asher), « Who Owns the Shebaa Farms», *Middle East Journal*, autumn 2002, volume 56, number 4, pp. 576-595

Kepel (Gilles), *Le Prophète et Pharaon, Les mouvements islamistes dans l'Égypte contemporaine*, Paris, La Découverte, 1984

Khalil (Samir al-), *Irak, la machine infernale*, Paris, Jean-Claude Lattès, 1991
Khazen (Farid El) *The Breakdown of the State in Lebanon*
Kimche (David), *The Last option, After Nasser, Arafat and Saddam Hussein, The Quest for Peace in the Middle East*, Maxwell Macmillan International, 1991
Kissinger (Henry), *À la Maison Blanche*, Paris Fayard, 1979
Les années orageuses , Paris, Fayard, 1982
Years of Renewal, New York Simon & Schuster, 1999
Crisis, The Anatomy of two Major Foreign Policy Crises, New York, Schuster & Schuster, 2003
Kollek (Teddy), *For Jerusalem*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1978
Korn (David A.), *Stalemate, The War of attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970*, Westview Press, Boulder, 1992
Assassination in Khartoum, Indiana University Press, 1993
Kumaraswamy (P. R.), *Revisiting the Yom Kippur War*, Londres, Frank Cass, 1999
Kurzman (Dan), *Soldier of Peace, The life of Yitzhak Rabin*, New York, HarperCollinsPublishers, 1992
Labaki (Boutros) et Abou Rjeily (Khalil), *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, Paris, l'Harmattan, 1993
Lacouture (Jean), *De Gaulle*, T. III, *Le souverain*, Paris, Seuil, 1986
Laham (Nicolas), *Selling Awacs to Saudi Arabia, The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing interests in the Middle East*, Londres, Praeger, 2002
Le Peillet (Pierre), *Les bérets bleus de l'ONU à travers 40 ans de conflit israélo-arabe*, Paris, Éditions France-Empire, 1988
Lebow (Richard Net) et Stein (Janice Gross), *We all lost the Cold War*, Princeton University Press, 1994
Madfai (Madiha Rashid al), *Jordan, The United States and the Middle East Peace Process, 1974-1991*, Cambridge University Press, 1993
Mann (James), *Rise of the Vulcans, The History of Bush's War Cabinet*, Viking, Pinguin Books, 2004
Ma'oz (Moshe), *Palestinian Leadership on the West Bank*, Londres, Frank Cass, 1984
Maoz (Zeev), *Defending the Holy Land, a Critical Analysis of Israel's Security & Foreign Policy*, The University of Michigan Press, 2006
Meital (Yoram), « The Khartoum Conference and Egyptian Policy after the 1967 War : a Reexamination », *The Middle East Journal*, Volume 54, N°1, Winter 2000, pp. 64-82
Ménargues (Alain), *Les secrets de la guerre du Liban, Du coup d'État de Bachir Gemayel aux massacres des camps palestiniens*, Paris, Albin Michel, 2004
Miller (Aaron David), *The much too Promised Land, America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace*, New York, Bantam Books, 2008

Miller (Anita), Miller (Jordan) et Zetouni (Sigalit), *Sharon, Israel's Warrior-Politician*, Academy Chicago Publishers & Olive Publishing, 2004

Morris (Benny), *Israel's Secret Wars, A History of Israel's intelligence Services*, New York, Grove Weidenfeld, 1991

Mutawi (Samir A.), *Jordan in the 1967 War*, Cambridge Middle East Library, 2002

Nasr (Kameel B.), *Arab and Israeli Terrorism, The Causes and effects of Political Violence, 1936-2003*, Jefferson, McFarland, 2003

Neff (Donald), *Warriors for Jerusalem, The Six-Day that Changed the Middle East*, Linden Press, Simon and Schuster, New-York, 1984

Warriors against Israel, Amana Books 1988

Nevo (Joseph), *King Hussein and the Evolution of Jordan's Perception of a Political Settlement with Israel, 1967-1988*, Sussex Academic Press, 2006

Novick (Peter), *L'holocauste dans la vie américaine*, Paris Gallimard, 2001

Norton (Augustus Richard), *Amal and the Shi'a, Struggle for the Soul of Lebanon*, University of Texas Press, 1987

Oren (Michael B.), *Six Days of War, June 1967 and the Making of the Modern Middle East*, Penguin Books, 2002

Pakradouni (Karim), *La paix manquée, Le Mandat d'Elias Sarkis, Éditions FMA, Beyrouth, 1983*

Para (Francisco), *Oil Politics, a Modern History of Petroleum*, Londres, I. B. Tauris, 2010

Parker (Richard B.), *The Politics of Miscaculation in the Middle East*, Indiana University Press, 1993

The Six-Day War: A Retrospective, University Press of Florida, 1996

The October War, A Retrospective, University of Florida Press, *2001*

Parsi (Trita), *Treacherous Alliance, the Secret Dealing of Israel, Iran and the US*, Yale University Press, 2007

Parry (Robert), *Trick or Treason, The October Surprise Mystery*, Sheridan Square Press, New York, 1993

Patai (Raphael), *Nahum Goldmann, His Missions to the Gentiles*, The University of Alabama Press, 1987

Petran (Tabitha), *The Struggle over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987

Pikhoia (Rudolf G.), *URSS Histoire du pouvoir, quarante d'après-guerre*, Québec, Les Éditions Kéruss, 2007

Polakow-Suransky (Sasha), *The Unspoken Alliance, Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa*, New York, Pantheon Books

Prazan (Michaël), *Les Fanatiques, Histoire de l'armée rouge japonaise*, Paris, Seuil, 2002

Primakov (Yevgeny), *Russia and the Arabs*, New York, Basic Books, 2009

Quandt (William B.), «The Middle East Conflict in US Strategy 1970-1971», *Journal of Palestine Studies*, Vol. 1, n°1, (Autumn 1971), pp. 39-52

Decade of Decisions, American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, University of California Press, 1977

Peace Process, University of California Press, 1993

Camp David, Peacemaking and Politics, Washington, The Brookings Institution, 1986

Raab (David), *Terror in Black September*, New York, Palgrave, 2007

Rabin (Yitzhak), *Mémoires*, Paris, Buchet-Chastel, 1980

The Rabin Memoirs, Expanded Edition, University of California Press, 1996

Rabinovich (Abraham), *The Yom Kippur War, The Epic Encounter That Transformed the Middle East*, New York, Schoken Books, 2004

Rabinovich (Itamar), *The War for Lebanon, 1970-1985*, Cornell University Press, 1985

Rafael (Gideon), *Destination Peace, Three Decades of Israeli Foreign Policy*, New-York, Stein and Day, 1981

Razoux (Pierre), *La guerre israélo-arabe d'octobre 1973, Une nouvelle donne militaire au Proche-Orient*, Paris, Economica,1999

Reagan (Ronald), *The Reagan Diaries*, HarperCollins, 2007

Reeve (Simon), *One Day in September*, New York, Arcade Publishing, 2000

Rodinson (Maxime), *Peuple juif ou problème juif ?* nouvelle édition revue Paris, La Découverte, 1997

Ro'i (Yaacov) et Morozov (Boris) (edit), *The Soviet Union and the June 1967 Six Day War*, Woodrow Wilson Center Press, Standford University Press, 2008

Rondot (Pierre), « Al-Aqsa et la signification de Jérusalem pour l'Islam », *Études*, octobre 1969

Roussel (Éric), *Pompidou*, Paris, JC Lattès, 1994

Rusk (Dean), *As I Saw it*, New York, W. W. Norton & company, 1990

Sankari (Jamal), *Fadlallah, The Making of a Radicam Shi'te Leader*, Londres, Saqi, 2005

Sayigh (Yezid), *Armed Struggle and the Search of State, The Palestinian National Movement, 1949-1993*, Clarendon Press, Oxford, 1997

Schiff (Ze'ev) and Ya'ari (Ehud), *Israel's Lebanon War*, Londres, Unwin Paperback, 1986

Seale (Patrick), *Assad, The Struggle for the Middle East*, University of California Press, 1988, p. 158

Abu Nidal, A Gun for Hire, Londres, Hutchinson, 1992

Shalom (Zaki), *Israel's Nuclear Option*, Sussex Academic Press, 2005

Sharon (Ariel), *Mémoires*, Paris, Stock, 1990

Shemesh (Moshe), *The Palestinian Entity 1959-1974*, Londres, Frank Cass, 1988

Shlaim (Avi), *The Iron Wall*, Penguin Books, 2001

Lion of Jordan, The Life of King Hussein in War and Peace, Penguin Books, 2008.

Segev (Tom), *1967, Six jours qui ont changé le monde*, Paris, Denoël, 2007

Shiffer (Shimon), *Opération boule de neige, Les secrets de l'intervention israélienne au Liban*, Paris, Jean-Claude Lattès, 1984

Smith (Gaddis), *Morality, Reason and Power, American Diplomacy in the Carter Years*, New-York, Hill & Wang, 1987

Stein (Kenneth W.), *Heroic Diplomacy, Sadate, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab-Israeli Diplomacy*, New York, Routledge, 1999

Stok (Joe), « The Oil Weapon», in Naseer H. Aruri, *Middle East Crucible, Studies on the Arab-Israeli War of October 1973*, The medina University Press international, 1975

Sulzberger (C.L.), *L'ère de la médiocrité*, Paris, Albin Michel, 1974

Sus (Ibrahim), « Western Europe ans October War», *Journal of Palestine Studies*, Vol. 3, n°2 (Winter 1974)

Susser (Aher), On Both Banks of the Jordan, A Political Biography of Wasfi al-Tall, Londres, Frank Cass, 1994

Tamimi (Azzam), *Hamas, a History from Within*, Olive Branch Press, Northampton, Massachusetts, 2007

Vance (Cyrus), *Hard Choices, Critical Years in America's Foreign Policy*, New-York, Simon & Schuster 1983

Taylor (Peter), *States of Terror*, Penguin Books, 1994

Thomas (Michael), *American policy Toward Israel, The Power and limits of Belief*, Routledge, Londres et New York, 2007

Tueni (Ghassan), *Une guerre pour les autres*, Paris, Jean-Claude Lattès, 1985

Walker (Tony), Gowers (Andrew), *Arafat, The Biography*, Londres; Virgin Books, 2003

Wehling (Fred), *Irresolute Princes, Kremlin Decision Making in Middle east Crises, 1967-1973*, New-York, St. Martin's Press, 1997

Weinberger (Naomi Joy), *Syrian Intervention in Lebanon*, Oxford University Press, 1986

Weizman (Ezer), *The Battle for Peace*, New York, Bataam Books, 1981

Westad (Odd Arne), *The Global Cold War, Third World Interventions and the Making of Our Times*, Cambridge University Press, 2005

Whetten (Lawrence L.), *The Canal War: Four Power Conflict in the Middle East*, MIT Press, 1975.

Yallop (David), *Tracking the Jackal*, New York, Random House, 1993

Zertal (Idith) et Eldar (Akiva), *Lords of the Land, The War over Israeli's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007*, New York, Nations Books, 2007

Zubok (Vladislav M.), *A Failed Empire, The Soviet Union in the Cold War from Stalin to Gobarchev*, The University of North Carolina Press, 2007

مصادر وثائقية عربية

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ....، بيروت.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ....، بيروت.

العلاقات اللبنانية – السورية، ١٩٤٣ – ١٩٨٥، الأرز، أنطلياس، ١٩٨٦.

كتب عربية

أبو شريف (بسّام)، ياسر عرفات، رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٥.

أبو غربية (بهجت)، من النكبة إلى الانتفاضة (١٩٤٩ – ٢٠٠٠)، بيروت، ٢٠٠٤.

إسماعيل (محمد حافظ)، أمن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، ١٩٨٧.

بطرس (فؤاد)، المذكرات، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٩.

الجوادي (محمد)، الطريق إلى النكسة، القاهرة، ٢٠٠٠.

حايك (چورج)، بشير الجميل، بيروت، ٢٠٠٩.

حماد (جمال)، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، حرب أكتوبر، ١٩٧٣، القاهرة، ٢٠٠٢.

الحوت (شفيق)، بين الوطن والمنفى، رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٧.

خدوري (عماد)، سراب السلاح النووي العراقي، مذكرات وأوهام، Arab Sientific Edition، ٢٠٠٥.

رمضان (عبد العظيم)، تحطيم الآلهة، قصة حرب يونية ١٩٦٧، القاهرة، ١٩٨٤.

رياض (محمود)، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩١.

ــــــ أمريكا والعرب، بيروت، ١٩٨٦

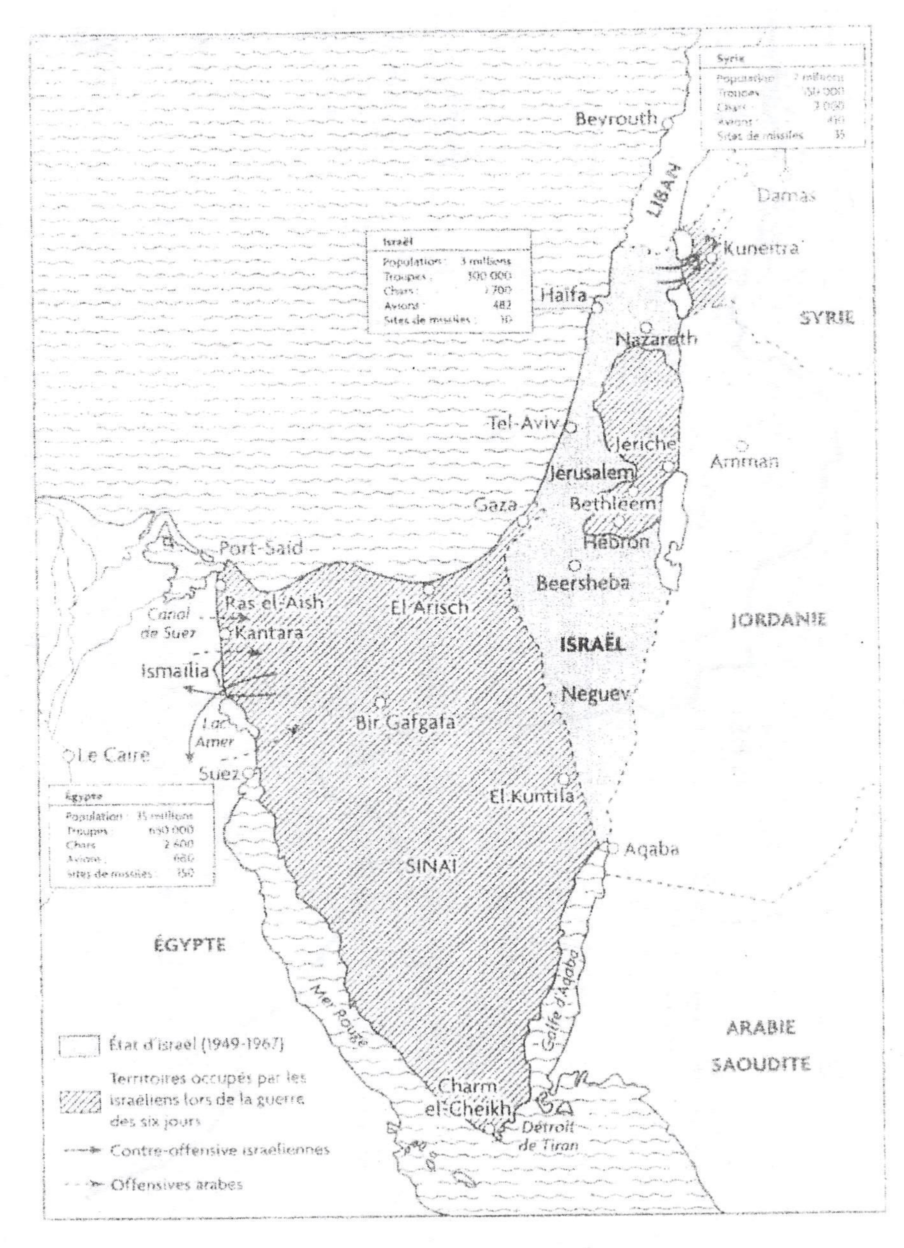
الشاذلي (سعد الدين)، حرب أكتوبر، مذكرات، سان فرنسيسكو، ٢٠٠٣.

الشقيري (أحمد)، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء، من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات. المجلد الأول في الأعمال الكاملة، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

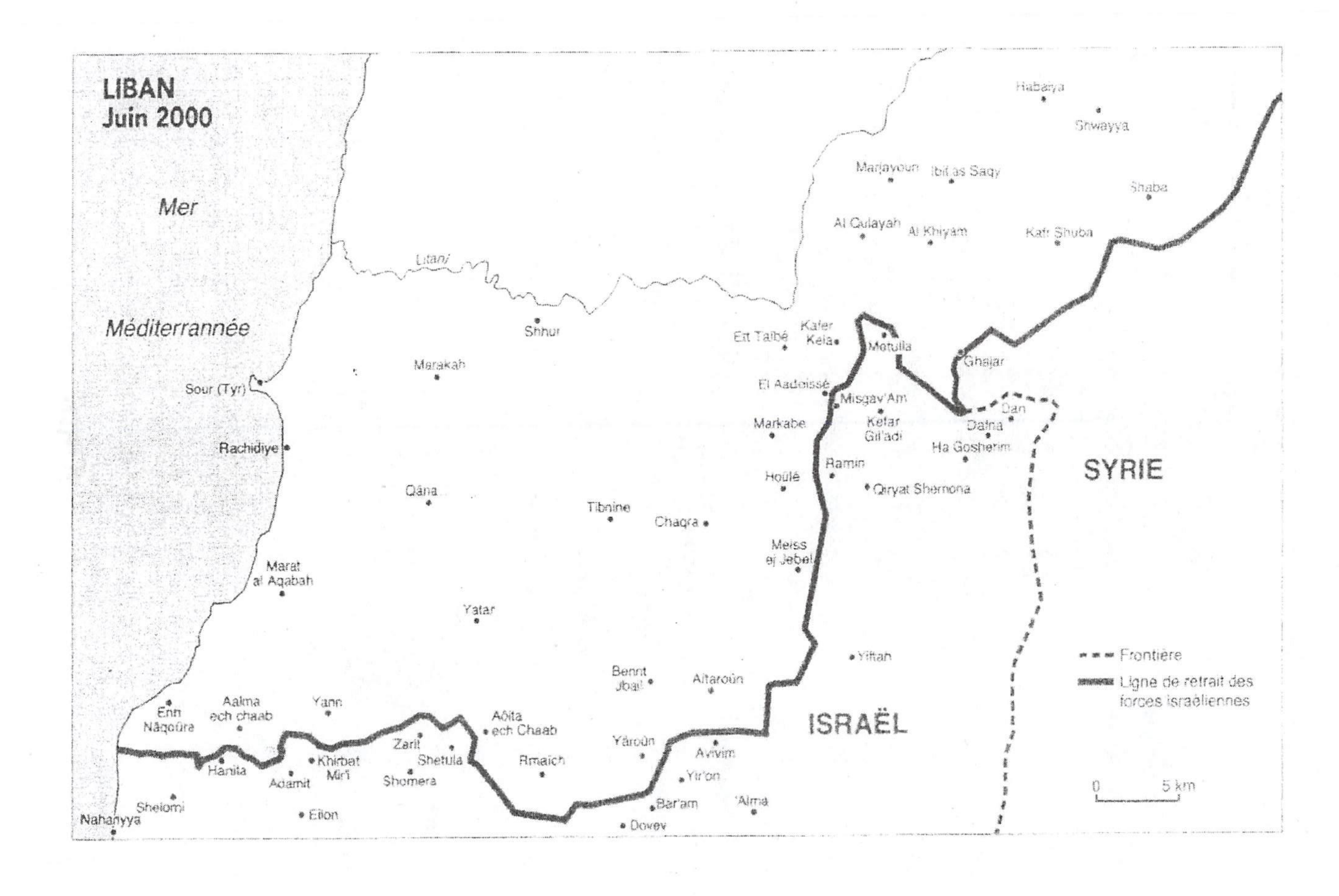
صايغ (أنيس)، عن أنيس صايغ، رياض الريّس، بيروت، ٢٠٠٦.

طلاس (مصطفى)، مرآة حياتي، المجلد الثاني، دمشق، طلاس، ٢٠٠٢.
عبد الناصر (هدى)، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، يناير ١٩٦٧ – سبتمبر ١٩٧٠، القاهرة، ٢٠٠٥.
فوزي (محمد)، حرب الثلاث سنوات، مذكرات، القاهرة، ١٩٨٤.
قدوري (فخري)، هكذا عرفت البكر وصدام، رحلة ٣٥ عامًا في حزب البعث، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦.
كامل (محمد إبراهيم)، مذكرات، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، القاهرة، ٢٠٠٢.
كنفاني (مروان)، سنوات الأمل، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٧.
مرتضى (سعد)، مهمتي في إسرائيل، مذكرات أول سفير مصري في تل أبيب، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨.
ناصيف (نقولا)، المكتب الثاني، حاكم في الظل، بيروت، ٢٠٠٥.
هيكل (محمد حسنين)، ١٩٦٧، الانفجار، القاهرة، ١٩٩٠.
ـــــ أكتوبر ١٩٧٣، القاهرة، ١٩٩٣.

خريطتان



حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣



الجنوب اللبناني

المحتويات

الكتاب الثامن
أصول اجتياح لبنان
١٩٧٣ - ١٩٨٢

المؤلف في سطور:

هنري لورنس

مؤرّخ فرنسيّ بارز. أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي بالكوليج دو فرانس.

من أعماله:

- *Aux sources de l'orientalisme*, 1978
- *Les Origines intellectuelles de l'expédition d'Égypte : l'orientalisme islamisant en France (1698-1798)*, 1987
- *Kléber en Égypte : Kléber et Bonaparte*, 1988
- *L'Expédition d'Égypte, Paris*, 1996
- *Le Royaume impossible : la France et la genèse du monde arabe* 1990
- *Le Grand Jeu : Orient arabe et rivalités internationales*, 1991
- *Lawrence en Arabie*, 1992
- *L'Orient arabe : arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, 1993, réédition en 2000.
- *Kléber en Égypte : Kléber commandant en chef*, 1995
- (éd.), *Campagnes d'Égypte et de Syrie de Napoléon Bonaparte*, 1998
- *Le Retour des exilés, la lutte pour la Palestine de 1869 à 1997*, 1998
- *Paix et Guerre au Moyen-Orient, l'Orient arabe et le monde de 1945 à nos jours*, 1999
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 1 - L'invention de la Terre sainte (1799-1922)*, t. 1, Fayard, 7 avril 1999, 722 p.
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 2 - Une mission sacrée de civilisation (1922-1947)*, t. 2, Fayard, 27 mars 2002, 704 p.
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 3 - L'accomplissement des prophéties (1947-1967)*, t. 3, Fayard, 13 juin 2007, 838 p.
- *L'Orient arabe à l'heure américaine*, 2004
- *Orientales I : autour de l'expédition d'Égypte*, 2004

- *Orientales II : la IIIe République et l'Islam*, 2004
- *Orientales III : parcours et situations*, 2004
- *L'Empire et ses ennemis*, 2009
- *L'Europe et l'Islam : quinze siècles d'histoire*, avec Gilles Veinstein et John Tolan, 2009
- *Terrorismes : histoire et droit*, en collaboration avec Mireille Delmas-Marty, CNRS Éditions, 2010.
- *Histoires orientales*, 2013

المترجم في سطور:

بشير السباعي

شاعر ومؤرخ ومترجم مصري.

من أعماله:

تأليف:

. مرايا الانتلجنتسيا، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

. فوق الأرصفة المنسية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

ترجمة:

— ز. أ. ليفين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

— باجرات سيرانيان: **الوفد والإخوان المسلمون**، مكتبة مدبولي، القاهرة – دار آزال، بيروت، ١٩٨٦.

— ز. أ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

— تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

— ك. ب. كافافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **آه يا لون بشرة من ياسمين!** ، العلاقات الثقافية الخارجية، القاهرة، ٢٠١١.

— تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

— تزفيتان تودوروف، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

- روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جـزءان، دار الفكـر، القـاهرة، ١٩٩٣.
- فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التـاريخ الإسـلامي العربـي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
- إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تـاريخ مضـاد**، دار النيـل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).
- توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

  ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.
- هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسـنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

  ط٢، ٢٠٠٥.
- زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصـر العربيـة، القاهرة، ١٩٩٧.
- چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القـاهرة، ١٩٩٧.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.
- هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
- هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربيـة، القاهرة، ١٩٩٨.
- جويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.

- عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- فرنان برودل: **هوية فرنسا، المجلد الأول: المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- فرنان برودل: **هوية فرنسا، المجلد الثاني: الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.

  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
- برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

  ط٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.
- هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
- جاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.
- برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.
- نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).
- شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.

  ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.
- ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.

- آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.
- هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- جاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ريشار جاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٨-١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
- ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
- ميكائيل لووي وأوليفييه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانية**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
- تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب السادس، ١٩٥٦-١٩٦٧، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- جلبير الأشقر: العربُ والمحرقةُ النازية، حربُ المرويّات العربيةُ - الإسرائيليةُ، المركز القومي للترجمة، القاهرة – دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠.

- هنري لورنس: الإمبراطورية وأعداؤها، المسألة الإمبراطورية في التاريخ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

- تيموثي ميتشل: حكمُ الخبراء، مصر، التكنو- سياسة، الحداثة، [التمهيد والمدخل والفصول ٤، ٥، ٦، ٧]، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

- ليون تروتسكي: الفاشية: ما هي؟ كيف نهزمها؟ ، الحوار المتمدن ، ٢٠١١.

- إرنست ماندل: النظرية الماركسية في الدولة، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢.

- إرنست ماندل: الحركة الطلابية الثورية، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢.

- أغنية الغريب ، أصواتٌ فرانكوفونية مصرية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب السابع، ١٩٦٧-١٩٧٣، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.

- جورج حنين: بلاء السديم (مختارات من أعمال كاتب سوريالي)، بيت الياسمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢ [بالاشتراك مع آخرين].

- آلان روسيُون: الهوية والحداثة-الرحالة المصريون في اليابان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

- تيموثي ميتشل: ديموقراطية الكربون – السلطة السياسية في عصر النفط ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣ [بالاشتراك مع شريف يونس].

الإشراف الفنى: حسن كامل